



جمعية الشفافية الكويتية  
Kuwait Transparency Society



# كُتَابٌ ضد الفساد

٩ ديسمبر ٢٠١١

كُتَابٌ  
ضد الفساد  
٩ ديسمبر ٢٠١١

# كُتَابٌ ضد الفساد

هاتف: (+965) 25358901/2 فاكس: (+965) 25358903  
ص. ب 655 البرموك 72657 الكويت P.O Box 655 Al-Yarmouk-72657  
الكويت - البرموك - قطعة 4 - فيلا 26 - مقاليل طريق المطار. Kuwait - Al-Yarmouk - Block 4 - Villa 26 - Airport Rd.  
E-mail: info@transparency-kuwait.org - www.transparency-kuwait.org



جمعية الشفافية الكويتية  
Kuwait Transparency Society

# كتاب ضد الفساد

ملف الكتاب: كيف يتسرب الفساد

إلى مفهوم المواطنة

٩ ديسمبر ٢٠١١م



## تنويه

المقالات المنشورة في هذا الكتاب هي التي اجتازت المعايير التي وضعتها اللجنة المختصة لذلك والمنصوص عليها في الملحق الرابع، وهي تعبر عن رأي الكاتب.

حقوق الملكية الفكرية تخص أصحاب المساهمات البحثية في ملف الكتاب وأصحاب المقالات وحدهم كل فيما يخصه. أما حقوق نشر الكتاب و تداوله فهي تخص حصرا جمعية الشفافية الكويتية.

## فهرس الكتاب

٥	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
٧	مقدمة الكتاب
٩	الباب الأول: ملف الكتاب « كيف يتسرب الفساد الى مفهوم المواطنة»
١١	ثقافة الفساد / مطبخ السواليف الأستاذ الدكتور عبدالله الغدامي
١٣	كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة ؟ الأستاذ الدكتور عبدالحميد الأنصاري
١٨	وحش الفساد .. و النمطية الكويتية سعادة السفير الأستاذ عبدالله بشارة
٢٢	كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة؟ الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي
٢٦	جدلية المواطنة والفساد في الكويت الدكتور فارس مطر الوقيان
٢٧	المواطنة والفساد السياسي الدكتور محمد الوهيب
٤٧	المواطنة و الفساد .. المتضادان الدكتور محمد منيف العجمي
٥٥	الباب الثاني: المقالات
٥٧	القسم الأول: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح
١٢٣	القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية
١٨١	القسم الثالث: الفساد السياسي
٢٦٥	القسم الرابع: ألوان من الفساد
٣٢١	الملاحق
٣٢٢	ملحق (١) موجز سير الباحثين المساهمين في ملف الكتاب
٣٣٥	ملحق (٢) موجز سير كتاب المقالات
٣٥٢	ملحق (٣) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات
٣٦٠	ملحق (٤) إطار مشروع إعداد الكتاب
٣٦٤	ملحق (٥) لجنة كتاب ضد الفساد
٣٦٩	ملحق (٦) صور من مشروع كتاب ضد الفساد ٢٠٠٨-٢٠١٠



## كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية



حرصت جمعية الشفافية الكويتية، وللسنة الثالثة، على إصدار كتابها السنوي (كتاب ضد الفساد) والذي يضم أفضل ما كتب في قضايا الحكم الرشيد كالنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الصحافة الكويتية، ليتم إصداره ونشره في اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ التاسع من ديسمبر من كل عام.

وبصدور هذا الكتاب تتحقق مجموعة من الفوائد، منها توثيق المقالات الجيدة وإصدارها في كتاب حيث يغطي نقصا حادا في المكتبة العربية للمكتب المتخصصة في هذا المجال، ومنها أنه أكد على أهمية تناول مواضيع الحكم الرشيد وفق أسس منهجية علمية، ومنها أنه شجع الكتاب على زيادة التركيز على هذا الموضوع الهام وزيادة المهنية فيه.

لقد صدر الكتاب الأول من سلسلة (كتاب ضد الفساد) عام ٢٠٠٩، ولقيت صدى إيجابيا واسعا، فتم تكرار المشروع بإصدار الكتاب الثاني من السلسلة بعد أن تم تطوير الفكرة، من خلال إضافة ملف خاص يتناسب وأهم القضايا المثارة في عام ٢٠١٠، فكان موضوعه «ملف الشفافية والتنمية» باعتبار أن الكويت أطلقت خطة التنمية الخمسية ٢٠١٠/٢٠١٣ - ٢٠١٤، وفي هذا العام ٢٠١١ تم إضافة ملف « كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة» فتم الطلب من عدد من الشخصيات المهنية الكتابة في هذا الموضوع الهام، على أن تكون مساهماتهم غير منشورة من قبل، وبالفعل شاركت سبع شخصيات وقدمت أوراق علمية معتبرة من شأنها إثراء الملف، فلهم كل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني في مناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف ٩ ديسمبر ٢٠١١م أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة وأعضاء (لجنة كتاب ضد الفساد) الذين تابَعوا مسيرة إصدار هذا الكتاب القيم إلى النور بعد جهود بذلت في قراءات واجتماعات ومتابعات إدارية.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكتابنا الوطنيين الذين صاغوا مجموعة مميزة من المقالات، التي كان لها تأثير إيجابي وقت نشرها، وسيكون لها نفس الأثر بإذن الله بضمها إلى هذا الكتاب ليستفيد منها القارئ والباحث في المستقبل، وأود أن أخص بالشكر من هؤلاء الكتاب أربعة كانوا أكثر من أجزيت لهم مقالات وفق ضوابط اللجنة رغم نشر ثلاثة منها فقط لافساح الفرصة لعدد أكبر من الكتاب وهم: الأستاذ الدكتور محمد المقاطع، السيد ذعار الرشيد، السيد وليد الغانم، الأستاذ الدكتور بدر الديحاني.

آملين أن نلتقي بكم دائما وأنتم في صحة وسعادة وتقبلوا تحياتي

رئيس مجلس الإدارة  
صلاح محمد الغزالي

٩ ديسمبر ٢٠١١م



## مقدمة الكتاب



ببلوغ التاسع من ديسمبر ٢٠١١م يكون مشروعنا "كتاب ضد الفساد" قد أتم عامه الثالث مفسحا المجال للكتابات المتميزة في مجالات الحكم الرشيد و بخاصة إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد. و كنا نأمل إبان الرصد و التقييم أن نستشعر انخفاض وتيرة الفساد في بلدنا إلا أنه من الواضح أن الأمور تسير بعكس ذلك مما يؤكد على أهمية هذا المشروع في تحفيز كتابنا على المضي قدما في تسليط الضوء على الفساد و بحث مسبباته و طرح حلول مواجهته والحد منه.

و قد واصلنا في هذه الإصدار و للعام الثاني على التوالي إعداد ملف خاص بالكتاب يتناول أبحاثا لم تنشر من قبل لنخبة متطوعة من الأساتذة المتخصصين من داخل و خارج دولة الكويت تحت عنوان "كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة" تتاغما مع مجريات الحراك السياسي في عموم المنطقة العربية و بشكل خاص الساحة الخليجية و ما ألقته بثقلها على المسائل التي تتناول هذا المفهوم والتي تتفاوت في تفاصيلها بحسب خصوصيات كل مجتمع و صراع الإيرادات فيه و امتداد علاقته الخارجية.

أما باب المقالات فقد تضمن أربعة أقسام تتناول على التوالي مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح، إهدار الموارد و هموم التنمية، الفساد السياسي، ألوان من الفساد.

و نود التركيز هنا على القسمين الثاني و الثالث، أما القسم الثاني فقد فرضته مجريات تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة التي انطلقت في العام الماضي ٢٠١٠-٢٠١١ و ما يصاحبها عادة من نقاش مزمن لا ينقطع وهو نقاش مستحق في أن حول مدى كفاية و فاعلية استثمار إيرادات الدولة في المشاريع و المصارف المعتمدة لها و زاد من حدته هذا العام تصاعد الإضرابات الفئوية المطالبة بزيادة الرواتب في توجه معاكس لتوجه الخطة نحو ترجيح الإنفاق الاستثماري. أما القسم الثالث المعنون بالفساد السياسي فقد فرض نفسه على الساحة منذ أواخر سبتمبر ٢٠١١م انطلاقا من تفجير قضية الإيداعات المليونية المشبوهة لنواب في مجلس الأمة لا تمت لمداخلهم المعتادة بصلة و لا تزال قيد التحقيق بينما بلغت ردود الفعل و مسارات التصعيد حدودا غير مسبوقة نأمل أن تصل إلى نهايات عادلة.

كما اشتمل الكتاب على ستة ملاحق و هو نفس تقسيم إصدار العام الماضي مع ملاحظة أننا قد فصلنا إطار مشروع إعداد الكتاب عن اللجنة القائمة على تنفيذ المشروع إلى ملحقين بدلا من دمجهما في ملحق واحد لإعطاء كل جانب حقه من العرض.

و بالنسبة لطريقة الترتيب ففي باب المقالات روعي في ترتيب المقالات تحت كل عنوان أن تكون بحسب الأقدم في تاريخ النشر فإذا تساوت أكثر من مقالة في نفس التاريخ رتبت حسب ترتيب





الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب. بينما روعي في ترتيب ملحق سير الباحثين المساهمين في ملف الكتاب أن تكون بنفس ترتيب عرض الأبحاث، بينما تم ترتيب ملحق السير الذاتية لكتاب المقالات بترتيب الأحرف الهجائية لأسمائهم و هو نفس ترتيب ملحق فهرس أسماء الكتاب و مقالاتهم.

و لا يفوتنا أن ننوه إلى أن السير الذاتية للكتاب هي ما أمكن الحصول عليه من الكتاب أنفسهم و من أرشيف جمعية الشفافية الكويتية و من شبكة الانترنت مع اعتذارنا للكتاب الذين تعذر الاتصال بهم أو لم نتلقى منهم ردا خلال الفترة المتاحة. كما نعتذر عن اضطرارنا لاختصار بعض السير الذاتية المطولة لإتاحة المجال الأكبر لنشر المقالات.

ختاما نأمل أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق غايات هذا المشروع و لا يفوتنا أن نوجه خالص شكرنا و تقديرنا للباحثين الأفاضل من داخل و خارج دولة الكويت الذين بذلوا تطوعا و دون أي مقابل الوقت و الجهد في إعداد بحوثهم المتميزة التي تضمنها ملف الكتاب، و لكل من شارك في تسهيل مهمة اللجنة من جمعية الشفافية الكويتية و في مقدمتهم رئيس مجلس إدارة الجمعية الأستاذ صلاح الغزالي و زملاءنا و زميلاتنا كل من عبادة سيد نوح و عمر عرابي من مركز الشفافية للمعلومات ، و نهى وجدي و إيمان عباس من سكرتارية الجمعية، و إنعام أحمد من سكرتارية عضو اللجنة، الإعلامية الكبيرة، إقبال الأحمد.

مع تمنياتنا بدوام التوفيق،،

**أ.د. معصومة أحمد إبراهيم**

رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد

الكويت في ٩ ديسمبر ٢٠١١م

## الباب الأول

### ملف الكتاب

## كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة

ضيوف الملف المساهمين من خارج الكويت

ثقافة الفساد / مطبخ السواليف  
الأستاذ الدكتور عبدالله الغدامي

كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة ؟  
الأستاذ الدكتور عبدالحميد الأنصاري

الأساتذة المساهمين في الملف من داخل الكويت

وحش الفساد .. و النمطية الكويتية  
سعادة السفير الأستاذ عبدالله بشارة

كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة؟  
الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي

جدلية المواطنة والفساد في الكويت  
الدكتور فارس مطر الوقيان

المواطنة والفساد السياسي  
الدكتور محمد الوهيب

المواطنة و الفساد .. المتضادان  
الدكتور محمد منيف العجمي



## ثقافة الفساد / مطبخ السواليف الأستاذ الدكتور عبدالله الغدامي

ليس الفساد شيئاً يحدث بسبب المحفزات والمغريات فحسب ولكنه يحدث أيضا عبر الصناعة الثقافية ، ولثقافة أدوار خطيرة جدا من حيث قدرتها على صياغة الذهنية الجماعية ومن ثم الفردية ، وفي المطبخ الثقافي الذي نتعرض له على مدى حياتنا يجري نوع من البرمجة العصبية لسلوكنا من جهة ولأنماط تفكيرنا من جهة ثانية ، ويشمل هذا كل ما نراه مقبولا أو ما نراه منبوذا . ويبدأ بالأشياء الظاهرة واليومية، مثل اختيار اللباس حسب قانون الذوق ، وهو قانون اجتماعي وليس قانونا فرديا ، وكلما تكلمنا عن الذوق أو وصفنا شخصا بأنه ذواقة فهذا معناه أن ذلك المرء أو المرأة إنما يتمثل الثقافة الاجتماعية بأدق شروطها ، يؤكد هذا ما نجده من اختلافات بين المجتمعات فيما تراه ذوقا ويراه غيرها سلوكا وحشيا ، مثل الدخول بالحذاء إلى المجلس أو خلعه عند الباب ، ولو فعلت هذا في مجلس أوباما وخلعت حذاءك لكان هذا تصرفا مستكبرا ، ولكنك لو أبقيت حذاءك وأنت تدخل مجلس شيخ قبيلة لكان هذا قلة أدب ونقصا في الذوق ، وكلا الحكمين صحيح حسب شروط البيئة الخاصة به .

هذا مثال ظاهري يتبعه أمثلة أخرى ذهنية حيث يجري شحن الذهن البشري شحننا تدريجيا عبر مراحل عمره بواسطة ما يستهلكه من ( قول اجتماعي ) أو ما نسميه شعبيا بالسواليف ، وهي مطبخ ثقافي مهم وخطير .

وفي مسألة الفساد وثقافة الفساد نستطيع أن نرى كيف تنشأ هذه الثقافة من داخلنا عبر نوع من البرمجة المستمرة ، وأجعل نفسي مثلا أشهد عليه وأعرّفه ، ولقد بلغت من العمر ستا وستين سنة ، أمضيت معظمها في مجالس مجتمعي ، وفيها كلها ما دخلت مجلسا صغرا أو كبيرا إلا وسمعت كلاما عن الفاسدين والفساد ، وعن المشروع المسروق والمقاوم السارق و المسؤول المرتشي ... إلى آخر تلك القصص .

هي قصص تأنس بها المجالس ، وليست هجائيات بقدر ما هي متعة كلامية ، وهذا مصدر خطرها ، وذلك عبر استمتاع الناس بسردها وتسامحهم مع تفاصيلها حتى ليصير الريال ألفا ثم مليوناً ثم مليارا ومليارات ، ويكون المتهم واحدا ثم يزيد لينتهي بأن كل الناس فاسدون . وأكثر ما تلحظه في هذا الخطاب هو تحوله إلى سرد وقص إمتاعي لا يتورع عن الحديث بلا ضابط ولا يهتم بالتأكد من الوقائع ولا يتساءل عن صحة القصص ، بل إنك تلحظ لو أن واحدا طيب القلب سأل عما إذا كانت القصة مؤكدة أو لو نبه المتكلمين إلى خطورة الغيبة والقبح بالذم فإنه يسمع عادة ردودا هازئة وأقلها أن يوصف بأنه ( نايم على ودنه . حسب المثل المصري ) ، وهذه آلية ثقافية لفرض لغة المجلس وتوسيع دائرة الكلام .

هي متعة مجالس بلا ريب ، وخطرها يأتي من إمتاعيتها لأنها تعمل عملها في أذهاننا دون أن نتبين خطرها ، وذلك لأنها تبني في دواخلنا نمطية ثقافية تقول إن كل مسؤول هو شخص فاسد ، والنتيجة الذهنية تبعاً لذلك هي تهيتك . دون أن نعي ذلك لا كمتحدثين ولا كمستمعين . لأن تكون فاسدا فيما لو صرت مسؤولا ، من حيث إن المنصب رديف سيكولوجي وذهني للفساد .

هذا ما تقوله المجالس دون أن تقصد ذلك ، وقصدها الأساسي هو صناعة خطاب يملأ الفراغ



ويحلي الجلسة ويشعل الفضول ، وهذا هو الظن الأول وهو تصور حقيقي وواقعي ، إذ لا بد لكل جلسة من هذه الوجبة الشهية وهي (الحكي) ، وأحلاها ما كان عن ذوي الشأن من أصحاب الشهرة رجالا ونساء ، مسؤولين وكذا فنانيين وفنانات ورياضيين وغيرهم كالمثقفين والتجار والإعلاميين والإعلاميات ، ويأتي موضوع الفساد كواحد من أدمم الموضوعات وأكثرها إغراء . وهو شيء يحدث في أوروبا عبر صحف (التابلويد) ، وعندنا في المجالس .

تأتي صناعة الفساد ثقافيا عبر هذه الصيغة الاجتماعية ، ويجري تأكيدها في الأذهان عبر تكرارها المستمر والمتنامي ، وما كان في الماضي ألفا بما أن الألف كان ميلغا مدويا صار الآن مليارات حيث إن الأرقام فقدت قيمتها وفطريتها وصارت تتضاعف بجنون غير منضبط ، وفي هذه اللعبة الإمتاعية يجري تطوير تصور جدي وجاد بأن الفساد عام وتلقائي وواقعي ، وإذا جاءتك الفرصة فكن مثل غيرك ، وذاكرتك الثقافية تقول لك إنهم كلهم كذلك ولست أنت بدعا فيهم ولا شذوذا أو نشازا ، ومثلما تلبس ما يلبسون وتأكل ما يأكلون وكذلك تحب وتكره ما يحبون ويكرهون كقاعدة لما يسمى بالذوق العام ، بما أن هذا هو النموذج المصنوع للسلوك والتفكير .. إذن كن مثلهم وقد قيل لك على مدى مجالسك كلها إنهم فاسدون ويهبشون بكل ما لهم من أياد ، وهذا هو مخزونك الحكائي على زمنك كله .

هذه صورة افتراضية على القول ولكنها شديدة الواقعية على مستوى التحليل والتدبر ، ومن هنا يجري تعميم الفساد وتسويقه وتجميله ذهنيا وفي سريرة المرء الفاسد ، ولن ترى شخصا فاسدا إلا ويقول في ذهنه : إنهم كلهم هكذا وهذا ما يسهل عليه فعلته ، ولو أحس أنه نشاز أو أنه الوحيد المتكتم والمتآمر لضافت به الأرض بما رحبت خوفا من الانكشاف والفضيحة .

لقد نزعتم المجالس فكرة الفضيحة لأن الحكي المستمر عن الفساد ووصف الكل به جعل الأمر بسيطا عند الفاسدين حتى في لحظة الفضيحة لأنه سيقول : لست الوحيد ولست الأول ولن أكون الأخير ، وسيقول : أنا مثلهم وهم مثلي .. إذن لا فضيحة .

هذه صورة خطيرة جدا ونحن بكل تأكيد لا نملك تنظيم لغة أحاديث المجالس ولا نستطيع وضع قوانين إدارية ولا أخلاقية لها ، ولكنني أشير هنا إلى أن ثقافة الفساد تبدأ من أول لحظة يتعلم فيه الواحد منا سماع الأحاديث ، وتستمر معه حتى آخر لحظة يسمع فيها الكلمات . ومن هنا نعرف كم هو متجذر فينا هذا الفساد ، ولقد قلت من قبل إنني تعلمت أن أطرح على نفسي سؤالا شخصيا هو :

إذا رأيت الفاسدين أو سمعت عنهم سألت نفسي ، هل أنا فاسد مثلهم ...؟؟؟

هذا عندي هو أول قانون لمحاسبة النفس، وهو أول قانون لمحاولة شفاء نفسي من ثقافة الفساد .

ثم ألسنا كلنا مشاركين في صناعة الفساد ، على الأقل عبر ترويجه في المجالس وتسويقه عبر تصوير الكون كله على أنه فاسد ، ومن هنا يتم تسهيل لعبة الفساد لتتجذر في النفوس من غير مراقبة نقدية أو محاسبية أخلاقية ، مما يجعلنا مشاركين في صناعة الفساد دون أن نعلم ، ويجعلنا نصنع جيلا مهياً للفساد لأننا نقول له إن كل من سبقك كان فاسدا .

للسق الثقافي لعب كثيرة وخطيرة في برمجة الذهن البشري وتوجيه رؤيته وليس في اختيار ملابسه فحسب ، وإنما أيضا في تصميم وتنميط ذهنه حتى ليصير بمثابة الحاسوب المصنع ليكون هكذا ، وليقدم هذا النوع من الخدمة ولا يحدد عنها إلا بتبنيه عالي الدرجة كالصدمة الكهربائية .

## كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة؟ الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأنصاري

عندما كان سمو أمير الكويت رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٤ عبر عن تعاطف الفساد في « البلدية » بمقولة بليغة ذهبت مثلاً فقال « فساد البلدية ما تشيله البعارين » هذا الاعتراف الرسمي أمر نادر في مجتمعاتنا التي اعتادت كتمان السلبيات ، وفي عام ٢٠٠٨ فجر الشيخ أحمد عبدالله تصريحاً خطيراً عن الفساد السياسي بقوله « السؤال البرلماني له سعر و الاستجواب له سعر وحتى رفع الصوت له سعر » وها نحن اليوم في وداع عام ٢٠١١ وقد وصل الفساد إلى بعض من هم رقباء المال العام في قضية « الإيداعات المليونية » لماذا استمر الفساد ؟ ولماذا استنحل ؟ الفساد آفة راسخة و عريقة في البيئة العربية ، وما يحصل في الكويت حاصل في بقية المجتمعات العربية ، في الأردن ، تظاهر آلاف الأردنيين ضد الفساد ، وفي العراق، الفساد استشرى في مفاصل الدولة ومؤسساتها ، وفي مصر حالة فساد كل دقيقتين طبقاً لهيئة الرقابة الإدارية ، وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد صرح عام ١٩٩٩ بأن « الجزائر دولة مريضة بالفساد » و أكثر من ٨٠٪ من التونسيين يرون أن الفساد المالي أطال كل القطاعات ، و إذا تجاوزنا المنطقة العربية إلى الإسلامية فالفساد متغلغل في إيران و أندونيسيا وبنجلادش و باكستان وغيرها من الدول التي هي في قاع مؤشر الشفافية القياسي .

الفساد ظاهرة عالمية : ينتشر الفساد في جميع أنحاء العالم وعلى كافة المستويات ، في الدول الغنية و الفقيرة ، المتطورة و غير المتطورة مع تفاوت في النسب و الحجم و طرق كشفه و مواجهته ، تبعاً لآليات الرقابة ، و صرامة المساءلة ، و يقظة الرأي العام ، و استقلالية القضاء ، و اتساع الحريات الإعلامية ، و شفافية الدولة .

لمحة تاريخية : عرفت كافة المجتمعات البشرية الفساد وكان يعالج كشأن داخلي ، وبدأ الاهتمام العالمي بمكافحة الفساد حين تعاضم وعي المجتمع الدولي بمخاطر الفساد على برامج الإصلاح و التنمية والاستثمار الدولي فأُنشئت منظمة الشفافية العالمية ١٩٩٢ كتحالف عالمي لتعزيز الشفافية ، و سارع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلى عدة مبادرات في مجال الشفافية و تأمين المعلومات ، و عقد المنتدى العالمي لمكافحة الفساد أولى دوراته بواشنطن ١٩٩٩ ، وفي عام ٢٠٠٣ تداعى أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وضع ميثاق أممي لمكافحة الفساد و تنسيق الجهود الدولية في مواجهة هذه الآفة الخطيرة ، و تأتي أهمية هذه الاتفاقية التي حظيت باهتمام دولي كبير من أنها تضع أول آلية دولية يمكن بناء استراتيجيات وطنية عليها لمكافحة الفساد ، و من ثم تابعت الجهود الدولية عبر مؤتمرات و مبادرات و اتفاقيات لتجعل مكافحة الفساد شأناً عالمياً كمحاربة تجارة المخدرات و الإرهاب والاتجار بالبشر .

مفاهيم الفساد : الفساد في اللغة : نقيض الصلاح وذلك يتسع لكل ما هو سلبى كالبلطان والخراب والهلاك والظلم والكفر والمعاصي، وهو بذلك يرادف المدلول القرآني للفساد كما في (٥٠) آية تتناول الفساد و (١٥٠) آية تتحدث عن إصلاح الفساد ، يحذرنا القرآن الكريم من التساهل في الفساد حتى يستشري فنلقى مصير الأمم السابقة « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها » « ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا » « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول » وقد أرشدنا القرآن الكريم إلى المنهج الأمثل في الإصلاح و حماية المجتمع من الفساد « إن



الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» والخبرة الإسلامية في مقاومة الفساد مبكرة جداً منذ الثورة على الفساد في عهد عثمان، ولابن خلدون نظرية رائدة في استشراف الفساد المؤدي إلى زوال الحضارات عبر التاريخ، ومن هنا يتضح أن المدلول القرآني للفساد أعم وأشمل من المفهوم الدارج في أدبيات التنمية والاقتصاد، يعرف معجم أوكسفورد (الفساد) بأنه «انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحابة» وعرفه صندوق النقد الدولي ١٩٩٦ بأنه «سوء استخدام السلطة العامة لأجل الحصول على مكسب خاص» أما البنك الدولي فقد وضع تعريفاً للأنشطة التي تعد فساداً بتعريفه «استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص» حيث قسم الفساد إلى: فساد صغير كالرشوة والعمولة ووضع اليد على المال العام، وفساد كبير كصفقات السلاح والوكالات التجارية للشركات عابرة القارات، ولا يجد الباحث تعريفاً جامعاً مانعاً لأن الفساد ظاهرة معقدة ومتداخلة في شتى مجالات المجتمع من فساد سياسي ومالي وإداري واجتماعي وقانوني وحتى فساد ديني! ومن الصعب وضع تعريف شامل له، لذلك تجنبت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وضع تعريف شامل لأنه غير ممكن وغير ضروري و اكتفت بأن تعرف الفساد من خلال الحالات التي تعد سلوكاً فاسداً مجزماً مثل: الرشوة، الاختلاس، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع غسل العائدات الإجرامية، إخفاء الممتلكات المتأتية عن جرائم الفساد، إعاقة سير العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم، وهي حالات تعد نوعاً من «شخصنة الشأن العام»

الفساد: بيئته ومفاعيله: صور الفساد لا تحصر: التسلسل في نطاق الأسرة أو الإدارة أو الحكم فساد، التمييز الممارس ضد المرأة فساد، تهميش الأقليات والتضييق عليها فساد، إسناد المناصب وفق اعتبارات قبلية أو دينية أو مذهبية فساد، هدر الأموال واستنزاف الموارد فساد، التحريض الطائفي والقبلي والديني فساد، التخوين والتكفير والإقصاء فساد، تحصين القرارات من الطعن بها فساد، تحصين الفساد فساد، التدخل في عمل القضاء فساد، والفساد يحصل (خفية) من وراء ظهر القانون والمؤسسات فهو (إثم) وقد قال رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام «والإثم ما حاك في الصدر وخشيت أن يطلع عليه الناس» إلا أن هناك فساداً أخطر، هو «الفساد المقنن» حين تتجح فئة متنفذة باستصدار قوانين أو أنظمة تخلق أو تحمي احتكاراً تجارياً أو صناعياً أو خدمياً كي تجني ربحاً على حساب المستهلك، لأن الفساد المستتر بالقانون هو الباعث للفساد المخالف للقانون، وهو الذي يوجد البيئة الخصبة للفساد أو القابلة للفساد، ومن ثم يصبح الفساد ممارسة مجتمعية وثقافة مقبولة تغلف بالانتماء القبلي أو الطائفي أو الولاء السياسي، وهي في الحقيقة «رشوة جماعية» تواطأت القوى النافذة في الدولة مع القوى الصاعدة في ميدان الأعمال على ترويجها، وهو ما يسميه بعض الباحثين: ب «الفساد العربي» لأنه يتميز بإتاحة التداخل بين عالمي السلطة والتجارة في ممارسة الفساد، ولأن الناس على دين ملوكهم، فإن الفساد يصبح مضاعفاً وجدلياً، بمعنى أن «فساد السلطة ينتج فساد المجتمع وفساد المجتمع يعيد إنتاج فساد الدولة» أما فيما يتعلق بالبيئة الخليجية المحكومة بنمط الإنتاج الريعي، فإن علاقة المواطن بالدولة علاقة من طرف واحد، يعطي كل شئ ويوفر كل شئ، منحة ومكرمة، لاحقاً مكتسباً، ينطبق عليها هجاء الشاعر الحطيئة للزبيرقان: دع المكارم لاترحل لبغيثها واقعد فإنك أنت الطعم الكاسي). . وعد من أقيح الهجاء في الشعر العربي! أفرزت هذه العلاقة غير المتوازنة سلوكيات التقرب والتملق لأصحاب القرار طمعاً في حصة أكبر من الكعكة، وبذلك ترسخ «مفهوم وعقلية الغنيمة» الذي يأتي عطية وهبة، لاحقاً مكتسباً أو عملاً إنتاجياً! إن تعاضم حجم الفساد وارتفاع معدلات البطالة وشعور الناس بالإذلال الواقع عليهم ومسدّ أبواب التغيير، هي البواعث الرئيسية في ثورات الربيع العربي

كما أن احتكار مواقع القرار من جهة وتشكيل شبكة منتفعة من استخدام الدولة باعتبارها جهازها الخاص من جهة أخرى ، أنشأ وضعاً يطلق عليه « الفساد البنوي » بشكليه : الكبير و الصغير ، ومن المؤسف أن مؤشرات الشفافية العالمية لا تكشف إلا الفساد الصغير !

المواطنة : المواطن من نشأ معك في وطن واحد ، مصدر للفعل استوطن ، وتحمل معنى المفاعلة و المشاركة ، و الوطن حيث تقيم فيه وتنتمي إليه وتراثنا غني بمشاعر الشوق و الحنين للوطن وفيه يقول ابن الرومي :

ولي وطن آليت ألا أبيععه .... وألا أرى غيري له الدهر مالكا

إذا ذكروا أوطانهم ذكّرتهم.... عهود الصبا فيها فحنوا لذلك

عاش الإنسان قبل الدولة الحديثة منتمياً إلى طائفته أو مذهبه أو عشيرته في مجتمعات تسودها التراتبية الهرمية ، ولم تعرف (المواطنة) بالمفهوم الحديث الذي يقوم على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية و القبلية إلا في نطاق الدولة الحديثة ، وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه من واجبات و حقوق فيها »

تطور المواطنة في السياق الغربي : مرت المواطنة بتطورات تاريخية متعددة من مواطنة دولة أثينا المحدودة إلى مواطنة الدولة الوطنية الشاملة . وساعد على ذلك : بروز الدولة القومية كنتيجة لصراع الملوك مع الكنيسة على السلطة ، و المشاركة السياسية للشعب في مقابل دفع الضرائب ، و حكم القانون ، وقد لعبت حركة الإصلاح الديني وجهود مفكري التنوير دوراً بارزاً في بلورة المفهوم

معوقات تطور المواطنة في السياق العربي : كان أول استخدام لمفردة « مواطن » ورد في كتابات الطهطاوي « ١٨٠١ - ١٨٧٣ » ثم الدستور العثماني ١٩٠٨ ، مروراً بدساتير العشرينيات وصولاً إلى الدساتير المعاصرة ، إلا أن المفهوم لم يجد تفعيلاً على أرض الواقع إذ جوبه بجملة من الإشكاليات منها : دعوى مناقضتها للإنتماء الديني ، وادعاء تعارضها مع التوجه القومي ، إضافة إلى المعوقات القبلية و الطائفية التي شوهدت مفهوم المواطنة ، وهناك من زعم الخصوصية الثقافية و المغايرة عن الغرب ، وهناك المعوق الاجتماعي المتمثل في هيمنة النزعة الأبوية على مستوى السلطة وهي هيمنة لا تقر منح الحقوق بقدر ما تطالب بالالتزامات (أنت ومالك لأبيك) .

إفساد المواطنة : ربما لا يكون أخطر نتائج الفساد هدر المال العام و الخاص وتخريب التنمية وإفساد الذمم ولكن - طبقاً لمحمود عبدالفضيل - ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل و قيم المجتمع وهيبة القانون على الوجه الآتي :

١ . انتشار ثقافة تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره لدى المواطنين ، و تساعد على اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، فتصبح الرشوة و العمولة و السمسرة تدريجياً ممارسة مقبولة كنظام للحواضر .

٢ . يفقد المواطن ثقته في عمله وجدواه ، مادامت الدخول الخفية الناتجة من الفساد تفوق المرتب الرسمي ، وبالتالي يتقبل المواطن نفسياً وذهنياً فكرة التفریط في أداء الواجب الوظيفي و المهني و الرقابي ، فيتم تعليية العمارات بلا ضوابط ولا ترخيص ، ويتم تسليم المباني و





الإنشاءات غير مطابقة، ويتم غش المواد الأساسية وتهريب السلع و التعدي على أراضي الدولة جهارا نهارا .

٣. يفقد القانون هيئته لأن المفسدين يملكون من النفوذ ما يمكنهم من تعطيله ، وعندما يرى المواطن أن القانون لا يطبق على المخالفين المفسدين الكبار، فإنه يفقد ثقته فيه ، فتصبح المخالفة هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء ، وهكذا تضع الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص ، وتختلط المصلحة العامة بالمصلحة الخاصة .

٤. يتولد لدى المواطن شعور بعدم المبالاة و الإهمال وعدم الإخلاص وعدم احترام وقت العمل ويعتاد تعطيل معاملات الناس .

٥. لا يبالي المواطن بترشيد الاستهلاك وحماية البيئة وعدم الإسراف وهدر المال العام .

٦. تهتز شرعية النظام في نفسية المواطن و تنتمى روح التمرد و العدوانية تجاه السلطة الحاكمة مما يدفع الناس للتظاهر والتخريب .

٧. خلق « بيئة حاضنة للفساد » وطاردة للكفاءات العلمية التي تضطر للهجرة لأجل الكرامة .

٨. و أخيراً: عندما يتمكن الفساد من المواطن فإنه بدوره يعيد إنتاج الفساد، كما أن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية بل لها تكلفتها الاقتصادية و الاجتماعية الباهظة .

محاور المعالجة : الفساد ظاهرة عالمية لا ترتبط بثقافة أو ديانة أو قومية أو مجتمع معين وإنما ترتبط بمستوى غيبة الحكم الصالح ، ودرجة يقظة المجتمع ، وفعالية أجهزة الرقابة والمساءلة ، و استقلالية القضاء، و اتساع الحريات الإعلامية ،ولضعف فعالية هذه الوسائل في البيئة العربية فإن الفساد ينتشر ويقاوم بشدة ،ولكن مهما تغلغل الفساد وتعاضم نفوذه ، فهذا لا يفقدنا الثقة في جدوى جهود المقاومة في تحجيمه و الحد من مخاطره ولا أقول القضاء عليه .

يجمع الباحثون على أن الإصلاح سواءً كان مالياً أو إدارياً أو قانونياً على أهميته - وحده - فإنه لا يحقق الهدف المنشود ما لم يكن هناك إستراتيجية شاملة لمحاربة الفساد يكون من أبرز محاورها:

١. تعزيز الشفافية: وتعني توفير المعلومات الدقيقة وإفساح المجال أمام الجمهور للإطلاع عليها، أي « تشفيف العمل الحكومي و القطاع المالي خاصة »

يتصل بذلك : ضرورة إفصاح المسؤولين وممثلي الشعب و الأحزاب و المنظمات المدنية عن ممتلكاتهم ومصادر تمويلهم و ذمتهم المالية طبقاً للمبدأ الإسلامي : من أين لك هذا ؟

٢. تفعيل المساءلة: كآلية إصلاحية ضرورية ، إذ لا إصلاح من دون مساءلة ، وهي : ( مساءلة تنفيذية ( أي مسؤولية الجهاز التنفيذي عن محاسبة نفسه ، و) مساءلة تشريعية ) أي رقابة المجلس على الحكومة ، و) مساءلة قضائية) تقوم على الاستقلالية و الكفاءة .

٣. تعميم الحكم الصالح: وهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، وترتبط بينها شبكة من علاقات الضبط و المساءلة في النهاية بواسطة الناس، وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس .

٤. تمكين التنافسية: وهي ( تنافسية سياسية ) تضمن وصول الأفضل إلى السلطة، و(تنافسية

اقتصادية) توجد أسواقاً وأنشطة متنافسة تلفظ كل منحرف إلى الخارج، وقد أثبتت الدراسات أن التنافسية في النظم الديموقراطية هي الأقدر على كشف بؤر الفساد و مكافحته .

وأخيراً : تبقى آلية مهمة اقترحها باحثون لتفعيل «المساءلة التشريعية» بهدف حمايتها من تأثير (المال السياسي) وذلك بإشراك الجمهور في المساءلة التشريعية عبر تقنيات الحكومة الإلكترونية ، وقد أخذت بها برلمانات في العالم المتقدم ، وتمكن هذه التقنية الجمهور من متابعة جلسات محاسبة الحكومة كما أن من حق الجمهور توجيه الأسئلة عبر البريد الإلكتروني .

#### المصادر:

- ١ . الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية: مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤
- ٢ . المواطنة و الديموقراطية في البلدان العربية: لمجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١
- ٣ . هويات فائضة ... مواطنة منقوصة : وجيه كوثراني ، دار الطليعة ، بيروت ٢٠٠٤
- ٤ . تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد : زايري بلقاسم ، مجلة المستقبل العربي ديسمبر ١٢ / ٢٠٠٨
- ٥ . الفساد في العالم العربي .. متمأسس و متمكن : علي أحمد فارس - موقع مركز المستقبل -
- ٦ . حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجاً: علي أحمد فارس، موقع الجزيرة الوثائقية.



## وحش الفساد .. والنمطية الكويتية سعادة السفير الأستاذ عبدالله بشارة

تعاني جميع المجتمعات جميعها شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، من آفة الفساد التي عرفها الإنسان منذ أن استوطن الكرة الأرضية، فقد كانت المجتمعات البدائية تقف على النهب، القوي يسرق الضعيف، والوَقح يأكل خير البسيط، وبأسلوب قريب من قانون الغابة.

وبالرغم التطور في محاربة الفساد، فإن هذا الفساد يعود من جديد وبأسلوب أكثر أناقة، فكلما تداخلت التكنولوجيا مع المكافحة، نشط الفساد في الهروب من آثار وقبضة التكنولوجيا، إلى حد أن صار الفساد صار عبئا دائما على البشرية، مثل الأمراض، مستشرياً في جسد الأوطان، ومدمراً برامج تميمتها، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار في أكتوبر ٢٠٠٣، لوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهدفها التعبئة العالمية لمواجهة جماعية لمخاطر الفساد لاسيما على الدول النامية وغالبها تفتقر إلى المؤسسات الديمقراطية ولا تدرك معاني الشفافية، ويحكمها حزب واحد مستبد، أو حاكم دائم متسلط، ليس فيها حرية إعلام ولا صحافة تكشف وتحقق، وغالبا ما تحاط ميزانيتها بغموض وطلاسم، لا تعترف بالمحاسبة، ولا تتسجم مع ادعاءات حرمة المال العام.

أما الدول المتقدمة التي يقوم فيها الحكم على المؤسسات الديمقراطية بما فيها من تداول للسلطة، وحرية التعبير والمساءلة، فإنها نجحت في تطويق الفساد وفي الحد من مخاطره لكنها لم تقض عليه، إذا توجد وسيلة علمية أو غير علمية للقضاء عليه، ولكن المساعي الآن، سواء داخل الدول، أو في المؤسسات والهيئات العالمية تنحصر في الحد من حجمه وتقزيمه، وذلك بسن قوانين صارمة ضد الفاسدين، توزع وتعلن وتنتشر لكي يطلع عليها الرأي العام لكي يعرف المغامرون ثمن الفساد وهول العقاب.

ومن الصعب في الحياة أن يتخلى الإنسان عن نزعة المغامرة سواء في السياسة أو في المال مدفوعا بقوة رغبة التفوق والسيادة في عالم السلطة والمال، ونتذكر جميعا، كيف دفع تمسك الرئيس نيكسون بالسلطة إلى قاع التجسس والتزوير وممارسة الكذب لكي يضمن البقاء في البيت الأبيض وفي سبيل ذلك استغل سلطاته على خصومه الديمقراطيين، ثم وقع في جريمة Watergate، وخرج من البيت الأبيض كأبرز ضحايا الفساد.

كنت في هذا الصيف في الولايات المتحدة، وتابعت انشغال الإعلام الأمريكي بقضيتين، يتجلي فيهما الفساد بفضل الشهية الدائمة لصحافة التابلويد-Tabloid. في بحثها عن الفضائح وعن المثير والعجيب.

انشغلت قنوات التلفزيون بما نشرته وسائل الإعلام عن اعتداء رئيس صندوق النقد الدولي، الفرنسي الجنسية، على عاملة في إحدى فنادق نيويورك واغتصابها، كانت قصة تافهة، لكن غريزة الفساد الأخلاقي التي تتحكم في التابلويد الإعلامي جعلت منها قصة إثارة وموضوع تشويق، فنشاهد محامي الشاكية يخرج علينا بتفاصيل مستنكرة عن عملية الاغتصاب، ويرد عليه محامي المتهم بأسلوب مثير في واقع مسرحي محزن ومضحك، والقصة الأخرى هي فضيحة (مردوخ) الإعلامية، كل ذلك يتم ويسجل من أجل تدوين واقع الفساد الأخلاقي والمالي، فالفساد كما قلنا، وباء عالمي ينبت في كل مكان، وفي كل القارات، وفي جميع الطبقات، وأكثر الفاسدين هم الذين

يسعون للتسلق إلى أعالي الدرجات في المجتمعات الغنية والفقيرة، لذلك من المستحيل إزالته عن الحياة، ولكن جزءاً من العلاج يتوافر في تصعيد العقاب والأذى لكي يتردد المفسد ويجري حساباته قبل ارتكاب الجرم.

### ” واقع الكويت اليوم ”

ليس مستغرباً استشراء الفساد في الكويت، ولا أتوقع انخفاض عدوانيته ولا أؤمن بشهامة الفساد في التوقف وفي الزهد في الحياة، أوفي التقشف و التحصن بالفضيلة.

مسببات الفساد في الكويت تختلف عن مسبباتها في المجتمعات الأخرى، عندنا في الكويت خلل في البنية السياسية، وهي العلة البنيوية التي تشكل البؤر المفجرة للفساد، فلا يوجد في الكويت عمل سياسي قائم على مؤسسات حزبية، ومجلس الأمة يتكون من أعضاء تم انتخابهم لأشخاصهم بدون برامج سياسية، وفي معظم الأحوال، لروابط قبلية عائلية أو طائفية، وتشكل الحكومة من رؤيس وزراء من أبناء الأسرة يختار وزراءه من بين من يرى فيهم القدرة على التفاهم والانسجام، ويذهب رئيس الوزراء إلى مجلس الأمة ببرامج عمل تتطلب الموافقات البرلمانية، فيدخل في حلقات التشاور من أجل الإقناع للتصويت وإن غاب الإقناع فلا بأس بالإغراء، وإذا تعثر الإغراء فلا ضرر من رفع تصعيد درجة الإغراء، وهذا الإغراء يأخذ أشكالا كثيرة، منها خدمات لتسهيل طلباته من الوزارات ومن مؤسسات الدولة، ومنها تعيينات مفاتيح الانتخابات المؤثرة، ومنها قبول لائحة من مرضى يرسلون إلى الخارج، ومنها قائمة طلبة يوفدون للدراسة، ومنها قسائم صناعة أو زراعية، ومنها «بلوكات» للتأمين في مناطق، وبعض منها نقداً - (كاش) - تلفه الأصابع المدربة في شكل لفات أنيقة توضع في شنت أنيقة بالإضافة إلى هدايا لا ترى من ساعات ومجوهرات وسيارات من آخر طراز.

هذا ” المال السياسي ” يعيش في بيئة تختنق فيها الحكومة بسبب قلة فرص النجاح وصغر ساحة احتمالاته، فليس لها أغلبية برلمانية ولا قاعدة حزبية، وتعوض عن ذلك بصداقات الأنصار من الأعضاء الذين لهم ناخبون يطالبون بحق الناخب في السكن والوظيفة والترقية والعلاج والتعليم، كل ذلك على حساب المال العام، الذي يتعرض لانتهاكات في تسخيرها لأغراض سياسية من أجل المصادقة على برامج الحكومة، وضمن بقائها الذي يوفره النواب المستفيدون.

وقد استفحل الفساد مع ارتفاع حدة الصدمات بين النواب والحكومة الأمر الذي استوجب توسيع ساحة العطاء، فقد قرأنا وتابعتنا الروايات السينمائية عن شيكات تعطى، ومكافآت ترسل، وصناديق توهب.

وأجرم شخصياً بأن فساد الإدارة في الكويت وفساد الموظفين وفساد المناقصات وعروض الشركات، مدنية وعسكرية، كلها إفرازات لوحش الفساد السياسي، والعلة الكبرى في الكويت التي تشجع على الفساد هي غياب العقاب وغياب إجراءات الردع، فلا يعاقب الراشي ولا يفضح المرتشي، ولا يتم التحقيق مع أحد، ونادراً ما نقرأ، وبالإشارة الغامضة، عن عملية جمدت..

وغياب الردع والعقاب عنصر فعال في اتساع التسبب وجاذبية التكسب، بسبب اليقين بأن الكل سيفلت من الملاحقة، لاسيما وأن الكويت دولة رعوية، نظامها الاجتماعي متداخل، وقيادتها متسامحة، والوصول إليها سهل، وتوسلات الملاحقين يرفعها آخرون من المتنفذين لتوصيلها إلى أهل السماح، فيتم العفو والنسيان..



من بين ٥٢ استجوابا شهدها برلمان الكويت، جاءت أربعة استجابات حملت أبرز ملفات الفساد:

- استجواب رئيس الوزراء عن إهدار المال العام وبخاصة مصاريف مكتبه مع استغلال الأموال سياسيا لفائدة بعض الأعضاء.

- استجواب وزير الدفاع حول الشبهة التي أحاطت بتعاملات وزارة الدفاع والتفريط في المال العام.

- استجواب وزير الداخلية لإساءة استخدامه مبالغ ضخمة على الإعلانات الانتخابية ودون ضوابط.

- استجواب وزير الأشغال حول استخدام المال العام في تنفيذ بعض المشاريع الكبرى دون ضوابط الإنفاق العام.

ولم يتمخض شيء مفيد من هذه الاستجابات لأن الكويت تعاني ضعف الإرادة السياسية في مكافحته، فلم تضع خطة ثابتة لحماية المال العام، ولا تتوافر فيها المساعي الفردية التي تعمل على كشف الفساد، كما نلاحظ الضعف الظاهر في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولاسيما في جوهرها في اتخاذ تدابير وقائية شاملة أو تأديبية بحق الفاسدين، وعلى الأخص المقربين من أقطاب الحكم.

بالإضافة إلى ذلك ليس لديّ أمل في إمكانية وضع حد للفساد السياسي والمالي والإداري، بسبب النمطية التقليدية الخجولة والمذعنة للتقاليد في التستر وغض البصر، فمن أهم أدوات وقف الفساد هو توجد أغلبية حكومية ثابتة، ولن يتوفر ذلك وفق بنية النظام السياسي الحالي.

وسيستمر العبث بالمال العام الذي هو الضامن الوحيد لتمرير القرارات، كما سيستمر الاسترخاء الإداري طالما بقيت دولة الرفاه والرعاية الأبوية، وطالما ظل المجتمع بسبلياته واستسلامه.

ونلاحظ، أيضا، أنّ الفساد في الكويت ليس محصورا في النشاط السياسي ولا في المجالات التجارية، بما في ذلك إغراءات المناقصات والوساطات، وإنما نجح الفساد في التأثير الإعلامي حيث خضع الإعلام المرئي والمقروء لتدخلات السياسيين، القادرين على الدفع، والعارفين بأن الإعلام الحر هو الخصم الأكبر للفساد، فالمسؤوليات الإعلامية هي الملاحقة وكشف العيوب وفضح التلاعب، والتسلل إلى بطن المجهول من أجل كشف الحقائق، وفك الرموز وتحليل الغموض، لأنها وكما يطلق على الصحافة والإعلام - السلطة الرابعة - فإذا نجح الفاسدون في تقليص أظافر الإعلام، وتأمين التعقيم على الفضائح، وإبقاء الرأي العام بعيدا عن الحقائق، استشرى الفساد ومعنى ذلك سقوط القانون وانتهاك السلم الاجتماعي، واضطراب المجتمع وانتشار الأحقاد واتساع نزعة الانتقام.

لا شك في أن الأقلام تأثرت بجاذبية المال السهل وأن الأقوال في الفضائيات ليست بريئة من نفوذ الفساد، وأن الحماس الذي يظهر بين وقت وآخر في المنتديات دفاعا عن أصحاب النفوذ ليس تطوعا يحمل نقاوة الصدق، فلا نتعجب أن يسود المجتمع الكويتي نزعة التشاؤم واللامبالاة، واندفاع الشباب نحو التطرف غير مباليين بالنتائج في نزعتهم نحو المواجهة.

ومما يلفت النظر، وكمثال على الاستسلام والاسترخاء، أن الكويت وقعت اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد ولم تنفذ القرارات المتصلة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية رغم صدور الأمر الأميري إلى مجلس الوزراء في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩.

مع العلم بأن هذه الاتفاقية بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٧ وانضمت إليها الكويت في ٢٠٠٣. ولذلك تدرجت الكويت إلى المركز ٦٦ وفق حسابات منظمة الشفافية العالمية، و نالت في عام ٢٠٠٩، ٤,١٠ درجة واحتلت ذيل القائمة في مجلس التعاون.

ومما يذكر بأن المادة السادسة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنص على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وذلك بمراقبة السلوكيات العامة وضخ التنقيف للرأي العام لشرح مخاطره على المجتمع، بما في ذلك المطالبة بإقرارات الذمة المالية لكبار الموظفين وتوفير المعلومات العامة للهيئات الخاصة في المجتمع.

فساد الكويت السياسي - المالي يمكن علاجه عبر التطوير السياسي في نظام الانتخابات والوفاء لمبادئ الشفافية، وهو فساد غير الذي نراه في الدول الأخرى لاسيما النامية حيث الفساد فيها ناتج عن القمع واليأس والغضب والتحقير وضياع الحيلة والفقر واختفاء الأمل، وهي المظاهر التي تعاني منها المجتمعات النامية والتي تدفع بالمزارع أن يتحايل، والبناء أن يغش والنجار أن يزور، والتاجر أن يستغل، وأصحاب الأراضي هناك يفضلون زراعة الحشيش على غيرها، كل ذلك بحثاً عن الضمان المفقود في الدول الفقيرة.

الوضع عندنا يختلف، المشكلة في الكويت هي في تلاشي هيبة القانون، والتحايل عليه وممارسة التستر بوسائل غامضة، والوضع السياسي العام الذي يبحث عن مؤازرين، وسلبية المجتمع، وتواضع أداء منظمات المجتمع المدني، كل هذه العناصر لا تبعث على التفاؤل ولا تجعلني أرى الغد أفضل من اليوم.



## كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة؟ الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي

في البداية لا بد من تفكيك المفردات الحاكمة في هذا العنوان، وهما بالأخص مفردتان (الفساد) و (المواطنة) من أجل ضبط التعريف، ومن ثم تفسير ارتباطهما ببعضهما البعض، فهما مفردتان مفتاحيتان كما يقول لنا علم الدلالة.

مصطلح (الفساد) له بُعد تراثي في منظومتنا القيمية، فقد ذكر في النص القرآني مباشرة كلمة (الفساد) ومشتقات المصطلح مثل (المفسدون) في حوالي خمسين موقعا، كان ٨٠٪ من ذكر المصطلح مرتبطاً بالأرض (الفساد في الأرض). تلازم الفساد بالأرض له دلالة على أنه دنيوي إنساني واجتماعي أيضا. وقد ذكره أهل اللغة بأنه أي (الفساد) ضد الصلاح، أو خروج الشيء عن الاعتدال، أو الخلل الذي ينتاب الأشياء أو التصرفات أو المواقف أو حتى الآلة. فنقول فساد الجسم، أي مرضه، وفساد الأكل أي لم يعد قابلاً للاستهلاك، وفساد الدولة أي نكوصها عن أداء مهماتها، وهكذا..

فالفساد الذي هو خلاف الصلاح، له اليوم أكثر من مستوى، فهناك فساد (أخلاقي) أي الإتيان بسلوك خارج المتوقع، أو اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي. أي أن هناك منظومة من القيم والمواثيق والقوانين التي يتوافق عليها المجتمع وتشكل (بوصلة) لما هو صالح وما هو فاسد، وعندما يطرأ خلل، وقد يكون شخصياً أو اجتماعياً، على ما يتوقع فإنه يصبح في كفة (الفاسد).

و إذا عدنا إلى تلازم الفساد بالأرض، عرفنا أنه كلما كان الفساد (اجتماعياً) أي يضر بعدد أكبر من الناس كلما كان ضرره أكبر.

بالنسبة لي فإن تعريف الفساد الإجرائي، هو الآتي (استخدام سلطة لتحقيق مصلحة)، وكما هو واضح، فإنه تعريف شامل، وأي تعريف لا بد أن يكون شاملاً.

و في التفاصيل، فإن استخدام سلطة لتحقيق مصلحة تتراوح بين أن يستوفي موصل الكهرباء من وزارة الكهرباء للطاقة إلى المنزل، بأن يطلب مثلاً عشرة دنانير لشخصه، إلى أن يستخدم شخص سلطته العامة ليخص قريباً له بمزرعة مساحتها عشرون ألف متر مربع! في نظر أي عاقل فإن عشرة الدنانير - التي هي في الغالب مبلغ هين - لا تساوي ملايين الدنانير، وهي قيمة أرض المزرعة! إلا أن كلا الفعلين تُما تحت مظلة واحدة (استخدام سلطة لتحقيق مصلحة) في الأول كانت المصلحة مباشرة لمن كان بيده السلطة وقدم الخدمة، والثاني المصلحة غير مباشرة وأيضاً ممن بيده السلطة لمصلحة قريب. وهكذا يضيق أو يتوسع الفساد. و لكن بجانب هذا التعريف هناك إكمال له وهو أنه كلما تضرر آخرون من فعل (الفساد) كلما كان الضرر منه أكبر. مثلاً على ذلك إذا كان ثمة شخص في مجال عام، بيده توظيف أشخاص في أماكن مهمة أو شبه مهمة في السلم الوظيفي للدولة، ومال إلى استبعاد المؤهل في سبيل أن يقدم تلك الوظيفة إلى شخص من أقاربه أو معارفه أو شخص قد أوصى به متنفذ وهو أقل تأهيلاً، هنا يحدث ضرر لشخص ثالث يحرم من تلك الفرصة، وإذا انتشر هذا الأمر أصبح الضرر على الدولة لكونها (غير منصفة) فيكون موقف معاد لها. إذن الفساد له علاقة ما بالمواطنة واستقامة المجتمع.



ولكن قبل الدخول في شرح تلك العلاقة لا بد من أن نعرّف ما هي المواطنة المصطلح المفتاحي  
الأخر ٩

إذا كان ثمة مفهوم عام للفساد، فإن مفهوم المواطنة أكثر تعقيداً. فهي بشكل عام مفهوم يربط بين الاجتماعي والنفسي والسياسي والقانوني في مجتمع ما، فهي من جانب مشاعر وانفعالات ترتبط بالأرض والتاريخ الوطني والذكريات التي يتعلّق بها الفرد في المجتمع المعني، كما أنها من جانب آخر صيغ قانونية وقواعد عرفية تحدد علاقة الفرد بالجماعة، وعلاقة الجماعة بالدولة التي يعيش فيها والتي يسميها آل(وطن)، إذن فالمواطنة (قيم) ممارسة وصيغ قانونية (موضوعية) يرتبط الناس بها ويتعارفون عليها، وهي قيم حديثة، أي ليست تراثية كما في الفساد، أي أنها نشأت وتطورت مع تطور الدولة القومية (الوطنية) الحديثة.

القيم في الغالب التي تسمى غالباً إلى ترسيخها الدولة الوطنية (القومية) National state، هي قيم التسامح والتعاقد والتعاون و (المساواة) و (احترام القانون) لأن المجتمع يتكون من شرائح وقوى مختلفة الأصول العرقية والثقافية، وهي متنافسة بالضرورة على الموارد المتاحة، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن يحدث صراع ما بين مكونات المجتمع، تضبطه قيم وقوانين منصفة للجميع، هذه القيم وتلك القوانين هي بوصلة المواطنة، وتشمل على العام والجهري والمشاركين ما يقبل به ويتعارف عليه المواطنون، على رأسه العدالة والأمن والمساواة في الحقوق والواجبات.

في الكويت من خلال الدراسات المتاحة التي تمت، منشورة أو غير منشورة، نجد أن ثمة تناقضاً في نتائج تلك الدراسات في فهم وتصور (المواطنة)، بعضها يرى أنها غير موجودة، والبعض الآخر يرى تمثلها بكتافة عند المواطن الكويتي.

في المجال الأول ذهب بعض الدارسين إلى القول بعدم (وجود مفهوم ديمقراطي متماسك ومتقارب للمواطنة) وهذا الاستنتاج يساير المشاهد والمعرف والملموس، إذا تابعنا ديناميكيات التعدد في النسيج الاجتماعي الكويتي، حيث إن تاريخ المجتمع الكويتي، وتاريخ حديث، خاصة بعد التوسع الديمغرافي والهجرة إليه من أماكن جغرافية بعيدة أو قريبة في نصف القرن السابق، وقد صاحب ذلك تغير في قيم المجتمع التقليدي الصغير. ولقد ساهم في (عدم التماسك) أو الإخلال في التماسك، عوامل مثل التعليم الحديث وعناصر العولمة بكل ما تفرضه من تحد لقيم المجتمع القديم وتأثيره فيها باتجاه اختفاء قيم معينة وبروز أخرى جديدة، كما ساهم في ذلك الصراع على الموارد الذي ترافق مع الانتقال من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة، والأخير في طور التكوين.

ونجد دراسات أخرى، وجدت أنه ليس هنالك فروق كبيرة في مفهوم الانتماء والمواطنة بين الكويتيين، لا من حيث الجنس ولا من حيث الانتماء الاجتماعي، حيث لعبت - كما ترى تلك الدراسات - مؤسسات المجتمع المدني مثل (الديوانية) والمؤسسات الرسمية (مؤسسات التعليم) وكذلك الوضع القانوني والدستوري، على تقريب هذه الانتماءات. وعند القول بأنه لا توجد فروق كبيرة، فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد فروق، فالمشاهد والملموس أن هناك عوامل تقرب بين المواطنين الكويتيين وعوامل أخرى، لا أريد أن أقول تزيد من الفرقة، بقدر ما تزيد من المنافسة غير الموضوعية بين فئات المجتمع، خاصة باتجاه (المساواة) وتوزيع الموارد المادية أو المعنوية. ولكن لا بد هنا من أن نتوقف لنشير إلى أن المشكلة في المفاهيم مثل المساواة وتكافؤ الفرص، هي مفاهيم ليس لها ميزان دقيق في المصطلح الاجتماعي، فهي نسبية وتتأثر كثيراً بتصورات الشخص أو الجماعة، خاصة إن لم تحسن بنصوص قانونية، لذلك فهي محل اختلاف.





وهناك دراسات أخرى، تشير إلى انتشار ( التعصب ) وفقد وجد عيسى الأنصاري أن هناك نسبة كبيرة من طلبة جامعة الكويت ممن يشعرون بوجود (تعصب قبلي أو طائفي) وصلت النسبة إلى ٧٠٪) ، وهناك دراسات أخرى تقيس درجة تمثّل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة، مثل دراسة فيصل الهاجري التي وجدت أن ( درجة تمثل قيم المواطنة لدى الطلاب كانت مرتفعة ) وعزا ذلك إلى نجاح مؤسسات التنشئة الاجتماعية والفلسفة التربوية المطبقة، إضافة إلى العدوان العراقي على الكويت الذي نتج عنه بناء ( تفكير مواطني إيجابي).

هذا الخلاف وربما التناقض في نتائج هذه الدراسات ناتج في نظري من ثلاثة عوامل الأول عدم ضبط المصطلح ( المواطنة) من جهة، والثاني عدم دقة المنهج المتبع في الاستبيان من جهة أخرى، أما الثالث فهو الضبابية في المصطلح نفسه لكونه جديداً نسبياً على الثقافة المحلية الكويتية. هناك لبس واضح من ثلاث موضوعات هي المواطنة ( كون الشخص كويتي الجنسية) والهوية (كون الشخص عربياً أو مسلماً ) والانتماء ( المذهبي والقبلي) هذا الخلط يؤثر على مفهوم المواطنة، يخفيها مرة لصالح الانتماء الأصغر ( قبلي أو طائفي) ويخفيها مرة أخرى ( كون الشخص عربي أو مسلم) لصالح الانتماء الأكبر، وليس في هذه الضبابية أي استغراب إذا أخذنا بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والاجتماعية لتكون المجتمع الكويتي و شدة الصراع على الموارد.

يبدو لي أن المواطنة الأكثر ظهوراً هي المواطنة (الاقتصادية)، فقد فرض وضع الكويت الاقتصادي أن تكون هذه المواطنة (الاقتصادية) مربط الفرس، وذلك لأن الكويت تعيش على ريع من النفط وهو يوزع هذا في صورة مرتبات وخدمات. أي توزيعاً غير منصف يثير الجماعات المختلفة . لذلك نجد أن مصطلحات ( المال العام ) والصراع على توزيع الثروة، هي الأكثر تداولاً في الساحات الإعلامية والسياسية.

### كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة ؟

أمام ذلك التحليل المعقد في العلاقة بين الفساد والمواطنة، نجد أن المفهومين يغذيان بعضهما بعضاً. فلم يصطلح المجتمع بعد على منظومة أخلاقية تكون سائدة أولاً ومن ثم اجتماعية وقانونية لوضع مفهوم متقارب ( ولا أقول موحد للمواطنة) فأى خلل يصيب المواطن من ضار بمصلحته من وجهة نظره فهو فساد. فإن أصبح شخص ما غنياً فهو بالضرورة فاسد، لأن الغني في نظر المجتمع ليس في غالبية عملاً مضمناً أو سعياً قانونياً، بل هو في نظر الغالبية، انتهاز فرص وتربح بسبب موقف سياسي أو علاقة بشخصية كبيرة من أهل النفوذ في المجتمع. وإن حصل شخص ما على وظيفة كبيرة فإن التفسير في الغالب هو الاسترضاء سياسي وليس قدرة شخصية أو كفاءة خاصة.

تلك المواقف لا تتخذ بشكل رسمي، ولكن يتحدث عنها في المجالس الخاصة وفي بعض الأوقات تأخذ طريقها للنشر في وسائل الإعلام المكتوبة أو حتى تنتشر في وسائل الإعلام الجديدة (التويتر و الفيس بوك) أو في الديوانيات وبين الأصحاب والأقارب.

يساعد الصراع السياسي والاقتصادي على ظهور أشكال متعنتة في المجتمع الكويتي من ( الحط من المواطنة ) إن صح التعبير. وقد شهد المجتمع تنابز بالألقاب من هو الكويتي ومن هو ( المكوت) إن صح التعبير، من خلال ظهور مصطلح ( أهل السور ) و ( خارج السور) الذي انتشر بين عامي

٢٠٠٨ و ٢٠١٠ م حتى أصبحت هناك وسائل إعلام تتقاذف فيما بينها مثل هذه المفاهيم التي تقلل من المواطنة الجمعية وتشيع روحا من تقسيم النسيج الاجتماعي. هناك أيضا حقيقة التقسيم الاجتماعي بين مصطلح ( أبناء الحضر و أبناء البادية ) وآخر بين ( المذاهب المختلفة ) وثالث بين درجة الانسحاب للوطن ( مواطن درجة أولى ومواطن جنسية ثانية، وأيضا سابعة ) من الناحية القانونية! إذا كان بعض هذا التقسيم أخلاقياً و قيمياً و فئوياً واقتصادياً، فإن بعضه الآخر قانوني لم يستطع المجتمع بعد التصدي له، ولم يتعرف على الأضرار الكامنة خلف مثل هذا التقسيم. كما ينقسم المجتمع الكويتي في صراعه حول قضايا خارجية سياسية غالباً، فيتحزب البعض إلى هذه الدولة أو تلك وينقل الصراع إلى المجتمع المحلي.

من هنا فإن مجموعة من مظاهر ( الفساد ) بمعناها التراثي و الحداثي تنخر في الجسم الكويتي وتفتت عضده. تشكل خلافاً أخلاقياً وعملياً. هذا الفساد يفوق التراتبية الاجتماعية أو الاقتصادية المقبولة ( وفي نظري هما متلازمان) ولكنه أيضا يقلل في المدى المتوسط والبعيد من مقاومة المجتمع في مواجهة المخاطر، كما أنه يقلل من قدرة الجسم الكويتي الاجتماعي في المناعة الداخلية. وأول ما يؤثر ضعف المناعة تلك أول ما سوف تؤثر عليه هو الأمن، وقد قدم الفلاسفة الاجتماعيون الأمن على الكثير من الحاجات كالصحة والرزق وغيرها.

من هنا نرى وجوب وأهمية تشكيل ( البوصلة ) الوطنية المرغوبة، التي يشترك في تشكيلها التشريع والتعليم والإعلام، من أجل وضع معايير للمواطنة يتعارف عليه المجتمع ويتوافق مع ترقية مجموعة من القيم تعضد ما هو صالح (لبقاء واستمرار المجتمع) وتبذ أخلاقياً أو قانونياً ما هو ( فاسد) من قيم أو ممارسات تؤثر على المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع الكويتي. فالحاجات الأساسية للمواطن الكويتي يجب أن تؤمن بغض النظر عن المكان الذي يسكن فيه أو الخلفية الاجتماعية التي ينتمي إليها. كما تحترم ( المساواة) في المساقات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وتعتمد الشفافية في اتخاذ القرارات وتفسر للناس، كما يضرب على يد ( المتنازعين) فيوضع توصيف قانوني بأكثر ما يكون من الدقة بين ما هو نقد مباح وبين ما هو تجريح وبين الفساد كما يقول العرب هو ( الجذب في البر والقحط في البحر) ويمكن أن يضاف إليه من واقع معاش إضعاف للمجتمع ونخر في خلاياه الحية. لأنه يقود إلى تفكك المجتمع وينتج صراعات غير منضبطة بين مكوناته.

بقي أن نقول بأن العلاقة غير السوية بين الفساد والمواطنة، يحتاج إلى إصلاحها وتفكيك أو اصورها إلى قيادة ومُثل عُلَيَا. القيادة في المجتمع تضع في كثير من الأوقات الأجندة التي يسير عليها المجتمع عن طريق ضرب المثل الواضح والجلي. فعندما أطفأ عمر بن عبد العزيز شمعة بيت المال وأوقد شمعته الخاصة للحديث في الموضوعات الشخصية، ذهب ذلك الفعل مثلاً لقرون في ثقافتنا العربية، وكان واجباً على كل عامل من عماله أن يقتدي به. وهكذا فإن القيادة هي التي تضع قواعد اللعبة إن صح التعبير. إلى جانب إصرار من المجتمع على مشاركة المنظومة التعليمية والإعلامية والمجتمعية للسير باتجاه ( الصلاح ) والابتعاد عن ( الفساد) ونبذ.

من هنا فإن التفكير في الإيجابية للإخوة في جمعية الشفافية على متابعة هذا الموضوع وإشراك قطاعات المجتمع في مناقشته هو خطوة متقدمة لمحاربة الفساد. و يكون في الأوفى المنادة بهيئة ( مشتركة، أهلية حكومية) من أجل مطاردة أشكال الفساد وحصر تأثيره، إصلاحاً للمجتمع وإعلاء لقيم الحكم الرشيد.



## جدلية المواطنة والفساد في الكويت.....

نحو عصبية فاعلة للمواطنة وإستراتيجية متماسكة ضد الفساد..

### د.فارس مطر الوقيان

ليس هناك ما يعبر عن التصدع الذي ينال المواطنة وبالتالي انتشار الفساد بشكل مفرغ ومريب على المجتمع والدولة، أكثر من هذه المزحة.

لعله توماس فريدمان في مؤلفه «شجرة الزيتون والسيارة ليكسز» الذي روى نكتة الوزيرين ﴿الإفريقي والآسيوي﴾، إذ زار الوزير الإفريقي زميله الوزير الآسيوي في منزله المترامي الأطراف والذي يطل على طبيعة خلابة ويزخر بوسائل المتعة والرفاهية والفخامة. و على أثر حفل العشاء، بادر الضيف بسؤال مضيفه بسؤال عن مصادر الدخل المالية التي تمكنه من الحصول على كل هذه الرفاهية في بلد فقير مثل بلده!، ومن أجل الإجابة اصطحب الوزير الآسيوي ضيفه الإفريقي لشرفة منزله قائلاً: أترى ذلك الجسر البعيد؟ أجاب ضيفه بنعم، ثم استرسل الوزير الآسيوي يقول: لقد قبضت ٥٠% من قيمة عقد الجسر كعمولة!! وبعد عام من اللقاء قام الوزير الآسيوي برد الزيارة للوزير الإفريقي في بلده، بوصدماً للشراء الفاحش الذي يتمتع به زميله وهو الذي لم يكن يملك سوى راتبه الزهيد قبل عام، فبادر بسؤاله بعد العشاء عن مصدر ثروته، وحتى تكون الإجابة أكثر دقة، أصطحب الوزير الإفريقي زميله مشيراً بأصبعه عبر الشرفة، قائلاً: أترى ذلك الجسر البعيد؟ أجاب الوزير الآسيوي: لا أرى شيئاً مما تقول، لا يوجد جسر، ثم رد عليه الوزير الإفريقي قائلاً: لقد حصلت على ١٠٠% من قيمة عقد الجسر كعمولة حتى أصل للذي أنا فيه!!.

### مقدمة..

يصور البعض مفهوم المواطنة على أنه أحد المفاتيح العجائبية لكثير من الصناديق المغفلة لإشكالياتنا في الدولة، وعلى أنه ذلك الدواء الفعال والسحري لكثير من أمراضنا المستعصية في المجتمع، وينسى من يمتلك هذه الصورة الذهنية عن المواطنة في مخيلته، بأنه لم تصل مؤسساتنا الثقافية والتعليمية والبحثية بعد للدرجة التي تجعل مفهوم المواطنة بمضمونه العلمي والمعرفي، محل نقاش وتقيب وتفكيك مفاهيمي فما بالك بمسألة تطبيقه على صعيد الممارسة، فما هو موجود في الكويت من مصطلحات، مفهوم الوطنية patriotisme القديم ذو المعاني الوجدانية والحماسية والولائية وما يلحق بها من أغاني وكرنفالات ترفع فيها الأعلام ويعزف النشيد الوطني، وكل ذلك يختلف بالطبع عن مفهوم المواطنة الذي يسمى بالانجليزية Citizenship وبالفرنسية Citoyennete، ويرتبط بدلالات ديمقراطية راهنة مثل: دولة القانون، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، احترام التعددية السياسية والثقافية وخصوصية الآخر، وغير ذلك من المفاهيم التي تحتاج إلى تأهيل وتدريب متواصل ومكثف.

بعيدا عن مطولات المقالات والبحث العلمي، لابد من التأكيد على أن أي مقالة تنطلق من إشكالية أو جدلية وهكذا هو حال مقالنا الذي ينطلق من هذه الجدلية: بما أن دولة الكويت قد حسمت قرارها باختيار نظام حكم ديموقراطي منذ صياغة دستور ١٩٦٢ ولديها دون شك أدوات

دستورية وسياسية لمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين ، فما هي الأسباب المؤدية لتدهور أوضاع وأحوال الدولة في مجال الشفافية عاما بعد عام ؟ ولماذا تغلغت مظاهر الفساد بأشكاله ومضامينه المختلفة في أركان الدولة ومفاصل المجتمع ؟ وبما أن هناك علاقة سببية بين المواطنة والفساد، فهل تصدع المواطنة أدى لانتشار الفساد أم انتشار الفساد أدى لتصدع المواطنة؟.

ونحن في سياق هذه المقالة، وجدنا بأن مظاهر الفساد الذي انتشر في الآونة الأخيرة على كافة المستويات، ليست سوى نتيجة للتراجع والانحدار في قيمة المواطنة ومكانتها منذ عقود من الزمن، وبما أن الوقائع الاجتماعية والأحداث التاريخية خاضعة للحتمية وليس بفعل المصادفة لارتباط الأسباب بالمسببات مثلما يقول ابن خلدون في مقدمته ويؤكد على أن العصبية هي الركيزة الأساسية لأي نشاط سياسي واجتماعي وهي الرابطة التي تجمع الأفراد، فإن ذلك التراجع في عصبية المواطنة بمعناها الحديث، أدى لتراجع تصنيفات الكويت في العديد من المجالات التي تعني بها المنظمات الإقليمية والدولية ، مما يعني أن المكونات الأساسية للمواطنة تتعرض لاختلالات تحتاج للتشخيص ومن ثم العلاج.

وبناء على تلك الفرضية تقتضي الضرورة أن نستعرض بصورة سريعة وخاطفة مفهوم المواطنة بأبعاده المعرفية و المفاهيمية وذلك ( أولاً، ثم نقوم بسرد السياق الذي تبلورت فيه المواطنة الكويتية وصولاً للتحديات التي تواجهها في الوقت الراهن «ثانياً»، وأخيراً نقوم باستعراض مؤشرات التراجع والفساد كنتيجة للاختلال في مفهوم المواطنة من أجل وضع آلية للخروج من المستقع الأسن للفساد .

### أولاً: محاولة لضبط المفهوم

من المعروف أنه لا يلتقي اثنان على بساط النقاش للتقريب في مفهوم المواطنة، دون تقاطع واختلاف في وجهات النظر، فكل مواطن لديه تفسيرات مختلفة عن الآخر، سواء أحصلت تلك السجلات في مجتمع من المجتمعات الديمقراطية العريقة أم في مجتمعات العالم الثالث التقليدية، أم بين الاثنيين مجتمعين، فالمسألة خاضعة دوماً لنتاج فهم وثقافة كل فرد في مجتمعه الأم أم في مجتمعه الراهن والذي يعيش فيه، وبدقة أكثر لا يوجد لدينا نموذج واحد للمواطنة بل نماذج عديدة، وحتى في النموذج الواحد، هناك جملة من التساؤلات المتسلسلة والمطروحة بشأن نشأته ومدى رضى المواطنين عنه وقدرته على الصمود أمام سيل عارم من التحديات المحلية الوطنية والأخرى العالمية، ذات الطبيعة المتسارعة والمتغيرة.

بالنسبة لي، أجد أن المواطنة هي مثل الدواء الذي لا يبد وأن يعطى بالقدر الذي يتناسب و حاجة المريض، وماعدا ذلك فهو إفراط أو تقصير في منح الجرعة، سنتوقع دون شك نتائج سلبية كبرى، فعلى مدى عقود طويلة من الزمن كان وما زال في الدولتين الجارتين(فرنسا وبريطانيا) نموذجان شهيران يتسمان بكثير من الديناميكية وهما:

١. الأنموذج التعددي pluralisme المطبق في بريطانيا، إذ يعترف ويقر بالتركيبية الإثنية والدينية والثقافية المتنوعة للجماعات البشرية التي تعيش على أراضي الدولة، وتعتبر المواطنة في هذه الحالة، سوى أنها الأسلوب والطريقة التي تدار بها مصالح هذا الخليط من البشر وتحدد كيفية علاقتهم بعضهم ببعض ومن ثم علاقتهم مجتمعين بالدولة ..



٧. الأنموذج الموحد unitaire: المطبق في فرنسا وهو ذو طبيعة موحدة و متماسكة وعضوية، ينظر للمؤسسات الوسيطة (الثقافية . الإثنية . الدينية) على أنها أداة من أدوات تقسيم الدولة الوطنية (القومية)، فالمصلحة الفردية في هذا الأنموذج لا تعبر عنها وتجسدها مصلحة الطائفة أو الفئة، بل المصالح العليا في الدولة وفي علاقة الفرد مباشرة مع الدولة.

والحاصل أن الأنموذجين هما نتاج تراث إنساني غربي، يردنا بأثر رجعي لحقبة اليونان القديمة، حيث رأى النور ما يعرف بالديمقراطية المباشرة لشريحة من المواطنين، فالمواطن في أثينا هو ذلك الرجل الحر المولود من أبوين أثينيين ويؤدي الخدمة العسكرية، وبذلك استبعد من حق المواطنة الأجانب، القاصرون، والنساء إذ لم يتمتعون بأي حقوق مدنية أو سياسية أو قانونية، وقد طورت الإمبراطورية الرومانية هذا المفهوم الأولى للمواطنة وأضافت إليه مضامين قانونية لما يعرف بالحقوق والواجبات في الدولة الحديثة ولكن للذين يعيشون على أراضيها .

على أثر تفكك الإمبراطورية الرومانية وولوج العالم الغربي في ظلام القرون الوسطى التي تصارع بها ما هو ديني بما هو مدني، لم يكتب لهذا المفهوم أن يتطور و إنما شهدت ولادته الحديثة والمشرقة بعد ذلك الظلام بقرون عبر أحداث عديدة منها:

إعلان الاستقلال للولايات المتحدة (١٧٧٦) ودستورها لعام (١٧٨٩) وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا (١٧٨٩) الذي نصت مادته الأولى على الآتي: الناس يولدون أحراراً و متساوين في الحقوق ...

ونتيجة لإسهامات فكرية عملاقة، لفلاسفة ومفكرين مثل جان جاك روسو في «العقد الاجتماعي» ومونتسكيو في «روح القوانين» وغيرهم الكثير ، تبلور مفهوم المواطنة في الدولة القومية État nation تدريجياً عبر الزمن، نظمت فيه حقوق وواجبات المواطن وعلاقته بالدولة عن طريق الدساتير وقائمة القوانين الكثيرة في الدولة، فبات الولاء لا يتم للأشخاص بل للدولة، و أصبحت السيادة للشعب في ظل أنظمة ديموقراطية تقوم على مفاهيم سيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام التعددية الإثنية والثقافية.

على ضوء ذلك، لا بد وأن يطرح التساؤل العملاق الذي كثيراً ما تلبس إجابته على الكثيرين، وهو: ما هي شروط ومعايير المواطنة؟ بمعنى ما هي العناصر التي بتوفرها في دولة، يمكننا القول بأن هذه الدولة تمتلك مفهوماً ناضجاً و حقيقياً للمواطنة؟، وهنا لا بد من القول بأن مفكري السياسة و علم الاجتماع يتفقون على الآتي:

١. أن يتوفر في الدولة نظام ديمقراطي مدني، بمعنى وجود حقيقي لمفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني، تداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة وتعددية حزبية سياسية .

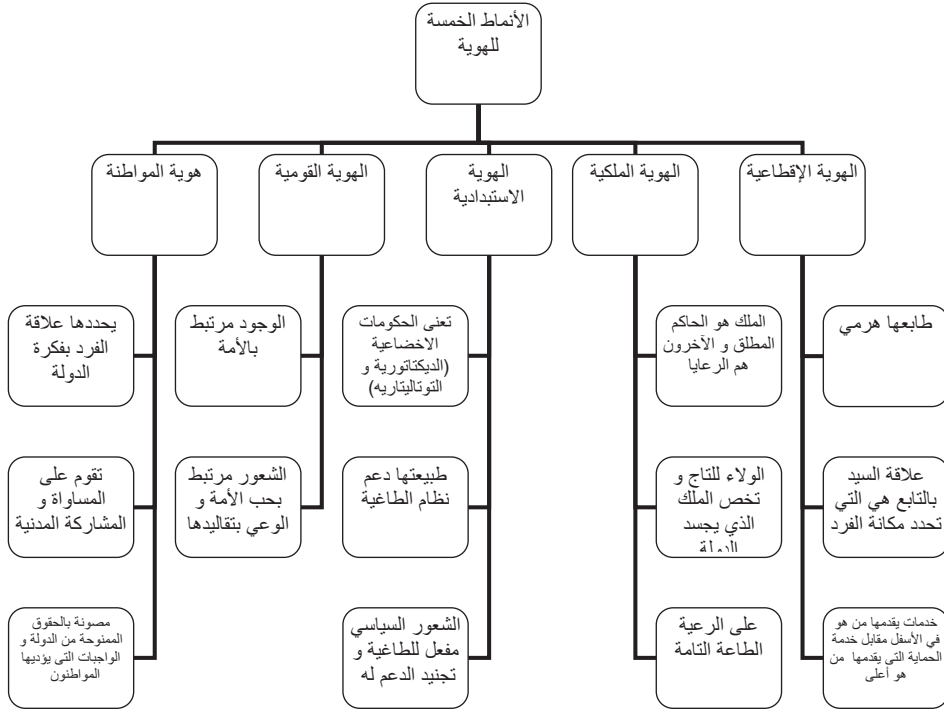
٢. أن يرتبط المواطنون فيما بينهم في الدولة برابطة سياسية إنسانية وليست عرقية أثنية أو دينية أو غيرها .

٣. أن يتوفر لدى المواطن شعور فعلي بأنه مواطن بإمتياز par excellence يتم التعامل معه على قدر من المساواة مع بقية المواطنين تحت مظلة دولة القانون ومعايير الأهلية والكفاءة، في تسلل المناصب والحصول على الامتيازات والحقوق.

٤. أن يكون الولاء في المواطنة للدولة ومؤسساتها وليس للأشخاص .

5. وجود ميثاق اجتماعي (un pacte social) يلتف حوله المواطنون.

ومن تلك المعايير يميز ديريك هيتز Derek Heater هوية المواطنة عن الهويات التاريخية الأخرى ويمكن تصويره وتبسيطه بالتصرف عن طريق الشكل الآتي:



هكذا تغدو هوية المواطنة الحديثة في وجهة نظر ديريك هيتز فهي تقوم على الإيمان الحقيقي بفكرة الدولة وعلى قيم الاستقلالية و المساواة و المشاركة المدنية، على عكس الأنظمة الإقطاعية والاستبدادية والملكية التي تحدد علاقة المواطن بجماعة قومية أو بمستبد (١)

ويلتقي مع هيتز بذلك التفسير شنابير schnapper في تفسيره «إن العلاقات فيما بين البشر لا تقوم على قواعد دينية أو وفقاً لروابط الدم والنسب والسلالة بل هي سياسية محضة ، فما تعنيه مقولة العيش معاً ليس الاشتراك مع الآخرين في نفس الدين أو التبعية لنفس الملك أو الخضوع لنفس السلطة، بل اكتساب صفة المواطن المنتمي لنفس التنظيم السياسي، وبذلك فإن العلاقات في المواطنة ترتكز على الكرامة المتساوية لكل دون تمييز(٢)

لذلك ليس هناك مواطنة فعلية في دولة ما دون أن تشمل على خصائص مشتركة تتمثل في الآتي:

١. قيم Valeurs مشتركة: أي شعور أعضاء التجمع البشري بأن هناك قيماً مشتركة تجمعهم مثلما



حصل في الفكر الأسطوري والآلهة بالنسبة لأثينا، ومعاني القانون والحقوق بالنسبة للرومان، والحاجة لحرية جديدة في مدن القرون الوسطى، وشعار الحرية والمساواة والإخاء في الثورة الفرنسية.

٢. ممارسة Exercice: إذ لا توجد مواطنة دون ممارسة على أرض الواقع، مثل الديمقراطية المباشرة لجمعيات المواطنين في اليونان، وسن القوانين في روما وإعلان حقوق الإنسان والمواطن، وسلسلة الحريات: (المعتقد . التعبير . التنظيم . التظاهر) في العصر الحديث.

٣. فعالية dynamique: فالمواطنة من الممكن أن تختفي وتتحدر في واقع المجتمع وتفكير المواطنين ومن الممكن أيضاً أن تعود بشكل جديد، ولكي تبقى وتستمر لأبد أن تكون حيوية وفعالة (٣) بمعنى الممارسة على أرض الواقع ويتم تأهيل وتدريب المواطنين عليها.

### ثانياً: تشخيص لحالة المواطنة الكويتية

ليس هناك من أساليب التضليل التاريخية أكثر إضراراً بالمجتمع والوحدة الوطنية من مسألة نسب تأسيس دولة ما بفتة أو طائفة دون غيرها من الطوائف الأخرى، إذ ليس هناك ما يبرر لشريحة أحقيتها وأفضليتها في نيل حقوق معينة دون غيرها، لكونها أقرب لمصدر القرار أو أكثر ثروة وأعرق نسباً وأرسخ قدماً في الإقامة التاريخية، فالدول ليست تاريخاً فقط بل حاضراً ومستقبلاً أيضاً، كما أن الدول ليست أموالاً وتعدداً بشرياً فقط بل هناك إنجازات و أعمال وتضحيات كبرى.

و حين نسمى لتقسيم أطوار المواطنة في الكويت، نجدها تقوم على ثلاثة مراحل وحقب تاريخية:

١. مواطنة تعددية : تقوم على أساس الهجرة القادمة من الخارج نتيجة لعوامل الدفع والجذب push and pull factors وتعايش جماعات بشرية قادمة من بلدان عديدة، كبلاد فارس وبلاد الرافدين، وشبه الجزيرة العربية وغيرها من البلدان، ويؤكد هذا الجانب التعددي بالمعنى الأنثروبولوجي والثقافي كتابات العديد من الرحالة والمؤرخين مثل أمين الريحاني في مؤلف «ملوك العرب»: «أهل الكويت يتشكلون من السنة ثم الشيعة وقليل من الفرس والمسيحيين واليهود » ومؤرخ الكويت عبد العزيز الرشيد في كتاب «تاريخ الكويت» في الكويت وقراها ما ينوف على ثمانين ألف نسمة يدينون بالدين الإسلامي ماعدا نفر قليل من اليهود يبلغون نحو مئة وخمسين وأقل منهم بكثير من المسيحيين، والمسلمون فرقتان السنة والشيعة والأغلبية الساحقة للأولى، ويؤكد يوسف بن عيسى القناعي في مؤلفه «صفحات من تاريخ الكويت» أن أول من سكن الكويت لفييف من البدو وصيادي الأسماك، واستمر هذا الشكل من المواطنة التي نسميها مواطنة التأسيس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في إطار من التسامح والتعاقد الذي يحترم التعددية الإثنية والثقافية.

٢. مواطنة مركزية : رأت هذه المواطنة النور في الثلث الأول من القرن العشرين وهي ذات طابع قومي عربي، ديني سني، طبقي تجاري، سحبت بساط تمثيل المواطنة من بقية الشرائح المجتمعية الأخرى وقد كان لهذه الطبقة دور جوهري مؤثر لا يمكن إنكاره في بناء الدولة وإرساء العلاقات مع العالم الخارجي، ومقابل القيام بهذا الدور الجوهري تطلب الأمر في الحقيقة، دفع فاتورة مجتمعية باهظة الثمن نتيجة لأعمال قامت بها وأضررت كثيرا مفهوم المواطنة، مثل معارضتها



لإقامة وتجنيس بعض القادمين من بلاد فارس، واستبعاد الشيعة والأقليات القبلية والنساء من التصويت والمشاركة السياسية في انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٢٨، واتخاذ مواقف معارضة للإرساليات المسيحية ومنها بناء مدارس للغة الانجليزية، واتخاذ سياسات عنصرية وعرقية مما استدعى لهجرة اليهود من الكويت، واحتكار وسائل الإنتاج والثروة وموقع الصفوة المجتمعية حتى الوقت الراهن.

٣. مواطنة مدنية دستورية : انطلقت منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، وتستند على مبادئ ومواد الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢، إذ تعتبر المجتمع الكويتي، مجتمع مواطنين لا رعايا، والنظام السياسي في الكويت، نظام ديمقراطي وفقاً للمادة (٦)

«... السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً....» أما المادة (٢٩) فقد نصت على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» والمادة (٣٥) حرية الاعتقاد مطلقة، المادة (٣٩) تكفل حرية الرأي والبحث العلمي ، و غير ذلك الكثير من المواد التي تجسد شكل ومضمون الدولة المدنية والدستورية وتتظم حقوق وواجبات المواطن.

على ضوء تلك الأطوار التاريخية التي مرت بها مراحل المواطنة الكويتية، لا بد من التأكيد على بعض النقاط الجوهرية للأساس الذي تقوم عليه المواطنة الكويتية، ولعل أبرزها ما تدل عليه كافة المصادر التاريخية من أن التكوين السكاني والمجتمعي للكويت يقوم بامتياز على الهجرة القادمة من بلدان عدة منذ قرون وعقود عديدة، وهنا لا بد من القول بأن المجتمع الكويتي ليس من قماشة عرقية ودينية ومذهبية وثقافية و سلالية واحدة، وأن المواطنة في الكويت تأسست على التعايش والاندماج، أكثر منها على صراع الخصوصيات العريقة والثقافية مثلما يحصل في الوقت الراهن بالنسبة للقومية الكردية في بلدان عدة (إيران . تركيا . العراق . سوريا) أو الأمازيغ في المغرب العربي.

إن كافة الظواهر الثقافية في الكويت تشير لذلك التعدد الثقافي الذي تحدثنا عنه انطلاقاً من اللهجة الكويتية التي نهلت مفرداتها من لغات (تركية . أردية . فارسية . هندوسية . انكليزية وغيرها) ومرورا بالثقافة الغذائية ومناطق السكن التي كانت ترمز لاتجاهات ثقافية لبلدان قدم منها المهاجرون مثل (شرق، جيلة، وغيرها). وانتهاء بالتنوع الديني: (إسلامي . مسيحي . يهودي ) أو المذهبي بمعنى: (سني وشيعي) وينطبق الحال أيضا على التراث الموسيقي وغيره.

وقد لعبت عوامل عديدة في انصهار تلك الجماعات في مواطنة مشتركة، منها العامل الاقتصادي الذي قسم به الكويتيين أنفسهم لجماعات تمتهن التجارة البحرية: (النقل والغوص للبحث عن اللؤلؤ وصيد الأسماك) والتجارة الصحراوية ذات الجانب الرعوي، والعامل الأمني لحماية المجتمع البسيط من التهديدات الخارجية وذلك عبر بناء الأسوار والمشاركة بالحروب، وقد ساهمت المرجعية الثقافية باستنادها على اللغة العربية والدين الإسلامي علي تشكيل خطابات وفعاليات وذائقة شعرية تؤكد على تلك المواطنة في الوعي والسلوك والمخيلة الكويتية، ضمنت استمراريتها حركة الترجمة والتأليف والصحافة والمناهج التربوية وغيرها .

ومع ذلك التطور المدني والقانوني الذي أصاب مفهوم المواطنة مع مرور الزمن وخصوصا بعد صياغة دستور ١٩٦٢ واستمرارية الممارسة الديمقراطية منذ ذلك العام وحتى الوقت الراهن (ماعدا بعض الانقطاعات بسبب تعليق الدستور وحل مجلس الأمة)، تقتضي الموضوعية القول بأنه لم يتحقق على أرض الواقع مواطنة كاملة وفعلية في الكويت بل هي مواطنة قيد الإنشاء، نتيجة





لعدم وجود عقل مؤسساتي و خارطة طريق ترسم ملامح مفهوم وآلية عمل المواطنة أسوة بكثير من الديمقراطيات الشهيرة وربما تكمن أسباب ذلك في الآتي:

١- أنه بالرغم مرور ما يقارب نصف القرن من الممارسة التشريعية والمؤسسية في الكويت لم تتم الإجابة على تساؤل المواطنة العملاق: ما هو الأنموذج الأمثل الذي يناسب الحالة الكويتية؟ هل هو الأنموذج التعددي الأنجلوسكسوني أم الموحد الفرانكفوني؟ بمعنى هل علينا الاعتراف بواقع الكتل (القبلية، الطبقية، الدينية، المذهبية) كمؤسسات وسيطة والتعايش معها وترتيب أوضاعها السياسية والقانونية كأمر واقع كما هو مطبق في الأنموذج الأنجلوسكسوني أم اختيار الأنموذج الفرنسي الموحد الذي لا يعترف بتلك المؤسسات الوسيطة، بل يحاربها، وإذا كان الأنموذج الفرنسي يحاربها بمفاهيم العلمانية والفرسانية وغيرها، فما هي الأدوات والنماذج التي من الممكن للأنموذج الكويتي أن يحاربها به؟

٢- أنه لن يكتب وجود لمواطنة فاعلة وحيوية دون أن ينتهي الصراع الاجتماعي المعرقل لها فاشكالية الصراع المجتمعي المتعلق بالمواطنة في الكويت، يمكن اختزاله بالتباين الذي يمنح لشريحة طبقية مجتمعية احتكار موقع الصفوة المجتمعية و عوامل التأثير في المجالات العامة والخاصة المرتبطة بالثروة والإعلام والمناصب الهامة والتأثير في القرار السياسي، بينما تنظر الكتل الأخرى التي تصنف نفسها كتلاً دينية مذهبية (الشيعة) و مناطقية عرقية (قبلية) بأنه يتم التعامل معها على أنها ذات مواطنة من الدرجة الثانية مقارنة بشريحة الصفوة المجتمعية وبالتالي هي أمام خيارين أولهما: التخندق الطائفي والمجتمعي، وثانيهما: المطالبة بمواطنة تحكمها العدالة والمساواة المجتمعية وفقاً للدستور.

الحاصل أن حالة اجتماعية طبقية يحكمها التصارع والمواجهة وإن كانت في غالباً أحوالها مستترة وغير علنية على المستوى الإعلامي، فإنها قد أوجدت نوعاً من أنواع المواطنة الهجينة التي تقوم على الفك والتكيب، ولا تسير وفق منظومة معرفية تراعي فيها المصالح العليا للدولة والمجتمع.

وإذا كانت أمثلة تلك المواطنة الهجينة كثيرة، فإننا سنأخذ مثلاً، قانون الجنسية الذي استخدم كأداة سياسية لتصفية حسابات مجتمعية، فمواطنة جنسية التأسيس هي مواطنة كاملة وينال بها كافة الحقوق والامتيازات، في حين توّلد لدينا المواطنة بالتجنيس وهي ناقصة التي يحرم المتمتعون بها من حقوق عديدة مثل تسلم المناصب الكبرى والعامة وعضوية المجالس وغير ذلك، فقد أصبح قانون الجنسية كأداة لتصفية حسابات دينية تمنح حق الجنسية للمسلمين فقط وتمنعه عن بقية الأديان، وأيضاً على أساس النوع الاجتماعي إذ يتمتع الرجل بكافة حقوقه بالجنسية و ما يترتب أيضاً على زواجه من امرأة غير كويتية، في حين يحرم القانون المرأة من حق منح جنسيتها لزوجها ولأبنائها مما يعني تمتعها بمواطنة ولكنها ناقصة مقارنة بالرجل، وهناك أيضاً ما يسمى بالمواطنة الإقصائية التي استبعدت ما يتجاوز المائة ألف من البشر ممن يسمون بالبدون أي (عديمي الجنسية)، من الحصول على الجنسية وفقاً للمعايير والشروط الموضوعية، ففي كل مرة يرتب هؤلاء أوضاعهم بعد استيفاء الشروط يتم تغيير مواد القانون مما يجعل حق المواطنة بعيد المنال عليهم بل مستحيل، وحين لم يعد لهذه السبل ما يبررها على المستوى الوطني والدولي تم استخدام الأداة السياسية بشكل مباشر للمماطلة والتسويف في حل القضية حتى تم وضع دولة الكويت على القائمة السوداء في مجال حقوق الإنسان.

وتعتقد إشكالية المواطنة في الكويت لحدود بعيدة، حين ترتكب الأخطاء التي تمس مكون المواطنة، من مواطنين على مستوى عال في السلطة السياسية والتشريعية، وليس من عوام الناس، وقد شهدت قبة البرلمان أفضالاً ومفردات ينأى عنها رجل الشارع مثل سجال الأعراق (الأصيل و البيسري) وتقسيم الكويتيين إلى مماليك قدم وممالك جدد، وتصبح صورة الوجه الإنساني للمواطنة في المستقبل أكثر سوداوية و قتامة حين يصف المواطن الأول المسؤول عن مجال حقوق الإنسان، أولئك البدون ب(الشرذمة) وحين تتحول قيم الليبرالية والتحضر والانفتاح والاستتارة لدينا إلى منظومة: يمين متطرف عنصري، حين يصف النواب المخضرمون بالمجال البرلماني التشريعي ، (البدون) بالمرتزقة ، نتيجة لمشاركتهم في الحروب العربية(١٩٦٧—١٩٧٣) وحرب تحرير الكويت، بدافع الدفاع عن الأراضي الكويتية التي عاشوا عليها.

### ثالثاً: كيف تغلغل الفساد في الثقافة الكويتية؟

ليس هناك من المقولات ما هو أسهل وأفضل من تحليل منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ عن علاقة الفساد والنزاعات إذ يذكر الآتي: «إن البلدان التي تعاني من نزاعات طويلة الأمد وتصعد بعض آليات الحكم الرشيد هي البلدان ذاتها التي يستشري فيها الفساد على نطاق واسع، إذ عندما تضعف مؤسسات الدولة أو تتعذر من الأساس ، يخرج الفساد عن نطاق السيطرة ومن ثم تهدر الموارد العامة ويؤدي هذا الوضع إلى حالة من عدم الاستقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب».

وفي ضوء هذا التحليل البسيط والمباشر لكيفية انتشار الفساد على نطاق واسع لابد من طرح التساؤل التالي : إذا كانت النزاعات الأهلية والمجتمعية إضافة إلى تصدع بعض مؤسسات الدولة في بعض البلدان هي التي تعيد الطرق وتشرع النواخذ لخروج الفساد عن نطاق السيطرة وهدر الموارد العامة مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب، فما الذي حصل في الكويت من ناحية النزاعات الأهلية حتى ينتشر الفساد بهذه الطريقة حتى احتلت الكويت تصنيفاً مفرعاً(المرتبة ٦٦) في قائمة الشفافية؟.

ما نريد قوله في الحقيقة هو أن هذا السيل العارم من الفساد بأنواعه، الذي تشهده الكويت يعتبر نتيجة وليست سبباً لإشكاليات سياسية ومجتمعية، تشكلت عبر مرور الزمن وكبرت مثل كرة الثلج حتى وصلت للحال الذي نحن فيه، فالكويت في محصلة ختام تلك الإشكالية السيسيوثقافية، أصبحت تحتل مراتب متأخرة في ترتيب الدول في مجالات عديدة فهي تحتل مرتبة متأخرة جداً في تصنيف تقرير مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ، إذ تحتل المرتبة ٧٤ على المستوى الدولي، وفي مرحلة متأخرة خليجياً أي بعد السعودية وقطر والبحرين وعمان، وهذا التصنيف المتدهور يعني وجود اختلالات كبرى في: تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتشغيلها وتدعيم الشفافية وتعزيز حقوق الملكية وتحسين كفاءة البت في النزاعات التجارية وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب وغيرها...

كما أن الفساد هو الذي أدى لإخفاقات كبرى في خطة التنمية، مما أجبر الحكومة على الاعتراف في تعميم للوزراء بخمسة إخفاقات تكمن في الآتي:

١ — عدم إحالة تقرير المتابعة السنوي النهائي.



- ٢ — عدم إعداد قانون القياس والمتابعة.
- ٣ — عدم تقديم مشروع آلية تمويل مشروعات الخطة.
- ٤ — عدم تأسيس شركات مساهمة عامة.
- ٥ — عدم قيام الحكومة بإحالة ١٩ متطلباً تشريعياً إلى مجلس الأمة بشأن الخطة.(٤)

و على العكس من احتلال الكويت لمراتب متأخرة في المجالات الإيجابية (مثل الشفافية وغيرها) فإن الكويت تصنف من بين البلدان التي تحتل المراتب الأولى في مجال التصنيفات السلبية، فهي تقع في المراتب الأولى في التصنيف العالمي للسمنة على الرغم من قلة سكانها وصغر مساحتها الجغرافية، كما أن الكويت من بين البلدان الأولى في حوادث الطرق التي تبلغ أربعة أضعاف الدول الصناعية، ومن بين البلدان الأولى في مرض السكري، إذ يبلغ عدد المصابين بالسكري ١٥٠ ألفاً على الرغم من التعداد البسيط الذي لا يتجاوز المليون إلا بقليل، والحال ينطبق أيضاً على معدلات الطلاق التي تجاوزت ٥٠% مما يجعل الكويت من بين البلدان الأولى في التصنيف الدولي.

أما على مستوى التعليم العالي، فإنه لا توجد في الكويت سوى جامعة حكومية واحدة في الوقت بينما يوجد يقارب الـ ٢٤ جامعة حكومية في السعودية وما يقارب الـ ٤ في الإمارات، والمحرز أن موقع «Topuniversities» العالمي لم يدرج جامعة الكويت ضمن تصنيفه العالمي في يناير (٢٠١١) ووضع بجانب اسم جامعة الكويت رمز (A/N) أي لا يوجد تصنيف لها بينما احتلت جامعة الملك سعود السعودية المركز ٢٢٦ عالمياً والأول عربياً، ووفقاً لتقويم «webometrics» فإن جامعة الكويت احتلت المرتبة ١٤ عربياً والمركز ١٧٥٣ عالمياً (٥).

وحين نشير إلى مجالات الاقتصاد والتعليم والمرور والصحة وبعض الظواهر المجتمعية كالطلاق وغيرها، وانحدار تصنيفات الكويت فيها، فإنه بسبب وجود أرقام تدل عليها وهي في متناول العامة، بينما هناك ما يدل بشكل كبير على انحدارات هائلة في مفهوم دولة القانون التي يعبر عنها القضاء ولكن لا يوجد ما يدل عليها من أرقام وإحصائيات علمية يمكن الاستناد عليها، لذلك لا نود الخوض فيها، وهكذا هو الحال في قطاع الأمن والبنوك وغسيل الأموال في الاقتصاد وأيضاً النواحي الأخلاقية والقيمة التي تؤدي للانحراف بكافة أشكاله، ولا يمكن إغفال الرشوة التي تعبر عن أنفسها بصور مختلفة وبكافة الأصعدة والمستويات، وما يحدث في الكويت بشأن انتشار الفساد في كافة المجالات بما فيها المؤسسات الدينية، فإنه محل اتفاق الجميع في الكويت ولا يمكن أن يختلف عليه اثنان في الأونة الأخيرة، لاسيما مع انحدار تصنيف الكويت في الشفافية إلى المرتبة ٦٦ في غضون السنوات الأربع الأخيرة وهي التي كان يضرب بها المثل في هذا المجال منذ زمن بعيد.

وفي ضوء تلك المؤشرات والدلائل مجتمعة، يطرح التساؤل الجوهرية: هل من الممكن أن ينتشر الفساد كالنار في الهشيم بوجود مواطنة كويتية صالحة وفعالة؟ يمكننا الإجابة بلا، بكل تأكيد، لأنه لا يمكن أن يتمكن الفساد من مجتمع دولة في ظل مفهوم عضوي و متماسك للمواطنة، لذلك فحتى يحقق شبح الفساد انتصاراته الشريرة لابد من هز وإرباك وخلخلة و تحطيم وتقويض المكونات الأساسية التي تقوم عليها المواطنة حتى تشرع الأبواب والنوافذ لدخول الفساد.

الذي حدث في الكويت قبل أن يتسلل الفساد ويدخل في الثقافة العامة ويعتبر نوع من أنواع (الفهلوة) والفروسية لدى البعض، أنه تم تقسيم الكويت إلى طوائف وفئات ومن ثم استدراج كل فئة (إعلامياً وسياسياً وقانونياً) حتى ترتكب أخطاءً فتوية لتصبح محل إدانة وفي موقع الضعيف المههد بوطنيته ومصدر قوته ورزقه، فالطائفة الشيعية تم استدراجها بـ (تأبين مغنية وبتصريحات

وبشخصية الحبيب وبالعلاقة مع دولة أجنبية) والسلف ب(العلاقة مع القاعدة والعمليات الإرهابية) وأبناء القبائل ب(ازدواجية الجنسية، الانتخابات الفرعية، التأزيم)، وهكذا أصبحت كل قضية من تلك القضايا، محل سجالات ونقاشات مجتمعية وبرلمانية أشغلت الرأي العام الكويتي لأشهر عديدة، وقد تم تجنيد العديد من المؤسسات الإعلامية لتسلط الضوء على تلك الملفات بشكل متواصل في حين صرفت الأنظار عن أمهات القضايا المرتبطة بالتنمية والحداثة ومواكبة المتغيرات الكونية التي طرأت على عالم اليوم.

وفي مناخ مبرمج ومخطط له كذلك النوع، من الطبيعي أن تتحدر قيمة المواطنة في الوقت الذي يهدد فيه المواطن في انتمائه وولائه وفي أساسيات حياته، وفي ظل دولة القانون كان من الممكن علاج تلك الملفات والقضايا عبر المؤسسات الرسمية بسرية تامة ومن دون ضجيج إعلامي وإدانة واتهام مجتمعي، وربما من الأمور المضحكة المبكية أن يتم اعتبار (الدواوين والحدائق) في المناطق النائية تشويها لمنظر الكويت الحضاري بينما تترك البنائات المتهالكة المشوهة للعاصمة التي تعتبر بالفعل في قلب المظهر الحضاري للكويت!، وما يفسر هذه الازدواجية التي يستخدم فيها القانون لتصفية حسابات فتوية، أنه حتى يحقق الفساد مراده لا بد من أن ينشغل الكثيرون في حدائقهم ودواوينهم ومسمياتهم وامتيازاتهم وحقوقهم وينسوا قضايا الوطن.

#### الخاتمة

بما أن الحديث عن مفهوم المواطنة قد يطول ويتشعب وفقا للزاوية التي نتاوله منها، وكذلك شأن الفساد بمفاهيمه وأنواعه وتداعياته، فإن الضرورة البحثية تستدعي بعد استعراضنا لسياقات المقالة، أن نقدم استنتاجات كلية معرفية عن مفهومي المواطنة والفساد مما يؤدي إلى تفعيل الأولى ومكافحة الثانية.

#### المواطنة

- يجب أن تقف السلطة الرسمية على مسافة واحدة من كافة الكتل والطبقات بحيث لا يتم استخدام أداة القانون والتشريع والأمن لتصفية حسابات مجتمعية مثلما يحدث الآن بخصوص ملكية الثروة ووسائل الإعلام والتأثير في القرار السياسي. لأنه مثلما يقول (لنكولن) تستطيع القوة أن تنتصر ولكن انتصارها لا يدوم.

- لا بد من إرساء مبدأ الدولة اللاتدخلية non\_interventionist، بمعنى أن تقوم السلطة والدولة بحماية ما يسمى بالحراك الاجتماعي والحقوق والملكيات وغيرها، ولكنها لا تتدخل لحساب فئة على أخرى.

- من الضروري لإنهاء حالة المواجهة والصراع المجتمعي أن تكون المواطنة في الكويت ذات طابع ديموقراطي مدني وأن يلتقي المواطنون وفقا لقناعاتهم ومصالحهم وبرامجهم الفكرية وليس وفقا لأعراقهم وأديانهم ومذاهبهم ومناطقهم، ولكي يتحقق ذلك لا بد من تكريس ثقافة دولة القانون و حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتعددية السياسية. وهذا لا يتحقق بالطبع إلا بإصلاح التشريعات القانونية التي تم تشويهاها على مدى عقود من الزمن، وتغيير المناهج التربوية، وتكثيف التدريب على المواطنة المدنية الفاعلة.

- بما أن العصبية القديمة للمواطنة في الكويت، قد أصبحت من سجلات الماضي، لذا يعتبر نوعاً من



أنواع الهديان، محاولة استحضارها في كل مرة يتم الحديث فيها عن المواطنة، لأن المناخ القيمي والحضاري والثقافي في الوقت الراهن مختلف تماماً عن المناخ التاريخي، وبالتالي لابد من تظمين كافة الشرائح المجتمعية بأن عصبية المواطنة الحديثة، التي ستقوم على المساواة والعدالة ستصب في مصلحة الكل دون تمييز ولن يخسر فيها أحد.

#### الفساد

- إن مسألة مكافحة الفساد، لا يمكن أن تقوم إلا على قاعدة مواطنة صلبة، يشعر المواطن ويقتنع فيها بأنه جزء من الدولة، وأن القانون هو المرجع الذي يقف على نفس المسافة من الجميع، بحيث يطبق على الجميع دون استثناء لعرق أو طائفة أو نفوذ سياسي ومالي
- إن مسؤولية مكافحة الفساد لا تقع على كاهل شخص أو مسؤول أو مؤسسة بل هي مسؤولية جماعية تعني كافة المؤسسات والطوائف والأفراد ولا يمكن أن تتحقق دون وجود إرادة ورغبة فعلية من السلطة السياسية لإنهاء حالة الفساد. وذلك يأتي عبر خطوات فعلية ولا عبر التصريحات والخطابات.

- إن خطوات مكافحة الفساد، تبدأ أولاً بمعاينة فعلية وملاحقة جادة عن طريق القانون لرموز الفساد مهما كان نفوذهم، وحين يشعر الآخرون بحضور دولة القانون وقتها التي تعاقب المفسدين، ولا شك حينئذ في أن إعداد الفاسدين ومنسوب الفساد سينحدر إلى أدنى حد له، أما حين يعرف الناس بأنه ليس هناك عقاب للمفسدين، فسيتكاثر المفسدون ويقلدون من سبقوهم في الفساد بما أنهم فروا من وجه العدالة دون عقاب، وفي كل البلدان التي يعم فيها الفساد وينتشر، يكون هناك دور هامشي لسلطة القضاء والقانون.

#### الهوامش..

1. ديريك هيتير، تاريخ موجز للمواطنة (ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل)، دار الساقى ومركز الباطين للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٤-١٣
2. Dominique schnapper, Qu est -ce que la citoyennete, Editions Gallimard. 2000, paris, p11
3. Anicet le pore. la citoyennete. Que sais je?, 3e edition. paris. 2004. p7\_8\_9
4. جريدة القبس، سنة ٤٠، العدد ١٣٧٢٩، تاريخ ٢٠١١ \_ ٨ \_ ١٧.
5. جريدة الجريدة، العدد ١٨٢٥، تاريخ ٢٠١١ \_ ٤ \_ ٣٠.

## المواطنة والفساد السياسي الدكتور محمد الوهيب

### توطئة

يحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال المتعلق بتأثير الفساد على المواطنة في المجتمع الكويتي. نقوم في البداية بمحاولة لتعريف الفساد وتفكيك محتواه المفهومي، وذلك بهدف إخراجها من حدوده المدرسية التي ليس بإمكانها أن تفسر أي تأثير على المواطنة. نقوم ثانياً بعرض سريع لمفهوم المواطنة بوجه عام وتطور هذا المصطلح في السياق الكويتي. نقوم أخيراً بعرض لأهم التحديات التي يغذيها الفساد والتي تقف عائقاً أمام التحقق الفعلي لأي مواطنة صالحة، وهما تحديداً: الحكومات المحافظة والطائفية، ونقصد بهذا الأخير أي انتماء فرعي أو هوية فرعية ينتمي إليها الشخص في مقابل هويته الوطنية، مثل الانتماء للقبيلة أو العرق أو المذهب الديني.

### مصطلح الفساد

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة». أما البنك الدولي فيعرفه بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (١)». على الرغم من شيوع هذين التعريفين، تبقى مشكلتهما الأساسية في أنهما لا يظهران الكثير من محتوى المصطلح؛ ذلك أن كليهما يحصرانه في ١. وجود سلطة ما تمارسه ٢. ممارسة تنتهي بتحقيق منفعة خاصة لا عامة. وإن كان ذلك كذلك، فلا تعد فساداً كل تلك الممارسات المشبوهة التي يمارسها من لا يمسك بزمام سلطة ما، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً فالفساد هو هو سواء مورس من قبل أصحاب السلطة أو ممن ليسوا فيها. هذا التعريف يحدد الفساد أيضاً بتلك الممارسات التي تنتهي بتحقيق مصلحة شخصية فقط، وهذا لعمري قول فيه الكثير من التجني، فكيف قولنا في ممارسات لا تنتهي بمصلحة فردية فقط بل ترمي بطريقة مباشرة صوب تفتيت المجتمع وهدمه بالكامل؟ ألا يحق لنا أن نطلق على مثل هذه الممارسات فساداً؟ لا أعتقد بجواز استخدام هذا التعريف للفساد إلا في حدود ضيقة جداً، كأن يصلح مثلاً لتعريف الفساد الإداري. إن تجاوز هذه الحدود الضيقة في التعريف هو بيت القصيد فيما يخص الفساد عندما يستشري في واقع المواطنة في بلد ما. سنحاول فيما يلي من السطور في هذا القسم أن ندافع عن موقف أكثر عمومية تجاه الفساد؛ موقف ينظر له بوصفه أحد أشكال الانحراف عن قيم تعتبرها البشرية اليوم أحد الأعمدة الرئيسية لمرجعياتها الأخلاقية.

كلمة الفساد، بالانجليزية corruption ، نجد أصلاً لها في الفعل اللاتيني corrumpere ، وهو الفعل الذي يعني أن تدمر أو أن تسيء استخدام شيء ما. و مصطلح الفساد هو المصطلح الذي اعتاد الفلاسفة المسلمون على استخدامه في ترجمتهم لأفلاطون وأرسطو، فكان يعني عند الأول تلك الصفة التي تميز العالم الحسي في مقابل العالم الروحي «المثالي». وكانت تعني عند الثاني تلك الصفة الملازمة لكل شيء حي وهي التلاشي من الوجود بالموت، أي فساد.

و يبدو أن الثقل السياسي الذي ألقى على كاهل هذا المصطلح يجد أساساً له في فلسفة أفلاطون السياسية. وهي تلك الفلسفة التي ابتدأت بالتمييز بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون. فكل الأنظمة السياسية القائمة، من وجهة نظرة، مليئة بالعيوب وتبدو وكأنها قاصرة عن تحقيق «العدل»-هذا



العدل الذي هو في نهاية تحليله «فكرة» أو «مثالاً» لا يظهر إلا لمن ابتغى أسلوباً محدداً في حياته، حياة العقل. وعليه فالعدل لا يتحقق في الواقع إلا من خلال الفيلسوف الذي وهب نفسه للنظر وللتأمل الخالص فيما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، من خلال الفيلسوف الذي سيكتسب سلطة سياسية دنيوية تمكنه من تحقيق هذا المثال في الواقع، أي أن يكون فيلسوفاً وملكاً في نفس الوقت. وهكذا فالفساد صفة ملازمة لكل مجتمع واقعي كان قد انحرف عن المثال. ولقد كان لأفلاطون السبق في هذا حيث عبد طريقاً، من خلال هذه المقابلة بين الواقع الفاسد والمثال الكامل، لم يكن بإمكان أي مفكر سياسي إلا أن يختاره كمنهج فكري طوال فترة تقرب من ألفي سنة.

يبدو أن هذا الإرث الأفلاطوني قد صبغ فهمنا اليوم لما نطلق عليه «الفساد السياسي»، وليس ارتباطاً ومصطلح الفساد بحس أخلاقي ننظر إليه دائماً باعتباره مرجعية تحكم جميع الممارسات السياسية، أو «ما ينبغي أن تكون» عليه السياسة، سوى صدى لهذا الإرث. بدون وجود هذه المرجعية الأخلاقية التي قدمها لنا أفلاطون في مجال السياسة يصبح من الصعب علينا أن نحكم على ممارسات كثيرة كسوء استخدام السلطة، أو المنصب، أو التريخ غير المشروع بطرق شتى، أو شراء الأصوات... الخ. على أنها تمثل «فساداً»، أو انحرافاً عن قيم تعتبره معظم المجتمعات المتحضرة اليوم أحد الأعمدة الرئيسية لمرجعياتها الأخلاقية.

### مصطلح المواطنة

لا يمكن لإنسان أن يعيش بمفرده، تلك هي الحقيقة التي يدركها كل عاقل، وهي بالفعل تلك الحقيقة التي أدركها اليونانيون منذ زمن سحيق، ولهذا فهم أطلقوا مصطلح idion على كل شخص يقضي حياته في عزلة عن الآخرين، ومن الجدير بالذكر أن هذا المصطلح اليوناني هو الجذر اللغوي لمصطلح انجليزي لاحق هو idiot أي غبي أو أحمق؛ وكأن لسان حالهم يقول أن الحياة التي يقضيها الفرد منعزلاً عن الآخرين هي حياة «غبية» بالمعنى الحرفي للكلمة. لا يمكن للإنسان أن يعيش بمفرده، ولذا فقد لجأ الإنسان منذ زمن سحيق للآخر كما تظهر لنا نظريات العقد الاجتماعي؛ لجأ للآخر محاولاً حمل حياته في منظومة سياسية تنظم بدورها العلاقات بينه وبين الآخرين. ولم يكن هذا ممكناً سوى بالانطلاق من عملية تحديد لحقوق وواجبات كل فرد تجاه نفسه وتجاه المجتمع.

لقد مرت عملية تحديد هذه الحقوق والواجبات بتاريخ طويل من التغيرات التي طرأت عليها ابتداءً من دولة المدينة الأثينية التي أعطت الرجال الأثينيين المولودين في أثينا حقوقاً كاملة بما فيها حق المشاركة السياسية وحجبتها عن النساء والعبيد والأجانب، مروراً بالدولة الرومانية التي ميزت بين مواطنة المواطن الذي ينتمي لروما والمواطن في البلدان المفتوحة، مروراً أيضاً بالدولة الإسلامية التي ميزت بين مواطنة أهل «دار الحرب» و«دار السلم» أو مواطنة المسلمين وأهل الذمة. أما التطور الأهم والذي كان له الأثر الأبلغ في صياغة نظرية الحقوق الإنسانية المعاصرة، فكان من خلال الأفكار المختلفة التي قدمها فلاسفة العقد الاجتماعي والتي عرفت بنظرية الحقوق الطبيعية، وهي تلك النظرية التي تنتهي بأن لكل إنسان بما هو إنسان حقوقاً طبيعية تكفلها له طبيعته الإنسانية بغض النظر عن لونه وجنسه ودينه. كان لتلك النظرية، نظرية الحقوق الطبيعية، الأثر البالغ في صياغة وعي إنساني جديد حول مفهوم المواطنة تجلّى فيما يعرف اليوم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الإعلان الذي ينص في توطئته على أن لكل إنسان بما هو كذلك حقوقاً طبيعية ثابتة بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه... الخ. ولقد غدا هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سلاحاً



ترفعه كل حركات التحرر في كل بقعة على هذا الكوكب، كل الجماعات التي تم إقصاؤها اجتماعياً وسياسياً وكل فرد تم سلبه حقوقه.

لقد أصبحت حقوق الإنسان هذه، وعلى الرغم من كونها حقوقاً نظرية مجردة يصعب أن تجد إنساناً يتمتع بها جميعها في الواقع، شرطاً لازماً لدخول أي دولة حديثة في زمرة المجتمع الدولي، وذلك من حيث التزامها، التزام الدولة، بمثل هذه المواثيق الدولية التي من شأنها أن تحفظ حقوق الإنسان في حالة الحرب والسلم. وتكاد لا تجد دستورا واحدا لدولة حديثة لا ينص على احترام هذه القوانين. لقد أصبح الدستور هو التجلي الحقيقي والواقعي لهذه الحقوق الإنسانية المجردة وهو في الوقت نفسه الروح العامة التي تستنبط منه كل القوانين.

### الحال الكويتي

لا يمكن فصل الحال في الكويت عن بعض التغيرات العالمية والإقليمية التي أثرت في تشكيل و تمفصل واقع المواطنة فيه. تبدأ القصة منذ انهيار الدولة العثمانية؛ منذ أن أصبح نموذج الدولة القومية (الموضحة) أو الصرعة الأوربية في ذلك الوقت مثلاً يحتذى في العديد من الأقطار العربية. يمثل انهيار الدولة العثمانية كما يعتقد خلدون النقيب، «نقلة نوعية في ما يتعلق بمفهوم المواطنة، بنقله من المجال الديني... إلى المجال القومي وبإدخال فكرة الدولة القومية (٢)». كان انهيار الدولة العثمانية بمثابة الضوء الأخضر لبروز الدولة القومية، أي الدولة التي تقوم على التجانس اثنيا و لغوياً... الخ. إلى السطح. و لكن ما أراده العرب كان شيئاً وما تحقق في الواقع كان شيئاً آخر، فلقد حلت الدولة القطرية، الدولة التي تحدد بحدود معينة، محل الدولة القومية. لم يكن هذا وفقاً لإرادة العرب بل كان انطلاقاً من المصالح الغربية في المنطقة والتي قسمت الأرض تقسيماً عشوائياً لا يرضي غير مصالحتها. ومن المهم ملاحظة أن هذه التقسيمات القطرية الجديدة كما يروى النقيب: «لم تستند إلى أسس تاريخية، أو إثنية، أو عملية وإنما إلى مطالب السياسة الدولية للدول الكبرى وتقلباتها (٣)». ومع مرور الوقت بطبيعة الحال بدأت هذه الأقطار بتكوين شخصياتها الخاصة ورموزها الوطنية. يقودنا هذا التحليل للخلاصة التالية، وهي أن الدولة القطرية في المشرق العربي «مخلوق دخيل ليس له أسس في التراث، وليست له مقومات مادية إثنية أو لغوية أو حضارية، وإنما جاء بفعل قوى خارجية تمثلت بإرادات الانتداب والقوى الامبريالية... ومع ظهور هذه الشخصيات المستقلة للدول القطرية كل على حدة، كان ينبغي أن نسجل لها «حسنة» فإنها في البداية حاولت إقامة تجارب ليبرالية مبنية على تقليد الدولة القومية في الغرب... إلا أن هذه التجارب سرعان ما انهارت تحت أقدام العسكر... و الدولة التسلطية» (٤)

لقد كان المشروع الحدائي العربي بعد الاستقلال «مشروعاً» يحاكي المثال الغربي والذي هو نتيجة لصيرورة تفاعل الفكر والواقع في الغرب عبر مئات السنين؛ المثال الذي هو نتيجة أيضاً للعديد من النظريات التي سبق ذكرها، كنظرية العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية... إلخ كما أسلفنا. و لكن كل هذه التجارب كانت وللأسف تجارب فاشلة لم تستطع الصمود أمام هذه الزخم القوي والمتواصل من قبل النخب الحاكمة. لا يمكن فصل المشهد السياسي في الكويت عن هذا التوجه العام والسياق التاريخي للمنطقة، فالبلدان العربية كلها يحكمها فرد أو مجموعة أفراد، بعضها ملكي مطلق والبعض أخذ اتجاهها دستورياً ولكن بطريقة مشوهة مؤقتة، والبعض يحكمه في الحقيقة حفنة صغيرة من العسكر والبعض يحكمه فرد واحد. والواقع أن هذه الفئات الصغيرة من





الحكام كانت دائماً وما زالت تتمتع بامتيازات تعتبرها الديمقراطيات الحديثة في أحسن الأحوال «غير شرعية» أو هي إن شئت «فساد سياسي».

نحن إذن أمام وضع مسخ أو مشوه للدولة العربية الحديثة، فهي دول تحددت جغرافياً بطريقة لم يكن للشعوب الأصلية فيها أي دور، أما تطور هذه الدول فقد كان عشوائياً أيضاً. ففي الجزيرة العربية، وهذا ما يهمنا، تم تفصيل شكل الدولة ليكون متطابقاً مع أهواء الحاكم بل إنه في بعض الدول يختلط اسم الدولة مع اسم الحاكم. ما وجدت الدولة القطرية نفسها فيه هو وضع عملي بحث تقف فيه حكومة شخصانية مطلقة أمام وضع اجتماعي ترسخت فيه القبيلة على الأرض منذ مئات السنين.

للكويت وضع استثنائي له خصوصيته التي قد لا توجد في أي مجتمع عربي آخر. وأهم العوامل التي ينبغي الالتفات إليها عند النظر للحالة الكويتية هو هذا التاريخ من النضال والمطالبات بحكم ديمقراطي يقين الشكل المطلق للسلطة وذلك منذ بدايات القرن العشرين. لسنا هنا بصدد تأريخ للعملية أو المسار الديمقراطي في الكويت ولكن ينبغي علينا أن نشير إلى هذه اللحظة التاريخية والتي تم فيها إرساء نظام الحكم الديمقراطي، ألا وهي لحظة ميلاد الدستور، والتي هي بمثابة الانتقال من حال يحكم فيها الأمير بصورة تقليدية عبر التشاور مع الوجهاء والعشائر (أو في بعض الأحيان بصورة منفردة تسلطية كما ظهر في بعض المراحل التاريخية في الكويت) إلى حكم ديمقراطي تكون فيه السيادة للأمة وتتفصل فيه السلطات الثلاث بعضها عن بعض، تماماً كما أفضت إلينا بذلك النظريات الغربية الحديثة.

فالمشروع كان قائماً على الوعد بخلق دولة حديثة بالمعنى الحقيقي للكلمة، دولة يدخل من خلالها هذا الشعب في زمرة المجتمع العالمي والحضارة الإنسانية. بيد أن هذا المشروع الحالم كان ينبغي أن يجر قليلاً لأرض الواقع، فنحن أمام مجتمع قبلي عشائري مثله في ذلك مثل الكثير من شعوب المنطقة، تحكمه إحدى الأسر بطريقة وراثية، تغلغل فيها المشاعر الدينية والتقاليد البدوية. لم يكن لهذا التزاوج بين الطموح السياسي الديمقراطي الكبير ممثلاً بالدستور والواقع القبلي الذي تتخر الأمية في عظامه إلا أن ينتج نموذجاً غريباً للديمقراطية التي يفصلها الأشخاص وفقاً لرغباتهم: ديمقراطية مخففة، إذا أحسنا التعبير. لست هنا مقللاً من شأن هذا الإنجاز الديمقراطي الكبير الذي تحقق في ١٩٦٢، هو دستور الكويت، فهذا الدستور هو إنجاز لم تتجزه معظم الدول العربية، ولست مقللاً أيضاً من شأن الرغبات الصادقة لدى رجالات الكويت الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل تحقيقه، أو من شأن الأمانة التي حملها الشيخ عبد الله السالم رحمه الله على عاتقه لحاضر الكويت ومستقبلها، ولكن هذا الدستور يبقى رغم كل محاسنه، في مرتبة أدنى من تلك المعايير التي أقرتها الفلسفات السياسية الغربية الحديثة. وذلك من حيث أنه قد قرر مزوجة الحكم الوراثي مع سيادة الأمة، وهو الأمر الذي أسهبت النظريات السياسية والقانونية في بحثه محاولة تقنين رجعية الطرف الأول .

نحن إذن أمام شكل للدولة يحمل في تكوينه الداخلي، أو مفهوماً، صوراً متعددة لأنماط هي على أقل تقدير غير ديمقراطية، حيث تدخل فيه عناصر وبقايا أنظمة اجتماعية بالية كالقبيلة والدين والانفراد بالسلطة. ولكنني أميل للاعتقاد بأن هذا النظام الدستوري للدولة في الكويت هو نتاج مسيرة مرحلية في التطور ولذا لا ينبغي علينا أن نلوم هؤلاء الذين أنتجوه في تلك الفترة، فهذا المنتج في نهاية الأمر هو المحصلة النهائية للوعي التاريخي الخاص بهم، بمعنى أن أي تصور

آخر مهمما كانت تقدميته سوف ينتهي نهاية بشعة ألا وهي اغترابهم عنه، اغتراب فكرهم ووعيهم وممارساتهم الاجتماعية عنه. إن «الثقافة السائدة» في ذلك الوقت هي التي أنتجت شكل الدولة، بمعنى أكثر تحديداً، «المواطنون» هم من أنتجوه وفقاً لأرائهم ووعيهم ومصالحهم وتطلعاتهم المستقبلية وهم المستمرون في صنعه لأنهم من خلال مجالسهم التشريعية، هم من يصنعون قوانينه، ومن يصنع القانون كما هو معلوم لا يعالج وضعاً أنياً فقط بل يراعي مستقبلاً للجماعة، موجهاً له رسالة ما تتطرق من «الخير العام».

نحن إذن أمام شكل للدولة يحمل في طياته عناصر شتى تحملها «ثقافة» شعب ما في رؤيتهم الجزئية لما يشكل الخير العام، أو القيم الإنسانية العليا التي تحدها مبادئ حقوق الإنسان. والسؤال الذي ينبغي علينا الإجابة عنه في هذا السياق يخص شكل المواطنة «الفعلي» في الكويت، أي كل هذه الممارسات التي تشكل نكوصاً أو تراجعاً أو فساداً في تحقيق هذه القيم الأخلاقية العليا، التي تتفق عليها كل المجتمعات المتحضرة، في أرض الواقع. وسأركز هنا على قضيتين فقط أرى في استمرارهما تحدياً للمواطنة الحقيقية القائمة على احترام الإنسان كإنسان بغض النظر عن لونه وجنسه ودينه وعرقه وانتمائه الاجتماعي: الحكومات المحافظة والطاقمية.

#### ١. الحكومات المحافظة:

الحكومات المحافظة هي بالتعريف حكومات تريد الحفاظ على وضع قائم وتكره التغيير انطلاقاً من نظرتها بعين الإجلال والتقدير لكل هذا التاريخ الذي أفضى للوضع الحالي فهذا الوضع هو نتاج ممارسات الأباء والأجداد وهو الأمر الذي يستدعي النظر (أي التاريخ) والتعامل معه بكل احترام وبالتالي الحفاظ عليه. تبقى المشكلة الرئيسية لهذه العقلية المحافظة للسلطة هي أنها ببساطة لا تقوم على أساس فكري، بل هي ليست على اقتناع تام بضرورة التفكير ومساءلة المبادئ التي تقوم هي عليها فتقومها وتعديلها أو تغييرها، ويبدو أن سبب فشلها في إكمال المسيرة الدستورية، والذي أخذ شكل تقويض العملية الديمقراطية عن طريق تعطيل الحياة النيابية وإفراغ الدستور من محتواه وتزوير للانتخابات وقمع للحريات... إلخ، هو تحديداً غياب هذا النوع من التفكير النقدي الذي قاد الأمير والنخبة في ذلك الوقت لصياغة الدستور كما رأينا. إن عدم استكمال المسيرة الدستورية هو حقيقة يراها كل مراقب للشأن السياسي، أحدهم خلدون النقيب حيث يقول:

على مدى نصف قرن... دخلت الحكومة مع قوى المعارضة في صراع علني موثق تاريخياً حول الدستورية والديمقراطية: أي تقييد سلطة الحكومة بعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم يمثلته الدستور وتخضع الحكومة بموجبه لرقابة ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً. وفي سنة ١٩٦١ نجح ممثلو الشعب في تحقيق هذين المطلبين بمباركة أمير الكويت في ذلك الحين ولكن الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لم تقتنع بهذين الانجازين فحاولت ونجحت في الالتفاف عليهما وتفريغهما من محتواهما الحقيقيين بترتيبات قبلية السياسية (٥) (التشديد من قبلي)

إن ما تقوم به الحكومات المحافظة هو نوع خاص من النشاط العقلي الذي يزن الأمور بميزان العادات والتقاليد بطريقة input و output والتي غالباً ما يستخدمها مبرمجو الحاسوب: فتدخل أنت معلومات معينة ويتم تحليلها بطريقة صارمة ودقيقة وتخرج لك بعدئذ نتيجة هذا



التحليل. والبرنامج الحاسوبي في عقلية هذه الحكومات الذي يحلل ويعدل ويغير المعلومات له معيار واحد ودقيق في قبول أي جديد: توافق كل الرؤى والمقترحات الجديدة مع النظام السياسي القائم ومدى مساهمتها في استقرار العلاقات السياسية الاقتصادية الدينية القائمة. وهكذا فمن الممكن أن ترى الحكومة المحافظة داعمة للإسلاميين ولكن تبرير هذا الدعم ليس قناعتها بأحد النظريات والمذاهب الإسلامية بل تهدف إلى ضرب كتكتل القوميون العلمانيين، وبالتالي الحفاظ على وضع قائم؛ ونفس والحكومة نفسها تجدها تضرب الإسلاميين ولكن ليس لقناعتها بالعلمانية وقيم الفرد وحرية بل مرة أخرى ضرب قوى الإسلاميين، وبالتالي الحفاظ على وضع قائم.

هذا النوع من الحكومات الذي تقوده الذهنية المحافظة هو من أصعب الحكومات التي بالإمكان التعامل معها وذلك لأنها تحديداً unpredictable ، أي يصعب توقع ردود أفعالها، فلا يمكنك مهما كانت سلامة تحليلاتك أن تقنعها برأي ما وذلك لأن اقتناعها يأتي عن طريق ترتيبات وتوازنات داخلية ورؤية خاصة لما سوف يحافظ على بقائها بصورة أكبر وما يعرف «بمجلس الأسرة» ليس سوى إحدى الصور الواقعية لهذه العقلية. إن «البراغماتية السياسية»، إن صح التعبير، هي العلامة المميزة لهذه العقلية بدرجة امتياز، فلا مجال للحديث عن برنامج سياسي واضح المعالم أو أيديولوجيا أو بعض المبادئ الفكرية التي تتحكم بأفعالها: فكل شيء قابل للمساومة، وكل شيء قابل للاستخدام ولكن «وفقاً للظروف»، والظروف هنا هي هذا الكائن الوهمي أو الميتافيزيقي الذي تراه السلطة السياسية فقط وفقاً لعقليتها المحافظة.

تكمن المشكلة الأكبر لدى الحكومات المحافظة إذن في رفضها القاطع للتغيير، ويبدو أن هذا الرفض هو نتيجة مباشرة لعدم امتلاكها أدوات التغيير التي يتطلبها بل ويفرضها النظام الديمقراطي نفسه من حيث هو أسلوب في الحكم قائم على الحوار المستمر بين وجهات نظر مختلفة، في مجال عام من الحرية هو أشبه بسوق مفتوحة للأفكار. إن مثل هذا الحوار الذي ينتهي بموت العديد من الأفكار أو طرحها جانبا لعدم صلاحيتها وبالتالي الإبقاء على وجهة نظر ما يعتقد الغالبية بأنها الأفضل نسبياً في إصلاح الواقع أو الدفع به قدماً، هو ما يجعل الديمقراطية بطبيعتها نظاماً يقبل الصيرورة الدائمة وعدم الارتكان لرأي واحد يعتقد أنه الحقيقة. إن التغيير هو سنة الله في كونه، ولذا يبدو أن قناعة الحكومات المحافظة برفض التغيير هي قناعة تهدم نفسها بنفسها: فالدولة التي لا تمتلك وسائل التغيير لا تمتلك وسائل البقاء. يقول برهان غليون:

التغير «في الدولة» هو الذي يضمن تطور النظام السياسي فيها بما يستجيب لتطور منظومات المصالح الاجتماعية المختلفة. وهذا النوع من التطور يعبر دون شك عن تاريخية التراكم الخاص بكل دولة حقيقية ليست اسماً وهمياً لنظام حكم طائفي. في الحالة الأخيرة ليس هناك أي تطور لمنظومات المصالح داخل النظام الاجتماعي و إنما بالعكس هناك محافظة شديدة رغم التغير السريع في طاقم الحكم والأشخاص (٦)

وهكذا تصبح النظم التي ترفض التغيير أو «الحكومات المحافظة» كما أسميتها هنا، عقبة أمام التحقق الفعلي للمواطنة إن لم تكن «إفساداً» لكل ما من شأنه أن «يضمن تطور النظام السياسي» على حد تعبير غليون. و هنا يتضح لنا أيضاً، وإن بطريقة غير مباشرة، العلاقة التبادلية بين الفساد والديمقراطية: فالديمقراطية الحقيقية هي الدواء الفعال في القضاء على الفساد والفساد هو أكبر تهديد للديمقراطية.

## ٢. الطائفية والقبلية:

لكل مجتمع علاقات خاصة لها صراعاتها وتناقضاتها و تماثلاتها، مثل علاقات الدم والطبقة الاجتماعية أو الفئوية الدينية... الخ، ويقف أمام هذه العلاقات الخاصة نوع آخر من العلاقات العمومية تختص بالشأن العام، الشأن السياسي. و بسبب أغراض هذا البحث لا نقيم هنا أي تمييز بين الطائفة الدينية والقبيلة وذلك لأن كلاهما يعبر عن نمط واحد من هذه العلاقات الخاصة في المجتمع. ولقد مرت الكويت كغيرها من مجتمعات الشرق العربي بتحولات عديدة خاصة بعد انهيار الدولة العثمانية و ترسيم حدودها و تبدل بنيتها المدنية وتحولها من شكل عشائري بدائي في إدارة أمور الدولة إلى الشكل الحديث في الإدارة القائم على سيادة الشعب والدستور، بالإضافة لمتغيرات عدة في ميدان الثقافة والتعليم والاقتصاد والقيم الاجتماعية، والتي كان هدفها أن تضع الكويت في قلب النظام الدولي الحديث. هذا التغيير الكبير والمفاجئ إلى حد ما خلق نوعاً مما يمكن تسميته «تشتت المرجعية». فكل جماعة تعيش وتمارس سلوكياتها وفقاً لشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تطلق عليها الفيلسوفة الأمريكية الجنسية الألمانية الأصل (حنا أرنند): «نسيج العلاقات الإنسانية» web of human affairs. هذا النسيج، كما تعتقد أرنند، صنعه البشر وهم المستمرون في صنعه على مسار التاريخ من خلال جملة أفعالهم الحرة. وعلى الرغم من كون هذا النسيج نتاج فعلهم الحر إلا أنه ينتهي نهاية «تحدد» حرية هذه الأفعال بحيث ينطلق كل فعل إنساني من بعض المبادئ بغية تحقيق هدف ما، علاوة على أن شكل الفعل نفسه غالباً ما يأخذ كيفية ما دون أخرى وذلك بالرجوع لهذه الشبكة «الميتافيزيقية»، شبكة العلاقات الإنسانية، كل محددات الفعل هذه، سواء أكانت مبادئ أم أهدافاً أو أشكلاً وغيرها كثير، ليست في الواقع من «صنعنا» بل من تأثير هذا النسيج الاجتماعي «المفارق» لنا علينا. تلك هي المفارقة في فهم هذا النسيج من العلاقات الإنسانية، فعلى الرغم من كون هذا النسيج من صنع أفعال البشر إلا أنه يلعب دوراً كبيراً في تحديد هذه الأفعال نفسها. و هكذا يمكن النظر لهذا النسيج على أنه المحدد الأساسي لكل قيمنا وكل الصور الرمزية التي تتحكم بأفعالنا في الواقع. لا يمكن لنا تصور استقرار الجماعة من دون وجود هذا النسق الاجتماعي العام الذي يشكل مرجعية ما لأفعالها، بمعنى آخر، لا يمكن تصور استقرار يمتد لجميع نواحي المجتمع ومؤسساته الاجتماعية من دون دور فاعل ما «لثقافته».

لست هنا بصدد تحليل نظري للقواعد التي تحكم أي مجتمع، أو ثقافته، بقدر اهتمامي بهذه اللحظة التاريخية التي تتحول فيها هذه القيم والقواعد إلى مجرد رموز بالية غير قادرة على التأثير في الواقع وغير قادرة على إقناع الناس بعقلانياتها كي يخرجوها من حيز الإمكان لحيز الفعل. هذه اللحظة التي يفقد المجتمع فيها ثقته بالقيم القديمة التي كانت تنظم حياته مؤمناً بتقنيات جديدة أكثر فعالية ونجاحاً ولكنه لم يمتلكها بعد كنسيج اجتماعي جديد؛ هذه اللحظة هي، إن شئت، «نسيج بين نسجين». بمعنى آخر إنها حالة التذبذب بين القديم والجديد: القديم الذي انهار بالفعل أو في مراحله الأخيرة من الاحتضار والجديد الذي وعد به من قبل السلطة السياسية لتنتقل به إلى مصاف الدول الحديثة. تلك هي لحظة تشتت المرجعيات وتفتتها.

في تحليله لهذه اللحظة التاريخية لحظة الصراع ما بين القديم والجديد، بين سلطة سياسية هي قبلية/أسرية بالتعريف وقوى اجتماعية جديدة متسلحة بايديولوجيا الدولة الحديثة، وضع أحد كبار المؤرخين العرب يده على هذه المرحلة المفصلية في تاريخنا المعاصر، يقول عبد المالك التميمي :



تشهد مجتمعاتنا متغيرات مهمة طابعها العام التراجع المدني، فقد خطا عدد من الدول العربية خطوات إيجابية على طريق التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعد استقلالها، وكانت الستينيات من القرن العشرين علامة بارزة في ذلك الاتجاه، واستمر ذلك الزخم حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلا أننا نلاحظ تراجعاً إلى قيم المجتمع التقليدي منذ ذلك التاريخ وبخاصة في منطقة الخليج فقد حدث تخريب في النسيج الاجتماعي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وتراجع المجتمع المدني، وفشلت التيارات الفكرية والسياسية في بناء النماذج الجيدة على مستوى العالم العربي، وظهرت إلى السطح ظواهر القبلية والطائفية و المناطقيّة... والتي هي ليست تطوراً للثقافة التي جاءت بعد الاستقلال (٧)

وإن لم تكن كل هذه المظاهر، على حد تعبير التميمي، تطوراً للثقافة التي جاءت بعد الاستقلال واندثرت اليوم، فإنها «تخلف» عنها بالمعنى الحرفي للكلمة، أو هي إن شئت «إفساد» له، أي تدميره بالمعنى الحرفي لكلمة إفساد. إن العلامة المميزة لهذه الحقبة التي نعيشها هي أنها حقبة «الحرية»، الحرية من كل محدد للسلوك، من كل نسيج اجتماعي. وهذه الحرية هي حرية سلبية ففيها تتدهور التوازنات الاجتماعية والقيمية ويشعر الناس فيها بأنهم أحرار في كل ما يمكن أن يفعلوه، متجردين من كل القيم التي يمكنها أن تحكم السلوك. إن كل مواطن اليوم «حر» في اختيار ما يشاء من القيم فلقد تحرر من ثقل التاريخ ومن مسؤوليته الإنسانية في لعب دور فيه؛ إنه بمعنى آخر، قد أصابه الشك في مرجعياته. في وصفه لتلك المرحلة التي يفقد الإنسان فيها ثقته بمرجعياته الثقافية، يقول برهان غليون:

إن انقلاباً حقيقياً يفرض نفسه في نفسية الناس والجماعات، تشعر هذه من خلالها وكأنها تحررت من ثقل التاريخ والمسلمات و المسابقات القائمة وبإمكانها منذ الآن عمل ما تشاء. لكن أي مجتمع لا يستطيع في الحقيقة أن يقوم خارج إطار أو قالب واضح ومحدد من القيم والنظم الثابتة و المسابقات التي تعكس ثقله النوعي والتاريخي. و فقدان هذا الثقل النوعي... يدفعه إلى الانحدار في مستوى تنظيمه الذاتي و في مرتبته العالمية والتاريخية. إن ما يحصل في الواقع لدى فقدان فاعلية الإطار أو القالب السياسي الكبير القائم، هو عودة القوالب التنظيمية الأسبق لاحتلال دوره (٨)

في هذه المرحلة التي يحتبس فيها الفعل السياسي الحر وتستحيل العملية الديمقراطية إلى شكل «ديكوري»، تصبح البلاد «دوائر» لكل منها شعورها الخاص بالاستقرار وطاقتها السياسية الخاصة وقواها الخاصة التي تحافظ من خلالها على مصالحها. في هذه المرحلة تفقد الدولة كجهاز «سياسي» جدواها، وذلك لأنها أصبحت جهازاً يبعث على الريبة، أليست هذه الدولة هي نفسها التي سمحت بهذه الفوضى السياسية عن طريق الفساد؟ في هذه المرحلة يموت العمل السياسي لأن جدواها قد فقدت أيضاً، ويحل محلها استخدام الطائفة كأداة للنجاح السياسي، وعلى الرغم من كونها أداة للنجاح السياسي لدى البعض تجدها في نفس الوقت السلاح الذي يستخدمه الخصوم السياسيون لضرب خصمهم وتشويه سمعته، يقومون بهذا كله وهم طائفيون أكثر منه.

لنحدد علاقة الطائفية بالمجتمع السياسي في ضوء التمييز بين الشرط الضروري والكافي. الطائفية هنا بمعنى الانتماءات الفرعية ليست شرطاً كافياً، أي بمفرده، لقيام مجتمع سياسي وذلك لأننا نستطيع على الأقل أن نتصور مجتمعاً من دون طوائف. الطائفية قد تكون إذن شرطاً ضرورياً، إلى جانب شروط أخرى، لإقامة المجتمع السياسي، وذلك لأن العلاقات التي تقيمها الطائفية بين

الأفراد هي في واقع الأمر النسيج الذي يدير الشؤون الاجتماعية برمتها. المشكلة الأساسية هنا هي استخدام وتوظيف هذه الطائفة سياسياً، وذلك بإخراجها من المجال الاجتماعي إلى السياسي، وهو الأمر الذي يشكل «فساداً» يصيب قيم الانتماء ينحدر فيه الولاء الأسمى، الولاء للوطن أو الشأن العام، إلى مستوى شديد التردّي: ولاء نحو الطائفة أو القبيلة. تلك هي نهاية السياسة والفعل السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة وكل القيم العامة التي من يمكن أن تتاح لنا من خلاله. وما من سبب مباشر يؤدي لكل هذا في نظرنا سوى فساد النظام السياسي ونقص أو عدم تبلور آلياته السياسية. وليس هناك من حاجة لأن نذكر بهذا الارتباط الجوهرى بين الدولة الكليانية والنظام الطائفي؛ فهذه الحكومات المحافظة التي تسيطر بالكامل على الدولة تلجأ لمنع تداول السلطة من خلال استغلالها للطائفية كبديل للسياسة، كل هذا من أجل الحفاظ على مصالحها هي فقط. وهكذا فمن يمكننا أن ننظر للحكومات المحافظة على أنها أساس الغش والتلاعب بالقوانين واستخدامها لتحقيق مصالح خاصة--على أنها أساس الفساد.

### خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نركز على شكلين فقط من أشكال الفساد السياسي الذي قد تمتد يده للمواطنة في الكويت: الحكومات المحافظة والطائفية. وخلصنا إلى تلك الجدلية التي تربطهما ببعضهما البعض، مؤثرة سلبيًا على حقوق المواطنة لفرد ما أو لطائفة. فالحكومات المحافظة برفضها للتغيير وتبادل السلطة التي يوجبها النظام الديمقراطي تصيب المنظومات الاجتماعية لتبادل المصالح في مقتل، فترفع من شأن البعض وتحط من شأن البعض الآخر، كل ذلك في صيرورة البرغماتية السياسية التي تمارسها بهدف الحفاظ على وجودها.

أما الطائفية، في صورتها الدينية أو القبلية، فلقد تزامن صعودها من الثقافي إلى السياسي مع رسوخ الديمقراطيات «الديكورية» في ظل الحكومات المحافظة، التي همشت الدور الديمقراطي الفاعل للدولة. وما حدث كنتيجة لهذا الوضع النشاز كان مبرراً لعودة الفرد لكل التنظيمات التي من الممكن أن يجد حماية له فيها: فكما كان متحداً مع القبيلة قبل المجتمع السياسي لصد أي هجوم عليه، نجده يحتمي اليوم بها لأنه قد فقد ثقته بالقانون الذي يمثل أمامه مساوياً للآخرين بلا تمييز. أما تلك الميزة السياسية التي هي علامة كل مجتمع سياسي، الحوار، فلقد انعدمت واستحال الحوار إلى صراخ ومحاولة لفرض الآراء بالقوة. وبدلاً من أن يصبح الإقناع الوسيلة الضرورية لكسب الآخرين، أصبح الانتماء للعائلة أو الطبقة الاجتماعية أو القبيلة أو الدين الوسيلة الوحيدة لكسب الولاءات السياسية؛ وبدلاً من أن يشعر الفرد بانتمائه لهذه الأرض بوصفها أعديل الأشياء قسمة في المجال السياسي نجده قد تحرك قليلاً قليلاً نحو العصبية لأبناء جلدته. وهكذا أصبح صعود القبيلة والأحزاب الدينية الطائفية للمسرح السياسي حدثاً يصب في مصلحة السلطة المحافظة التي لم تتوان عن استخدامه وتقويته لتحقيق أهدافها العملية.

إن ما يعاني منه المواطن العادي في الكويت اليوم هو ذلك الفساد الذي أدى إلى إنفلات الأمور من زمامها وطغيان هذه العلاقات العائلية القبلية الطائفية بطريقة فجّة على القانون. وعندما يفقد القانون مكانته وهيبته فإنك لن تجد صعوبة في ملاحظة تغير قبلة الكثير من الولاءات. فتجد من «المواطنين» من يولي وجهه شطر دولة أخرى مجاورة هي في نظره الدولة «الأم» التي ستحتضنه بعد احتضار هذه الدولة «المؤقتة»، ومنهم من يرى في الدين والآخرة خلوه فتجد قلبه معلقاً في





المساجد وبصراط مستقيم لا يوصل للجنة سواء، فيرفض وبتشجيع كل الطرق الأخرى المؤدية للجنة. أما الدولة أو الوطن في نظره فهي شأن «مؤقت» أو في أحسن الأحوال هي وسيلة من أجل غاية (الجنة)، وليست غاية في حد ذاتها. و من المواطنين من تعلق حتى النخاع بشؤونهم الخاصة فلم يعد ينظر للدولة إلا لإشباع رغبته في التكسب وجمع المال. في تلك المرحلة التي نعيش يختلط الخاص بالعام فلا يكون بمقدورنا أن نميز بين المواطن الحقيقي الذي يضع الشأن العام نصب عينيه و«شبهه المواطن» وهو «محدث النعمة» الذي لا يرى سوى شأنه الخاص.

## المراجع

- ١- عيون النزاهة، مجموعة مؤلفين، المكتب العربي للقانون، ص ٢٢٠
- ٢- خلدون النقيب، فقه التخلف، دار الساقى، ٢٠٠٢، الطبعة الأولى، ص ٥١
- ٣- نفسه
- ٤- نفسه
- ٥- نفسه، ص ١٠٧
- ٦- برهان غليون، نظام الطائفية من القبيلة إلى الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ص ٤٣
- ٧- عبدالمالك التميمي، تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي، الطبعة الأولى، دار قرطاس ص ٥٢
- ٨- برهان غليون، مرجع سابق، ص ٥١

## المواطنة والفساد .. المتضادان الدكتور محمد منيف العجمي

### مقدمة

تأتي كتابتنا لهذه السطور حول كيفية تسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة مواكبة لتطورات خطيرة على صعيد الفساد وتناميه وعلى صعيد المواطنة وما تواجهه من تحديات...

يُسدل الستار على عام ٢٠١١ وسط أحداث دراماتيكية في الساحتين المحلية والعربية على صلة بالغة في جانبي بحثنا وهما « الفساد » و « المواطنة » ، ويتمثل ذلك كويتياً في فضيحة الإيداعات المليونية لبعض أعضاء مجلس الأمة، وما يُثار من تهمة في هذا الشأن وما أُصطلح على تسميته لدى البعض «ووترغيت الكويت» إلى جانب الغضبة الشعبية ضد الفساد الذي يؤكد الجميع في أوساط الحكومة والبرلمان والمجتمع بأنه ينخر في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلى جانب حالة التراجع التي يشهدها المجتمع الكويتي على صعيد « المواطنة » مع بروز الولاءات الطائفية والقبلية والفئوية على حساب الولاء الأساسي للوطن وروح المواطنة.

وفي الساحة العربية بدا الأمر أكثر وضوحاً وسرعةً فجاء ما يسمى بـ « الربيع العربي » المتمثل في ثورات عدد من الشعوب ضد أنظمتها والإطاحة بها تحت مبررات وقف الظلم والاستبداد وإنهاء عصر الفساد مثل الوضع في تونس ومصر ، والسعي للإطاحة بأنظمة أخرى تحت المبررات ذاتها كما في الوضع في اليمن وسوريا إلى جانب العديد من التعديلات والتغييرات في كافة البلدان العربية الأخرى.

لقد جاءت كل تلك التحركات تحت لواء إعادة المواطنة الحقبة ومحاربة غول الفساد والظلم وإحقاقاً للعدل والمساواة بين أفراد الوطن الواحد .

### مفهوم المواطنة :

المواطنة ( Citizen ship ) نسبة إلى الوطن وهو مكان مولد الإنسان والبلد الذي هو فيه .  
والمواطنة صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته(١) .

و جاء في معجم الصحاح للجوهري(٢) أن الوطن هو محل الإنسان، ثم اتسع معنى المواطنة ليشمل إضافة إلى النسبة إلى البلد، الشعور بالتعلق به، أكثر من غيره، والانتماء إلى تراثه التاريخي وعاداته ولغته .

وتتعدد التعريفات للمواطنة على مر التاريخ غير أننا سنسعى لذكر أبرزها بإيجاز للوقوف على المعنى الأوضح للمواطنة .

وقد جاء في دائرة المعارف البريطانية تعريف المواطنة بأنها « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق » (٣).

و جاء في موسوعة الكتاب الدولي أنها « عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض





الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم ”.

وهناك من يرى أن المواطنة تعتبر رابطة سياسية وليست عرقية أو دينية، وهي نتاج الأنظمة الديمقراطية التي أفرزتها الدولة القومية Etat - nation حيث توجد دساتير وقوانين تنظم حياة الجماعة البشرية التي تعيش على أراضيها ، وفقا لحقوق وواجبات متعددة ، مدنية وسياسية و اقتصادية و اجتماعية ، منسجمة مع مبادئ المساواة والعدالة وقيم حقوق الإنسان واحترام التعددية الثقافية ، والانتماء للدولة وليس للأشخاص (٤).

والولاء الوطني هو إحساس داخلي ومشاعر معنوية إرادية مكتسبة وهو مشروع ثقافي إنساني ومنطقي وإطار انتمائي واسع يستوعب كل التباينات الفئوية من الانتماءات الأخرى الفطرية أو العرقية أو المستحدثة.

فالإنسان في المجتمعات الوطنية الحديثة يمكن أن تتعدد عضويته وانتماءاته بين الأسرة والقبيلة والمذاهب العقائدية والجماعات المرجعية والمدرسة والمسجد والعمل إلا أنه من الضروري أن يتوحد ولاءه للوطن الذي ينتمي إليه يأكل من خيره ويفترش أرضه ويستظل سماءه ويحمل هويته وثقافته(٥).

وللحديث عن المواطنة في الكويت خصوصيته ، إذ أن المواطنة كانت الأساس في وحدة الكويتيين إبان الغزو العراقي في صيف عام ١٩٩٠ بمختلف فئاتهم حاضراً و بادءاً ، وطوائفهم شيعة وسنة ، وتوجهاتهم الفكرية .

وبقيت المواطنة الأساس في متانة العلاقة بين الشعب ونظام الحكم ، وهذا ما يؤكد التاريخ على مدى أكثر من ثلاثمائة عام (٦).

لكن ذلك لم يحل دون وجود الفساد في مختلف جوانب الحياة وذلك بسبب انكماش المواطنة أو ضمورها .

## مفهوم الفساد ( Corruption )

الفساد لغة : البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل وقد ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم للدلالة على عدة معان كالشرك والمعاصي وما يترتب عليها من آثار في قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ) الروم . آية ٤١ .

وقوله تعالى: ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) المائدة . آية ٣٣ .

وتتعدد تعاريف الفساد وتتنوع إلا أنها تشمل في كافة معانيها ما يخالف القيم الصحيحة والبناء السليم في مختلف الجوانب والمجالات في الحياة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، أو قانونية ، أو إدارية ، أو نفسية .

و قد عرفته منظمة الشفافية العالمية بأنه إساءة استغلال المنصب الحكومي لتحقيق مكاسب شخصية أو سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق ربح أو منفعة خاصة .

ويرى صندوق النقد الدولي أن الفساد هو خرق الضوابط الأخلاقية والاجتماعية والإدارية .

أما معجم Webster الدولي (٧) فقد عرفه بأنه إقناع شخص عن طريق وسائل خاطئة بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه كالرشوة .

و من أبرز أسباب الفساد :

- انعدام الوعي العام في المجتمع .
- خلل في هيكلية إدارة الدولة وترهل مؤسساتها .
- عدم كفاءة الموظفين والتسيب .
- غياب الشفافية والتعتيم على الحقيقة .
- عدم وجود نظام مؤسسي .
- عدم وجود مؤسسات رقابية فعالة .
- الضعف في تطبيق القوانين والأنظمة .
- عدم وجود قضاء نزيه مستقل .

و يعتبر الفساد آفة تصيب المجتمع الدولي منذ بداية الخليقة غير أنه تفاقم في السنوات الأخيرة في العالم إلى درجة شكل فيها تهديداً لتنمية المجتمعات وتماسكها (٨) .

وعلى ضوء ذلك تعددت اللقاءات والمعاهدات واتفاقيات التعاون على مكافحة الفساد ومحاولة الحد من سلطانه بدءاً بمنظمة الأمم المتحدة التي بادرت باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر ٢٠٠٣ في نيويورك، بهدف ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أنجح وأكفأ وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية .

## الفساد والمواطنة

الفساد والمواطنة متضادان لا مجال لالتقائهما ، فالفساد غش وتخريب وسرقة ومصادرة حقوق ، والمواطنة واجب والتزام وحرص وشعور بالمسؤولية .

والفساد والمواطنة يتلاشى أو ينعدم أحدهما إذا ساد الآخر وسيطر ، فلا يمكن أن تكون هناك مواطنة حقة متكاملة في مجتمع يعاني من أشكال الفساد ، والعكس صحيح إذ لا يعقل أن يدب الفساد في مجتمع يتحلى أفراداه بالمواطنة .

و أينما يرد حديث أو دراسة أو خطة يكون الهدف منها مكافحة الفساد فلا بد أن تجد مبحثاً أو فصلاً يعنى بمفهوم المواطنة إذ أنها وبإجماع المختصين في شؤون مكافحة الفساد تمثل الركيزة الأساسية في التصدي لعدو يمكن أن يهدد ديمومة الحياة .

والفساد يتنامى ويكون أكثر خطورة مع ضمور المواطنة حتى يصبح من أكثر معوقات التنمية خطراً وتأثيراً، سواء أكانت التنمية اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم غير ذلك من جوانب الحياة .



## الفساد والمواطنة ( حالة الكويت )

يكرس دستور دولة الكويت في العديد من مواده الاهتمام بحماية الأموال العامة ومحاربة الفساد مع إعطاء المواطن الحق الأكبر في السيادة وأنه المحور الأساسي لجميع السلطات كما نصت على ذلك المادة « ٦ » من الدستور لعام ١٩٦٢ « نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ... » .

وهذا من أهم شروط المواطنة الحديثة إذ لا يمكن أن تتحقق في ظل أنظمة غير ديمقراطية يكون فيها الأفراد رعايا (٩) كما تبين المادة « ٢٩ » من الدستور:

«الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» .

وقد سعت دولة الكويت لمحاربة الفساد والحد منه إلا أنها عانت من الكثير من أشكال الفساد مع تلاشي روح المواطنة وعدم تطبيق القانون وتداخل صلاحيات السلطات التشريعية والرقابية وعدم الالتزام بمواد الدستور الذي أكد في مادته الـ ١٧ « على » أن الأموال العامة لها حرمة وأن حمايتها واجب على كل مواطن» .

وتقع على عاتق ديوان المحاسبة مهمة الكشف عن مواطن الفساد في الدولة وأسبابه ودواعيه ووسائل معالجته والتعاون مع كافة القوى الفاعلة وتفعيل البرامج التي تهدف إلى محاربة الفساد ، غير أن بعض المراقبين لا يرون دوراً فاعلاً لمؤسسات المجتمع المدني التي لا تقوم بدورها في مكافحة الفساد كما ينص على ذلك الدستور والقانون الكويتي في حماية المال العام والمساهمة في الحفاظ على المواطنة ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها المجتمع ومحاربة كافة أشكال الفساد .

غير أن الواقع في تاريخ الكويت في فترة ما قبل الدستور وحتى قيام الدولة الدستورية، أن المجتمع الكويتي كانت تسوده « المواطنة العمودية » التي يكتسب الشخص فيها مكانته وفقاً لهرمية عشائرية ومجتمعية يشترك فيها أهل الصحراء وأهل البحر ، إذ ينال الفرد فيها قيمته في الوجود تبعاً لأصله العرقي ومكانته المالية ، وطبيعة المهنة التي يشغل بها ، وبالطبع انعكس ذلك على طبيعة الحقوق والواجبات التي يفرضها الأمر الواقع على كل المشتركين في تلك الهرمية التي أشار إليها الدكتور فارس الوقيان في كتابه « المواطنة في الكويت » .

و يرى بناء على ما سبق أن تلك الهرمية تمكن من هم في أعلى الهرم من الحصول على قيمة مواطنة فائقة ذات حقوق واسعة في حين يحصل من هم في أسفل الهرم الاجتماعي على حقوق أقل وواجبات أكثر!!.

لكن ثمة من يرى أن التشريع في الكويت « هجين أنتجته التسويات » مما أدى إلى ولادة قوانين مية كما في دراسة ناصر الفضالة (١٠) التي يتهم فيها ما يسميه بـ « العقلية العشائرية » بالفساد ويقول « إن ما يراه المراقبون السياسيون فساداً .. قد تراه العقلية العشائرية حقاً شرعياً .. فالوارد حق من حقوق أبناء العمومة » !!.

ويرى الفضالة أن السلطة تقع بين مطرقة الولاء التقليدي للجماعات القديمة وسندان الجماعات الجديدة ، مما يوقع النظام في فخ تراجع ولاء القوى التقليدية وعدم كافة ولاء القوى الصاعدة .

ويبدو جلياً ضلوع أصحاب القرار في ما آلت إليه الأمور من فساد وانتهاك للقوانين أدى إلى

ذلك الفرز الاجتماعي وبروز الولاءات الصغيرة ( القبلية ، الفئوية ، الطائفية ... ) على حساب الولاء للوطن.

ويتجسد ذلك التأثير بين جموع المواطنين وحتى في أوساط النخب من المفكرين والسياسيين المحسوبين على تلك المجاميع وهو ما يزيد الطين بلة.

ولعل ابرز وآخر التهم الموجهة للحكومة في الضلوع بالفساد وربما رعايته « الإيداعات المليونية » لبعض النواب في مجلس الأمة الكويتي ، والتي يرى بعض المراقبين أنها جاءت لشراء المواقف النيابية في بعض القضايا السياسية « الاستجابات » مدللين على ذلك بتركزها على الأسماء النيابية المحسوبة على الحكومة غير أن هذه القضية التي هزت المجتمع الكويتي وأثارت غضبه زادت من الدعوات لرحيل الحكومة الحالية.

وعلق تقرير لمركز الشال (١١) على « الإيداعات المليونية » بقوله « إن الرشوة لسياسيين تعد من جرائم الخيانة العظمى، فالسياسي حين يشتري بالمال يبيع الوطن والخلاف هو على السعر وليس على المبدأ ، وإذا كان الراشي والمرتشي سياسيان فالجريمة مضاعفة » .

وبالفعل فإن الفساد يتفشى بين مختلف أفراد المجتمع بشكل خطير مع زيادة الاعتماد على الوساطة والمحسوبية وعدم تطبيق القانون وانتشار الرشوة بأساليب متعددة على مختلف المستويات بما في ذلك بعض ممثلي الأمة!!.

ويبدو أن المال السياسي لاعب رئيسي في مسألة الفساد في الكويت فهذا تقرير للسفارة الأمريكية في الكويت كتبته عام ٢٠٠٦ وكشف عنه موقع « ويكيليكس » (١٢) ونشرته صحيفة « نيويورك تايمز » يقول : « إن الثروة التي مكنت الكويت من رعاية مواطنيها من المهدي إلى اللحد هي نفسها التي جلبت للبلاد مشكلات عدة من أبرزها الفساد وانعدام الثقة على جميع المستويات » .

ويقول آلان نويل الأستاذ في جامعة مونتريال في بحثه « النفط والديمقراطية » : « إنه عندما يكون النفط إعاقة فإن الدولة الريعية معرضة أكثر من سواها للتسلط والفساد لأنها غير ملزمة بكسب رضا عدد كبير من سكانها لتحافظ على نفسها » .

## توصيات

لاشك في أن الفساد في الكويت بلغ مرحلة « مرضية » متقدمة و خطيرة، ولاشك في أن ثمة ارتباطا كبيرا بين تفشي الفساد وضعف المواطنة، وعلى ضوء ذلك نخلص إلى جملة من التوصيات:

- ضرورة تنمية المواطنة وإعادة صونها وترميمها لتكون الدعامة الأساسية لمجتمع صالح متماسك أكثر صلابة في وجه الفساد .

- تطبيق القانون وجعله أساس الحكم الصالح ومعه سيتلاشى معظم الفساد .

- محاربة الوساطة والمحسوبية ليأخذ كل ذي حق حقه ويغيب الظلم ويحل العدل.

- تعزيز الوعي الاجتماعي والديني في مكافحة الفساد .

- تفعيل دور قوى المجتمع المدني ومؤسساته في محاربة الفساد وتعزيز المواطنة الحقة .

- تشكيل لجان محايدة لمكافحة الفساد ورصد المفسدين ومعاقبتهم .



- تشجيع الجهات العلمية ومراكز الدراسات لتقديم أفكارها ودراساتها وبحوثها للكشف عن الفساد ومحاربهته.
- تطبيق الحكومة الالكترونية بشكل فعلي لإحلال الشفافية وتقويض أشكال الفساد .
- إتاحة الفرصة لإبراز وإيصال شكاوى الجمهور ضد الفساد والمفسدين .
- نشر ثقافة المساءلة والشفافية وتفعيل النشاط الثقافي لنشر ثقافة الشفافية في المدارس والجامعات .
- احترام مبدأ الفصل بين السلطات .
- ضمان استقلالية أجهزة الرقابة والقضاء .

### خاتمة

إن دولة الكويت بحاجة إلى إستراتيجية شاملة تعمل من خلالها الجهات الفاعلة في المجتمع لمواجهة الفساد ودعم الشفافية مع قيام الحكومة بالجهود الإصلاحية وتفعيل الأدوات الرقابية ليتم تنفيذ هذه الإصلاحات ، كما يعد المجتمع المدني شريكاً في عملية الإصلاح لمواجهة الفساد .

و مناهضة الفساد لا تتم بشكل منفرد ولا بصورة عشوائية ولا بد من تضافر الجهود لمحاربهته وإذا لم تتم محاسبة المفسدين وتقديمهم للعدالة فإن الفساد سيتحول من ظاهرة إلى وباء يأكل الأخضر واليابس ويفتك بكافة أشكال الإصلاحات والتنمية ويمهد لتدهور المجتمع وانهيار الدولة .

واعتقد أننا نملك في الكويت مقومات المجتمع الصالح وأنه يمكننا أن نحارب ظاهرة الفساد إذا ما توافرت الإرادة في الحكم والإدارة العليا للبلاد لتحقيق ذلك الهدف الوطني الكبير .

و يبدو أننا بحاجة إلى فزعة وطنية لمحاربة الفساد والتمسك بتطبيق القانون وإحلال العدالة قبل الحديث عن أي فزعة اقتصادية أو تنمية لا تجد طريقها على أرض الواقع مع وجود الفساد وتفشيته .

### المراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص ٦٠-٦٢.
٣. إسماعيل الجوهري، معجم الصحاح، بيروت، دار العلوم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠.
٤. تقرير للسفارة الأمريكية في الكويت ، موقع ويكيليكس ، صحيفة نيويورك تايمز ، سبتمبر ٢٠١١.
٥. تقرير عن الفساد بالكويت، مركز الشال للاستشارات، الكويت، سبتمبر ٢٠١١.
٦. دائرة المعارف البريطانية (<http://www.britannica.com>)
٧. عبدالله الكندري ومجموعة من الأكاديميين ، (قيم العمل والولاء) ، الكويت ، مكتبة بن كثير ،

الطبعة الثانية ٢٠٠٦.

٨. فارس الوقيان -، (المواطنة في الكويت)، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت ٢٠٠٩.

٩. محمد عفيفي السيد، (دراسة علمية)، ديوان المحاسبة، الكويت، يوليو ٢٠٠٧.

١٠. محمد منيف العجمي، (الكويت والانتماء)، القاهرة، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١١.

١١. ناصر محمد سند الفضالة، الاضمحلال السياسي، دراسة منشورة في صحيفة الوطن، عدد (١٢٨٢٩/٧٢٧٥)، ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

12. Webster. the new world dictionary of American language. college edition . cleve land and newyork. the world publisher. 1985. p 136

---

١. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، ص ٠٠٦٢٠٠٦٠

٢. إسماعيل الجوهري، معجم الصحاح، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠

٣. دائرة المعارف البريطانية <http://www.britannica.com>

٤. فارس الوقيان، المواطنة في الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩،

٥. عبد الله الكندري ومجموعة من الأكاديميين، قيم العمل والولاء، الكويت، مكتبة ابن كثير، الطبعة الثانية ٢٠٠٦

٦. محمد منيف العجمي، الكويت والانتماء، القاهرة، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١١

٧. Webster. the new world dictionary of American language. college Edition . Cleveland and New York

The world

٨. محمد عفيفي السيد، دراسة علمية، ديوان المحاسبة، الكويت، يوليو ٢٠٠٧

٩. فارس الوقيان، المواطنة في الكويت، مرجع سابق.

١٠. ناصر محمد سند الفضالة، الأضمحلال السياسي، دراسة منشورة في صحيفة الوطن، عدد (١٢٨٢٩/٧٢٧٥)، ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

١١. تقرير عن الفساد بالكويت، مركز الشال للاستشارات، الكويت، سبتمبر ٢٠١١.

١٢. تقرير للسفارة الأمريكية بالكويت، موقع ويكيليكس، صحيفة نيويورك تايمز، سبتمبر ٢٠١١.



## الباب الثاني المقالات

القسم الأول: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح

القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية

القسم الثالث: الفساد السياسي

القسم الرابع: ألوان من الفساد







## القسم الأول في مسألة الفساد والشفافية والحكم الصالح



## لو طبق القانون على الجميع يوسف عبد الكريم الزنكوي

هل يعني تقدم الكويت في معدل الشفافية العالمي أن القانون يطبق بالكامل وأن الفساد تراجع؟ قبل أكثر من أسبوع نشرت غالبية الصحف المحلية تقريرا مقتطفات من تقرير "حول مستوى الشفافية في كثير من دول العالم ذكرت فيه أن الكويت أصبحت أكثر شفافية من ذي قبل وحلت في المركز رقم ٥٤ على القائمة العالمية للدول الأكثر شفافية بعد أن كانت في المركز رقم ٦٦ العام الماضي". وذكر التقرير أيضا أن هذا التقدم يأتي "نتيجة التغطية المتزايدة لمختلف وسائل الإعلام لحالات الفساد وحملات عدة لزيادة الوعي لدى المواطنين عن الفساد، والتركيز المتزايد على المراجعة المالية التي تساعد الناس في تحديد الفساد".

وإذا كان مجرد تزويد الصحف بالمعلومة واتباع مبدأ الشفافية سوف يساهم بقطع دابر الفساد، فإن الأجهزة الحكومية تستطيع أن تزيد جرعات الشفافية من خلال تزويد الصحف بالمزيد من المعلومات عما يجري وراء الأبواب المغلقة وبما يقع وراء الكواليس من جرائم للياقات البيضاء، واحنا دشاديشنا كلها من فوق إلى تحت بيضاء ولكن لا ندري إن كانت من غير سوء. كما تقدر حكومتنا أن تزود هذه الصحف بما يدفع من تحت الطاولة من أموال لحقيق صفقات غير شرعية ولتميرير معاملات غير مستحقة من قبل بعض المتنفذين.

كل هذا تستطيع الحكومة بكامل أجهزتها أن تحققه للبعض الذين طاروا فرحا لأن الكويت تقدمت ١٢ خطوة دفعة واحدة إلى الأمام في مجال الشفافية. ولكن هل يعني هذا التقدم أن حدة الفساد قد قلت وانخفضت نسبته بعد أن زادت نسبة الإفصاح عن حالات الفساد في الكويت عموما؟ وماذا بشأن الفساد المستشري في عروق الأجهزة الحكومية والتي انتقلت عدواها إلى دماء القطاع الخاص.

إن العامل المهم في هذا الموضوع هو تطبيق القانون في حق المفسدين للقضاء على الفساد. فبحسب منظمة الشفافية نجد أن مرتبة الولايات المتحدة الأميركية في قائمة الفساد تراجعت ولم تعد من بين العشرين الأوائل بين الدول الأقل فسادا في العالم، كما كانت في السابق وبعد أن لطختها فضائح مالية وتأثير المال في السياسة. فهل يعني هذا أن تطبيق القانون في حق المفسدين هناك قد تراجع مثلا؟

نقول رغم أن مرتبة الولايات المتحدة تراجعت إلى المركز ٢٢ ضمن قائمة الشفافية بعد ان كانت في المركز ١٩ في العام الماضي، فهذا لا يعني أنها تراجعت في مجال تطبيق القانون، كما أن ازدياد عدد حالات الفساد لا يعني غياب القانون. فمع ازدياد عدد السكان هناك وتكاثر عدد الشركات وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا عموما ساهم بشكل واضح بازدياد حالات الفساد حتى في ظل تطبيق القانون.

لهذا نقول إنه لو طبق القانون على جميع العاملين في مختلف مؤسسات الدولة هنا في الكويت وتمت ملاحقة المفسدين لتطبيق القانون عليهم ومن أجل تنفيذ العقوبات الرادعة في حقهم، لثم القضاء على الكثير من حالات الفساد عندنا. فمجرد الإكثار من جرعات التغطية الإعلامية لحالات الفساد وزيادة الوعي بوجود الفساد لا يغير من الوضع المزري قيد أنملة. فتطبيق القانون في حق المفسدين سوف يعني عن كل التغطيات الإعلامية وكل حملات زيادة الوعي.

السياسة في ٥ نوفمبر ٢٠١٠م



## فساد بعض القضاة وتأثيره في المجتمع د. زهير محمد جميل كتبي

ان الحديث عن القضاء والقضاة في دولنا العربية والاسلامية يعتبر في حكم المحرمات والممنوعات، والدخول إلى منطقة القضاء يعتبر من المخاطر الكبرى، فإن يدخل أحدنا تلك المناطق فهي ملغومة في كل حدودها ومسافاتها، وقد ينفجر أي نعم، فيها تحت أقدامنا أو اذا لمستة أصابعنا فقد تحرق، ومن يدهس ذلك اللغم فان الموت مصيره. ولكن تتغير الممنوعات والمحذورات بتغير الزمان وافرازاته.

من البدايات أوكد أنه ليس لدينا قضاء فاسد، بل لدينا قضاة فاسدون ومفسدون، واعني هنا البعض حتى لا أقع في خطأ التعميم. وأجزم أنه اذا فسد القضاء فسدت الدولة. واستمر في جزمي فأقول إن أردت أن تحطم شعبا حطم قضاءه وقضاته.

ففي الالونة الأخيرة صدرت تقارير من بعض هيئات الامم المتحدة، وحكت عن فساد بعض القضاة العرب وخطورة ذلك على أمن الإنسان وكرامته وحرية واستقراره كما أن فساد القضاة كتب عنه العشرات من المفكرين والمثقفين والكتاب ولكن لم نر أي نوع من الإصلاحات في مؤسسات القضاء.

أن القضاء يرتبط كلياً بتحقيق آمن واستقرار وطمأنينة المواطن ، وهذا يحقق آمن الدولة أن عدسة القضاء ينبغي أن تكون انقى وأفضل وأرقى أنواع العدسات السلطوية التي تراقب وتتابع آمن وكرامة المواطن لكي يتمتع بحريته وحقوقه الأساسية.

ولعل ذلك الاعرابي حين قال مقولته الشهيرة عندما شاهد الخليفة الراشد الثاني سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) نائماً تحت شجرة فقال ” حكمت فعدلت فأمنت فمتمت يا عمر“ لاحظوا أنه قدم العدل على الأمن لأهميته فهو اصاب بقوله هذا.

ان اقامة قواعد وقوانين وأخلاق وقيم العدل هو أهم اساس من اساسات مقومات الحكم العادل والرشيد ، واعرف كغيري أنه اليوم لا يوجد حكم رشيد ، ولا حكم عادل. بمعناه الواسع والاسلامي . انما يسيطر حكم الالهواء والامزجة والمنافع والمصالح والغايات. ولعل ما يثار في الصحافة العربية في هذه الفترة عن تورط بعض القضاة في فساد مالي، انما هو مؤشر خطير جداً يدل على تفشي الفساد في المؤسسة القضائية . وازعم أن مثل هذه الأخبار التي نقلت فساد بعض القضاة ودخولهم دائرة الاتهام او الشبهة، كان وقعها على الناس اشبه بوقع القبيلتين الذريتين اللتين اسقطتا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين.

هل استباح القضاة كرامة الإنسان في هذا العصر ؟ هذا السؤال الكبير هو المطروح يومياً في اروقة الصحافة ودهاليز الاعلام . وهل أسباب استباحتهم لحسابات ضيقة لم تدركها مؤسسات الحكم في المنطقة؟ ان مطاردة وملاحقة من يكتب عن فساد بعض القضاة ، ويكشف المستور في اروقة مؤسسة القضاء هو امر خطير للغاية مثله مثل اللجوء إلى السكاكين لذبح الخرفان . فهذه القوة السلطوية هي نوع من انواع العنف والارهاب السلطوي. الذي حذرت منه معظم التقارير الدولية.

صحيح ينبغي حفظ كرامة القضاء، ولكن لا يجوز الصمت على فساد بعض القضاة، فالقاضي ليس من الملائكة وغير معصوم ، فهو بشر يخطئ ويصيب . لان طبائع الحياة تقول أنه لم يسبق لإنسان من البشر أن عرف كل شيء ، ولم اعرف احدا في هذه الحياة قال انه يعرف كل شيء .

انا شخصياً ضد ان يكون للقاضي حصانة ، فحسب علمي المتواضع لم أجد في قراءاتي المتعددة والطويلة في معظم كتب التراث الاسلامي ما يؤكد تلك الحصانة المزعومة . فمثلا ذاك الأعرابي الذي جاء لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقال له :

”اعدل في قسمتك يا محمد“! لم يسجنه ولم يقتله سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، أنما اجابه بالحكمة والحسنى . وسيدنا ابو بكر وعمر (رضي الله عنهما) وهما خلفاء الأمة الاسلامية وقفوا أمام القضاء، ولم يزعموا لأنفسهم الحصانة . وكذلك سيدنا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ذهب هو واليهودي الذي أخذ درعه امام القاضي العراقي الشهير شريح وحكم بينهما وغيرها من قصص وحكايا في هذا الجانب .

ان رفع الحصانة عن القاضي تدفع للحيلولة من دون إساءة استخدام السلطة القضائية فقط لا غير. لان تلك الحصانة في نظري تمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان والتجاريب مكشوفة ومعروفة ، فبعض القضاة يستأثرون بسلطات مطلقة لا حسيب عليها ولا رقيب ، وهذه هي المشكلة ، وهذا ما جعل المفكر الاسلامي احمد كمال ابو المجد يقول : ”أن السلطة المطلقة ، مفسدة مطلقة“.

فاذا استشرى الفساد بين القضاة ، فذلك يعني ان يد القضاء قد غلت في رد المظالم لأهلها ، وهذا أمر يهدد الأمن الاجتماعي ، وتهديد الأمن الاجتماعي يهدد الأمن السياسي ، وهذا كله تهديد صريح لأمن الدولة . وهذا ما يرفضه الجميع حاكم ومحكوم.

التهديدات التي تمسى أمن المواطن ، فتحلق به الأضرار تلو الأضرار نتيجة تنفيذ تلك القرارات القضائية. فيشعر المواطن العربي بعدم عيشه حياة كريمة، وانه لا يتمتع بحريته ولا يمارس حقوقه الاساسية كمواطن له حقوق وعليه واجبات . وفي نهاية الأمر هكذا اعتقد أن فساد بعض القضاة يعيق مسيرة التنمية الإنسانية التي تتشدها الدولة، بل انه أيضا يعرقل ديناميات التغيير والتطور.

وربما يغضب الكثير من مقالي هذا حين أقول وبكل صراحة وإدراكي لحساسية هذا الأمر، فإنه يجب، ويجب، ويجب، علينا أن نخلع من ايدينا قفاز الإصلاح الحرير الناعم ونسمي الأشياء بمسمياتها وان نعالج هذا الفساد بحذر وعناية واهتمام وشفافية وجرأة. والمرحلة تقول وتطلب بإلحاح شديد وتؤكد ان هذا الإصلاح مهماً للغاية ومطلب من مطالب متغيرات المرحلة . ومنذ اليوم وما بعده من أيام لن أكتب افتحوا أبواب الإصلاح ، ولكن سأكتب اقلوا أبواب الفساد الأبدية .

والله يسترنا فوق الأرض ، وتحت الأرض ، ويوم العرض وساعة العرض ، وأثناء العرض .

السياسة في ٦ نوفمبر ٢٠١٠م



## الدور السياسي للمحاكم الدستورية وتداعياته المستشار شفيق إمام

في كل البلدان التي أخذت بنظام المحاكم الدستورية فإن المحكمة في رقابتها لدستورية القوانين، والأعمال التشريعية التي يناط بالسلطة التنفيذية إصدارها، لا تبحث عن بواطن القانون أو اللائحة ولا تتافش مدى ضرورتها أو ملاءمتها الدستورية بل تتقف رقابتها عند التحقق من توافقها أو مخالفتها لنصوص الدستور.

### عربة تجرها ثلاثة خيول

إلا أن المحكمة الدستورية، شاءت أم أبت، تلعب دوراً سياسياً مهماً في البلدان التي أخذت بنظامها، ذلك أنها مطالبة بإعطاء النص الدستوري المعنى الذي أراد له واضعو الدستور، أو الذي يفرضه عليها الواقع وحاجاته ومقتضياته، فتفرض على هذا الواقع، من ناحيتها ما تعتقده من مثل عليا وغايات ومرام تستلهمها من وجدان المجتمع الذي يعيشه القاضي وهي مبادئ يختلف فيها التقدير من محكمة إلى أخرى ومن قاض إلى آخر في المحكمة ذاتها.

وتحمل هذه المبادئ في طياتها تأثيراً على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما يجعل لها دوراً سياسياً وهو ما دفع البعض إلى القول بأن نظام الحكم في الولايات المتحدة الأميركية أشبه بعربة تجرها ثلاثة خيول، الرئيس والكونغرس والمحكمة العليا الاتحادية.

### اتجاهات المحكمة العليا في أميركا:

وتسجل أحكام المحكمة العليا الاتحادية للقضاء الأميركي سجل فخار في أحكامها التي قررت الحقوق المدنية للملونين، واعتبرت أن انتقاص قوانين الولايات لهذه الحقوق منطوقاً على إهدار لأحكام الدستور الأميركي.

وقد لاقت هذه الأحكام تجاوباً من الحكومة والكونغرس عندما تقدم الرئيس الراحل كينيدي إلى الكونغرس في عام ١٩٦٣ قانون الحقوق المدنية مجسداً لمبادئ المحكمة العليا الأميركية، وقد اغتيل قبل إقراره، فأقره الكونغرس في عهد الرئيس جونسون.

وهو نقيض الموقف الذي اتخذته الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت عندما قضت المحكمة الاتحادية العليا في أميركا بعدم دستورية القوانين التي أراد بها الرئيس روزفلت توجيه آليات السوق، ليتجاوز بهذه القوانين الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ عام ١٩٢٩، فقد كانت ردة فعل الرئيس بعد نجاحه في انتخابات الرئاسة الثانية قيامه بتقديم مشروع قانون بتعديل تشكيل المحكمة الدستورية، لتصبح الأغلبية في جانب الرئيس.

### اتجاهات القضاء الدستوري المصري:

وفي مصر كان لقضاء المحكمة الدستورية ردة فعل أخرى، بعد سيل منهمر من أحكامها

التي صانت مبادئ الديمقراطية، كما كفلت مبادئ المساواة والحرية الشخصية، ورسخت قرينة افتراض البراءة في المتهم، وحقه في محاكمة عادلة منصفة، كما صانت الملكية الخاصة وكفلت حق التقاضي، وقضت بعدم دستورية قوانين الضرائب التي تتحرف عن المبادئ الدستورية في الضريبة.

الأمر الذي كان له ردة فعل من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية في عام ١٩٩٨ بتعديل قانون إنشاء المحكمة، ليحد من الآثار المالية التي تترتب على أحكامها، كما كانت ردة الفعل الأكثر تحجيماً لاتجاهات المحكمة هي تعديل أكثر من ثلاثين مادة من مواد الدستور.

### اتجاهات القضاء الدستوري الكويتي:

وتوسدت حقوق الملكية الخاصة، والحرية الشخصية والحق في الخصوصية، وحق التقاضي والحريات العامة أحكام المحكمة الدستورية في الكويت.

وكان لولاية المحكمة الدستورية تفسير النصوص الدستورية الدور السياسي الأكبر للمحكمة في تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي رقابة العمل البرلماني من الانحراف عن نصوص الدستور، سواء كان سؤالاً أو تحقيقاً برلمانياً أو استجواباً.

ولهذا فإن الحفاظ على هذا الدور المتعاضم للمحكمة الدستورية في الكويت وعلى استقلالها، يجب أن يكون من أولويات الحكومة ومجلس الأمة، ولهذا قد يبدو غريباً تعطيل انعقاد المحكمة بسبب تراخي إصدار مرسوم تعيين ثلاثة مستشارين أعضاء بالمحكمة، ومسؤولية هذا التراخي تقع على عاتق وزير العدل، لأن الأمير يمارس سلطاته بواسطة وزرائه إعمالاً للمادة (٥٥) من الدستور.

### المحكمة الدستورية في إجازة إجبارية:

نعم فالمحكمة لا تستطيع عقد جلساتها، ولا تستطيع أن تباشر مهامها والسبب بسيط، هو أن المحكمة الدستورية مؤلفة من خمسة أعضاء أصليين واثنين احتياطيين، وقد تركها ثلاثة أعضاء من أعضائها السبعة، بتقاعد اثنين، واختيار الثالث نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل والأوقاف، فلم يبق من أعضائها سوى أربعة أعضاء، وهو عدد لا يكفي لتحقيق نصاب انعقاد المحكمة الذي يتكون من خمسة أعضاء.

وكان المجلس الأعلى للقضاء قد اختار منذ شهور بطريق الاقتراع السري ثلاثة من المستشارين لعضوية المحكمة الدستورية، سوف يعملون بها إلى جانب عملهم الأصلي بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف.

والمأزق الدستوري والقانوني للمحكمة وللنظام القضائي الكويتي، أن مرسوم تعيين الأعضاء الثلاثة لم يصدر حتى الآن... والسبب غير معلوم، لأن صدور هذا المرسوم هو أمر وجوبي وحتمي والتزاماً بأحكام المادة الثانية من قانون إنشاء المحكمة الدستورية التي تنص على أن تؤلف المحكمة الدستورية من خمسة مستشارين يختارهم مجلس القضاء بالاقتراع السري، كما يختار عضوين احتياطيين ويشترط أن يكونوا من الكويتيين ويصدر بتعيينهم مرسوم.





إذا خلا محل أي عضو من الأعضاء الأصليين أو الاحتياطيين اختار مجلس القضاء- بالاقتراع السري- من يحل محله ويكون تعيينه بمرسوم.

ومؤدى هذا النص أن القرار الصادر من المجلس الأعلى للقضاء، باختيار أعضاء المحكمة الدستورية بطريق الاقتراع السري، هو قرار نهائي وبات، تستند به السلطة القضائية صلاحيتها في اختيار رجالها، بما لا يعقب عليها من أي سلطة احتراماً لاستقلال القضاء.

ولا يعدو المرسوم الصادر بتعيين أعضاء المحكمة الدستورية أن يكون تنويجاً وتكريماً لقضاة المحكمة لصدوره من رئيس الدولة، وهو أعلى سلطة في البلاد وراعي السلطات جميعاً، حيث إن هذا المرسوم يصدر عن سلطة مقيدة بقرار المجلس الأعلى للقضاء، تجسيدا للتعاون بين السلطتين التشريعية والقضائية.

ولهذا فإن التراخي في إصدار المرسوم السالف الذكر، يفتح الباب للتكهنات والإشاعات والأقاويل، وهو باب يحسن غلقه إذ يتعلق الأمر بالقضاء وبسير العدالة.

الجريدة في ٧ نوفمبر ٢٠١٠ م

## ربعنا.. والمسؤولية السياسية! عبد اللطيف العميري

إن تحمل الامانة والمسؤولية ليس بالشيء اليسير والهين، لأن الانسان محاسب على ذلك امام الله يوم القيامة مصداقا لقوله تعالى (وقفوههم انهم مسؤولون)، فكل من تولى مسؤولية صغيرة او كبيرة سيقف امام الله يوم القيامة ويحاسب، وهنا لا ينفع الانسان الا عمله ومصداقيته، اما الناس فقد وضعوا لأنفسهم دساتير وقوانين تنظم وتوجه هذه المسؤولية، فالدستور الكويتي بمذكرته التفسيرية اسهب في شرح هذه القضية بل وحذر من المبالغة في اعطاء ضمانات للسلطة التنفيذية تحول دون تحمل المسؤولية السياسية سواء كانت لرئيس الوزراء او وزرائه، اذن المسؤولية السياسية هي الشعور وتحمل تكاليف العمل او الجهة التي تكون تحت اشراف الوزير او المسؤول مع الاستعداد لأي اجراء يتخذ في حال التقصير او التجاوز او الفشل.

في الدول المتقدمة او المتحضرة دائما ما يتحمل المسؤولية اعلى الهرم ورأس المؤسسة، أما في دول العالم الثالث والدول المتخلفة ف دائما تلقى المسؤولية على الصغار والضعفاء حتى يكونوا ستارا للكبار ولللاسف.

ولو اردنا تطبيق المفهوم السابق على وزراء الحكومة الكويتية لوجدناه بعيدا جدا عنهم بل لا تكاد تجد وزيرا واحدا يطبق هذا المفهوم الدستوري الواضح، فعلى سبيل المثال، هل يتحمل وزير التنمية المسؤولية عند فشله في تطبيق خطة التنمية؟ وهل يبادر وزير التجارة بتقديم استقالته لعدم قدرته على تطبيق قانون منع الاحتكار والحد من ارتفاع الاسعار؟ وهل سيقوم وزير الصحة بالتخلي عن منصبه عند اكتشاف حالات التزوير في معاملات العلاج بالخارج؟ وهل يبادر وزير الشؤون بتحمل المسؤولية في الازمة الرياضية وكارثة عدم رفع علم الكويت في آسياد الصين؟ كذلك وزير الداخلية الذي يتحمل المسؤولية والفشل في حل الازمة المرورية او في التجاوزات على الحريات وقمع الندوات مثلا؟ كذلك وزيرة التربية عند اكتشاف الوجبات المنتهية الصلاحية؟ ووزير البلدية في حادثة محطة مشرف واللحوم الفاسدة؟ واخيرا وزير النفط في ازمة الغاز في بيوت الاحمدي؟

فهل يشعر كل هؤلاء الوزراء بالمسؤولية ويكون لديهم حس مرهف من الناحية الادبية لكل نقد او تجريح؟ خاصة اذا ما استند ذلك الى ادلة وحقائق دامغة.

انا هنا نوجه وننظر وننصح ونتمنى ان نكون بهذا المستوى من تحمل المسؤولية، خاصة بعد ان فقدنا الامل في البرلمان الذي هو المسؤول الاول عن محاسبة الوزراء وتحميلهم مسؤولياتهم وفقا للدستور، فمجلسنا مختطف من الحكومة، وللأسف لم يبق لنا الا التنظير والتمني، فهل يتحقق لنا ما نريده؟ الله اعلم.

الانباء في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠ م



## مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة والتحقيقات

### مصطفى الصراف

لقد جعلت الشريعة الاسلامية القاضي ضامنا اذا أخطأ، وهذا الضمان يكون تارة في بيت المال، اذا ترتب على الخطأ تلف في النفس أو عضو من اعضاء الجسم، وكذلك اذا ترتب على الخطأ هدر في مال الخصوم، وتارة يكون في مال القاضي نفسه اذا تعمد الخطأ أو الجور. والاصل العام في القانون ان كل خطأ يسبب ضررا للغير يلزم من احدثه بتعويض المضرور، وهو ما نصت عليه المادة ٢٢٧ من القانون المدني.

والقضاء هو احدى السلطات الثلاث في الدولة، فكما يحاكم اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن اعضاء السلطة القضائية يجب ان يخضعوا للمحاسبة عن اخطائهم.

لا سيما ان خطأ اعضاء السلطة القضائية اذا حدث يكون افدح ضررا من اخطاء اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية. وهذا الامر ليس بدعة، بل هو الاصل العام الذي يجد سنده في الشريعة الاسلامية وفي كل قوانين الدول الدستورية، والمعروف ان قانون المرافعات الكويتي مأخوذ عن قانون المرافعات المصري رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. وكل قوانين الدول العربية الدستورية المنتمية الى المجموعة اللاتينية تضمنت كتابا او بابا او فصلا خاصا بمخاصمة القضاة واعضاء النيابة ما عدا قانون المرافعات الكويتي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بمرسوم ابان كانت البلاد في حالة فراغ دستوري بسبب حل مجلس الامة سنة ١٩٧٦، وقد حذف من هذا القانون موضوع مخاصمة القضاة واعضاء النيابة الموجود في قانون المرافعات المصري في الفصل الثاني من الكتاب الثالث منه. وقد صدر قانون المرافعات الكويتي وهو مثلوم، لأنه لا يتصور وجود سلطة لا يحاسب اعضاؤها عما يرتكبونه من اخطاء في حقوق الوطن والمواطن، فأعضاء السلطات بشر، ومثلما يخطئ اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية فإن اعضاء السلطة القضائية معرضون هم ايضا للوقوع في الخطأ. ولذلك فقد ناديت ومنذ اليوم الاول لصدور قانون المرافعات الكويتي بوجوب تلافي هذا النقص التشريعي في القانون الكويتي حرصا على الحفاظ على نزاهة القضاء وهيئته، ولكن بكل اسف كان الجميع ابان مجلس ١٩٨١ منشغلين بمشكلة المراسيم الاميرية التي صدرت في فترة حل المجلس، وتلت ذلك أزمة سوق المناخ فأصبح الجميع من حكومة ونواب ومحامين وقضاة منشغلين في ايجاد السبل لعلاج تلك الأزمة، ثم حل المجلس الذي تلاه، ودخلنا في أزمة أخرى، حتى حدثت كارثة الغزو الصدامي للكويت. وبعد التحرير وبعد انعقاد أول مجلس أمة، تقدمت باقتراح بقانون لبعض الاخوة النواب يحاكي القانون المصري في مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة، والمطالبة بإقراره ليتم لمرفق القضاء تكامله تشريعياً، الا أن الأوضاع السياسية لم يتهياً لها استقرارها بسبب الصدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وراح ذلك الاقتراح ادراج الرياح، ثم تكرر مني تقديمه في كل فصل تشريعي، وكانت آخر مرة سنة ٢٠٠٧، وعلى حد علمي هو اليوم أمام اللجنة التشريعية. إن هذا الاقتراح بقانون في حقيقته هو ضمان وحصانة أساسية للقضاة قبل مرفق القضاء، وينبغي تضافر كل الجهود للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية والتجمعات السياسية للعمل على اقراره بصفة مستعجلة، بعد أن اتسع مرفق القضاء وكثر أعضاء السلطة القضائية، وكثر عدد المتقاضين، وأصبحت نسبة احتمال وقوع الخطأ من قبل أعضاء السلطة القضائية أكبر مما مضى، ويزداد كلما تقدم الزمن، فالحفاظ على هيبة السلطة القضائية ونزاهتها يقتضي الاسراع بإقرار هذا القانون.

القبس في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠ م

## المصلحة الشخصية.. الدين الجديد

### د. خالد القحص

في احدى محاضراتي في مقرر مدخل الى علم الاعلام، أخذنا الحديث مع طلبتي الى الشأن العام، فقلت لهم مازحاً: من كان منكم له ذمة واسعة، وليس له مآرب في الدراسة والشهادة الجامعية، ويبحث فقط عن مصلحته الشخصية، وعن جمع المال بأي طريقة، فهذا زمانه، وهذا أوانه.

في أي مجتمع، لا نعدم ان نجد شخصاً أو حتى مجموعة تبحث عن مصلحتها، وتقدمها على كل شيء، وليس لها أخلاق تمنعها، أو مبادئ تقودها، لكن ان تصيح المسألة ثقافة عامة، وتياراً يقود المشهد السياسي والاجتماعي بل وحتى القيمي، فهنا تدرك ان الأمر غدا وباء لا يلبث ان يفتك بالجميع، القائم فيه والجالس. المجتمعات تتغير كما البشر يتغيرون، واذا كان هناك أشخاص فاسدون، فكذلك المجتمعات تفسد، لكن المشكلة في تغير المجتمع هو أنك لا تدرك ذلك، لأنك تعيش فيه، وبالتالي قد لا تشعر بهذا التغير، الا بعد فوات الأوان، هذا في حالة كان التغير سلبياً.

المجتمع الكويتي - بزعمي- يمر بمثل هذا التغير، وبسرعة رهيبية، تدع الحليم حيران، فثقافة المصلحة الشخصية طغت ومازالت على بوصلة المجتمع، بحيث لم يعد أحد يستتفك أو يستحي من تغيير مبادئه وقناعاته التي عرف بها، حتى بتنا لا نصدق شيئاً، ولا نقتنع بشيء بل حتى حديثنا عن الفساد أدى بنا الى ان نصبح نحن المفسدين ونحن المؤزمين، ونحن المخطئين. دين جديد ظهر اسمه مصلحتي الشخصية، والذي يحز بالنفس أنك ترى البعض يوظف عقله وعلمه وشهادته في شرعنة الفساد، ويدافع عن الباطل، مع علمه أنه باطل، من أجل مصلحته الشخصية، وعليه فالبلاء قد عم والشر قد طم.

لا بأس في ان يبحث الانسان عن مصلحته طالما أنها بطريقة شرعية وقانونية، وطالما أيضاً أنها لا تمط الناس حقوقهم، أو تفتت عليها. تحفظي هو في فقدان التوازن الفكري والأخلاقي والقيمي حين البحث عن تلك المصلحة. ما قيمة الانسان - أي انسان- بلا مبادئ يعيش من أجلها، وما وزن أي واحد منا بلا أخلاق تكسوه، أو قيم يحتكم اليها. بل لا أبالغ ان قلت ان الانسان يخرج من كونه انساناً متى ما خرج من عبادة الأخلاق، ولحاف القيم، وغطاء المبادئ. اقرأ معي - ان شئت- قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾، فلم تنفعهم قلوبهم ولا أعينهم ولا آذانهم في التوصل للحقيقة، فكانوا كالأنعام بل أضل.

الفوضى التي نعيشها في المشهد السياسي والاجتماعي والاعلامي مردها - في ظني- الى هذا الدين الجديد الذي أخذ بالعقول والألباب، بحيث أصبح الأشخاص سلعاً تباع وتشترى، ويبحث أصبح لكل شخص سعر، ولكل فرد مفتاح، ولسوف تجد أشخاصاً يدلونك ويعينونك في هذا الدين الجديد، بينما لا تجد ناصراً أو معيماً في طريق الحق. لقد ظهر الفساد في البر والبحر، واذا لم يتداع المصلحون والعقلاء لهذا الموضوع، فسوف نهلك ويهلكون، كأصحاب السفينة التي أرادوا ان يخرقوها. فلا تغفروا بأن الرياح تجري معنا، فتطفغوا وتبطروا، وتتسوا ان الرياح قد تغير اتجاهها، وقد تقسو على السفينة بعد حنوها، فتضرها بعد ان كانت تنفعها، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الوطن في ٨ ديسمبر ٢٠١٠ م



## سيادة القانون أحمد عبد المحسن المليفي

أخطر ما يواجه الدول والمؤسسات انحسار سيادة القانون أو الانحراف في تطبيقه، ومتى ما تحقق ذلك كانت شريعة الغاب هي السائدة لتقود الى النهاية المؤلمة.

غريزة الانسان تحب التمرد والخروج على القانون لذلك قيل ( كل ممنوع مرغوب) في الكويت الوضع غير. الناس نفسها بعد ان شعرت بالخوف على وطنها والقلق على المستقبل أصبحت تطالب الحكومة والسلطة العامة بتطبيق القانون للشعور بالأمن والأمان.

الناس رغم خسارتها المادية والمعنوية من ازالة الدواوين والمخالفات الا أنها شعرت أنها تعيش في دولة قانونية وأيدت الحكومة في ذلك لتشعر بسيادة القانون.

تطبيق القانون احد أهم الأركان الرئيسة لدولة المؤسسات واحد أهم مميزات المجتمع الحضاري والانساني.

نعم نحن مع تطبيق القانون على الجميع دون اختيار فئة دون أخرى، ودون اختيار موقع دون آخر.

كما طبق القانون على ازالة التعديات وعلى اللحوم الفاسدة وعلى التجمعات المخالفة فنحن نريد ان نرى عصا القانون وقوته تنال من المفسدين في كل مكان.

تنال من تجار الاقامات والمرتشين في كل الوزارات، والمعتدين على المال العام سواء بالسرقة أو التمييز والاهدار في جميع الاتجاهات. نريد تطبيق القانون على مشعلي الفتنة وموقدي حرب الخلافات الطائفية والقبلية. نريد تطبيق القانون على جميع المخالفات ما صغر منها او كبر، وما ظهر منها وما خفي.

نريد ان نرى القانون في الشارع على كل المخالفين وفي مؤسسات الدولة ووزاراتها. نريد ان نرى مبدأ الثواب والعقاب يطول كل المسؤولين.

نريد ان نشعر نحن وكل مقيم على هذه الأرض الطيبة ان الكويت بلد قانون ولا مكان للمخالفين أيا كانت جنسياتهم أو مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

نريد مسطرة تطبيق القانون تسير في مسار واحد دون ان تلتف يمينا ويسارا عند التطبيق.

لا نريدها مجرد حوادث متفرقة أو تصريحات متباعدة، نريد سيادة القانون حقيقة واقعة وممارسة دائمة لنحقق دولة القانون.

النهار في ١٢ ديسمبر ٢٠١٠ م

## إعادة تأهيل الشخصية الديمقراطية د. خالد عايد الجفناوي

تُعرّف الكثير من المصادر المتخصصة "الشخصية الديمقراطية" بتلك التي تتصف بالتسامح واستقلالية الرأي وقدرة الفرد على الإيفاء بالمتطلبات الديمقراطية الأساسية: قبول حتمية تعارض الآراء الشخصية، وصوت الأغلبية، لكن تمر فترات معينة على بعض المجتمعات - وخصوصاً الناشئة ديمقراطياً - تحتاج فيها إلى "إعادة تأهيل" نسق وشكل، بل والتصور الشعبي العام حول "الشخصية الديمقراطية" والتي من المتوقع أن تتشكل في مجتمع مدني منظم وقانوني.

ولعل أقرب مصطلح يشابه هذه الشخصية هو "المواطن الصالح" ذلك الفرد العادي والذي يُتوقع منه أيضاً أداء واجبات معينة وتحمل مسؤوليات بذاتها إضافة إلى "مساهماته الإيجابية" في البيئة الإنسانية التي ينتمي إليها. وفق رأينا، عندما تسوء حالة الشخصية الديمقراطية النمطية ربما بسبب "التطرف الديمقراطي" أي الإمعان في استغلال مساحات الحرية المتاحة بشكل هدام ومدمر، فلا بد للعقلاء والحكماء وذوي الرأي في المجتمع من مراجعة فرضياتهم السابقة عما يجب أن يُمارس أولاً يمارس في بيئتهم الديمقراطية المحلية.

بمعنى آخر، عندما يبدأ يتجاوز البعض الديمقراطية السلمية والبناءة عن طريق التعتن أو إقصاء الطرف الآخر أو تشويه سمعته (زعماً أن تلك حريات أساسية تضمنها الديمقراطية) فلا بد من "إعادة التأهيل" وبأسرع وقت ممكن!

ثمة طرق ووسائل وترتيبات يمكن من خلالها إعادة ترميم وتأهيل الممارسة الديمقراطية وربما إعادة بلورة البيئة الديمقراطية بشكل شامل. على سبيل المثال، إعادة نشر ثقافة حرية الرأي والتعبير بشكل واضح لا لبس فيه يُخرجها من قفص شتم الطرف الآخر: إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الأفراد المهتمين ومؤسسات المجتمع المدني في إعادة ترسيخ المبادئ البناءة للممارسة الديمقراطية عبر التشديد أنه لا مكان فيها إطلاقاً لخطابات الكراهية تجاه الآخرين نظراً لاختلافهم العرقي أو الديني أو الثقافي، بل من المفروض إعادة التأكيد أن ثمة فرقاً كبيراً بين انتهاك كرامات الأفراد عبر سبهم ومحاوله الحط من إنسانيتهم وبين التسامح وحرية الرأي والتعبير البناءة. فلعل وعسى وربما ولو بعد حين.

السياسة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م



## عن الفساد أحدثكم! تركي الدخيل

الفساد في العالم العربي يوصف عادةً بأنه «متمكن»؛ متغلغل في المؤسسات والصفقات. الكوارث التي تحدث في الدول العربية سببها الفساد. المشروعات الفاشلة، وانهيار المدن، والكساد المالي والبطالة واندثار الطبقة الوسطى وذوبانها تحت خط الفقر، بينما ينقسم المجتمع إلى قلة تحتكر رأس المال الكبير، وأخرى بسيطة لا تجد قوت يومها، كل تلك الصور هي مظاهر الفساد الحقيقية. الفساد صار جزءاً من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، وفاكهة مجالس الناس، لكنه في نظري يحتاج إلى بحث علمي أكثر دقة وتركيزاً لأن الناس باستطاعتهم أن يتحدثوا عن الفساد حتى يملوا، لكن المهم أن نعرف أسباب الفساد الرئيسية، من خلال ثغرات القانون والنظام المتبع، ضعف مؤسسات الرقابة والمحاسبة، اليد الحامية للفساد وحمايتهم من قبل بعض المتنفذين.

الباحث سمير التتير، في كتابه الصادر سنة ٢٠٠٩ الذي حمل عنوان «الفقر والفساد في العالم العربي»، بدأ دراسة علمية عن هذا السم النازف الذي يرهق جسد الحياة العربية قاطبة، كل المجتمعات العربية ذاقت علقم الفساد، إما لمال يغتصب منهم أو يمنعون منه. والثورات التي تحدث الآن في تونس ومصر سببها الفساد، وانعدام العدالة في توزيع الثروة، والاستئثار بالميزانيات، مقابل شعب تزداد البطالة فيه، والشباب لا يدرون أين يذهبون وتحارب حرياتهم يشعرون حينها بالقهر، فيثورون باحثين عن الحل أو الموت. تُعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة»، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص».

في كتابه يقول التتير: «الفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال أو سرقة أموال الدولة مباشرة، ويمكن تبيان آليتين رئيسيتين من آليات الفساد من خلال هذا التعريف، أولاهما آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، أما الثانية فهي الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشاراً في البلاد العربية».

من جانب آخر، فإن الفساد لا يهيج المجتمعات ضد الحكومات فقط، ولا يهدد الأمن القومي فقط بل يؤثر على بنية الاقتصاد نفسها: «الفساد في العديد من دول العالم ينطلق أحياناً من ضعف السلطة السياسية أو نتيجة إغفال تطبيق القوانين، ويؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة. فهو يؤدي أولاً إلى الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة، وينشر الإحساس بالظلم، وتالياً يؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة». (انظر عرض عمر كوش لكتاب سمير التتير).

كل حكومة تريد البقاء على سدة الحكم تحتاج إلى أن تراجع آليات الرقابة والمحاسبة، هناك فساد ناخر يذبح مدناً بأكملها، صار شائعاً ولاقئاً، الناس بدأت تتملم وتشتعل بالأذى منه، وإذا أرادت الأنظمة الخائفة من زحف الثورات أن تبقى على قيد الحياة فلتبدأ بالإصلاح المالي أولاً، أن توزع الثروة المالية بالعدالة، وأن ينتهي الاستثناء الذي آذى الشعوب، الشعوب يا معاشر القراء تغيرت، اليوم الناس تستطيع أن تقرأ كل الأخبار والأحوال، كل الصفقات السرية والعلنية. فهل يمكن أن نعي هذا التطور الحاصل في مجتمعاتنا العربية؟ أم سندس رؤوسنا في التراب حتى تأتي غضبة شعبية تأكل الأخضر واليابس وربما تسببت في حمامات من الدم لا سمح الله؟ هذا هو السؤال!

الجريدة في ١ فبراير ٢٠١١ م





## مخاطر رخصة «استبدال العقوبة» على الأمن الإنساني والوطني أ.د. بدرية عبدالله العوضي

قرار «استبدال العقوبة» من الحبس ثلاثة شهور مع النفاذ، بعقوبة خدمة المجتمع كما حصل في قضية اللواء كامل العوضي مدير عام الادارة العامة للهجرة ضد النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي د. بادي الدوسري، ليست حالة استثنائية، بل ان الكل يعلم أن هناك حالات أخرى مشابهة في عام ٢٠١٠، تم فيها اللجوء الى رخصة «استبدال العقوبة» من قبل وزارة الداخلية.

هذا الأسلوب في التعامل مع الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الكويتية مع الشغل والنفاذ، تثير العديد من المخاوف في صفوف العامة حول جدوى اللجوء الى القضاء لاسترداد حقوقهم المعتدى عليها من المتنفذين في المجتمع.

الأخطر من ذلك أن هذه القرارات الادارية تهدد الأمن الانساني للأفراد وفي زعزعة الأمن والامان في المجتمع الكويتي، من هنا تكمن مخاطر الافراط في اللجوء الى رخصة «استبدال العقوبة» التي تهدف الى استثناء حماية الأمن الانساني للمدعى عليه بشرط توافر مبررات انسانية بحتة وفي حالات محدودة. هذه القواعد العامة لاستعمال هذه الرخصة لم تتحقق في قرار وزارة الداخلية بالنسبة للحكم الصادر لمصلحة المدعي (اللواء كامل العوضي مدير عام الادارة العامة للهجرة)، حيث تم «استبدال العقوبة» بفترة خدمة اجتماعية للمدعى عليه النائب السابق د. بادي الدوسري، مخالفاً بذلك الحكم الصادر من القضاء ضد الجاني من محكمة الجنح المستأنفة برئاسة المستشار عادل الصقر بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ، على خلفية القضية المرفوعة ضده لاعتدائه على مدير عام الادارة العامة للهجرة اللواء كامل العوضي، أثناء تأدية واجبه وفي مقر عمله، وبعدما ثبت للقضاء ادانة المدعى عليه من الوقائع المنسوبة اليه من الاعتداء والاساءة.

### مساواة

هذا الحكم العادل يؤكد دور القضاء الكويتي في فرض احترام القانون على الجميع بغض النظر عن المركز الاجتماعي للجاني حماية للأمن الانساني للأفراد من ناحية، وفي تعزيز الأمن القومي من ناحية أخرى، خاصة أن المجني عليه من رجال الأمن والمكلفين بتنفيذ القانون والتصدي لكل من يحاول الالتفاف عليه مهما كان مركزه في الدولة عملاء بالمبدأ الدستوري المدون في المادة ٢٩، الذي يقرر: «أن الناس متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة». الا أن بعض المسؤولين في وزارة الداخلية يصرون على تجاوز القانون وأحكام القضاء من خلال اساءة استخدام سلطاتهم التقديرية لخدمة مصالحهم الشخصية أو المصالح الأسرية أو غيرها رغم خطورة هذه التجاوزات على استقرار الأمن الوطني. لا يخفى أن هذه التصرفات غير القانونية بدأت تزداد في الآونة الأخيرة مما يلقي على عاتق المهتمين بالدفاع عن حقوق الانسان داخل الكويت التصدي لها قبل أن يصبح الاستثناء قاعدة عامة للجيلولة دون تنفيذ أحكام القضاء على فئة متنفذة في المجتمع على حساب الأمن الانساني للأفراد وبصورة خاصة زعزعة الأمن الانساني لرجال الأمن المخلصين عند أداء واجباتهم وفي استقرار الأمن والعدل في المجتمع، ولن يتحقق ذلك طالما أنه بمقدور بعض المسؤولين عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، استبدال العقوبة الرادعة بحق الخارجين عن

القانون، تحت رخصة «استبدال العقوبة» التي يقصد منها خدمة العدالة وفي بعض الحالات ذات الطابع الانساني وعلى سبيل الاستثناء فقط، وليس لتجاوز القانون وتهديد الامن الانساني للقائمين على تفعيل القانون في المجتمع الكويتي، كما هي الحال في (قضية اللواء كامل العوضي)!

## سؤال

نتساءل في هذا الصدد هل الخدمة الاجتماعية اصبحت عقوبة جديدة في قانون الجزاء الكويتي، لاستبعاد عقوبة الحبس بحق المتنفذين في الدولة من امثال النائب السابق وغيرهم لكي ينطبق عليهم هذا الاستثناء في حالة ادانتهم من القضاء الكويتي؟ وهل يقصد من قرارات وكيل وزارة الداخلية المساعد او مدير ادارة السجون، توجيه رسالة للقضاة للاخذ في الاعتبار الحصانة البرلمانية عند اصدار احكامهم باعتبارها من الظروف المخففة للعقوبة تمتد لمدى حياة النائب في مجلس الامة، كما يعتقد البعض منهم للتهرب من اية عقوبات جزائية في المستقبل؟

نود ايضا تذكير ذوي الاختصاص في وزارة الداخلية ان رخصة «استبدال العقوبة» لا تعد من اسباب الاباحة، حيث انهم لم يلتزموا بحدود السلطة عند اتخاذ هذا القرار الاداري مما يشكل انتهاكا صارخا لحدود السلطات المخولة لهم قانونا، ولا تستند على اسباب معقولة ولا تتحقق فيها المشروعية الملزمة لتحقق شرط الاباحة للاعفاء من المسؤولية بموجب المادتين (٢٧، ٢٨)، من قانون الجزاء، التي تقرر ما يلي: «لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف عام اثناء مباشرته اختصاصه، استعمالا لسلطة يقررها له القانون، او تنفيذا لامر يوجب عليه القانون طاعته، بشرط ان يلتزم حدود السلطة او الامر. او استنادا على ان «لا يسأل الموظف اذا ارتكب فعلا استعمالا لسلطة يعتقد ان القانون يقرها له، او تنفيذا لامر يعتقد ان القانون يوجب عليه طاعته. ويجب على الموظف ان يثبت ان اعتقاده بني على اسباب معقولة، وانه قد قام بالتثبت والتحري اللازمين للتحقيق من مشروعية فعله.

## تعديل

لتفادي تفاقم الالتفات على احكام القضاء النهائية وتفعيلا للمبدأ الدستوري في الفصل بين السلطات الثلاث، لا بد من تعديل المواد التي تهدد الامن الانساني للافراد في قانون الجزاء وغيرها من القوانين ذات الصلة، للحد من الثغرات التي تجيز للقائمين على تنفيذ الاحكام القضائية النهائية استغلال السلطة التقديرية لقرار استبدال عقوبة السجن، بخدمات اجتماعية بعيدة كل البعد عن مفهوم العقوبة المتوخاة من المشرع لمعاقبة الافعال غير المشروعة بحق الافراد ورجال الامن القائمين على تنفيذ القانون بكل اخلاص وتفان، وحتى لا يضطر رجال الامن المخلصون لوطنهم بالتخلي عن واجباتهم بالاستقالة من الوظيفة حفاظا على كرامتهم، كما هي في حالة (اللواء كامل العوضي، مدير عام الادارة العامة للهجرة)، في وزارة الداخلية، احتجاجا على اساءة استخدام رخصة «استبدال العقوبة»، من قبل زملائه في الوزارة ودفاعا عن حقوقه الدستورية والقانونية التي اكدها القضاء الكويتي، ومع ذلك تمت مصادرته دون مسوغ قانوني!

القبس في ٧ فبراير ٢٠١١ م



## قانون العمولات.. الرشوة بغطاء رسمي وليد عبدالله الغانم

١٥ سنة مضت على صدور القانون ٢٥/٩٦ الخاص بالكشف عن العمولات، صرفت الدولة في هذه السنوات المليارات على العقود الحكومية المختلفة، المدنية والعسكرية، وعقدت صفقات في كل اتجاه، داخلية وخارجية، مع مقاولين محليين ومؤسسات عالمية عبر الوزارات والشركات التي تمتلك الدولة ٥٠٪ من اسهمها، ومع كل هذا لم نسمع ولم نقرأ مرة واحدة ان جهة حكومية احالت قياديا او مسؤولا او موظفا الى القضاء بسبب تقاضيه عمولة او منفعة عن هذه العقود كما ينص القانون... ماذا يعني هذا؟

هل يعني ان كل العقود الحكومية المختلفة على مدى سنوات عقود نظيفة لا شبهة ولا تلاعب بها؟ فهذا امر محال بالاجماع، اذ ان اكبر قضية يتاجر بها نوابنا المحترمون هي قضية حماية المال العام، فأين قانون العمولات من هذه القضية ولماذا لم يطبق ولو بالغلط على عقود الحكومة..؟

المجلس والحكومة سارعا في اصدار قانون العمولات، حيث تم اقراره بعد التحرير ب ٥ سنوات، في حين ان قانونا صارما وحادا وفعالا مثل قانون كشف الذمة المالية غايب وضايح بين الحكومة والمجلس من ١٥ سنة، ما هو السبب يا ترى؟ اين دعاة وحماة المال العام من النواب في سعيهم لاقرار قانون حقيقي للذمة المالية لهم وللوزراء وللقياديين في الدولة؟ اين سعي الحكومة لرعاية وصيانة المال العام وهو امر من صميم اختصاصاتها كسلطة تنفيذية؟ ما هو السبب الحقيقي في تغافل النواب والحكومة عن اصدار مثل هذا القانون بدلا من قانون العمولات الكرتوني..؟

ديوان المحاسبة، وهو الجهة المطلوب منها الرقابة على تطبيق هذا القانون، اكتفى بجمع اقرارات التوقيع بعدم تلقي عمولات، ولا ادري ماذا يفعل بها طوال السنوات الماضية وان كان لا يزال يحتفظ بها في احد السرايب ام يتخلص منها كلما ضاقت مخازنه، فهي في الحقيقة اوراق لا تودي ولا تجيب.. ومن المضحك ان الديوان في تعميمه ١/١٩٩٦ الخاص بهذا القانون يقول فيه: «وديوان المحاسبة يشكر للجميع صادق تعاونهم ليأمل الالتزام بهذا التعميم بكل دقة»، ويبدو ان اصحاب الرشوة والعمولات سيتأثرون بشدة من هذا الاسلوب الادبي الراقي وسيبادرون بالتوبة والاعلان عن عمولاتهم التي قبضوها وسيرجعونها بكل ادب لخزينة الدولة. ان هذا القانون قانون فاشل بامتياز وبقاءه دليل على تراخي الحكومة والمجلس في حماية المال العام، فمن يصحح هذا الوضع؟

القبس في ١٥ فبراير ٢٠١١ م

## الفساد أحد أهم مسببات الثورات أ.د. عبد العظيم محمود حنفي

للفساد في كل ما يتمخض عنه من عواقب، وآثار سلبية على دور الحكومة في تحقيق الاستقرار، إذا كان هذا الدور يتطلب، كما هو الحال في كثير من الحالات، خفض العجز المالي. وهذا يحدث لأن الفساد يؤدي على الأرجح إلى زيادة تكلفة إدارة شؤون الحكومة، في حين يحد من الإيرادات الحكومية، فتمنح عقود الحكومة لأشخاص يدفعون الرشاوى للحصول عليها، وبذلك يرفعون تكلفتها، وغير ذلك من ممارسات الفساد التي تشوه قرارات الإنفاق، إنما يزيد إجمالي التكاليف اللازمة لتوفير الخدمات الحكومية. وعلى نفس المنوال فإن إيرادات الحكومة تهبط عندما يتم التهرب من مدفوعات الضرائب المحتملة. وفي بعض البلدان قد يكون عبء الضرائب الحقيقي - أي نسبة كل المدفوعات المتصلة بالضرائب التي يقدمها دافعو الضرائب للدخل الوطني - أكثر كثيراً من عبء الضرائب الرسمي، لأن بعض المدفوعات يكون مقرها في النهاية جيوب مفتشي الضرائب. وللفساد بوجه عام تأثير مثير للأخلاق، إذ أن الاعتقاد بأن كل شخص يمارسه من الأرجح أن يؤدي إلى وضع يقوم فيه كثير من الناس، إن لم يكن كل الناس، بممارسته، كما يحدث في التهرب من الضرائب سوف يتبين أن تقليد سلوك الآخرين له قوة هائلة.

التداعيات الأساسية تحدد عوامل حجم الدور الذي يلعبه الفساد في أي بلد منها :

١. دور الدولة ونطاق الأدوات التي تستخدمها لأداء هذا الدور.
٢. الخصائص الاجتماعية للمجتمع (وعلى سبيل المثال مدى علاقات التحفظ التي تسود الروابط الاقتصادية والاجتماعية).
٣. طبيعة النظام السياسي.
٤. نظام العقوبات الذي يطبق على أعمال الفساد التي يتم اكتشافها.

وعلى وجه الخصوص ففي المجتمعات التي لا يرجح أن تسير فيها علاقات التحفظ (بسبب الاتصالات الوثيقة والمستمرة فيها بين جماعات المواطنين الذين تربطهم ببعضهم بعضاً علاقات حميمة وينزعون إلى إضفاء الطابع الشخصي على معظم العلاقات)، فإنه كلما كان دور الدولة كبيراً ازداد احتمال أن تستخدم أدواتها من قبل الموظفين العامين والمستخدمين المدنيين لمحاربة جماعات معينة بالإضافة إلى محاباة أنفسهم وعندما يحدث ذلك ترتفع التكاليف التي تتحملها الحكومة في حين تقل قدرتها على تصحيح أوجه القصور في السوق.

وبعبارة أخرى فإن الإشراف الفعال الذي تمارسه الحكومة على الاقتصاد يتجه إلى النقصان، وفي هذه الحالة فإن أفضل سياسة لتقليص الفساد هي الحد من الفرص التي يمكن استغلالها، وذلك بإنقاص دور الحكومة في الاقتصاد ويمكن احتواء كل من الطلب والعرض في مجال الفساد بالتقلص الشديد لهذا الدور في جميع جوانبه مثل أنشطة الإنفاق وفرض الضرائب وخاصة إصدار وتنفيذ اللوائح الاقتصادية. وحين يكون الفساد بالمعنى الذي يقصده "ويبر" من خصائص الدول العصرية يمكن الحد منه بزيادة العقوبات على من يمارسونه وزيادة شفافية القواعد واللوائح والقوانين، وتعزيز أوجه الإشراف على الموظفين.



غير انه في المجتمعات التقليدية لا يكون من المرجح ان تؤدي هذه التدابير في حد ذاتها إلى نتائج ايجابية والى نتائج دائمة على وجه الخصوص، فالتاريخ حافل بالأمثلة على حملات جرى شنها ضد الفساد (و ضد التهرب من الضرائب)، بدأت بكثير من الصخب والضجيج ولكنها لم تسفر عن شيء يذكر على المدى الطويل، وفي نفس الوقت ينبغي عدم إجازة الفساد رسميا من خلال، خفض رواتب الموظفين - مثلا - بافتراض أنهم يتلقون أموالا تحت المائدة، لأن الأجور المنخفضة بصورة غير واقعية تغري دائما على الفساد وتدفع المجتمع، في بعض الأحيان إلى التفاضي عن أعمال الفساد، وهذا هو السبب في أن خفض أجور القطاع العام، إذا نفذ بطريقة مفرضة ليس سياسة جيدة على الإطلاق .

ونظراً لأن العلاقات الاجتماعية الحميمة تخلق البيئة التي تساعد على الفساد، فإن ثمة سياسة تبين أنها فعالة في بعض الأحيان (مثل إدارة الضرائب) في الحد من الفساد، ولذلك بإجراء حركة تنقلات جغرافية إجبارية ودورية للموظفين، حيث يتم نقلهم من المناطق التي لهم فيها علاقات اجتماعية أو عائلية وثيقة، ومنعهم من إقامة علاقات جديدة، إذ أن بعض أشكال العلاقات الاجتماعية تأخذ وقتا لكي تتطور . بحيث انه عندما ينتقل الموظف الحكومي إلى منطقة جديدة أو يتقلد وظيفة جديدة فإن هذه العلاقات لن تلعب، لفترة من الوقت دورا كبيرا في الاتصالات بين البيروقراطية وبين المواطنين الذين يعتمدون عليهم ولذا فإن التنقلات الدورية، وخاصة في بلد كبير يمكن أن تساعد على الحد من الفساد البيروقراطي .

وكلما انحرفت البيروقراطيات التي تنتهج نهج الحياة الحقيقية عن مثاليات ماكس وبير " سهل على الفساد اختراقها، وقل إشراف الحكومة على أدوات سياستها، وكانت اقل قدرة على تصحيح نقائص السوق وبعبارة أخرى كلما كان الدور التصحيحي للحكومة أقل مشروعية ولم يكن ثمة ما يسوغه . والأرجح أن يؤدي تقليص هذا الدور إلى الحد من نطاق الفساد .

ولقد تزايدت مظاهر الفساد في البلدان العربية ما أدى الى خلق تربة ملائمة لقيام الثورات لان الفساد يؤدي الى الاحباط والسخط ونهب ثروات البلاد واحساس الشباب وكل المواطنين بانعدام الامل في المستقبل .

السياسة في ١٣ مارس ٢٠١١ م

## ذمة الحكومة ونكتهما السمجة!

أحمد الدين

التحفّظ الحكومي تحت ذريعة إجرائية على الكشف عن الذمة المالية لكبار مسؤولي الدولة عند مناقشة الاقتراح النيابي بقانون في شأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد يكشف بوضوح عدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد، إذ إن الكشف عن الذمة المالية لكبار مسؤولي الدولة هو المدخل الأهم لمكافحة فسادهم وإفسادهم، أو لنقل فساد وإفساد معظمهم، ومن دون الكشف عن ذمهم المالية تتحوّل هيئة مكافحة الفساد المراد تشكيلها إلى هيئة شكلية لا معنى لوجودها غير خداع المواطنين وتضليلهم.

وللتضح أمامنا حقيقة عدم الجدّية الحكومية في مكافحة الفساد، فمن المفيد التذكير بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي انضمت إليها الكويت في العام ٢٠٠٣ وكان يفترض أن يبدأ نفاذها في ١٧ مارس من العام ٢٠٠٧ لما تنفّذ بعد إلى يومنا هذا وذلك على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات على موعد تنفيذها، والأهم أنّ هذه الاتفاقية الدولية تتطلب بالأساس أمرين رئيسيين، أولهما: إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتولى مكافحة الفساد وتشرف على السياسات المتصلة بهذا الشأن وتتسق الجهود، والآخر: وجود نظم لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين... وهامي حكومتنا بعد لأي ومماثلة وتأجيل وطول انتظار توافق على اقتراح قانون إنشاء مثل هذه الهيئة ولكن مع تحفّظها على وجود نظم للكشف عن الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين... وكأنّ الكشف عن الذمة المالية جزئية جانبية تفصيلية هامشية صغيرة يمكن الاستغناء عنها وتأجيل إقرارها ويمكن مكافحة الفساد من دون الأخذ بها!

وحتى يتضح الأمر أكثر فإنّ المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تبدأ أول ما تبدأ بتعريف "الموظف العمومي"، لأنّه محور الفساد ومكافحة الفساد، فتعرّفه بأنّه "أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى دولة طرف، سواء أكان معينا أم منتخبا، دائما أم مؤقتا، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر"... وهذا ما ينطبق على رئيس مجلس الأمة والنواب، ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، ووكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين، والقضاة ورجال النيابة العامة والفتوى والتشريع... وإذا انتقلنا تحديدا إلى موضوع الكشف عن الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين نجد أنّ البند الخامس من المادة ٥٢ من الاتفاقية الدولية ينصّ بوضوح لا لبس فيه على "أن تتظر كل دولة طرف في إنشاء نظم فعّالة لإقرار الذمة المالية، وفقا لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعنيين، وتنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال. وتتظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتقاسم تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضروريا للتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية والمطالبة بها واستردادها"... هذا ما تنصّ عليه الاتفاقية الدولية وتتطلبه، فيما تتحفّظ حكومتنا على التزام تطبيقه، بل تتحفّظ على إيرادها في قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد، تحت ذريعة إجرائية مردود عليها!

وإذا انتقلنا إلى التصريح الذي نشرته وكالة الأنباء الكويتية "كونا" على لسان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي في هذا الشأن فلا بد أن تستوقفنا ملاحظته الغريبة العجيبة القائلة إنّ دولة الكويت وقّعت على الاتفاقية الدولية "ولم تتضمن إليها"... وما تثيره هذه



الملاحظة من تساؤل حول ما يعنيه الدكتور العفاسي منها بوصفه رجل القانون قبل أن يكون وزيراً، فهذه الملاحظة تحمل في طياتها محاولة تتصل من تطبيق الاتفاقية الدولية؟ ... ما لم يخن التعبير الوزير، أو لعله خطأ مراسل "كونا"؟!

أما ما نقلته "كونا" على لسان الوزير عن "إن هذه الاتفاقية لا يمكن أن تضيف شيئاً ... فلديها (أي الكويت) القوانين والتشريعات التي تراقب الذمة المالية والمنتكسين بطرق غير مشروعة والإثراء غير المشروع" ... فأتمنى أن يكون مجرد زلّة لسان، وما لم تكن كذلك فهي بالتأكيد نكتة حكومية سمجة تتناسب مع الذمة الحكومية الواسعة!

عالم اليوم في ٢٨ مارس ٢٠١١ م

## هيئة مكافحة الفساد بين الشكل والمضمون

### د. بدر الديحاني

إن الأشكال الصورية التي ابتدعتها الأنظمة المستبدة الفاسدة كبديل عن وجود المؤسسات الديمقراطية الحقيقية قد ساهمت في وجود الفساد السياسي الذي يعتبر أساس الاستبداد والطفغان، وشجعت على استشرائه، وهو ما أدى إلى حرمان الشعوب من حقها في المشاركة في السلطة والثروة الوطنية.

كشفت الثورات الشعبية العربية فيما كشفت زيف الواقع السياسي الرسمي العربي الذي تشكل منذ منتصف القرن الماضي؛ نتيجة وجود أنظمة حكم مستبدة وفاسدة ترفع شعارات سياسية مضللة وزائفة، وتنشئ مؤسسات وهيئات شكلية الغرض الأساسي منها هو ضمان الاستمرار في السلطة، مما أدى إلى وجود فساد سياسي طاغٍ تقوم به وترعاها تلك الأنظمة الدكتاتورية التسلطية.

لقد لاحظنا في الدول العربية التي قامت بها الثورات والاحتجاجات الشعبية وجود عدد غير قليل من الهيئات والمؤسسات الصورية التي لا تعدو كونها أكثر من أشكال «ديكور» فارغة لا دور فعلي لها على المستوى الوطني، بل يقتصر دورها على القيام بالتغطية على فساد الحكومات المستبدة من ناحية، وتجميل صورتها في المؤتمرات والتقارير العالمية من خلال إعطاء معلومات مغلوطة توحي لمن لا يعرف حقيقة الوضع الداخلي، بأن هناك مؤسسات ديمقراطية من أجل الحصول على المعونات المالية التي تقدمها المنظمات الدولية من الناحية الأخرى!

ليس ذلك فحسب، بل إن هناك في الدول التي تهاوت أنظمتها السياسية أو تلك التي على وشك السقوط انتخابات، بيد أنها انتخابات مزورة، وهناك دساتير غير أنها دساتير صورية لا قيمة حقيقية لها سوى تأييد حكم الفرد، وتسهيل عملية احتكار السلطة والثروة والامتيازات من قبل قلة قليلة فاسدة على حساب السواد الأعظم من أفراد الشعب.

كما أن هناك أيضا أحزابا سياسية لكنها أحزاب «كرتونية» غير حقيقية، خذ مثلا ما كان عليه وضع «حزب البعث العربي الاشتراكي» في العراق إبان فترة حكم الطاغية صدام أو «المجلس الوطني» العراقي أي البرلمان، إذ أفرغه الطاغية صدام من مضمونه الديمقراطي، وحوله إلى شكل «كرتوني» يتحكم «الرئيس الضرورة» بكل ما يصدر عنه من قرارات، أو خذ مثلا ما رأيناه خلال الشهرين الماضيين في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن من أشكال صورية فارغة المحتوى لما يسمى أحزابا سياسية حاكمة، إذ اتضح أنها ليست سوى مجموعات انتهازية منتفعة ومرتبطة مباشرة بشخص الرئيس، ومستعيدة من وجوده، ولا تتصرف إلا بناء على أوامره، لهذا فقد اختفت تماما تلك «الأحزاب» بمجرد اختفاء شخص الرئيس أو اهتزاز وضعه السياسي، كما حصل للحزب «الوطني الديمقراطي» في مصر، وللحزب «الدستوري الديمقراطي» المرتبط بالرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي و«للمؤتمرات الشعبية» في ليبيا.

قصارى القول إن هذه الأشكال الصورية التي ابتدعتها الأنظمة المستبدة الفاسدة كبديل عن وجود المؤسسات الديمقراطية الحقيقية قد ساهمت في وجود الفساد السياسي الذي يعتبر أساس الاستبداد والطفغان، وشجعت على استشرائه، وهو ما أدى إلى حرمان الشعوب من حقها في المشاركة في السلطة والثروة الوطنية؛ لذا فإنه لا فائدة إطلاقا من إنشاء هيئات رسمية أو شعبية





صورية لا تستطيع أن تتصدى للفساد السياسي الذي يؤدي إلى الإثراء غير المشروع لكبار السياسيين والمسؤولين الحكوميين، والذي لن يتوقف ما لم يطبق مبدأ «من أين لك هذا؟»، أو ما يسمى قانون الكشف عن الذمة المالية، وهو ما رفضته الحكومة للأسف الشديد عند مناقشة الاقتراح النيابي بقانون بشأن إنشاء «هيئة مكافحة الفساد»، وهذا معناه أن الهيئة المزمع إنشاؤها ستكون هيئة صورية منزوعة الصلاحية لا تختلف كثيرا عن تلك المؤسسات أو الهيئات «الكرتونية» المنتشرة في الوطن العربي.

الجريدة في ٣٠ مارس ٢٠١١ م

## مكافحة الفساد بلا ذمة!

عبد المحسن جمعة

بعد كل ما حدث في العالم العربي وما زال يحدث، اعتقدت أن حكومتنا قد استوعبت الدروس، ومن أهمها درس دور استئراء الفساد في الثورات العربية وزعزعة المجتمعات وسقوط الأنظمة، ولذلك استبشرت خيراً بإعلان الوزير د. محمد العفاسي موافقة الحكومة على إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، ولكن تبدد ذلك عندما رفض زميله الوزير المستشار راشد الحماد في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أن يتضمن القانون مادة للكشف عن الذمة المالية لأصحاب الوظائف القيادية، بالإضافة الى نية الحكومة رد القانون إذا تضمن هذا البند، فأيقنت أن السلطة مازالت تتاور وعند موقفها غير الجدي في محاربة الفساد المتمثل في رفضها قانون الذمة المالية منذ عام ١٩٩٦، إذ إن قانوناً أو هيئة لمكافحة الفساد بدون كشف للذمة المالية للقياديين هو جسد بلا روح، وضحك على الذقون بهيئات بلا معنى، لتسكين الموظفين ومكافأة المرضي عنهم بمناصب عليا، ولن تقدم شيئاً إلى البلد، فالفساد مبعثه وأساسه يأتي دائماً ممن يملك النفوذ والقرار، وعندما يستشيري في قمة الأجهزة الحكومية يلحقه الصغار في القاع بالرشاوى والتجاوزات، ولذلك تتضمن كل المعاهدات الدولية التي تتناول مكافحة الفساد متلازمة من أدوات مكافحة الفساد المختلفة ومراجعة الذمة المالية للقياديين، لأن بقاء القيادي الفاسد دون اكتشافه وإبعاده لن يمكن المخلصين في محاربة الفساد من إنجاز وظيفتهم ما دام سيكون هو أحد المستهدفين من إتمام تلك المهمة.

لذلك فإن ترويج الحكومة هيئة لمكافحة الفساد بلا «ذمة مالية» هي دعاية لا أكثر، و«برستيج» أمام الأمم بأننا أكملنا أحد أشكال الدولة الديمقراطيةية المؤسساتية الصالحة، لكنها في الواقع كيان بلا إنتاج وستكون أمام الدولة إشكالية توصيف مهمته... فما هي تلك المهمة وطبيعتها؟ وهل ستكون بديلاً عن القضاء في تلقي بلاغات الرشاوى التي يحصل عليها الموظفون العامون، أم نسخة عن ديوان المحاسبة تنازعه سلطاته في مراجعة القرارات الإدارية والمالية والعقود الحكومية؟!

المهمة الأساسية لمكافحة الفساد هي تنقية السلطات الثلاث الدستورية في الدولة من ممارسات الترفع والكسب غير المشروع وسوء استغلال السلطة بفرض الحصول على مصلحة ما، وكلها تتطلب أن تكون كل قيادات تلك السلطات وما تحتها من مناصب نقية وبعيدة عن الشبهات، من خلال الأداة الأهم وهي كشف الذمة المالية للقياديين، وعند ذلك تكون القدرة على مكافحة الفساد ومحاصرته فعالة ومجدية، فيصبح المقعد الوزاري والكرسي البرلماني والمناصب الهامة في الدولة هدفاً للمخلصين وأصحاب المشاريع والرؤى الوطنية المخلصة لبلدهم، بينما يعافها أصحاب مشاريع الاستغلال والنهب والتكسب لخشيتهم الملاحقة والمساءلة، وبدون ذلك فإن ما يروج له من هيئة لمكافحة الفساد وفقاً لما تريده الحكومة، هو أداة لمكافحة الفساد بلا مضمون ولا ذمة!

الجريدة في ٣١ مارس ٢٠١١ م



## السلطة القضائية ونظام فصل السلطات

### مشاري العنزي

شهدت الأونة الاخيرة في الكويت انفجار مسلسل المطالبة بالكوادر الخاصة للقانونيين والعلاوات الخاصة كما اسمها مجلس الوزراء، والذي فتح الباب على مصراعيه هو الكادر الخاص بالسلطة القضائية الاخير، الذي شمل اعضاء النيابة العامة ايضا بالتبعية، على اعتبار أن اعضاء النيابة العامة هم اعضاء بالسلطة القضائية.

ومن هذا المنطلق الغريب قانونا، فنجد ان بالسابق كثيرة هي المطالبات التي كان محورها المطالبة بفصل القضاء عن السلطة التنفيذية، وقد بح صوت الذي يقول ان الوضع اصبح خطيرا وسيصل بنا الزمان الى ان الناس ستضع علامات استفهام وتبدأ تناقش امور القضاء عبر وسائل الاعلام المختلفة، وما نحن اليوم وقد كبرت كرة الثلج ووصلت الى حد الانفجار الذي لا يمكن ان نسيطر على الاوضاع بعدها ولكن قد اسمعت لو ناديت حيا.

ناهيك عن ان الدستور الكويتي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات وهذا المحور الاساسي في موضوعنا هذا، حيث تنص المادة رقم ٥٠ من دستور الكويت على «يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لاحكام الدستور...» وتنص المادة ١٦٢ من الدستور «شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدلهم اساس الملك وضمنان للحقوق والحريات».

ألم تكن هذه المواد كفيلا بأن تجعل من القضاء الكويتي في أعلى قمة للاستقلالية؟ وما يلي من مواد الدستور التي تتكلم عن مبدأ فصل السلطات وعن مدى استقلالية القضاء في اصدار الاحكام باسم سمو الامير، ألا تحتوي على حرمة بالدخول في أعمال السلطة القضائية؟ كل هذه التساؤلات يجب ان يرد عليها بشيء واحد فقط، وهو ان الدستور تطبيقه منقوص في ما يخص القضاء وأول طامة أو وباء اصاب القضاء، هو ان الحكومة جعلت منصب القاضي انه موظف بالدولة وليس سلطة مستقلة، حيث انها حصرت تولي منصب القاضي بالكويت على أعضاء النيابة العامة بالدولة! وأريد من كل عاقل ورجل الشارع المتوسط التفكير بأن يتصور كيف لعضو النيابة العامة وهو موظف بالدولة ولا يمارس الاشتغال بالقانون في مختلف فروع، إلا قانون الجزاء وقانون الاجراءات الجزائية، بأن يتولى منصب القضاء بالكويت خصوصا انه عندما يحال عضو النيابة العامة الى القضاء يتولى العمل كقاض في دائرة ايجارية أو دائرة احوال شخصية، فكيف له بأن يكون عقيدة او يعطي رأيا قانونيا سليما في قانون لم يمارس العمل فيه ولم يقرأ ما هو جديد به منذ اكثر من عشرة اعوام، والأدهى من ذلك انه بعد أن يستطيع القاضي ممارسة هذا العمل تتم الجمعية العمومية للقضاء، ويتم توزيع الدوائر ويتولى القاضي الذي جاء من النيابة العامة الى دائرة الاحوال الشخصية او الاجارات وبعد ممارسة دامت اعواماً مع هذه الدوائر وينقل الى دائرة ادارية او دائرة تجارية، وكأن الحياة لبعض اعضاء النيابة العامة هي مجرد دراسة في مختلف القوانين دون اكمال الملكة القانونية في فرع معين بسبب القرارات الخاصة بالنقل بين الدوائر والتدوير القضائي الى حين بلوغ سن التقاعد، وانا والله لست متحملا على اي احد ولكن دفاعا عن منصب القاضي بغض النظر عن اشخاص القضاة الذين نكن لهم كل الاحترام والتقدير، إلا ان القانون الذي هو الفيصل بيننا كلنا يجب ان يطبق تمام التطبيق.

وقد اصبح حريا بنا تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وترتيب اختيار القضاة من بين الادارات القانونية المختلفة، فلماذا لا نجد عضو الفتوى والتشريع يتولى منصب القضاء في بعض الدوائر الحكومية المدنية او التجارية، التي هو ملم فيها وعن طريق المجلس الاعلى للقضاء الذي هو صاحب الرأى الاول والاخير في الاختيار، او نجد عضو الادارة العامة للتحقيقات يتولى منصب القضاء باعتبار انه ملم بالقانون الجزائي والاجراءات الجزائية كما عضو النيابة العامة، ويستطيع ممارسة الفصل بالقضايا المنظورة في دوائر الجرح التي هي من صلب عمله، ولماذا لا يتولى عضو الادارة القانونية بالبلدية منصب القضاء باعتباره ملماً في النزاعات التي يتم التعامل معها كما دعاوى ادعاءات الملكية او الحيازة او اراضي املاك الدولة، ولماذا لا ينضم الى منصب القضاء المستشار القانوني في ديوان الخدمة المدنية والذي يعتبر من افضل الملمين في الدعاوى الادارية وتطبيق القرار الاداري السليم ومراقبة سير القرار الاداري، وعضو جمعية المحامين واعضاء من المهندسين والاطباء، وكذلك الاكاديمي (الدكتور الجامعي في كلية الحقوق، والذي يعتبر افضل من يبحث عن آراء الفقهاء ويستعين بها وإلا لما تعلمنا على ايديهم القانون، وكذلك من اصلح من يتولى العمل بدوائر الاحوال الشخصية هم متخصصو اصول الفقه من خريجي كلية الشريعة، وغيرهم من المهن التي قد يحتاج اليها القضاء، وليس بالضرورة ان يكون رئيساً للدائرة ولكن يكون عضواً فيها يقدم رأياً سليماً ويلامس القانون والنزاع المعروض من الناحية الفنية، وإلا لماذا لم يجب احد عن تساؤل ذهاب الناس الى الوسائل البديلة لحل المنازعات كالتحكيم والمفاوضات وغيرها بدلا من اللجوء الى القضاء؟ والاجابة عن هذا التساؤل واضح ولا يحتاج الى استرسال بالحديث، فهو اسرع من حيث الوقت ويتولى الدائرة في لجنة التحكيم اناس اولو اختصاص في موضوع النزاع المطروح وليسوا أعضاء بالنيابة العامة فقط.

الراي في ١١ ابريل ٢٠١١ م



## نحو تطهير جمعياتنا! د. ساجد العبدلي

لطالما كنت، في كتاباتي وأحاديثي، أردد مصطلح 'مؤسسات المجتمع المدني'، مشيراً بذلك إلى جمعيات النفع العام والهيئات الخيرية والنقابات المهنية والتجمعات التطوعية وغيرها من المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية أيضاً التي تنشط في بلادي.

ولا أخفيكم أنني كنت دوماً أستشعر شيئاً من الفخر، أو شعوراً مشابهاً لهذا، عندما يسري هذا المصطلح على لساني، وكأني به يعطيني شعوراً بالاطمئنان إلى رسوخ ديمقراطيتنا وثباتها إلى حد ما، لكون وجود هذه المؤسسات هو النقيض تماماً لفكرة 'الشمولية'، وبالتالي وجود التحرر، أو شيء منه، من سيطرة السلطة على كل شيء، وقيام الناس ديمقراطياً بممارسة دور مفترض بهم في إدارة شؤون مجتمعهم، وملء جوانب مجتمعية كبيرة من المساحة ما بين دور المواطن الفرد (أساس المجتمع ومصدر السلطات) ودور السلطة. ولكن شعوري هذا تلاشى، إلى حد كبير، منذ مدة ليست ببعيدة عندما أعدت التفكير في معنى المصطلح ودلالاته وقارنته بواقعه الموجود عندنا.

ابتداءً، تقوم فكرة مؤسسات المجتمع المدني على الانفصال التام عن سيطرة السلطة. بحيث تتمكن من ممارسة دورها الشعبي الحر بمعزل عن الإملاءات والتسيير الحكومي، في حين أن واقع كثير، بل أغلب، ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني عندنا، يفيد بأنها تتلقى إما دعماً مالياً مباشراً من الحكومة، كجمعيات النفع العام، وإما أنها واقعة تحت سيطرة السلطة وتغلغل نفوذها فيها من خلال استئصال مجالس إدارتها، وبالتالي إحكام السيطرة على قراراتها وأنشطتها، وهذا الأمر، ودون حاجة ولو إلى قليل من ذكاء، سيكشف أن هذه المؤسسات بلا فاعلية ديمقراطية شعبية حقيقية، بل حقيقة تحولها إلى أدوات سلطوية ترتدي قناعاً زائفاً.

الأمر الآخر، يقول المفكر الإيطالي روبرت بوتنام في عبارة حاوية لفكرة مهمة جداً: 'كلما وجدت مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورها كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فعالية'، إذن فالوجود بحد ذاته ليس كافياً، بل هو مقرون بقيام هذه المؤسسات لزاماً بأداء دورها المفترض، وهنا نقف عند محك صعب. فلدينا في الكويت أكثر من خمسين جمعية نفع عام، وهي التي لطالما أسميناها مؤسسات مجتمع مدني، لكن في الحقيقة لا يتحرك منها ولا يقوم بأنشطة طوال العام إلا القليل الذي لا يتجاوز عدده أصابع اليدين. ومن هذا القليل، لا يقوم بأنشطة حقيقية ذات قيمة فعلية للمجتمع المدني والحراك الديمقراطي، إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة! والفكرة هنا واضحة جداً، ما لدينا ليس جمعيات نفع عام أو مؤسسات مجتمع مدني، بل مجرد مبان ومجالس إدارة بلا وجود حقيقي.

وأمر آخر أيضاً، مصطلح مؤسسات المجتمع المدني، يقوم على فكرة المدنية أو التمدن، وهذه بطبيعة الحال، تقوم على فكرة الوجود تحت مظلة دساتير وقوانين ولوائح منظمة، وبالتالي وكما هو واضح، يجب أن تقوم على فكرة المواطنة الحقة، والولاء التام للدولة، لا للفتات المجتمعية الأصغر، أيًا كان شكلها ومسماتها.

إذن فقيام مؤسسات المجتمع المدني واستمرارها في الوجود يجب أن يكون مقترناً بتعزيزها لحالة 'المواطنة' الحقيقية، وبإعلاء قيم المدنية، كل من جانبه وفي تخصصه، وهنا، وبظنرة عجل

إلى واقعنا، سنجد أنها لم تقم بدورها المفترض على هذا الصعيد، بل لعلي لا أتردد في القول إن كثيراً من هذه المؤسسات قد ساهمت في ما من شأنه معاكسة هذا المسار في كثير من الأحيان. هذه النقاط، وغيرها كثير لا يتسع له المقال لضيق المساحة، جعلتني اليوم أقول: في الحقيقة لا مؤسسات مجتمع مدني لدينا بالقدر الذي يجعلني أطمئن، كما كنت منخدعا في السابق، إلى وجودها كأحد صمامات الأمان لديمقراطيتنا، لكنني سأقول إن لدينا بضعا من المؤسسات التي تقوم بجهد لا بأس به، وربما أقل من ذلك، وإنها قد تشكل نواة لعمل مؤسساتي مجتمعي مدني حقيقي لو هو تم تفعيلها بشكل صحيح ومتطور.

رسالتي الأهم من كل هذا، هي أننا كنا طوال الوقت نوجه اتهاماتنا، وهي اتهامات مستحقة قطعاً، إلى السلطة بأنها المسؤولة عن تفتيت المدنية وتشويه الديمقراطية والقيام بكثير من الممارسات التي أضعفت من المواطنة الحقة في وجدان الناس، إما جهلاً منها وإما تقصداً وللأسف، ولكننا مطالبون اليوم، بالتوقف والنظر إلى موضع أقدامنا، والتفكير في مؤسساتنا المجتمعية الآخذة بالتكاثر البكتيري، والتي يفترض أننا نحن من يقوم بتكوينها وإنشائها وإدارتها.

أين هي من كل هذا؟ هل هي تقوم بدورها في تعزيز المدنية والديمقراطية والمواطنة؟ هل هي مؤسسات مجتمع مدني حقيقية؟ أم أنها هيئات زائفة، بل هيئات مخترقة تعمل ضد المدنية والديمقراطية والمواطنة؟!

هذه أسئلة مهمة، بل مصيرية، صارت جديرة بالنقاش اليوم في ظل هذا الجمود التتموي في الكويت!

الجريدة في ٢١ أبريل ٢٠١١ م



## إنشاء ديوان الأداء المهني عبد الحميد منصور المزدي

بعد إعادة تعيين سمو الشيخ ناصر المحمد رئيساً للوزراء، يبرز التساؤل عن الأسس والمعايير التي يمكن لسموه اختيار الوزراء على أساسها، غير الحديث القائل «كما تكونوا يولى عليكم»، أو «ليس في الإمكان أحسن مما كان»، من محاصصة طائفية، وقبلية وحزبية، وأي انتماءات أخرى.

ليس أمام سمو رئيس مجلس الوزراء إلا أن يختار وزراءه من «إناء بلده الذي ينضح بما فيه»! من مؤهلين وأكفاء، فالأمر متروك لمواطني هذا البلد، إن كان يعينهم تنمية وإعلاء المؤهلين والأكفاء من وزراء وإداريين، وما يجب أن يتوافر في هذا الإناء، وينضح بكفاءات ومؤهلين أفضل سنة بعد سنة، كيف؟

هل أحسنت دولة الكويت بتأسيسها ديوان المحاسبة؟ بكل تأكيد نعم، إذ كان الغرض منه وقف التسبب المالي، وتدقيق العقود ومراقبة تنفيذها، ومحاسبة المتفعين، فأصبح ديوان المحاسبة أداة رقابية كسبت رضا كل من الحكومة ومجلس الأمة والمواطنين، وأصبح مرجعاً يحسم خلافات كل من الحكومة والمجلس. وبناء عليه، يجدر بنا أن نستفيد من خبرتنا من ديوان المحاسبة، ونتعظ وننشئ «ديوان للأداء المهني»، ولئن كانت مهمة ديوان المحاسبة ميسورة نسبياً في قواعدها المحاسبية، التي لا تخرج في الغالب عن  $2+2=4$ ، فقواعد مهمة الأداء المهني مبهمة ونتيجة  $2+2$  يحددها تقييم القائمين بأداء مهمة ما، من إقرار أو إنكار، أو أمانة أو خيانة، إلى مراوغة في الأداء، حسب المصالح والأهواء.

من أهم مهام «ديوان الاداء المهني» ما يأتي:

- توصيف عمل كل وزارة وهيئة ومؤسسة حكومية، كل حسب طبيعة عملها، ورسالة الدولة التي يجب أداؤها من قبل القائمين عليها.
- توصيف عمل الوزير ووكيل الوزارة بصفة عامة، وعلاقة كل منهم بالآخر، وكل وزير ووكيل وزارة ومساعديه وكبار موظفي المؤسسات الحكومية، كل حسب طبيعة عمله في وزارته المعنية أو مؤسسته، ورسالة كل منهم، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.
- تقييم الديوان أداء كل وزارة ومؤسسة وهيئة حكومية، عن طريق أداء العاملين فيها، من وزراء وكبار الموظفين، وإبراز إيجابيات وسلبيات كل وزارة ومؤسسة وهيئة، كل على حدة، وتصويب سلبياتها، وكذلك إبراز إيجابيات وسلبيات الوزراء والوكلاء وكبار الموظفين العاملين في كل وزارة، كل حسب طبيعة عمله، وتصويب أخطائهم.
- يُصدر الديوان تقارير فصلية وسنوية يرسلها الى الحكومة ومجلس الأمة وكل وزارة ومؤسسة ما يخصها من تقارير وتقييمات، وكذلك كل وزير ووكيل وموظف كبير ما يخصه من تقارير للاطلاع عليها والاستفادة منها والعمل بارشاداتها، بطبيعة الحال فإن تقييمات وتقارير هذا الديوان لن توفر لنا مؤهلين وكفاءات من اول سنة، مثلها مثل ابنائنا وبناتنا الذين لن يتولوا مراكز مهمة من اول سنة دراسية وتدريب.

الغرض هو ان نستخرج من هذه التقارير والتقييمات للمؤسسات والافراد خارطة طريق نعلم

منها جميعا ماهية ودور كل وزارة ومؤسسة ووزير وموظف، اذ يجهل مواصفاتها وتقنياتها اي مواطن في الوقت الحاضر، مهما علا شأنه، لانها لم تكن، هذه التوصيفات، قد وُجِدت واسست قبل اليوم، ان ماهية اي وزارة او مؤسسة حكومية لم تكن معروفة ولا محددة قبل اليوم، وكل ما هنالك ان الذي يديرها، يديرها حسب اجتهاده اليوم، الذي يتغير غدا أو يصطدم باجتهادات الآخرين يوماً آخر، لعدم وجود اي اجندة مرجعية ملزمة يرجع اليها الجميع.

ومن المفيد أن اشير الى وجود «جهاز متابعة الأداء الحكومي»، الذي يشرف عليه سمو رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه، ومهمته هي ان يتابع الاداء الحكومي «لتنفيذ قرارات ومشاريع» الحكومة من قبل جهة حكومية ذاتية غير مستقلة، بينما «ديوان الاداء المهني» الذي نحن بصدهه يقيم الاداء المهني «الحرفي» ويصوب الخاطئ منها من قبل جهة مستقلة، ديوان الاداء المهني ملحق بمجلس الامة كما هو الحال بالنسبة لديوان المحاسبة، وبهذه المناسبة نلاحظ ان «جهاز متابعة الأداء الحكومي» قد قام «بتوصيف» وظائف حكومية تضم ١٧ مجموعة لأكثر من ٢٥٠٠ وظيفة، ولكننا لا نعتقد أن هذه التوصيفات أعدت على اساس معرفية علمية، وانما دونت ما كان يمارس فعلا بالفطرة في كل وظيفة، حسب اجتهاد اصحابها في ادائهم لها كما تصوروها اول مرة، وما طرأ عليها من تطورات.

بينما توصيف «ديوان الاداء المهني» للوظائف سيكون على اساس علمي تقني مستفيدا من الممارسات المعمول بها، مقرأ الصائب منها ومنكراً الخاطئ.

ستعتمد خارطة الطريق هذه مرجعاً للجميع، يرجع اليه كل العاملين في هذه المؤسسات، وكل من يهمه الامر من حكومة ومجلس امة وهيئات سياسية وقانونية وتعليمية واعلامية، مما يشكل وعيا جماعيا ينظر بكل احترام وتقدير لكل من يؤدي عمله بمهنية، بل قد تصبح هذه التقييمات والتقارير التراكمية مراجع دراسية ينهل منها كل وزير واداري يرغب بإعلاء مستوى ادائه، وفي الوقت نفسه تكون هذه التقارير والتقييمات حاسمة في النزاعات الحكومية والبرلمانية، كما هي تقارير ديوان المحاسبة، ونتيجة لتقارير وتقييمات الديوان وملاحظاته ستخفض الى حد كبير، ان لم تنعدم، الوساطة والمحاباة والرشوة والفساد بصفة عامة، وكل ما يسيء الى الاداء المهني ويعطل اداء الدولة، ويعزز ويسمو بالاداء المهني المنشود. وتصبح تقارير الديوان حجة يرجع اليها كل من يريد ان يدعم اقواله، نقدية كانت او ايجابية، فتقارير الديوان ستنتمتع بالحجية والاحترام نفسهما، بإذن الله، كتلك التي تتمتع بها تقارير ديوان المحاسبة. بقي ان نقول ان جهاز «ديوان الاداء المهني» يجب ان يؤسس ويقوم على ادارته اساتذة جامعيون واكاديميون، ويجب إبعاده عن اداريين حكوميين ورجال اعمال وحزبيين وفتويين، وحتى وزراء أو سفراء سابقين، على الأقل للسنوات الخمس الاولى، حتى ينجو الديوان من التأثيرات الشخصية لكي يتمكن من انجاز واداء عمله على مستوى أكاديمي مهني راقٍ دون انحياز.

بعد خمس سنوات، أقل أو أكثر، يمكن لرئيس الوزراء أن يختار الوزراء المناسبين، وحينها يمكن لمجلس الأمة تكريم أو تقييع أو استجواب وزير ما على علم ودراية، لا ارتجال ولا هوى، ولا بأس حينئذٍ ان يناقش من يهمه الامر وأي مواطن اختيار الوزراء المناسبين في تعيينهم وانشاء اداء مهماتهم.

القبس في ٢٥ ابريل ٢٠١١ م





## دور القاضي في تكريس الحق في المحاكمة من دون تأخير أ.د. بدرية عبدالله العوضي

من المظاهر الأساسية لدولة القانون هي احترام القانون من الأفراد ومن الدولة بكل أجهزتها التنفيذية، ومن السلطات التشريعية وحتى من السلطة القضائية، لأن القضاء هو الملاذ الأخير والأمن للأفراد للحصول على حقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية، وصيانة الحريات العامة في الدول الديمقراطية المتحضرة. ومن المبادئ القانونية الراسخة أن الحق في محاكمة عادلة يعد حقاً من حقوق الإنسان، تكفل الدولة من خلال الجهاز القضائي توفيره للمواطن والمقيم من دون تمييز، لذلك من المهم نشر الوعي القانوني في المجتمع حول طبيعة هذا الحق وما هي الضمانات الدستورية والقانونية للحق في المحاكمة العادلة وما عناصرها الأساسية أثناء المحاكمة وكيفية معالجة هذا الحق في التشريعات ذات العلاقة، وفي إطار المواثيق الدولية. ومن القراءة الأولية لهذا الموضوع الجوهري، يتبين لنا النقص الكبير في الأبحاث القانونية المتخصصة، وفي الدراسات الميدانية للقضايا أمام المحاكم الكويتية، رغم المعاناة اليومية للمحامين من عدم تفعيل عنصر مهم من عناصر الحق في محاكمة عادلة ونقصد به «الحق في المحاكمة من دون تأخير لا مبرر له».

لمزيد من الشرح لماهية «الحق في المحاكمة من دون تأخير لا مبرر له»، ومدى تأثيرها على استقلالية القضاة، لا بد من تحديد مفهوم «الحق في المحاكمة من دون تأخير» تعني ضرورة مراعاة التوازن بين حق المتهم في مساحة زمنية وتسهيلات كافية لاعداد دفاعه، وضرورة البدء في نظر الدعوى واصدار الحكم (بعد جميع مراحل الاستئناف) من دون أي تأخير لا مبرر له، ويلزم هذا الحق السلطات بضمان الانتهاء من جميع الاجراءات، بدءاً من المراحل السابقة للمحاكمة حتى النقض، الى ان يصبح الحكم نهائياً في غضون فترة زمنية معقولة.

الجدير بالذكر، ان هذا الحق منصوص عليه في المادة ١٤ (٣) (ج) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، التي تنص على ما يلي: «لكل منهم بجريمة ان يتمتع اثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الآتية: (ج) ان يحاكم من دون تأخير لا مبرر له».

وتبين المادة ٦٧ (١ / ج) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨، ان من الضمانات التي يتمتع بها المتهم وعلى قدم المساواة: (ج) ان يحاكم من دون اي تأخير لا موجب له: مما يقضي بأن تجري محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم «من دون تأخير لا مبرر له» والمادة ٦ (١) من «الاتفاقية الأوروبية»، تنص على ان تجري جميع المحاكمات (جنائية وغير جنائية) في غضون فترة زمنية معقولة: (والفارق في التعبير بين «من دون تأخير لا مبرر له» و«في غضون فترة زمنية معقولة» ليس ذا اهمية في التطبيق العملي).

في حين يصبح الحق في المحاكمة من دون تأخير، اكثر إلحاحا بالنسبة لأي شخص يتهم بارتكاب فعل جنائي ويحتجز على ذمة قضية، وتقضي المعايير الدولية بالافراج عن اي شخص متهم بارتكاب فعل جنائي من الاحتجاز ريثما تتم محاكمته، اذا تجاوزت فترة احتجازه على ذمة القضية الحد الذي يعتبر معقولاً. اضافة الى ضمان المحاكمة العاجلة في الدعاوى الجنائية مرتبط بالحق في الحرية، وافترض البراءة، وحق المرء في الدفاع عن نفسه. والهدف من هذا ضمان البت في مصير المتهم

دون اي تأخير لا مبرر له، وكذلك ضمان عدم المساس بحقه في الدفاع عن نفسه بسبب انقضاء فترة زمنية طويلة قد تتلاشى تفاصيل الوقائع من ذاكرة الشهود او قد يتعذر ايجادهم، او تلتف الأدلة الأخرى او تختفي.

لذلك ينبغي على القاضي في المحاكم الكويتية العمل على تعزيز حق المتهم في محاكمة عادلة من خلال الاسراع بنظر الدعوى وعدم التقاعس عن مباشرة الاجراءات في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، او التباطؤ في التحقيق او في وقائع نظر الدعوى، او تجاوز الحد المعقول لإتمام بعض التدابير المعينة، تكون الفترة الزمنية لنظر القضية قد تجاوزت الحد المعقول. ويمكن أن يعتبر هذا انتهاكا لحق المتهم في الانتهاء من محاكمته في غضون فترة زمنية معقولة. أو دون تأخير لا مبرر له، ونأمل من القاضي عند الحكم بتأجيل الدعوى بناء على طلب أحد طرفي الدعوى أن يضع نصب عينيه أن من بين الحقوق الأساسية للمرء أثناء المحاكمة، الحق في المحاكمة من دون تأخير غير مبرر، والتي لا تقل أهمية عن حق المرء في ان يدافع عن نفسه من خلال محام، أو الحق في الاستئناف والحق في عدم الاكراه على الاعتراف بالذنب. وحتى يتحقق للمرء الحق في المحاكمة من دون تأخير لا مبرر له، وعلى قدم المساواة يظل الحق في محاكمة عادلة بعيد المنال.

القبس في ٩ مايو ٢٠١١ م



## من أين لك هذا...؟ المستشار عادل بطرس

بمناسبة التحقيقات التي يجريها في مصر هذه الأيام جهاز الكسب غير المشروع مع كبار المسؤولين السابقين عن تضخم ثرواتهم تضخماً سرطانياً يصعب في بعض الأحيان تصديقه، بمناسبة هذا تذكرت ما قاله لي زميل فاضل في بداية الستينات تعليقا على قانون الكسب غير المشروع أو ما كان يطلق عليه في ذلك الوقت قانون من أين لك هذا، قال لي ان هذا القانون ليس إلا فرقة في الهواء، قصد بها صرف الأنظار عن المجرمين الحقيقيين الذين ينهبون أموال البلد، وأمسك بفرخ ورق كبير، وقال لي أنا أستطيع وأنا جالس أمامك على هذا المكتب الآن أن أكتب لك في هذه الورقة أسماء جميع الذين ينهبون البلد، فهم معروفون لنا جميعا بالاسم ومعروف حجم الأموال التي استولوا عليها ويستولون عليها والذين أصدروا القانون يعلمون هذا جيدا، ولكنهم يريدون أن يبعدوا عنهم الشبهة، فالقانون يلزم كل موظف في الدولة وكل من يتولى منصبا عاما أو تمثيلا نيابيا أو ما شابه ذلك أن يقدم إقرارا بثروته عند دخوله الخدمة وإقرارا آخر عند خروجه منها ثم بصفة دورية كل خمس سنوات، وكان في رأيه أن هذا تمهيد للأمر فستتهال على الجهات المختصة ملايين الإقرارات يتولى جيش من الموظفين وعدد كبير من المستشارين فحصها فتتوه الثروات التي جمعها كبار المسؤولين وسط الزحام فلا يصل إليهم أحد أو إذا وصل إليهم فيكون ذلك متأخرا جداً بعد أن تفقد تصرفاتهم معالمها وما أشبه الليلة بالبارحة، فالثروات التي جمعها كبار مسؤولي الدولة المودعين حالياً في السجون جمعوها بلا شك في ظل قانون الكسب غير المشروع الذي الزمهم بتقديم هذه الإقرارات، ولا شك أن بعضهم قدم هذه الإقرارات ولم يجرؤ أحد على مناقشتها أو الكشف عنها، وبعضهم الآخر لم يقدم هذه الإقرارات إطلاقا ولم يجرؤ أحد أن يطالبهم بتقديمها مما جعل هذا القانون حبرا على ورق لا يطبق إلا على الموظف الغلبان، وهذا يذكرني بواقعة طريفة عاصرتها بنفسي، وهي ان احد صغار الموظفين تضخمت ثروته فجأة الى ما يزيد على عشرة أمثالها، فأحس المسؤولون انهم وقعوا على صيد كبير كانوا يتلهفون اليه حتى يثبتوا ان القانون أتى ثمرته فاستدعوا الموظف للتحقيق معه، ولكنه لم يهتز وفسر لهم الأمر بكل بساطة ان امه تزوجت من احد وكلاء الوزارة الاثرياء ولشدة تعلقه بها وهبها كل املاكه، ولكن القدر كان له بالمرصاد، فقد توفيت الزوجة وآلت ثروتها كلها الى ابنها، فأصبح وكيل الوزارة معدماً والموظف الصغير ثرياً! وحتى يثبت ذلك طلب منهم ان يضموا الاقرار المقدم من وكيل الوزارة ليثبتوا ان ثروته انتقلت منه الى ذلك الموظف! ولقد فكرت طويلاً في حل لتفعيل هذا القانون فهداني تفكيري الى اقتراح أطرحه للمناقشة هو ان كل تصرف يجريه اي مسؤول كبير اثناء توليه منصبه سواء بشراء أصل من الأصول او ببيع أصل من الأصول له أو لزوجه أو أولاده يتعين عليه ان يخطر الجهاز المختص بنسخة من العقد الذي أبرمه بخصوص هذا التصرف، وبعد باطلاً كل تصرف لا يلتزم فيه شاغل المنصب بهذا الاخطار، وبهذا يسهل على الجهاز المختص ان يتعرف على ما يملكه شاغل المنصب اثناء شغله له أو ما تلقاه من أموال نتيجة ببيع لأصل من الأصول التي يملكها، وفي اعتقادي أن كل مسؤول سيلتزم بتطبيق هذا القانون حتى لا يخاطر ببطلان التصرف الذي اجراه!

القبس في ١٦ مايو ٢٠١١ م

## سراق المال العام! غسان سليمان العتيبي

من أقيح الجرائم وأفظعها وأشدّها تأثيراً في المجتمعات جريمة سرقة المال العام، ولا تقتصر سرقة المال العام على المختلسين والمرتشين والمرابين، رغم أن هؤلاء هم من نعرفهم ومن تنفضح أمورهم على رؤوس الأشهاد، كما حدث في مصر، وما تكشففت عنه الحقائق من سرقات بشعة للمال العام التهمت دولة بأكملها .

الأمر يصبح أخطر وأمر وأدهى حين تتحول سرقة المال العام من حالات فردية إلى سمة عامة من سمات المجتمع! فالموظف الذي يتقاضى راتباً شهرياً ولا ينتج هو سارق للمال العام، والموظف التي يتقاضى راتباً شهرياً وهو جالس في داره هو سارق للمال العام، ومن يقبل بمال أسدي إليه وليس من حقه هو سارق للمال العام، وتلك الفئات هي الشريحة الأعم في أوطاننا العربية، وهو ما أثر سلباً في تدهور اقتصادات الدول وتقهقرها وتخلّفها حضارياً واقتصادياً وثقافياً . فحين تتعود أن تتقاضى أموالاً من دون أن تعمل أو تنتج شيئاً يخلق ذلك في نفسك الاتكالية، واللامبالاة، وتصبح إنساناً بارداً غير قادر على إسعاد نفسك ولا من حولك، ساقطاً في كل شيء في حركتك ومأكلك وملبسك ومشربك، وبالتأكيد هناك مسببات لوصولنا إلى الحالة المزرية هذه، فهناك أقطار عربية تعاني تضخماً في عدد السكان، يقابله تراجع في الصناعة والزراعة وعدم توافر فرص عمل حقيقية لكل شاب، مما يضطرهم إلى الحشو، ووضع ثلاثة لقضاء عمل في حاجة إلى واحد فقط، دولة أخرى تعاني تضخماً في عائدات البترول، ورفاهية متناهية، جعلهم هذا يستخدمون العمالة الأجنبية لقضاء حوائجهم. أما هم، فيتولون الوظائف الإشرافية، والوظائف الحقيقية لا يعلمون عنها شيئاً سوى أن راتبها الشهري كذا والزيادات الشهرية قد وصلت إلى كذا وكذا . تلك المجتمعات في حاجة إلى إصلاحات جوهرية شاملة، تبدأ من أول الدرج، فالقضية تكمن في بناء العقول، التي تتبنى بناء المجتمعات الناهضة المتحضرة للعمل والإنتاج. فمصيبة المصائب هي نوم عقول الشباب، وانشغالها فقط بتوافه الأمور. ولنا أن نعيد النظر في وضع التعريف الملازم لسراق المال العام. فكما أسلفنا، ليس من افتراض المليار وهرب خارج الحدود هو سارق للمال العام، بل إن جميعنا في تلك الأونة سارق للمال العام، إذا لم نقدم ولم نعمل ولم نثمر .

القبس في ٢١ مايو ٢٠١١ م



## المؤشرات الرئيسية للأداء - الفساد أسامة إبراهيم الدعيج

يعرف الأداء الإداري بأنه المسؤوليات والواجبات والأنشطة والأعمال المرتبطة بمهام الفرد الوظيفية، التي يجب عليه القيام بها على الوجه الأكمل والمطلوب. وتعرف عملية تقييم الأداء الإداري بأنها تشخيص القدرة والكيفية التي ينبغي على الفرد ان يؤدي بها مهامه الوظيفية.

والفساد الإداري يعرف بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة. وعرفه البعض بكونه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على مكاسب أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة.

وللفساد أوجه عديدة وأشكال متنوعة مستتراً بأعمال وممارسات مهنية وأخلاقية. وان الفساد لا يقتصر فقط على إساءة استخدام السلطة والرشى والاختلاسات ولكن يشمل كذلك المحسوبية والمحاباة والابتزاز.

إن المؤشرات الرئيسية للأداء هي مجموعة بيانات رقمية تستنبط من معادلات حسابية يتم برمجتها لقياس القدرة على تحقيق الأهداف بصورة تجسد معدلات الإنتاجية والكفاءة والفاعلية.

بينما المؤشرات الرئيسية للفساد فهي معدلات نسبية ذات دلالة على حجم الأعمال والممارسات التي تمنح أيا من الأطراف مميزات ومكاسب غير مشروعة من خلال ممارسات غير قانونية أو أعمال تشوبها مثالب غير أخلاقية.

وعند الحديث عن قضايا الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية، يبدو أن البعض أصبح يخلط بين المؤشرات الرئيسية للأداء والفساد، حتى أصبح تقييم أداء المسؤولين في الدولة لدى هؤلاء على أساس القدرة على منح الاستثناءات وإضفاء الشرعية على التجاوزات، والتسطير بأحرف من ذهب عبارة «لا مانع» غير القانونية، مؤكداً على استباحة الخطأ باعتبار ان أمر المنع هو الصواب. وغداً بذلك المسؤول خفيف اليد الكريم من حساب المال العام هو المبدع الفاهم لعمله المنتج، والذي قد يصفه البعض بالمحبوب، ولكن على المدى المنظور...!

أما القانوني المنضبط الملتزم بتطبيق أحكام النظام العام الذي قد يسميه البعض بالعسر المعرقل غير الفاهم لعمله غير المتعاون، فإنه قد ينال احترام منتقديه على المدى البعيد.

هذا أمر في غاية الخطورة وكان السبب الرئيسي لانتشار الفساد الذي نخر في البنية الأساسية لمجتمعات الدول التي انهارت اقتصاداتها، مؤكداً على العلاقة العكسية بين كل من مؤشرات الأداء والفساد. وعلاقة مطردة بين مؤشرات الشفافية وصلابة الاقتصاد الوطني.

القبس في ٢٥ مايو ٢٠١١ م

## إصلاح القضاء مطلب ملح أ.د. محمد عبد المحسن المقاطع

العدل أساس الملك، والقضاء محراب العدالة، ونزاهة القضاء واستقلاله وحياديته ضمان الحقوق والحريات، كم هي جميلة تلك العبارات التاريخية والجوهرية في التعبير عن موقع القضاء ودوره وأهميته، وما تقع عليه من مسؤوليات وما يعبر عنه من مكونات الضمير الإنساني أينما كان، وليس فقط في الكويت، ولكننا نعلم أن جمال عبدالناصر حينما وجد في القضاء المصري موقفا شامخا في تعزيز العدالة ومواجهة السلطة بأحكام قضائية كتبت بأحرف من نور، عاجله في صبيحة يوم من الايام بما أطلق عليه في مصر «مذبحة القضاء» حيث عزل رؤساء المحاكم والمستشارين وأحالهم إلى بيوتهم، وحول البعض إلى مستشارين في السفارات المصرية في الخارج، وهو ما اعتبر بحق، ارتكاب أكبر مذبحة بصورة انقلابية على القضاء المصري.

والكل يعلم أن المبدأ الجوهري الذي استقرت عليه التجارب الإنسانية في أنظمة الحكم تقوم على أساس فكرة فصل السلطات وتوازنها في فرض الرقابة على بعضها البعض، إذ أنه لا يمكن أن يحد السلطة ولا يوقف السلطة إلا سلطة مثلها، عملا بمبدأ «لا يحد السلطة إلا السلطة»، ومن أهم الأدوار والمسؤوليات التي تناط بالقضاء هو تصديه لأي من حالات التفسف في استعمال السلطة أو سوء استخدامها أو تجاوز القانون في ممارستها، وكل تلك الأمور لا يملك القضاء أن يتولاها بصورة سليمة ومنتجة بآثارها إلا إذا كانت الظروف تمكّنه من ذلك، أمّا إذا كان القضاء يخضع لتدخل من قبل السلطة التشريعية أو تتال منه تدخلات السلطة التنفيذية ودورها في تعييناته ودورها في تحديد مرتباته ومكافآته، فإن ذلك يعتبر ضربة قاصمة في حق القضاء.

ونعيش اليوم في الكويت وضعا يتطلب إصلاحا جادا وسريعا للقضاء، وهو بأشد وأمس الحاجة لذلك إذا أردنا أن نبعد القضاء في الكويت عن مواضع التأثير أو الفساد أو الانحراف أو سوء الاجتهاد والتقصير بأداء المهام، ونذكر من ذلك على سبيل المثال ما يلي من الأمور:

١ - الإسراع بفصل رئاسات المحاكم العليا عن مجلس القضاء، فيصبح رئيس المجلس الأعلى للقضاء شخصا مختلفا عن رئيس محكمة التمييز، وشخص ثالث يكون رئيسا للمحكمة الدستورية، كما ورد في اقتراح قدمه النائب السابق ناصر الدويلة.

٢ - تكوين القضاء، فلا يصح أن يكون ٥٦٪ من قضاة الكويت غير كويتيين، ومع تقديرنا واحترامنا وشكرنا لأبناء الدول العربية، الذين تولوا مسؤولية مهام رجال القضاء، فإن وجودهم لم يعد مبررا اليوم في القضاء، بعد أن أصبح خريجو كليات الحقوق في الكويت من الكويتيين بأعداد كبيرة، ويمكن تأهيلهم وإحلالهم بوظائف القضاء خلال ثلاث سنوات من الآن، فلا يقبل بمنطق الدستور ولا القانون ولا العقل أن تكون السلطة القضائية، وهي من السلطات الثلاث التي مصدرها الأمة، يقوم عليها غير المواطنين.

٣ - استكمال بناء المحكمة الدستورية بجوانب عدة من حيث تفرغ قضاتها لها وتنوع تشكيلها ما بين أغلبية من رجال القضاء وتطعيمها بما نص عليه في مذكرة الدستور التفسيرية من وجود غيرهم من القانونيين يعينون بمشاركة السلطتين الأخريين، فضلا عن زيادة أعضائها ليصبح عددهم ٩ يمكن أن يكون خمسة أو سبعة منهم من القضاة، والبقية من غيرهم من رجال القانون، كما لا



بد من إصلاح قانونها ليتم منح الأفراد حق الدعوى المباشرة، الذي قرره الدستور بصورة صريحة وحرّمهم القانون من هذا الحق.

٤ - إصدار قانون مخاصمة القضاة، فالقاضي في نهاية الأمر بشر، يخطئ ويصيب، كما يحسن أو يسيء، ومن ثم فإذا كان هناك سبب لمخاصمته على عدم أدائه لدوره بصورة سليمة وصحيحة فتكون مخاصمة وفقا للقانون كما في الدول الأخرى وسيلة مواجهة مثل هؤلاء القضاة.

وأخيرا وليس آخرا، أن يتم وضع مدد لرؤساء المحاكم والنيابات، فلا يجوز أن يجلس شخص مدى الحياة رئيسا لمحكمة أيا كانت أو في منصب النائب العام أو في رؤساء النيابة، فالتدوير بين القضاة أنفسهم من شأنه أن يحدث إصلاحا منشودا في القضاء، أما آخرا فلها وقت آخر.

القبس في ٣٠ مايو ٢٠١١ م

## الولاء المؤسسي ومنظومة القيم علي القلاف

لا أعلم ان كان السادة القراء يتفقون معي في أن أحد أهم الأسباب التي تعوق أي عملية تنمية حقيقية وفاعلة على صعيد مؤسسات الدولة تتمثل في تفوق الولاء الفردي على حساب الولاء المؤسسي في الكثير من جهات الدولة، بمعنى أن أقدم ولائي كموظف للقائد على حساب ولائي للمؤسسة التي أعمل بها، وأنا هنا لا أقلل من أهمية الولاء الفردي وأثره المباشر أحيانا على إنتاجية الموظف في حدوده المقبولة والتي لا تتعارض مع مصلحة المؤسسة، إلا أن تزايد هذا النوع من الولاءات وتمدها أفقيا ورأسيا ساهم بشكل مباشر في تراجع هيبة مؤسسات الدولة حيث أصبح بعضنا لا يتورع في الإضرار بمصلحة وسمعة المؤسسة التي يعمل فيها وذلك بسبب ولائه المطلق لأحد قياداتها.

أما الأسباب التي أدت إلى تفوق الولاء للقائد على الولاء للمؤسسة فإنها تتلخص برأيي في نقطتين، الأولى أسس تعيين بعض القيادات والتي تنطلق من قاعدتين «درء المخاطر» و«المرضاة وتطبيب الخواطر»، وكلتا القاعدتين في الاختيار ساهمت بشكل مباشر في تنامي الولاء الفردي بحكم أن أساس وطبيعة اختيار القيادي تمهد له الطريق وبكل أريحية أن يؤسس هو الآخر اختباره لفريق العمل وفقا لذات القواعد مع عدم التعميم بطبيعة الحال.

ومثال على ذلك مساهمة بعض القيادات بشكل مباشر في تضخم الهياكل التنظيمية لمؤسساتهم بفعل حرصهم على تسكين الأسماء عليها وليس المسميات، وهكذا تؤسس القواعد التي ينطلق منها الولاء له كقائد والذي يتنامى مع مرور الوقت ويتعاضم بفعل كرم هذا القائد بكل الاشكال والصور.

أما النقطة الثانية فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأولى حيث إن تنامي الولاء الفردي لا يحده إلا تبني طائفة من القيم في القطاع الحكومي تهدف إلى شعور الموظف العام إنه جزء أصيل وفاعل متضامن ومتحد مع الادارة بهدف تحقيق غايات وأهداف المؤسسة.

إذن نحن بحاجة لمنظومة قيم نغرس من خلالها العديد من قيم العمل كالأمانة الوظيفية والنزاهة والذمة الوظيفية وغيرها من القيم التي نحتاج لترسيخها عند العاملين في الدولة وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق التدريب النوعي الذي يرتبط بتعزيز قيم وأخلاقيات العمل، وذلك ضمن إطار محدد يهدف إلى تفعيل منظومة القيم في بيئة العمل من أجل تعزيز الولاء المؤسسي عند العاملين وهذا يتوقف بالطبع على جدية أي مؤسسة ورغبتها الصادقة في تعزيز قيمة الولاء المؤسسي للعاملين لديها.

الانباء في ١ يونيو ٢٠١١ م





## ما الفائدة من ديوان المحاسبة؟ د. يعقوب أحمد الشراح

لا أحد ينكر أهمية ديوان المحاسبة كجهاز رقابي استشاري يشخص المشكلات المالية في الأجهزة الحكومية ويقيم الاجراءات المالية وفق الاصول المحاسبية والرقابية، ولا يتصيد الاخطاء وإنما يبحث في الاخطاء بهدف تجنب تكرار الوقوع فيها في اطار النظم والتعليمات الموجهة الى الاجهزة الحكومية. فالهدف هو الوقاية والتوجيه وحل المشكلات المالية والتأكد من سلامة الاجراءات المحاسبية التي ينبغي ان تتفق مع القواعد والمبادئ المحاسبية في الدولة... لذلك يعتبر ديوان المحاسبة جهازا مختصا بالرقابة والاستشارة، يتمتع بكوادر متخصصة ونظام يطبقه بشفافية، واستكمالا لعمله يضع تقريره السنوي الذي يرفعه الى رئاسة المجلس النيابي وإلى أمير البلاد.

هذا التقرير المحاسبي عن الحالة المالية للأجهزة لا ينبغي ان يوضع على الرف للنسيان، وإنما تبلغ الجهات بمخالفاتها ان وجدت لكي تتخذ الاجراءات المناسبة. لكن الواقع يعكس شيئاً من الاختلال في هذه الاجراءات حيث لا يحال المتسببون في المخالفات الى النيابة للمحاسبة، ويتردد بعض الوزراء في اتخاذ القرارات التي تعاقب من تسبب في اهدار المال العام، ما يعني ان جهود ديوان المحاسبة غير كاملة ما دامت الاجهزة الحكومية ترتكب الكثير من المخالفات المالية كل سنة دون محاسبة حقيقية او احالة الى النيابة العامة.

ان سلطة ديوان المحاسبة لن تكون محققة لأهداف الرقابة على المال العام اذا اقتصر فقط على الاستشارة والتوجيه في الشؤون المالية، فهذا ليس بكاف امام الجهد والانجاز الذي يقوم به الديوان، خصوصا في بسطه للحقائق المالية التي تعكس الايجابيات والسلبيات في تعاملات الاجهزة من مسؤولين وأفراد يعملون في جهاز الدولة.

لذلك لا بد من اعادة النظر في اختصاصات ديوان المحاسبة على نحو يهدف تفعيل دوره في تصويب الاخطاء ومحاسبة المتسببين في اهدار المال العام وليس بمحاسبتهم من الجهات المسؤولة عنهم والتي تتردد احيانا في المحاسبة لدوافع مختلفة. الكثير من المشاريع في الاجهزة الحكومية تكلف الدولة أموالا باهظة، وبعض هذه المشاريع في اجراءاتها تشوبها الشبهات وغياب المعايير وحدوث الاخطاء المخالفة للنظم، ورغم احالة بعض هذه الشبهات او مرتكبي عدم الامانة في العمل الى النيابة العامة الا ان الظاهرة مازالت قائمة، لذلك من الاهمية ان يقوم الديوان بتبني نظام فرض الجزاءات وصلاحيه الاحالة الى النيابة في حال اثبات الهدر في المال العام، وعدم ترك هذا الامر للجهة التنفيذية التي هي المسببة للهدر المالي. ان الاكتفاء بإعداد التقرير العام عن الحالة المالية لمصروفات الاجهزة الحكومية من دون الانتقال الى صلاحيات أوسع تتمثل في تطبيق قانون العقوبات يؤدي الى نقص كبير في استكمال جهود ديوان المحاسبة بل وأهداف الدولة في الرقابة المالية السليمة، خصوصا ان التعديت على المال العام في الاعوام الاخيرة ازدادت نتيجة التهاون وعدم المحاسبة القضائية، ولا أشك ان مجموع المبالغ المالية المهذرة من الاجهزة الحكومية في الاعوام الاخيرة يصل الى مئات الملايين من الدنانير.

الراي في ٣ يونيو ٢٠١١ م

## محام فاشل.. لقضية عادلة!

### عبد اللطيف العميري

قضية الإصلاح ومحاربة الفساد وحماية المكتسبات الدستورية والوقوف ضد كل مفسد وتمصلح ومتسلق على حساب مقوماتنا وأموالنا ومستقبل أجيالنا، هي قضية عادلة بكل المعايير نؤمن بها وندعمها ونسعى جاهدين الى إثبات وتحقيق عدالتها.

ان الاسلوب الذي يتعامل به الاخوة من نواب وناشطين وشباب في التعاطي مع هذه القضية قد يضر ولا ينفع ويخسر ولا يكسب، فاستخدام أسلوب الهجوم المبالغ فيه والصراخ والشتائم والاستهزاء وحرق الصور وغيرها من أساليب لا يحبذها أهل الكويت، وقد تكون النتيجة عكسية، وهذا ما يستغله أهل الفساد ومن تابعهم، فهم يفرحون بمثل هذه الزلات والهفوات ليصرفوا أنظار الناس عن القضية الرئيسية، وبالتالي ينشغل الرأي العام بهذه الأمور عن لب المشكلة ثم تضيع القضية.

ان على الاخوة حاملي راية الإصلاح ومحاربة الفساد أن يراجعوا أسلوب الطرح التقليدي المتمثل في المهرجانات الخطابية في ساحة الارادة وغيرها، وأن يتجهوا الى ابتكار أساليب جديدة من شأنها إقناع الناس بالأدلة والبراهين والأسلوب العقلاني الهادئ والرصين بعدالة ومصداقية التوجه الذي يسلكونه، كذلك لا بد من استخدام وسائل الإعلام الحديثة في فضح أهل الفساد والمرترقة السياسيين وتكوين قاعدة شعبية متفاعلة بقناعة مع ما يطرح، وبعد ذلك يكون من السهولة التعامل بفاعلية مع هذه القضية العادلة وساعتها لا يمكن للسلطة والحكومة والمتنفذين الوقوف ضد الرأي العام ويرغمون على الامتثال لإرادة الأمة.

ان صلاح النوايا لا يكفي ولكن يجب أن يتبع ذلك عمل دؤوب وهمة عالية وصبر ومصابرة في سبيل الاصلاح ومكافحة الفساد، وان مقولة بعض المشيطين «احنا أحسن من غيرنا» هذه لا تستقيم لأن النعم حتى تدوم يراد لها شكر وحمد، وكذلك تزول النعم بالمعاصي والفساد، فوقوفنا ضد الباطل هو سبيل بقاء هذه النعمة وان سكوتنا وقبولنا بالمنكر والفساد هو سبب رئيسي لزوال ما نحن فيه من نعمة ورغد العيش.

ان ما يقوم به الكثير من المخلصين من النواب والشباب من جهود وعمل دؤوب للوقوف ضد مؤسسة الفساد هو عمل يشكرون عليه، ونحن معهم ونؤيدهم ونضع أيدينا بأيديهم حتى النهاية، ولكن يجب ان تكون الوسائل مدروسة ومجدية لتحقيق الغاية المنشودة في الاصلاح فلا نكون محاميا فاشلا.. لقضية عادلة.

الانباء في ٨ يونيو ٢٠١١ م



## وثيقة الإصلاح القضائي بداية الحديث عن الإصلاح!

حسين العبدالله

بين متطلبات وثيقة الإصلاح القضائي التي تلقى نسخة منها المجلس الأعلى للقضاء، وبين متطلبات إصلاح السلطة القضائية الحقيقية ورفع مستوى أداء القضاء، يعيش القضاء الكويتي حالة من الترقب والحذر الداخلي، لما سينتهي إليه الوضع الداخلي للمجلس الأعلى للقضاء حتى ٣٠ سبتمبر المقبل، إذ سيعلن فيه خلو مقعد رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس محكمة التمييز، وعندئذ يكون رئيس المجلس الحالي المستشار يوسف غنام الرشيد أكمل السن التقاعدية لشغل الوظيفة القضائية، لينتقل أمر الرئاسة إلى خلفه المستشار فيصل المرشد بالنيابة، انتظاراً لقرار تعيينه رئيساً لمحكمة التمييز بالأصالة.

بعيداً عن الترقب القضائي للمناصب القضائية المقبلة وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء المقبل بعد خلو مقعدين من مقاعده في ٣٠ سبتمبر المقبل بخروج المستشار يوسف غنام الرشيد ويوسف الشراح ودخول عضوين جديدين فإن السلطة القضائية بحلتها الجديدة بحاجة إلى تطوير حقيقي لأداء القضاء والنيابة العامة أخذاً بالوثيقة القضائية التي قدمت في الجمعية العمومية لمستشاري محكمة التمييز، وتم تبني ما انتهت إليه من توصية بتشكيل لجنة لإصلاح الوضع الداخلي ومعالجة القضايا التي تناولتها بشيء من المواجهة الحقيقية للمشكلة والعمل على حلها.

ورغم ما انتهت إليه وثيقة الإصلاح القضائي للوضع الداخلي، فهناك نقاط أخرى لم تتناولها الوثيقة القضائية، ويتعين على اللجنة القضائية المكلفة ببحث نتائجها أن تأخذها في الحسبان وتتصدى لها وتعالجها، وأبرز تلك النقاط رفع مستوى القاضي الكويتي، والتشدد في نظام الإعارة للقضاة الأجانب، والتفتيش القضائي على أعمال المستشارين في محكمتي الاستئناف والتمييز من قبل جهاز التفتيش القضائي الذي يتعين أن يكون أعضاؤه من غير رجال القضاء، على ألا يمارسوا أعمالاً قضائية، وتكون مهمة الجهاز التفتيش على أعمال القضاة والمستشارين، وأخيراً ربط جهاز التفتيش القضائي بأجهزة أخرى للكشف عن عدم ممارسة أعضاء السلطة القضائية لأي عمل تجاري وتهيئة القضاء لقانون مخصصة رجال القضاء.

### مستوى القضاة

يعد رفع مستوى القضاء الكويتي والتشدد في نظام الإعارة للقضاة الأجانب من أهم القضايا التي يتعين على السلطة القضائية التصدي لها في المرحلة المقبلة، فرفع مستوى القاضي الكويتي يكون من خلال تطوير نظام التدريب الذي يخضع له رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة فور دخولهم القضاء في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وإمكانية تطوير عمل هذا المعهد وتوفير الميزانيات اللازمة لعمله، وتمكينه من تبادل الخبرات مع المعاهد القضائية العربية والأجنبية، بهدف تطوير مهارات وأداء القاضي، ورفع كفاءته في إدارة الجلسات وكتابة الأحكام القضائية وتسبيبها.

### نظام الإعارة

أما عن التشدد في نظام الإعارة للكفاءات الأجنبية فيتعين على المجلس الأعلى للقضاء

بعد أن قام بتشكيل لجنة عليا قبل نحو شهرين لهذا الأمر من كبار المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة العامة أن تعمل هذه اللجنة على وضع معايير مشددة لاختيار الكفاءات العربية والتوسع في قبولها وعدم الاقتصار على بلد معين، مع تشديد التمسك بإجراء الاختبارات المباشرة للمستشارين والقضاة الراغبين في التعاقد، ضمانا لاختيار عناصر قضائية جيدة وبارزة.

### التفتيش

أما قضية التفتيش على أعمال المستشارين في محكمتي الاستئناف والتمييز فمن القضايا المهمة والحساسة التي يتعين على المجلس الأعلى للقضاء إدراكها ومواجهتها، وتتمثل في التفتيش على أعمال المستشارين في محكمتي الاستئناف والتمييز، فالمقصود بالتفتيش الواقع على قضاة المحكمة الكلية هو تقصي مهارة وكفاءة القاضي في الكتابة، وتلك المهارة مرتبطة بتطور ذهنه وقدرته على الكتابة والتسبيب، كما أن وجود التفتيش القضائي وربطه بترقيات المستشار في محكمة الاستئناف سيكون مشجعا له على مواصلة أكبر قدر ممكن من الجهد، والتوقف عن مراقبة أدائه لن يحقق التطور المنشود في رفع أداء القاضي وتنمية كفاءته في كتابة الأحكام القضائية، وتسبب الأحكام القضائية، والحال كذلك ينطبق على المستشارين في محكمة التمييز بالرقابة على أحكامهم القضائية.

### صورة القضاء

أما القضية الأخرى التي يتعين طرحها وافتقدها وثيقة الإصلاح القضائي فهي تطوير أداء جهاز التفتيش القضائي، وهو العين الحقيقية على أداء القاضي الكويتي وأداء عضو النيابة العامة، وهذه العين لكي تمارس الدور الحقيقي لكشف الصورة الحقيقية لواقع القاضي وأدائه الحقيقي يتعين أولا أن تتمتع صلاحيات أوسع لمباشرة أعمالها، وثانيا أن يمنح المنتدبون إليها من المستشارين قدرا من التفريغ الحقيقي لأداء مهامهم، فلا يمكن أن يكون المستشار المنتدب إليها يترأس أكثر من دائرة قضائية أو حتى دائرة واحدة، وكذلك يتولى العمل في الفصل في منازعات صندوق المعسرين مثلا، وهي أمور تتطلب مهام جسيمة من المستشار.

وبالتالي يتعين أن يتم تخصيص مستشارين يتم ندهم للعمل في جهاز التفتيش القضائي تكون مهمتهم الكشف عن أعمال المستشارين طوال العام، ضمانا لتخصيصهم وتفريغهم لهذه المهمة الجسيمة التي تتطلب وقتا كافيا لا يمكن تحقيقها إذا تم جمعها مع أي مهمة أخرى، وأخيرا يتعين أن يتم توفير مبنى مستقل لجهاز التفتيش القضائي يكون من مهامه أيضاً الكشف والرقابة على أعمال المستشارين فيما لو خالفوا القانون، وكذلك التحقيق في الشكاوى التي تقدم إليه من المجلس الأعلى للقضاء للتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالف.

### الوثيقة

ورغم أهمية المطالب التي تناولتها وثيقة الإصلاح القضائي فإن القضايا المثارة فيها والأخرى المتعلقة بتطوير أداء القضاء وأركانها من معهد القضاء وجهاز التفتيش القضائي هي نتيجة تراكمات



دامت لأكثر من ٢٠ عاماً، وجاء الوقت لمواجهتها لأهميتها ولتأثيرها تأثيراً مباشراً وحقيقياً في أداء السلطة القضائية المقبلة.

وأبرز ما صرخت به وثيقة الإصلاح القضائي هو ترتيب البيت الداخلي، حيث نطقت الوثيقة القضائية «بأنه يتعين ترتيب البيت القضائي والذي يعد مسؤولية الجميع».

وأكدت الوثيقة «أن الحالة الفريدة التي تعيشها السلطة القضائية ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية، وهي أولاً التراكمات التاريخية التي ارتبطت بغياب المعايير الموضوعية المستقرة لاختيار المرشحين لشغل المناصب القيادية في المجلس الأعلى للقضاء، بينما يتمثل السبب الثاني في غياب تطبيق فكرة العمل المؤسسي وسيطرة المركزية على الرؤية المستقبلية وإصدار القرارات، وأخيراً عدم قدرة الإدارة على تفهم حالة الاختلاف».

ولفتت الوثيقة إلى أن «هناك ثلاثة أمثلة تكشف الخلل الواقع لكي يتم إصلاحه، أولها البقاء غير المحدد في المناصب القضائية القيادية وغير القيادية في القضاء والنيابة العامة، لأن البقاء غير المحدود فيها يؤثر على أدائها، أما المثال الثاني فيتمثل في القرار الصادر من المجلس الأعلى للقضاء بشأن القواعد المنظمة للتعيين وترقية رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، فعلى الرغم من خطورة القرار إلا أنه تخلفت عنه أهم مواصفات القرار المؤسسي كما أنه يخالف رؤية أغلبية رجال القضاء».

وبينت الوثيقة أن المثال الثالث يتمثل في موقع الإصلاح، بأن يكون على سلم الأولويات لدى صناع القرار في السلطة القضائية، مطالبة أولاً بإلغاء قرار المجلس الأعلى للقضاء الخاص بالقواعد المنظمة لتعيين وترقية رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، وثانياً بتشكيل لجنة تتكون من عدد كاف من المستشارين تتولى وضع مشروع قرار جديد خاص بالقواعد المنظمة لتعيين وترقية رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، ونقلهم وانتدابهم وتكليفهم بالمهام الرسمية وغير الرسمية الداخلية والخارجية، ووضع مشروع قانون بتعديل أحكام القانون المنظم للسلطة القضائية يتضمن تحديداً زمنياً لتولي جميع المناصب القيادية وغيرها في القضاء والنيابة العامة، إضافة إلى وضع نظام مشهر لمحاسبة شاغلي المناصب القيادية في السلطة القضائية في حالة الإخلال الجسيم أو سوء الإدارة وغيرها من المسائل التي تعود على السلطة القضائية بالنعف.

الجريدة في ٢٦ يونيو ٢٠١١ م

## إذا تحولت ثقافة الافساد لنمط حياة

خالد عبدالعزيز السعد

صار للفساد بعد وبائي يخنق مستقبل البلاد ويرميها في أتون الكوارث والفواجع والجرائم

المعرفة لصيقة بالانسان، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة، وهذه حقيقة من الحقائق المباشرة للحياة العملية اليومية المباشرة والتجارب اليومية، وتتراكم عبر السنين والاحداث والاختفاء والنجاحات. نعرف الاشياء والكائنات الحية والصيغ الفكرية، والمدارس العلمية، والثقافية، والفنية من السهل الواضح الى الغامض المركب، وكل معرفة تبدأ بالتجربة وترتقي وتزدهر وتكبر بالعلم وإعمال العقل في الخلق والابداع والابتكار في شتى ميادين الحياة. وبفضل العلم والحرية والابداع وتطبيق القانون والعدالة والديمقراطية وديناميكية الزمن وعدم الجمود على العادات والنصوص والنظريات استطاع الانسان في الدول المتقدمة ان يحقق تفوقه وتطوره وقوته، واستطاعت تلك الانظمة التي تحترم حرية الانسان وتحفظ كرامته وتراعي انسانيته وحقوقه وواجباته وابداعات عقله ان تحقق حراكها الحضاري والعلمي وانجازاتها في شتى حقول المعرفة.

لكن اذا نظرنا الى واقعنا المؤلم في الكويت وفي كثير من الدول العربية تصدمننا الحقيقة المرة من هول الفساد المستشري في ادارات ومؤسسات ومرافق الدولة والفقر المريع في انتاجية الفرد وتفشي الرشوة والبطالة السرية والعلنية والواسطة وشراء الذمم والضمانر والاستخفاف بالقوانين والبيروقراطية واعادة انتاج الماضي ونبش القبور واشاعة الفتن وازدهار الفتاوى المضحكة والمبكية والتلصص على الناس وخنق حرياتهم ومحاصرة العقول وانوارها بالتحريم والتجريم والتكفير فالفساد صار له بعد وبائي يخنق مستقبل البلاد ويرميها في أتون الكوارث والفواجع والجرائم حتى اصبحت الحياة فيها جحيما لا يطاق، والمصيبة الاعظم ان ثقافة الفساد التي تلوث الضمانر والعقول تحولت الى ثقافة افساد لان هذه الثقافة اكثر خطورة من ثقافة الفساد لانها عملية تريبوية متصلة وتحريض مباشر او غير مباشر على تخطي القوانين واستخدام مهارة القرد في القفز من غصن الى غصن ومن غابة موحشة الى اخرى، كما ان الافساد يصير نمط حياة ويمارسه المجتمع وهو اخر من يعلم اذا قرر الاستمرار في تلك التريبويات المدمرة التي تحض الفرد على ان يصل الى ما يريد عبر اقصر الطرق كالانتهازية والوصولية والطرق السوداء الملتوية، حتى ان الفرد في المجتمع يرى ان اللقمة التي يجب ان يحصل عليها موجودة في فم آخر ومن يلعنون الفساد جهرا تراهم يتقربون الى الفاسدين سرا، ومن يرون في ثقافة الفساد وباء اخلاقيا لا يتورعون عن اخذ دروس في فلسفة الافساد ولم يبق الا ان تصدر دور النشر كتبنا من طراز كيف تكون فاسدا في سبعة ايام او سبع ساعات؟ وما نود ان نصل اليه هو ان الفساد ليس نباتا شيطانيا بلا جذور لانه غالبا ما ينسب الى مجهول ورغم ادراكنا لبطلان اي مفاضلة بين فاسد وفاسد الا ان الاعمى يرضى احيانا بنصف العين خصوصا اذا استبدت في الانسان ووعيه هذه الثقافة العفنة وبلاغتها في التهرب والتهريب التي تقول كل شيء كاي تقول شيئا محدا ومفهوما. فالفساد كالجريمة لا يمكن مطاردتها بمعزل عن الفاعل والقرائن التي تشير الى اقترافه لها، وكم سيبدو المشهد كوميديا مبكيا اذا تفرغ القضاة وذوو الشأن في هذا الامر لمطاردة الجرائم بمعزل عن المجرمين مثل الشركات الوهمية التي تتاجر بالبشر وكأنها شبح يفعل الفعل ويختفي في ثياب من كان يجب ان يقبض عليه ويضعه على شاشة التلفزيون ذي الثلاثة ابعاد.

السياسة في ٩ نوفمبر ٢٠١٠ م



## وزير مرتكب لا يحاكم... شكراً للمشرع الكويتي!

حسين العبدالله

في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ قررت محكمة الوزراء برئاسة المستشار محمد بوصليب عدم جواز نظر التظلمين المقامين من وزير النفط محمد العليم وشركة ناقلات النفط على قرار لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء لعدم كفاية الأدلة في البلاغ المقدم للجنة التحقيق ضد وزير النفط السابق الشيخ علي الخليفة.

وأكدت محكمة الوزراء في حيثيات حكمها أن قانون محاكمة الوزراء هو قانون خاص ولا يمكن إعمال أثر القواعد العامة للتظلم الواردة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، إلا إذا نص قانون إنشاء محكمة الوزراء على جواز إعمال ذلك الأثر، أو نص قانون محاكمة الوزراء على جواز التظلم من قرارات لجنة التحقيق الدائمة بحفظ البلاغات. وبما أن قانون محاكمة الوزراء لم ينص على إمكان إعمال تطبيق القواعد العامة للتظلم الواردة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ولم ينص صراحة على جواز التظلم على قرارات لجنة التحقيق الدائمة بحفظ البلاغات، فإن المحكمة تقضي بعدم جواز نظر التظلمين.

ورغم مرور أكثر من ٤ سنوات على صدور قرار لجنة التحقيق الدائمة بحفظ قضية الناقلات عن الشيخ علي الخليفة، الصادر لعدم كفاية الأدلة بصدوره في أكتوبر ٢٠٠٧، ومرور ٣ سنوات على حكم محكمة الوزراء في عدم جواز نظر التظلمين، ولوم حكم محكمة الوزراء المشرع الكويتي وبكل وضوح من أنه السبب في القصور التشريعي إزاء عدم نصح على إمكان التظلم من قرارات لجنة التحقيق الدائمة في حفظ البلاغات أمام محكمة الوزراء، إلا أن المجلس مازال غارقاً ولمدة ثلاث سنوات في سباته العميق، وأي سبات هذا؟ فقد ترتب عليه تقديم العديد من البلاغات إلى لجنة التحقيق وانتهت فيها اللجنة إلى حفظ البلاغات، دون أن تتمكن الجهات مقدمة البلاغ، أفراداً أو جهات حكومية، من التظلم على قرارات لجنة التحقيق التي قد يكون قد جانبها الخطأ في تطبيق القانون أو الفساد في الاستدلال في قرارات الحفظ الصادرة منها، ومع ذلك أصبحت نهائية!

بعد قضية الناقلات الشهيرة، وبعد كشف محكمة الوزراء هذا العيب الجسيم الذي لم يتحرك المشرع الكويتي من بعد صدور الحكم في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ وحتى اليوم، قدمت إلى اللجنة بلاغات مهمة بحق وزراء اتهموا ببلاغات الاعتداء على المال العام ولم تمكن الجهات المبلغة من التظلم من قرارات الحفظ التي انتهت إليها لجنة التحقيق الدائمة، وذلك لأن قانون إنشاء محاكمة الوزراء، لا ينص صراحة على جواز التظلم وأن مصير التظلمات إن قدمت وفق القواعد العامة للتظلم الواردة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، سيكون مصيرها كمصير التظلمين المقامين من شركة ناقلات النفط ووزير النفط السابق محمد العليم من محكمة الوزراء التي انتهت إلى عدم جواز نظر التظلمين، وتأييد حكم محكمة الوزراء بحكم محكمة التمييز بهيئة مشورة عندما أصدرت حكمها في يناير عام ٢٠٠٩، بعدم قبول الطعن بغرفة المشورة لذات الأسباب التي ساقها حكم محكمة الوزراء سالف الإشارة. ولا يمكن تبرير موقف المشرع الكويتي سوى بالمخذل ليس للشارع، وإنما مخذل لأحكام القضاء الداعية له بتكملة القصور الذي يعترى النصوص التشريعية، فمنذ أكثر من ٣

سنوات يصدر حكم محكمة الوزراء، ولا مجيب تشريعيا لصرخات القضاء، ولا نائب أو نائبة لديهما القدرة والفهم الصحيح ليحسن سماع الرسائل القضائية الداعية لإصلاح التشريعات ولكن من دون مجيب!

أخيراً، أختتم مقالي بمثال مخز وهو سماح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الحالي بالتظلم من قرار حفظ التحقيق في قضية جنحة سرقة ١٠٠ دينار أو أقل، بينما لا يوجد نص يسمح بقانون محاكمة الوزراء بالتظلم من قرارات لجنة التحقيق بحفظ البلاغ عن وزير يسرق مليارات الوطن بأسره... شكراً للمشرع الكويتي!

الجريدة في ٣ يوليو ٢٠١١ م





## الإصلاح يبدأ بتشخيص العلة: أحمد الدين

مع التقدير للمحاولة التي أعلنت عنها عضو مجلس الأمة الدكتورة أسيل العوضي في شأن الجهود التي تبذلها مع زميلها النائبين الدكتور حسن جوهر ومرزوق الغانم لصياغة "مبادرة إصلاحية بروح إيجابية" وما تأمله في تصريحها الصحافي المنشور أمس بأن تكون هذه المبادرة "خارطة عمل تشريعية لدور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة وعدم الاكتفاء برد الفعل والتعيش على أخطاء الحكومة" فإن أي مبادرة إصلاحية لن تكون ذات معنى وأثر إذا اقتصر على الجانب التشريعي وحده، أو عندما تنحصر مثل هذه المبادرة في نطاق مشكلات العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتكتفي باقتراح سبل تحسين مستوى أدائها، ذلك أن ما برز على السطح من قصور وما طغى من سلبيات صارخة في العمل الحكومي والممارسات النيابية، إنما هي على خطورتها وسوءها مجرد مظاهر وأعراض لعلّة أكبر في الحياة السياسية الكويتية!

إنّ العلة الرئيسية في حياتنا السياسية تتمثل في استمرار التناقض القائم غير المحسوم تاريخياً بين المشيخة كنهج سلطوي مسيطر وبين متطلبات التطور الديمقراطي وإنجاز مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة... فهذا التناقض بين المشيخة والدولة الحديثة هو الذي أدّى إلى تراجع مشروع بنائها، وهو الذي قاد إلى إفراغ دستور ١٩٦٢ من محتواه الديمقراطي المحدود، وهو سبب محاولات الانقضاض المتكررة عليه وتعطيله أكثر من مرة، وإعاقة تطوير "دستور الحد الأدنى" وعرقلة استحقاق الانتقال إلى النظام البرلماني... ومن نتائج استمرار هذا التناقض غير المحسوم بين النهج السلطوي والنهج الديمقراطي ما شهدناه ونشده من احتكار متواصل للمناصب الرئيسية في الحكومة ومن انتقاص مكشوف للدور الحقيقي المفترض لمجلس الوزراء كسلطة دستورية مقررة للسياسة العامة للدولة وتحويله إلى مجرد جهاز تنفيذي تابع؛ وما ترتب على ذلك من معايير بأئسة في التوزيع أدّت إلى استبعاد رجال الدولة وتراجع دور الوزراء من شركاء في القرار السياسي إلى مجرد موظفين كبار مسؤولين عن العمل في حدود وزاراتهم، وهذا ما قاد إلى سوء الإدارة السياسية للدولة؛ وتخبّط العمل الحكومي؛ وتدني مستوى أدائه وافتضاح مظاهر عجزه عن القيام بأبسط مسؤوليات إدارة البلاد... وإلى هذا التناقض بين المشيخة ومتطلبات التطور الديمقراطي للدولة الحديثة تعزى الأسباب الحقيقية إلى ما تعرّضت وتعرّض له العملية الانتخابية من عبث وتخريب وشراء ذمم و"مرشحي ونواب خدمات" واستقطابات طائفية وقبيلية وإساءة اختيار، وإليه كذلك يعود ما تعرّض ويتعرّض له العمل البرلماني من إفساد منهجي للنواب وشراء مبرمج للولاءات وممارسات منحرفة مقصودة؛ وإهدار متكرر للمبادئ البرلمانية؛ وتعطيل متعمّد للرقابة المسؤولة؛ وعرقلة انتقائية لتطبيق بعض التشريعات الإصلاحية التي أقرّها مجلس الأمة ضمن ظروف معينة؛ وانتهاك مشهود لسيادة القانون وعدم احترام تطبيقه... وبالإضافة ما سبق فإن استمرار هذا التناقض من دون حسم بين النهج السلطوي للمشيخة وبين متطلبات التطور الديمقراطي وبناء الدولة الكويتية الحديثة هو الذي حال دون وجود تنظيم قانوني لحياة حزبية سليمة في البلاد وذلك بما يضمن للطرف السلطوي إبقاء العمل السياسي في حدوده الدنيا، بما في ذلك الانتخابات والممارسات النيابية التي يحرص الطرف السلطوي على استمرارها في نطاقاتها الفردية القاصرة

ومحدودة التأثير... وهذا هو السبب أيضا في استمرار الوصاية الحكومية على مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة تهميش التيار الإصلاحى فى المجتمع الكويتى وإضعافه وفى المقابل تشجيع قوى التخلف وتمكين قوى الفساد .

إنّ الخلل السياسى فى الكويت أكبر من أن ينعصر فى بعض مظاهره المرضية وأعراضه المستفحلة، وبالتأكيد فإنّ معالجته تتطلب عدم الاكتفاء بالنظر إلى هذه المظاهر والأعراض، وإنما لابد من تشخيص العلة الرئيسة فى حياتنا السياسية... أما الخطوة الأولى على طريق الإصلاح فلا يمكن أن تبدأ ما لم يتم حسم التناقض المتفاقم بين النهج السلطوى للمشيخة وعقليتها وبين مشروع بناء الدولة الحديثة وتطورها الديمقراطى، فهذه هى المبادرة الإصلاحية المستحقة، مع الاحترام لأي "مبادرات إصلاحية" مقترحة بما فيها مشروع مبادرة النائبة الدكتورة أسيل وزميلها .

عالم اليوم فى ١٢ يوليو ٢٠١١ م



## لا إصلاح من دون إصلاح مركز التنفيذ بالوظيفة

سعود السمكه

الحكومة الحالية تضم عناصر بالإضافة إلى سمو الرئيس، متحمسة إلى أبعد الحدود لعملية الإصلاح والعبور بالبلد من حالة الركود التي يعانيها منذ فترة طويلة الى اجواء الحراك التتموي.. إلا أن الحماس وحده لا يكفي حتى لو اقترن بإرادة صادقة، إذ ان العملية تحتاج إلى عمليات واسعة وجراحات عميقة.. وإلا فإن أي حماس وأي جهد ومهما توافرت الإرادة في ظل مجتمع وظيفي فاسد فلن يستطيع فعل اي شيء وسوف نبقى ندور في حلقة مفرغة وشبح اليأس والاحباط يحيط بنا!

لذلك، باعتقادي، لابد ان تتبنى الحكومة في ظل الرغبة الصادقة لعملية الاصلاح برنامجا مقتضيا وسريعاً يسלט الضوء على الوظائف القيادية في مجتمع الإدارة الحكومية وقيم بدقة علمية وشفافية متناهية أداء القياديين الذين يعتلون هذه الوظائف.. إذ ان الخلل باق واضحا من دون أدنى شك في هذه القيادات كونها المسؤولة عن عملية التنفيذ والمتابعة حتى يتفرغ الفريق الحكومي لرسم السياسة العامة للدولة. المشكل الآن في الوضع الراهن ان يأتي الوزير ممثلاً حماساً ورغبة في الاصلاح ويعمل ليلا ونهاراً من اجل اصلاح الوضع.. إلا انه يكتشف في الاخير، ان كل ما بذله ويبدله من جهد مضمّن انعكس سلبياً على صحته ووقت اسرته، لم يؤثر بمقدار ما تؤثر الأبرة على البحر حين تسقط فيه! بل ان في كثير من الاحيان يصبح البعض من هؤلاء القياديين، الذين اعتادوا على الفساد، بمنزلة حائط صد لكل مبادرة اصلاحية تأتي من الوزير ويعملون على افشالها بطريقة أو باخرى! ليس هذا فحسب بل يحضرون الحضر ويفجرون الالغام امام الوزير لافشاله ثم توريطه سياسيا امام زملائه الوزراء ومجلس الامة!

لذلك لابد لمجلس الوزراء، اذا اراد ان يتفرغ فقط لرسم السياسة العامة للدولة وهي المهمة الاساسية المنوطة بالفريق الحكومي، عليه أولاً ان يضع استراتيجية لحماية الوزراء من طغيان أصحاب الوظائف القيادية في المجتمع الوظيفي من خلال خطة علمية وعملية مدروسة من كل الجوانب وعلى النحو السريع لتطهير الجهاز الاداري من معوقات التطور والتنمية المتمثلة في بعض القياديين في الوظيفة العامة.

القبس في ١٢ يوليو ٢٠١١ م

## انهب.. مثل ما ينهب غيرك! يوسف الشهاب

استوقفتني عنوان هذا المقال طويلاً، وتأمّلت عميقاً في مضمونه وواقعه وانكاساته على النفوس المريضة التي اعتادت على السرقة والنهب من الأموال العامة، وعلى النفوس والضمائر النقية التي ترفض - ويعنف - ان تترك يدها تمتد إلى الحرام مهما كانت الاغراءات المادية، التي بين يديها وتحت سيطرتها، وشتان بين الجانبين المتناقضين في استباحة الحرام من دون احساس ولا شعور بالنفس، ولا حتى مخافة العقوبة الالهية، وفي كبح جماح النفس الأمّارة بالسوء إلا من رحم ربي، وترفّعت عن الحرام، الذي لا يدوم فيه إلا الخزي في الدنيا والآخرة، واقتربت من الحلال، وهو رصيدها المأمول في الآخرة، يوم لا ينفع المال الذي جاء بالحرام.

هات ورقة وقلمًا واجلس بعيداً عن ازعاج تصريحات بعض النواب، وابدأ بتسجيل ميزانيات المشاريع الكبرى عندنا من: جسور، مستشفيات، ملاعب، مصافي نفط، وحتى محطات كهرباء ومياه، جسر جابر.. استهلك الحديث فيه بين أخذ ورد عروض ومناقصات وترسيات، والنتيجة «مكانك راوح»، تلاعب بالأسعار وتأخير في التنفيذ وحتى هذه اللحظة لا أحد يعلم سوى رب العباد عن مصير هذا الجسر، مع أن جسر الصين يبلغ طوله أكثر من ٤٥٠ كلم، وتكاليفه أقل بنحو ٢٠٠ مليون دينار عن جسرنا المسكين، الذي يقل طوله عن ٢٠٠ كلم، بينما التكاليف تفوق تكاليف إنشاء جسر الصين، ماذا يمكن ان نقول عن كل هذا غير النهب من أموال الدولة. ثم سجل عندك - أيضاً - استاد جابر، أنفقت الدولة عليه ملايين تفوق إنشاء مدينة ألعاب عالمية في دولة أخرى، ومع كل هذا لم ينته، حال هذا الاستاد، عيوب وتحفظات وانتقادات عليه رغم إشراف وزارة الأشغال وديوان المحاسبة، والنتيجة الاستاد لا يزال بالمجهول بسبب اللامبالاة وعدم الأمانة والنهب، الذي يتسابق عليه أصحاب الضمائر الميتة حتى صار التنافس كبيراً على من ينهب قبل الآخر، محطات المياه والكهرباء تُلغى مناقصاتها بعد اكتشاف تلاعب فيها مع كل الأهمية القصوى اليها، لكن النهب وكسب الحرام بكل وسيلة قدرة من دون شعور بالأمانة ونظافة اليد التي أصبحت اليوم حالة استثنائية في وطن صار فيه التنظيف والعييف عملة نادرة.

ماركة «انهب.. انهب..» وصلت عدواها حتى الى بعض القيادات الحكومية التي استقلت المنصب وراحت تعيب بالأموال كما تريد تحقيقاً لمصالحها ونواياها الدنيئة التي أضاعت فيها الامانة بقصد، وسعت الى النهب مع سبق الاصرار من خلال التلاعب بالعقود، وكأنها لا تعلم أن هناك عين الرحمن تراقبها وأنه لا حساب ينتظرها في يوم تبيض فيه وجوه وتسود وجوه.

ما كان النهب من المال العام يصبح ماركة لدى بعض النفوس المريضة لو أن المجرم السارق ذاق طعم العقوبة التي تجعله عبرة للآخرين، وما كان ضعيف النفس ينهب لو أنه شعر بأن أموال الدولة مصنونة، والتطاول عليها وحتى الاقتراب من خطوطها الحمراء هي محاولة سرقة لا ينبغي القيام بها، لكنها الضمائر الميتة التي فقدت كل الحياء واغتسلت قلوبها بالحرام فاستباحت كل محظورات السماء ورأت في نهب المال العام سبيلاً لزيادة الرصيد، وحال لسانها يقول «غيري ينهب.. ليش ما انهب؟»، صحيح «من أمن العقوبة أساء الأدب».

### ● نغزة

من عاداتنا وتقاليدنا.. لا تصدقوا أن أي شركة تنهب من الأموال العامة بالتلاعب بالعقود، تصدر عليها أحكام قاسية تتضمن فسخ العقد ومع السلامة من دون حساب، وحين ينهب قيادي من أموال وزارته، عقوبته أكثر صرامة. هل تعرفونها؟! انه احتفال كبير وكلمات تشيد بنزاهة ونظافة الحرامي مع كتاب شكر ودرع تقدير، «خوش عقوبة!»، طال عمرك.

القبس في ١٢ يوليو ٢٠١١ م



## رئيس الوزراء.. والوزراء.. للمحاكمة! المحامي سعود الشحومي

منذ زمن ليس ببعيد وأنا مهتم تحديداً، وأنا رجل القانون، بقانون محاكمة الوزراء والذي يحتوي على ست عشرة مادة هي كل ما يحتويه، وأظن أن المشرع وللأسف قد أخطأ كثيراً عند إقرار هذا القانون لإغفاله بعض البنود التي نرى إضافتها أي بتعديل القانون إضافة جديدة لحماية المال العام وحقوق المواطنين وبكل تأكيد مزيداً من الرقابة العامة والشعبية على أعمال الوزراء !!؟؟

بمعنى كان يفترض إضافة محور آخر للمادة الثانية منه فبالإضافة لما تنص عليه المادة من أنه يعاقب الوزير بالعقوبات المقررة قانوناً إذا ارتكب في تأدية أعمال وظيفته جريمة من الجرائم الآتية :

- ١- جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة العامة .
- ٢- جرائم الموظفين والمكلفين بخدمة عامة .
- ٣- الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخابات .
- ٤- الجرائم المتعلقة بمس العدالة أو التأثير عليها .
- ٥- الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المال العام .

نرى إضافة بند (٦) وهو عبارة عن الجرائم المتعلقة بالإهمال الوظيفي أو الإداري الجسيم وكذلك الجرائم المتعلقة بالفساد الإداري والعبث في أموال الشعب وممتلكاته ..... فلم يتحدث القانون عن الإهمال الوظيفي الخاص بالوزير وما يترتب على ذلك من آثار قد تكون كبيرة على المواطن فهناك من الوزراء من يستطيع أن يتلاعب على قانون حماية الأموال العامة بمواده خصوصاً إذا كان رجل قانون بالأساس!

أو ممن يعملون في هذا القطاع أو ممن لديهم مستشارون من نوعية الفطاحل!  
وكذلك الأمر بالنسبة للفساد العام المستشري في أغلب الوزارات مع الأسف فلا يوجد في القانون ما يستطيع الفرد محاسبة الوزير على إهماله أو الفساد الحاصل في وزارته !

فأحدهم قد يرد علينا بان البند رقم (٢) يتكلم عن جرائم الموظفين والمكلفين بخدمة عامة لكن نقول وفق ما هو منصوص عليه بقانون العقوبات أو ما هو موجود في قانون الجزاء!  
بمعنى أن ما لا يشكل جريمة جنائية لا يندرج تحت هذا القانون ولا يمكن محاسبة الوزير عليه!

نحن نظن انه آن الأوان لكي يقول الشعب كلمته وأن الأوان للشعوب أن تحاسب حكوماتها خصوصاً إذا كانت هذه الحكومة أو تلك تغرق في الفساد الإداري والمالي!

محاكمة محمد حسني مبارك، بغض النظر عن رأيي الشخصي فيها، هي رسالة لكل فاسد بأن يتعظ وأن يعرف أن الزمن قد تغير وقد تبدل وأن الحق والعدل يعلو ولا يعلى عليه وبالتالي ما ينطبق وما يحصل في الدول العربية يجب أن تكون انعكاساته على الشارع العربي وعلينا تحديداً لمزيد من

الحرية ولضمان العدالة والديمقراطية وتكريس لدولة القانون ومؤسساته خصوصاً أننا، وفي الفترة الأخيرة، بدأنا نلاحظ ويلاحظ الشعب الكويتي بأسره أن هناك وزراء دخلوا الوزارة "حفاي" والآن أصبحوا يمتلكوا الملايين!

وكذلك الأمر بالنسبة للأعضاء وعليه أيضاً نظن أنه يجب تفعيل هذا القانون للحد من استنزاف المال العام وتفعيل أدوات رقابته !

حري بنا أن ننهض لبناء بلدنا فهي أمانة فإن كانت المعلومات والبيانات التي أوردتها جريدة المستقبل الغراء حقيقية يجب بالفعل علينا كمواطنين القيام بدورنا وتفعيل قانون محاكمة الوزراء!

الرشوة والمحسوبية والواسطة والتفيع قد وصلت العظم وأعتقد أنه حان الوقت لمحاسبة المسؤولين والوزراء فكل هذا الفساد الموجود في الوزارات ولم نر حتى يومنا هذا وزيراً قد تمت إدانته!

بمعنى المخالفة هل يعقل أن توجد كل هذه التجاوزات وكل هذه المخالفات والملاحظات من قبل ديوان المحاسبة ولا تكون هناك محاسبة ولا يكون هناك وزير مسؤول عن أعمال وزارته، اذا من هو المسؤول ومن الشخص الذي يتحمل المسؤولية؟!

بصراحة أتمنى أن يأتي اليوم الذي نرى فيه المسؤولين سواء كان رئيس الحكومة أو وزارته متى ما أخطأوا يحالوا للمحكمة ، وباليات أن تكون الجلسة علنية على وزن نريد جلسات مجلس الأمة علنية (هين يصير خير!)

المستقبل في ٩ أغسطس ٢٠١١ م



## حملة "أين أموالنا؟" ضرورة لحماية الثروة الوطنية خالد ضيدان العتيبي

تثار منذ سنوات عدة قضية الهدر في المال العام، ويكاد الجميع يجمع على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة التي لم نسمع يوماً عن شخص واحد أحيل إلى النيابة العامة أو القضاء كمتهم بهدر المال العام أو التلاعب به، وهو أمر يثير الحيرة لأن الحديث في العموميات على هذا النحو لا يقدم أي فائدة للناس ولا يجعلنا نصل إلى الحقيقة، وإذا كان هناك هدر في ثروات البلاد، وسوء استغلال واضح المعالم فلماذا لا تؤدي الجهات المعنية في الدولة عملها وتحاسب كل من تحوم حوله الشبهات حتى تقطع دابر آثارة الشكوك ونضع الأمور في نصابها؟

استناداً إلى التجربة في السنوات الماضية فإن تحقيق هذا الأمر وجعل المؤسسات المعنية تمارس عملها على أكمل وجه يحتاج إلى غطاء شعبي ورسمي وهذا لا يتحقق إلا إذا طالبت الناس بضرورة البدء في التحقيق بكل الصفقات المشبوهة، لا أن يكتفى بالتصريحات الصحافية التي يطلقها النواب أو بعض الشخصيات السياسية، لأن الممارسة أثبتت أيضاً أن العديد من النواب يتراجعون عن تصريحاتهم عندما يبدأ بحث القضية في قاعة عبدالله السالم، فلجنة حماية الأموال العامة البرلمانية لم تقدم أي شيء طوال سنوات، بل إنها لم تعمل على إحالة بعض الملفات إلى النيابة العامة من خلال مجلس الأمة، فيما تثار شبهات حول عدد من الشخصيات النيابية والوزارية وتكثر الاتهامات من دون دليل، وهذا يعني أن المسألة في بعض جوانبها إما أنها كيدية سياسية، أو أن هناك صفقات تعقد على حساب المواطنين والأجيال القادمة، وأن ثروات حرام تجمع في ليل من دون أي محاسبة.

بناءً على كل هذا لماذا لا تكون هناك حملة بعد انتهاء الشهر الفضيل بعنوان "أين أموالنا؟" تساهم فيها جمعيات النفع العام والصحافة والقوى السياسية وكل مكونات المجتمع، من أجل البحث في سبل انفاق المال العام وأين يذهب ومن المسؤول عن الهدر الذي يتحدث عنه الجميع، وأن يمنح ديوان المحاسبة سلطات أوسع تؤهله إحالة أي مشتبه به إلى النيابة العامة المالية وإصدار قرارات قضائية كما هي الحال في العديد من الدول الديمقراطية، وأن تسن القوانين اللازمة لذلك بما يضمن الحفاظ على الثروة الوطنية وحماية المال العام من أي تلاعب؟

نعم هناك الكثير من الصفقات والمناقصات تحوم حولها شبهات، ومنذ سنوات وضعت تحت المجهر لكن لم يجر التحقيق الجدي فيها ومحاسبة المسؤولين عنها، فيما لا يزال العديد من النواب يتحدثون عن نهب للثروات الوطنية ولم نسمع أي منهم يسمي الأشياء باسمائها الصريحة، بل بقيت التصريحات غامضة، فهل ذم الناس وكراماتهم رخيصة إلى هذا الحد حتى يكتفي الجميع باطلاق الاتهامات من دون إثبات؟

إن حملة "أين أموالنا؟" لا يجب أن تكون مرهونة بظرف سياسي أو محتكرة من تيار أو تكتل نيابي، بل هي حملة كل الكويتيين ولكل الأجيال لأن هدفها حماية البلاد من بعض الذين تسول لهم أنفسهم السعي إلى جمع ثروات من دون وجه حق وبطرق ملتوية، بل إنها تضع الأمور في نصابها الصحيح، وتمنع اتهام أي إنسان من دون دليل أو إثبات، فما أثير في الأيام الأخيرة عن تحويل ٢٥ مليون دينار إلى حسابات بعض النواب من مصادر مجهولة هو مؤشر خطير جداً يهدد مستقبل البلاد لأن هذه التهمة إذا ثبتت ولم تتحرك الجهات المعنية يعني ترك حبل العيب السياسي

والمالي على الغارب ويؤدي الى فوضى لا تحمد عقباها في هذه الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد والمنطقة حتى لو كانت هذه الاموال حولت من مصادر داخلية فان ذلك يعني تهديدا صريحا للديمقراطية وشراء مكشوفاً للذمم وهذا ما لا يرضاه اي كويتي، فهل يقبل به مجلس الامة او تقبله المؤسسات المعنية بحماية المال، واذا قبلت به الا يعني ذلك ان من قبل به متواطئ مع الذين حولت اليهم الاموال؟

ان منح ديوان المحاسبة سلطات اوسع وتحرك الجهات المعنية بحماية المال ضرورة لم تعد تقبل التأجيل، وهذا لن يتحقق الا اذا كانت هناك حملة شعبية تطالب بمحاسبة كل مسؤول عن هدر الاموال العامة والتلاعب بها، فهل يتحرك الكويتيون من اجل حماية ثروتهم الوطنية؟

**السياسة في ٢٢ أغسطس ٢٠١١ م**





## لك الله يا أونيانغو أوباما خالد عبد الله العوضي

يقول الخبر الذي أوردته بعض وكالات الأنباء العالمية إنه تم القبض على المدعو أونيانغو أوباما، عمّ الرئيس الأميركي باراك أوباما، بتهمة قيادة سيارته في أحد شوارع ولاية ماساتشوستس الأمريكية وهو تحت تأثير الكحول، وهو أيضا مطلوب في الوقت نفسه لسلطات الهجرة بسبب إقامته على الأراضي الأمريكية بصورة غير شرعية، فهو يحمل الجنسية الكينية، مما يعرضه للترحيل، أي التسفير بلغتنا التي نفهمها.

كل هذا يحدث دون أن يستطيع سيّد البيت الأبيض أن يحرك ساكنا تجاه ما يتعرض له عمّه، ودون أن يتمكن من أن يشفع له أمام المؤسسات الحكومية التي تعمل تحت إمرته، فسيادة الرئيس يعلم جيدا أن كونه يشغل هذا المنصب فهذا لا يعطيه الحق في إهانة القوانين المعمول بها، فهو أولا وأخيرا مواطن أميركي لا يختلف عن غيره من المواطنين سوى بالمسمى الوظيفي لا أكثر ولا أقل.

وقبل ذلك بسنوات قليلة تعرّض بيل كلينتون، وكان حينها رئيسا للولايات المتحدة، للمساءلة القانونية بعد أن خدع الرأي العام الأميركي عن حقيقة علاقته بالفتاة المتدربة المدعوة مونيك لوينسكي، فتّمّت مساءلته والتحقيق معه أمام مرأى ومسمع العالم أجمع احتراما للقانون الذي خالفه. فسيادة القانون فوق سيادة أي فرد حتى لو كان رئيس الدولة. تصوّر عزيزي القارئ ماذا كان سيكون عليه وضع القانون ودولة المؤسسات في الولايات المتحدة لو أن باراك أوباما تدخّل لمصلحة عمّه وأمر مرؤوسيه بالتغاضي عن مخالفاته والفض على القانون؟

وماذا لو أن الشعب الأميركي لم يحاسب رئيسه بيل كلينتون على مخالفاته القانونية، وغض النظر عنها لحفظ ماء وجهه ووجه أميركا أمام العالم، كما يتحجج بذلك البعض منّا حين يقبل أن يداس ويهان القانون الكويتي حفاظا على سمعة عائلة أو شخص، أو مراعاة لعلاقة هذا بذاك، أو مجاملة لفلان أو فلنتان؟ ببساطة لو لم يكن للقانون هيبة واحترام في الولايات المتحدة، ولو لم يكن القانون فيها نافذا على الجميع دون استثناء، وهذه نضع تحتها ألف خط، لوجد أونيانغو أوباما ومن على شاكلته من مخالفي القانون ضالّتهم، ولتخلّصوا من معاناتهم، ولكن وحتى ذلك الحين فإنني أدعو عمّ الرئيس الأميركي لزيارتنا هنا في الكويت حيث سيجد كل ما تشتهي نفسه من واسطات واستثناءات لها أول وليس لها آخر، ويكفيه أن يكون عمّا لأوباما كي يجد من يدوس على القانون لأجله.

القبس في ٤ سبتمبر ٢٠١١ م

## هيئة طال انتظارها د.خالد أحمد الصالح

أصبح الفرع لدينا محاطا بالقلق، لقد تعودنا منذ زمن طويل اذا فرحنا لتشكيل لجنة او استحداث هيئة لحل مشكلة كبيرة لدينا، تعودنا ان تصبح اللجنة او الهيئة جزءاً من المشكلة بدل ان تصبح أداة حل.

بتاريخ ٢٣ أغسطس الماضي اعتمد مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي مشروع قانون بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورفعته الى سمو الأمير تمهيدا لاحالته الى مجلس الأمة.

ومن تصريحات المسؤولين ومنهم أمين عام مجلس الوزراء الأخ عبد اللطيف الروضان يتبين ان هذا المشروع يستهدف حماية مؤسسات الدولة من استغلال السلطة لتحقيق منافع شخصية.

وبالكويتي الصريح محاربة الفساد وبالذات الفساد المالي في مؤسسات الدولة.

لقد أصبحت الرشوة وأخواتها عنوانا كبيرا يُعرف لدينا بالغزو الثاني على اعتبار أنه أصبح مميزا بعد الغزو العراقي للكويت.

انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مشروع طال انتظاره، ولكن كيف لنا ان نجعله قانونا حيا ينقذ الكويت ويعيد الثقة للجهاز الحكومي الذي استولت داخله أفاعي المال العام ذات الرؤوس المتشعبة؟

اذا كانت الهيئة الجديدة تنفيذا فقط لرغبة أميرية دون الايمان بها فستتحول هذه الهيئة الى غطاء للفساد وتشريع قانوني له، أما اذا فهم مجلس الأمة والحكومة حقيقة التوجهات الأميرية وعملا من أجل انقاذ الكويت من تلك السموم التي تفسد كل القيم لدينا فما على المجلس والحكومة سوى، أولا: الاسراع بمناقشة المشروع واقراره، ثانيا: بدء اختيار القوى البشرية التي ستدير هذه الهيئة، وهنا لا بد من التوقف طويلا.

لقد عودتنا حكومتنا الرشيدة على المفاجآت، اليوم ما عدنا نحتمل المفاجآت، هذه المرة نريد أشخاصا يملكون عناصر النجاح الثلاثة: الأمانة والشجاعة والخبرة، لا يكفي من قادة الهيئة ان يكونوا أمناء وهم جبناء ولا يكفي ان يكونوا أمناء وشجعاناً دون خبرة في دهاليز الجهاز الحكومي.

أتمنى ان يتم اختيار رجل او امرأة من كل وزارة، معروف بأمانته وشجاعته ودرايته بمحاسب السرقات في وزارته، اختيار مثل هؤلاء وحده سوف يغلق كثيرا من الحنفيات التي تصب أموالا في جيوب الفاسدين حتى قبل ان يبدأ هؤلاء أعمالهم، أساس النجاح حسن اختيار الرجال قبل حسن اختيار النصوص.

أما كيف نجد هؤلاء فهم ولله الحمد كثيرون بعضهم تقاعدوا (قرفاً) وبعضهم مازال يصارع، ما على المسؤول عن اختيار أعضاء الهيئة الا ان يصرف عينيه بعيدا عن الترشيحات التي ستقدم لديه والتي تهدف الى القضاء على هيئة مكافحة الفساد بزرع الفساد داخلها.

ان هذه الهيئة هي آخر أمل للإصلاح، فقد بلغ الأمر منحنى خطرا، فالיום يسرق الموظف وتتم ترقبته، ويتعاون الحرامية مع بعضهم بشل لا تجد من يتصدى لها. فهل ستجج هذه الهيئة؟ أم سنقف على أبوابها يوما لنبكي حلما ضائعا؟ الدهر وحده يملك الجواب.

الوطن في ٥ سبتمبر ٢٠١١ م



## ربيع الكويت المنتظر تركي العازمي

المدخل لهذا المقال يبدأ من المثل الدارج «ربيع النفس هواها» وهو مثل ينطبق على «ربيع الكويت المنتظر» ولا نقصد بربيع الكويت وضع المقارنة بما يحصل في البلدان العربية!

هوى «النفس الكويتية» لم يتم ترويضه وردعه في جانب الشفافية ومعالجة أوجه الفساد بل أطلقت النفس الكويتية العنان لحصان الفساد ليعثوا بالأرض الكويتية فساداً حيث لم يترك قانوناً إلا وتعرضت له أرجل وأيدي الفساد حتى تشعب إلى أن وصل الدخول في النوايا ونحن لنا الظاهر من الأمور ولا نحكم على أي قضية إلا وفق براهين محددة على الأقل حفاظاً على ما تبقى من أخلاقيات الكتابة احتراماً لقاعدة القراء!

الحاصل إننا وصلنا حداً لا يمكن السكوت عنه، وتستوجب الضرورة أن نفخ بحزم في وجه آفة الفساد المادي والمعنوي الذي باتت معاملته واضحة ولا حاجة للبحث عن أدلة أخرى... وصحيح أن الفساد لم يكن وليد الأحداث الأخيرة بل كان موجوداً من عقود وقد أشرنا له في مقالات سابقة، ولكن الذي نلاحظه أنه في العهد الحالي تجاوز كل الأعراف، وضرب بعرض الحائط كل أبجديات الأخلاق والموروث الاجتماعي على مستوى أدب الحوار، وطريقة التفتيح، وتضارب المصالح، وارتفاع عدد المفسدين حول «النفس الكويتية» إلى أرض خصبة للأفعال المنافية للعادات الاجتماعية والأخلاق، وماتت الذمة المالية، وسارت النفس الأمانة بالسوء في طريق المهالك تقود البلاد من دون تحرك من الحكماء لصددها عن ما تنوي إيصالنا إليه!

إن الحل في غاية البساطة... أولاً نعتزف بوجود آفة الفساد وهذا لا يحتاج إلى براهين، ومن ثم تحديد أوجه الفساد والراعين له ومن ثم إقصائهم من أماكنهم القيادية واستبدالهم برجال من طراز خاص، ولا تأخذنا في المفسد الرحمة مهما كانت العلاقة التي تربطنا به، و«اسطوانة» عفا الله عما سلف لا يجب الأخذ بها كي يعتبر كل من تسول له نفسه، وإنني رغم بساطة ووضوح حالة الفساد التي تعاني منه الكويت، أعتقد بأنه لن يكون هنالك حل إلا من خلال «ربيع كويتي» يحركه الشارع شريطة أخذ الحيطة ممن يتغنى بالعفة والنزاهة وهو بطريقة أو أخرى ضالع في أوجه الفساد إن لم يكن مادياً نجده معنوياً... والله المستعان!

المرأي في ٦ سبتمبر ٢٠١١م

## حكومة ظل جاسم بودي

تتفرد الكويت عن غيرها من دول العالم بأن بعض المعارضين فيها يستخدمون مصطلح «حكومة الظل» في معرض الهجوم أو الإساءة أو النقد، فنسمع مثلاً أن من اتخذ هذا القرار هو «حكومة الظل التي تدير الأمور في الخفاء ومن خلف الستارة»، وأن من ألقى هذا القرار «هو حكومة الظل التي تتعارض مصالح أفرادها مع بقاء القرار».

حكومة الظل في الدول المتقدمة جزء من النظام السياسي شبه المنصوص عنه في الدساتير. هي كيان رقابي من جهة ومحفز لعمل الحكومة الرسمية من جهة أخرى، ولذلك نرى رؤساء حكومات أو جمهوريات يعقدون لقاءات معلنة وغير معلنة مع وزراء حكومة الظل قبل اتخاذ أي قرار في محاولة لإقناعهم بوجهة نظرهم أو لتعديل بعض بنود القرار بما يكفل المزيد من فاعليته وشعبيته.

في الكويت، وعلى عكس المهاجمين والمنتقدين، نقول إننا بحاجة إلى «حكومة ظل». حكومة ليس بالضرورة أن يكون لها كيان رسمي كما هو الحال مع الموالاة والمعارضة في الدول المتطورة، بل يمكن أن تشكل من مجموعة تضم مشرعين وأكاديميين وخبراء ومتخصصين وسياسيين على أن تكون فيها حصة مهمة للشباب الذين سيتولون قيادة المستقبل الكويتي.

نريد حكومة ظل، لا ترفع شعارات سياسية ولا تحمل لافتات ولا تسير في تظاهرات، فهذه الأمور مكفولة للجميع بالدستور ولها أربابها وروادها ورموز الحراك الشعبي وهي من ميزات نظامنا الديموقراطي الذي يكفل حرية التعبير للجميع في إطار القانون.

الحكومة التي نريدها هي حكومة يحمل كل فرد فيها ملفاً واحداً. ليكن اسمه الاشغال أو الاتصالات أو الصحة أو التربية أو النفط... يدرس كل تفاصيله ويقف على كل مشكلات القطاع ويطلع على أهم المستجدات العالمية وبيحث الإمكانات الواقعية للتطوير أو التعديل. يتحدث بلغة تقنية ولغة الأرقام بعيداً عن النظرة الى المرحلة الانتخابية المقبلة أو صناديق الاقتراع. وزير في حكومة ظل همّة الأول والأخير تطوير القطاع الذي يحمل ملفه وعرض أفكاره على الوزير الرسمي أو رئيس الوزراء أو يلجأ الى السلطة الرابعة بدراساته وأرقامه وأفكاره وحلوله. فإذا كانت جهات النظر متفقة مع بعض الاختلافات البسيطة فالخير في جهده، وإذا كانت النظر متباعدة فالخير أيضاً في جهده وعلى الوزير المختص درس الاقتراحات وإعطاء رأيه في صحتها أو عدم صحتها. أما الرأي العام فهو الحكم.

طبعاً، كان الأجدر بتلقف الفكرة والمبادرة إليها مجموعة من النواب الذين يعتبرون الانكباب على درس الملفات جوهر وجودهم على مقاعد الرقابة والتشريع، لكن شهادتنا في هذا الموضوع نتركها للرأي العام، مع الأمل الدائم في إقدام بعض النواب على هذه الخطوة لأنها تُعبر فعلاً عن حجم التحضر والتطور والرغبات الصادقة في التغيير نحو الأفضل.

تخيلوا مثلاً لو أن مجموعة من قانونيين وأكاديميين واقتصاديين وإعلاميين ونواب ومسؤولين حاليين وسابقين عملوا على جرد مختلف أوجه الفساد المالي والإداري في قطاعات الدولة كلها،



وحملوا الملفات المثقلة بالأرقام والمستندات إلى الجهات المعنية لمعالجتها أو إلى المجلس والسلطة الرابعة في حال لمسوا تهرباً أو قصوراً في المعالجة.

وتخيلوا لو أن الشباب وبعض المخضرمين التربويين شكلوا سابقاً وزارة ظل للتربية والتعليم العالي وبحثوا وناقشوا الملف الجامعي والمخرجات وأسواق العمل بعد التخرج والابتعاث إلى الخارج والتخصصات وتطوير الجامعات والمعاهد. ملفات يعملون على إنجازها بلغة الواقع والإمكانات والأرقام. يعرضونها على الوزير الرسمي ويبحثونها مع الجامعات الطلابية وقيادات الجامعة. اقتراحات تتضمن تعديلات جوهرية وحلولاً لمعضلة الإمكانيات اللازمة.

وما يسري على الشباب يسري على الأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم، خصوصاً أن الكويت يمكنها، بفضل دستورها وقوانينها وتميز العلاقة فيها بين الحاكم والمحكوم، أن تكون هي الرائدة في هذا الأمر لأن القلوب مفتوحة قبل الأبواب ولأن المسار الذي يتخذه الحراك السياسي والشعبي لا يسر صديقا ولا عدواً.

فكرة نريدها لتصحيح المسار وتأسيس ثقافة مشاركة فاعلة ومختلفة في النظام السياسي قائمة على إدراك المواطن فعلاً لحجم التحديات التي تعترض مسيرة التنمية والتطوير وعلى القصور الذي يرتكب وتغطيه التسويات السياسية أو الصفقات بين المجلس والحكومة... لكنها فكرة قد لا تجد طريقها إلى التنفيذ في زمن صار الصياح فيه سيد الموقف والتأزيم قائد اللعبة والمطالب الخاصة جسراً للعبور إلى الشعبية والكراسي.

حسبنا أننا اجتهدنا في العن... لا في الظل.

الراي في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ م

## الفساد.. من يحمي من؟ رياض الصانع

الفساد هو أحد الأمراض الأكثر فتكا ببنية المجتمعات، ويختلف المفكرون والمحللون في وضع تعريف محدد له لكن معناه الأوسع يعني إساءة استخدام السلطة العامة، لأهداف غير مشروعة، هذه الأهداف التي غالبا ما تكون شخصية، وعلى العموم فكل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع أشكاله بين المحسوبية والزيونية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ ومحاباة الأقارب والاحتتيال. ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار في البشر وغسيل الأموال، فهو بالمقابل لا يقتصر على هذه النشاطات بل يدعم جرائم أخرى.

وتختلف ماهية الفساد من بلد لآخر، حسب التنظيم القانوني وطبيعة الأعراف والتقاليد السائدة، أما على الصعيد الاقتصادي والتموي، فالفساد يعتبر العدو اللدود للتنمية فهو يقوض الديمقراطية عن طريق شراء المصالح سواء بالضغط أو بالابتزاز أو بالرشوة، ويفرغ المجالس التمثيلية والتشريعية من رصيدها الشعبي ويشوه التمثيل فيها لتتحول إلى مكان لا دور له في عملية صنع القرار السياسي، كما ينجم عن الفساد التوزيع غير العادل للخدمات وكأن المواطنين درجات. وبمعنى شامل فالفساد السياسي يشوه القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها فبسببه . أي الفساد . تباع المناصب الرسمية وتشتري، ويؤدي بطريقة مباشرة إلى تفويض الشرعية الحكومية وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة مثلا.

ومن ناحية أخرى فالفساد يسبب تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة ويؤدي انتشاره في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها وكذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن الرشاوى، ورغم أن البعض يدعي بأن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين الإداري إلا أن الرشوة يمكن كذلك أن يدفع المسؤولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات، ومع إسهامه في زيادة تضخم النفقات التجارية فإن الفساد يشوه المجال التجاري، إذ يحمي الشركات ذات المعارف في الحكومة من المنافسة ما يعني بالنتيجة استمرار وجود شركات غير كفؤة.

وعلاوة على ذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات تكثر فيها الرشى ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة تشويه استثمار المال العام. ويؤدي كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى ما يؤدي إلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة. ومن الناحية القانونية والاجتماعية، فالفساد يعتبر ظاهرة إجرامية عندما تتوفر مجموعة من العوامل المساعدة حالها في ذلك حال أي ظاهرة إجرامية أخرى، وعليه فإن لظاهرة الفساد خصائص خاصة بها من حيث التكييف القانوني ونوعية الجناة حيث تعد جرائم الفساد من الجرائم التي تخل بواجبات الوظيفة العامة والتكليف العام حسب الأصل حيث ترتكب جرائم الفساد من قبل أفراد وجماعات تشغل وظائف عامة أو تمارس تكليفا عاما إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ قد أطلقت ذات الوصف على نفس النوع من الجرائم المرتكبة من قبل أفراد القطاع الخاص.



وقد اختلفت القوانين المقارنة في تحديد الأفعال والسلوكيات التي تعد جرائم فساد إلا أن هناك جرائم فساد لا يخلو منها قانون عقابي منها جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس، وجريمة الرشوة هي الأخطر على المجتمع والاقتصاد والقيم الأخلاقية من بين جرائم الفساد كلها حيث أنها لا تترك أثرا ماديا يمكن أن يقتضيه المحقق في الأغلب، وذلك كونها تتم خلف الأبواب الموصدة وخاصة جرائم الرشوة الضخمة، وتتجسد خطورة الرشوة في أنها تدفع مقابل الحصول على تزكيات أو على معلومات عسكرية أو اقتصادية أو لتمرير صفقات فاسدة أو أنها تسبب في افساد القطاع الصحي أو التعليمي أو إيقاع ضرر في البيئة أو الأمن العسكري ما يهدد أمن وسلامة المجتمع ككل، وتعرف الرشوة بإنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل، ومن جهة أخرى يشجع الفساد على نشوء الجريمة المنظمة، فالدولة التي ينخر الفساد جسدها تشكل عامل جذب للمنظمات الإجرامية الدولية، التي تدخل البلد على شكل شركات مقاولات أو مؤسسات فنية أو جمعيات خيرية وتمارس في الخفاء أعمال غسيل الأموال أو تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء البشرية أو الدعارة.

كما تسهم الجريمة المنظمة في تعميق ظاهرة الفساد وتفشيها بما تضخه من أموال ضخمة كرشاوى للحصول على التراخيص والإعفاء الضريبي والمعلومات السرية وإخفاء الأدلة الإجرامية والتأثير على سير العدالة وللتخلص من الرقابة أو غلق التحقيقات التي تجري بشأنها أو مقابل السكوت عن أنشطتها غير المشروعة ولتصريف أي من أعمالها.

وفي المقابل تدعم مؤسسات الجريمة الموظفين الفاسدين للوصول إلى المناصب القيادية العليا سواء عن طريق الدعم في الانتخابات أو استخدام النفوذ لدى القيادات العليا والأحزاب السياسية في حالة التعيين. ولعل ضعف الرقابة والقوانين العتيقة يشجعان الفساد أكثر وأكثر، فما بالك إذا وصل الفساد إلى الجهة الرقابية ذاتها هنا يجوز أن نقول «على الدنيا السلام»، فمن سيراقت؟! من هنا تنهار السلطة وتفقد الثقة ويصير المواطن حبيس ظنونه وشكوكه. فهذا الوطن برماله وصحاريه وشطآنه، برياحه ونسماته، بغباره وإعصاره نخبه ونعشقه ويجب أن نعبّر حاليا عما يتطلبه هذا الحب من ثمن دون كلل أو ملل، راسمين مستقبلا أجمل وأجدر، عاملين في كل حين على أن نكون جديرين بهذا الوطن على أمل أن يصير الوطن فخورا بنا، وأولى خطوات الإصلاح هي محاكمة المفسدين وتطهير أجهزة الدولة من الولاءات السياسية والطائفية حتى تصير خدمة الوطن أسمى من أي شيء آخر.

لذلك فالرؤية العامة تؤكد أنه ليس كل شيء على ما يرام في السياسة فلم يحدث في التاريخ أن سيست الحياة المدنية إلى الحد الذي وصلت إليه اليوم، قد يبدو أن المجتمع يجب أن يكون في حال أفضل اليوم، وأن تخدمه الحكومات والسلطة التشريعية بشكل أفضل من أي وقت مضى لكن النتائج غير موجودة بالطبع يمكن للتأخيرات غير الأنانيين أو السياسيين الانتخابيين تقديم حلول أقل مدعاة للكآبة لكن هؤلاء يبدون فضيلة نادرة جدا، وبسبب عدم إمكانية إجراء تغيير كلي للمشاعر فإن الحل المحتمل هو تغيير القواعد السياسية وحل الحكومة والمجلس وإصدار قوانين تكشف الذمة المالية للموظفين الكبار في الدولة وقوانين محاربة الفساد والمصادقة الكلية على الاتفاقية الدولية المنظمة لذلك.

الانباء في ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ م

## «حطة» الشيخ أحمد الصراف

استدعى الشيخ الجليل مساعده وطلب منه الاتصال بعدد من الشخصيات المعروفة لكي تستعد لمرافقته في رحلته المقبلة إلى الهند، وكانت تلك التجربة، كما رواها صديق، الأولى لذلك المساعد في السفر مع تلك الشخصية الكبيرة. بعد وصولهم والاستقرار في قصر الشيخ، طلب منه تذكير «اصحابه» لكي يشارك كل منهم في «الحطة»، والحطة مبلغ من المال يدفعه الأصدقاء جميعا في ما بينهم بالتساوي، مشاركة في تكاليف رحلة أو ما شابه ذلك. ويقول إن صوت الشيخ الوقور منعه من الاستفسار أكثر، مع أنه لم يستطع اخفاء تعجبه من الأمر، والذي ألقاه التفكير فيه طوال الليل، فكيف يقوم من هو في مكانته وحكمته بذلك التصرف الغريب، ويطلب من أصدقائه، الذين دعاهم بنفسه لمشاركته رحلته تلك، والسكن في قصره الخاص، وهم ضيوفه، المساهمة معه في التكاليف من خلال «حطة» على المستوى والقدر نفسهما؟ ويقول إن فضوله «الصحفي» دفعه في اليوم التالي لأن يعود ويفتح الموضوع مع الشيخ الوقور، وهنا بدت شبهة ابتسامه على وجه الشيخ، الذي قلما يضحك، أو حتى يبتسم وقال له: يا يوسف، هؤلاء كانوا أصدقائي عندما لم أكن حاكما، وكانت العادة أن ننتشارك ونساهم مجتمعين في الكثير من الأمور، واليوم أصبحت حاكما، ولا أريد أن تنقطع العادة معهم! فعاد صديقي وقال للشيخ: ولكنهم، يا طويل العمر، ضيوفك الآن، وأنت الذي طلبت منهم مرافقتك، فكيف تطلب منهم مشاركتك تكاليف الرحلة؟ فرد الشيخ قائلا: هؤلاء اصدقائي ومقربون لي، وبحكم تواجدهم بقربي فأنني أسألهم عرضا في بعض الأمور واستشيرهم في ما أحرار فيه، واستأنس برأيهم، فان أغدقت عليهم الهدايا وجعلتهم من اتباعي وصرفت عليهم، فسيربط كرمي ألسنتهم، ولن يخلصوني الرأي والقول، ولن يحاولوا يوما تكدير خاطري في ما لا أرغب في سماعه، لكي لا يخسروا ما هم فيه من «عز»! ولكن طالما أنهم يشعرون بأن لا فضل لي عليهم، ماديا على الأقل، فان رأيهم سيكون صادقا، وليس بالضرورة صائبا! وأضاف الصديق أن طلب المشاركة في الحطة ربما لم يكن في مصلحة اصدقاء الشيخ من الناحية المادية، ولكنه كان حتما في مصلحة حفظ كرامتهم ومكانتهم العالية في مجتمعهم! انتهت القصة.

العبرة والحكمة واضحة ولا تحتاج إلى تفسير أكثر! وفي الغرب «الكافر» تنص القاعدة الفقهية على أن من يدفع له حق السؤال، ويلخصوها ب: No Taxation. No representation.

القبس في ١٣ أكتوبر ٢٠١١ م





## هل للفساد علاج؟

أ.د. غانم النجار

منذ عدة سنوات هزت المجتمع السياسي البريطاني فضيحة مست مجموعة مرموقة من نواب البرلمان، فحوى الفضيحة تتلخص في أن أولئك النواب كانوا يقبضون رواتب مجزية من شركات كبرى مقابل عضويتهم في اللجان البرلمانية ذات العلاقة بنشاط تلك الشركات.

تحرك البرلمان بسرعة فائقة وشكل لجنة للتحقيق في المسألة التي تجاوزت مجرد عضوية اللجان المتخصصة الى التحقيق في اتهامات بأن بعض النواب يقبضون أموالاً مقابل تقديم أسئلة برلمانية مدفوعة الأجر.

وتم تقديم نتائج تقصي الحقائق الى لجنة شكلها البرلمان من خارجه برئاسة قاض يدعى لورد نولان لوضع أسس المعالجة للخروج من المأزق وبالتالي استعادة الثقة المفقودة بالسياسيين.

قام لورد نولان بدراسة الموضوع من كل جوانبه لمدة زادت على سنة، ثم قدم تقريراً من ثلاثة أجزاء يطرح فيه المشكلة واقتراحات بحلول لها، والتي كان من ضمنها إفصاح أعضاء البرلمان عن أية ارتباطات مالية مع أي شركات أو مؤسسات خاصة والتي تكون عادة تحت غطاء مهمات استشارية ومنع أي عضو من انضمامه لأي لجنة برلمانية لها علاقة بطبيعة نشاط الشركة التي يرتبط بها العضو. بالطبع إجراءات الحل كانت شاملة وأعدت شيئاً من الثقة للبرلمان، أقول شيئاً من الثقة لأن السياسيين في المجتمعات الديمقراطية هم من أكثر المخلوقات غير الموثوق بها، أما في المجتمعات الدكتاتورية فالثقة بالسياسيين بالغضب.

إجراءات لورد نولان التي اعتمدها البرلمان لإصلاح نفسه لم تمنع من تفجر فضيحة أخرى في ذات البرلمان منذ أكثر من سنة عندما اتضح أن عدداً من البريطانيين يستخدمون امتيازات متاحة لهم بطريقة لا أخلاقية، كأن يوظف أحدهم ابنه ضمن سكرتاريته المدفوع أجرها من المال العام، وهو في واقع الأمر يواصل دراسته العليا في الجامعة. كيف كان رد الفعل بعد إثارة الفضائح في الصحافة؟ اعترف المخالفون بمخالفاتهم وأعادوا الأموال التي أخذوها دون وجه حق وتبع ذلك اعتذارات تركز أغلبها على الجهل بالإجراءات. وعلى كل حال لم تكن المبالغ في أعلاها تتجاوز عشرات الآلاف وفي أدها بضعة مئات من الجنيهات الأسترلينية.

إذاً الفساد ظاهرة مستمرة لا تتوقف، وهي موجودة في كل المجتمعات دون استثناء. وبالتالي فإن المشكلة ليست في وجود الفساد ولكن كيف يتعامل كل مجتمع مع ذلك الفساد، ودرجة جديته في الإصلاح.

لذا وعلى الرغم من كل ما يبدو من حراك شعبي لإصلاح تداعيات فضيحة الإيداعات المليونية أو "نواب غيت" فإنني أقر بصعوبة الوصول الى نتائج مفيدة تعكس على الحد من الفساد الذي تتوء بحمله البعارين، أما لماذا يا هذا فسنجيب عنه لاحقاً.

## الفساد وبيئته

### أ.د. عبدالحميد الأنصاري

الفساد آفة خطيرة منتشرة في البيئات العربية والإسلامية بل تشكل ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع غني أو فقير ديمقراطي أو غير ديمقراطي، وتمتاز المجتمعات الديمقراطية بحصانتها المجتمعية وآلياتها الفاعلة ما يمكنها من كشف بؤر الفساد ومحاصرتها، بخلاف المجتمعات التي تفتقد هذه الآليات أو لديها آليات غير فاعلة.

وتجمع أدبيات التنمية على وجود ارتباط عكسي بين ارتفاع منسوب الفساد وغياب الحكم الصالح وانخفاض معدله بوجود الحكم الصالح بما ينطوي عليه من قوى تحجم الفساد وتحاصره في أضيق نطاق. مكافحة الفساد أصبحت شأنًا عالمياً بعد أن كانت محلياً مثل مكافحة تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال ومحاربة الإرهاب، ولذلك سارعت الأسرة الدولية في ديسمبر ٢٠٠٣ إلى تبني اتفاقية دولية لمكافحة الفساد انضم إليها ١٥٠ دولة منها ١٦ دولة عربية، وقد حظيت الاتفاقية باهتمام دولي قل نظيره، وما ذلك إلا لتعاضم وعي وإدراك المجتمع الدولي بمخاطر هذه الآفة على جهود التنمية وبرامج الإصلاح والاستثمارات الدولية كافة.

ما هو الفساد؟ في اللغة نقيض الصلاح، وهو مفهوم يتسع لكل صور الانحراف عن العدل والحق، كالظلم والبطلان والهالك والإثم، وهو بهذا المفهوم يرادف المدلول القرآني الواسع للفساد، وما أكثر الآيات التي تتحدث عن استشراء الفساد لدى الأمم القديمة، وكيف أدى إلى هلاكهم، ويحذرننا القرآن الكريم في العديد من الآيات من التساهل في مواجهة الفساد فنلقى مصيرهم ” ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا“، والتراث العربي زاخر بأدبيات تقيح الفساد واستنكاره، والمسلمون خبروا ميكراً مقاومة الفساد منذ ثورة الأمصار على الفساد في عهد عثمان رضي الله عنه، إن صور الفساد لا تحصر: الاستبداد فساد، أكل أموال الناس فساد، استنزاف الموارد بغير عدل فساد، الاستغلال الظالم فساد، حرمان الناس من حقوقهم فساد، أنواع التمييز كلها ضد المرأة والمخالفة للدستور فساد، تهमيش الأقليات الدينية والمذهبية والتعدي على ممتلكاتهم ودور عباداتهم وحرمانهم من المناصب فساد، إسناد المناصب لا على أساس الكفاءة بل لاعتبارات طائفية أو مذهبية أو قبلية فساد، التدخل في عمل القضاء فساد كبير، كما أن الفساد يطاول كل القطاعات وعلى المستويات: هناك فساد سياسي وفساد إداري وفساد مالي وفساد اجتماعي وفساد أخلاقي، وكما يوجد فساد مقنن أي يتستر بالقانون، وهو نوع من الفساد يقوم فيه متفدون باستصدار قوانين وأنظمة للاحتكار تجارياً أو صناعياً أو خدمياً، ويحققون ربحاً على حساب المستهلك، ”طبقاً لطاهر كنعان“، فكذلك يوجد فساد يتستر بالدين، وهو نوع من الفساد يستثمر الدين لمكاسب تجارية أو نفوذ اجتماعي أو أهداف سياسية، عبر توظيف منابر المساجد أو المواقع الإلكترونية أو الفضائيات الدينية في الدعوة إلى توجه سياسي أو إيديولوجي معين، أو لبث الكراهية ضد الآخر، أو للتحريض الطائفي أو المذهبي أو العنصري أو التعصبي، أو للتحريض على العنف، وتخوين الآخر وتكفيره وتقسيقه.


كما يقسم الباحثون الفساد إلى: فساد كبير يتعلق بالعمولات الكبيرة في صفقات السلاح والشركات الدولية عابرة القارات، وفساد صغير يتعلق بدفع رشاوى لموظفين من أجل تخليص معاملات أو مخالفة للقانون، كما أن هناك نوعاً من الفساد يسميه بعض الباحثين بـ”الفساد البنوي“، وهو ذلك النوع من الفساد الذي يتم فيه احتكار مواقع القرار من جهة، وتشكيل شبكة تنتفع من استخدام الدولة باعتبارها جهازها الخاص من جهة أخرى- طبقاً ليعقوب قبانجي. وبقي أن نشير إلى نوع آخر



من الفساد يطلق عليه الباحثون "الفساد العربي" من خصائصه السماح بالتداخل بين عالمي السلطة السياسية ورجال الأعمال، وهو ما نبه إليه ابن خلدون قديماً في المقدمة بـ "الجاه المفيد للمال"، وما يميز هذا النوع أنه يصبح ممارسة عامة مقبولة اجتماعياً تحت غطاء الولاء السياسي أو الانتماء القبلي أو الطائفي، مما يمكن في ظروف معينة أن يتحول إلى فساد جماعي. لكل هذه الاعتبارات لا يمكن وضع تعريف جامع مانع للفساد، وهذا ما نلاحظه في الاتفاقية الدولية للفساد، حيث تجنبت وضع تعريف محدد، ولجأت إلى وضع توصيف للحالات التي تعد فساداً مجرماً مثل: الرشوة بجميع وجوهها، الاختلاس، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، غسل العائدات الإجرامية، إخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد، إعاقة سير العدالة في ما يتعلق بهذه الجرائم. إن معضلة التنمية، أن البيئة العربية لديها القابلية الكبيرة للفساد، وذلك لضعف الحصانة المجتمعية من جهة، وطول أمد الاستبداد من جهة أخرى، ولعلنا نذكر صرخة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في خطاب مشهور ١٩٩٩ "الجزائر دولة مريضة بالفساد"، وفي مصر يرصد تقرير هيئة الرقابة الإدارية: حالة فساد كل دقيقتين، وأكثر من ٨٠ في المئة من التونسيين يرون الفساد أصاب كل القطاعات. أما في العراق فقد تغلغل الفساد في مفاصل الدولة وأجهزتها الإدارية كافة، وفي الأردن تظاهر الآلاف ضد قانون الفساد، مطالبين بمحاسبة المفسدين وعدم تحصين قانون الفساد، وقد كان تعاضم حجم الفساد العربي هو من أهم بواعث ثورات "الربيع العربي" على الأوضاع الفاسدة، وفي الكويت وعلى امتداد أكثر من أسبوعين، تحرك غير مسبوق للقوى السياسية والشعبية على خلفية قضية "الإيداعات المليونية" المنسوبة إلى نواب في البرلمان، سماها غانم النجار "نواب غيت"، وكان من أبرز مظاهرها: تجمعات وندوات في الساحة الشهيرة "ساحة الإرادة" تطالب الحكومة بوضع حد لفساد المال السياسي ومحاسبة المفسدين، ومطالبات أخرى باستقالة الحكومة وحل البرلمان. ومن جانبها، سارعت الحكومة إلى اعتماد مشروع قانون لمكافحة الفساد من أهم بنوده: الكشف عن الذمة المالية "يشمل رئيس الوزراء والوزراء ورئيس وأعضاء البرلمان بالإفصاح عن أموالهم وممتلكاتهم قبل وبعد توليهم المناصب"، كما قررت إنشاء هيئة عامة مستقلة لمكافحة الفساد، هذا الحراك السياسي الساخن ضد الفساد والمفسدين، دليل حيوية المجتمع الكويتي ويقظته وغضبه من التستر أن ينال الفساد معقل الديمقراطية العريق.

ومهما كانت سخونة الحدث الكويتي فإن الوضع في دول مجلس التعاون، وبحسب مؤشرات الشفافية الدولية، هو الأقل فساداً على المستوى العربي، إذ تدخل "دول التعاون" ضمن الإحدى والثلاثين دولة الأقل فساداً في العالم، وتتصدر دولة قطر الدول الخليجية، باعتبارها الأقل فساداً طبقاً لمؤشر الرقم القياسي لمدرجات الفساد الذي تصدره "منظمة الشفافية الدولية" اعتماداً على نتائج مقابلات مع رجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين في كل دولة، وقد أبرمت قطر أخيراً مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لإنشاء مكتب إقليمي يعد الأول من نوعه في المنطقة العربية لدعم مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة وحكم القانون بالمنطقة.

وأخيراً، فإن الفساد آفة شديدة المقاومة، ولا يمكن القضاء عليها تماماً، ولكن يمكن محاصرتها وتحجيمها، وذلك بتعزيز آليات الشفافية وتمكين المراقبة وصرامة المساءلة وإصدار قانون: "من أين لك هذا؟" وتفعيله على أرض الواقع، واستقلال القضاء، وتوسيع نطاق الحريات الإعلامية في الكشف عن بؤر الفساد في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع، والأهم من كل ذلك: العمل على تعزيز المناعة المجتمعية ضد الفساد.



## القسم الثاني

### اهدار الموارد وهموم التنمية



## خطة التنمية والإعلام

### أحمد طاهر الخطيب

تعتبر خطة التنمية في الكويت من أهم وأضخم الخطط على مستوى الخليج لما تتمتع به الخطة من كلفة مالية عالية ومشاريع ضخمة وطموحة ورؤية مستقبلية واعدة تحتاج منا جميعا الى التعاون والتكاتف وأيضا الرقابة حتى يتم انجازها بالشكل الصحيح بعيدا عن التصيد «وتكسير المجاديف».

أعتقد أن خطة بهذا الحجم الكبير هي عبء كبير على من تقع على عاتقه، ورغم ثقتنا بقدرة الشيخ أحمد الفهد على تذليل العقبات والتحديات التي قد تواجهها الخطة، إلا أننا ومن باب الشفافية وبسبب تساؤلات واجهتنا شخصيا من الكثير من المواطنين والمقيمين وفي الدواوين عن ماهية هذه الخطة ومتى تبدأ؟ ومتى تنتهي؟ وما المشاريع التي ستجزها؟ والكثير الكثير من التساؤلات والاستفسارات، يعني بالكويتي (يقولون شسالفة؟)، رأينا أنه من الأفضل التنبية والتركيز على الجانب الإعلامي لما له من أهمية كبيرة في تنفيذ خطة التنمية، وقد شاهدت في التلفزيون بعض اللقطات عن الخطة وقد تحدث فيها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد بإسهاب عن الخطة وبعض الجوانب المتعلقة بها وقد كفى ووفى في الشرح، وهي نقطة تحسب للحكومة وللشيخ احمد الفهد لما أبدوه من شفافية في عرض تفاصيل الخطة، كما تحدث بعض ممثلي الجهات الأخرى كديوان الخدمة المدنية ووزارة الأشغال ووزارة الصحة وقد لوحظ الارتباك من بعضهم في عرض ما يخصهم رغم وجود الأوراق المكدسة أمامهم، ولا أعلم هل هو بسبب عدم جاهزيتهم أم لأسباب أخرى؟

نتمنى مستقبلا من المسؤولين عن تنفيذ هذه الخطة وضع برنامج زمني للتحرك إعلاميا وبشكل يوضح مسار خطة التنمية والمراحل المنجزة منها والمدة المتبقية، مدعما بالصور والأرقام وتسمية كل مشروع وكلفته المالية والجهات المعنية بكل مشروع الخاص منها والحكومي، والمدة المتوقعة لانجاز كل مشروع في الخطة، وان تكون على شكل رسالة إعلامية مبسطة يتلقاها المواطن والمقيم من الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة، وحتى تكون الأجهزة الإعلامية عوننا في نشر أهمية خطة التنمية لمستقبل الكويت وبالتالي الأسرة والمجتمع كافة.

والهدف والمغزى من ذلك هو أولا الرقابة الشعبية على سير الخطة حتى يتمكن الجميع من معرفة المجد والمقصر في أدائه لهذا الواجب الوطني، وثانيا إشراك كل مواطن ومقيم واطلاعه على حجم هذه الخطة ومردودها الايجابي عليه وعلى أسرته وبلده وحتى يشعر كل فرد بالمسؤولية تجاه هذا الحلم الضخم وليتعاون الكل لانجاز هذا الطموح والذي يأتي برغبة سامية من صاحب السمو الأمير، حفظه الله.

القصدي: «إيد وحدة ما تصفق، وربع تعاونوا ما ذلوا، بس على سنح» وكل في مجاله ودون شعارات وخطب فارغة نريد فعلا «نبي نشوف بعيونا ونلمس بأيدينا، نبي ترجع الكويت درة الخليج، نبي نفتخر ونفني يا كويت يا أحلى بلد»، وتوكلوا على الله.

الانباء في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ م



## على المشتبه أحمد عيسى

تبدو الكويت أمام المراقبين بلداً ضعيفاً ومختلفاً من قبل النقابات العمالية تارة وأخرى من نواب الأقلية المنظمة بالبرلمان، وبينهما تيارات سياسية أغلبها دينية متشددة، وكل هذا طبعاً نتيجة حتمية لغياب الرؤية وضعف القرار الحكومي، ما حدا بالحكومة متى أرادت تطبيق القانون فطبقتة 'على المشتبه'.

'حكومة تطبيق القانون على المشتبه' هي ذاتها المنوط بها تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والإشراف على تنفيذ المشاريع الضخمة وتحسين البنى التحتية بالدولة، وهي أيضاً التي تكتشف يومياً وجود أطنان اللحوم والأغذية الفاسدة دون أن تقول لنا كيف فسدت؟ ومن وراءها؟ وكيف دخلت البلاد؟، وهي التي انتبعت بعد عشر سنوات أن هناك 'منطقة حرة' تعمل بها شركات بشكل مخالف للقانون ولا تملك تراخيص لمزاولة أعمالها رغم أنها تشغل منذ سنوات عدة مبان قائمة، وتستهلك ماء وكهرباء وتستخدم أرقام هواتف أرضية وتتصل عبرها بالإنترنت، ولها سجلات في وزارات التجارة والشؤون والداخلية، وجميعها بالمناسبة خدمات وجهات حكومية، إضافة إلى وجود وزارة تعمل بكامل طاقتها وتشغل خمس مبان جميعها غير مرخصة، دون أن يسأل أي شخص نفسه: كيف اختارت وزارة التعليم العالي هذا الموقع، وكيف تسنى طوال هذه المدة ممارسة عملها بشكل غير قانوني وفي مبان غير مرخصة؟

'حكومة تطبيق القانون على المشتبه' هي التي طبقت قانون التجمعات بحسب فهمها، وهي التي تطالب اليوم بعد ثلاث سنوات من إقرار قانون المرئي والمسموع بتسجيل سيارات البث المباشر، ومكاتب تمثيل القنوات الفضائية العاملة في الكويت لدى وزارة الإعلام مع منحها مهلة لا تتعدى نهاية الشهر الجاري لتعديل أوضاعها، بعد أن أغلقت مكاتب قناة 'الجزيرة' دون أن نعلم ما إذا كانت تمارس عملها وفقاً للقانون أو كان لديها سيارات وأجهزة بث مباشر غير مرخصة.

أعود إلى حديث الساعة، زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي، ولئن لم يتابع منكم الموضوع فقد اجتمع مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الأسبوع الماضي وأحال موضوع زيادة رواتب العاملين في المؤسسة وشركاتها التابعة نظراً لحلول المراجعة السنوية إلى لجنة مختصة، وهو ما أثار حفيظة طبقة العمال الكويتيين ممثلين بنقاباتهم واتحادهم، وقرروا أن يصعدوا تحركاتهم وهددوا بالإضراب إن لم تزد رواتبهم كما جاء في إعلاناتهم المدفوعة الثمن.

كمتابع دائماً ما تلفت نظري تداعيات التصريحات الصحافية المرتبطة بزيادة رواتب الموظفين أو كوادهم المالية بالعموم، وتستهنيني ردود الفعل 'المدفوعة الثمن' نسبة إلى نشرها عبر الإعلانات بمقابل مادي تنشرها الصحف لجمعيات نفع عام ونقابات واتحادات وتدور معظمها حول موضوع تسرب الكفاءات الوطنية والتلميح باللجوء للإضراب كخيار أخير.

تخيلوا أن دولة الكويت وهي تملك خامس احتياطي نفط بالعالم، وعضو مؤسس بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتنتج يومياً مليونين ونصف المليون برميل من النفط الخام تعتمد بدخلها عليهم بشكل شبه كامل، تبتزها اليوم مجالس إدارات نقابات العاملين في شركات النفط وتهدها بالإضراب إن لم تزد رواتب الموظفين.

الكفاءات الوطنية التي يخشى النقبابيون تسربها أليس من الأجدر عليها، كونها كفاءات وطنية وحس مواطنتها عالياً ومرهفياً، أن ترضى بما تحصل عليها من رواتب وامتيازات حالية لأجل خاطر هذا الوطن، أم أن لكونها كفاءات وطنية تعمل في قطاع حكومي يتعين على الدولة مساواتها بما تحصل عليه الكفاءات الوطنية العاملة في شركات القطاع الخاص، ناهيك عن أن التصعيد المفتعل من قبل النقبابين الجدد لإقرار الزيادة لا يعدو عن كونه استعراض عضلات ومحاولة رخيصة لتسجيل مكاسب أمام أعضاء جمعياتهم العمومية، أخذاً بالاعتبار أن مؤسسة البترول الكويتية تجري مسحاً كل ثلاث سنوات لتقييم رواتب الموظفين مقارنة بأقرانهم في القطاع الخاص والقطاعات النفطية الإقليمية، وعليه فإن الزيادة إن كانت مستحقة فإنها ستأتي من المؤسسة وليس من الاتحاد بنقابات ونقابيه.

أشفق على هذا الوطن من أبنائه، فما إن انتهينا من تصعيد النواب وتهديديهم للنزول إلى الشارع بشكل ينم عن رفضهم لنتيجة الممارسة الديمقراطية بعد فشل طلب عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، حتى أتى اليوم من يهدد بشل القطاع النفطي بكلمه بسبب زيادة الرواتب، مما يذكرنا بمن قرر يوماً ما أن يوقف حركة الطيران بمطار الكويت الدولي معاقباً دولة بأكملها بعد رفض مجلس الخدمة المدنية إقرار كادر العاملين في الطيران المدني.

أليس بلدنا هشاً أم أنني أبالغ؟

الجريدة في ١٢ يناير ٢٠١١ م





## المكافآت أفضل من المنح عبد اللطيف الدعيج

لم تكن مفاجأة ردة الفعل الشعبية الغاضبة او المستهجنة لملاحظات «الشال» على المنحة الاميرية. فالناس هنا تم اعدادهم منذ زمن وبمناظرة صلبة قادها العديد من اعضاء مجلس الامة على توقع منح حكومية، سواء على شكل اسقاط القروض او هبات للأفراد او الاسر. اضافة الى ان تلقي المنح او التعيش على هبات «أولي الأمر» هو تقليد تم تأصيله منذ بدايات تفجر الثروة النفطية، حيث مالت القيادة الى استخدام جزء كبير من الدخل النفطي في شكل هبات ومنح مباشرة يتم عبرها توزيع الثروة بشكل مباشر على الناس. هذا بالاضافة الى الموروث القبلي والعشائري للناس الذي جعلهم، رغم التحضر النسبي، يتقبلون ويتعيشون على الهبات والعطايا الحكومية.

لكن مع هذا تبقى ملاحظات «الشال»، رغم قسوتها على الناس، جديرة بالاهتمام ومدعاة للتأمل والتفكر في السياسة الريعية بشكل عام. واذا كان صعبا على الناس الا يتلقوا الهبات، مثل ما نعتقد ايضا انه صعب على اولي الامر ان يحبسوا هذه الهبات عنهم، فان تكييفها وتعديلها بحيث تتواءم ومتطلبات العصر واسس بناء المواطن المنتج، الذي يعطي مثل ما يأخذ ويساهم في بناء الدولة وفي العناية والاهتمام بمرافقها والحرص على مؤسساتها، امر يستحق التوقف عنده.

في القادم من ايام، ونحن على ثقة انه اذا استمرت الثروة النفطية في التدفق، واسعار النفط في الارتفاع، فان منحا وهبات حكومية آتية ايضا في الطريق، فان من الافضل اعتماد سياسة «المكافآت» بدلا من المنح والهبات. قد تبدو المكافآت شبيهة ومثيلة للهبات والعطايا ظاهريا، ولكنها في الواقع تختلف اختلافا جذريا. فالهبات هي لمن هب ودب، وتتوقف على اريحية المانح واهتمامه. فيما «المكافآت» تحكمها شروط وتحدها لوائح، فهي مكافأة عن عمل ونتيجة عن توافر ظروف تحتم او تقترح تفعيلها. المنحة هي لكل كويتي، رضيعا ام شيخا، بينما المكافأة هي لمن «عمل» او انتج او أثر في مجريات الامور، سواء سلبا او ايجابا. ان هذا افضل واكثر انصافا من مساواة الرضيع بالبالغ او العالة على المجتمع مع المنتج والنشط.

القبس في ٢٣ يناير ٢٠١١ م

## تقرير الشال عن منحة ال1000 دينار خليفة الخرافي

تقرير «الشال» الذي نشر في الصحف ٢٣ يناير يستحق التوقف عنده لما يحمل من إشارات ومعان وتبنيه، حيث أشار إلى أنه يفترض في الدول الحية ان تسوق روح العطاء في المناسبات الوطنية بدلاً من ثقافة الأخذ أو الاقتسام، ويزيد من قتامة الأمر ان هذه الأموال ليست حصيلة وعاء ضريبي على دخول وأرباح إنتاج سلمي وخدمي، بل هي اقتطاع من أصل لا يمكن تعويض أي قطرة تنتج عنه، ومبلغ المنحة يكفي لتعليم ٢٠٠٠٠ كويتي في أفضل جامعات العالم، ولإنشاء ٢٠٠٠٠ مسكن بما في ذلك قيمة الأرض.

هناك مطالب مستمرة بإسقاط القروض وزيادات الرواتب وامتيازات للمرأة مع توقع قدوم أعداد هائلة عند قدوم ٥٠٠ ألف مواطن ومواطنة إلى سوق العمل خلال عقدين من الزمن.

المضحك المبكي ان حكومتنا هي الحكومة الأكثر استعانة بالدراسات (ماكينزي والبنك الدولي وبلير في السنوات الأربع الأخيرة)، وصاحبة أكبر حشد من المجالس الاستشارية (المجالس المتعاقبة للتنمية والتخطيط ومستشارو الخطة)، ولا شك انها جميعاً تعرف المنطق، ولكن قرارات الحكومة تأتي في الاتجاه المعاكس.

فالنهج الحالي لصرف الأموال يعتبر مخالفة صريحة لقانون الخطة الذي من أهدافه الرئيسية إصلاح الخلل في تعثر ميزانية العمالة، وغيؤها الكبير جداً الذي يلتهم الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، أين الخطة التي تنادي بالتركيز على صناعة الإنسان، والاهتمام به لتحسين فرص حصوله على العمل عندما تشح فرصه وينضب النفط، وفي الهبة التي يفترض ان تصرف حصيلتها على صناعة الإنسان تعليماً وتدريباً لتحسين فرصه في العمل.

يبرز تساؤل مشروع: هل نحن جادون بصناعة إنسان منتج أو العكس، بتشجيعه على عادات استهلاكية لصرف أمواله بلا فائدة؟

يبدو ان البلد لا يتبنى مشروع تنمية هدفه صناعة الإنسان وربط الجهد بالمكافأة وتخفيف الضغط عن أصل وحيد ناضب وهو البترول.

نستغرب الإسراف في المكافأة والكوادر، بينما المعاملات يتأخر إنجازها والإجراءات رديئة وبطيئة ومزعجة، ان ما يحصل هو الجنون، فالمطالبات مستمرة بإسقاط القروض وزيادات الرواتب وامتيازات للمرأة مع توقع قدوم أعداد هائلة من طالبي الوظائف إلى سوق العمل.

مخالفتان رئيسيتان محيطتان لمشروع التنمية خلال أسبوع كافيتان لقياس جدية حماية مستقبل البلد. نحتاج إلى خطة زمنية تستغرق سنوات طويلة لتعويد المجتمع على الثقافة الإنتاجية في العمل والبناء، وللأسف الشديد، يتم هدم هذه الخطة وتخريبها خلال زمن قياسي عن طريق الهبات والعطايا والمكافآت من دون توعية المواطن على العمل المنتج ذي المردود الإيجابي كما في شبابنا وشاباتنا العاملين في البنوك وشركات القطاع الخاص والجهات الرسمية الجادة ذات الأداء المتميز كالتأمينات وهيئة الاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية.

القبس في ٣٠ يناير ٢٠١١ م



## أجياننا القادمة... اعذرونا على أكل حصتكم ! د. وائل الحساوي

بداية، أبارك لكل من قامت الحكومة بزيادة راتبه أو علاواته، وأمر طبيعي أن يحرص الإنسان على العيش الكريم في بلد غني، وأتمنى أن تجد المشاريع الاقتصادية التي تعود على المواطن بالخير والرفاه طريقها الى التطبيق، ولكن يجب أن يكون كل ذلك ضمن خطط واضحة تأخذ بالاعتبار المساواة النسبية بين الناس فلا يُعطى بعضهم دون حساب ويُنسى آخرون وكأنهم غير موجودين، كذلك لا بد من حساب المستقبل وما يمكن أن يطرأ من تغيرات في ظل التزايد الكبير في أعداد السكان وفي ظل التقلبات المحتملة لأسعار النفط، فمقولة: «أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب» تدل على قمة التخلف والتواكل الذي يخالف العقل والدين.

يذكر تقرير الشال الأخير أن استمرار الانفاق الحالي أمر مستحيل، فهذه عملية تصفية لا عملية بناء، وأن اعتمادات النفقات العامة ستبلغ ٣٦,٧ مليار دينار بعد ٦ سنوات.

يرسم التقرير منحى بيانياً للانفاق خلال الـ ٢٢ سنة الماضية تبين بأن الانفاق الحكومي قد زاد خلال الاثنتي عشرة السنة الأولى بنسبة ٢٠ في المئة سنوياً بينما ارتفع خلال العشر سنوات اللاحقة بنسبة ٤٥٠ في المئة، ولا يقابل ذلك الارتفاع اي تنوع لمصادر الدخل بل الاعتماد شبه الكلي على دخل النفط.

وليت الموضوع يتوقف عند ذلك لكننا نشاهد الشهية مفتوحة على المزيد من الانفاق على كل شيء: للمرأة وعلاوة الأولاد وفوائد القروض والبطالة ودعم السلع وغيرها، وهو ما يقود حتماً الى افلاس مبكر لخزينة الدولة، وللأسف انه لا أحد يريد تعليق الجرس وايقاف تلك الحنفية الهادرة خوفاً من أن يتم اتهامه بأنه يعمل لغير صالح الشعب، حتى في اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط يطرح أعضاء المجلس قضايا مهمة ويحذرون الحكومة من هذا النمط الخاطئ في الصرف، لكن الرد الدائم من الحكومة هو أن ضغط النواب عليهم يجعلهم يتنازلون عن معارضتهم، وهكذا يضيع البلد وسط المزايدات الرخيصة.

هنالك انعكاسات خطيرة على المجتمع من نمط الانفاق الحالي قد لا نشعر بها الآن، ومنها أن عملية تشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الخاص قد أصبحت من الماضي السحيق بل وانعكس الأمر إلى هجرة القطاع الخاص الى الحكومة بأعداد كبيرة، أما الانعكاس الأهم فهو أن المواطن الذي يتمتع من حكومته بتلك المزايا ويعيش ملكاً في مجتمعه، فإنه بدلاً من أن يشجعه ذلك على بذل الجهد لرفعة بلاده فإن كثيراً من الناس قد أصيب بداء «البلادة» ولم يعد يهتم بالعمل أو بذل الجهد، وآخرين قد ازداد طمعهم في المزيد من الكنوز وأصبحوا يشكلون عامل ضغط على نوابهم ووزرائهم ليقدموا المزيد، وبدأت تأتينا الاقتراحات العجيبة التي تحلب أمتنا (الحكومة) حليباً، فهل هذا هو المجتمع المثالي الذي ننشده؟!؟

الرأي في ١٧ فبراير ٢٠١١ م

## الكوادر والمزايا المالية مسافة بين الحقوق والاختلالات علي القلاف

من وجهة نظر المهتم وليس المختص، أن المطالبات المتكررة بإقرار بعض الكوادر أو المزايا المالية للعاملين في جهات الدولة المختلفة وفقا لقناعة كل جهة أو شريحة وظيفية بمدى استحقاقها وأحقيتها فيها، لاشك أنها تستوجب وقفة جادة تحدد الغاية والهدف من إقرار أي مزايا مالية لأي جهة.

ونحن هنا لا نقصر هذه الوقفة على طبيعة تلك الزيادات، من حيث تناسب الميزة المادية مع المستوى الفني للموظف بل نتعداه لما يجب على الموظف العام أداءه مقابل تلك الزيادة المقر منها والمقترح، إذن نحن نتكلم عن قيمة العمل الذي يستحق الميزة المالية، وليس العكس فإذا كان هذا المبدأ في اقتراح أي زيادة مالية هو الركيزة التي تستند اليها الجهات المعنية ببحث وتقرير طبيعة الزيادة فلاشك أن العديد من المزايا المالية الممنوحة بصيغها المختلفة كوادر كانت أم بدلات تحتاج الى غريزة وإعادة نظر، فالتوسع الانتقائي على اختلاف مبرراته وأسانيده على النحو الذي نرصده حاليا لاشك أنه مبني على دراسات مستفيضة راعت بحث الإطار العام لتلك الزيادات ومدى استحقاقها بشكل تفصيلي.

إلا أن تجدد المطالبات وتتوعها يستوجب نظرة مختلفة هذه المرة، فإما أن تقوم على المبدأ الذي ينادي به البعض في إطار تفعيل مبدأ المساواة، وهذا يستدعي الأخذ بشمولية الزيادة على اختلاف مدى استحقاقها أو أن تكون الزيادة وفق مبدأ القيمة المضافة للعمل والذي ينعكس على مستوى الخدمة وجودتها وهنا يثور التساؤل هل حققت الزيادات بصورتها الحالية العائد المرجو منها وتحديدًا في إطار متطلبات الخطة الإنمائية للدولة؟ وهل أثرت هذه الزيادة إيجابًا في تنامي مؤشرات الإنتاج وفعاليتها؟ فإذا اعتمدنا مبدأ المساواة فإن المساواة في نيل الحقوق قائمة على المساواة في تنفيذ الواجبات، ولكن يبرز هنا تبرير لهذا القيد وهو أن تفعيل مبدأ العدالة والمساواة قائم على مبررات تتعدى طبيعة الواجبات الوظيفية في ظل مبدأ كفاءة ورعاية الدولة للمواطن حيث تمتد إلى مراعاة الالتزامات والأعباء المعيشية الناجمة عن حالة التضخم التي تطول الجميع دون تمييز.

إذن نحن أمام استحقاقين الأول يتعلق بضمان معالجة الاختلالات وفق المحددات التي ذكرناها، والثاني يرتبط بقواعد العدالة والمساواة، وهنا لا يمكن حل هذه الإشكالية، إلا بقرار ذي صبغة سياسية وهذا حتما سيخفض العبء على الجهات التي تقف دائما بوجه المدفع وتكون في مرمى المحاسبة المجتمعية، بالرغم من أنها أنجزت ما طلب منها باعتقادي، وهنا يبقى القرار لمن يحق لهم اتخاذه فقط.

الانباء في ٢٠ فبراير ٢٠١١ م



## التهيبة

أ.د. ناجي سعود الزيد

ليت الحكومة تستمع إلى آراء من يتعامل معها بأمانة وصدق وإخلاص، فالمواطن الملتزم باللوائح والقوانين، الذي يسدد فواتير الكهرباء والماء والهاتف بالكامل حفاظاً على أموال الأجيال واحتراماً لكرامته وتبرئة لذمته هو الذي يجب الاستماع إليه.

المواطن الذي يتردد ألف مرة ومرة في الاقتراض من البنوك ديوناً استهلاكية أو من يسدها أو سددها بالكامل إذا ما اضطر إلى ذلك هو من يجب على الحكومة الاستماع إليه وهو من يستحق الإشادة بالتزامه.

ما ذنب هؤلاء المواطنين الملتزمين والحريصين وكل ذنبهم أنهم أمناء مع أنفسهم ومع المجتمع، ولم يستمعوا إلى نواب الخيبة بإسقاط الفواتير وإسقاط القروض وإسقاط الفوائد، ولم تسلم منهم حتى فواتير التلفزيونات مع أنها مجانية للمكالمات الداخلية، ما ذنب هؤلاء إذا كانت الأموال، التي هي في الواقع أموالهم، ستهبها الحكومة إلى من لا يستحقها؟

ظلم أيما ظلم أن يعاقب الأمين والحريص على أموال الدولة أكثر من حرصه على رفاهيته، ونحن هنا لا نعمم ولكنهم الغالبية، وبكافأ المتقاسم والانتهازي. ثم تأتي الحكومة لتسأل كيف ينجح نواب الخيبة في الانتخابات؟ هم ينجحون لأن واسطتهم ماشية، ولأن طلباتهم تنفذ بالكامل، هم ينجحون لأن الحكومة لا تحارب الفساد بل تشجعه، لذلك هم يأخذون بيد وباليد الأخرى يدعون أنهم هم فقط من سيقضي على الفساد ويحاربه.

كل ما يتوخاه المواطن هو العدالة في الحفاظ على الثروة وعدم تبديدها في محاولة لحفظ ماء الوجه، وكذلك العدالة في المعاملة والقضاء على الوساطة في التوظيف وتوزيع المناصب وفي أمور أخرى.

فهل هذه المطالب صعبة المنال؟

لا نعتقد ذلك فهي سهلة وتطبيقها سهل وبها سيستقيم المجتمع. أما بغير ذلك فإن الفوضى ستعم والمطالب غير المشروعة ستزيد وسينتهي هذا المجتمع إلى مجتمع فوضوي وفساد وانتهازي، وسيكون مرتعاً خصباً للجريمة نتيجة ضعف الحكومة أمام قوى الفساد التي لم تعد تعمل في الظلام بل وبمنتهى الجحاحة وتعمل جهاراً نهاراً، والأيام ستثبت لنا أنه في العام المقبل - إن الله أحياناً - في مثل هذه الأيام الحبيبة على قلوبنا سترتفع أصوات النواب منادية بإسقاط القروض والفواتير ورفع الرواتب والترقيات وإطلاق المساجين وإسقاط دعاوى، فنحن شعب في غاليته - ولا نعمم - يتفاخر بالروتين ويتفاخر بانتهاز الفرص.

فهل هناك مثلاً من استوعب مطالبة أحد النواب في اليومين الماضيين الحكومة بأن تضاعف الرواتب للجميع؟!

وهل هو فعلاً مستوعب ما طالب به؟!

القبس في ٢٠ فبراير ٢٠١١ م

## دولة الرعاية: عامر ذياب التميمي

قامت دول الخليج بتبني برامج مالية مهمة لتحسين الرواتب والأجور للمواطنين في هذه الدول، وزيادة مخصصات البرامج الاجتماعية مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحية. من المؤكد أن هناك ضرورة لإجراء مراجعات دورية لمستويات الرواتب والأجور والتحملات الاجتماعية، كذلك لا بد من تحسين مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المساكن للمواطنين وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى ضمان فرص العمل للباحثين عن الوظائف. من جانب آخر، مكنت الإيرادات النفطية المتزايدة بفعل تحسن أسعار النفط إمكانات لحكومات بلدان المنطقة من تبني هذه البرامج السخية، التي، لا شك، ستؤدي إلى رفع مستوى الرضا بين المواطنين وتخفيف حال الاحتقان الناشئ من أعباء المعيشة المتزايدة. لكن هل يمكن أن تؤدي هذه البرامج إلى تعزيز إمكانات التنمية المستدامة ورفع كفاءة المواطنين ودفعهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية والاقتصادية؟ كما هو معلوم أن بلدان الخليج تستطيع تحمل الأعباء المتزايدة لكونها بلداناً نفطية، وتحصل على إيرادات مهمة من صادراتها النفطية، وبشكل خاص صادرات النفط الخام، وهي ليست بلداناً صناعية تستطيع أن تصدر سلعاً مصنعة، ومن ثم تزيد من القيمة المضافة في اقتصادياتها، لذا فإن هذه الاقتصادات الخليجية تظل اقتصادات ريعية تعتمد على مواردها المالية المتحصلة من بيع النفط الخام، ولحسن حظ هذه البلدان، فإن أسعار النفط ظلت متماسكة بالرغم من الأزمة الاقتصادية الدولية والتي تظل قائمة بالرغم من مرور ثلاث سنوات على بداياتها. إن ما هو مطلوب إلى جانب هذه التحملات الاجتماعية الواسعة، تبني برامج واقعية لتطوير قدرات المواطنين وتمكينهم من العطاء في مختلف المهن والوظائف والحرف. ما يحدث الآن هو تحسين الإمكانيات المعيشية للمواطنين التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الترفي، وكذلك زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة الهامشية. لا ريب أن هذا النمط من الإنفاق أصبح هيكلياً ولم يتغير منذ بداية عصر النفط في هذه المنطقة من العالم، وما تغير هو مستوى أو حجم الإنفاق الحكومي وزيادة أعداد البشر من مواطنين ووافدين. يمكن للمرء أن يفهم توسيع قاعدة المستفيدين من الإيرادات النفطية وفوائدها، ولكن يجب في الوقت ذاته الاستفادة من هذه الأموال لتعزيز القدرات الوطنية المادية والبشرية وبناء قيم مجتمعية جديدة تؤثر العطاء والبذل. كذلك يجب التنبيه إلى أن هذه العمليات الإنفاقية المتزايدة تعتمد على إيرادات النفط فقط، وليس هناك إيرادات أخرى ذات قيمة للخرينة العامة في أي من بلدان الخليج، مما يثير القلق بشأن المستقبل وكيفية التعامل مع هذه الالتزامات عند تراجع سعر النفط وتراجع القدرات الإنتاجية أو أي مواجهة أية أوضاع غير مواتية في سوق النفط. إذاً، هناك أهمية لمعالجة الاختلالات البنوية في اقتصاديات هذه البلدان، وعدم التعامل مع الأمور بموجب المعايير السياسية الراهنة، وفي الوقت ذاته لا بد من مواجهة التبذير والإسراف والفساد بكل شفافية لتعزيز عمليات الإصلاح.

القبس في ٢٣ مارس ٢٠١١ م



## بين السرية والإفصاح عبدالرزاق عبدالله

إن تقدم الأمم وإرساء العدالة الاجتماعية مرهونان بوجود تشريعات وقوانين تنظم درجة الشفافية والإفصاح، وتخلق التوازن المطلوب بين الإفصاح والحفاظ على السرية.

ولا يختلف اثنان على أن افتقاد الشفافية والمساءلة كان من أهم الأسباب، خصوصاً على المستوى المحلي، التي أدت إلى الأزمة المالية، وضعف أداء السوق.

ولا شك أن الشركات تتحاشى المكاشفة والمصارحة، بسبب عدم الرغبة في وضع عملياتها ونشاطها تحت المجهر من قبل العامة، خصوصاً المنافسين، إلا أن الشفافية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل هي حاجة ضرورية لتطوير أداء السوق المالي، لذلك فإن الضغط والإلحاح يتزايدان على الشركات في الأسواق الصاعدة والمتقدمة، لأن تكون أكثر إفصاحاً، ليس فقط في تقاريرها المالية، ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية. ولأجل تعزيز الثقة في السوق يتعين وجود آليات كافية لضمان الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع.

وأمام تحرك اقتصادات الأسواق الحرة نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من قبل الشركات، يكون من الضروري وضع حدود لحماية هذه الشركات من الإفصاح غير اللازم، أو الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية، من خلال التكلفة الإضافية، فيجب عدم إلزام الشركات بالإفصاح إلا عن المعلومات التي تمثل حقيقة، بحيث لو تم إغفالها، فيمكن أن تغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل، التي يمكن أن يأخذها في عين الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالشراء أو البيع أو التحفظ وعدم اتخاذ أي قرار.

وتتجلى أهمية التفرقة بين الإفصاح والسرية في مجال الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر. وتميل معظم التشريعات إلى زيادة الحماية للملكية الفكرية، حيث تمثل عملاً إبداعياً وخلاقاً غير ملموس، وتكون جميع أبعاده ومكوناته واضحة، وبالتالي يجب حمايته من العبث والتقليد لتشجيع وتعزيز المزيد من العمل الإبداعي الخلاق. وتقوم الشركات بالمزيد من السعي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، للحفاظ على مزاياها التنافسية، ليتم تحديد مستوى الإفصاح، وتوفير حماية ملكية أصبحت عامة بالفعل، وما ينطبق على الملكية الفكرية ينطبق على الأسرار التجارية، ومع أنه ليس هناك تعريف محدد للسر التجاري، إلا أنه يمكن اعتبار المعلومة سرّاً تجارياً، ويكون تحديد درجة الإفصاح عن بعض المعلومات، باعتبارها أسراراً تجارية، يعد مقبولاً ومنطقياً، ذلك أن الإفصاح عن تلك المعلومات يوفر للمنافسين ميزة غير عادلة، والحصول على عوائد نتجت عن أبحاث استغرقت الكثير من المال والوقت من دون مقابل.

من جهة أخرى، فإن الإفصاح المبكر حول المفاوضات التي تقوم بها الشركات يمكن أن يسبب ضرراً لها ولمساهميها والمتعاملين معها، كما أن المعلومة إذا تسربت قبل اتمام الصفقة، فيمكن أن يفقد أي من طرفي الصفقة قوته التفاوضية، مع التغيير الذي يمكن أن يتم في سعر سهم الشركة، نتيجة للإفصاح عن هذه المعلومة، ولن تتم الصفقة وتصل إلى مراحلها النهائية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الكويتي حرص على سرية المعلومات، حتى داخل الشركة ذاتها، إذ حظر على أعضاء مجلس الإدارة استغلال المعلومات التي تصل إليهم بحكم مناصبهم.

وخلاصة القول: إن كان هناك سقف وحدود يجب أن تقف عندها الشفافية أو الإفصاح، وهي المحافظة على الأسرار، منعاً للمنافسة غير المشروعة، فإنه بات من المؤكد في عالم اليوم، حيث العولمة والتكنولوجيا وسرعة الاتصال والتواصل، أنه انتهت أيام السرية والمعلومات المبهمة، وأصبح الإفصاح ضرورة وواقع، ويجب ضمان الفرص المتساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات، ويكون المبدأ العام الالتزام بالإفصاح أو التوقف عن المتاجرة.

ولضمان دقة المعلومات وإصدارها في الوقت المناسب يجب أن توفر الأنظمة للمستثمرين الحق في إبداء معارضتهم، إذا تبين أن الشركة والقائمين على إدارتها لا يتحرون الدقة في الإفصاح عن المعلومات، أو ينشرون معلومات مضللة، هذا إلى جانب وجوب المحاكمة والمعاقبة والتجريم. وفي هذا السياق، أشارت اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة سوق المال إلى تطبيق سياسة الإفصاح بالكامل، بما يحقق العدالة والشفافية، ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات، كما بينت اللائحة الأحكام الخاصة بسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالتداول.

القبس في ٢١ أبريل ٢٠١١ م





## آفاق المركز المالي في الكويت د. محمد بن عصّام السبيعي

ليس هناك من امر يخص مستقبل هذا البلد يشير لدي علامة تعجب شديدة، والكثير من علامات الاستفهام مثل ما تصرح به الحكومة من عزم على تحويل الكويت الى مركز مالي عالمي. علامة التعجب تحوم حول مدى وجاهة المسوغات السياسية والاجتماعية لهذا الخيار، الذي ان اصبح يوما ما نافذا فسيقرب دولة تامة السيادة الى مصرف عظيم او مجمع مصارف. ولعل مثل هذا الخيار يراد له المساهمة في تحقيق اهداف استراتيجية بعيدة الامد. من ذلك مثلا الامال المعلقة على هذا المشروع في تلبية الطلب المتزايد على العمل في مجتمع فتي، والذي يمكن تقديره حاليا بما لا يقل عن ١٥ الف وظيفة سنويا، وذلك بعدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا. ومثل هذا العدد الطامح عادة الى الوظيفة الحكومية المكتتية الثابتة او ما يشبهها كبير حقا، اذا علمنا ان قدرة القطاع العام على الامتصاص قد تجاوزت حدودها منذ سنوات، وان امكانية الاحلال مكان من يحال الى التقاعد لا تتجاوز ٢٥٠٠ وظيفة سنويا. لكن دون قدرة مشروع المركز المالي على تحقيق مثل هذا يعترض عارضان. الاول مدى جاذبية العمل المصرفي الذي يتطلب استعدادا ذاتيا خاصا وتاهيلا مميذا لقوة العمل في مرحلة مبكرة من توجيهها العلمي. فحصة خريجي كلية العلوم الادارية في جامعة الكويت لم تتجاوز ١٥ في المئة (٢٠٠٦). والحصة وان كانت من اكبرها مقارنة مع كليات اخرى، الا انها تظل متدنية، سواء لاستشفاف جاذبية العمل المصرفي لقوة العمل او على مستوى دولة تود ان تجعل العمل المصرفي عنوانا لها. العارض الاخر هو ما اذا كان العمل في القطاع المصرفي الخاص جاذبا حقا لهؤلاء الخريجين، موضحين بذلك بالوظيفة العامة ذات العائد المجزي والعمل المخفف والاستقرار الدائم. اما حين يضع المرء في الحسبان متطلبات المصارف الاجنبية من قدرات عمل فائقة وتفان فريد عرضة استقرار الوظائف لتقلبات الاسواق فان المفارقة تبدو هائلة. لذلك فانه ما لم يقدم القطاع العام على اعادة هيكله معروضه من فرص العمل ومستوى تعويضاتها الى مستوى يعادل ما هو سائد في القطاع الخاص او الى ما دون ذلك فلا يرى المراقب فرص نجاح كبيرة لمشروع المركز المالي في تحرير كاهل القطاع العام من بعض واجباته في هذا السياق.

هدف اخر يمكن لمشروع المركز المالي ان يساهم به هو تنويع مصادر الدخل عن طريق ما يمكن جبايته من ضرائب تتحصل على اعمال المصارف الاجنبية المتوطنة. والحق ان مثل هذا الهدف وان اعلن عنه فمن الصعب تحقيقه وذلك لسببين: الاول ان الوعي بأهمية الضريبة في تعميق المسؤولية الاجتماعية لدى الافراد والاعمال وجهاز الدولة وما ينهض عليه ذلك من نظام كفو للتحصيل، هذه الامور غائبة في هذا المجتمع. فحصول الضرائب من ايرادات الدولة لا تتجاوز ٨،١ في المئة (٢٠٠٩) من الايرادات العامة للدولة، ومثل هذه الحصة الحقيرة معرضة مع القفزات الهائلة في اسعار النفط الى الهبوط الى ما دون ١ في المئة. لكن ما يجعل مثل هذا الهدف عسير التحقيق هو حقيقة تعارضه مع مؤهلات المركز المالي وتنافسيته، ومع احدى اهم آليات جذب المصارف العالمية من مراكز اخرى، اي توفير امكانية التوطن لمصارف اجنبية في بيئة منخفضة او عديمة الضرائب.

لتلك الاعتبارات الاقتصادية يبدو لي ان حقيقة هذه المراكز قد انطلقت على صانع القرار في الكويت، وهو الامر الذي يغيره بالماضي في هذا الخيار من دون تمحيص. فلندن ونيويورك وجنيف مراكز مالية تقليدية في اطار اقتصاديات صناعية متينة. كما ان لدى ما يحتضن هذه المراكز من

دول من النفوذ السياسي ما يعزز ثقة عملاء اسواق المال، اما بالقوة كحال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة او بالحياد المعترف به كما هو شان سويسرا. ولعل هذا الوضع يجري الى حد كبير على مراكز مالية اخرى مثل هونغ كونغ وسنغافورة ودبي. فجميع هذه المراكز هي صناعية في المقام الاول، فنسبة الصناعة في ناتج سنغافورة تصل ٢٦ في المئة ولا تقل في هونغ كونغ عن ١٥ في المئة. ولا ريب ان تبعية هونغ كونغ لبريطانيا حتى نهاية القرن المنصرم، وللصين منذ بداية الالفية قد كفلا لها الظروف السياسية ملائمة لتبوء هذا المركز. كما ان السياسة الخارجية غير النشطة لسنغافورة قد جنبتها كثيرا من احوال من شأنها زعزعة ثقة طلاب المال. وكذلك دبي، تلك الامارة الصغيرة التي ينتظمها اطار فيدرالي اعم، اي جزء من كل، تهض فوق قاعدة صناعية ما تفتأ تتوسع. فمساهمة القطاع الاستخراجي من نفط وغيره في اقتصاد تلك الامارة لم يعد يتجاوز ٦ في المئة.

رغم ذلك فان توفر تلك المقومات السياسية والاقتصادية للنماذج سألفة الذكر في هذا البلد مسألة يعترها الشك. فسيادة هذا البلد تعاني منذ زمن من تعديات متكررة، من الداخل كما من الخارج. كما ان سياسة الحياد بمفهوم علم السياسة المكيافيلي غير ممكنة. اما القاعدة الصناعية فلا تزال حلما تقصر دونه كل مراوحات الاقتصاد الوطني بقطاعه العام والخاص، ولا اظن ان مساهمة الصناعة في الناتج المحلي لاقتصاد تنهياً له كل اسباب الصناعة مثل الاقتصاد الكويتي تتجاوز ٥ في المئة، مقابل مساهمة لقطاع النفط والغاز التي تناهز الـ ٧٠ في المئة، واكثر من ذلك في ايرادات الدولة.

ولكن لعل اهل السياسة يبصرون ما لا نبصر! على ان المرء حين يسلم جدلا بجدوى وامكانية التحول نحو مركز مالي فان هذا يثير من جديد الكثير من علامات الاستفهام. اولى هذه العلامات يحوم حول الوفرة المالية للدولة وسبب احجام هذه الاخيرة عن الاستثمار المحلي رغم مناحي القصور الكثيرة والمزمنة. قد يكون للحكومة مبرراتها، لكن الشيء المؤكد هو الانطباع غير الايجابي الذي يولده تخاذل الحكومة عن الاستثمار في مناحي حيوية رغم الوفرة. فاما ان فرص الاستثمار مستفدة او غير مجدية، وأسوأ من ذلك ان يقتنع المستثمر الاجنبي بان الحكومة ترى غيوما سوداء لا يراها!

علامة الاستفهام الثانية تتناول البناء المفرط في المركزية للدولة والدورة البيروقراطية المملة. ولك ان تأخذ فقط على سبيل المثال تجريد المحافظات والمراكز البلدية للضواحي من ابسط صلاحيات اتخاذ القرار والتنفيذ. فلا يشق طريق ولا يعبد منعطف الا بعد ابرام صفقة بين نائب برلمان ووزير حكومة. مثل هذا لا يخدم المستثمر الاجنبي، ولا يريحه حتى وان احيط هذا الاجنبي بكل التسهيلات والمشاعر الودودة. فتقاطع مراحب المستثمر مع مصلحة المواطن امر حتمي، وبقاء مصالح المواطنين رهينة في قبضة البيروقراطية يعطل عمل المستثمر الاجنبي حتى ان ظن بداية بأنه بمنأى عن ذلك.

وهناك من علامات الاستفهام ما اشار اليه احد المحاضرين في ندوة اقيمت حديثا لهذا الغرض قبل اسابيع في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وذلك في معرض حديثه عن متطلبات المركز المالي من اسلوب معيشة خاص لموظفي المركز المالي، من الاجانب على الاقل. فمثل هؤلاء يعدون في عداد متقاضى اعلى الاجور في اي اقتصاد. وسخاء الاجور هذا يكشف عن نفسه في اسلوب اللبذل يبتغي اشباع احتياجات شخصية واجتماعية ليس القليل منها فقط ما يخالف شرائع واعراف هذا المجتمع. كما ان وجود هذا التركيز لهذا العدد من اصحاب الاجور العالية يكون في العادة نقطة جذب لكثير



من المسالك المنحرفة والبضائع المخالفة لاخلاق المجتمع. ومن يحار في ذلك له ان ينظر في اقرب مراكز المال جغرافيا. فهل هذا المجتمع على استعداد للتغيير؟ وفي ذات الاتجاه الذي يتطلبه تحقيق المشروع؟

اخر علامات الاستفهام تخص انضباط ايام العمل في هذا البلد وهو امر لا غنى عنه لسير الحكومات، افتحت هذه ابوابها للاجنبي ام ابقتهام موصدة. فكل من اكتسب بعض الخبرة بسير الامور في دول العالم يجزم بان اغلب هذه الدول ان لم يكن جلها تفصح مع مطلع كل عام عن العطل الرسمية ومواعيدها. اما في هذا البلد فقد اضحى الامر من قبيل الاعتيادي ان لا يتبقى على اليوم المحدد للعطلة اكثر من ثمان واربعين ساعة، ومع ذلك لا يعلم احد من موظفي الحكومة على وجه التاكيد ان كانت الدولة ستعطل اعمالها في ذات اليوم ام في سواه. ومع هذه العطلة تتعطل ايضا مصالح المواطنين وخطتهم لاستغلال هذا اليوم او ذاك. اذا كان هذا شأن المواطن فهل يبقى للاجنبي بعد هذا مصلحة؟

السياسة في ٢١ ابريل ٢٠١١ م

## سفه سياسي حسن العيسى

في يناير الماضي عقب تقرير «الشال» على المكرمة الأميرية بصرف ألف دينار لكل مواطن، وتموين مجاني مدة ١٤ شهراً، بأن مبلغ المليار و١٥٠ مليون دينار (قيمة المكرمة) يفترض أن يصرف على صناعة الإنسان تعليماً وتدريباً. وأضاف التقرير، وكأنه كان يؤذن في مالطا: «هذه الأموال ليست حصيلة وعاء ضريبي على دخول وأرباح إنتاج سلعي، وإنما اقتطاع من أصل لا يمكن تعويض أي قطرة منه».

وأضاف التقرير أن «مبلغ المكرمة يكفي لعشرين ألف منحة دراسية، أو توفير عشرين ألف مسكن لطوايير المنتظرين للسكن». وتساءل التقرير: «ماذا ستفعل الحكومة حين يدخل ٥٠٠ ألف مواطن ومواطنة إلى سوق العمل في العقدين القادمين وكيف ستوفر لهم فرص العمل؟».

انتهينا قبل ستة أشهر بدهان السير الحكومي، لنعود من جديد هذه المرة إلى حلبة مباراة شراء الذمم والود بين مجلس الأمة والحكومة، وفي كلا الحالتين هناك إفساد متعمد للمواطنين بتواطؤ بين الحكومة والمجلس؛ فالمجلس أقر زيادة الخمسين ديناراً مع كادر المعلمين ومكافآت الطلبة التي «تقدر كلفتها بـ ٦٠٠ مليون دينار سنوياً» كما جاء في مانشيت «القبس»، وأضافت الجريدة أن قيمة الزيادات منذ عام ٢٠٠٥ تصل إلى ٤ مليارات دينار سنوياً.

فماذا حدث منذ ست سنوات إلى هذا اليوم، كيف لامستنا يد حاتم الطائي الحكومي- المجلسي؟ ماذا عن الشوارع الفسيحة التي لا تتركب السيارات فيها بعضها فوق بعض، مع أزمات مرور خانقة تعلمنا كل واحدة منها «بالسعر الرسمي» لرخص القيادة، وكذلك الأسعار الرسمية لناطحات الغبار التي ترخص من البلدية من دون مواقف للسيارات... أم يكون الكلام أفضل عن المجاري الطافحة في منطقة مشرف وغيرها، والمزابل والنفايات في الجليب، أم نتحدث عن المدارس والمستشفيات النموذجية التي تباري أفضل مثيلاتها في الدول المتقدمة؟ أم نتكلم عن غياب طوايير الانتظار الممتدة لإنجاز المعاملات الحكومية...؟ أين ذهبت و«تذهب» تلك المليارات من الدنانير في بلد يسير من سيئ إلى أسوأ، وهل فكر أي من المجلس أو الحكومة بكلمتين فقط عنوانهما «تمية الإنسان» أو «الاستثمار الإنساني» بدلاً من عقيدة التخلف الراسخة بشراء الذمم والإمعان في تدمير الإنسان الكويتي وتهميش قضاياها الحقيقية عندما يغيب وعيه ويدفن قلقه عن المستقبل المجهول الذي ينتظره حتماً... وإلى متى هذا السفه السياسي، ونحن نرى حجم المعاناة التي يدفعها غيرنا في الدول العربية، بينما تقف الحكومة والمجلس ينظران ببلاهة إلى ما يجري، وكأنهما في كوكب آخر!

الجريدة في ١٥ مايو ٢٠١١ م



## بسسس حسن مصطفى الموسوي

عنوان المقال صرخة نطقتها بأعلى صوت علّ أحد العقلاء يسمعنا بعد أن تبين أنه لا يوجد شيء يوقف جنون استنزاف ميزانية البلد وأصوله الناضبة من أجل تمويل زيادات وكوادر بشكل فوضوي لا يرقى إلى إدارة الدولة بشكل محترم، وفي ظل تنافس الحكومة والمجلس على كسب الشارع عبر تخديره بحقنات النفط، فبات شغل المجلس مقتصرًا على إقرار قوانين ذات مميزات مالية، وبات شغل الحكومة عبر ديوان الخدمة المدنية التعيس هو إقرار الكوادر بشكل فوضوي.

فلنبداً بقضية الخمسين ديناراً التي تعتبر مزايده انتخابية رخيصة جداً؛ لأنها وللتذكير كانت مطلباً في سنة ٢٠٠٨ قبل حل المجلس، فقامت الحكومة بزيادة الرواتب ١٢٠ ديناراً (أي أكثر من مطلب المجلس بـ ١٤٠٪)، لكن لأن الإنجاز لم يكن باسم المجلس أصراً نواب النهب والمزايدات على مقترح الخمسين إضافة إلى الـ ١٢٠، لكن نواباً آخرين توصلوا إلى حل وسط مع الحكومة بإقرار الخمسين ديناراً لمن راتبه أقل من ١٠٠٠ دينار، لكن المجلس نقض هذا الاتفاق عبر إقراره من جديد الخمسين لمن راتبه أكثر من ذلك، وكأن الكوادر التي تقر يومياً منذ سبع سنوات ليست بكافية.

ثم نأتي إلى قضية حوافز تقاعد العسكريين، وهو شمل من تقاعدوا من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ بالمميزات، فأتى البعض ليريد أن يشمل كل من تقاعد منذ ٢٠ سنة إلى الآن في مزايده انتخابية رخيصة، لكن السؤال هو: لماذا يجب أن يعطى العسكري دون غيره حوافز إضافية للتقاعد؟ فهل المنصب ملك للعسكري أم للدولة؟ وألا يستطيع الوزير إحالة من يراه مناسباً إلى التقاعد حتى يعطى الآخرين مجالاً للترقية كما هو معمول في باقي الوزارات؟

وأخيراً نأتي إلى كادر المعلمين الذي تطرقنا إليه قبل عدة أسابيع، فلا يجوز أن تتساوى جميع التخصصات بنفس الكادر دون النظر إلى حجم الكويتيين في كل تخصص، وذلك حتى نشجع على تقليل الاعتماد على غير الكويتيين في مهنة التدريس، والأهم من ذلك أنه لا يجوز النظر إلى كادر فئة معينة بغض النظر عن جميع الوظائف الأخرى في الدولة، وهذا هو سبب عدم توقف مسلسل الكوادر المكسيكي منذ إقرار كادر أساتذة الجامعة قبل سبع سنوات إلى الآن.

فكما قلنا سابقاً تجب دراسة سوق العمل في البلد بشكل شامل ومن ثم تحدد الفوارق بين كل التخصصات وحسب جهة العمل، بحيث لو تمت أي زيادة فإنها تشمل الجميع بدلاً من إقرار الزيادات بهذا الشكل الفوضوي الذي أدى إلى زيادة التضخم بشكل كبير، أي أن أغلب الزيادات ذهبت إلى جيوب التجار وليس المواطنين كما يتوهم الكثيرون.

المشكلة أنه من الصعب السير عكس التيار في هذا الموضوع بالذات، والمشكلة الأعظم أنه حتى عندما أناقش العديد من المثقفين وأصحاب الشهادات بهذه القضية تكون الردود «إذا ما انصرفت الفلوس علينا راح إفسسونها الحكومة» أو «إنت دافع من جيبيك؟»، مما يعد دليلاً على

أن لسان حال الناس هو أن الكويت دولة مؤقتة، وكل يريد شفط ما يمكنه منها، وهي حال يطول النقاش في أسبابها وإن كانت الحكومات المتعاقبة سببا رئيسا في الوصول إليها.

لكن ما يغفل عنه أغلب الناس المتحمسين للكوادر الفوضوية هو حجم ميزانية الدولة بعد ٢١ سنة إذا سرنا على هذا المنوال، إذ يقول محافظ البنك المركزي السابق حمزة عباس إنها ستصل إلى ٤٨ مليار دينار (القبس ١٢-٤-٢٠١٠)، إذ ستكون الدولة مطالبة بخلق ٥٠٠ ألف فرصة عمل خلال هذه الفترة، لكن كيف سيتأتى ذلك بينما الدولة تغدق على موظفي القطاع العام على حساب القطاع الخاص؟ والمصيبة أن النواب الذين يدعون حماية المال العام ومحاربة الفساد والتصدي للسرقات هم الذين يقومون بعملية نهب منظمة لخزينة الدولة تبلغ المليارات سنويا عبر التشجيع على إقرار الكوادر بشكل فوضوي، وعلى جهاز يعاني بشكل كبير البطالة المقنعة... واأسفاه.

الجريدة في ١٩ مايو ٢٠١١ م



## عقبة المشاريع

المهندس بدرالسلمان

جهاز بلدية الكويت من أهم اجهزة الدولة المرتبطة كلياً بالخططة التنموية للدولة، والمشاريع الحيوية والتنموية التي تعمل على اقامتها الجهات المختلفة في البلاد وفقاً للدراسات والخطط.

واري ان جهاز البلدية يخالف ما تم اتخاذه من اجراءات بشأن المشاريع التنموية لعدة اسباب اهمها الدورة المستندية المتبعة في سير المعاملات المعروضة على جهاز البلدية التي تستغرق وقتاً طويلاً لدراسة المعاملة والاخذ بالاراء الفنية والتنظيمية وبعد دراستها المستفيضة من الجهاز التنظيمي، يتم تحويلها الى عدة جهات لا علاقة لها بهذه المعاملات وهنا ارى ان الدورة المستندية هي عقدة البلدية وعقبة المشاريع، فكيف نعمل على التتمية وتنفيذ المشاريع بهذه الاجراءات غير السليمة.

والدورة المستندية لا تقف عند هذا الحد، فقد تتعرقل ايضا المعاملة عندما تصل الى المجلس البلدي، وهنا ايضا العقدة الاخرى بسير المعاملة من لجنة الى لجنة.. لماذا كل هذا؟.. لماذا هذه العقدة والتعطيل للمشاريع؟.. لماذا لا تضع آلية تسيير المعاملات المهمة بدلا من «قتلها»؟! اتمنى من وزير البلدية والمدير العام اعادة النظر في آلية سير المعاملات واختصار الوقت لتحقيق الانجاز.

الوطن في ٢٥ مايو ٢٠١١ م

## كلفة الموظف الحكومي 2100 دينار شهرياً عامر ذياب التميمي

الكويت ظلت تمثل نموذجاً فريداً في تشغيل العمالة الوطنية، حيث يتكسد معظم أفراد هذه العمالة في المؤسسات والدوائر الحكومية أو في الشركات المملوكة من الدولة.. وتقدر أعداد العاملين الكويتيين في الحكومة ودوائرها ومؤسساتها بنحو ٣٠٠ ألف يتقاضون أجوراً سنوية تقارب ٧,٥ مليارات دينار كويتي، أي أن تكلفة الموظف أو العامل الكويتي تصل إلى ٢٥٠٠٠ دينار كويتي سنوياً، أو ما يصل إلى ٢١٠٠ دينار شهرياً.. لا شك أن هذه التكاليف تمثل مستويات قياسية لتشغيل العمالة، كما أن هذا التشغيل ليس مثالياً عندما يكون العطاء من قبل كثير من العاملين متواضعاً أو معدوماً في أكثر الأحيان.. يضاف إلى ذلك أن هذه الأعداد من العاملين في المؤسسات والدوائر الحكومية يزيد على الاحتياجات الفعلية للتشغيل الكفء للإدارة الحكومية، بل ربما يعرقل ذلك التشغيل الجيد المنشود. كذلك فإن توزيع العاملين على المؤسسات يشوبه العديد من الأخطاء المنهجية، المقصودة وغير المقصودة، حيث يوظف خريجو الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب في مواقع قد لا تتناسب مع تخصصاتهم أو مؤهلاتهم المهنية نتيجة لعدم توافق النظام التعليمي مع مستلزمات ومتطلبات سوق العمل.. ويواجه ديوان الخدمة المدنية في الكويت مشكلات مهمة في توزيع المتدققين للتسجيل على وظائف حكومية، ويعاني من التدخلات السياسية ومن وجود العديد من المتخرجين الذين لا يبدو أن هناك احتياجات لخدماتهم بناء على التخصصات التعليمية التي تخرجوا على أساسها.

من جانب آخر، تمثل قضية الاعتماد على العمالة الوافدة في الكويت معضلة مهمة عندما تمثل هذه العمالة أكثر من ثمانين في المائة من إجمالي قوة العمل في البلاد.. لكن عندما توفر الدولة اجوراً وكوادر مالية مغرية للمواطنين هل تستطيع مؤسسات القطاع الخاص جذبهم في حال توافر فرص عمل حقيقية لهم؟ غني عن البيان أن ارتفاع مستويات الأجور والبدلات والمزايا المالية وشروط العمل المريحة في الحكومة ودوائرها والمؤسسات التابعة لها لن تعين القطاع الخاص على جذب المواطنين للعمل في القطاع الخاص... هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تكاد تتحكم بكل الأعمال والأنشطة الحيوية في البلاد بما يعطل من دور القطاع الخاص ويعيق من قدراته على خلق فرص عمل للمواطنين... وقد تبنت الحكومة تكاليف دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وصدر قانون يلزم بفرض رسوم، أو ضريبة، على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمعدل ثلاثة في المائة من صافي الأرباح السنوية لتمويل صندوق دعم العمالة بهدف تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتشجيع الشركات لتوظيفهم مقابل استلام الدعم اللازم لتعويض اجورهم.. كذلك فرضت نسب توظيف للمواطنين على الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية.. لكن في واقع الأمر جرت عمليات تشويه لتطبيقات هذا القانون وهناك تجاوزات للاستفادة من دعم العمالة من دون تحقيق عطاء حقيقي من العمالة الوطنية.. إن عملية الإصلاح تتطلب مراجعة أوضاع سوق العمل ومواءمة أنظمة التعليم وإصلاح الهيكل الاقتصادي بما يمكن من تحقيق توظيف كفاء للعمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص وبتكاليف مناسبة مقابل عطاء مثمر.





## مثالب

- ١- الإنتاج متواضع أو شبه معدوم
- ٢- تكديس يزيد على الحاجة
- ٣- تدخلات سياسية في التعيين
- ٤- إعاقة القطاع الخاص في جذب المواطنين
- ٥- تجاوزات في برنامج دعم العمالة

القبس في ٣١ مايو ٢٠١١ م

## خطة تنموية وتخلف إداري

د. خالد عبداللطيف رمضان

من عجائب الأمور التي نعيشها هذه الأيام توجه الدولة إلى تنفيذ خطة تنموية طموحة، وجعل الكويت مركزاً مالياً، من خلال إدارة حكومية متخلفة بكل المقاييس.

فالإدارة الحكومية بكل مراتبها تعاني تخلفاً واضحاً بسبب تراكمات عبر السنين... ويرجع تخلف الإدارة وفسادها إلى عوامل عدة، منها قناعة الحكومة بأحقية كل مواطن بوظيفة في إحدى دوائرها ومؤسساتها، وكل مواطن يريد إكمال دراسته الجامعية، والشهادات الجامعية تعني وظيفة مضمونة لدى الحكومة، نتج عن ذلك تكديس الموظفين في كل وزارات الدولة بأضعاف حاجة العمل إليهم.

ومن الطبيعي في ظل الازدحام في عدد الموظفين أن يقل الأداء تطبيقاً لقانون تناقص الغلة، ولمجلس الأمة تأثير سلبي كبير في الإدارة الحكومية، من خلال ضغط بعض النواب على الحكومة لتعيين المحسوبين عليهم.

وفي السنوات الأخيرة شهدت الكويت موجة من التعيينات لقياديين في الجهات الحكومية المختلفة، بما فيها المؤسسات الحيوية والأكاديمية، دون مراعاة لمبادئ الخبرة والكفاءة والمؤهلات العلمية، والأقدمية والأحقية؛ مما ساهم أكثر في تردي الجهاز الحكومي.

تأتي هذه التعيينات ضمن صفقات تعقدها الحكومة مع بعض النواب المحسوبين عليها، لكي تضمن تصويتهم معها في بعض القضايا التي تهمها، ولا يكتفي مثل هؤلاء النواب بإفساد الإدارة الحكومية، بل يشكلون عيباً على موارد البلاد، إذ يقبض بعضهم ثمن تصويته مع الحكومة، كما تقدم الحكومة مساعدات سخية إلى ناخبهم لضمان أصواتهم، وإذا ظل التحالف الحكومي مع مثل هؤلاء النواب فإن الكلفة المالية والإدارية ستكون كبيرة.

من الأفضل للحكومة، إذا كانت عازمة فعلاً على النهوض بالبلاد وإنجاز الخطة التنموية، أن تتحالف مع الكتل البرلمانية الوطنية، فالتحالف معها أقل كلفة، خصوصاً إذا ما اقتنعت هذه الكتل بتوجه الحكومة الإصلاحية، وجديتها في النهوض بالبلاد.

أما القوى الوطنية، فمطلوب منها أن تمد يدها إلى الحكومة وألا تترصب بها في كل صغيرة وكبيرة، وأن تعطيتها فرصة للعمل والإنجاز متى ما تأكدت من صدق توجهها إلى الإصلاح، فلا يمكن تحقيق أي إنجاز من دون إصلاح الإدارة الحكومية، ومن البدهي أن الإصلاح الجزئي لن ينفع؛ لأن الترقيع الجزئي لا يجدي مع حجم التخلف والفساد.

مطلوب من الحكومة أن تتبنى ثورة إدارية تسعى إلى إصلاح شامل للإدارة الحكومية، وليس عيباً أن نستعين بمؤسسات استشارية عالمية في هذا الشأن، فالإصلاح الإداري هو المدخل لإصلاح كل شيء، فلا يمكن إصلاح التعليم أو الخدمات الطبية، أو الإسكانية أو الإعلام أو العمل الثقافي في ظل إدارة متخلفة، كما لا يمكن تطبيق خطة تنموية من دون إدارة قادرة على تنفيذ هذه الخطة، ونجزم بأن الإدارة الحالية، ستجهز على أي خطة وهي في المهد.

هل تفضلها هذه الحكومة وتقوم بالخطوة الصحيحة تجاه إصلاح الإدارة وتقدم أكبر خدمة إلى البلاد، أم نظل على «طمام المرحوم»؟

الجريدة في ٩ يونيو ٢٠١١ م



## الفسل في وقف نرف الثروة الوطنية

أ.د. عبد المحسن حمادة

اعتماد الاقتصاد الكويتي على مصدر وحيد للدخل، وزائل، من التحديات التي تفرض علينا أن نقلق على مستقبل الدولة بعد نضوب هذه الثروة، وأن نتبنى سياسة واضحة ومشروعاً وطنياً لمعالجة هذه المشكلة، لا نتزحزح عنه قيد أنملة. وبالفعل تنبه المخططون للمجتمع الى خطورة المشكلة منذ منتصف القرن الماضي، وبحثوا عن حلول لمعالجتها. ولعل اهتمام المجتمع بالتخطيط والتنمية منذ منتصف الخمسينات من العوامل التي جعلت المجتمع يتنبه الى خطورة هذه المشكلة ويبحث عن حلول لها. لذلك جاءت أهداف خطة التنمية الأولى والثانية اللتين رسمهما المخلصون تطالبان بضرورة تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. ومن الحلول التي تنبؤها قبل نصف قرن تأسيس صندوق الأجيال القادمة، ورأوا أن نجاح هذا المشروع يتطلب تضحيات من الجيل الحاضر ليضمن مستقبلاً زاهراً للجيل القادم، لذا طالبوا أن تلتزم الدولة بالتشف ولا تتفق جميع عائدات النفط، بل تقتطع جزءاً منه يودع في ذلك الصندوق ويتم استثمار أموال الصندوق في مشاريع ناجحة في الدول المتقدمة. وهكذا آمنوا بأهمية التنمية المستدامة التي تفرض على الجيل الحاضر ألا يستأثر بالثروة ويترك الجيل القادم يواجه الفقر والحرمان.

ويفضل تلك الأفكار النبيرة وحرص المسؤولين على مستقبل الدولة وإيمانهم بأن تأمين مستقبل كريم للأجيال القادمة، وفق ما اتضح من ظروف الكويت الاقتصادية، وفي ضوء نتائج الدراسات العلمية والاستشارات التي أجريت، أصبح تحقيق هذا الهدف واجباً ومشروعاً وطنياً وليس مجرد فكرة عابرة. بل يجب النظر اليه بالنسبة لمستقبل دولتنا على أساس أنه مسألة حياة أو موت. لتلك الأسباب تم تأسيس ذلك الصندوق، وأصبحت عائداته بفضل الأمانة والاخلاص وحسن الإدارة تقارب دخل النفط في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. ومن ثم أصبحت الكويت رائدة في هذا المضمار ومنازة يمكن الاستفادة من تجربتها. وجاءت دول الى الكويت مثل النرويج، والامارات التي تم اكتشاف النفط فيها بعد الكويت لتستفيد من هذه التجربة، الآن موجودات الصناديق السيادية في كل دولة من الدولتين تجاوزت الـ ٥٠٠ مليار دولار، بينما لا تصل موجودات الصندوق الكويتي الى ١٧٠ مليار دولار.

من أسباب ضعف اقتصادنا وتراجع السياسة المالية المتخبطة وغير المسؤولة التي يتبعها كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء، حيث يقدم أعضاء مجلس الأمة في كل عام مشاريع قوانين ومقترحات لزيادة الرواتب والأجور والبدلات تكلف الدولة مليارات الدنانير، وحذر خبراء الاقتصاد من الاستجابة لتلك المشاريع، اذ سيؤدي تنفيذها الى نرف الثروة الوطنية وتدهور اقتصاد الدولة. هي مشاريع غير مدروسة بل قدمها الأعضاء لاكتساب شعبية على حساب مستقبل الدولة. الا أن ضعف الحكومة وعجزها أو عدم اهتمامها بتكوين رؤية مستقبلية واضحة عن أهمية المحافظة على ثروة الأمة، فضلاً عن أنها متهمه بالفساد والاسراف، لذا فهي عاجزة وغير مهتمة بالحفاظ على الثروة الوطنية. الأمل في توعية الشعب بخطورة نرف الثروة، فمن يستطيع توعية الشعب اذا كانت السلطتان التنفيذية والتشريعية غير واعيتين بخطورة المشكلة؟

القبس في ٩ يونيو ٢٠١١ م

## تساؤلات حول الوضع المالي

أ.د. شملان يوسف العيسى

صرح وزير المالية مصطفى الشمالي بأن «الوضع الاقتصادي ممتاز والفوائض سوف تتوجه نحو التنمية».

لست متخصصاً في الاقتصاد لكن لدي اسئلة بديهية بسيطة تحتاج الى اجابة لعل وعسى نجد اجابة لها من احد المسؤولين في الحكومة:

التساؤل الأول: لماذا وضعنا المالي ممتاز كما يدعي الوزير؟ هل نجحنا في تنويع مصادر الدخل الذي تكلمنا عنها أكثر من ٤٠ عاماً حيث نصحتنا عشرات الدراسات المحلية والاجنبية بأهمية تنويع مصادر الدخل ومع ذلك لم نفعل شيئاً حيث ما نزال نعتمد على النفط بنسبة ٩٢% من الدخل ولو انخفضت اسعار النفط الى اقل من ٨٠ دولارا لواجهنا عدة مشاكل..

ثانياً: هل حققنا اي انجازات في اعادة هيكلة الاقتصاد؟ أم ما زالت الدولة تهمين هيمنة تامة على الاقتصاد، ماذا حدث لبرنامج التخصيص؟ وهل توسع دور القطاع الخاص ام تقلص؟ هل تم تقليص مصاريف الدولة ام تضاعفت؟ في ظل الازمة المالية العالمية.. ماذا حدث لبند الرواتب والاجور؟ هل زادت الإنتاجية والعطاء مع تضاعف الرواتب وارتفاعها في السنوات الاخيرة؟ هل تغيرت ثقافة العمل والعطاء في وزارات الدولة؟ فاذا كانت الاجابة.. نعم.. اذن لماذا تم اللجوء الى البصمة قبل الدوام على موظفي الدولة بعد اكتشاف بأن لا احد يلتزم بالدوام؟!

ثالثاً: من علامات النجاح الاقتصادي لأي دولة هو تقليص موظفي الحكومة وزيادة إنتاجيتهم.. ما يحدث في بلدنا هو تكدس الموظفين وخلق بطالة مقنعة حتى نكذب على العالم وندعي بأنه لا توجد بطالة في بلدنا.

رابعاً: ماذا عن سياسات الدعم الحكومي في دولة «الربيع» النفطية هل تم تقليص مصاريف الدعم ام تضخمت وارتفعت لارقام جديدة؟ هل نجحت الحكومة وبيروقراطيتها المتخمة (المتضخمة) من جمع فواتير الكهرباء والماء والهواتف وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين؟!

خامساً: ماذا عملت الحكومة بالفوائض المالية التي جاءت بمحض الحظ بسبب ارتفاع اسعار النفط لاعتبارات كثيرة اهمها تزايد وارتفاع النمو الاقتصادي في كل من الصين والهند.. هل الاستثمارات بايد شريفة تستطيع الحصول على أكبر عائد على مردودها..

سادساً: هل نجحت الدولة في استقطاب رؤوس الأموال الاجنبية او حافظت على رؤوس الأموال الوطنية من التسرب والهروب للخارج؟.. السيد جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين في البنك السعودي - الفرنسي في الرياض صرح قائلاً «بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الكويت نحو ٨٠٠ مليون دولار خلال العقد الماضي مقارنة مع أكثر من عشرة مليارات دولار في البحرين و٧٣ ملياراً في الامارات و١٣٠ ملياراً في السعودية.. اذا كان اقتصادنا جيد كما يدعي الوزير لماذا نأتي آخر دولة من دول الخليج في مجال الاستثمارات الاجنبية؟



التساولات حول الاقتصاد لن تنتهي ولكننا نجزم بأن مسارنا الاقتصادي ليس في الطريق الصحيح كما تزعم الحكومة لا يمكن تحسين وتطوير الاقتصاد اذا لم نكن صريحين وواقعيين مع انفسنا والكلام عن تحسين الاقتصاد كلام سطحي وغير جاد فتقرير منظمة الشفافية العالمية ومقرها برلين افادت ان الكويت تحتل المرتبة ٦٦ على لائحة مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٩ بعد ان كانت في المرتبة ٣٥ عام ٢٠٠٣ قبل ان تعود الى ٥٤ للعام الماضي.. ما نزال آخذ دول الخليج في مؤشرات الفساد.. الله يستر من القادم.

الوطن في ١٢ يونيو ٢٠١١م

## عدراً مجلس الوزراء الحالة المالية للدولة لا تبعث على الارتياح

### د. وليد الحداد

في تصريح لا يدل على المهنية ولا التفاؤل في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، المجلس يقرر الانعكاسات الإيجابية للحالة المالية للدولة في العمل على تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين ورافق البيان الأرقام التالية:

❖ الإيرادات النفطية ١٩,١٤٤ مليار دينار.

❖ الإيرادات غير النفطية ١,٠٢ مليار دينار.

❖ الالتزامات ١٢,٣٦٣ مليار دينار.

❖ التزامات أخرى ٢,٠٩٠ مليار دينار.

❖ الفائض ٦,٤٥٣ مليارات دينار.

الأمر غير المعلن طبعاً أن ميزانية الباب الأول الرواتب والأجور ٨ مليارات دينار أي بحدود ٦٠٪ من حجم مصروفات الدولة وأن معظم العاملين الكويتيين يعملون في الحكومة وأن ٥٪ فقط يعملون في القطاع الخاص والسؤال المهم أين الارتياح في ذلك إذا ما علمنا أن هناك ٣٠٠ ألف كويتي قادمين إلى سوق العمل في السنوات العشر القادمة وهذا يعني إذا ما استمرت الحكومة الحالية في سياستها أنهم سيعملون جميعاً في الحكومة وهذا بالطبع يعني أن الباب الأول سيتحمل ١٤ مليار دينار كويتي، أي ثلاث أرباع الدخل النفطي الحالي.

وأمر آخر مهم جداً أين تنويع مصادر الدخل إذا كانت الإيرادات غير نفطية ٥٪ فقط من حجم الإيرادات أين تنويع مصادر الدخل المزعوم وأين تشجيع الاستثمار الأجنبي غير ترسية المناقصات عليه هل يا ترى أصبحنا المقر الرئيسي لأكبر الشركات العالمية مثل المايكروسوفت والأنتل وجنرال إلكتريك والبريتيش بتروليوم مثلاً بالطبع لا.

إذا كان المستثمر المحلي يهرب من الكويت فما بالك بالمستثمر الأجنبي، اننا نضحك على أنفسنا والمطلوب من مجلس الوزراء مصارحة الشعب الكويتي ووضع النقاط على الحروف، نحن في خطر مالي مستقبلي كما ذكر بلير في دراساته وتقاريره إلى الحكومة، مازالت القوانين الاقتصادية الرئيسية قابضة في أدراج الحكومة وكما ذكر النائب الحريري أنه لا يثق في تطبيق القوانين من الحكومة الحالية لأن قوانين المناقصة وقانون تخصيص الكويتية وقانون الخصخصة وال «بي أو تي» مازالت قابضة في أدراج الحكومة؟

إذا كانت الحكومة تريدنا أن نشعر بالارتياح والثقة فعليها القيام بالتالي:

١- تطبيق القوانين المعطلة في أدراجها وعدم تعطيلها من أجل مصالح معينة ولا الخضوع للضغوط السياسية ولا الانتظار في التعيين لقيادة المؤسسات والهيئات العامة لتعيين المناصرين والموالين بل يجب أن يكون التعيين لمصلحة الكويت ومن لديهم القدرة الحقيقية لقيادة هذه المؤسسات وأيضاً وضع نظام حقيقي لتعيين القياديين وتقييمهم يعطي الفرصة للجميع في العمل القيادي متى ما توافرت فيهم هذه المميزات والقدرات القيادية.



٢- حل معضلة العمالة في الكويت وتعيين القياديين الذين لهم القدرة على تنظيف هذا القطاع وهناك للأسف أسماء كبيرة تتاجر بهذا الملف وتقف الحكومة ومجلس الأمة عاجزين أمام نفوذهم مع العلم أن هذا الملف هو أهم ملف حالياً ومن شأنه في المستقبل القضاء على الميزانية العامة وتدهور تعيين الكويتيين في القطاع الخاص.

ويتساءل المرء لماذا الحكومة عاجزة عن تطبيق نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص بالرغم من ضآلتها؟ ما المانع من تطبيق القوانين إذا كان صاحب السمو الأمير في جميع خطابه يدعو إلى تطبيق القانون على الصغير والكبير؟ لماذا لا تتخذ الحكومة توجيهات سموه في هذا الباب؟ على الأقل افضحوا المتاجرين بالعمالة أمام الرأي العام إذا كنتم عاجزين عن مقاومتهم وتطبيق القوانين عليهم.

٣- زيادة الإنفاق الرأسمالي مهم جداً ويعطي الصورة الجديدة للحكومة على رغبتها الجديدة في التطوير والتنمية، ففي دراسة نشرتها جريدة القبس مؤخراً ثبت أن الكويت الأقل خليجياً في الإنفاق الرأسمالي حيث أنفقت فقط ٣٤ مليار دولار والسعودية ٢٤٣ مليار دولار والإمارات ٧٧ مليار دولار وقطر ٥٦ مليار دولار وعمان ٥٠ مليار دولار والبحرين ١٢ مليار دولار، ومعلوم أن الإنفاق الرأسمالي يحقق نمواً حقيقياً ومستداماً وينوع مصادر الدخل ويحضر القطاع الخاص، ويعزز الرخاء على المدى البعيد، وفي دراسة كامكو التي نشرتها القبس هناك مشاريع تنمية بقيمة ١٥٧ مليار دولار قد يتعذر تنفيذها في الكويت بسبب الأوضاع السياسية وسوء الإدارة.

٤- جذب الاستثمارات الأجنبية ليس بالتصريحات والتمنيات بل بالعمل الجاد والإصلاح الإداري وتطوير الخدمات والقضاء على الفساد وتعزيز النزاهة وعقد الاتفاقيات مع الشركات الكبرى في العالم لفتح مقرات ومصانع رئيسية لها في الكويت وليس بإلغاء العقود مثل المصفاة الرابعة والداو.

لقد أثارت زيارات سمو رئيس الوزراء الأخيرة الاستغراب والدهشة مثل زيارة المكسيك ودول أميركا اللاتينية والدول الأفريقية وهيتنام وكمبوديا.

فما الذي نريده من هذه الدول؟

المطلوب زيارة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان وأستراليا والصين وكوريا والسويد.

وعقد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتسهيل الاستثمارات وعقد الاتفاقيات مع الشركات الكبرى.

نظرتنا إلى المستقبل هي التي تقود قراراتنا وهي التي في حالة تنفيذ خططنا بنجاح ووصولنا إلى الاستغناء عن البترول كمصدر رئيسي للدخل وقضائنا على الفساد وتطورنا إدارياً حينئذ يحق لنا أن نقول ان الميزانية العامة والحالة المالية للدولة تبعث على الارتياح.

وزير التربية يجامل قيادات التربية على حساب التعليم

في لقاء ضم وزير التربية مع قيادات تربوية قال الوزير ان الوزارة مليئة بالكفاءات والقيادات التربوية المتميزة والتي تحقق الكثير من الانجازات، وهذه بلا شك مجاملة من وزير التربية للقيادات التربوية على حساب التعليم في الكويت ونحن بدورنا نضع هذه الأرقام والإحصائيات أمام الوزير لعل وعسى القيادات التي امتدحها تستطيع تغييرها إلى الأفضل:

- ❖ ارتفاع كلفة التعليم العام وضعف المخرجات التربوية، فطلاب الثانوي يكلف سنويا ٣٣٥٩ ديناراً أي ضعف تكلفته في القطاع الخاص.
  - ❖ قصر العام الدراسي في الكويت ١٦٠ يوماً أمام ٢٠٠ يوم في الدول الأخرى.
  - ❖ ارتفاع نسبة الرسوب بين الطلاب الذكور ١٦,٥% للثانوية.
  - ❖ ارتفاع معدلات التسرب من الدراسة ١٥%.
  - ❖ رسوب الطلبة الكويتيين في امتحانات TIMMS الدولية وحصولنا على المركز ٤٢ من ٤٥.
  - ❖ انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ٢٧% فقط وفي كوريا النسبة ٨٤%.
  - ❖ ضعف أو غياب الأنشطة المدرسية.
  - ❖ عدم القدرة على وضع حوافز لجذب العمالة الكويتية في التعليم، فعدد المعلمين الكويتيين في الثانوية يبلغ ٢٧% للغة العربية، ١٩% للإنجليزية، و٣٦% للرياضيات، و٤٠% للعلوم.
- وأنا هنا أنصح معالي الوزير بقراءة تقارير وزارة التربية نفسها حول التعليم لأن هذه الأرقام جميعها من الوزارة قبل التصريح بأن هذا جيد وهذا سيئ.

الانباء في ١٢ يونيو ٢٠١١ م





## امال ستار العيوب

### موسى معرفي

ببساطة مطلقة لماذا لا نواجه الأمور بحقيقتها؟ فالكثيرون منا بل أغلب السياسيين بوجه الخصوص يغطون رؤوسهم في الرمال كالنعامة، وهم يعلمون علم اليقين أن النفط الذي هو الممول الأساسي لميزانية الدولة ثروة ناضبة، لكنهم يفضون النظر في مواجهة هذا الواقع المرير لأهداف سياسية آنية. وإلا فلماذا هذا الاسراف في اقرار الكوادر، وهذا السخاء العشوائي في الرواتب من دون انتاجية؟ لقد بلغ متوسط النمو في المرتبات ٧,٧٪ سنوياً في السنوات الأخيرة في حين أن متوسط التضخم في الاقتصاد لا يتعدى ٣,٥٪، ثم لماذا التهرب من القرارات الجريئة التي تضع حداً لهذه الأمور والكارثة المستقبلية الكبرى على أباونا حينما ينخفض سعر النفط في أي وقت.

تشير الدراسات التي قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية الى أن استهلاك ٥٥٪ من الوقود المحلي يذهب لتوليد الطاقة الكهربائية والماء، حيث مستوى استهلاك الفرد لدينا لهذه الطاقة الكهربائية هو الأعلى بين دول العالم، والسبب الرئيسي وراء ذلك الهدر والاسراف في الاستهلاك رخص سعر تزويد هذه الطاقة لجمهور المستهلكين، والذي لا يشكل شيئاً يذكر مقابل تكلفة انتاجه. وها نحن نتوسع في بناء محطات كهرباء جديدة سنة بعد الأخرى مقابل تزايد الاستهلاك سنوياً، وذلك بالاستثمار الرأسمالي في مشاريع جديدة تشكل بحد ذاتها عبئاً جديداً وازدادت في تكلفة استهلاك الوقود لها.

ماذا نسمي هذا الذي يحدث ويستمر من دون مبالاة وضمير؟ انه الفجور السياسي الذي بات السمة السائدة الذي يشارك فيه كل من الحكومة والمجلس والشعب.

ما نعيشه اليوم من رخاء مصطنع يرجع اساسه الى تحويل هذه الثروة الناضبة الى نقد بييعه ومن ثم توزيع هذا الربح من خلال الرواتب سنة بعد الأخرى من دون أي عائد على اقتصادنا الوطني، وعدم استخدامها لخلق اقتصاد مستدام. لقد تمادينا في ذلك بشكل أكبر منذ ان ارتفعت أسعار النفط باستخدامها وسيلة لافساد المجتمع، حيث خلقنا بيروقراطيات في كل مناحي حياتنا اليومية، مما أدى الى اشاعة واستمرارية الفساد، وهذا ما يقودنا الى كوارث مستقبلية ان لم نتدارك الأمر.

أمر آخر من الأهمية ان ننتبه إليه الآن، وهو ان مخرجات التعليم لدينا، الذي نفق الملايين عليه، لا تتوافق مع ما يتطلبه سوق العمل. ان معظم ما تخرجه المؤسسات التعليمية لنا هو جيل من البصامين تم تلقينهم للتقدم للامتحانات والحصول على الشهادات ومن ثم على الراتب الحكومي من دون إنتاجية تذكر، في حين اذا ما أحسنا الاستثمار في العنصر البشري لخلق اقتصاد مستدام بدلاً من النفط فان ذلك سيشكل مورداً إضافياً اليه.

أليست هذه الأمور جوهرية وأساسية ينبغي ان يتحمل مسؤوليتها كل عضو في السلطتين التنفيذية والتشريعية ومواجهة كيفية حلها بدلاً من الطرح التآزيمي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، والذي بات سمة شائعة بين السلطتين بالدخول في أمور لا تخص المواطن ومستقبل ابنائه وأحفاده؟

ان سياسة شراء الوقت باستخدام المال لا يمكن ان تستر العيوب الهيكلية لاقتصادنا لوقت طويل، وتتقد هذا الوطن من التخلف الذي يعيشه، بل المطلوب اتخاذ الخطوات الإصلاحية لتعديل هذا المسار الخاطئ الذي نحن سائرون فيه، وذلك باستعمال مشرط الجراح الذي يبتتر الأورام الخبيثة في جسد هذا الوطن قبل ان يستفحل هذا المرض ليقضي عليه.

انه الفجور السياسي الذي أشرنا اليه، والذي بات سمة في حياتنا، والذي نحن جميعا مسؤولون عنه حكومة ونوابا وشعباً أمام الله.

القبس في ٢١ يونيو ٢٠١١ م



## استنزاف النفط وتغييب المعلومات!

أحمد الدين

في جلسة مجلس الأمة المنعقدة يوم أمس تباهى وزير النفط الدكتور محمد البصري باستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لرفع إنتاج النفط الكويتي من مستواه الحالي المقدّر بنحو مليونين ونصف المليون برميل يوميا إلى أربعة ملايين برميل يوميا في العام ٢٠٢٠، وأشار إلى تجربة تمت لرفع طاقة الإنتاج إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا... ولكن الوزير الهمام تجنب عن عمد وسابق إصرار وترصد أي حديث مستحق عن مبررات زيادة الإنتاج ومدى صلتها بمتطلبات تطوير اقتصادنا الوطني واحتياجاته الفعلية؛ والأهم من ذلك فقد تجنّب وزير النفط الكشف عن حقيقة حجم الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج، وبالتالي توضيح ما يمكن أن تؤدي إليه استراتيجية زيادة الإنتاج إلى أربعة ملايين برميل يوميا من استنزاف للثروة النفطية الآيلة إلى نضوب!

ولعلّه من المفيد التذكير بأنّه قد سبق للأخ الكبير النائب أحمد السعدون أن وجّه في العام ٢٠٠٦ سؤالا برلمانيا حول صحة المعلومات الواردة في خبر نشرة بتروليوم انتليجنس ويكلي النفطية المتخصصة عن التضارب بين المعلومات الرسمية المعلنة لحجم الاحتياطي النفطي والتقارير الرسمية السرية في هذا الشأن، ثم كرر طرح سؤاله مرة أخرى في العام ٢٠٠٨ وأرفق معه معلومات إضافية، ومع ذلك فإن وزراء النفط المتعاقبين منذ ٢٠٠٦ إلى يومنا هذا لم يجيبوا عن ذلك السؤال البرلماني، ما يؤكد أنّ هناك تعمّدا حكوميا لحجب المعلومات وتغييبها!

والأسوأ من ذلك أنّ وزير النفط الأسبق الدكتور محمد العليم قدّم معلومات حول حجم الاحتياطيات النفطية في جلسة سرية لمجلس الأمة سرعان ما دحضها النائب أحمد السعدون في تلك الجلسة، وفي اليوم ذاته خصّ النائب السعدون "عالم اليوم" بتصريح صحافي كشف فيه أنّ هناك معلومات واردة في تقرير داخلي لشركة نفط الكويت بتاريخ ٢١ مارس من العام ٢٠٠١ تبين أنّ مخزون النفط في المكامن كان ١٦٨ مليار برميل، وأنّ الاحتياطي المؤكّد يبلغ ٨١ مليارا، ومجموع ما تمّ إنتاجه ٢٣ مليارا، والباقي هو ٢٤ مليار برميل وليس ٩٧ مليارا مثلما جاء في بيان وزير النفط!

وربما سبق الأستاذ عبدالله النيباري النائب أحمد السعدون في هذا الأمر عندما لفت الانتباه في العام ٢٠٠٦ إلى توافر معلومات مؤكدة تفيد بأنّ التقارير الداخلية في شركة نفط الكويت تقدّر النفط القابل للاستخراج هو في حدود ٣٥ مليار برميل، حيث استنتج الأستاذ النيباري حينذاك أنّ عمر النفط الكويتي يقع في حدود ٣٥ سنة وليس مئة سنة، إذا استمر إنتاجنا السنوي بالمعدلات الحالية... فما بالك إذا ما تمّ تنفيذ استراتيجية زيادة الطاقة الانتاجية إلى أربعة ملايين برميل يوميا في العام ٢٠٢٠، مثلما تتجه إلى ذلك مؤسسة البترول الكويتية... بل ما بالك إذا تمّ تطبيق استراتيجية زيادة الطاقة الانتاجية في ظل التعمّد الحكومي لتغييب المعلومات عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات النفطية وتجاهل ما ستعرض له ثروتنا النفطية من مخاطر الاستنزاف والنضوب؟!

باختصار، إنّ الاستخدام العقلاني الرشيد وطويل الأمد للثروة النفطية استحقاق وطني يتطلب ربط سياسة إنتاج النفط وتصديره بمتطلبات تطوير اقتصادنا الوطني واحتياجاته الفعلية؛ وربطها بحجم الاحتياطيات النفطية الحقيقية القابلة للاستخراج، وذلك قبل أي اعتبارات أخرى تتصل باحتياجات السوق النفطية العالمية واحتياجات الدول المستهلكة.

عالم اليوم في ٢٨ يونيو ٢٠١١ م

## أزمة الجامعة... جامعة

### جاسم بودي

أزمة قبول خريجي الثانوية العامة في الجامعة ليست محصورة بالقطاع التربوي فحسب لكنها يمكن أن تكون مرآة تعكس أزمة التخطيط في الكويت عموماً وغياب الرؤية وعدم التبصر بعواقب القرارات السريعة والمسكنات الهادئة.

ببساطة، عدد خريجي الثانوية العامة يزداد عاماً بعد عام. الجامعة لم تعد تستطيع استيعاب الجميع وقدرات الأسر متفاوتة في إرسال الأبناء لمتابعة التحصيل العلمي في الخارج أو تسجيلهم في جامعات خاصة، كما ان الابتعاث الرسمي له حصص معروفة.

لا يحاول أحد أن يقنعنا بأنه كان يتوقع ان ينخفض عدد الخريجين ولذلك تم التقاعس في موضوع بناء جامعة متطورة ومدها بكل الكفاءات العلمية اللازمة والتجهيزات الحديثة. ولا يحاول احد ان يقنعنا بأن الامكانيات المالية والفنية اللازمة لهذا الأمر غير متوافرة في بلد مثل الكويت. ولا يحاول أحد أن يقنعنا أن قضية تعليم أبنائنا كانت مشروع أزمة بين حكومة ومجلس، فالتربية ليست مناقضة والتعليم ليس صفقة والثروة البشرية هي الثروة الحقيقية التي لا نعتقد أن أي عاقل يخالفنا الرأي حولها.

أذاً، المشكلة تكمن في أن المكلفين بالتخطيط اما انهم تعاملوا مع القضية على أسس «تنظيرية» من دون قرارات تنفيذية، وإما أنهم رسموا الاستراتيجية الصحيحة لكن الحكومات لم تعرها الأهمية المطلوبة لانشغالها بالأمر السياسي، او لأن الحلول الترقيعية تسيدت المشهد فأعطي القطاع التربوي «مسكنات» أو «منشطات» لكن الحلول العملية غابت... وربما كانت الكويت أكثر دولة في العالم تتحدث عن الخطط ووضع الخطط ورسم الخطط من دون أن نسمع مرة واحدة عن متابعة الخطط ومواكبة التنفيذ.

اليوم، نواجه مشكلة حقيقية. حتى الآن بوادر حلها لم تختلف عن السابق. يحتج الطلبة وأولياء الأمور على حرمانهم من مقاعد الجامعة. يواكب عدد من النواب هذا الاحتجاج ويحوّله إلى أسئلة ومادة للتصعيد السياسي. يجتمع مجلس الوزراء ويقرر، كما حصل، رفع نسبة القبول. ثم تخرج أسماء الابتعاث ويبقى من يبقى ليضاف إلى منتظري المقاعد، ثم يجتمع مجلس الوزراء مجدداً لبحث مخارج جديدة سواء عبر انتظار الفصل الثاني أو عبر دوام ليلي أو عبر المساعدة على انضمام الطلبة إلى الجامعات الخاصة... ويمكن أن نجزم أن المشكلة ستكبر العام المقبل إذا بقينا في مثل هذه الدائرة وربما سمعنا عن اقتراح يقضي بإقامة دوام ثالث لطلبة الجامعة من مطلع الفجر وحتى ساعات الصباح الأولى.

نتذكر جامعة الشدادية. مشروع في دولة أنعم الله عليها بما أنعم من ثروات ما زال في الأدرج منذ عقود والأسباب متعددة وبعضها مضحك مثل القول إن الحرم الجامعي يجب الا يكون في مكان واحد رغم أنه كذلك في دول كثيرة. أسباب وحجج وتبريرات لكن النتيجة دائماً ضمن معادلة غياب الرؤية فإن حضرت غاب التخطيط، فإن حضر غاب التنفيذ، فإن حضر حضر التجميد... وهكذا إلى أن تكبر الأزمات وتصل إلى طريق مسدود.



وما يحصل في القطاع التربوي يحصل مثله في مختلف القطاعات وتحديدًا الصحة والخدمات والمواصلات. كم كويتياً أو وافداً يطلب واسطة لتأمين سرير له في مستشفى حكومي كل يوم؟ من هو الكويتي الذي تصله رسائل بريدية في الوقت المحدد؟ هل توسعة المطار صممت لما هو مطلوب بعد ٢٠ عاماً على الأقل أم أنها صممت لاستيعاب بضعة آلاف ثم نعيد العمل لتوسعة أكبر فأكبر؟ ترقيع في كل القطاعات ستدفع الأجيال القادمة أثمانه الصعبة.

قلنا سابقاً ان الوفرة المالية أمر ممتاز نشكر الله عليه صباحاً مساءً، لكن العقول والرؤى والاستراتيجيات والإرادة والتصميم هي الأمور التي تنقلنا من زمن الى آخر. وأزمة الجامعة الحالية دليل على ذلك. والحل يكمن في ان تقر الحكومة بعقم المعالجات السابقة وتبدأ سياسة «تنفيذية» حقيقية للمشاركة، وأن يركز مجلس الأمة على كل ما يخدم المستقبل لا على الخطاب الشعبي الذي يحقق مصالح انتخابية آنية، وأن تتعمم اجهزة المتابعة على كل الدوائر والقطاعات لأن البيروقراطية والتراخي والإهمال من الصفات الشرق أوسطية بامتياز.

أزمة الجامعة واحدة من أزمات كثيرة مقبلة. ماذا ستفيد الوفرة المالية الكويتيين إذا كانوا لا يستطيعون تعليم أبنائهم او تأمين علاجهم؟ ماذا ستفيدهم الطرق والجسور والمباني العالية؟ هذه ليست تنمية لأن التنمية يقودها إنسان وليس حفارة ويستفيد منها إنسان وليس سيارة.

**الراي في ٢٩ يوليو ٢٠١١ م**

## لـ «الكاسكو» «حرمة»!

### عمر الطبطبائي

للمادة ١٧ من دستور دولة الكويت نصيب من عقلي الذي طالما يربط بين أغلب الاحداث وواقع مجتمعا الكويتي بحبل الأسئلة من خلال طرح بعض الاستفسارات والسعي لإيجاد أجوبة مقنعة لها، فمن ضمن الاستفسارات التي تتعلق بالمادة السابقة والتي تنص على أن «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن» هي: حماية من، المال العام، أم أن هناك حرمة واجب علينا حمايتها؟ لأن واقعنا بسبب البعض أباح المال العام في «مخابي» البعض الآخر ما جعل لهذا الاستفسار استحقاقا حتى نفهم مواد دستورنا خصوصا المحفوظ (أي الدستور) في جيوب البعض وليس عقولهم!

وللخصخصة كذلك نصيبان، اولهما في تطبيق مادة الدستور السابقة، وثانيهما، مع حبل أسئلتني لذلك أسألكم بالله أن تتحملوني قليلا بطرح السؤال التالي وهو: هل ستكون الاموال العامة فعلا مصادرة قبل الخصخصة، أم أن للخصخصة كذلك «حرمة» بيدها «فوطة» تنظف بها أوساخ البعض؟

إن كانت الاجابة عن استفساراتي السابقة بأن هناك «حرمة»، فالرجاء عدم تكملة قراءة المقال! أما اذا كانت المادة ١٧ تنص على حماية المال العام ولا شيء غيره فالرجاء مساعدتي في الحصول على أجوبة مقنعة لبعض التساؤلات التي تخص شركة «كاسكو» المملوكة للدولة والتي تنطبق عليها المادة ١٧.

لقد قام المشرع الكويتي بسن قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٦ في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة ليحمي المال العام وأموال مستقبل هذا البلد من كل من تسول له نفسه استغلال مكانه لنفسه، حيث من احكام القانون أن تتضمن العقود التي لا تقل قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ دينار كويتي نصاً إذا كانت هناك عمولة أو لم تكن، بمعنى آخر، حتى لو لم تكن هناك أي عمولة يجب تبيان أو ذكر ذلك في العقد وهنا نسأل إدارة شركة كاسكو إذا التزمت بتطبيق نص القانون في بعض عقودها او لم تلتزم؟ ولكي نكون أكثر وضوحاً، هل التزمت الادارة بتطبيق القانون السابق في عقدها مع احدى الشركات المختصة بتقديم خدمات الشوكولاتة والحلويات الشرقية بقيمة إجمالية ٢٣٩,٣٢٥ ديناراً كويتياً لخمسة أعوام، وماذا عن عقود الاستئجار لثلاثة عقارات للموظفين والذي يقع احدهم في منطقة السالمية بقيمة ١٢٠,٠٠٠ د.ك. والبقية في الفروانية أحدهما بقيمة ١٠٨,٠٠٠ د.ك. والأخر بقيمة ١٢٠,٠٠٠ د.ك. سنويا؟

هذه الأسئلة ليست للتشكيك لا سمح الله، لكنها لحماية المال العام حيث ان جميع المبالغ في العقود السابقة تعدت مبلغ الـ ١٠٠,٠٠٠ د.ك. خاصة وأنه طبقا للقرارات المالية في الشركة أنه تستلزم موافقة مجلس ادارة الشركة على العقود التي تبلغ قيمتها المئة ألف دينار كويتي أو أكثر وهي فعلاً كارثة ان وافق مجلس ادارتها على هذه العقود دون الالتزام بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٦ في شأن الكشف عن العمولات.

كذلك ماذا عن العقد المبرم مع احدى شركات الطيران المحلية والتي على وشك الافلاس، حيث ينص أحد بنود العقد على مدة سداد فواتير الخدمات الغذائية فترة شهر لكن كعادة البعض في



عدم المبالاة في المال العام حيث لم يتم التحصيل بالوقت المتفق عليه الأمر الذي أدى إلى تراكم المبلغ حتى وصل قيمته إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار كويتي، وكما ذكرنا أن شركة الطيران على وشك الإفلاس فمن سيتكفل بتسديد أموال الدولة التي نص الدستور على حمايتها، أو أن خصخصة كاسكو ستعفي الإدارة من التحصيل؟

هذه الأسئلة ما هي إلا شيء بسيط حتى نسلط الأضواء لأعضاء مجلس إدارة شركة «كاسكو» للتأكد من سلامة أموالنا العامة، وإن أرادوا المزيد فعليهم البحث في مناقصة الكافيار وطريقة استثمار الفوائض المالية التي لم يتم تسلم أي أرباح من بعضها رغم انتهاء تاريخ الاستثمار! أووووووه نسيت أن هناك شماعة الأزمة الاقتصادية العالمية! عموماً، إذا لم يكثر أحد المسؤولين لهذه الأسئلة فلا شك بانهم يخلقون بقصد أو من غير قصد فكرة الدولة الموقته وثقافة عدم المبالاة بالمال العام والذي سنتحسر على فلس فلس منه بعد انتهاء النفط لا سمح الله... أقول اتقوا الله في حماية المال العام!

#### دائرة مربعة

لأغلب وزرائنا ولأغلب نوابنا نرجوكم أن تخلعوا نظاراتكم ذات العدسات شديدة السواد التي تحجب عن ضمائر بعضكم رؤية كل من يتعدى على المال العام!

الراي في ٢٩ يوليو ٢٠١١ م

## في الكويت تحدث المشاكل.. وفي ألمانيا كذلك! عبدالرحمن نبيل المناعي

في أجواء الفوضى يكون الوضع الاعتيادي هو بروز العقبات لا التقدم، كويتيا نحن نعاني الفوضى ولا خلاف في ذلك، لذلك صارت معظم أيامنا لا تمر من دون عقبات ومشاكل، ولهذه المشاكل كل يوم شكلها الخاص وأبطالها الجدد، وفي الغالب يتكرر الأبطال وتستمر المشاكل من دون حل، السؤال الفاصل والمحير هو: لماذا لا يوجد عندنا حل؟! ولماذا المشاكل تستمر؟!

قالوا في المثال يتضح المقال، لذا سنستعين هنا بمشكلة أو عقبة حدثت هنا وحدثت في ألمانيا، ولنقيم تعامل كلا الطرفين معها، ألمانيا وبعد توحيدها في يونيو ١٩٩٠ عانت البطالة المتزايدة، خاصة مع الزحف الكثيف لسكان ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية، ولأن الحلول الاستثنائية تحتاج الى مشرعين استثنائيين، فإن رئيس الوزراء في حينها كان غيرهارد شرودر (٢٠٠٥-١٩٩٨) قد قدّم مشروع اصلاح هيكلياً، كان أحد أبرز بنوده هو العمل على تقليل البطالة، أطلق على المشروع اسم «أجيندا ٢٠١٠»، المضحك أن شرودر قد خسر الانتخابات بعد تقديمه للمشروع، الا أن مشروعه قد استمر بالنفوذ، وينسب له الفضل في قوة ألمانيا الاقتصادية اليوم.

في مشروعه، طلب شرودر من القطاع الخاص تقليل مدة عمل الشخص الواحد الى النصف، بحيث بدل أن يعمل كل شخص لمدة ٨ ساعات مثلاً في اليوم، فإن العمل يقسم الى شخصين يعمل كل منهما ٤ ساعات، على أن تقوم الدولة بدفع الجزء المكمل للراتب، حتى يحصل كل عامل على راتب كامل، فهو يعمل ٤ ساعات ويأخذ راتب ٨ ساعات.

كيف انعكس هذا القرار على الاقتصاد الألماني؟ في البدء تم تضاعف عدد العاملين، وهذا زاد من عدد أصحاب الدخول، مما أدى الى زيادة حجم انفاقهم، وهذا الانفاق (الطلب) استلزم زيادة في الانتاج (العرض)، أي تطلب زيادة في عمل المصانع، هذا أدى بطبيعته الى توظيف المصانع لعدد أكثر من العاملين، وهكذا استمر تحرك عجلة الاقتصاد بالطريق الصحيح، نتائج هذه الخطة التي بدأها شرودر من عشر سنين بان اثرها اليوم على الاقتصاد الألماني، أي في حين أن نسب البطالة في دول العالم في تزايد بسبب ضعف الأداء الاقتصادي، فإننا نرى أن نسب البطالة في ألمانيا في تناقص مستمر، فقد هبطت النسبة من ٥,٨% الى ١,٧% في عز أيام الأزمة الاقتصادية العالمية.

مسألة التغلب على العقبات في الدولة تدور حول ثلاثة أمور، يجب الوعي لها جيداً: أولاً، القدرة على تصور حجم العقبة أو المشكلة، ثانياً، التخطيط لها، ثالثاً، المتابعة. وفي كل الأحوال فإن هذه النقاط الثلاث في الدول تحتاج الى عقول حية وقدرات استثنائية، أما الدول التي تعيش في ادارتها على العقول البيروقراطية والقدرات المحدودة فإن الفوضى هو خيارها الأوحده، وعليها تحمل نتائج اختياراتها.

في الكويت، حدثت مشكلة تسريح للموظفين في أيام الأزمة الاقتصادية، عالجتها الدولة بإقرار بدل بطالة يتسلمها العاطل عن العمل وهو في بيته، هكذا هي حلولنا، دائماً بسيطة!!

القبس في ٣١ يوليو ٢٠١١ م





## تنفخ بقربة مقطوعة يا جاسم حسن العيسى

تقريباً لأكثر من ثلاثين سنة والاقتصادي جاسم السعدون يكتب في الجرائد ويعد تقارير «الشال» ويتحدث وينصح، لا بل يكاد يزعم لكن لا أحد يسمع، ربما لدينا سلطة في الحكومة والمجلس مشكلة من طرش، فلا جاسم السعدون ولا كثيرون غيره من المخلصين الناصحين نفع حديثهم، ولا أحد من «أهل الحل والعقد» ينصت لهم، أما الكويتيون فهم لاهون، لاهون يعدون الأيام والساعات متى تدخل جيوبهم مكرمة حكومية، لأن المناسبة هي ختان ابن واحد كبير أو غير ذلك من أسباب توزيع الثروة على العائلة الكويتية، وهم (أهل الديرة) أيضاً مشغولون متى تأتي مبادرة من ناحية مجلس النواب تصب في قالب إسقاط فواتير الكهرباء والماء كإسقاط القروض للقادرين وغير قادرين، أصبح واجباً مقررأ ويومياً للكثير من الأسر ملاحقة أخبار الهبات والمنح والكوادر والإجازات وغيرها في بلد مهما كثرت أموال أهله فالملل والسأم يقتلهم... سجن كبير يضج بالمساجين الممتلئة جيوبهم وليس لهم مكان يتنفسون فيه غير المولات ومطاعم «الجنك فود»!

صفحتان كاملتان في جريدة «الجريدة» قيل يومين ضجت بنقد مر لجاسم السعدون تحدث فيها عن غياب التخطيط وغياب الرؤية عند أهل القرار «... ففجوة الاعتماد المتزايد على الحكومة زادت في صناعة الاقتصاد، والمالية العامة أصبحت أكثر اعتماداً على النفط، موظفو الحكومة أصبحوا أقل عملاً وأكثر رواتب...» والمشكلة عند جاسم وغير جاسم من الواعين هي «الإدارة، مجلس الوزراء يشكل لتوزيع المنافع على الوزراء بدلاً من خلق مجلس وزراء يحقق منافع للدولة...»! لكن أين صرنا اليوم؟ افتحوا أي جريدة أجنبية أو طالعوا أي محطة تلفزيون غير محطات «هشك بشك» العربية، ستجدون الأخبار والمقالات كلها تتحدث بالدرجة الأولى عن الأزمة المالية في أوروبا وأزمة التصنيف المالي والسندات للولايات المتحدة، تلك الدولة التي تصنع «مكوكات الفضاء» وليس تصريحات الهباء مثل حالنا. يقولون ويقلقون من القادم الذي يبدو مخيفاً لهم وللعالم، يقلقون قلق العقلاء الذين ينظرون إلى المستقبل ويتلمسون أخطاء الماضي، وهو ماضي تاريخ الجشع والأنانية، وكأن الفقراء عندهم وطبعاً في الدول الفقيرة سيدفعون أكثر الأثمان، لكن ماذا عنا، ماذا يقول حصفاء الديرة لو نزلت أسعار البترول عن ٨٨ دولاراً، كيف ستوفر الدولة الرواتب وكيف ستتكفل السلطة «بدهان سير» هذا أو ذاك من نواب الهيش حتى يسكت، هل سنرهن الأرض وما عليها، أم أننا نظن أننا كابن نوح سنأوي إلى جبل يعصمنا من الطوفان... ما العمل؟

لا تقولوا هذا كلام ناس ممتلئة أرصدتهم البنكية... ولا يفكرون بالموظف «الغلبان» الذي تنهش من لحمه ديون الأقساط وغلاء الأسعار، ربما يكون هذا صحيحاً عند النفوس المنهكة، لكن ماذا لو فكرنا دقيقة واحدة في الغد وماذا سنصنع وماذا نخبئ لأبنائنا ذلك الغد المقلق...؟ وهو قادم لا محالة كالموت وهو قدر الإنسان.

الجريدة في ١١ أغسطس ٢٠١١ م

## نهب المال العام أمين معرفي

الحديث ذو شجون عن المال العام فقد كثر القيل والقال عنه من البعض وزاد المدافعون عنه في مجتمعنا وهم أول من يقومون بنهبه إذا سنحت لهم الفرصة، فلا يمر يوم أو يجتمع اثنان إلا والمال العام ثالثهما بحيث أصبحت الرغبة جامحة لدى البعض بعدم ضياع الفرصة إذا سنحت له بالانقضاض كالوحش المفترس عليه حتى ولو كان شيئاً بسيطاً أسوة ببعض المتنفذين في الدولة الذين يستغلون السلطة الممنوحة لهم من خلال مواقعهم الرسمية في شطف المال العام ونهبه بطرق غير مشروعة لتحقيق أكبر قدر من الثروة ولو على حساب الآخرين من خلال عقد الصفقات المشبوهة والمخالفة للقانون والتي تقشعر لها الأبدان لفضاعتها والذين لا يراعون الله في وطنهم الذي أعطاهم الكثير فزاد طمعهم وجشعهم في تحقيق الثروة على حساب الوطن والمواطن.

كما يقوم البعض من صغار الموظفين في وزارات الدولة باستغلال وظائفهم لتحقيق ما يصبون إليه من ثروة أسوة بغيرهم، وكم من نائب متنفذ أرسيت عليه مناقصات وهبات من المال العام نظير سكوته وتجاوزه عن مخالقات جسيمة بحق المجتمع، وكم من ممرض أرسل للخارج للسياحة وصرفت عليه الألوف من الدنانير دون وجه حق، بينما الآخرون يموتون من المرض دون أن يرف جفن للمسؤولين، وتبخس حقوقهم لأنهم من الكادحين.

إن خطط التنمية التي أقرت أخيراً والمبالغ المالية الضخمة التي رصدت لها وتعد بالمليارات، هي فرصة سانحة تسيل لها لعاب سراق المال العام لزيادة أرصدتهم من خلال عقد الصفقات التي سترسو عليهم بلا شك دون الآخرين لأنهم من المتنفذين الذين قيست المناقصات على مقاسهم (الهاموري)، فكم من مسؤول أرسى مناقصة غير مستحقة على مقاول غير قادر مالياً وفنياً وإدارياً لمجرد صلة القرابة التي تربطه به أو لفائدة ونسبة معينة سوف يجنيها من وراء ذلك، ولا عزاء للمطحونين بفوائد القروض التي تثقل كواهلهم حتى آخر العمر.

أدام وأعز وأبقى الله من كانت الكويت همه الأول والأخير.

القبس في ١٣ أغسطس ٢٠١١ م



## العبرة في التنفيذ أ.د. شمالان يوسف العيسى

الكل يتحدث عن الأزمة الاقتصادية القادمة ولا أحد يتخذ خطوات عملية لتصحيح المسار  
نشكر سمو الأمير على كلمته الهادفة التي استعرض فيها الوضع الاقتصادي في البلد عند  
افتتاحه أعمال اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية خصوصاً ما  
أكد عليه سموه بان الممارسة العملية في سوء استغلال الفوائض المالية وعدم استثمارها في  
الوجهة الصحيحة اديا الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني باتت تشكل عبئاً ثقيلاً يهدد  
مستقبل البلاد وقدرتها على تنفيذ برامجها ومواجهة التزاماتها المالية وحذر من ان مظاهر  
الهدر الاستهلاكي غير المسؤول والافراط في زيادة الانفاق غير المنتج عمق من الاختلالات وعقد  
آثارها ونتائجها .

هذه المبادرة الاميرية على الرغم من أهميتها وتوقيتها الا اننا متخوفون من انها لن ترى النور  
مثل غيرها من المبادرات السابقة التي طرحها سموه في أكثر من مناسبة .

ما هي المشكلة؟ ومن المسؤول عن عدم تطبيق الرغبات الأميرية؟ ولماذا لم تبادر الحكومة  
والسلطة التشريعية لحل كل من المشاكل المعلقة؟ نقولها بكل صراحة نحن نعيش واقعاً سياسياً  
مريضاً؟ وقد تم تشخيص المرض واسبابه من المتخصصين في المجال السياسي سواء على  
المستوى المحلي او الدولي (المستشارون الدوليون).

لكن المشكلة تكمن في غياب الارادة السياسية القوية الحاسمة لصالح البلد ومصالحه  
الاقتصادية.. فالاصلاح يحتاج الى حكومة قوية مستعدة لمواجهة السلطة التشريعية وتسف  
اعضائها.. حكومة لا تساوم ولا تقبل انصاف الحلول ولا سياسات الترضية على حساب المصلحة  
العامة الحكومة ومعها مجلس الأمة يتصرفون في المال العام عكس ما تطرحه الخطة التي  
وضعتها الحكومة ووافق عليها المجلس.. فالخطة من المفترض ان تقلل من الاعتماد المفرط  
على دخل النفط واعطاء دور للقطاع الخاص ليلعب دوراً أكبر في الاقتصاد لكن ذلك لم يتحقق  
والمصيبة ان جهاز الدولة تضخم اكثر من السابق بدلاً من ان يتقلص كل ذلك لكسب رضى  
المواطنين والدخول مع اعضاء مجلس الأمة في مسابقة الحصول على الشعبية.. الحكومة التي  
تشتكي من تغييب وتسبب المواطنين وعدم التزامهم بالعمل نجدها هي تزيد رواتبهم وتمنحهم  
كوادر لا يحلم بها غيرهم من سكان المعمورة.

المصيبة الأكبر ان الكل يتحدث عن الازمة الاقتصادية القادمة.. لكن لا احد اتخذ خطوات  
عملية وجريئة وفعالة لتغيير مسار الاقتصاد وتغيير عقليات الناس المتجهة للاستهلاك المفرط هل  
اقدمت الحكومة او المجلس على اتخاذ خطوات عملية وفعالية لتغيير مسار الاقتصاد من اقتصاد  
«ريعي» الى اقتصاد «انتاجي» لا احد يجرؤ على تطبيق نظام الشريحة في استهلاك الكهرباء  
والمشروع موجود من عدة سنوات.. الفكرة تتلخص في محاولة للحد من استهلاك الكهرباء  
والماء بمنح الطبقات الفقيرة كهرباء مجانية على ان لا يزيد الاستهلاك عن ٦٠٠٠ كيلو واط من

الكهرباء.. ومن يزد استهلاكه اكثر يدفع حسب استهلاكه ولا يدفع «فلسين» فقط للكيلو واط بل يدفع حسب التكلفة وسعر الطاقة.. لا احد في الحكومة او المجلس اتخذ قرار بوقف وتجميد الرواتب والاجور حتى يتحسن وضع الاقتصاد ويتم تسديد العجز.. اخبروني كيف يمكن وقف الهدر في المال العام والحكومة ومعها المجلس وافقا على دفع رواتب للطلاب الجامعيين ما هو المبرر لمثل هذه الخطوة وما هو مبرر دفع الهبات للمواطنين وتوزيع اراض على اصحاب مزارع الخيول باسعار منخفضة جداً ( ١٠,٠٠٠ متر ايجارها ٦٠ ديناراً فقط ببلاش) وبعدها نشتكى من تردي الاقتصاد .. لن يتغير شيء في الكويت ما دامت العقلليات لم تتغير.

الوطن في ١٨ أغسطس ٢٠١١ م



## الضريبة في مصلحتك يا فقير!!

عبد المحسن جمعة

تُمارَس في الكويت لعبة ذكية جداً من أغلبية كبار القوم من السياسيين والاقتصاديين الراضين لفرض أي نوع من الضرائب عليهم، عبر تكتيك استُخدم منذ طرح فكرة ضريبة الدخل على أثر التراجعات الحادة في أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتم تطبيق ذلك التكتيك عبر إطلاق حملة ترهيب للامة من فكرة الضرائب، وأنها ستستقطع من دخول الكويتيين، وستقلص مقدراتهم المالية ومستوى الرفاه الاجتماعي لهم، وهو الأمر الذي أثار ردة فعل شعبية قوية لمنع طرح فكرة الضرائب العامة حتى للنقاش وإسقاطها، وهو ما تريده حقيقة السلطة والقوى النافذة في البلد، ولكنها تطرحه بين فترة وأخرى استجابةً لمطالب مؤسسات دولية، وأحياناً لترهيب فعاليات اقتصادية عندما تنزع إلى المعارضة السياسية.

بلاشك أن استبعاد فكرة ضريبة الدخل هو انتصار لأصحاب النفوذ وقوى رجال الأعمال، الذين تعودوا في الكويت على جني أرباح كبيرة لا متناهية ضمن نظام الاحتكارات والوكالات التجارية، دون تقديم أية مبالغ منتظمة لخزينة الدولة- وهو نظام اقتصادي فريد- خاصة أنهم لم يخوضوا هذه المعركة بل من خاضها هو المواطن البسيط، الذي تم خداعه بأن ما فعله في تحييد وإسقاط موضوع الضرائب هو انتصار كبير له، بينما مصلحته الحقيقية تستوجب أن يكون موقعه في الصف الآخر المؤيد للضريبة، لأنه المتضرر الأول من بقاء الحال على ما هو عليه، لأن أغلبية العمالة الوافدة التي تستهلك الخدمات العامة (طرق، ومستشفيات، وكهرباء وماء...إلخ) تعمل لدى القطاع الخاص، وتحتل الوظائف وتستهلك تلك الخدمات المكلفة التي تصرف عليها الدولة لتحقيق الربح والمنفعة لصاحب الأعمال الذي يحصل على تسهيلات عديدة وامتيازات مختلفة من الدولة ومواقع مهمة من المناصب العامة أيضاً.

كما أن هناك معلومات مضللة ومنقوصة تُقدَّم وتُرَوَّج للمواطن الفقير - وأعني هنا الفقير بالمعرفة- بأن ضريبة الدخل ستنال من دخول الجميع مع أن الشائع في جميع النظم الضريبية أن تكون هناك شرائح معفاة من الضرائب، وأنا أفترض أنه إذا تم تطبيق الضرائب مبدئياً على من يزيد دخله السنوي على ٢٥ ألف دينار وعلى أرباح المضاربين في العقار والبورصة اليومية دون المستثمرين لمدخراتهم أمداً طويلاً، فإن ٧٠ في المئة من الكويتيين لن يدفعوا أية ضرائب، بل إن جميع أصحاب الدخل المحدود وشريحة كبيرة من أصحاب الدخل المتوسطة لن يتأثر مستواهم الاقتصادي بضريبة الدخل، وتطبيقه سيحقق أهم مبادئ العدالة الاجتماعية عبر مشاركة الشريحة الأكثر استفادة من ثروة الدولة في إعادة تمويل الخزينة العامة، لتحقيق التوازن الذي يطالب به معظم ناشدي الإصلاح السياسي والاقتصادي في الكويت.

العجيب أن الكثير من الكتاب والسياسيين والناشطين الذين يطالبون بالعدالة الاجتماعية والإصلاح وحماية الأموال العامة، هم أنفسهم من يحاربون مبدأ فرض الضرائب في الكويت بشكل عام ويحرضون المواطنين ضده، دون حتى بحث تفاصيله وفتح حوار بشأنه، ويتفقون

مع أصحاب الأعمال الذين يطالبون بالرسوم على الجميع بالتساوي، ويرفضون الضرائب التصاعدية، وهو سلوك غير مفهوم من هؤلاء الكتاب والسياسيين، ولا ندري إن كان ما يقومون به يتم عن جهل أو لخدمة جهة ما، بينما كان المتوقع منهم أن يقوموا بتوعية الأغلبية بفائدة الضريبة ودورها في تحقيق التكافل الاجتماعي المنصوص عليه في الدستور، وكذلك لمنافعها الكثيرة، التي من أهمها تقديم الإقرار الضريبي السنوي الذي سيكون بمنزلة كشف ذمة مالية لمحاربة الفساد والرشوة، ولذلك فإن من يسقط في كل مرة فكرة الضريبة في الكويت يؤخر مشروع الإصلاح الشامل للوطن ويساهم في استمرار الاختلالات الاقتصادية ومنع تحقيق التوزيع العادل للثروة.

الجريدة في ٢٨ أغسطس ٢٠١١ م



## الضريبة... الاقتصاد الريعي... أزمة وطن!

### د. سليمان الخضاري

لا نزال نعاني في الكويت من سلسلة من الأزمات السياسية ذات الأبعاد المتعددة، وهي الأزمات التي أدت وتؤدي لحالة من الركود أو الانحدار بلحاظ معايير التنمية السياسية والاقتصادية المتوقعة، وهذه الأزمات وإن كانت متعددة الوجوه والتفاصيل إلا أنها تعبر في جوهرها عن أزمة أعمق، والتي تتمحور حول اشكالية الهوية وطبيعة التفاعلات بين التوجهات والشرائح المختلفة في المجتمع الكويتي، وانعكاس هذه التفاعلات على الوجهة التي تسيّر نحوها الدولة بجميع أجهزتها وقطاعاتها المختلفة.

هذه المقدمة لا غنى عنها ونحن نتابع ما ترشح لنا من توجهات جديدة للدولة تختلف عن السياسات الماضية، التي أسهمت في تعزيز أنماط محددة للاستهلاك مدفوعة بتراكم عائدات النفط، وضعف الميول الإبداعية لدى صنّاع القرار في ما يخص الاستثمار في الكوادر الوطنية والمشاريع الاستراتيجية، ما كان يفترض أن ينتج اقتصادا وطنيا تساهم شرائح المجتمع على اختلافها في تمييزه، ويتمحور حول دفع المقومات الإنتاجية مع الحفاظ على متطلبات الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

هذه التوجهات الجديدة تصطدم بما دأبت عليه السلطة من تعامل مع السيولة المالية المتراكمة ومنذ بزوغ عهد الاستقلال والسيادة المباشرة بعقلية توزيع الثروة من دون ربطها بمعايير محددة للإنتاج بين المواطنين، فكانت عملية التثمين والدعم المادي لجملة من المواد الاستهلاكية وغيرها، وخلق الوظائف الهامشية التي لا ترتبط بأي هيكلية فعالة في أجهزة الدولة المختلفة مما كان له أكبر الأثر في خلق أزمة ترهل تعاني منها جميع القطاعات على المستويين الإداري والتنظيمي، بل إن البعثات الدراسية والفرص التعليمية التي فتحت لها الدولة الباب على مصراعيه لم تكن بمنأى عن سياسة توزيع الثروة إذ لم يتم ربط كل ذلك باستراتيجية محددة تضمن عوائد الاستثمار في التعليم، من خلال توفير فرص العمل في المجالات المبتعث لها أو توفير المرونة الكافية في اللوائح والتنظيمات التي تكفل خلق أجواء تدفع للمساهمة في التطوير من قبل الخريجين، ناهيك عن دراسة متطلبات سوق العمل واستيعاب، كل ذلك في أي خطة تنموية تضعها الدولة أو أجهزة التخطيط فيها، وقد أدى جميع ذلك لشيوع ثقافة الاستهلاك بين شرائح المجتمع، والتي تتمظهر في أمور عدة منها ضعف عملية الادخار الشخصي، ومطالبة المواطن البسيط للدولة للتكفل بكثير مما لا تتدخل الدول فيه عادة، من زيادة المبالغ المخصصة لدعم المواد، مع ضمان مجانية التعليم في جميع مراحلها، مروراً بالمطالبات بتكفل الدولة بسداد فاتورة القروض الشخصية للمواطنين وغيرها كفاتير الكهرباء المتأخرة قبل سنوات.

لا يجب إغفال أن التطور السياسي في السياق الكويتي كان غير ذات صلة مفاهيمية أو بنوية بالتطور الذي حصل في الدول ذات الديمقراطيات العريقة، أو حتى ببعض الدول العربية، إذ إن المطالبات بالإصلاح السياسي والنظام الدستوري من قبل النخبة التجارية أو طلائع الحركة الشبابية المثقفة منذ الثلاثينات وحتى صدور الدستور في الكويت تركزت على مبادئ المشاركة السياسية ونبذ الاستبداد، من دون نقاش حقيقي حول مفهوم المواطنة الصالحة أو دور المواطن المباشر في

تمويل خزينة الدولة عن طريق الضريبة بما يؤهله ليكون شريكا في الحكم وجديرا بمساءلة من بيده السلطة، ومع مرور السنين أصبح مجرد الحديث عن ضريبة أو ما أشبه حديثا غير شعبي، مع انسياق السياسيين وراء المزاج الشعبي الاستهلاكي، لكن العامل الأهم وراء عدم الدفع بهذه التوجهات كان عدم جدية السلطة التنفيذية في تنويع مصادر الدخل في ظل الوفرة المالية الناتجة عن النفط.

الا أن الأزمة تبدو الآن أشد عمقا إن أضفنا لها ضعف ثقة المواطن في الجهاز التنفيذي للدولة، سببه ارتفاع مدركات الفساد حسب مؤشرات متعددة، وضعف الخدمات، بالإضافة لشعور عميق بغياب النظرة الشمولية لدى صانع القرار والاعراق في المعالجة الروتينية للشؤون اليومية أو تلك قصيرة المدى، لذا فإن أي حديث عن اصلاح للمنظومة المعوجة للاقتصاد الكويتي، بما يشمل ما رشح عن توجه لفرض الضرائب، لا يمكن الا أن يكون ضربا جديدا من ضروب التخبط لدى الادارة التنفيذية للدولة إن لم تسبقه معالجة شاملة لمواطن الخلل في القطاع المحاسبي والاداري في الدولة على وجه الخصوص، ما ينتج عنه آثار يتلمسها المواطن البسيط تجاه ما يراه من تجاوزات مالية أو إدارية، ويسترجع بها ما فقدته من ثقة في أجهزة الدولة بحيث يشعر أنه يعي إلى أي جهة يسير وطنه، وأن ما سيستقطع من أمواله سيتم تقديمه له في شكل خدمات ذات مستوى مرتفع، لا أن تكون المسألة أشبه بالمثل المعروف «خذ من كيسه وعايده»!

الراي في ٢ سبتمبر ٢٠١١ م





## التنمية والقيادة ولعبة الساسة أ.د. فيصل الشريفي

قال تعالى: 'وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ' (٨٥) هود.

اتسعت دائرة النواب المعارضين لسياسة الحكومة في الفترة الأخيرة باتهامها بالتخبط في معالجة ملف المناصب القيادية، وإنها تصرح بشيء وتعمل بشيء آخر، وشاهدتهم على ذلك انحياز الحكومة لسياسة الترضيات وجبر الخواطر في شغل المناصب القيادية، وعدم اعتمادها على الكفاءات، لذا لا تجد قياديا إلا طاله النقد لكثرة الأخطاء التي يمارسها من جراء قلة الإمكانيات الفنية والإدارية، لأن أصل اختياره تم بعيدا عن أهم ركائز التنمية البشرية التي نسمع عنها ولا نراها في مؤسساتنا الحكومية، بل الأمر تعداها إلى القطاع الخاص، فأذنك وخشمك وكوتا تقسم المناصب القيادية التي تتسابق التكتلات السياسية والحزبية والمذهبية والطبقية على اقتسامها تحت مسمى العدالة الاجتماعية كانت السبب الرئيس في إضعاف العمل المؤسسي وما ترتب عليه من فساد إداري ومالي.

وإمعانا في إخلال ميزان المفاضلة ترى التدخل السافر من السلطة التشريعية يتجلى في أشبع صورته، فتارة تجدهم يتحدثون عن ضخ الدماء الجديدة وإعطاء الشباب فرصة لتبوء المناصب القيادية ثم الكيل بمكيالين بتلميح من أكل وشرب عليهم الدهر بذريعة تسرب الخبرات، وفي كلا الحالتين يقدمون مصالحهم على مصلحة الوطن، ثم إن هذه الازدواجية وضعت الوزراء تحت رحمة عقلية المواءمة السياسية ليقفل ملف الكفاءة والتقييم عن بكرة أبيه، فالوزير غير قادر على إدارة وزارته أو مواجهة أولئك المتنفذين.

الوصول إلى حالة التذمر لم يقتصر على من وقع في فخ تلك المعادلة إلا أن الأمر أخذ منحى آخر، ومن خلال براءة ديوان الخدمة عبر مصدر موثوق، كما عنوانته جريدة 'الرأي' إزاء ما صدر من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة دون أن يأخذ رأي الديوان كجهة اختصاص، واستغرابه أيضا من لجوء الحكومة إلى تشكيل لجنة وزارية لعرض المرشحين للمناصب القيادية في الدولة.

كما اعترض ديوان الخدمة على عدم الأخذ برأيه في استحقاق البعض من التجديد أو التعيين دون اجتيازهم شروط الديوان كما حصل في التعيينات الأخيرة لاعتبارات بعيدة عن المهنية، أو لمن جدد لهم أكثر من مرة، فتصريح مجلس الوزراء بعدم التجديد لمن مضى في منصبه لأكثر من ثماني سنوات ذهب وسيذهب هو الآخر أدراج الرياح من خلال تلك اللجنة.

مقولة 'الرجل المناسب في المكان المناسب' مللنا منها لأنها عنصرية بتمييزها الرجل عن المرأة، وثانيا لأن 'الواسطة لاعبة فيها لعب'، وعليه نستبدلها بـ'معايير المفاضلة' عليها تمر كمفهوم مستقل يقوم على فرز ملفات شاغلي المناصب القيادية لرصد من تنطبق عليهم شروط الاختيار بتصنيف المتقدمين على حسب الكفاءة عبر نقاط تجمع في جدول يحاكي المستوى التعليمي، والخبرة السابقة، والاستعداد البدني والذهني، وقوة الشخصية، والعمر، ثم تبدأ المقابلة الشخصية لاستبعاد الأفراد الذين لا تتوافر فيهم الشروط اللازمة للتعين كشرط (حسن السير والسلوك) - أحكام جنائية - الفصل من الخدمة - اجتياز الاختبارات الوظيفية - الإنجازات السابقة - اللياقة الصحية) ليعين من يحصل على أعلى درجة.

نقطة أخيرة في غاية الوضوح استمرار الحكومة في توزيع المناصب الإدارية تبعا لتلك الكوتا الظالمة غيب عن عمد الكفاءات الوطنية، وأوضاع أبسط مفاهيم قواعد المفاضلة، وأوجد التفرقة بين المواطنين، وأوضاع حقوق البعض.

الجريدة في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ م

## أنا في القطاع النفطي وضد هذه الزيادة! حسن مصطفى الموسوي

أعتقد أن عنوان المقال واضح حتى لا أتهم بالاتهامات المعلقة مثل الوقوف ضد الطبقة الكادحة وغيرها، ولذلك ومن دون مقدمات لندخل في صلب الموضوع:

أولا، قيل الكثير عن دراسة وجدت أن رواتب العاملين بالنفط في الكويت أقل من نظرائهم في بقية دول الخليج، ومع أنني لم أطلع على الدراسة فإني أتساءل: هل وضعت تلك الدراسة في الاعتبار عدة أمور مثل مقدار التضخم في تلك الدول وأسعار العقار بالنسبة إلى الرواتب ونسبة ميزانية تلك الدول إلى تعداد السكان وطبيعة عمل العمال في تلك الدول؟ وهل تلقى على عاتقهم مسؤوليات أكثر أم لا؟ وكذلك الفرق بين رواتب موظفي البترول وموظفي الحكومة في تلك الدول ومقارنتها بالفرق عندنا؟

ثانيا، قيل أيضا إن عمال النفط هم "الطبقة الكادحة"، وهو وصف صحيح لكنه لا ينطبق على الكل، فمثلا أن هناك تسيبا في الوزارات هناك أيضا تسيب في القطاع النفطي، وإن كان بدرجة أقل، وعلى سبيل المثال، أسألوا إدارات العمليات والصيانة في الحقول والمصافي عن هذه الحالات خاصة في النوبات الليلية.

ثالثا، لا أدري على أي أساس استند مجلس الخدمة المدنية في رؤيته التي رفضتها النقابات، لكنه على الأقل كان محقا في التفريق بين الإداري والفني، فليس من المعقول أن يتساوى في المميزات من هو جالس في مكتبه ومن عمله في الحقول ووحدات التكرير، وليس من المعقول أن يتساوى مدير للعلاقات العامة مثلا لا يتعدى عدد العاملين عنده الخمسين موظفا مع مدير للعمليات أو للهندسة والصيانة يندرج تحت كل منهما مئات الموظفين وتعتبر مهنتهما أكثر أهمية وخطورة.

رابعا، الجميع يعلم أن هذه الزيادة بهذا المقدار ما أقرت إلا التناظا على كادر المهندسين- الذي أقر مهندسي الحكومة- حتى يرجع الفارق الجاذب للمهندسين إلى العمل في هذا القطاع الذي يتطلب عدد ساعات عمل أكثر مع كثرة المسؤوليات والمخاطر المصاحبة لهذا العمل، ولذلك، لا أدري على أي أساس شملت الزيادة الجميع- مع أن من بينهم من هم على علم ومعرفة عالية بصميم أعمالهم ويستحقون رواتبهم!- فرواتب حملة الثانوية والدبلوم "قبل" الزيادة تزيد على رواتب نظرائهم في الحكومة بـ "٥٠ إلى ١٠٠٪" بينما رواتب المهندسين "بعد" الزيادة لا تزيد على نظرائهم في الحكومة أكثر من ٣٥٪.

وباعتقادي حتى أن المهندسين لم يكونوا يستحقون هذه الزيادة ولا الزيادة السابقة قبل ٣ سنوات لولا التخطيط الحكومي في إقرار الكوادر العشوائية، فالإنتاجية لم تتغير حتى تتم الزيادة، والرواتب السابقة كانت كافية قبل أن يبدأ مسلسل الكوادر المكسيكي.

الخلاصة أن موضوع الزيادات ليس مرتبطا بدراسة مقارنة مع رواتب دول الخليج ولا هم يحزنون، بل هو مرتبط كما قلنا في مقال سابق بمعركة تحد بين التخصصات وجهات العمل، وليس بتأمين الحد الأدنى للعيش الكريم، فكل يريد أن يكون متميزا عن الآخر، وليس في هذا عيب، لكن



العيب والمصيبة أن تتم هذه العملية بهذه العشوائية المأساوية، والتي ابتدعها الشيخ أحمد الفهد قبل سبع سنوات عندما دفع لإقرار أول كادر وزيادة لدكاترة الجامعة دون عمل دراسة شاملة لجميع رواتب الدولة.

وعلى إثر ذلك "انفلت السبحة" ووصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن نتيجة لتخطيط الحكومة الضعيفة، وبمباركة أخيها شهاب الدين مجلس الأمة والنواب الذين يتغنون بحماية المال العام ليل نهار، وهم يساهمون ويباركون بل يحرضون على النهب العشوائي لخزينة الدولة والأجيال القادمة؛ عبر الكوادر العبيثة التي زادت من التضخم وأسعار العقار، فانطبق علينا المثل "وكانك يا بوزيد ما غزيت".

ولو لاحظنا فإن كل هذه الزيادات والكوادر لم تجلب السعادة، بل زادت من مشاعر الحسد والغيرة بين كل التخصصات وزادت من حدة التنافس واستخدام أساليب الضغط، فصار الشغل الشاغل للناس كيفية التميز عن الآخر ونسوا أعمالهم، كما أن الطريقة التي أقر بها الكادر النفطية عبر استخدام أسلوب لي الذراع هي بحد ذاتها كارثة وستزيد من هذه الظاهرة بعدما وقعت الحكومة في شر أعمالها بعدم وضع تصور واضح لجميع وظائف الدولة؛ حتى ننتهي من هذا المسلسل "الماصخ" الذي أنهك الجميع.

الجريدة في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ م

## صحة لوقف نرف الثروة الوطنية

أ.د. عبد المحسن حمادة

كانت الكويت بحاجة ماسة الى مبادرة صاحب السمو، لتشكيل اللجنة الاستشارية للإصلاح الاقتصادي. حيث يشهد الاقتصاد العالمي اهتزازات قد تؤثر سلبا في اقتصادنا. فضلا عن أن اقتصادنا يواجه أزمات نتيجة للسياسات المالية المتخبطة التي اتبعت من السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي أدت إلى تضخم الإنفاق بشكل لا يتناسب مع إمكانيات الدولة. حذر الخبراء من الاستمرار في تلك السياسات، فيجب أن نشكر من قدم تلك النصائح ونشكر اهتمام صاحب السمو بتسليطه الضوء على الأزمة الاقتصادية، ومحاولاته إقناع المجتمع بأن اقتصادنا في خطر.. يجب أن يتفهم الشعب الكويتي أبعاد الأزمة، لأنه المتسبب الرئيسي في نشأتها، حيث تشكل في كل مؤسسة نقابة، وتطالب كل نقابة برفع الرواتب بالإضراب. ثم يأتي دور أعضاء مجلس الأمة ليتبنوا تلك المطالب من دون تعقل.. فيصطفون مع المضربين ويشجعونهم. وهنا تجد الحكومة نفسها وحيدة عاجزة عن التصدي لهذا الطوفان، تخشى أن تتهم بالفساد والتبذير. لذا، سنتضرر إلى تلبية تلك المطالب. وأدى ذلك إلى تضخم الإنفاق.

ويرى الخبراء أن الاستمرار في تلك السياسات سيؤدي إلى إفلاس الدولة خلال سنوات، يجب البحث عن حل لهذه الأزمة. قد يكون الحل الذي اتبعته أوروبا لمعالجة أزمة الدين الأوروبي، خاصة اليوناني من أفضل الحلول. فيعد تفاقم الدين اليوناني، وعجز الدولة عن السداد أصبحت أمام خيارين: إما الالتزام بسياسة التقشف وإما الإفلاس. فاختارت التقشف الذي يتطلب تخفيض الرواتب والمخصصات، وفي المقدمة رواتب كبار القيادات قبل الصغار، وفرض ضرائب جديدة، على أن يتحمل الأغنياء عبئا أكبر من متوسطي الدخل والفقراء وبيع الشركات التي تسيطر عليها الدولة للقطاع الخاص، ليقوم بتطويرها ولإعطائه دورا مهما في الإدارة والتنمية. ولما عرضت تلك السياسة على البرلمان والأحزاب تبنتها الغالبية ورفضتها أقلية عمالية، أعلنت الإضراب وسيرت التظاهرات، وسرعان ما خمدت تلك الاحتجاجات لعدم تجاوب غالبية الشعب معها.

وعلى صعيد الأزمة الكويتية، يجب أن يدرك الجيل الحاضر أنه يعتدي على ثروات الأجيال القادمة التي جعلهم الله أمناء عليها.. إننا نبددها إسرافا وتبذيرا على ملذاتنا وأهوائنا. أن الأوان لنذكر أن الأجيال القادمة لها نصيبها في هذه الثروة فيجب الحفاظ عليه. بإمكاننا أن نتبنى سياسة التقشف لخفض الإنفاق، على أن تكون أولى الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك خفض الرواتب والمخصصات وإعادة توزيعها الى ما كانت عليه قبل عشر سنوات. على أن يشمل التخفيض رواتب القيادات وكبار المسؤولين، ليكونوا قدوة للإصلاح، فال مواطن مستعد للتضحية من أجل الوطن، خاصة إذا شعر بأنه في خطر. ولكنه يريد أن يرى القيادة ملتزمة بالمبادئ التي تطالب المواطنين بالالتزام بها، ليقنع بجديتها. فضلا عن أن تخفيض الرواتب سيمكن القطاع الخاص من تعيين المواطنين، ليكون له دور مهم في التوظيف والإدارة، وهو أحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية. نتمنى أن تكون لدينا حكومة واعية وقادرة على تبني تلك السياسات والدفاع عنها وتنفيذها وعدم التراجع عنها عند سماعنا أن دولة مجاورة بدأت ترفع الرواتب والأجور، فلكل دولة ظروفها الخاصة. علينا أن نذكر أن تلك السياسة هي المناسبة لمجتمعنا وفق ما توصلت إليه نتائج الدراسات العلمية التي أجريت.

القبس في ١٨ سبتمبر ٢٠١١ م



## نظام الاقتصاد الريعي يشكل أرضية خصبة للفساد عامر ذياب التميمي

انتشرت خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً سنوات العقد الأول من هذا القرن، منظمات مجتمع مدني تعنى بمسائل الفساد المالي والإداري في العديد من الدول. ولم تعدم البلدان العربية تأسيس هذه المنظمات التي أصبحت تحظى باحترام المواطنين والأحزاب السياسية، ولم يعد في إمكان السلطات الحاكمة تجاهل هذه المؤسسات المجتمعية الجديدة. ولا شك أن طروحات الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية في ترسية الأعمال وإنجاز المشاريع واستحداث قوانين ونظم لحماية الأموال العامة والخاصة تعد طروحات قديمة في المجتمعات الديمقراطية التي تعززت فيها نزعات المسؤولية المجتمعية، وبات كل مواطن يشعر بمسؤولية في تأكيد الحكم الرشيد. لا بد من الإقرار بأن الفساد لم يتوقف حتى بوجود هذه المنظمات وبعد صدور التشريعات المناهضة له، لكن القدرة على كشف التجاوزات والتحايل في الأعمال أصبحت ممكنة بوجود هذه الأعداد من البشر المستعدين لبذل كل الجهود لمكافحة الفساد، وتحدي أصحاب النفوذ الذين يستغلون موافقهم من أجل الإثراء غير المشروع، أو تمكين جماعاتهم من الاستفادة من عمليات الإنفاق الحكومي أو التعاقدات المباشرة وغير المباشرة.

إن ما هو جدير بالذكر أن أنظمة الاقتصاد الريعي، وهي الأنظمة السائدة في منطقة الخليج العربي، تسمح من خلال الثغرات الإجرائية والقانونية إلى الاستفادة من الأموال العامة، ويمكن أن تشير إلى عمليات انتعاش عدد من المنتفذين أو السياسيين وبعض رجال الأعمال وبشكل مفاجئ. بيد أن تحدي منظمات مكافحة الفساد ووجود إعلام حر يمكن أن يحدا من هذه الظاهرة المقلقة، والتي قد تعطل عمليات التطور الديمقراطي. ولذلك فإن الدعوة في الكويت لإنجاز قانون النزاهة تصيح مسألة ملحة تستوجب توافق كل القوى الإصلاحية والديموقراطية، وجميع جمعيات النفع العام ذات الصلة. ولا يكفي صدور قانون عام للنزاهة، بل يتطلب الأمر تضمين هذا القانون مواد واضحة بشأن الذمة المالية لكل المسؤولين المنتخبين والمعنيين حتى يمكن رصد تطورات أوضاعهم وثروتاتهم.

أيضاً، يجب أن نعلم أن تحكم الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية من أعمال القطاع النفطي والمرافق والخدمات الحيوية يمكن من استغلال الأنظمة الإدارية وضعف الرقابة للاستحواذ على المال والنفوذ. ولذلك فإن ما يجب أن يواكب التشريعات الملائمة للنزاهة والشفافية هو تحرير الاقتصاد، كلما كان ذلك ممكناً، من هيمنة الدولة، حيث إن تحويل الأنشطة إلى القطاع الخاص يمكن من توفير رقابة أفضل إذا ما تعززت المنافسة ووضعت أنظمة قانونية مناسبة لأعمال القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية.

قد يتطلب الأمر إصدار حزمة من القوانين التي تحقق بيئة استثمار وأعمال أكثر نضجاً ومسؤولية، وبحيث يصبح القطاع الخاص خاضعاً لقيم بعيدة عن الاستحواذ واستغلال النفوذ والعلاقات والاعتماد، بدلاً من ذلك، بالإمكانات الفنية والمهنية وتحسين الأداء. إن تطوير أنظمة الشفافية وتعزيز القدرة على مكافحة الفساد يتطلبان أيضاً الاستفادة من تجارب البلدان التي تمكنت من إرساء قواعد واضحة في هذا المضمار، وهنا يمكن الاستفادة بما تم في سنغافورة، أو الاستفادة من منظمات ذات صلة في الهند، حيث تتوافر قدرات فنية مناسبة.

لقد أصبحت عملية مكافحة الفساد مهمة إنسانية واسعة النطاق مثل تلك المتعلقة بحماية البيئة أو مهمة مكافحة الإرهاب، ولذلك يمكن الاستفادة من توجهات المنظمات التابعة للأمم المتحدة وأنشطتها، والتي أرسيت مفاهيم ومبادئ في هذا المجال. لذلك لا يجب أن تقتصر عملية مكافحة الفساد لدينا على مواجهة حالات آنية، بل لابد من إرساء قواعد قادرة على مواجهة جميع الاحتمالات والتجاوزات في جميع الأوقات، ولذلك لا بد من تعزيز التشريعات القائمة وإصدار ما يؤدي إلى تعزيز الشفافية من قوانين جديدة.

القبس في ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ م



## الإضراب مقابل العمل..!!

### حسن علي كرم

عندما يغيب الحزم والمسؤولية ويتراخى القرار فكل الاحتمالات واردة

يخبرني صديقي الكويتي الذي يقيم في احدى البلدان الاوروبية قائلاً: اذا اضريت النقابات العمالية هناك عن العمل يخصم من راتب العامل او الموظف الفترة التي توقف فيها عن العمل. فقلت لصديقي اما هنا فلا تحتاج الحكومة لكي تخصم من رواتب المضربين لانهم اتوماتيكياً لا يعملون. فالموظف هنا ليس مطلوباً منه ان يعمل وينتج وانما مطلوب منه ان يعد الايام ويقبض الراتب في آخر كل شهر وفوقه العلاوة الدورية والدرجة الوظيفية الاعلى والمكافآت المجزية والاجازات السنوية التي لا تقل عن الشهرين وغير ذلك في الامتيازات المادية والمالية والوظيفية والمعنوية التي لا يحلم بحصوله عليها اعلى مسؤول في اكبر دولة اوروبية. وكما هو معلوم وحسب احصائيات من مؤسسات دولية لا يزيد انتاج الموظف الكويتي في الدوائر الحكومية عن بضع دقائق في اليوم الواحد. ومع ذلك يتمرد على القوانين الوظيفية ويضرب عن العمل. فهل هناك بطر وتعال على النعمة اكثر من هذا..!!

في احصائية نشرت اخيراً في بعض الجرائد اليومية عن اعلى سقف للرواتب وادنى سقف للرواتب في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية الكويتية تبين ان الرواتب الادنى تعادل اعلى سقف الرواتب في الكثير من البلدان المجاورة والبلدان الاوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة خاصة الآسيوية المسماة النمر الآسيوية..

عندما زارنا قبل بضع سنوات رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد والقي محاضرة عن تطور بلاده قال من جملة ما قال ان العامل يعمل ثمانياً واربعين ساعة في الاسبوع اي بمعدل ثمانى ساعات في اليوم الواحد. ورغم ذلك لم نسمع عن اضرابات او حالات امتناع عن العمل حصلت في ماليزيا. اما هنا ينزل انتاج الموظف الى الصفر من الساعات ويحصل على راتب وامتيازات مالية ومادية ومعنوية قلما وجدت مثيلاتها في ارقى واكثر بلدن العالم تقدماً ومع ذلك الموظفون غير راضين ويضربون ويعتصمون ويمتنعون عن العمل. ومن يسمع او يقرأ عن اضراب العمالة الكويتية فسيدخله اليقين بأنها عمالة مظلومة وحقوقها الوظيفية مهضومة. لا انها عمالة مرفهة وحقوقها مضاعفة لا تقارن وحجم العمل..!!

العلة هنا ليست في القوانين وانما في ضعف تطبيق القوانين وغياب الحزم، الاضراب مقابل العمل، مثلما هو الراتب مقابل الانتاج هكذا ينبغي ان تخاطب الادارة الحكومية المضربين والمعتصمين والممتنعين عن العمل. انت تعمل اذن انت تحصل على الراتب وعلى الامتيازات الوظيفية. انت لا تعمل اذن انت لا تستحق الراتب وتحرم من كل الامتيازات. بل حرام عليك حتى الراتب الذي تحصل عليه.

القانونيون في الوزارات يضربون ولكن لا احد سألهم عن حجم انتاج هؤلاء القانونيين الكويتيين .. في جميع الادارات القانونية في جميع وزارات ودواوين ومؤسسات وهيئات الدولة قاطبة يوجد قانونيون ومستشارون قانونيون وخبراء قانونيون وكتبة وطبايعون وموظفو ارشيف وموظفون اداريون كلهم غير كويتيين وكلهم او اغلبهم من جنسية عربية واحدة. فيما القانونيون الكويتيون ان وجدوا في

تلك الادارات فوجودهم للتغطية والديكور . شأنهم شأن الكراسي التي يجلسون عليها لا يظلمون بأي مهام الا بالرجوع واخذ الموافقة من هؤلاء القانونيين غير الكويتيين (... ) ومع ذلك يعتمون ويضربون عن العمل . على شنو..!٩٠٠ ما أدري..!!٩٠٠

كم قضايا وقضايا خسرتها الوزارات لدى المحاكم وكبدت الدولة من جرائها ملايين الملايين من الدنانير وكم قضية خسرتها بلدية الكويت وكم قضية خسرتها وزارة المواصلات وكم قضية خسرتها وزارة الكهرباء و... و... والخ . من المسؤول عن تلك الخسائر أليسوا محامي الدولة واداراتها القانونية..؟ لماذا لم يسأل أحد هؤلاء القانونيين عن الخسائر التي تكبدتها الدولة . ولماذا غالبية قضايا الدولة المعروضة على المحاكم خسرانة ..

عندما يغيب الحزم ويتراخى القرار وتغيب المسؤولية فكل الاحتمالات واردة...!!

الوطن في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م





## قانونية الإضرابات د. يعقوب أحمد الشراح

يظن البعض أن الإضرابات في البلاد تماثل الإضرابات التي تحدث أحياناً في الدول المتقدمة عندما يطالب الناس بالحقوق في مسيرة سلمية ومنظمة وبعد أخذ الموافقة من الجهات الرسمية التي تهتم بترتيب المكان والوقت، وتراقب الإضراب، خصوصاً من النواحي الأمنية والسلامة. الإضرابات عند هؤلاء لا تعني بالضرورة رفع الأجور ورحيل الحكومة وإنما قد تكون عن محاربة العنصرية وطلب المزيد من الحريات، أو عن مشروعية الاجهاض! أو تنادي برفع الأجور بعد تعثر مطالبها القانونية. وكما هو معروف أن غالبية المضربين في هذه الدول هم من القطاع الخاص وليسوا من العاملين في الجهاز الحكومي.

تتسم إضراباتنا بأنها تُوَجَّح من القوى السياسية لأنها إضرابات تحمل أهدافاً سياسية، رغم المطالبات برفع الأجور. والمشكلة أن تقرر الحكومة الموافقة على رفع الأجور لفترة معينة ثم تجد نفسها أمام إضراب آخر لفترة أخرى تريد الحصول على مطالبها أسوة بما تم مع غيرها. هذه الصورة أو الآلية في اقرار مطالب كل جهة تعكس الفوضى في مشروعية الحقوق والعطاءات الحكومية، وتعكس الرضوخ للترفضيات السياسية. كما أنها تظهر أن تلبية المطالب غير مدروسة وأنية من أجل التخلص من المشكلات وتجنب مخاطر هذه الإضرابات كما حدث في القطاع النفطي.

ففي مقابلة تلفزيونية مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد على قناة «الراي» مساء يوم ٩ / ١٠ أشار الى موافقة الحكومة على زيادة مكافآت العاملين في القطاع النفطي بعد أن رأَت الحكومة أنه من الأفضل اقرار هذه الزيادة كاملة وإلا ستكون الخسائر المالية أكبر في ما لو حدث الإضراب... وتساءل مع المتسائلين، ماذا لو حدث الإضراب من كافة المعلمين في المدارس ولم يقر كادر المعلمين، وماذا لو اضرب الأطباء وتوقفت الخدمات الصحية؟

إن فوضى الإضرابات تحدث مادامت الحكومة لا تدرس الاحتياجات وفق خطة زمنية، أي مراجعة الرواتب لكل خمسة أعوام مثلاً، والفوضى تسود أيضاً عندما يتم تجاهل القنوات القانونية. فما هو حاصل الآن أن كل طرف لديه مطالب ولا يجد وسيلة إلا بالإضراب عن العمل. فلا غرابة أن يكون هناك حالياً أعداد كبيرة من الجهات التي تجهز نفسها للإضراب مثل الاطفائيين، والقانونيين، والمحامين، والحراس، ومفتشي البلدية والشؤون والجمارك، والممرضات، والعاملين في المختبرات أو في ميادين مهنية مختلفة.

ومن الطبيعي أن تكون الإضرابات والانقطاع عن العمل، وخاصة في المجتمعات الصغيرة بسكانها وجغرافيتها مجالاً سهلاً لإلحاق الأذى بالدولة وبمصالح الناس. فالاضطرابات في هذه الحالة تعني لي ذراع الحكومة وإجبارها على تلبية المطالب بالترهيب والضغط بدل اتباع الوسائل القانونية التي تعطي الحقوق لأصحابها دون الحاجة للإضرابات. إن الدولة أمام مسؤوليات كبيرة منها الحفاظ على المال العام وان الموارد ليست ملكاً لكل من يسعى لاستنزافها، أو يهدف لتبديدها. فالخطيوط للمستقبل هو الذي يضمن رغد العيش للأجيال القادمة، خاصة بعد نفاذ النفط والتحول العالمي الى استخدامات الطاقات البديلة. فالهدر في الموارد المالية للدولة بلا شك يعني الضياع والتخلف ومعاونة الأجيال القادمة.

الراي في ٤ أكتوبر ٢٠١١ م

## مؤشرات الرواتب والوظيفة الحكومية في خطر د. عبد الله فهد العبد الجادر

اعتقد كل كويتي يشاهد ويسمع ما يدور من أحداث محلية غير مريحة وظواهر لم نعتاد عليها مثل المظاهرات والمسيرات والاضرابات سواء للفساد المالي والاداري بالحكومة أو لزيادة الرواتب والعلاوات والبدلات أو الغاء نظام الدوام (البصمة) وغيرها من مطالب تعمل على تعطيل مصالح المراجعين وتعكير الأمن و تسبب الفوضى حتى وصل الحال الى ابناثنا الطلبة، وقد يشعر المواطن بأن هنالك تأثيراً وضغطاً خارجياً لعمل بليلة وعدم الاستقرار داخل الكويت والتفرقة بين الكويتيين واشغال الفتنة والله اعلم. المواضيع المطروحة والتي تثار حالياً مثل الفساد ومطالب زيادة الرواتب موجودة منذ زمن وكان اهل الكويت يتعاطون معها بشكل حضاري واجرائي دون أن نشاهدها أو نسمع عنها وتأخذ طريقها حسب الاجراءات الرسمية المتبعة ولكن ماذا أستجد؟ ولماذا الآن؟ هذان سؤالان يعرف اجابتهما ذوو الشأن.

القصد من هذه المقدمة أن اطرح قضية خطيرة لن تظهر اثارها الا في المستقبل والذي سوف يتأثر بها ابناؤنا ومن واجبي اظهار بعض الحقائق والاحصائيات التي تمنحنا مؤشرات غير مريحة واعتمدت عليها من خلال معلومات موجودة في جهات حكومية مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والادارة المركزية للاحصاء وبعض المصادر الاخرى وهي كالتالي:

ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ تقارب ٢٠ مليار دينار كويتي منها ٩ مليارات رواتب و ٤,٥ مليارات دعم للمواطنين مثل الكهرباء والماء والمحروقات والتموين ومواد البناء والعاملين الكويتيين بالقطاع الخاص بأجمالي ١٣,٥ مليار دينار كويتي مما يعني استهلاك مانسبته ٧٠ في المئة من ايرادات الدولة والباقي للخدمات.

الرواتب في الجهات الحكومية غير متناسقة ولا توجد مسطرة واحدة لرواتب الوظائف المماثلة بحيث تمخضت عنها بفروقات ومزايا رغبت وشجعت الموظفين الكويتيين باستخدام كل الوسائل من اسطوانات نيابية وكبار المسؤولين بالدولة للعمل في الجهة الحكومية التي فيها راتب ومزايا أعلى وفوق هذا اصبحت هنالك هجرة عكسية من القطاع الخاص الى الحكومة وعلى سبيل المثال الجهات الحكومية التي تتميز برواتب ومزايا عليا: مؤسسة البترول الكويتية ديوان المحاسبة، والهيئة العامة للاستثمار بحيث وصل متوسط الراتب الشهري الى ٣٠٠٠ دينار كويتي والجهات الحكومية الادنى مثل الوزارات بحيث وصل متوسط الراتب ١٠٠٠ دينار كويتي.

القوى العاملة بالكويت في ازدياد سواء للكويتيين او غير الكويتيين وحسب احصائية يونيو ٢٠١١ بالنسبة للكويتيين في القطاع الحكومي عددهم ٢٨٩٧٨٢ موظفاً وفي القطاع الخاص ٧٧٧٤٧ موظفاً والعاطلون عن العمل ١٤٠٩٥ عاطلاً والطلاب والطالبات ١٨٩٧٨٤ طالباً وأما غير الكويتيين في القطاع الحكومي عددهم ١١٩٢٢٥ موظفاً وفي القطاع الخاص ١٠٨٨٩٠٤ موظفاً والعاطلون عن العمل ٣٤٨٢٥ عاطلاً والطلاب والطالبات ١٤٣٥٠٣ طلبة ويتضح لنا بأن التركيبة السكانية والقوى العاملة بالكويت فيها خلل بسبب غياب الرقابة الفعالة لجلب العمالة الوافدة والتخطيط السليم لاحتياجات الكويت الفعلية للمهن والمؤهلات في سوق العمل الخاص والحكومي.



توظيف الكويتيين في ازدياد وخاصة هنالك مخرجات التعليم السنوية مايعادل ٢٥٠٠٠ طالب وطالبة من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات والكليات الخاصة بالكويت والبعثات الخارجية وعدد الذين يتوظفون سنوياً يعادل ١٢٣١٤ كويتياً بالقطاع الخاص والعام من دون العسكريين منها ٩٦٣٤ كويتياً بالقطاع الحكومي مما يعني لدينا ١٢٦٨٦ عاطلاً عن العمل لعام ٢٠١١ وأما العاطلون الكويتيون عن السنوات السابقة عددهم عام ٢٠٠٥ (١٨٤٥٤) عام ٢٠٠٦ (٢٠٩٥٠) عام ٢٠٠٧ (١٨٢٤٩) عام ٢٠٠٨ (١٩٢٤٨) عام ٢٠٠٩ (١٦٣٠٤) وعام ٢٠١٠ (١٧٢٧٣) وهذه الأرقام تدل على وجود مشكلة وستزداد اذا استمرت الحكومة في منافسة القطاع الخاص بالرواتب والمزايا .

مخرجات التعليم مازالت تعاني عدم قبول تخصصات معينة في سوق العمل الحكومي والخاص وسوف تزداد اذا لم نضع الحلول وننفذها الآن منها تقليل عدد الطلبة في هذه التخصصات والتدرج حتى وقف القبول فيها وتجميدها او الغائها من التخصصات الدراسية غير المطلوبة ومعالجة المتخرجين منها والذين على وشك التخرج باعادة تأهيلهم بمهارات يحتاج إليها سوق العمل عن طريق برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة .

الحرية في ١٤ أكتوبر ٢٠١١ م

## من المسؤول عن الإضرابات؟

### فهد المسعود

الإضراب بتعريفه العام هو «الامتناع عن أداء عمل أو خدمة من الطرف المكلف إلى الطرف المستفيد من هذا العمل أو الخدمة مما يترتب عنه أضرار مادية ومعنوية في مصالح الطرف المستفيد وقد يمتد ليسبب أضرارا عامة مادية ومعنوية للمجتمع».

لقد شلت حركة البلاد في الأسبوع الماضي دخولا وخروجا عندما نفذ موظفو الجمارك إضرابهم مطالبين بحقوقهم حسب تصريح نقابتهم مما اضرب بحركة المسافرين والبضائع وهذا لاشك اضرب بالمصالح العامة والخاصة ونتج عنه خسائر مادية جسيمة، لذلك ليس لدينا شك في أن بعض الإضرابات إذا تمت تكون مؤثرة، وسبق أن ذكرت في أكثر من مقالة وأكثر من مناسبة لست من مؤيدي الإضرابات أيا كان مبرراتهم ولكن مع المطالب العمالية إن كانت مستحقة وفيها إنصاف لأي قطاع كان وان تحقيق تلك المطالب إن وجدت تكون عبر الحوار بين المطالبين والمسؤولين أصحاب القرار في القطاع نفسه.

لكن من المسؤول عن تلك الإضرابات التي باتت تهدد مصالح البلاد وتضر بها؟ سؤال مطروح والإجابة عنه في رأي المتواضع إذا ذهبنا بتحليل عميق للمشكلة نجد الحكومة هي المتسببة في هذه الإضرابات، ليس بالطبع أنها تدعو إلى ذلك علنا ولكن سياستها في التعامل مع الكوادر والرواتب هي السبب الرئيسي الذي دفع بعض القطاعات للإضراب أو التهديد به والمسلسل مازال مستمرا بسبب التخبط الواضح في قضية الرواتب والكوادر فكيف لشعب ينفجر مطالبيا بزيادة الرواتب إذا علمنا أن متوسط رواتب الموظف الحكومي الكويتي يزيد على كل المتوسطات المماثلة في الدول الصناعية والمتقدمة الكبرى، كما أكد تقرير توني بليز وتقارير دولية أخرى، وكيف يطالب الناس بالمزيد ومتوسط الدخل معزز بقيمة ٤ إلى ٥ مليارات دينار سنويا، تنفق على دعم السلع والخدمات الأساسية لا يعادله أي مجتمع في العالم، كيف يمكن تبرير كل هذا النهم، إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد في الكويت يضاهاه مثيله أو أكثر في الإمارات وقطر ويزيد على متوسطات السعودية وعمان والبحرين؟ إذا كان المبرر الرئيسي هو الغلاء فالحكومة هي المسؤولة عن هذا الملف وإذا كان التضخم فهو نفس الغلاء يرجع لسياسة الحكومة في معالجة هذين الملفين.

لقد أخطأت الحكومة خطأ جسيما عندما عالجت مطالب قطاعية بترضيات قصيرة النظر، إذ إنها لم تتبته إلى بديهية جرها إلى لعبة مساواة عمياء هنا وهناك، بغض النظر عن الإنتاجية والأحقية.

فعندما أقرت كوادر هنا وزادت رواتب هناك، أسالت لعاب كل البقية الباقية، حتى وقف الجميع في الطابور طلبا لخيرات توزع بلا سؤال، لقد خلقت الحكومة تشوهات هيكلية في سلم الرتب والرواتب، عندما ذهبت في عملية العطاءات وعشوائيتها في عدد من القطاعات والمرافق، متناسية قطاعات ومرافق أخرى، تلك التشوهات أثارت غضبا مبررا حيناً، وغيرة وحسداً أحيانا أخرى كثيرة، حتى بتنا اليوم فيما يشبه مزادا علينا يفوز به من يصرخ أفضل ومن يبالغ أكثر.



إن بداية شرارة الإضرابات بدأت عندما وافقت وزارة النفط على رفع الرواتب على نحو مفاجئ وبسخاء غريب، دفع كل موظفي القطاع العام إلى طلب المعاملة بالمثل، فكان الواجب على الحكومة أن تدرس كل المطالبات دراسة علمية متأنية تراعي فيها المصالح العليا للبلاد بحسب كل قطاع وأهميته وطبيعة عمله لا ان تكون عشوائية، لذلك فالحكومة هي التي تسببت في تلك الاضرابات التي حصلت والتي ستأتي ان لم تنجح في وقفها .

الانباء في ١٩ أكتوبر ٢٠١١ م

## القسم الثالث الفساد السياسي



## هل للأسئلة البرلمانية ضوابط؟

محمد النعيمش

«كم عدد الطباشير في وزارة التربية منذ ١٩٦١»، هذا «السؤال البرلماني» الكوميدي الذي جسده الفنان الراحل الساخر علي المفيدي في مسرحية «حامي الديار»، يصور واقع حال بعض أعضاء مجلس الأمة الذين يمتطرون الوزراء بوابل من الأسئلة التي تحتاج إجاباتها إلى إيصالها في صناديق، كما فعل أحد الوزراء الذي انتهت «حفلة أسئلته» باستجواب شهير كان له بالمرصاد، إذ لم تشفع له مستودعات إجاباته!

هل هناك ضوابط للسؤال البرلماني؟ هذا التساؤل أجابت عنه دراسة للباحثة ندى الوطيان، النائب بالفتوى والتشريع، وكانت بعنوان «ضوابط السؤال البرلماني»، إذ أظهرت أنه لا يجوز الكشف عن خصوصيات الأفراد مستشهدة بنائب سأل وزير الصحة عن «أسماء وحالات السفر الى الخارج للعلاج منذ أربع سنوات»، فأجاب الوزير عن السؤال، ولكنه لم يفصح عن أسماء المرضى، وحكمت المحكمة الدستورية بصحة هذا الإجراء لأن السؤال البرلماني «ليس حقا مطلقا وإنما يحده حين ممارسته حق الفرد الدستوري في كفالة حرিতে الشخصية بما تقتضيه من الحفاظ على كرامته واحترام حياته الخاصة بعدم امتهائها، أو انتهاك أسرارها فيها، ومنها حالته الصحية وممرضه».

والأمر ذات حدث مع وزير التربية والتعليم العالي الذي «امتنع عن تزويد نائب بأسماء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت الذين رفضت ترقياتهم، وأسباب الرفض لكل حالة على حدة». وعلل الوزير السبب بأن إفشاء هذه المعلومات «يؤدي إلى المساس بالأساتذة الذين رفضت ترقياتهم، ويعرضهم للحرج» وهو ما يتعارض مع المادة ١٢٢ من اللائحة الداخلية للمجلس، وفق دراسة الوطيان المنشورة في مجلة الفتوى والتشريع البحثية.

### حدود الأسئلة

ويبدو أن عددا من الناخبين وربما بعض النواب لا يدركون أن للأسئلة البرلمانية حدودا، لا يمكن تجاوزها، وذلك عندما تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العليا للوطن، أو عندما تتدخل في الاختصاصات المقررة لصاحب السمو أمير البلاد. ويذكر أن وزير الدفاع رفض ذات مرة تزويد عضو بالمعلومات المطلوبة، لأنها تضم معلومات في غاية السرية عن تفاصيل قوة الجيش الكويتي، وتضر بالمصلحة العليا للبلاد.

ومن «الموضوعات التي لا يصح أن تكون محلا للأسئلة هي الموضوعات الخاصة بالسلطة القضائية، والتشريعية، وباختصاصات الحكومات الأجنبية، وألا يكون للسؤال صفة شخصية، وأن لا يتعلق بموضوعات منشورة في الصحف، أو ألا تكون في موضوع افتراضي (او نيات)». وبعض النواب ينسى أو يتناسى ان إفشاء الاسرار المهنية امر غير جائز. وربما يذكر البعض عندما رفض احد وزراء المالية الاجابة عن سؤال نائب طلب فيه «اسماء المقترضين لما يزيد عن نصف مليون دينار من البنوك مع توضيح مقدار المبالغ التي حصل عليها كل منهم». الوزير رفض الاجابة لان ذلك وفق قوله «يتعارض مع سرية العمل المصرفي والمحافظة على اسرار البلاد، وسرية العمل المصرفي التي تعتبر ركيزة من الركائز التي تقوم عليها المهنة المصرفية في اي دولة». السؤال وسيلة مهمة للتواصل تحت قبة البرلمان. وليكون مؤثرا لم يجعله المشرع مطلقا.





ووفق احدث احصائية، لم يتمكن الوزراء الحاليون من الاجابة عن ٣٨٪ من اجمالي الاسئلة البرلمانية التي وجهت اليهم، وعددها ٩٦١ سؤالاً، والتي لا بد ان يجيب عنها الوزراء حتى لا يضطر النواب الى توجيه مزيد من الاسئلة فترتفع حدة المواجهة والتواصل في الجلسات المقبلة.

وبشكل عام، ليكون السؤال البرلماني فعالا لا بد ان يكون في صلب الاختصاص التشريعي والرقابي، لا ان يتحول النائب الى عضو مجلس بلدي. كما يجب ان يكون السؤال مباشرا ومقتضبا ونابعا من حس وطني صادق، حتى يكون تأثيره كبيرا في مسيرة العمل البرلماني الراقي.

القبس في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠ م

## من أين لك هذا؟ طلال علي الشويب

هناك مقولة أطلقها مونتكيو، وهو الأب الروحي للأنظمة الدستورية والأب المنهجي للدراسات الدستورية المقارنة، يقول فيها إن الحد والتدافع بين السلطات الثلاث في النظام الديمقراطي هو ما يحقق استقلالية كل سلطة وغاية الفصل بينهم، ولأن كل سلطة تميل إلى التوسع في حريتها وربما طغيانها على حساب الأخرى ولذا لا بد أن تكون السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية في حالة توازن تام وإلا فالبديل هو الفوضى، والنظام الشمولي ينتج عن استفراد السلطة التنفيذية بجميع السلطات وهنا تصبح الديمقراطية شكلاً بلا مضمون، أو على الأقل ديموقراطية جزئية تقتصر إلى الحد الأدنى من الحرية ومبدأ الفصل في السلطات.

ويلاحظ في الدول التي لا تترسخ فيها الديمقراطية في وجدان وضمير الأمة أن هناك محاولات لأطراف حكومية أو غيرها من أصحاب المصالح المادية لاحكام السيطرة على السلطة التشريعية عن طريق تشكيل التكتلات النيابية التي تقع فريسة الإغراءات المادية التي تسيل لها لعاب كل نفس ضعيفة، فترى هذا وذاك يسعى إلى الإثراء السريع حتى وأن كلفه ذلك الأضرار بمصلحة الدولة لأن المصلحة الشخصية هي الأول والأخر وأما الدولة فلا تعدو عن كونها أشودة نرددها في الأعياد الوطنية ومتمى ما راجت سوق النفاق، أليس هذا يلتقي تماماً مع ما يلاحظه الكثير من المواطنين من ظاهرة الإثراء غير المشروع لبعض النواب، ما يثير لديهم الكثير من علامات الاستفهام حول كيفية وظروف تكون مثل هذه الثروات، وبالأخص إذا علمنا أن حياة بعض النواب قبل ترشحهم لا تعدو عن كونها حياة بسيطة ومتواضعة، وربما كان بعضهم مثقلاً ببعض الديون ولكن ما أن يجد طريقه إلى مجلس الأمة حتى يجد المال طريقه إلى أرصده، وقد تكررت هذه الظاهرة كثيراً في الأعوام الثلاثين الأخيرة حتى أخذت أسلوب النمط المتكرر الذي لا يخطئه الظن.

هل يجوز عقلاً و منطقاً أن نقف نحن المواطنين متفرجين حول ظاهرة الإثراء غير المشروع في مجلس الأمة التي استطاعت بحق أن تفقد مجلس الأمة استقلاليتها وقدرته على أداء عمله كما ينبغي، خصوصاً إذا وصل الوضع أن نرى مناعة بعض النواب قد وصلت بجداره إلى حد الصفر، حتى صدقت بعض الأقلام الصحافية التي أطلقت على هذا المجلس بالمجلس الانبساطي الذي سلم مفاتيحه لأطراف حكومية لأجل أن تدير دفة المجلس إلى حيث تشاء، وأن طرح خطة التنمية في مجلس كهذا يجعلني كمواطن أشك في الأهداف المعلنة لخطة التنمية، وعماً إذا كنا سنعاني من سرقة القرن الحادي والعشرين من بعد أن عانينا كثيراً من سرقة القرن العشرين.

يجب علينا نحن المواطنين أن نتصرف بوعي وأن نشكل لجاناً شعبية لأجل تشكيل قوى الضغط لكي نرغم مرشحي مجلس الأمة على الالتزام العلني بكشف أرصدهم البنكية وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وأقاربهم من الدرجة الأولى، وأن يلتزموا بالتصويت في حال وصولهم للمجلس على قانون الذمة المالية لجميع نواب مجلس الأمة لأجل الحفاظ على مكانة واعتبار مجلس الأمة وحتى لا يتحول إلى سوق لبيع المواقف والضمائر مقابل المغريات المادية، وحتى يقوم مجلس الأمة بممارسة سلطته الرقابية والتشريعية وفقاً للمصلحة العليا للكويت فقط ولأجل الحد من تماذي و طغيان السلطة التنفيذية. والله من وراء القصد .

الراي في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ م



## أنت شاهد د. نايف العدواني

هو موقع الكتروني للرقابة المجتمعية أو ما يسمى بـ«صحافة المواطن» وهو جهد لناشطين سياسيين من منظمات غير حكومية هدفهم مراقبة الانتخابات العامة ورصد أي تجاوزات أو مخالفات لسير العملية الانتخابية وتوثيق هذه المخالفات بالصوت والصورة عن طريق كاميرات الهواتف النقالة والكمبيوتر «I Phone» الشخصية وبثها في التو واللحظة أولاً بأول عبر مواقع الكترونية انشئت لهذا الغرض، والفكرة بدأت لاحد المعارضين السياسيين في «كينيا» والذي انشأ موقعاً الكترونياً سماه «يوشاهدي» وتعني باللغة السواحلية أنت شاهد، ولكون الفكرة جديدة ورائعة وسهلة التطبيق ولاقت مصداقية لدى الجمهور، قام احد النشطاء السياسيين في مصر بإنشاء موقع مشابه اسماء موقع «أنت شاهد» وقام من خلال مجموعة من الشباب المتطوعين بالتدريب لدى بعض وكالات الانباء والمؤسسات المعنية بشأن الانتخابات على كيفية رصد المخالفات الانتخابية وتوثيقها بالصورة والصوت، بعد التأكد من صحتها ومصداقيتها من خلال مراقبين على الأرض في مواقع ودوائر الانتخابات ليتأكدوا من وقوعها والتحقق منها من خلال الشهود المعاصرين للحادثة، أو من خلال تأكيدها من زوار الموقع الذين صادف ان شاهدوا الحادثة أو الاختراق، والحوادث الانتخابية تتمثل في التلاعب بالقيود الانتخابية أو اسماء الناخبين أو منعهم من الإدلاء بصوتهم، أو تهديدهم بالقول أو بالفعل من قبل الخصوم أو المشرفين على مراكز الاقتراع أو سماح الحكومة لبعض مندوبي المرشحين بالتواجد في مراكز الاقتراع ومنع الآخرين أو السماح بحمل السلاح داخل المقرات الانتخابية، أو السماح بلصق الاعلانات الانتخابية على مقار حكومية أو في أماكن عامة غير مسموح بها لصالح بعض المرشحين، وهدف التوثيق لهذه المخالفات افساح المجال للمتضررين من الناخبين أو المرشحين لرفع دعاوى قانونية للطعن على صحة الانتخابات، وتكون عوناً للمحاكم للفصل في مثل هذه الدعاوى، الجديد في مثل هذه المواقع الالكترونية والشباب المتطوعين العاملين فيها هو مدى الوعي المجتمعي لفئة الشباب الوطني، ودوره في الرقابة المجتمعية الداخلية على سير العملية الانتخابية ونقل وقائعها من على الأرض الى جمهور الناخبين والمجتمع لكي يراقب عن كثب مصيره وواقعه في هذه الانتخابات ولسد الباب امام التدخل الخارجي الدولي الذي يفرض نفسه على ساحة الاحداث، متى ما رأى المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ان هناك انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات خطيرة في العملية الانتخابية أو تزويراً لحقيقتها الديمقراطية وكذلك يعطي مؤشراً ممتازاً على تفوق جهود الشباب الوطني ومصداقيته في نقل الاحداث والاخبار من مصادرها وبمصداقية تفوق وكالات الاخبار المحلية.

الشاهد في ٨ ديسمبر ٢٠١٠ م

## المطالبة بالإصلاح ومن "صاده عشا عياله" خالد زيدان العتيبي

الفساد ليس تعبيراً مطلقاً غير ملموس، و لا يمكن ان يكون نبأً شيطانياً او صفة متأصلة بالاشخاص، بل يكتسبه الافراد من محيطهم وبالتالي لا يمكن ان يتعامل المرء مع هذه الصفة على انها غير قابلة للعلاج، لكن قبل اي شيء هل نستطيع تشخيص اسباب الفساد من اجل العمل على علاجه؟ هذا السؤال قلما يطرح عندنا في الكويت المفترض ان تكون مؤسساتها الرسمية كافة من افضل المؤسسات العالم في ما يتعلق بالاداء، ومفترض الاتعاني وزاراتها من اي فساد او تقاعس في العمل، ولا يتدنى الانتاج فيها باعتبار ان الموظف ليس محتاجا الى اي عمل اخر يجعله يتخلى عن عمله الاساسي او يضعه تحت وطأة الحاجة الى عمل اخر، لان الدولة توفر له كل متطلبات الحياة، ودخل الفرد يحتل مرتبة متقدمة على المستوى العالمي، ومكفولة كل حقوق الموظف اذا طبق القانون على اكمل وجه، فلماذا نعاني من الفساد والمحسوبية في وزاراتنا؟ ولماذا يطالب نوابنا دائماً باصلاح تلك الوزارات؟ ومن الذي ساعد على اشاعة الفساد في هذه المؤسسات؟

في الاونة الاخيرة كثرت مطالبات النواب بالاصلاح واعتبروا كل وزارات الدولة فاسدة، الى درجة بات الموظف يشك بنفسه، واصبحت الوظيفة الرسمية في نظر الكثيرين جالبة العار الى صاحبها، ولم يدرك اي واحد من المطالبين بالاصلاح ان الفرد يجب عليه معالجة نفسه قبل ان يعمل على علاج الاخرين، فهل النواب المطالبون بالاصلاح وانهاء الفساد يستطيعون التخلي عن "الواسطة" وتميرير المعاملات غير القانونية في كل الوزارات كخطوة اولى نحو الاصلاح؟ وهل يمكن لهؤلاء ان يتخلوا عن عادة الابتزاز السياسي ويتركوا الناس تعمل ويحاسبوا على الاخطاء وليس على عدم تميرير المعاملات؟ وهل يتخلى بعض النواب عن التوسط للعلاج في الخارج الذي تحول الى سياحة صحية انتخابية؟ هذه الاسئلة وغيرها الكثير مما يطرحه المواطن تحتاج الى اجوبة قبل ان يشرع النائب او الوزير في الحديث عن المثاليات ويرفع الشعارات التي يخالفها دائماً.

نعم هناك فساد في وزارات الدولة، وسوسة الواسطة تتخر في كل شيء عندنا، والموظفون باتوا يرون انفسهم اكبر من كل محاسبة استنادا الى الواسطة النيابية او المحسوبية القبلية او الفتوية، واصبح من الطبيعي ان تذهب الى اي وزارة وقد سبقك اتصال من نائب او مفتاح انتخابي او متنفذ او من صديق لهذا الموظف او ذاك حتى ان بعض الموظفين لا يخلصون اي معاملة غير تلك التي توسط فيها البعض وعندما ينتهون من ذلك يتركون مكان عملهم ويغادرون الى بيوتهم فوراً، من دون ادنى احساس بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

في اي محاسبة في الكويت يتصدى نائب او متنفذ او وزير لمن يريد المحاسبة، بل في بعض الاحيان اوقف وزراء على منصة الاستجواب لانهم لم يمرروا معاملة لهذا النائب او يوظفوا شخصا لذلك النائب، وفي وزارات اخرى اقصى الوزير كل الموظفين غير المحسوبين عليه ووضع "ربعه" في المناصب الحساسة، وهؤلاء لم يؤدوا عملهم بل استندوا الى ظهرهم القوي هذا وضرب الخراب في المؤسسات، و صارت الامور كلها تعمل على قاعدة "عمك اصمخ" و "من صاها عشا عياله" وكأن المؤسسات مال سائب يعلم الناس الحرام، فهل هذا ما كان يطمح اليه الكويتي؟



نحن في الكويت ينطبق علينا ما قاله الشاعر "طبيب يداوي الناس وهو عليل"، فقبل المطالبة بالاصلاح على النواب ان يتخلوا عن الوساطة وفرض ارادتهم على كل الوزارات و الوزراء، وفي المقابل على كل الوزراء ان يحكموا ضميرهم وان يؤدوا الامانة على اكمل وجه، فلن تصبح الكويت دولة مؤسسات طالما ان الاطباء الذين يطيبون الناس يعانون من العلل الكثيرة.

لا افهم لماذا تنتشر الرشوة في الكويت مثلا، ربما نفهم هذا الامر في الدول التي رواتب موظفيها اقل بكثير من الحد الادنى للعيش بكرامة، او في الدول التي تعاني من بيروقراطية مفرطة نتيجة سوء الادارة الذي تسببت به ذهنية النظام السياسي القائمة على اقصاء الاخر، لكن في دولة كالكويت تتكفل بالمواطن من المهد الى اللحد، وتؤمن له كل مستلزمات الحياة، ويتقاضى راتبا عاليا جدا فهو لا يحتاج الى رشوة، بل انه حين يتقاضى رشوة او يفض الطرف عنها يساعد على حرمان اطفاله في المستقبل على التمتع بالثروة الوطنية، فهل المقصود ان نصل الى هذه الدرجة؟

نسأل النواب والوزراء الافاضل كلهم من دون استثناء: هل تستطيعون التخلي عن الوساطة حتى يكون الاصلاح ممكنا ولا يبقى شعار تتمسحون به عند كل ازمة؟

السياسة في ٢٤ يناير ٢٠١١ م

## الجيكرو والميكرو عند الحكومة ضاري الجطيلى

منذ اختراع الـ«كوت بوسنة» ظلت «حَكْمَة الثمانية» مهجورة لا تجد أحداً «يطلعها»، فمن لديه ورق «ثمانية» إما أن يجازف بالـ«باون» وإما أن يلعب على المضمون بـ«السبعة»، إلى أن جاء أحد الماكريين وابتكر حركة خبيثة، فأصبح من المتعارف عليه الآن أن صاحب «الثمانية» لديه «الجيكرو والميكرو»، وهي بمنزلة ضوء أخضر كي «يطلع» أحد زميليه «باون» مستعيناً بخدماته، وهكذا تحولت «الثمانية» من «حَكْمَة» لها كيانها إلى إشارة رخيصة ومفضوحة يفترض أن يعاقب عليها القانون، وعندما تحتج يأتيك الرد جاهزاً: «ما أشرت! ماكو قانون يقول لا تطلع ثمانية!»، بينما يعي بأنه «مزوغلجي بوطير».

عندما أرى من عُرِفَ عنه كسر القانون أو على الأقل عدم حماسه لتطبيقه هو أول من يرفع شعار «طبقنا القانون» أعلم أن المسألة «فيها إن»، ومرجح أنه- مثل صاحب الثمانية- وجد في القانون ما يتيح له التحايل عليه. حكومتنا لديها تعابير وجه فاضحة جداً، من ابتسامتها ونبرة صوتها وحماستها تستطيع أن ترى ما إذا كانت تطبق القانون بإخلاص أم «تزوغل»، ففي كل مرة تسابق الحكومة غيرها برفع راية الدستور والقانون تحوم فوق رأسي مئة علامة استفهام وتعجب ولا تهدأ حتى أرى ما خلف الستار، فأكتشف أنها بالفعل أخذت بنص القانون ولكن أزهدت روحه، والأمثلة كثيرة.

تحويل الاستجوابات إلى جلسات سرية مثلاً مباح حسب الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة اللذين لم يُفَصَّلَا بالمبررات والضوابط حتى لا يقيدا تلك الأداة، بل تركاها لتقدير أعضاء المجلس في حال طرح ما يهدد الأمن القومي أو يكشف أسرار الدولة، ولكن الحكومة ونوابها يسيؤون استغلالها في مناورات سياسية إما لإجهاض الاستجواب وإما لستر ضعف حجة الوزير المستجوب وخطابه.

المثال الآخر هو استبدال عقوبة الحبس لصباح المحمد وبادي الدوسري، فقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية أباح استبدال عقوبة الحبس ولكن ترك مبرراتها وضوابطها لتقدير وزارة الداخلية، حيث من المفترض بها استبدال عقوبة من لا يشكل ضرراً على المجتمع أو من لديه ظروف مرض أو عزاء مثلاً، ولكنها استبدلت عقوبة من أدين بسبب النائب العام والاعتداء على ضابط كبير في الداخلية متجاهلة الضرر على المجتمع بتشجيع إهانة موظفي الدولة.

تأتي القوانين كخطوط عامة بينها مساحات شاسعة للتقدير ليتحرك ضمنها مفسروها ومنفذوها، لذلك فنصوصها تحمل افتراضاً بأن من سيفسرها وينفذها سيتحلّى بالمسؤولية ويأخذ بالاعتبار الظروف والمواءمة والتبعات المستقبلية عند استخدام السلطات التقديرية الممنوحة له، وهذا ما يشكل روح القانون التي تضاهي بأهميتها نصح.

في المثالين أعلاه لم تخالف الحكومة القانون، ولكنها طبقت استغلالاً وانتهازاً وليس بالضرورة احتراماً له، وهي بذلك تخرب العمل السياسي وتفسده على المدى البعيد دون مسؤولية، تماماً كما يخرب صاحب الثمانية «داس الكوت» كله ليربح لعبة واحدة فقط.

عموماً، أنا من أولئك الذين يرون «الثمانية» بأنها علامة ضعف و«مو حَكْمَة ريبايل».

الجريدة في ٣ فبراير ٢٠١١ م



## الفساد السياسي .. كارثة تفجّر الثورات

### عدنان الصالحي

يعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية، وحسب معجم (أوكسفورد) يعرف بأنه (انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحابة أو كما يقول (الدكتور عبد اللطيف الصريح) بأنه (...كل جهد منظم أو غير منظم يستهدف استغلال ومقدرات الفرد أو المجموع باستخدام طرق غير مشروعة)، ويضيف (بأن الفساد سلسلة متصلة يعتمد بعضها على بعض تبتدئ بالفساد السياسي ويليه المالي ثم الإداري والأخلاقي والأمني وهكذا...).

الأنظمة السياسية بكل أنواعها معرضة لمواجهة مثل هذا النوع من الفساد، لكنها تختلف نسبيا من بلد لآخر ومن سلطة لأخرى، وقد تكون لقوات الأمن والمدعين العامين في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات، وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هي الحال في قضايا التصنيف العنصري، بينما تكون هذه الجهات في بلدان أخرى مسخرة تحت جناح السلطة التنفيذية وبإمرتها.

وبالرجوع إلى الأحداث الأخيرة وما جرى ويجري في الدول العربية تجد أن السبب الأول وراء ما حدث هو وجود الفساد السياسي وتابعه المباشر الفساد المالي واستشرائه وتغلغل أصحاب النفوذ وسيطرة طبقات معينة على مقاليد الأمور وغياب أو تغييب لدور المعارضة بشكل تام وتسخير الثروات والقدرات لمصلحة النظام، فالأحزاب والشخصيات الفاسدة وخصوصا (الحاكمة) منها، تعتنش على هكذا أوضاع ليسهل عليها التلاعب بالمال العام والتخلص من المسألة بشكل يسير إن وجدت، ومن هنا تسهل سيطرة الفساد المالي على أجهزة الدولة بكل مفاصلها خصوصا عندما تكون:

١. البنى الحكومية متناحرة ومترهلة مع تشعب كبير في مؤسسات الدولة بطريقة عشوائية لا علمية.

٢. السلطة متركزة بيد صناع قرار غير كفوئين أو فاشلين اجتماعيا.

٣. الديمقراطية غائبة أو عاجزة أو موجودة بشكل قشري.

٤. عجز معلوماتي: ويشمل (انعدام الشفافية في الحكومة وغياب حرية المعلومات في صنع القرار، مع احتقار أو إهمال ممارسات حرية الكلام أو الصحافة، ضعف المساءلة وانعدام الإدارة والرقابة المالية الملائمة).

٥. فرص ومحفزات وتشمل: (عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة دون قوانين فعالة، والتفاوت الكبير في قيمة رواتب الموظفين الحكوميين عموما).

٦. ظروف اجتماعية وتشمل: (النخب الأنانية المنغلقة وشبكات المعارف، كون السكان أميين أو غير مهتمين وعدم قابلية الرأي العام على انتقاء الخيارات السياسية الصحيحة).

٧. عجز قانوني ويشمل: (ضعف سلطة القانون أو تسييسه، ضعف المهن القانونية، عدم كمال العملية الانتخابية بشكل قانوني ودستوري).

٨. حملات انتخابية يتجاوز إنفاقها المصادر الاعتيادية للتمويل السياسي.
٩. رقابة غائبة غير كافية للحد من الرشا أو التبرع للحملات الانتخابية.
١٠. أحزاب وشخصيات فوق (سلطة القانون).

في قبالة ذلك فإن أغلب الباحثين يرجعون ما وصلت اليه بعض الدول الغربية والمتقدمة منها من نجاح في حياتهم العلمية الى انه ناتج من:

- ١ - تراجع الفساد السياسي لدى أحزابهم الحاكمة اولا عموما والحكومات المشكلة من هذه الأحزاب ثانيا.
- ٢ - نشوء وظهور نخب وسطية متعلمة مستقلة وفعالة غير تابعة ولا خاملة.
- ٣ - سيادة القانون على الجميع دون استثناء.
- ٤ - تثبيت دعائم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والتي بدورها هيأت ارضا صلبة لنشوء جماعات الضغط والمعارضة الناجحة.
- ٥ - شفافية التعامل المالي والإداري.
- ٦ - حرية الإعلام بكل أشكاله بما فيها حق الحصول على اي معلومة من مسؤولي ودوائر الحكومة.
- ٧ - توسع في ثقافة الفرد والمجتمع ونمو تفكيره بشكل مطرد.

ما يهمننا من الأمر هل اعتبرنا من درسي (تونس ومصر)؟ وهل وصلت الرسالة إلى باقي السياسيين والحكومات؟ وهل سنشهد انتفاضة حقيقية ضد الفساد؟ أم انهم سيصمون آذانهم ويغمضون أعينهم وكأن شيئا لم يحدث وكأنهم لم يروا شيئا، حتى يأتي دورهم وعندها (ولات حين مناص)!

الدارفي ٢٠ فبراير ٢٠١١ م





## الذمة المالية!

### تركي العازمي

أخبرني أحد الزملاء بواقعة حصلت أمامه بطلها أحد النواب... فالنائب الله يستر عليه ويهديه كان يتحدث ويخاطب مرافقيه: «نبي نصير من الأعيان»!

هذا النائب قبل الانتخابات الفرعية كان «ربعه» يجمعون له «العانية- القطة» على هيئة مساهمات مالية كي يغطي تكلفة دخوله الانتخابات الفرعية وكانت آنذاك قرابة ٢٠٠٠ دينار والآن الأخ يملك عمارات وشركة إن لم تكن شركات ورصيده في الملايين!

فلو قمنا بـ «حسبة بدو» وهي حسبة تقديرية على السريع وفرضنا أن راتب النائب ٢٢٥٠ ديناراً تقريباً ولو سلمنا بأن النائب سيوفر قرابة ١٠٠٠ دينار من راتبه لمدة ١٥ عاماً فستكون المحصلة ١٨٠,٠٠٠ دينار ولو بقي في العضوية لمدة ٢٠ عاماً فـ «التحويشة» ستصبح ٢٤٠,٠٠٠ دينار وهذا لن يكفي لشراء أرض استثمارية حتى ولو قدمت له التسهيلات المالية!

إننا نتحدث عن فساد في الذمة المالية والأمثلة كثيرة يا سادة وسيدات المجتمع الكويتي فأنتم تعالون أوجه الفساد بأم أعينكم ولا تستطيعون التفوه بكلمة واحدة، وهذا الأمر غير مقتصر على النواب بل هناك الكثير من نواب ومسؤولين كبار انفجرت خزائنتهم من كثر ما حصلوا عليه من مال أو سمه ما شئت!

نحن لا نريد أن يكون نوابنا ووزراؤنا ومسؤولونا على شاكلة حاكم نيويورك (يعتبر من أهم مليارديرات نيويورك) الذي خفض راتبه إلى دولار واحد لجذب الناخبين ناهيك عن استخدامه لمترو الأنفاق في تنقلاته، ولكن نريد لهم أن يكشفوا لنا عن ذمتهم المالية وأن يحترموا عقولنا لا عقول «السذج» من أبناء جلدتنا. يعني واحد «منتف»... كيف تضخمت أرصده وأملاكه.

إن العلاقة بين ذمة المسؤول المالية والواسطة علاقة وثيقة، فالواسطة هي من تفتح «حنفية» المال لتصب في رصيده، والواسطة هي من تمنع النزيه من تطبيق القانون، والواسطة هي من جعلت أحلام الشعوب العربية في الدول المجاورة ضرباً من خيال إلى أن أتت اللحظة الحاسمة وكتب المولى عز شأنه النجاح لانفازتهم بعد أن «انتفخت الكروش» وصار الكسب غير المشروع هو الطريق الأمثل لبلوغ الثراء الفاحش!

إن ذمم الكرام لا تشتري، والعقول النزيهة الرشيدة لا تؤثر فيها الإغراءات أياً كان شكلها وما يحدث من حولنا يعتبر رسالة واضحة لمصير من تبع هواه ونسي أن الله لهم بالمرصاد.

مما تقدم، فنحن نسوق هذا المثال و«الله يهدي» المعني و«الستر زين» لكن لماذا تغيرت مفاهيمنا وأصبحت المادة هي الدافع في كل شيء ورغم أن المثل «إما بشيمة أو بقيمة» في بعض المواقف يردد ويختار الكثير «القيمة» فهي الأسهل في ظل تذبذب الحالة المالية للبعض وهو ما يطلق عليه البعض «المال السياسي»!

المراد... إن الوقت يمر بشكل سريع وما زلنا في التيه نسير وحن الوقت لإقرار قانون الكشف عن الذمة المالية» وتطبيقه بأسرع وقت ممكن كي تظهر لنا حقيقة ممارسات البعض المشبوهة والحق يراد أن يتبع. نحن من غير تطبيق القانون واختيار نخبة قيادية نزيهة تدير شؤون البلد فلن تتفع الخطة المليارية ولن تفيدينا تكتيكات بنيت على منظور باطل. والله المستعان!

الراي في ١٩ ابريل ٢٠١١ م

## فضيحة وتقصير نواب المجلس أ.د. إبراهيم بهباني

نشرت جريدة «الدستور» التي تصدر عن مجلس الامة، مشكورة في صفحتها الاولى قبل اسبوعين، جدولاً بلجان التحقيق التي شكلها مجلس الامة في دور انعقاده الثالث، وقد بلغت ١٨ لجنة، فيها ٤ لجان مستقلة، ١٤ لجنة أسند اليها طلب تحقيق بحسب اختصاصها ...

بحسب الجدول لم تتجز (١١) لجنة تقاريرها، فيما أنجزت (٦) لجان ما هو مطلوب منها، نحن لا نناقش هنا ما تم الانتهاء منه، بل دعونا نستعرض اللجان التي لم يتم إنجاز ما كلفت به؟

عناوين القضايا المطروحة، أثير حولها الكثير من المغالطات ورافقتها مجموعة من المواقف وتحولت الى مادة خصبة في الاعلام وفي أروقة مجلس الامة ووصل الامر بعد مساجلات وصراخ الى ان يقوم المجلس بتشكيل لجنة خاصة يحقق فيها ويعرض رأيه وتوصياته على أمل اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

مع بداية الفصل التشريعي الثالث عشر اي من ٣١ مايو ٢٠٠٩ عقد مجلس الامة حوالي ٦٦ جلسة وخلال هذه الجلسات ظهرت مشكلة انقطاع الكهرباء وقيل فيها ما لم يقله مالك في الخمر الى ان تمخض الجبل فولد فاراً كما يقولون، واقدم المجلس على تشكيل لجنة للتحقيق في «طوارئ الكهرباء ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨» والمبالغ التي صرفت على عمليات الترشيد واسباب الانقطاع والفساد المستشري الى آخر ما هنالك من شؤون، هذه اللجنة لم يصدر تقرير نهائي فيها من قبل اللجنة، واذا سألت ما الاسباب فعليك ان تسأل عن اعضاء لجنة التحقيق وماذا فعلوا واين هي أوجه القصور في ذلك، طبعاً بالاضافة الى هذا الملف هناك لجنة التحقيق الخاصة بالعمالة الوافدة وبحريق الدوحة وبارتفاع الاسعار وبالوافدين الايرانيين وبتجاوزات الشركة الكويتية للاستثمار وبالقرض الروسي في ضوء تقرير ديوان المحاسبة وبتسرب الغاز في الاحمدي وباستشهاد الملازم عبدالرحمن العنزي وبأعطال الطائرات وبالاغذية الفاسدة وبالتحقيق في الادارة القانونية كل هذه التقارير لم يصدر فيها تقرير نهائي أي إن اللجنة المكلفة بقيت تراوح دون جدوى... حقيقة الامر أن هذا التقرير يفضح وبدون خجل او موارد نواب الزعيق والصراخ ويضعهم في خانة التقصير بواجباتهم وبقسمهم الذي أقسموا عليه.... هؤلاء لا يتوقفون عن عقد الندوات والمؤتمرات الصحفية والظهور في الصحف وفي الفضائيات وفي الدواوين، لكنهم بعيدون تماماً عن اداء واجبهم الوطني، وهو مراقبة الحكومة على أعمالها، فإذا لم تكن لجان التحقيق النيابية وسيلة فعالة للرقابة وللمحاسبة فمن تكون إذن؟ ولماذا لا يحاسب هؤلاء النواب على تقصيرهم وأيهما أصلح للحياة السياسية ان يظهر زعيقهم وصراخهم في الندوات والشوارع ويتقاسوا عن عملهم الاساسي المنوط بهم؟ بصراحة نحتاج الى تفسير وشرح من هؤلاء الاعضاء ولبيتضلوا ويقدموا لنا كشف حساب، نحن الشعب والمواطنين الذين منحناهم ثقتنا وصوتنا، اذا كان هناك من لديه التزام ومسؤولية اخلاقية ووطنية فليظهر امام الملأ ويقول ماذا فعلوا ولماذا تأخروا ولم ينتهوا من اعمال اللجان المكلفين بها؟

النهاري في ٢ مايو ٢٠١١ م



## هل ستمنع الـ 3000 الفساد النيابي؟ وليد عبدالله الغانم

نواب الأمة يريدون زيادة مكافآتهم الشهرية لتصبح ٥٧٥٠ ديناراً بزيادة أكثر من ٣٠٠٠ د.ك. ويبدو أن النواب فوجئوا بردة الفعل الشعبية الساخطة لهذا الاقتراح، وكان الناس يقولون لهم «من زين شغلکم تزيدون رواتبکم». يحاول النواب الراغبون في الزيادة إيجاد مبررات لإقناع الشعب بها، ولا يبدو أنهم قادرين على ذلك، ولا أدري إن كانت ٣٠٠٠ دينار كافية لمنع الفساد النيابي الذي تعانیه الديرة. أشكال الفساد النيابي مختلفة تبدأ من قبل حصول النواب على عضوية المجلس، ف شراء الأصوات، والمشاركة في الفرعيات، وتقديم الخدمات لكسب أصوات الناخبين، والاعتماد على القبيلة والطائفية والحزبية، كلها من أشكال الفساد السياسي والنيابي في الكويت. ناس يستفيدون من وظائفهم للوصول إلى مجلس الأمة، فالضابط «يمشي» واسطات، والموظف ينجز المعاملات، ودكتور الجامعة يهب العلامات، وكل هذه الأعمال مقابل نقل القيود الانتخابية أو التصويت يوم الانتخاب، وكل هذا فساد صريح يدل على أن الهدف من العضوية النيابية ليس الإصلاح وخدمة الشعب وإنما تحقيق مصالح خاصة أياً كانت. أثناء العضوية النيابية تتنوع عمليات الفساد النيابي، فالتصويت على المناصب داخل المجلس بمقابل، والتصويت على القوانين بمقابل، وتقديم الاستجابات والتصويت معها أو ضدها بمقابل، وهكذا لا تنتهي المساومات والصفقات التي تعقد باسم الديمقراطية والبرلمان. ليس بالضرورة أن يكون المقابل مادياً وفلوساً، وإن كان هذا ما هو مشهور عن البعض، إلا أن المقابل قد يكون أحياناً واسطات للنائب وخدمات مميزة لناخبيه ومناصب لرعيه وتعيينات لجماعته، وتسهيل حصوله على مناقصات في الدولة، أو ربما بالباطن مع أصحاب النفوذ وتجنيس لأقربائه، وهكذا تتنوع المقايضات، وأساسها واحد فساد ضالع في بطن مجلسنا الموقر. هل ستمنع ٣٠٠٠ دينار نائباً من بيع ذمته؟ لا ينفع هذا الكلام ما لم يشرع قبل الزيادة قوانين الذمة المالية، وإنشاء جهاز مستقل للتحقق من الكسب غير المشروع لمتابعة الحالة المالية لنواب الأمة ولقياديين الدولة أيضاً، فإذا وجد هذا النظام فيمكن التصديق أن النواب سيكتفون بالمكافأة ولن يقبلوا شيكات ولا حوالات ولا «كاش». أما بقاء الوضع على ما هو عليه فعلى شنو تزيدون مكافآتكم هم تغثون الشعب وهم تاخذون فلوس زيادة؟ والله الموفق

القبس في ٧ مايو ٢٠١١ م

## نواب ساقطون ومنتفعون أ.د. إبراهيم بهباني

- لن اخترع شيئاً جديداً بل سأعرض ما لديّ من وقائع أولاً:
- عضو بلدي يضغط لادخال ٧٥٠ رأس غنم مويوة ٢٠١١/٥/٤.
- بعد توسط نائب سابق وروضوخ مدير التحقيق تم اطلاق سراح مواطنين اعتديا على رجال الامن واتلغا الدورية ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- إطلاق سراح متهم دون تقييده في أحوال المخفر استجابة لوساطة نائب تدخل لدى ضباط الداخلية ٢٠١١/١/١٨.
- التحقيقات تتواصل في قضية تزيف الشهادات العلمية، شقيق المتهم الاول نائب حاول التوسط «لطمطة القضية» ٢٠٠٩/٥/٢٣.
- احد النواب قام باهانة احد رجال الشرطة داخل المخفر لانه رفض الافراج عن المتهم ٢٠٠٨/٩/٢١.
- نائب يتوسط لاطلاق متهم بهتك عرض ٢٠٠٩/٨/٣٠.
- القبض على مواطن يعمل اماما وخطيبا في وزارة الاوقاف يتبين انه شقيق نائب مطلوب بنصف مليون دولار ٢٠١١/٤/٢٤.
- تعيين شقيق نائب في منصب المختارية في صفقة جرت بين الحكومة واحد النواب ٢٠٠٧/١/٢٠.
- إضراب ٥٠ عاملا في شركة يملكها شقيق نائب سابق ٢٠٠٩/١٠/٢٦.
- شقيق نائب يزور محررات رسمية لتوصيل التيار الكهربائي الى بنايات يملكها.
- تهجم شقيق نائب على مدير في مؤسسة رسمية بعد ان رفض ان يلي مطالبه التي تعتبر خرقا للقانون ٢٠٠٨/١/٢٩.
- نائب يلتقي مسؤولا في التطبيق بغرض التوسط لاحد مديري المعاهد وتثبيته في منصبه بدلا من التكليف.

عذرا للاطالة لكن الموضوع يستوجب ايراد الحقائق التي فاضت بها حماقتنا المحلية، ازكمت الانوف وخرجت رواث الفساد السياسي من تلك الافعال الظاهرة المخيفة والواضحة ان بعض النواب داسوا على القسم والقانون، واستغلوا حصانتهم التي منحها اياهم الدستور، بتمرير معاملات غير قانونية والتدخل في المخاخر والمؤسسات، اما للتوسط باطلاق متهم او بالضغط لتوظيف احد المفاتيح الانتخابية صارت النيابة عندنا منفعلة، وفيها ترزق بعد ان تحولت الى موقع قوة، يستغله شقيق النائب واقرباؤه وانسابؤه، للتمصلح والاستفادة المالية غير القانونية.

هذه الحال تؤدي بنا الى توجيه نداء بل صرخة، الا يكفيننا من اهانات توجه باسم الامة عندما تُتشر اخبار من هذا النوع اين دور النائب العام؟ اين هيئات الدفاع عن المواطن وكرامته؟ لماذا لا نسمع اصواتا تقضخ وتطالب بمحاكمة هؤلاء النواب واقربائهم بتهمة تجاوز القانون وخيانة الامانة.. اذا كان بعض النواب يتربحون ويسترزقون ويتمادون في السرقات وخرق القانون، فماذا يبقى لدينا إذن؟!

النهاري في ١٣ مايو ٢٠١١ م



## اعرف نائبك د. نايف العدواني

في ظل صدور قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٣٥/٢٠٠٢ وذلك لحماية الاقتصاد الكويتي من الاموال القذرة التي تحصلت من جرائم يعاقب عليها القانون كالمخدرات وغيرها، وفي ظل تعليمات اصدرها البنك المركزي للبنوك المحلية لمراقبة المداخل المالية غير الشرعية، نشأ مبدأ يسمى «اعرف عميلك» من خلال تاريخه المصرفي وطبيعة عمله التجاري وسمعته في السوق حيث يقوم البنك بتتبع التعاملات المالية لهذا العميل ليتأكد من ان ماله حلال واكتسبه من خلال جهده وتعبه، وليس كما فعل رجال اعمال ما بعد التحرير الذين جلبوا الاموال الحرام للديرة، وبنوا امبراطوريات مالية في عدة سنوات، وبتطبيق هذا المبدأ على اعضاء مجلس الامة يجب على جمهور الناخبين او على الاقل الناشطين منهم والمهتمين برصد انجازات نائبيهم خلال ادائه في مجلس الامة ومقارنة ما يقوم به من اعمال او يتقدم به من مقترحات مع ما طرحه من اهداف خلال برنامجه في حملته الانتخابية، نقتراح عليهم اتباع الخطوات التالية:

أولاً: عمل قائمة لادائه او مايسمى «Check list» لتوضع فيها العناوين التالية، حضوره للجلسات، عدد مرات تغييره عن الجلسات، مناقشته للمواضيع المطروحة على جدول الاعمال، تنازله عن دوره لنائب آخر، عدد الاقتراحات المقدمة والتي تمت الموافقة عليها، عدد اللجان المشارك فيها والاهم عدد مرات حضوره في هذه اللجان، نوعية الاستجابات المقدمة واعدادها ومحاورها، ومدى تصويته مع او ضد استجابات اجريت من اعضاء اخرين وما تبريره لهذا التصويت، مدى مشاركته بالنقاش والندوات خارج المجلس، عدد ايام ديوانه وهل يتم فيها مناقشة امور الناخبين وامور البلد ام هي لاستقبال طلبات التعيين والترقية والعلاج بالخارج، مدى مشاركته في الاعلام المجتمعي ومدى مساهمته في الاحداث المحلية والاقليمية والدولية، كل هذا ليكون لدى الناخب ارشيف موثق عن اداء نائبه ومادة علمية يستقي منها مواد مناقشة للنائب في حال حالفه الحظ وحظي بفرصة لمناقشته امام العامة، او في حالة عاد النائب لترشيح نفسه مرة اخرى، وحتى لا ننسى تاريخ النائب مدة بقائه في المجلس والتي هي على حسابنا وعلى حساب مصالح الوطن، ولان الايام تمضي بسرعة والشعب يتناسى ولكن لا ينسى.

الشاهد في ٧ يونيو ٢٠١١ م

## نواب خلف الكواليس عبدالرحمن العواد

هكذا اعتاد بعض أعضاء مجلس الأمة الصياح والصراخ في كل محفل ومناسبة وكلما سنحت الفرصة، ذلك للفت الانتظار وخطف الاضواء، عند كيل الاتهامات للحكومة في كل شاردة وواردة وتحميلها المسؤولية كاملة في كل مشكلة تقع، دون سند أو دليل من باب «الهجوم خير وسيلة للدفاع»، مستسهلاً هذا الطريق في الوصول الى قلوب قواعده الانتخابية، وهكذا نجح بعض الوقت، لكن ما خفي خلف الكواليس كان أعظم وأعظم!

فبالأمس كشف وكيل الشؤون المحلية بديوان سمو رئيس الوزراء، نايف الركيبي، عن تلقي اللجنة الطبية في الديوان والتي تختص بايفاد الحالات المرضية الحرجة للعلاج بالخارج على نفقة سمو الشيخ ناصر المحمد، طلبات من أحد النواب لعلاج ٧٦ حالة، وانه بعد الفحص الطبي للحالات كافة تبين عدم أحقية هذه الحالات في تلقي العلاج خارج حدود الدولة وذلك إما لأن هذه الحالات لا تنطبق عليها شروط وزارة الصحة، أو يتوفر لها علاج بالبلاد، أو لا تتضمن تقارير طبية من الجهات المختصة، عدا حالتين فقط من هذه الحالات تبين احقيتهما لذا تم ايفادهما للعلاج ببريطانيا على النفقة الشخصية لسمو الشيخ ناصر المحمد.

مجلس الوزراء لم يجد اي غضاضة في الاعلان عن هذه القائمة الطويلة لحالات تدعي المرض المزمن رغم ان مرضهم يتوفر له العلاج المناسب في الكويت، وان نائباً في مجلس الامة هو من يشجع على هذا الترف الصحي حتى ولو على حساب مرضى آخرين هم في أمس الحاجة لتلقي العلاج بالخارج.

استغرب كثيراً كون هذا النائب نفسه هو من وجه النقد لوزير الصحة بشأن لجنة العلاج بالخارج، مطالباً بتحقيق العدالة الصحية بين المواطنين! هكذا حال بعض اعضاء مجلس الامة أمام كاميرات الأضواء على النقيض تماماً من مواقفهم خلف الكواليس، لقد اتضح للكافة امس من يسعى للإصلاح حقيقة ويحاول تحقيق العدالة في كل المجالات الصحية والاجتماعية والتموية، ومن لا يجيد سوى الصوت العالي والسعي لتحقيق أجندات انتخابية ومصالح شخصية.

الحرية في ٢٠ يونيو ٢٠١١ م



## معارضتكم فاسدة ذعار الرشيدي

عندما يصيب الحكومة الفساد من المنطق ومن السهل تناولها بالانتقاد بل وتعرضها وتعرض رئيسها للاستجواب، وهذا هو الأمر الطبيعي عندما ترصد المعارضة خلا ما في أداء الحكومة أو تجاوزا ماليا ما، ولكن ماذا لو كانت المعارضة هي الفاسدة؟ هنا من سيستجوبها؟ ومن سيعريها؟ ومن سيكشف أوراقها؟ ويفضحها.

في استجواب وزير الداخلية السابق جابر الخالد، كان المحور الرئيسي في قضية اللوحات الإعلانية بـ ٥ ملايين دينار، وانتهى الاستجواب إلى ما انتهى إليه، وفي استجواب مصروفات رئيس مجلس الوزراء كان المبلغ المستهدف في المحور ٣٢ مليون دينار كويتي وانتهى الاستجواب كسابقه وكلاحقه كما سينتهي الاستجواب الحالي والاستجواب اللاحق المقدمان لرئيس مجلس الوزراء.

القضية هنا قضية منطق، نعم هناك خلل، ولكن يا سادة المعارضة ليست كاملة بل تعاني من خلل أكبر من الخلل الذي تعانيه الحكومة، فإذا كانت المعارضة تسائل وتستجوب وزيرا بسبب ٥ ملايين دينار، ما بالهم صمتوا أو غضوا الطرف أو تغافلوا عن خسارة ٩٠٠ مليون دينار كويتي في عام، لم لا تقوم المعارضة بطرح هذه الخسائر كمحور يتم استجواب رئيس الوزراء فيه أو الوزير المعني.

عندما تفسد الحكومة فمن ورائها نواب مجلس الأمة وأدواتهم الرقابية والتشريعية والدستورية، ولكن عندما يفسد النواب أو تفسد المعارضة فمن يحاسبهم.

إن أي شخص يستجوب أي وزير بسبب مليون أو حتى ١٠٠ مليون دينار ويحمل أو يترك وراءه تجاوزا بالمليارات هو شخص بحاجة إلى من يراقبه.

عندما تفسد الحكومة، سهالات ومقدور عليها، ولكن عندما تفسد المعارضة فهنا مصيبة المصائب وحقيقة هذا هو الأمر الذي نعانيه في الكويت منذ ٦ سنوات، فالمعارضة أو من يرتدون رداءها ليسوا أبرياء وبعضهم أقول بعضهم، ليس بأقل فساد من فساد بعض قياديي الحكومة.

الانباء في ٢١ يونيو ٢٠١١ م

## التهديد السياسي ذعار الرشيدي

«هين.. إذا ما مشيتوا معاملاتي.. راح أفضحكم.. وأكشف كل شيء» هذه الجملة عبارة عن رسالة هاتفية قصيرة وردت الأسبوع الماضي الى هاتف قيادي في الدولة بدرجة مستشار، أرسلها أحدهم يطلب فيها من القيادي ان تمرر جميع المعاملات التي قدمها وإلا.

يقسم القيادي بأنه يتلقى العشرات من مثل هذه الرسالة، وان كنت شخصيا لا أميل الى تصديق الحكومة بكبرها، ناهيك عن ان أصدق قياديا فيها، إلا انني حقيقة لا أستبعد لجوء بعض أعضاء مجلس الأمة لهذا الأسلوب الابتزازي، ومن غير ان أشاهد الرسالة بأمر عيني فتجربتي مع عدد من القياديين ممن أثق بهم كمصادر لي كصحافي أعلم ان البعض يلجأون الى تهديد القياديين بما يملكون من وثائق أو تجاوزات سواء ضد القيادي شخصيا أو ضد وزارته، عارضين السكوت مقابل تمرير معاملات غير قانونية لهم أو بالأصح يطلبون الاستثناءات في النقل أو الندب أو التعيين أو حتى إرساء ممارسة أو مناقصة.

وأعلم ان بعض النواب يلجأون الى ابتزاز القياديين سياسيا، فإما التمرير أو ستكون أنت وقطاعك عزيزي القيادي محور سؤال برلماني أو حتى تصريح صحفي «مدوّ». لا أبرئ القياديين هنا، فكون أن هناك تجاوز في وزارتهم أو قطاعهم يعتبر في حد ذاته إدانة لهم، ولكن هذا الأسلوب النيابي «الرخيص» هو جزء من منظومة الفساد المكتملة، بل ويصب هذا التهديد الابتزازي في نهر الفساد العام الذي يجري من تحت سياسات جميع الوزارات بلا استثناء. المعلومات التي يملكها النائب حول أي تجاوز ليست ملكا له، بل ملك للشعب وعليه ان يعلنها لا أن يستخدمها كورقة ضغط بغرض تكسب انتخابي أو حتى تكسب مالي أو أي تكسب يكون.

النائب وبهذا الأسلوب يكون شريكا أساسيا في منظومة الفساد ولا يعتبر أكثر من شيطان بلع لسانه مقابل تمرير معاملة أو معاملتين أو حتى ١٠٠ معاملة. أعزائي النواب الأفضل.

مرة أخرى أكرر، هذه المعلومات التي بحوزتكم ليست ملكا لكم، بل هي ملك لنا وكما اننا نعاير الحكومة ونقول ان ما تتصرف به من مال هو «مالنا العام»، كذلك المعلومات التي تهددون القياديين بها ليست ملككم بل ملك جميع الناس وبجربكم لها ترتكبون خطيئة «الشيطان الأخرس» اما مساومتكم بها القياديين فأنتم ترتكبون خطأ جسيم في حق الشعب، وإذا ما استمر العمل النيابي بهذه الطريقة فلا نحن ولا أنتم ولا البلد سنكون بخير، فنحن نطالبكم بان تكونوا جزءا من محاربة الفساد فإذا بكم تتضمنون لجوقته ولكن على طريقتكم، هنا لستم بأفضل من قيادي فاسد، إذ أنتم وبعملكم أكثر فسادا منه وضررا.. فمن تخدعون؟!

الانباء في ٢٢ يونيو ٢٠١١ م





## العلاج في الخارج وتعارض المصالح د. بدر الديحاني

إن موضوع العلاج في الخارج من المواضيع التي فشلت الحكومات المتعاقبة في وضع سياسة واضحة وعادلة لها تقصر ليل المرضى الطويل والقاسي وتقيهم مشقة استجداء النواب، إذ دائماً ما تثير تقارير ديوان المحاسبة الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام سواء من ناحية ضوابط الحالات المرضية أو عدالة عمل لجان العلاج في الخارج وشفافيتها، أو المبالغ المالية الضخمة التي صرفت حتى الآن.

عاد موضوع العلاج في الخارج ليفرض نفسه على الساحة السياسية بعدما فضح النائب شعيب المويزري "المشكلة" التي حدثت بينه وبين مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء، والتي يدعي فيها النائب أن مكتب الرئيس قد وافق له على ابتعاث مجموعة من المرضى للعلاج في الخارج قبل جلسة الاستجواب الأخيرة، ثم عاد وألغى تلك الموافقة بعد أن وقع النائب على ورقة عدم إمكانية التعاون مع رئيس الحكومة.

وهنا، فإن القضية التي تحدث عنها النائب المويزري واضحة وضوح الشمس، ولا تحتاج إلى مزيد من الشرح أو التبريرات الإنشائية لأنها تتعلق بموضوع غاية في الخطورة، وهو موضوع "تعارض المصالح" الذي من ضمن أشكاله أن يقدم الموظف العام (وزير، وكيل، وكيل مساعد، مدير، نائب... إلخ) خدمات شخصية لأي طرف كان من أجل أهداف سياسية، وهو ما تجرمه قوانين مكافحة الفساد، وتنتهي عنه أخلاقيات الإدارة العامة حتى لو كانت هذه الخدمات الشخصية من المال الخاص للموظف العمومي.

طبعاً هناك فرق بين الأعمال الخيرية والخدمات الشخصية، فالأولى لها طرقها وأساليبها ومن المعروف، على سبيل المثال، أن المنظمات الخيرية في العالم لا تقبل التبرعات أو المنح التي يُشتم من ورائها أهداف سياسية، ناهيك عن أن المنظمات الخيرية تكون أعمالها شفافة وتخدم العامة من دون تمييز بينهم، أي أن الشخص لا يحتاج إلى واسطة عضو مجلس أمة حتى يحصل على الخدمات التي تقدمها المنظمة الخيرية.

هذا من جهة... ومن الجهة الأخرى، فإن النائب المويزري أو غيره من الأعضاء يعتبرون شركاء في قضية تعارض المصالح، إذ إنهم قبلوا الحصول على منفعة خاصة لها أهداف سياسية، خصوصاً أنهم كأعضاء لمجلس الأمة يعرفون قبل غيرهم أن حصولهم على هذه المنفعة الخاصة مرتبط مباشرة بكونهم أعضاء، لذا فقد كان من المفترض أن يرفض النائب المويزري من حيث المبدأ تقديم أوراق المرضى إلى مكتب الرئيس، لا سيما أن هذه القضية تشابه من حيث الهدف ما أثير قبل مدة حول "شيكات النواب" عند مناقشة الاستجواب الذي كان أحد محاوره مصروفات مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء.

علي أي حال، فإن موضوع العلاج بالخارج من المواضيع التي فشلت الحكومات المتعاقبة في وضع سياسة واضحة وعادلة لها تقصر ليل المرضى الطويل والقاسي وتقيهم مشقة استجداء النواب، إذ دائماً ما تثير تقارير ديوان المحاسبة الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام سواء من ناحية ضوابط الحالات المرضية التي تبعت للعلاج وآلياتها، أو عدالة عمل لجان العلاج في الخارج وشفافيتها،

أو المبالغ المالية الضخمة التي صرفت حتى الآن، والتي يقال إنها كانت كافية وأكثر لإنشاء أرقى المستشفيات في الكويت، وإنشاء عيادات خاصة في كل قطعة سكنية، ناهيك عن تعارض المصالح والأهداف السياسية الخاصة سواء للنواب أو لأعضاء الحكومة التي تتحقق من وراء هذا الموضوع الإنساني المتعلق بصحة البشر، لذا فلم يكن من المستغرب أن يكون موضوع العلاج في الخارج محور استجابات عدة قدمت إلى وزراء صحة سابقين، ومن المرجح جداً تقديمها إلى وزير الصحة الحالي كما ذكر أكثر من نائب... كل هذا الجدل السياسي ولسان حال المرضى المحتاجين لعلاج سريع يردد "يالليل ما أطولك".

الجريدة في ٢٢ يونيو ٢٠١١م



## لماذا يخاف السياسي؟

### فيصل الزامل

سألت إحدى الديوانيات وزيراً نائباً . قبل سنوات قليلة . عن سبب تغيير موقف الحكومة من مشروع داوكيمكال، في يوم الاربعاء وافق عليه المجلس «الأعلى» للبترول ثم رفضه مجلس الوزراء يوم الأحد، رغم أن رئيس المجلسين واحد ومعه أربعة وزراء هناك، وانت منهم؟ ماذا حدث خلال ٤ أيام؟ أجاب بصراحة يشكر عليها: «فلان أقنعنا بأن المشروع خاسر»، سألوه: «مؤسسة البترول المعززة بالفنيين والمدعمة بمكاتب استشارية عالمية كانت في كفة ورأي فلان في كفة، هل هي مسألة قناعة أم خوف؟»، هنا وقف الوزير النائب قائلاً: «مع السلامة»، وتركنا نتحسر على مشاريع مصيرية للكويت تتوقف بشكل مزاجي . على أحسن تقدير . ثم يتساءل نفس البعض «أين الانجازات؟»

موضوع خوف السياسيين يحتاج الى وقفة، بعض الوزراء يظن أن الخوف سيحميه، والتجارب تبين أن هذا خطأ وأن الخوف لم يحقق لهم أي حماية فصاحبنا خسر منصبه رغم تضحياته ومثله كثيرون .

الخوف في السياسة يصيب النائب أيضا فهو يتحدث وعينه على المانشيتات التي ستشرها الصحافة غدا، بمعنى أنه لا يراقب ضميره بنفس القدر الذي يراقب به محرري الصحف، يخطب ودهم بكل طريقة، حتى لو خالف ما يعرف يقينا انه في صالح بلده .

الخوف مع الأسف موجود حتى في مستويات رفيعة، تجدها عند السياسي المسؤول، الأمر الذي يؤدي الى تشجيع فئات متنوعة في المجتمع على ترتيب زيارات له لزيادة الضغط عليه ولو علموا فيه الحزم لما فعلوا، وهؤلاء الذين يدفعون الرشاوى للموظفين ويخربون ذمهم لو تيقنوا أن مباحث جرائم الأموال ستقتحم مكاتبهم وتضع في أيديهم الكليشات لما امتدت تلك الأيدي للمال الحرام .

يجب أن يكون الخوف من نصيب الأشرار لا الأبخار، وكلما تأخرنا في اصلاح هذا الخلل انتقلت أعداد جديدة من هذه الخانة الى تلك بسبب معاقبة الشرفاء والسكوت عن سواهم .

#### كلمة أخيرة:

في زمن الشيخ عبدالله السالم أضرب العمال في مدينة الأحمدية النفطية عن العمل، فاستدعى الشيخ السيد عبدالعزيز ثيان الغانم وطلب منه أن يعرف الأسباب، والذي قال: «إن شاء الله أروح بكرة طال عمرك» فقال الشيخ: «تروح الحين يا عبدالعزيز»، يقول عبدالعزيز: «نفذت الأمر، وهناك قمت بجمع المعلومات والتقيت بالمسؤولين والعمال، قال لي العمال: تفضل شوف وين ساكنين، خيام مقطعة في صيف لاهب وشتاء قارس، ادخل المطبخ شوف الأكل اللي يقدمه لنا المقاول، القدر لا يغسل، يطبخ فيه يوما بعد يوم بالقاذورات، راتبنا يقتطع ربعة له . الخ»، استكملت الصورة ورجعت الى الشيخ في اليوم التالي، سألته: «أنت طال عمرك شريك فلان، المقاول؟»، بهت الشيخ وقال: «ما هذا الكلام؟»، فقال عبدالعزيز: «المعلومة المنتشرة في الأحمدية أنه شريك الشيخ، لذلك يهابونه» ثم سرد تقريرا بما رآه .

قال الشيخ عبدالله: «عفارم عليك، تعال بكرة عندي بالعاشرة صباحا» .

تم استدعاء المقاول في الموعد، وأمام عبدالعزيز الثيان افتتح الشيخ اللقاء قائلاً للمقاول: «أنت تسرق البلد وتستخدمني ستارا لك؟ جريمتان في آن واحد؟» وأمر بعقوبات من بينها إلغاء كل عقود مع الحكومة ومنعه من العمل معها نهائياً .

الانباء في ٢٦ يونيو ٢٠١١ م

## اسحبوا ورقة «الابتزاز» من النواب أ.د. إبراهيم بهبهاني

من أول السطر انا ضد التجاوز والمحسوبية في موضوع العلاج في الخارج، مَنْ كان مستحقاً واستوفى الشروط وفق القوانين واللوائح فمن حقه ان يعالج على حساب الدولة طالما ان الوزارة تسمح بذلك... أما ان يتحول هذا الموضوع الى شراء الذمم والولاءات السياسية وبيعه في المزاد فهو أمر مرفوض وعيب في الوقت نفسه... وأنا هنا لا أحدث عن المساعدات الشخصية والاعانات التي تقدم للمحتاجين من قبل رجال الدولة أو المقتردين فهذا أمر لا علاقة للرأي العام به وليس هو مدعاة للسؤال بل نقول مَنْ يتبرع بحر ماله فله الأجر عند الله... وبعيداً عن السجال المحتدم حول هذا الموضوع فنحن نقول، ان الغاية من «السياحة في الخارج» عفواً «العلاج في الخارج» ان هناك حالات مستعصية تستوجب ارسالها الى مستشفيات ومراكز صحية في الخارج لديها امكانيات واطباء لا تتوافر عندنا في الكويت، يعني ان الحالة المرضية من الصعب ان تعالج في المستشفيات والمراكز المتخصصة في الديرة، ولذلك استدعت نقلها الى دولة متقدمة صحياً، لا سيما الأمراض الصعبة... انا انظر الى موضوع العلاج بالخارج من زاوية أخرى بعيداً عن الجوانب الانسانية بل انظر اليها بأبعادها السياسية بعد ان تحولت الى حالة تجاذب واستقطاب خاصة من قبل النواب الذين يستغلون هذا الموضوع لتقوية نفوذهم في قواعدهم الانتخابية... يعني الحكومة تستغل أو لنقل تفتح الباب امام النواب للدخول وهي التي تتحكم به ساعة ما تشاء، فمتى ارادت ان تغلقه تفعل ذلك وقد شعرت انها بحاجة الى توجيه رسائل تقوم بذلك دون تردد، اي انها وضعت الموضوع في ميزان المصالح والتفيعات... ولهذا كان الاستغلال الثاني من قبل النواب الذين يملكون المفتاح السحري تجاه ناخبهم بحمل ملفات المرضى واستثنائهم وبذلك يجعل الناخب رهينة للنائب... أعجب ما رأيت الاحصاءات التي تصدرها وزارة الصحة لعدد المعاملات الخاصة بالعلاج في الخارج للنواب والوزراء، فقد تبين وجود ٤٠ عضواً من مجلس الأمة والوزراء من الذين تقدموا عام ٢٠٠٦ بطلبات للعلاج في الخارج، وفي عهد الوزير الشيخ احمد العبدالله للصحة حصل النائب علي الدقباسي على ٧١٣ موافقة للعلاج في الخارج من اصل ٣٤٧٦ طلباً وكان من بين الاسماء النائب حسين مزيد الديحاني الذي تقدم ب ٢٢٠٦ طلبات حصل على موافقة ٥٤٨ طلباً... وفي عام ٢٠٠٩ تقدم ٢٦ عضواً لطلب العلاج بالخارج وكان النائب سعدون حماد العتيبي حصل على ٢١ موافقة من اصل ٩٣ طلباً وهو الأكبر في عدد النواب أما في عام ٢٠١٠ فتقدم ٤٢ عضواً من مجلس الأمة ب ١٠٠٠ طلب ووافقت الوزارة على ١٩٤ طلباً منها، وايضاً «فاز» النائب سعدون حماد العتيبي بالعدد الأكبر حيث حصل على ٣٠ موافقة.... المسألة هنا ان فتح الباب للنواب يعني افساح المجال للتصيد السياسي من كل الاطراف، فاذا حصل العضو على ما يريد تجده يمدح ويزايد ويوقع وعندما يرفض له طلبات ينتقل الى صفوف المعارضة ويصبح بطلاً... لذلك أقترح ان يأخذ مجلس الوزراء قراراً عاجلاً وحاسماً يتبنى النقاط التسع التي خلصت اليها لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية برئاسة النائب رولا دشتي لاسيما البند الثامن والذي ينص على «اصدار الوزارات المعنية بالعلاج بالخارج اللوائح التي تمنع اعضاء مجلس الأمة والشخصيات الأخرى ذات النفوذ من أعمال اللجان الطبية التخصصية وادارة العلاج بالخارج بشأن عملية ايفاد المرضى واستثنائهم من الشروط والضوابط المقررة»... فهل تفعل؟!!

النهار في ٢٩ يونيو ٢٠١١ م



## «بشرهم..بالسلامة»!

د. علي الزعبي

قرار:

وافق المجلس في جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٧ يونيو ٢٠١١ على مقترح بإحالة مخالفات هيئة الشباب والرياضة، التي أثيرت في الجلسة الماضية، إلى لجنة حماية الأموال العامة!

تعليق:

في دراسة لي مع المرحوم د. خلدون النقيب بعنوان Tackling Corruption in the Arab World with Special Reference to Kuwait، ونشرت في المجلة العربية التي تشترك في إصدارها جامعة إيكرون في الولايات المتحدة الأميركية، ومؤسسة AWG الكندية، أشرنا إلى وجود أكثر من ٢٧ لجنة برلمانية شكلت للتحقق من قضايا فساد وهدر للمال منذ عام ١٩٦٣. ومن خلال تحليل هذه اللجان توصلنا إلى حقائق عدة، منها:

١ - شهدت فترة ما بعد عام ١٩٩٠ زيادة عدد لجان التحقيق والتقصي في قضايا الفساد والهدر المتعمد في المال العام، مما يدل على ارتفاع مؤشرات الفساد المالي والإداري في دولة الكويت.

٢ - معظم هذه اللجان تم تشكيلها للتحقق من عمليات فساد مالي وإداري في مناقصات وقرارات المؤسسات الحكومية، وفي قضايا تتعلق بمناقصات التسليح في المؤسسات العسكرية المختلفة.

٣ - معظم نتائج لجان التحقيق كانت مخيبة للأمل، إذ إنها إما انتهت بالحفظ أو عدم وقوع المسألة، فقط ٣ حالات تمت إحالتها إلى النيابة العامة! مما يدل، وبصورة واضحة، على تعاضم الدور الخدماتي للنائب على حساب الدور الرقابي!

٤ - بعض حالات الفساد الكبير التي تم بحثها من قبل لجان مختصة في المجلس لم يكتب لها الاستمرار، بسبب حل البرلمان من قبل السلطة السياسية الحاكمة، مما يدل على تورط كبير للحكومات السابقة في قضايا الفساد، ودورها في هدر المال العام.

بعد هذا الاستعراض السريع، يمكننا القول، وبكل أريحية، إن اللجنة سألقة الذكر ستنتهي كما انتهت إليه سابقتها.

والله المستعان

القبس في ٢٩ يونيو ٢٠١١ م

## فضيحة العمولات وجريمة تعديل الدستور!

حسين العبدالله

قد يكون وحده المشرع الكويتي في العالم بأسره من أصدر قانونا يشجع على الرشوة ويعاقب الوسيط الممتنع عن الكشف عنها بالسجن ٣ سنوات، وقد يكون المشرع الكويتي من أكثر المشرعين في العالم بأسره تناقضا في تشريعاته، يجرم الرشوة وفق قانون الجزاء ويجيزها وفق قانون الكشف عن العمولات الصعبة!

مازلت أتذكر كلمات الأستاذة الدكتورة عزيزة الشريف وأنا على مقاعد الدراسة في كلية الحقوق بجامعة الكويت وهي في إطار شرحها للمنهج "بأنه لا يوجد مشروع أصدر تشريعا كهذا التشريع الفضيحة المشجع على الرشوة"، واليوم وبعد مضي أكثر من ١٥ عاما على صدور القانون لم أجد تحركا من نواب البكاء على المال العام لإلغاء هذا التشريع الذي برأيي يعد فضيحة مدوية ما بعدها فضيحة، ولا حتى تحركا من كتاب العشق بتقارير ديوان المحاسبة!

قانون الكشف عن العمولات الصعبة يجيز الرشوة للوسيط في ماذا يا كرام يا نواب جمع الغضب والرحيل والوثيقة؟ يجيزها للوسيط في أكبر عقود توريد تبرمها الدولة والتي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دينار كويتي، وبالتالي فإنه إذا ثبت أن هناك وسيطا لم يتم الكشف عنه وأخذ عمولة من تلك العقود التي قد تفوق ملايين الدنانير فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ٣ سنوات!

ذلك حال المشرع الكويتي في إصدار القوانين، وحاله في إصدار العديد من القوانين المعيبة من حيث الشكل والمضمون، فكيف الحال إذا ما سائرنا البعض وسمحنا لهذا المشرع بتعديل نصوص الدستور؟ وهي برأيي كارثة ستحل بالبلاد بأن يعطى أمر تعديل الدستور إلى نواب لم يتسن لهم إصدار تشريع واحد إلا وكان مليئا بالعيب من حيث الصياغة أو قاصرا وغير واضح أو غامضا، ومن لم يعجبه كلامي فليبر قوانين اليوم وليبر كتابة النصوص بدءا بنصوص قانون المطبوعات والنشر ومرورا بقانون المرئي والمسموع وكذلك قانون فرض الضريبة على الشركات بنسبة ١ في المئة ثم قانون هيئة سوق المال الصادر قبل عام ولم يدخل بكامل قواه حيز التنفيذ حتى الآن!

أتمنى ألا تتسع مطالبات البعض في تعديل نصوص الدستور إلا بعد أن يتطور عمل المؤسسة التشريعية وأن يتطور فكر المشرع الكويتي ولجانه، فلا يعقل أن ينسب أمر تعديل الدستور الى مشرع لم يتمكن من وضع صياغة سليمة لقانون زيادة المواطنين لمن تقل رواتبهم عن ألف دينار والذي تم إصداره عام ٢٠٠٨ وبسبب تلك الصياغة السيئة والقاصرة دخل رأي مشرع الحكومة ممثلا بمجلس الخدمة المدنية حيز التنفيذ وعالج قصور النص المبهم بمعالجة خاطئة والسبب مجلس لا يأتي إلا بتشريعات قاصرة!

لن أثق بمجلس لا يجيد فن إصدار التشريعات ولا يدرك التعامل مع نصوص الدستور في ممارسة العمل التشريعي فكيف أضع بين يديه أجمل وثيقة كتبها الكويت حتى يعبث فيها بتعديلات قد تخنق الدستور وتجعل منه دستورا شخصيا للبعض لا يستوعب كل الكويت، أو تجعل منه سلاحا في وجه كل الحريات والحقوق التي يكفلها!



أتمنى على مشرعنا أن يعي حجم الخسائر التشريعية التي بين يديه وأن يواجه جملة النصوص والقوانين الكارثية والتي من بينها قانون الكشف عن العمولات الصعبة أولاً قبل التفكير في البدء بأية خطوات لتعديل أي نص من نصوص الدستور لأنه لو أقدم عليها بفكره الحالي والأقل من متواضع فقد ارتكب برأبي جريمة بحق الوطن لا يمكن تداركها!

الجريدة في ١٠ يوليو ٢٠١١م

## بلد المناشدة والشكر والعرفان

### د. علي الزعبي

في إحدى الندوات السياسية قلت إن الكويت أقرب إلى نموذج «العشيرة» منه إلى نموذج «الدولة»، وإن المعايير السياسية التي من خلالها تقاس فاعلية الدولة من عدمها.. هي ذات طبيعة صورية (أي على الورق)، ولكنها واقعا غائبة تماما!

وأذكر جيدا أن وزيرا سابقا ورجل فكر عاتبي على مثل هذا «الجنوح المتطرف» كما قال، وطالبني بأن أكون أكثر واقعية وموضوعية في قراءة الواقع وتحليله! ولأنني لست من عشاق الدخول في جدلية مع المعقنين من الحضور، فقد اكتفيت بأن قلت له: سأعيد قراءتي للواقع شريطة أن تعيد أنت قراءتك له أيضا.

ضمت شهور وأنا لا أزال أعيد قراءة الواقع، وأتسلح بالموضوعية وأخواتها، إلا أن اعتقادي بأننا نعكس نموذجا لـ «العشيرة» وليس «الدولة» يزداد رسوخا يوما بعد يوم! وما أقصد بالعشيرة هنا هو «نمطية السلوك» وليس «عملية الانتماء». فما يسود في المجتمع من أنماط سلوكية تقوم على مبادئ تقليدية ومتخلفة في الوقت ذاته، مثل: ارتفاع مؤشرات المناشدة والشكر والعرفان في صحافتنا المقروءة!

فإن أردت أن تذهب للعلاج في الخارج فما عليك سوى أن تكتب مناشدة لسمو رئيس مجلس الوزراء أو نائبه وزير الدفاع أو وزير الداخلية، أما إذا كان العلاج موجودا بالكويت فإن المناشدة تذهب إلى وزير الصحة. أما قبول ابنك في أحد المعاهد التطبيقية فإنه يتطلب أيضا مناشدة خاصة لوزير التربية والتعليم العالي، أما المتضررون من مشروع «أبو فطيرة» (وهو مشروع مقدم من الدولة لنواب سابقين بقصد الانتفاع) فإن عليهم أن يكتبوا مناشدة لوزير البلدية. أما أصحاب الماشية فعليهم مناشدة رئيس هيئة الزراعة. حتى مقابلة سمو الرئيس أو أحد وزرائه فقد أصبحت تتم من خلال نشر المناشدة في الصحف اليومية أيضا!

كوادر النفط والمهندسين والقضاء تم اقرارها عن طريق المناشدة، وكوادر المعلمين والجمارك والفتوى والتشريع وغيرها سوف تقر مستقبلا إذا «شدوا حيلهم شوي بالمناشدة»!

من ناحية أخرى، تعج في صحفنا اليومية إعلانات «الشكر والعرفان» والتي تعكس نوعا خاصا من «الذهنية العشائرية» التي يتمتع بها مواطنون مارسوا الديمقراطية منذ خمسين عاما!

مواطن يشكر وزيرا على تسهيل معاملته، وآخر يشكر نائبا لأنه وقع له معاملة علاج بالخارج، وهناك من يشكر الدكتور فلان لأنه أجرى عملية قيصرية لزوجته، وآخرها مواطن يشكر رجال المطافئ لأنهم «طفوا له» بيته الذي كان يحترق!

ليتنى ألثقي بذلك الوزير السابق والمفكر حاليا لأقول له التالي: لم نعد نموذجا سياسيا قريبا من نموذج «العشيرة»، لقد اصبحنا رسميا «عشيرة عطوه من كنانة الأمير زهير»!! والله المستعان.

القبس في ١٠ يوليو ٢٠١١ م





## العلاج في الخارج صناعة حكومية نيابية علي الكندري

جميل جداً أن يأمر سمو رئيس مجلس الوزراء بمضاعفة ما يصرف للمرضى المبتعثين للخارج ومرافقيهم، طالما أنهم مرضى ولم تجد الحكومة علاجاً لهم في الكويت، وليسوا مرضى صيف، ولا هم من أهل العلاج السياحي، لذا فإن من واجب الحكومة دفع تكاليف علاجهم، وأن يعيشوا عيشة كريمة أثناء علاجهم خارج الوطن، هم ومرافقوهم، إلا أن لفضية العلاج في الخارج قصصاً وحكايات وروايات. إن الأغلبية العظمى من المبتعثين للعلاج في الخارج هم أصحاب الواسطات، ومن لا واسطة له صعب أن يذهب إلى الخارج، مهما كانت حالته الصحية تستدعي، إضافة إلى أن أغلبية المبتعثين علاجهم في الخارج لا يختلف عن الداخل، إلا أن الواسطة فوق كل اعتبار، إضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم ليسوا في حاجة إلى العلاج في الخارج، ولكن الواسطة تبعثهم، ولا تبعثهم إلا في الصيف، فيما المحتاجون الحقيقيون ممن لا يملكون الواسطة يجب أن يموتوا، أو أنهم يبعثون بعد تفاحل المرض فيهم، حيث لا فائدة من الابتعاث.

قضية العلاج في الخارج عمرها عمر استقلال الكويت، فيما الحكومات التي تشكلت وتعاقت من ١٩٦٢ حتى يومنا هذا، لم تفكر في إيجاد حل حقيقي وفعلي للمشكلة، ولو حسبنا المبالغ، التي صرفتها الحكومة على علاج الخارج، لاستطاعت بناء أكثر من عشرة مستشفيات على أحدث طراز عمراني، وأكثر الأجهزة الطبية تطوراً، واستقدمت أحسن الأطباء وأفضلهم في العالم، ولكانت الكويت مركزاً عالمياً لطالبي العلاج من مختلف أنحاء العالم، ولكن الحكومة لا تريد ولا هي في وارد حل لهذه المشكلة، بل إنها تضاعف مصاريف المبتعثين، وتود بقاء الحال واستمرارها، وكذلك نواب مجلس الأمة لا يريدون ولا يرغبون، فلماذا لا يريدون؟

الحكومة لا تريد، لأنها عن طريق العلاج في الخارج تضمن أصوات النواب معها في قضايا الاستجواب والمحاسبة والمراقبة وعدم التعاون، وكل أنواع تجاوزاتها، لأنها تكافئ هؤلاء النواب بإرسال المحسوبين عليهم للعلاج في الخارج، وتقبض الثمن تأييد النواب لها، والنواب أيضاً لا يريدون، لأنهم بهذا الطريق يضمنون الأصوات الانتخابية التي توصلهم إلى المجلس، ويفوزون بالكرسي الأخضر وهم لا يستحقون.

لذا، فإن المجلس والحكومة مستفيدان من بعضهما على حساب المال العام، وعلى حساب آهات المرضى وآلامهم، وأنينهم، والمستحقين فعلاً للعلاج في الخارج، لذا فإنهما لا يفكران ولا يرغبان في حل المشكلة، ولن يغلقا باباً يضمن لهما نجاحاً دائماً مزيفاً، فليمت المواطن الذي لا واسطة له، لأنه لا يستحق، لأن الحكومة أعطته الفرص العديدة كي لا ينتخب نائباً له مواقف وطنية، حريصاً على المال العام، وباراً بقسمه، على أن يؤدي عمله في المجلس بأمانة وإخلاص، وأيضاً عودته وحتته وشجعتة، وعملت من أجل أن ينتخب نائباً خدماتياً حكومياً، لكنه عاند ولم يفعل، لذا استحق الموت.

القبس في ١٩ يوليو ٢٠١١ م

## رشى النواب.. وإيقاف بن همام أ.د. محمد عبد المحسن المقاطع

الفساد ينخر في البلد على المستويات كافة، والا لما صارت حال البلد بتراجع مريع ومن سيئ الى أسوأ، وعجلة تفكيك البلد صار لها نظام ورموز وتحالفات، جميعهم ينظر للدولة على أنها مشروع مؤقت وبورصة للمضاربة المجنونة التي تتزاحم على أرباحها بيع ورهن قيم المؤسسات والاصلاح السياسي والنزاهة النيابية والكرامة الشخصية والبرامج الوطنية والمثل الحزبية، فالمهم هو تحقيق الربح العاجل من مشروع الدولة المؤقتة، فاختلطت قيم الفساد والتبرير السياسي والقفز النيابي والصفقات المشبوهة ومزادات البيع والشراء بالمال السياسي لتعكس جميعها بفساد حكومي ونيابي تزكم من رائحته أنوف كل وطني ما زال معدنه نقيا .

ان بيع المقاعد النيابية من قبل أعضاء المجلس صار سوقا رائجا اليوم، فغالبيتهم أساسا تم الوصول لمقاعدهم بنظام شراء الأصوات بالطرق المتعددة بالمبالغ النقدية المباشرة أو غير المباشرة، من خلال رحلات العلاج بالخارج أو البعثات الدراسية أو التعيينات أو العلاوات أو زيادة المرتبات أو تسهيلات الترميمات أو اسقاط المخالفات أو منح التراخيص أو صفقات حزبية أو سياسية، وهكذا صار كل النواب - الا قلة - هم وقود الفساد ومهندسوه، والحكومة هي الراعي الرسمي له، ومن وصل للمقعد البرلماني بهذه الأساليب الرخيصة والساقطة تجده سمسارا نشطا للمتاجرة به بسؤال برلماني أو بتحقيق نيابي أو باستجواب سياسي أو بتصويت مأجور على قانون أو في رئاسة لجنة أو عضويتها أو دعما للحكومة، فصار حال الفساد والمال السياسي عنوان عمل النواب من دون حياة أو تردد أو خشية للمحاسبة، فكل منهم متواطئ مع الآخر بمباركة حكومية وغياب مخيف من مكتب المجلس.

فما الذي سيردع هؤلاء النواب الذين صاروا هم مراكز قوى الفساد والمحرضين عليه، فطفوا في البلاد، وأشاعوا فيها الفساد؟ ان معظم النواب اليوم صارت عضوياتهم ساقطة ومنتهية بحكم ضلوعهم بأخذ المال السياسي أو بتداوله أو توزيعه أو الذود عنه، فتعددت صور الرشى التي أغرقوا فيها وجاهروا بفعلتهم، حتى صار كل منهم معروفاً ومعلوماً في مجال مضارباته السياسية، وابتزازاته المالية، فاذا كانت رشى بن همام وفساده عقوبتهما منعه مدى الحياة من المشاركة بالأنشطة الرياضية، فان عقوبة معظم النواب اسقاط عضويتهم بحكم المادة ١٦ من قانون اللائحة الداخلية وحرمانهم مدى الحياة من الترشح أو حتى الوصول الى أسوار البرلمان . فاذا كانت ثورات الربيع العربي نجحت في اسقاط الأنظمة وتطهيرها من رئاسات الفساد، فان الكويت صارت بحاجة لثورة ربيع عربي، ليس لاسقاط النظام الذي هو عنوان الاستقرار، وانما لاسقاط النواب والحكومة بشراكتهما في الفساد واداراته بعد أن صارت رائحة المال السياسي تفوح في مكان يحط به هؤلاء، فالبرلمان هو صمام أمان للدفاع عن المصالح الشعبية، فاذا فقد أعضاؤه أهلية القيام بهذا الدور، كان للأمة (الشعب) حق اسقاطهم اعمالا لسلطته في المادتين ٦ و ٨٠ من الدستور.

القبس في ٢٥ يوليو ٢٠١١ م



## قبضة ودفاعة مظفر عبد الله

إن حكومة الكويت ومجلسها التشريعي استهاننا بالوقت وفوتنا فرصة لإضفاء المزيد من الشفافية في مسألة المال والسياسة، فمنذ صدور القانون ٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لم تبذل السلطات أي جهد لإصدار التشريعات اللازمة لتطبيق مبادئ الاتفاقية. أول العمود: «البطالة أم الرذائل». مثل فرنسي.

xxx

الإجابة الحاسمة والمباشرة للمتسبب في قضية المال السياسي المتمثلة بدخول مبالغ مالية لحساب عدد من أعضاء مجلس الأمة نقول: المجلس أولاً، والحكومة ثانياً.

ففي أكثر من حادثة وقعت في الماضي كنا نردد: لماذا تأخر التشريع الخاص بها، وأذكر القارئ هنا بما وقع من أحداث عنف وضرب للمدعويين إلى ديوان النائب المحترم د. جمعان الحريش في عام ٢٠١٠... تساءلنا: أين قانون التجمعات؟ وتبين أنه لا المجلس ولا الحكومة أخذتا التشريع البديل لقانون التجمعات بعين الجديدة، وسد الفراغ التشريعي بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون الملغي، وكان ذلك في عام ٢٠٠٦!!

ذات المنطق يتكرر اليوم مع فضيحة "القبضة" كما أسماها معشر "التويتتر"، أين قانون مكافحة الفساد والذمة المالية وحماية المبلغ؟

ألخص الضرر الذي أصاب المؤسسة التشريعية والحكومة قبلها من جراء تأخير إنفاذ العديد من التشريعات الخاصة بالشفافية والحكم الرشيد:

أولاً: تشويه سمعة مجلس الأمة بكامل أعضائه وتلويثها ومؤسسات الدولة التنفيذية المالية منها والسياسية، وتصويرها بشكل يوحى للرأي العام المحلي والمراقبة الخارجية على أننا منغمسون جميعاً في هذه الآفة.

ثانياً: ترسيخ فكرة الممارسة الرديئة لعلاقة "المال في اللعبة السياسية" في أسوأ صورها، فإن كنا نعتبر توزيع الثروة كهبات ورواتب هدرا لها، أو نشاهد ممارسات الهدر الكبير للمال في مسائل أخرى مثل تباطؤ الدولة في تحصيل مستحققاتها من الكهرباء والماء كنوع من الاستخفاف بالثروة الناضبة، نجد اليوم أن الممارسة ذهبت إلى مواقع محرمة وفضائحية كالرشا وشراء المواقف بالمال.

ومن دون شك فإن التراخي في بناء التشريع والتأخر في إصداره وتكرار الحوادث المريبة تؤدي إلى ردود فعل غير واعية لا علاقة لها بصلب الموضوع؛ كمن ينادون اليوم بحل المجلس أو الاستقالة منه، وهما خياران يوفران هروباً إلى الأمام وشراء للوقت، والأسلم في ظني أن ينظف المجلس سمعته بنفسه وبتشكيلة أعضائه الحالية.

وقعت في يدي كراسة صغيرة عنوانها "دور المال في اللعبة السياسية" من إصدار المعهد الديمقراطي الوطني، مؤسسة أهلية أميركية، لخصت الأضرار الفتاكة لدور المال الساسي في بيئة النظام السياسي بنقاط أربع هي: تأمين فرص غير متساوية في مجال المنافسة السياسية بسبب

أفضلية طرف على آخر في الحصول على أموال مشبوهة لتعوييم نشاطه السياسي، والثانية تكمن في وصول غير متساو للمناصب بسبب ذلك المال المشبوه وحرمان قطاعات من الناس في تمثيل شرائحهم الاجتماعية، وثالثا في تحكم الممولين برجال السياسة بعد فوزهم في المناصب، ورابعا البدء بالتشريعات الفاسدة بناء على أجندة الممولين مستخدمين في ذلك رجال السياسة الذين أوصلوهم إلى سدة التشريع.

على المستوى العملي فإن حكومة الكويت ومجلسها التشريعي استهاننا بالوقت وفوتنا فرصة لإضفاء المزيد من الشفافية في مسألة المال والسياسة، فمنذ صدور القانون ٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لم تبذل السلطتان أي جهد لإصدار التشريعات اللازمة لتطبيق مبادئ الاتفاقية، والتي يتسابق أكثرنا اليوم في تقديمها منفردا؛ إبراء للذمة أو إبعادا للشبهة عنه بسبب ما نشر من معلومات في الـ ٢٠ من أغسطس الجاري.

الجريدة في ٢٨ أغسطس ٢٠١١ م



## الملياردير.. وذمة السياسي! مشاري عبد الله الحمد

في كل مرة يخرج لنا مثل جدي يؤكد أن اخلاق المسلمين يفتقرها المسلمون أنفسهم وهي موجودة وحاضرة لدى الغرب، الفرنسيون هذه المرة جاؤوا بمنطق بعيد عن منطق الجشع وبعيد عن أنانية الأغنياء مثلهم ينطبق على احداث كانت قد تحدث في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي كان يقول « انثروا الشعير على قمم الجبال حتى لا يقال جاءت الطيور في بلاد المسلمين» ونحن لدينا بشر اليوم تموت جوعا وبشر تنتمخ من شراهة دون حياء أو احساس بقيمة التكافل الاجتماعي.

نعد لباريس ونعرض المثل الفرنسي فقد قام ثلاثة عشر مليارديرا فرنسيا بتوجيه رسالة تعتبر غريبة بعض الشيء وغير مألوفة وخاصة من الاغنياء فنشروا حمر البشرة في مجلة النوفيل أوبزر فانو الاسبوعية الفرنسية فحوى هذه الرسالة هي المطالبة بزيادة الضرائب عليهم لكي تكون نوعا من التضامن مع الازمة الاقتصادية التي تضرب منطقة اليورو.

نص الرسالة كان يقول «نحن مدركون اننا استفدنا استفادة واسعة من النموذج الفرنسي ومن فضاء أوروبي تربطنا به علاقة قوية، ونتمنى الاسهام في الحفاظ عليه وبالتالي في الوقت الذي تطلب في الحكومة من الجميع بذل جهد تضامني، نجد انه من الضروري ان تكون لنا اسهاماتنا في تقليص الدين الحكومي الفرنسي، وهذا أساس وأصل مبدأ التكافل بين البشرية.

المضحك في بلاد العرب والمسلمين تجد العكس تماما، فاصبح من الطبيعي ان يكون دور الفقير هو وضع اعلان يترجى فيها خلق الله وعباده ولكن المنتخفين مالا واطنانا بأن يمدوا له يد العون والمساعدة وهذا بحد ذاته أزمة يعيشها العالم الاسلامي فلا تكافل ولا احساس بالفقراء.

دور الأغنياء السائد في منطقة بني يعرب المأسوف عليها اصبح اما مناقصة تسحب من مال الدولة أو تحايلا يحصل فيه على مبلغ من صفقة مشبوهة أو احتكار سلعة معينة أو سياسيا يبتذل مبادئه من اجل حفنة من المال وكل هؤلاء وهانحن نعيش أزمة سياسية مالية بسبب سياسيين تعاملوا مع المال لبيع وشراء المواقف، الا من رحم ربي.

المشهد المحزن الذي قد تراه وتتحسر عليه انه اصبح من الطبيعي ان نسمع عن اشخاصا يمتلكون الملايين بل المليارات وليس لديه أدنى مشكلة بأن يطير منها ما يشاء على طاولة القمار ولكن في مساعدة الفقير سيستخسر الدينار، لذلك تكون الهوة الاجتماعية والفارق الطبقي، فرصة كبيرة للازمات... ودمتم

### نكشة القلم

ما كان يجعل السياسة يشعرون بالمواطن وحاجاته قديما انهم كانوا يأتون من نفس البيئية ومن نفس المعطيات اما اليوم هم يقفزون على ظهورهم ليتبؤوا المنصب.

عالم اليوم في ٢٩ أغسطس ٢٠١١ م

## هيئة مكافحة الفساد

### جاسم العمر

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة مشروع قانون بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ولا ندري هل جاء هذا المشروع بناءً على خطاب صاحب السمو في العشر الأواخر من رمضان، أم جاء كردة فعل على الفضائح المليونية التي هزت المجتمع الكويتي الأيام السابقة.

المهم، وإيا كان السبب، فنحن نحتاج الى مثل هذه الهيئة، فالفساد متفشٍ في هذا البلد بكل أنواعه وصوره ومستوياته، وطال معظم مؤسسات الدولة بما فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية.

فساد وصل حتى النخاع، عطل التنمية وأوقف المشاريع، وأشاع الرشوة وحارب الكفاءات وسمح للروبيضة أن تسود وتعتلي المناصب وتتصدر المجالس وتصرح للاعلام وتتخذ القرارات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أي جهة أو سلطة ستكون مسؤولة عن هذه الهيئة، هل هي السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية أم سلطة القضاء؟

اعتقد ان هذه نقطة ستشكل معضلة، فالفساد الذي سنكافحه قد يكون صدر من احد عناصر السلطة التنفيذية أو عناصر السلطة التشريعية، فكيف ستكون الحكم والقاضي والمتهم في الوقت نفسه؟! ثم حتى تتجح هذه الهيئة في عملها تحتاج الى تمهيد للطريق وخريطة مرسومة تتبعها، وذلك لا يتأتى حتى تصدر قوانين مهمة مثل قانون من اين لك هذا؟ وقانون كشف الذمة المالية، ليس للوزراء وأعضاء مجلس الامة، بل حتى على مستوى مدير ادارة.

كما سنحتاج الى معايير دقيقة وشفافة لشغل المناصب القيادية والادارية حتى نستطيع ان نلحظ اي اعوجاج أو خروج عن الطريق المستقيم، كما نحتاج الى اعادة النظر في موضوع الرواتب والأجور، ومحاولة إحياء مشروع نظام تقييم وترتيب الوظائف.

ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، والخطوة بإنشاء الهيئة تعني البداية لطريق طويل وصعب وشاق، ولكن على الأقل ان نبدأ متأخرين خير من ألا نبدأ أبداً... والله ولي التوفيق.

القبس في ٣٠ أغسطس ٢٠١١ م



## كارثة إن لم تحرك السلطات ساكناً

د. علي بومجداد

ما أثير في الأيام والأسابيع الأخيرة من شبهة رشوة وغسيل أموال موجه لبعض كبار المسؤولين في البلد قد أصاب الحريصين على البلد بالهلع والصدمة في آن واحد وذلك لأن هذه الشائعات ستصيب اقتصاد البلد بكارثة في حال لم تحرك السلطات في البلد ساكناً للتبرؤ أو لمحاسبة المخطئين. ومما زاد هول المفاجأة على ابناء الوطن هو الأسماء المتداولة التي لم يعرف عن بعضها الا كل دين وأخلاق ولذلك يجب على من تدور حوله التهمة أن يبادر الى تبرأة نفسه وذلك عبر موافقته على قوانين الذمة المالية ومكافحة الفساد وتعارض المصالح . ان ما تم من عدم توقيع البعض من النواب على حضور الجلسة الطارئة المخصصة لقرار هذه القوانين أمر مستغرب عندي خصوصا في ظل الكثير من علامات الاستفهام والقييل والقال في الدواوين والمنديات والتي لن تقف الا في حال كشف الذمم المالية والعقارية داخل وخارج البلاد للمسؤول ولجميع أقربائه من الدرجة الأولى.

وأود هنا أن أوضح بأنه بغض النظر عن الاختلافات بين أطراف المجلس من موالة ومعارضة وبغض النظر عن التهم التي يلقيها طرف على طرف من قبيل الشخصية والانبطاحية ... الخ فإنه يفترض أن يتناسى الجميع هذه الخلافات ولو مؤقتا من أجل أن يتم اقرار هذه القوانين المهمة التي ستعيد الى البلد سمعته المالية بعد أن تأثرت كثيرا على المستوى العالمي. ليعلم نواب المجلس أن المواطنين لديهم الوعي والدراية الكافية وهم يشعرون بأن اقتصاد البلد في خطر في ظل هذه الأنباء والاشاعات. وأيضا ليعلم هؤلاء النواب أن الزمن قد تغير وأن وسائل التواصل قد أصبحت منتشرة لدرجة أن موقف سلبي تجاه قوانين مهمة جدا للبلد قد يكلفه النائب حياته السياسية لأنه في عدم توقيعه يزيد الشكوك والظن والطين بلة. ان اقرار قانون الذمة المالية أصبح ضرورة ملحة ومطلبا شعبيا شريطة أن يكون شديد الوضوح والصرامة ويجب أن يعم جميع أصحاب المناصب العليا في جميع مؤسسات الدولة وبأثر رجعي لعدة سنوات سابقة ولايجوز أن يتم الغاء بعض المواد المهمة في القانون تحت أي حجة لأن ذلك سيفرغه من أي فائدة وسيجعله غير ذي أثر. وهنا أود أن أنوه أن الفاسدين لديهم وسائل متعددة للالتفات حول القوانين عادة ولكن مثل هذه القوانين الصارمة ستجعل حياة الفاسدين أصعب بالتأكيد وستفيد سمعة البلد المالية في الأوساط العالمية بالتأكيد أيضا.

نائب رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس

جامعة الكويت كلية العلوم قسم الكيمياء

الراي في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ م

## شبهات السياسة.. خيار استراتيجي دائم؟

### عبدالله بشارة

بعد مرور وقت قصير من انتظام العمل في الأمانة العامة لمجلس التعاون في مدينة الرياض، وبعد استقراره في تلك المدينة المتحدة كأمين عام للمجلس، زارني شخص متسلح بالوقار المتوارث لدعوتي على غداء يليق بالمقام ترحيباً بقدومي من مدينة نيويورك، وتقديراً لاختياري كأول أمين عام للمجلس وتعريفاً بأهل العشيبة ووجهاء القوم، وبعد الحاح اعتذرت لارتباطات سابقة وحاجتي الى وقت أطول قبل الانطلاق الاجتماعي، لأن شؤون المجلس تحتكر كل وقتي، ففهم الرجل ظروفه، لكنه استفسر مني بسؤال غريب على واحد مثلي جاء من الأمم المتحدة، حيث سألتني اذا كانت الأمانة العامة «تشره»، أي تقدم شرهة - أي تجامل مالياً - للأعضاء من أصدقائها، فأجبت بما يليق عن بعد عمل الأمانة عن ممارسة الشبهات السياسية التي يعرفها أهل الحل والعقد في المجتمعات القبلية.

ليست لي معرفة سابقة بمراسم الشبهات وانما كانت معرفتي محصورة في اجراءات الرشوة في الأمم المتحدة وهي من الفنون التي مارسها الكثيرون، شخصيات ودول وجمعيات، بالسر والعلن، كانت تايوان منبعاً سخياً لمن يأخذ ثمناً لتصويته، وكانت ليبيا بئراً مرا ومخيفاً لمن يبيع التصويت، وهناك آخرون يدفعون لضمان النجاح في التصويت لاسيما وأن مجالات العمل في الأمم المتحدة تسمح للسفير ان يتصرف وفق خبرته وحكمته اذا لم يكن الموضوع يمس الأمن الوطني للدولة، لهذا فان شراء الأصوات وصوغ الاتفاقات المالية أمر معروف وعادي، ولا أبرئ أحداً، فمن يريد مقعد مجلس الأمن عليه ان يتقن فنون اللعبة، خاصة في الوقت الراهن مع تنامي دور المجلس في ضبط سلوك الدول.

نعود الى موضوع اليوم مع اتساع السخط الكويتي الشديد على الملايين التي دخلت في حسابات النواب وفق ما تناقلته الصحافة وربما حسابات العديد من الوجهاء ورؤساء التجمعات، فهي شبهات سياسية يعطيها المتصدر وفق تقاليد الصحراء، وهي الخيار الاستراتيجي للوصول الى الهدف المرسوم في هزيمة الخصوم وطردهم، وهي آليات تحقق الترابط بين التحالفات داخل القبيلة ولها نظام مثل حلف الناتو، تساهم التحالفات الكبيرة بأوسع المساهمات في الرجال والعتاد بينما تكتفي التجمعات الصحراوية الصغيرة بالتطعيم المحدود، ولها قيادات مشتركة.

من هذا التراث المتشرب بسطوة المال ووهج المادة، استخرجت الكويت لها نسخة سياسية تناسبها وتم ترويضها لخدمة ادارة الحكم وتسهيل مأمورية المسؤول وتأمين تنفيذ البرامج التي تريدها ادارة الحكومة من أجل تمريرها وفق الشرعية الدستورية عبر مجلس الأمة، لضمان ان تعمل الدولة ومؤسساتها ولا تتوقف أو يصيبها الشلل.

ليس أمام الحكومة خيارات أخرى أمام هذا الوضع البرلماني الشائك، وماذا تعمل الحكومة التي تجد نفسها أمام برلمان لا تملك فيه أغلبية مضمونة متعاقدة معها سياسياً ومتجانسة فكرياً ومنهجياً؟ ومن هذا الوضع المعقد يأتي التراجع والجمود المسيطران على الدولة، ومن هذا الوضع الذي لا يستقيم مع تمكين الحكومة في اتخاذ القرار، تتولد المعارضة ضد المشاريع المقترحة التي تقدمها الادارة والتي لا تسلم من الطعن في نياتها ومن الشك في سلوكها.





هذه مأساة الكويت التي تتحمل فيها حكومتها مساءلة ومعارضة من النواب بلا أعوان برلمانيين ينهضون بمشاريعها ويتفاعلون مع مقترحاتها ويدافعون عن طرحها لخطط التنمية التي تريدها، وعليها وحدها ان تخرع وسيلة ترفعها من أسر المعارضة البرلمانية الدائمة، فلا بأس من اللجوء الى المال العام، وقديما قيل بأن أية مشكلة يحلها المال لا تعدو مشكلة اذا توفر هذا المال.

هناك أربع حقائق تعيشها الكويت وهي معوقات لا بد ان نتعامل معها بالعزم والتصميم لمعالجتها والخروج من مأزقها:

أولاً: لم نتمكن على الرغم من مرور خمسين سنة من العمل البرلماني من الخروج من مأزق القبلية والطائفية والعرقية ولم نصنع المجتمع الحديث ولم نؤسس صلاية مجتمعية موحدة، فلا زالت القوى مبعثرة ومتباعدة ومتحسسة من بعضها، زادت مساحة التباعد بينها، وتضخمت الشكوك، وصار الاستجد بالقبيلة وبالطائفة دفاعا عن موقف أو حصولا لمكافأة واقعا مقبولا، فيستجد أهل الغتر الحمراء بقبيلتهم، في مواجهة رجل الاعلام الذي لا يريد اللون الأحمر، ويستنهض الطائفي الذي لم يقبل ابنه في كلية الشرطة همة النائب ليوجه سؤالاً عن أسماء المقبولين ليتفحص مذهبهم، ويصرخ نائب آخر مهددا الوزير الذي يتجاهل ترقية مفاتيحه الانتخابية، ولا زال مجتمع الكويت مثل مجتمعات الآخرين في الدول العربية، تجمعات عجزت عن اختراق المحصنات المتوارثة، وفشلت في بناء الاندماج الكامل لمجتمع يقيم ويثمن الكفاءة والمقدرة والابتكار بدلا من الانتماء القبلي والولاء الطائفي والاعتزاز العنصري.

ثانياً: لم نفلح حتى الآن، ورغم ما نردده في الاحلام، في بناء دولة المواطنة – Law of Citizenship، حيث الوفاء والولاء للوطن وحده، والتميز للمهارة والكفاءة فقط، ويعود السبب الى واقع البيئة الداخلية التي لم تتطور الى حد تقبل املاءات القانون، وتدعن لحسم الانضباط، وتتصدى للتشظي الاجتماعي وتتقبل اجراءات رادعة لتحاشي هذا الانقسام المؤذي.

ولم نتمكن حتى الآن، نحن وغيرنا في البيئة الاقليمية المتأخرة، من اعلاء شأن الوطن وشروط التميز فيه، وحجم التضحية له، ومسؤولية المواطن في حمايته، وانما ارتاح الجميع للنهج الرعوي الأبوي السهل المدلل والسخي.

ثالثاً: بدون تجمعات سياسية تحمل برامج وطنية مستتيرة وحديثة أساسها الولاء للقانون وترسيخ الخيار الديموقراطي واحترام الكفاءة وتقدير المعرفة، والدعوة للتجاوز بلغة الاحترام من أجل القضاء على نوعية الحوارات التي تسهم في توتيرالمجتمع، واعلاء شأن القيم والأخلاق والسلوك السليم، يرافقه تثقيف سياسي وطني بغرس مفاهيم صلاية الوحدة والاعتزاز بالتكافؤ والمساواة، بدون ذلك ستبقى سطوة الشرهة كقوة مؤثرة في واقعنا السياسي والاجتماعي، وسيزداد لمعان الرشوة، وسيفرز المجتمع كتلا من المنتفعين المرفهين الذين ينعمون بلا حق من خيارات البلد، مكافأة لتمرير تشريعات برلمانية وتلميحات اعلامية ومؤازرات تلفزيونية وتحالفات مصلحية، ترهق الدولة وفي النهاية تتحول الى عبء ثقيل على أكتافها..

رابعا: لم تألف ادارة البلد أوجاع القرار الخشن – Hard Decision لأنها اعتادت على اتخاذ قرارات ناعمة سهلة محدودة التبعات، وتكاليفها مادية ومالية يسهل التغلب عليها مع صعود أسعار النفط، ولأنها تخشى الأذى من المواجهة المعقدة والمزعجة مع قوى البرلمان والتيارات المعارضة تلجأ الى الاستراتيجية التقليدية في الضخ المالي على نهج الشرهات، وتعطي بهدوء لمن يسهل تمرير

القرار ولمن يكتب مادحا، ويتوسل منتظرا .

لن تتقدم الكويت مع توظيف نهج الأدب الجم وآداب الشيخة، وانما ترتفع عند حضور القيادة التي تمسك الثور من قرنيه، بدلا من الطبطبة على أكتافه، هذا منطلق القيادة الوحيد .

لابد ان ندرك أن الخوف من القرار الصلب أدى الى جمود البلد وتراجعها وخلق بيئة محسوبيات وعزز دور النواب في الانتصار للتجمعات وللطوائف التي ينتمون اليها، ومن يقرأ أسئلة النواب الموجهة الى الوزراء يتحسر على صفحة الكويت الناصعة ويتألم على تناثر قواها .

باختصار، بدون اصلاحات دستورية تؤدي الى تمتع الحكومة بأغلبية برلمانية أوتوماتيكية ودائمة، لن تستطيع أي حكومة حالية أو قادمة تنفيذ الخطط والبرامج بدون العون المالي الذي تستند إليه عند الشدة .

في خطابه أمام لجنة التجديد الاقتصادية والاجتماعية، قال سمو الأمير كلاما يحمل صرخة من تحمل وصبر وحدد بأن السيل بلغ الزبى، ونحن في انتظار القرار الذي يفرج عن مجتمعنا ثقل جبروت المال وينهي حقبة التراخي الممل ويسحب الكويت الى درب يصعد بها الى المكانة التي تستحقها .

الوطن في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ م



## حتى الوظيفة والعلاج برشوة!! نهار عامر المحفوظ

يقولون وصحة القول على ذمة الرواة ان الرشوة المالية والسياسية واشكالاً جديدة أخرى من الرشوة بما فيها ما يسمى الثوابت والمفاهيم الاخلاقية قد اصبحت امرا واقعا ومتعاملاً معه على اغلب المستويات ان لم يكن جميعها، ويقولون ان الرشوة لم تعد امراً منكرًا كما كان عليه السلوك والاخلاقيات الاجتماعية الكويتية سابقا، والرشوة ليست من الضروري ان تكون على شكل شيكات بنكية او مبالغ نقدية ولكنها اخذت اشكالا متعددة مع سقوط الموانع الاخلاقية وتعطيل القانون وتسيء المفسدين واتساع سلطة الفاسدين، ولم يعد الحديث مجديا فيما يسمى بالضمانات الحية وحفظ الامانة ولا مخافة من مساءلة ولا عقاب فالبيع اتسع لتصبح الرشوة القاعدة المعمول بها للحصول على المستحق وغير المستحق، فحتى الحصول على الوظيفة التي كفلها الدستور لا يمكن ان تتوافر الا بدفع رشوة سياسية فالحكومة ترشي النائب في توظيف مواطن لكسب وده ولاجل ضمان وقوفه الى جانبها وقت الحاجة، والنائب يرشي المواطن من أجل توفير الوظيفة للمواطن التي تعد حقا شرعيا له حتى يضمن النائب صوت المواطن في الانتخابات القادمة لينعم بالخيرات الوفيرة التي يضمنها بحصوله على العضوية البرلمانية، وذات الامر ونفس الحالة تتسحب على جميع حاجات واستحقاقات المواطنين مثل الطبابة والعلاج بالخارج والتعليم والابتعاث للخارج الى اخره من المتطلبات والخدمات، فحتى توزيع جواخير الاغنام والبعارين وبسطات الاسماك تتم على مبدأ الرشوة وتبادل المنافع وليس حسب المهنة والاستحقاق.

ان الرشوة بغض النظر عن شكلها او مسماها غدت ثقافة وسلوكاً لم يعد خفيا، فكل شيء بثمنه فتوزيع المزارع والقسائم الزراعية والصناعية والحرفية يتم على مبدأ الرشوة «وشيلني واشيلك» وكذلك التراخيص والتفتيش وكل اشكال المراقبة والرقابة بمن في ذلك بعض اعضاء مجلس الامة من راشين ومرتشين ولكن الى متى؟ وما العمل؟.

النهار في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ م

## كل شيء انكشف وبان أ.د. سهام الفريح

من منا لم يشاهد لمرات عديدة مسرحية «ريا وسكينة» ومهما تكررت مشاهداتها لها تثير لدينا المتعة والضحك، وما يستوقفني اليوم من تلك المسرحية هي مقولة تكررت على لسان المبدع «عبد المنعم مدبولي - رحمه الله - «كل شيء انكشف وبان» يقولها سخرياً من ذلك العسكري الغلبان «عبدالعال» الذي أدى دوره باقتدار «احمد بدير».

واليوم بعد ان فجرت تلك الجريدة التي اتسمت منذ يومها الاول بمواقفها الرزينة قضية «الادعاءات المليونية»، ما قام به بنك نعرفه ونثق فيه «البنك الوطني» بتحويل خمسة من الحسابات المليونية لبعض النواب الى المختصين ليتم تحويلها الى النيابة العامة، وذكرت المصادر ان ملفات اخرى سيتم تحويلها تبعاً في الايام القادمة.

فالدور بعد هذه الاجراءات لا يأتي على البنك المركزي وحده في الكشف عن فساد هذه الاموال دون معاملة او خضوع لضغوط اياً كان مصدرها، ولا يقف الدور ايضاً على الحكومة في الاسراع باتخاذ الاجراءات الحاسمة ضد هذه الجرائم في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

بل الدور اليوم دورنا نحن المواطنين الذين اوصلنا امثال هؤلاء «من النساء والرجال على حد سواء» ليمثلونا في السلطة الرقابية، فساهمنا بجهل في تفشي هذا النوع من الفساد، واليوم وبعد ان انكشف كل شيء وبان علينا مسؤولية جسيمة في اختيار الصادق الامين ليكون لساناً في هذه السلطة التشريعية، والا فاننا سنكون قد ساهمنا بشدة في الاساءة الى الكويت اساءة بالغة، وليس كما ذهب البعض قبل ايام في تقديم التبريرات الواهية بأن في الكشف عن هذه الجرائم اساءة الى الكويت!! أو تبريرات اخرى هي ادهي من خيوط العنكبوت التي ذهبت بأن في الكشف عنها اثرة لفتنة طائفية، وخاصة حول المبالغ المشبوهة الاتية من الخارج.. أي فتنة عنها هذا البعض؟

فلا يحق لمثل هذه الاصوات ان تسمع بعد اليوم، الا اذا كانت مشتركة في هذه الآثام، ولعل هذه الاصوات يريد بعضها اشعال الفتنة والبغضاء لإلهاء المجتمع عن الجريمة الحقيقية واصحابها في قضايا الفساد التي مست الكويت وأذتها فعلينا اتخاذ الحذر والحيطه من ان للفساد سطوة واي سطوة كما اشارت القبس في افتتاحيتها يوم الاثنين ٢٠١١/٩/١٢ «يملك سطوة تحمي اغراءاته الكثيرة، لان هناك من يستخدمه، ومن يحميه، ومن يقاتل من أجل ذلك.. وسبيلا لتطويق المؤيدين قبل الخصوم بحباله المتشابكة» لذا نجد المستفيدين والمتساقطين في بحر هذه الاغراءات الدنيئة يلوون أعناق الحقائق عبر شاشات التلفزيون والصحافة ليناله قسطاً ولو فتاتاً من هذه الاغراءات حتى آخر لحظة.. تباً لنفوس هانت!.

لكن كما قال «عبد المنعم مدبولي» كل شيء انكشف وبان ولم يبق للحكومة من مخرج الا التصدي للفساد باصلاحات سياسية حقيقية تتبعها قرارات جريئة منطلقة من رؤى جديدة لا يقدر على تنفيذها الا الاشداء في الحق، الذين لا تأخذهم فيه لومة لائم، اما من انتهت صلاحياتهم فليسوا أهلاً لذلك.

النهار في ١٤ سبتمبر ٢٠١١ م



## لجان السياحة البرلمانية: نهار عامر المحفوظ

ابتدع مجلس الامة بدعة سياحية رسمية تتحمل تكاليفها الدولة من المال العام تحت مسمى لجان الصداقة البرلمانية في شهري سبتمبر واکتوبر من كل عام دون توقف، وهذان الشهران ضمن شهر العطلة البرلمانية الصيفية التي تمتد الى اكثر من اربعة اشهر تسمى عطلة الصيف غير العطل الربيعية والرسمية والاسابيع التي لا تعقد فيها جلسات، وكذلك غير غياب النواب عن الجلسات حسب رغبتهم وأهوائهم المزاجية.

نعود الى موضوعنا الخاص بلجان الصداقة البرلمانية الذي تحول الى رحلات سياحية مدفوعة التكاليف، ففكرة لجان الصداقة قد جاءت باقتراح برلماني ودعم حكومي بعد تحرير الكويت من العدوان العراقي الهمجي بقصد توصيل صوت الحق الكويتي وكسب الرأي الشعبي والرسمي الاممي للمطالب الكويتيين العالقة وقتذاك وأهمها اطلاق سراح الاسرى الكويتية قبل تصفيتهم جسدياً من قبل النظام العراقي البائد، ولذلك وحسب الحاجة الوطنية وقت ذاك للجان الصداقة البرلمانية لدعم المطالب الكويتية الشرعية، ولكن الحال قد تغيرت ولم يعد للجان اي اهمية بعد ان انتفت الحاجة لها، ولكن السادة النواب استحلوا الفكرة واستحسنوها وجعلوها حقاً مكتسباً من حقوقهم الشخصية، وليس هذا فحسب فقد زادوا من مصروفات الجيب اليومية وكذلك بند الهدايا والكماليات والنثریات الى ان وصلت تكاليف رحلاتهم السياحية لمبالغ هائلة مقابل زياراتهم للمتاحف والمساجد الاثرية واقامة اللوآئم وحلقات السهر والتسوق لشراء هدايا لاولادهم واسرهم واصدقائهم من حساب المال العام، دون مقابل ايجابي لرحلاتهم السياحية للتعرف على معالم بعض الدول والاطلاع على حضارات تلك الدول كما نقرأ تقاريرهم الصحافية، وكذلك حققت لهم عذراً رسمياً يبرر هروبهم عن ناخبهم وفوق هذا وذاك توفير ما يستطيعون توفيره من المخصصات المالية لرحلاتهم السياحية.

النهار في ١٤ سبتمبر ٢٠١١ م

## رشاوى مليونية وسرقات مليارية! نهار عامر المحفوظ

في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي كنت عضوا في مجلس ادارة نقابة شركة نفط الكويت، وكذلك في لجنة المفاوضات ومعى أربعة عشر زميلاً وزميلة في مجلس ادارة النقابة، وقد علمنا وقت ذاك ان ادارة شركة نفط الكويت (K. O. C) أوكلت لشركة مقاولات محلية عملية ترميم بيوت شمال الاحمدي بمبلغ ثمانية عشر ألف دينار للبيت الواحد، علما ان كلفة بناء البيت الواحد وتجهيزه بالكامل من تلك البيوت الخشبية لا تتجاوز سبعة آلاف دينار، الامر الذي جعلنا نستتكر عملية الترميم لما يشوبها من شكوك وما تتسبب به من هدر وتبذير للمال العام، وقد اعترضنا وطلبنا التحقيق في تلك الصفقة المشبوهة، لكن ادارة الشركة لم تلتفت الى اعتراضنا، فصعدنا الامر من خلال الاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي ردت بعدم الاختصاص، ومن ثم قدمنا اعتراضنا بشكوى الى وزارة النفط وقابلنا كبار مسؤوليها حتى الأكبر، فكانت خيبة أملنا عندما علمنا ان وزارة النفط غير مكترثة، بل ان الادهي ورود معلومات تفيد ان شركة المقاولات ملك لبعض مسؤولي الوزارة ولهم علاقة مباشرة بترسية المناقصات عليها، وعليه ألغينا متابعة الموضوع لعدم وجود جهة رسمية تستقبل شكوانا، ووقتها كان مجلس الامة معطلاً بجل غير دستوري فصمتنا و«القرعة ترعى»، تذكرني تلك المناقصة المشبوهة بوقتتنا هذا الذي نرى فيه نوابا مشبوهين يقبول الرشوة وغسيل الاموال، وهذا أمر جائز ولا نستبعد قبوله من بعض اعضاء مجلس الامة المؤتمنين على حفظ وحماية الاموال العامة ومصالح الامة، لكن الخوف ألا يكون بعض سراق المليارات من الكبار المتنفذين قد سربوا هذه المعلومات لالهة العامة وتوجيه الاعلام الى الرشاوى والسرقات المليونية للتغطية على سرقاتهم المليارية حتى ينقضي أمرها، وهذا أسلوب معمول به وليس جديدا عندما يستحوذ الكبار من الفاسدين على المال العام ليس في الكويت فحسب بل في جميع حالات أقرانهم على المستوى العالمي، فالناس يلهون في متابعة السراق الصغار والكبار على راحتهم يسرقون المليارات.

النهار في ١٥ سبتمبر ٢٠١١ م



## الفضيحة المليونية ليست الفساد بعينه!

### عفراء أحمد البابطين

من الملاحظ أن هناك أفكارا وقيما ومواقف واتجاهات سياسية واجتماعية دخيلة على المجتمع الكويتي بدأت تنفث وتنتامى بصورة غير مسبوقة دون التعرض لها وصددها، لاسيما أن المحاولات لرفض الواقع الخاطئ بدت شبه معدومة وهو ما سوف يجر البلد لمنعطف خطير ومرير. ولدى متابعتنا لعدد من المواقف الظاهرة على الساحة الكويتية على جميع الأصعدة نجد أن الخلل موجود وسيادة تلك الأفكار الخاطئة واستغلال المناصب إلى أنماط من السلوك والقيم غير السوية بدت ظاهرة للعيان. وربما من أشد تلك الظواهر انتشارا في الكويت الفساد المستشري في كل القطاعات وعلى كل المستويات. ففي الكويت تجد الفساد الأمني، والإعلامي والأخلاقي والمالي والسياسي والإداري والفكري والاجتماعي وكل ما تشتهي من أنواع الفساد، بيد أن تسليط الضوء على هذا الفساد يأتي بشكل خجول عبر أقلام ووسائل إعلامية محدودة تحذر في كل مرة من مغبة الانزلاق في مهاوي الفساد وتداعياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الكويت. من المخجل أن نصل في الكويت لمرحلة تسود فيها المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وتستمر عملية شحن الأنفس وطفیان الظلم والجور وطمس معالم الشفافية والعدالة وتقويض دعائم المجتمع الكويتي عبر موت الضمائر وتقديم المصالح الشخصية الضيقة. فالفساد لا يفسد دون مساندة ودون تطبيق فعلي للقانون الذي يفترض أن يحمي المجتمع من هذا المرض الاجتماعي الذي بدأ يظهر في كل قطاعات الدولة. قد تكون الفضيحة المليونية لنواب مجلس الأمة. أكرر: نواب، مجلس الأمة الكويتي المنتخبون والمصنفون كنخبة سياسية لها من الحصانة والمسؤوليات والسلطات التي من المفترض أن تكون من أصلح الناس في المجتمع لخدمة الكويت وشعبها. طغت على وسائل الإعلام المحلية وأصبحت الشغل الشاغل للشوارع الكويتي والمتابعين للشؤون السياسية المحلية في الكويت، ولكن في نفس الوقت لا تعني هذه القضية شيئا في مجال الفساد المستشري في البلاد، فهي نقطة في بحر لما يحدث في المجتمع. لا نقصد هنا التقليل من حجم القضية، فهي لها من التداعيات السياسية التي قد تؤثر في ثقة المجتمع في المجلس والحكومة، لكننا نحاول أن نوضح أن الفساد الظاهر في الكويت قد تنوع وتلون بجميع الأشكال، فنجد فسادا في إثارة الفوارق والامتيازات الطبقية، وفسادا في إعلان الطائفية، وفسادا في انتقاء أهل الثقة لشغل المراكز الحساسة في الدولة، وفسادا في صحة المجتمع والأمن الغذائي، وفسادا في المحافظة على المال العام والثروة الوطنية، وفسادا الواسطة والمحسوبية، وفسادا الترتيب من الوظائف العامة، وفسادا في التستر على المجرمين، فسادا في تشويه الحقائق التاريخية، وفسادا في ترشيد الاستهلاك ومكافحة الاسراف، وفسادا في النظام الأمني والمروري، وفسادا في الأمن البيئي، وفسادا أسريا واجتماعيا.... إلخ. وبناء على سبق، فإن الحديث عن الفساد ومكافحته بات أمرا متشعبا ومعقدا في المجتمع الكويتي، وحتى وإن اختلف شكل وأسلوب الفساد من قطاع لآخر، ومن فرد لآخر، ومن صورة لأخرى، فإن قيم الأمانة والنزاهة والعفة لا بد أن يتحلى بها الفرد في كل موقع وألا يسيء استخدام السلطة، وأن يكون القانون والنظام العام في الكويت فوق الجميع وذلك تجسيدا للعدل والأمن وحماية منجزات التاريخ الكويتي.

على المستوى الاجتماعي، وبما أننا على اقتناع بأن الفساد لا يختفي في الكويت ما لم يلتزم كل فرد بالقانون، نجد أنه في كثير من الأحيان جاءت نصوصها فضفاضة وغير رادعة

للمفسدين . هذا إن وصلت قضية الفساد للأجهزة الأمنية والقضائية . فالتستر على المفسدين أصبحت سمة واضحة ودافعا لمزيد من الفساد . وحول هذا الشأن، فالتستر على الفساد في أي موقع يترتب عليه آثارا سلبية قد تكون أكبر وأخطر على المجتمع، وعليه فالقضاء على الفساد لا يبدأ إلا عندما يكون الشخص خفيرا على الوطن ومكتسباته، وأمينا لمصلحة الكويت، وضميره حي يرزق. أما على المستوى النظامي، فإن معوقات مكافحة الفساد يمكن أن نخترلها في عدم تفعيل نظام المساءلة (من أين لك هذا؟)، وعدم وجود التشريعات والقوانين اللازمة لتفعيل مبدأ الشفافية، وانخفاض مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية، وانعدام التدابير والتشريعات اللازمة لتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد، وتدني الوعي العام وجهل العديد بالقوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وبحقوقهم وواجباتهم المهنية إزاء ذلك، وفشل الحكومة ومجلس الأمة بتزويد العامة بالمعلومات والبيانات بصورة شفافة .

وأخيرا، يأتي هذا المقال للذود عن مبادئ الأمة، والدفاع عن كل ما من شأنه يعكس صفو الأمن الاجتماعي والسياسي الكويتي، فلا يمكن الحديث عن الفساد وآثاره السلبية على المجتمع بجميع مستوياته وأشكاله وصوره دون أن يكون الكويتيون لهم دور في التصدي له، لاسيما أنه من المستحيل أيضا الحديث عن التصدي للفساد المنتشر في الكويت دون تدابير تشريعية وقانونية ورقابية بهذا الخصوص. لا نود أن ن فقد الأمل، لأننا على قناعة بأنه بالرغم من وجود الفاسدين فهناك من يملكون الحس الوطني والمسؤولية من أبناء الكويت الذين سيسدون المنافذ والذرائع التي ترمي للفساد. وقياسا على ما سبق، فإن الخطوة الأولى في هذا المجال تأتي بتفعيل الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد الذين يساهمون في كشف الفساد ومكافاتهم، وتفعيل إجراءات التحقيق وتسريع المحاكمات على المتهمين في قضايا الفساد وإعلان العقوبات وتنفيذها عندما تثبت الإدانة. والخطوة الثانية . وهي الأهم في هذه المرحلة . بتسريع القوانين اللازمة لإلزام جميع أصحاب المناصب العامة بالإفصاح عن ممتلكاتهم عند بدء العمل والإبلاغ عن أي عمل أو استثمار يمكن أن يتعارض مع مناصبهم العامة والإعلان عن الهدايا والمنافع التي يتحصلون عليها أثناء مزاوتهم للمنصب العام .

الانباء في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ م





## الكويت للبيع لمى العثمان

ألا وأنا ألا دوي ألا تري... مين يزود مين يشتري؟

هكذا يعرض نواب السلاطين أنفسهم في سوق مزاد بيع الكويت... وهم من خدعوا الشعب بشعاراتهم الانتخابية البراقة مثل "الكويت أمانة" و"لا للفساد" وغيرها من شعارات التديليس والتضليل... الفساد في الكويت هو عفن ينخر جسد المجتمع، ينمو ويتعرع في بيئة ملوثة تعيد إنتاج ذاتها، بدءاً من شراء الأصوات الانتخابية التي أدت إلى وصول أشخاص غير جديرين بتحمل المسؤولية العامة، إلى استفحال المحسوبية والمحابة والعشائرية والطائفية، وإفلات الفاسدين من المحاسبة وأمنهم العقوبة، انتهاءً بتجلي الحسابات المليونية للنواب التي كشفتها جريدة القيس التي تستحق التحية لقيامها بمسؤوليتها الوطنية والاجتماعية على أكمل وجه.

لاشك أن الحكومة مسؤولة عن انتشار هذا الداء الخطير الذي أصاب الوطن بالهرم والشيخوخة والوهن فعبث بمستقبلنا ومستقبل أطفالنا. فقد انحرفت الحكومة انحرفاً خطيراً عن مبادئ الحكم الصالح الرشيد التي جاءت بها تقارير التنمية الدولية، التي تقر أن الحكم الصالح ينتج مواطنة صالحة، والحكم السيئ ينتج مواطنة سيئة. وما تهرب الحكومة الأخير ورفضها لجزئية الذمة المالية من مشروع قانون مكافحة الفساد إلا دليل على عدم جديتها في تطبيق نظام حازم لمكافحة الفساد.

الفساد السياسي هو الأخطر من نوعه والأكثر تدميراً، إذ يعمل على تقنين أنواع الفساد الأخرى، كالفساد المالي والأخلاقي والإداري، والتي بدورها تعوق مشاريع التنمية المستدامة وتهدد الاستقرار السياسي وتعمل على إفساد الممارسات الديمقراطية ونسف أدوات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، والنتيجة هدر الوطن (حسب وصف د. مصطفى حجازي)، وهو هدر شامل للديمقراطية والمؤسسات والمواطنة والطاقت والمال والموارد. المضحك المبكي في هذا البلد المهودر هو تصريح اللجنة الاستشارية لإنقاذ الاقتصاد الوطني التي دعت إلى أهمية "حسم وقف سيل الهدر في الميزانية العامة" ولا أعلم كيف ستقذ هذه اللجنة الاقتصاد الوطني أو كيف ستعمل، كما صرحت، على "ترشيد دولة الرفاه لتكون على الطريقة الاسكندنافية" (وهي الأقل فساداً) دون أن تتطرق إلى سبل مكافحة الفساد!

قضايا الفساد السياسي في الدول المتقدمة تُسقط حكومات ويُحال مجرموها إلى القضاء، أما في وطننا المهودر فقد "تطير الطيور بأرزاقها" غير المشروعة، نتيجة غياب تشريعات مكافحة الفساد بالرغم من توقيع الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولا عجب من نزول الجمهور المُحبط إلى الشارع. فهل تتساقط أوراق الخريف الكويتي؟

الجريدة في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ م

## عبدالله السالم والبنوك الكويتية د. هيلة حمد المكيمة

بسبب غياب أجندة الإصلاح الحقيقي لدى الكثير من الأطراف المعنية بالصراع السياسي... أدى ذلك لسرعة الكشف عن أية لعبة سياسية بما فيها قضية الأرصد المليونية الأخيرة.

يقول لي احد المحامين ممن أوكلت له احدى قضايا غسيل الأموال مع احد البنوك، ان في واحدة من أشهر القضايا ان قامت موظفة في احد البنوك بإيداع مبلغ ٣٠ ألف دينار في رصيد احد العملاء دون إيضاح مصدر الأموال وفي غضون ٥ أيام تم تحويل الموظفة والعميل الى النيابة العامة، ونحن نتساءل كيف يعقل ان يتم رصد مبالغ مليونية ويقوم البنك بإبلاغ صحيفة في حين يتقاعس عن إبلاغ النيابة، واذا كان الإيداع قد تم خلال السنة الماضية ، لماذا سكت عنها البنك طوال هذه الفترة ويأتي ليفجرها قبيل دور الانعقاد.

ان لعبة تسييس البنوك لم تنطل على الطبقات الشعبية التي خرجت للشارع، فها هي بدأت مع خروج ١٦ سبتمبر و ٢١ القادم ، و انقلاب أصحاب البنوك على الحكومة سيدفع ثمنه أصحاب البنوك بلا شك لاسيما ان الطبقات الشعبية تنظر بحنق على أصحاب هؤلاء الثروات التي أتت معظمها من الحكومة و قد عبر عن ذلك بوضوح النائب الحريش حينما علق بأنه لا يشكر البنوك على تحويل الأرصد للنيابة كونها شريكاً في الجريمة وسكتت طوال هذه الفترة. ناهيك عن توجه بعض النواب لإجراء تحقيق في المجلس حول تعامل بعض البنوك بالمشنقات المالية و إحالته للنيابة العامة للتحقيق فيه وتداولوا أسماء البنوك لاسيما تلك التي أحالت أرصدة النواب فالأول تعامل بـ ٥ مليارات دولار والثاني مليارين بعيدا عن البنك المركزي.

من زج بالبنوك لان تكون جزءا من اللعبة السياسية لتحقيق طموحه السياسي في الوصول قد جنى عليها وجنى على الاقتصاد الكويتي، فمن المتوقع بعد الذي حدث ان تقل قدرة البنوك السيولة المالية ونحن بذلك نتساءل هل مازالت البنوك لديها القدرة على تمويل خطة التنمية ام ان الخطة ذهبت مع الريح.

لا بد من وقفة جادة في التعاطي الحكومي مع عبث البنوك سواء تعاملها الانتقائي مع عمليات غسيل الأموال ان ثبتت او سكوتها عن المال السياسي طوال هذه الفترات او دخولها لان تكون جزءا من اللعبة السياسية.

وهنا لا املك الا ان أتذكر صرحا من صروح الكويت وهو الشيخ عبدالله السالم حينما فرض عليه البريطانيون ان يودع حصيلة الكويت من البترول في البنوك البريطانية، فرفض وقال نحن لدينا مهمة بناء مؤسسات الدولة ومنها البنك الوطني الكويتي كأول بنك كويتي أسس في عام ١٩٥٢ الذي أصبح احد أهم المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط.

وبذلك أقول بأن هذه البنوك هي ملك للشعب الكويتي وتاريخه في بناء الدولة، لا يملك كائن من كان ان يقوم بتخريب هذه المؤسسات خدمة لأهدافه للوصول إلى الكرسي، ويجب ان ينتفض جميع فئات المجتمع الكويتي لحماية للمؤسسات وما تبقى من مؤسسات الدولة وأولها البنوك التي تشكل عصب الاقتصاد الكويتي وشریان الحياة لكل الكويتيين.

النهار في ١٨ سبتمبر ٢٠١١ م



## نواب غيت والمرق السائل أ.د. غانم النجار

أحاديث «نواب غيت» لا تنتهي، وهي كذلك لأنها ليست إلا نقطة في بحر، وليست إلا محطة في خط سكة حديد طويل لم تبدأ بهم ولن تنتهي بغياهم. ففي إشارة سابقة لصاحب السمو أمير البلاد عن الفساد في البلدية وصفه بأنه فساد «ما تشيله البعارين»، فإن كانت البعارين تعجز عن حمل فساد البلدية فقط، فلك أن تتخيل حجم ذلك الفساد، وإن كان ذلك فقط في البلدية، فلك أن تتصور استئراء الفساد في أروقة الدولة وأجهزتها، أظن أنه ستعجز عن حمله سفن البحر الكبرى لا سفن الصحراء فحسب.

أهمية فضيحة «نواب غيت» سياسية أكثر من كونها قانونية، وهي قد تجعلنا نستوعب الموروث الشعبي للفساد، كيف نشأ، كيف ترعرع، وعشش في أركان الدولة حتى أصبح جزءاً من أهم عناصر الإدارة والضبط والتضبيب السياسي.

فمع زيادة دخل النفط وتوافر موارد مالية ضخمة لدى الإدارة السياسية، وفي ذات الوقت عدم وجود أسلوب قمع منهجي كأداة للضبط والتحكم في المجتمع، فإن المال السياسي، بالضرورة، يصبح واحداً من أهم، إن لم يكن الأداة الأهم، عمليات الضبط والتضبيب والترتيب، فإن لم يكن القمع ممنهجاً فإن استخدام المال العام في السياسة أصبح ممنهجاً وله نظرياته وخبرائه، لذلك لم يكن مفاجئاً على الإطلاق تصريح الوزير السابق الشيخ أحمد العبدالله في مطلع سنة ٢٠٠٨ عندما قال بالحرف «السؤال البرلماني له سعر والاستجواب له سعر وحتى رفع الصوت خلال الجلسات في الأيام العادية له سعر».

لم يثر تصريحه ردود فعل تذكر، بل مر مرور الكرام لأنه كان يعبر عن ثقافة سائدة، مضى على تدشينها سنوات طويلة قاربت نصف قرن.

فحقيقة إن نواباً ومرشحين وغيرهم وخصوصاً الحكوميين منهم يحصلون على أموال طائلة لاستخدامها في الانتخابات أو ان نواباً يقبضون أموالاً لكي يصوتوا في هذا الاتجاه أو ذاك باتت جزءاً من الفولكلور الشعبي المعتاد، الأمر الذي جعل شلة «نواب غيت» غير مكترثة حتى للتحوط والإخفاء الحقيقي للأموال، وأظن أن أكثرهم مستغربون لإثارة الموضوع أكثر من استغراب الناس تلقيهم للأموال.

لعل أهمية تحريك الموضوع تكمن في إمكانية أن تكون هذه فرصة حقيقية لانتشال البلد من هاوية ثقافة متأصلة شائنة شائنة. فلن يكون التحدي الأكبر في إدانة شلة «نواب غيت» ولكن في تحويل هذا الزخم الإعلامي والسياسي والقانوني إلى رافعة للقضاء على أسلوب راسخ في الإدارة السياسية.

إنهم لا يغسلون الأموال، بل يرتشون، ويتشرون، فالشرهة مقبولة، وقديماً قيل «إذا عطوك الشيوخ مرق حطه بشليك»، ذلك كان شأن المرق فما بالك إن كانت العطايا والهبات والشهات أموالاً سائلة، ونقداً فاحشاً، لا تتسخ منه الملابس، ولكن بالتأكيد تتسخ منه الضمائر والسرائر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الجريدة في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م

## مصروفات... وأرصدة = جرائم! أ.د. محمد عبد الحسن المقاطع

قبل أشهر قليلة، كتبت معترضاً ومندداً بأسلوب الارتجال الذي سارت عليه الحكومة في زيادتها للميزانية العامة للدولة قبل أقل من ٤٨ ساعة على إقرارها بمبلغ مليار وسبعمائة مليون دينار، وقد أوضحت أن تلك الزيادة العشوائية هي واحدة من محاولات نهب المال العام من خلال مصروفات سرية وأخرى مجهلة وغير معروفة لديوان رئيس مجلس الوزراء أو لغيره من الوزارات أو حتى أطراف في السلطة التنفيذية، وأوضحت أن مبررات هذه الزيادة واهية بعد أن قفزت ميزانية الدولة من ١٤ مليار دينار في العام الماضي إلى ١٩,٤ ملياراً في العام الحالي، أي بزيادة مقدارها خمسة مليارات وأربعمائة مليون، ضمنها مليار وسبعمائة مليون هي الزيادة المفاجئة والسريعة، بما يؤكد شبهات تحيط بما ستخصص له هذه الزيادات من مصروفات تبذيرية وإثرائية على حساب المال العام!

وكلنا يعلم أن مصروفات ديوان رئيس مجلس الوزراء، التي كانت سبباً في استجابات متعددة وكذلك الإحالة إلى ديوان المحاسبة، لم يجف حبر التقارير التي كتبت عنها وخطورتها، وأنها لا تمثل إنفاقات مبررة أو مقبولة، ولا يزال الحديث عنها مستمراً حتى هذه اللحظة، واليوم فإن تدقيق مصروفات ديوان رئيس الوزراء ومصروفات البنود السرية في الميزانية والتحويلات التي تتم من قبل وزارة المالية أو الوزارات المختلفة لحسابات سفارات الكويت في الخارج تحت بنود تتسم بطابع السرية والغموض، صار ضرورة ملحة ومسؤولية وطنية حتى لا يلحق بالمال العام عبث لا يجوز السكوت عنه، خصوصاً مع ظهور أرصدة نواب مجلس الأمة المليونية بالصورة المفاجئة، التي بدأ الناس يتحدثون عن أن مجموع ما حوّل إليها يصل إلى ربع مليار دينار (٢٥٠ مليون دينار كويتي)، منها ما هو محال للنيابة، وآخر تحت الدراسة، وثالث لم يتم التوصل إلى معلومات كافية عنه، فإن ذلك يستتبع حتماً أن نتحدث عن وقوع جرائم بالاعتداء على المال العام وجرائم بالتريح وجرائم باستغلال النفوذ، وهي جميعها جرائم فساد تنال من سمعة من يكون طرفاً فيها، دافعاً أو قابضاً، محرصاً أو متسترأ، سهلاً أو عالماً، وهي جميعاً جرائم يعاقب عليها القانون بعقوبات جنائية كبيرة.

إن الأرصدة المليونية للنواب، التي بدأت بلاغاتها تصل إلى النيابة العامة استناداً إلى جرائم ترتكب انتهاكاً لقانون غسل الأموال، هي بلاغات غير كافية، كما أنها ليست هي البلاغات الأهم والأخطر في هذه الجرائم المخزية التي تمثل طعنًا في الوطن وخيانة أمانة المسؤولية، فهناك جرائم أهم يجب أن تقدم فيها بلاغات إلى النيابة العامة بخصوص هذه الأرصدة المليونية، ومن هذه الجرائم:

١ - جرائم بالتريح من الوظيفة العامة، وهذه الجريمة تنطبق على كل من يكون في وظيفة عامة ويتمكن من التريح مالياً من هذه الوظيفة، وفقاً لما يقرره قانون الجزاء الكويتي، ويدخل في تعريف الموظف العام في تطبيق أحكام هذه الجريمة أعضاء مجلس الأمة ممن يتكسبون مالياً، ويتريحون من خلال وظيفتهم، فيكونون - من ثم - مساءلين جنائياً، وفقاً لأحكام هذه الجريمة.

٢ - جريمة استغلال النفوذ، إن إحدى الجرائم التي يعاقب عليها قانون الجزاء الكويتي هي جريمة صاحب المنصب أو الموظف الذي يستغل نفوذه لتحقيق مكسب مالي له أو لغيره، ومن ثم فإن



حصول عضو مجلس الأمة على المبالغ المالية وأرصده المليونية التي جاءت استغلالاً لهذا النفوذ والعضوية النيابية يسري على ذلك حكم هذه الجريمة، ويكون مسؤولاً عنها جنائياً، ما دام ارتكب ذلك، سواء آلت المبالغ إلى حساباته أو لغيره.

وإزاء تحقق عناصر الجرائم السابقة وفقاً لأحكام قانون الجزاء، فإن تقديم البلاغات عنها إلى النيابة العامة، وهي الجرائم الأهم من جريمة غسل الأموال التي قُدمت بشأنها البلاغات، يصبح تحركاً مطلوباً وواجباً على كل من يستطيع تقديم مثل هذه البلاغات.  
اللهم إني بلغت.

القبس في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م

## من ينقذ الكويت من حماقة الملايين؟

### عبدالله بشارة

منذ أكثر من عشر سنوات، كنت أشغل مكتبا مؤقتا على شارع السور، ودخل على المكتب، بالخطأ، محامي كويتي معروف، واستغرب وجودي في ذلك المكتب الذي كان يتصور بأنه تابع لموكله، أحد تجار السلاح، وأخبرته بأن المكتب المقصود في الطابق العلوي، لكنه قبل ان يخرج سألتني ماذا أفعل في ذلك المكتب، فأخبرته بأنني أعد كتابا، فضحك مستغربا، وعندما سألته عن مأموريته، أخبرني عن قضية يتولاها نيابة عن تاجر السلاح الذي وقع لخديعة اجرائية حرمته من العمولة، وقال وهذا المهم - بأن صولجان المال متلف للذمة، وأن اغراء الثروة يحتاج الى مناعة صلبة، ويضيف اذا أعطيتك مائة ألف سترفض، ولو عرضت عليك مليوناً ستفكر، وخمسة ملايين ستقبل، وخرج من مكنتي يتابع مأموريته..

تذكرت تلك الصدفة مع الخبير الكويتي في سطوة الملايين، عند قراءتي لما ينشر في الصحافة حول الملايين، وبالطبع فإن المناعة تذوب وتتلاشى مع هجمة العطاء السخية، فحجم المال الذي ذهب الى الحساب يستاهل المغامرة التي يمكن ان تمر بهدوء، فتضع هذا المرتشي في الصف المرتاح من شريحة المواطنين.

فالبيئة التي نعيش فيها تشجع على الخروج على القانون الذي لن يطبق على أصحاب النفوذ والوساطات المشمولين بالعطف والرعاية، والذين أقاموا علاقات مع ادارة الحكم قائمة على تبادلية المصالح وتحقيق المنافع.

فتقرأ يوميا عن الاعتداءات على المال العام، وعلى أراضي الدولة، وتخريب قوانينها، بدون عقاب، وتسير الحياة بلا اضطرابات وبدون قلق للراشي والمرتشي، فالكل يسبح في فلك ضاعت فيه هيبة القانون وانعدمت فيه قبضة النظام والانضباط.

فلا نستغرب من محتويات برقيات السفارة الأمريكية المنشورة في ملفات التسريبات عن ملاحظاتها حول الكويت التي يعيث بها النافذون والمقربون حتى بدت كيانا مؤقتا قد يتهاوى في عام ٢٠٢٠، فملاحظات السفارة هي حصيلة انطباعات من قراءات واتصالات واستنتاجات، وأود هنا ان أتطرق الى الخطورة التي تحملها هذه الانطباعات الى حكومات صديقة للكويت ومرتبطة معها بمعاهدات أمنية تفرض على هذه الحكومات التزامات في ضمان أمن الكويت وسلامتها واستقلالها وسيادتها على أراضيها، وأتحدث بالذات عن الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما الضامن المؤثر لحياة الكويت، ومن حق هذا الضامن أن يقدم تضحياته لمن يستحق ولن يلتزم بالحكم الراشد العفيف، ولن يحمي أموال الشعب، وينهض لقيام مجتمع منفتح ومستدير يطبق سياسة عاقلة، الفاصل فيها حكم القانون وحده، في مناخ ديموقراطي شفاف، يعرف فيه كل مواطن ما له وما عليه، فيه مساءلة للمسيء، وفيه مكافأة للمبدع، وفيه رعاية للخيرين والملتزمين، وعقاب للعابثين المنتفخين على حساب الحق العام وأموال الدولة.

منذ عام ١٩٩٦، أتولى شخصا الإشراف على جمعية الصداقة الكويتية-البريطانية، وآخرون يشرفون على رابطة العلاقات الكويتية - الأمريكية، وكلاهما جاء الى الحياة بتشجيع من حكومة الكويت، التي أدركت، ونحن معها، بأن الكويت بحاجة الى ذراع أمني للحفاظ على تربتها وسيادتها،



لن يتوافر من خلال البناء الأمني الذاتي، وأنها تحتاج إلى عون دائم من حلفاء وشركاء لتلقي مصالحنا معهم، وجاء النصيب مع كل من بريطانيا لالتزامات تاريخية، والولايات المتحدة لتوافر العزم والحسم ولقاء المنافع، وصار التحالف شرعياً، يضع علينا في الكويت التزامات وعلى الآخرين مسؤوليات، فنحن مع الحلفاء في شراكة تعمل على تعظيم المنافع وتسهيل الأهداف لهؤلاء الحلفاء، فمن حق من يدافع عنا الاعتقاد بأننا نستحق التضحية، ونستهال العبء ونعرض في مداخلتنا في بريطانيا وأمريكا ومع أوروبا وغيرها بأن الكويت جديرة بالتضحية، وهو شعارنا في جمعية الصداقة الكويتية-البريطانية *Kuwait is worth your sacrifice*، ونعتمد في ذلك على سلوك كويتي رسمي وشعبي حضاري، متفوق إقليمياً، يسعى إلى الارتقاء في القيم الإنسانية وفي رعاية العدالة والقانون مع حكم دستوري يتطور، وحرية تعبير تزدود عن كرامة الأمة.

وبالطبع فإن الحلفاء يتابعون ويقروؤون ويعرفون أكثر عن مواقع الفساد وعن منابعه ومجره ومصباته، أكثر مني ومن غيري، ويقيمون استحقاقات الكويت وجدارتها في إدامة الدعم والحماية، في ضوء سلوكياتها.

وربما أعرف شخصياً بسبب زيارتي إلى لندن ونيويورك واتصالاتي وعلاقتي مع السفارتين، نوعية المآخذ التي تسبب الضيق للحلفاء، وأبرزها الفتور في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب مع الإجراء التنفيذي المناسب، والمماطلة في تنفيذ القرار إذا تمت الموافقة عليه، مع إدخال تفسيرات عليه تفقده الحيوية، وفي كل المجالات المختلفة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً.

ونعرف بأن هذا المنحى المتردد والمرافق لآليات اتخاذ القرار يسبب اشكالية دائمة للدبلوماسية الكويتية، ويضع الكثير من المصداقية ويضعف الثقة في قدرة الكويت على التناغم مع مسؤوليات الشراكة، خاصة إذا ما تمت مقارنة وضعها مع حلفاء الشراكة الخليجيين الذين يتخذون قراراتهم بهمة الواثق، الجريء، المتقدم.

نحن ندرك بأننا لن نستسح سخونة دبلوماسية قطر، فالأحوال تختلف، لكن ان نتخلف عن الركب الخليجي في تجريم التبرعات الموجهة الى مجتمعات تمارس الارهاب، ولسببات استرخاء الحكومة في علاقاتها مع مجلس الأمة أمر يثير تساؤلات الحلفاء.

المهم الآن معالجة إسقاطات الحمافة المليونية على الوضع الداخلي، فإذا تأكدت صحة ما يقال عن الملايين فلا شك عندي بأن الكويت تتعرض لعملية تفخيخ قد تفجر الصلابة الداخلية فتحول المجتمع الكويتي إلى تطاحن بين تجمعات فيها داعم للمرتشي وفيها ساخط على كل شيء ويأئس من الإصلاح، وفيها من يدعو إلى التغيير البناء الذي يطوق نتائج الحمافة المالية بهدوء وناصحا باستبدال طاقم الأمس بآخر قادر على الاقتناع والتفاعل مع قواعد الحكم الراشد يلبي أحكام الشفافية بوضوح ودون الضبابية التي تعشعش على أجواء الكويت السياسية.

ونقرأ عن تجمعات تتربص بالمرتشين وتتوعد الراشدين وتتحدث بسخط وغضب في الدفاع عن حق الشعب في المعرفة وفي الوقوف على التفاصيل، لأن الاستخفاف بالمشاعر والتحقير عبر اللامبالاة يؤدي إلى انفجار مؤذ، وهذا ما يجب ان يعالجه العقلاء الذين هزتهم تطورات الحمافة المالية، واستفزت وقارهم حالة التجاهل واللامبالاة التي اتسم بها سلوك المهيمين على ادارة البلد وشؤونها اليومية.

وهنا نشير الى تصريح الدكتور الشيخ محمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية،

حول الاصرار على اجتثاث منابع الفساد والتخريب لإدراكه لخطورة تحويل الكويت الى مزرعة فاسدة ومؤذية ليس فقط لحقوق شعبها وإنما تمس جوهر الكويت في شراكتها مع الحلفاء المدافعين عنها، وتلوث سمعتها، وتثير تساؤلات حول حقها في طلب التضحية، وأكثر، أنها تدوس على المبادئ السامية التي جاءت في دستورها، وللقيم العالية التي تتجسد في ميثاق الأمم المتحدة وفي اعلان حقوق الإنسان وصيغة الحكم الراشد .

وأتمنى من المسؤولين متابعة ما يصدر من الشباب الكويتي الناقم في دعواته للمسيرات رافعة شعار الحكومة الدستورية في تحول معبر عن تبرم من أساليب الادارة الحالية وعن تلاشي الثقة في قدرتها وفي جدارتها .

وتبقى الكلمة النهائية لمالك القرار الذي يزيل السخط المستشري ويعيد الصفاء الى مناخ الكويت ..

الوطن في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م





## رسالة لكل ناخب عبدالله الشمالان

ظهور نواب مرتشين ومتورطين بالفضيحة المليونية، هو من صنع يدي الناخب، هذه هي مخرجاته بعدم التقويم الصحيح لمن يدعي الوطنية المزيفة، وهي براء من هؤلاء السراق والحرامية الذين يحبون المال حباً جما ولا يعنيههم ناخبهم.

أيها الناخب لقد تم خداعك وغشك وعدم صون الامانة التي أوكلتها لمن صوت له، أنت تعلم تاريخ من وصل لكرسي البرلمان وتعرف أيضا وضعه المالي قبل ان يصبح نائباً بالبرلمان، واليوم العمارات والبيوت والسيارات وفلوس بالهبل وأرصدة موزعة بجميع البنوك الكويتية وخارجها تحت مسميات واسماء اقاربهم من الدرجة الاولى حتى لاينكشف امرهم.

أيها الناخب الكريم لقد عرفت بعد الفضيحة المليونية التي اربكت البنوك والمصارف من هم نواب الشرف ونواب بائعو الضمير والذمة وخائنو الامانة بجدارة، هل استوعبت الدرس بعد سرقة الملايين اما يبقى الحال على ما هو عليه تحت الفزعة ونائب خدمات وتذاكر سفر وعلاج بالخارج، وهم يسرقون ويهدرون الاموال تحت انظار ومباركة الحكومة التي التزمت بقانون الصمت وعدم وضع حد لهؤلاء السراق والمرتزقة وعدم احوالتهم للنيابة العامة بتهمة سرقة اموال الشعب بدون وجه حق يذكر لهم.

إن السارق والمرتشي لا يستطيع أو لديه الجرأة والرجولة الحقيقية ويعلن ويقول انا، بل يلتزم الصمت او ينفي تحت حجج وذرائع لاتغني ولاتسمن من جوع وأنت تعلم أيها الناخب ان من حملته الامانة خانها .

عليك أيها الناخب وواجب برهبتك المحافظة على الاموال العامة لما جاء بنص المادة الدستورية السابعة عشر، من كان يملك راتبه قبل دخوله البرلمان اليوم اصبح من اصحاب الملايين المحرمة شرعا وقانونا وكسبها عن طريق الرشوة لعن الله كل راشٍ ومرتشٍ نشر الفساد بالكويت .

كيف يؤتمن الناخب على مستقبله ومستقبل اجياله بمجلس بعض نوابه متورطين بالفضيحة المليونية التي اربكت كل بيت كويتي، قلنا ونقولها من يشترك لابد ان يبيع ويبيع ذمته وضميره، من أجل الاموال المحرمة وسرقتها سراً وليس علانية حتى لا تتكشف، وحولت مجلس الامة الى مجلس يخون نوابه الامانة ومنهم المرتشون، باستثناء نواب الشرف والامانة الذين نعرفهم جيدا بنزاهتهم وحسهم الوطني، عمر المجلس الحالي قصير واليوم أيها الناخب لاتقع بأخطاء الانتخابات السابقة باختيارك بمن يمتلك والصحيح مثل عليك وضحك وسرق وخان الامانه وشراء بيوت ونفخ رصيده ووزعه على البنوك باسماء مختلفة حتى لا يشك بأمره ويفضح، وانت تصارع بالمطالبة باسقاط ديونك ولا مجيب لك، ان الله لهم بالمرصاد بسرقتهم الاموال وهدرها من خلف الستار، هؤلاء يأكلون في بطونهم ناراً وهم لا يشعرون، وعليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين، لذا يجب احوالتهم للنيابة العامة بسرقتهم أموال ليس لهم حق بها وعلى الحكومة عدم التزام الصمت وتطبيق القانون بحذافيره امام هؤلاء الحرامية الخونة والتكتم عليهم بمثابة شركاء بالجرم وهدر الاموال العامة التي يجب علينا المحافظة عليها لا هدرها .

ولو كان المواطن سرق ربع دينار لطبق عليه القانون وتمت احواله لجهات التحقيق، ولو اودع المواطن ثلاث آلاف تمت مساءلته من قبل البنك من أين لك هذا، ويجب تطبيق القانون على الجميع، وليس الفاجر يسرح ويمرح بفلوس الأموال العامة والسارق الحقيقي يودع الملايين بالبنوك وعدم استجوابه ومساءلة من أين لك هذا، ان كانت الحكومة جادة عليها ان تطبق القانون على الجميع دون تمييز او استثناء او تحيز والجميع امام القانون سواسية لما كفله دستور الكويت.

رسالتي لكل ناخب: اليوم عرفت من خان الامانة وعليك والمطلوب منك ان تقيمه التقييم الصحيح والجيد بالانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٣ من أجل مستقبلك ومستقبل اجيالك وعدم هدر وضياح صوتك بمن لا يستحقه ويدعي الوطنية الزائفة بالاعلانات والخدمات والندوات التي يقدمها، فهل صحت من نومك ايها الناخب هنا السؤال.

الشاهد في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م



## الرشوة السياسية

محمد الملا

الكل اليوم يتكلم عن الرشوة السياسية التي أخذها بعض النواب القبيضة، وهذا الأمر ليس بجديد، لقد بدأ منذ إنشاء مجلس الأمة حيث كانت الحكومة تهدي بعض النواب المناقصات والاراضي السكنية والصناعية والخدمية، ولو تم مراجعة مايملكه النواب السابقون لوجدنا أنهم يملكون الملايين بعد خروجهم من المجلس، واليوم تحولت الرشوة من أملاك الدولة إلى عبارة عن مال سياسي، وهذا المال السياسي أيضاً يستخدم أيام الانتخابات ولو رجعنا قليلاً لعام ١٩٨٥م عندما كلف مجلس الأمة بذلك الوقت النائب السابق حمد الجوعان بالكشف على سجلات البنك المركزي لمعرفة حقيقة ما يحدث هناك، ونتيجة هذا الأمر تم حل المجلس حلاً غير دستوري وعلى نواب الأمة اليوم فتح هذا الملف لمراجعة سجلات البنك المركزي الخاصة بالتحويلات الخارجية وأيضاً حركة المحافظ المالية في الخارج والتحويلات الخارجية من بعض الجهات الحكومية سوف تجد أن هناك نواباً جدداً من أبناء التجار استفادوا من قضية هذه التحويلات، وهذه القضية أكبر من قضية المال السياسي.

البلد اليوم على بركان ساخن، والفساد انتشر وأصبح أهل الفساد يستخدمون بعض الصحف وبعض المفردين للدفاع عنهم، وإرسال رسائل تهديد مبطنة لكل البنوك والمسؤولين الشرفاء الذين كشفوا هذه القضية ويشاركهم في هذا الأمر بعض الكبار الذين يحاولون إغلاق هذه الملفات حتى لا تكشف أسماؤهم، اليوم نحتاج إلى نهج جديد، نهج نظيف نهج يبني بلداً ويضع الحلول لكل القضايا العالقة مثل: قضايا الفساد والصحة والتعليم والتنمية والبدون، أما إذا استمرنا على نهج المجاملات السياسية ومجاملات الكبار الذين افسدوا في البلد فسوف نغرق في «شبر ميا» وسنلاحظ في الأيام المقبلة أن قوى الفساد سوف تحاول أن تدير الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة حتى ينسى الشرفاء قضايا الفاسدين والمفسدين.

وفي النهاية هل سوف نرى في الأيام المقبلة حلولاً نهائية لإنقاذ البلد! أم أننا سوف ندخل في نفق مظلم!؟

والله يصلح الحال إذا كان في حال.

والحافظ الله يا كويت.

الشاهد في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م

## الاكتتاب العام في شركة الفساد!

ناصر المطيري

من يسمع ويقرأ صحافتنا واعلامنا واعتصاماتنا والاستكار الواسع للفضيحة المليونية وقضية رشوة بعض النواب يعتقد باننا قبل هذه الفضيحة كنا مجتمعاً ملائكياً لا يداخله الفساد ولا يعرف له طريق.. لا أدري لماذا هذا الذهول الشعبي والاعلامي من قضية فساد مليونية متورط بها عدد من النواب مع اطراف حكومية أو بعض المتنفذين فالأمر لا يحمل أي غرابة وليس كشفا عن سر أو جرم جديد بل هي طبيعة العلاقة الانتهازية بين النواب وبعض الوزراء او الحكومة برمتها.

هذه العلاقة الانتهازية هي التي يجعلها البعض ويحاول اخفاء ملامحها ويطلق عليها اللعبة السياسية تارة والتكتيك السياسي مرة وهي كلها في واقع الحال لا تعدو كونها تضييطات ومؤامرات مقنعة ( من القناع).

لماذا نستغرب بذهول ان يكون لدينا نواب مرتشين متواطئين يبيعون ذمهم مقابل حفنة من آلاف أو ملايين الدنانير؟ هل نسينا ان هؤلاء المرتشين هم من وصلوا بأصوات البعض منا ممن باع ذمته مقابل مئات الدنانير ليرهن الوطن في جيوب عصابة من النواب المرتزقة ؟

نعم لو عدنا على أصل المشكلة لوجدناها في انفسنا وأننا نحن كشعب وناخبين الجاني الأول والفاعل الأصلي للجريمة فيما النائب والوزير هم امتداد لجريمتنا الأولى التي اقترفناها بايصالهم لمقاعد البرلمان ليحملوا لقب نواب ينوبون عنا في ادارة البلد وفي الرقابة والتشريع.. باختصار يا سادة نحن جميعاً مكتتبون في شركة الفساد لمقاولات بيع الذم وغسيل الأموال!

ذكرت سابقاً ان الفساد في الكويت «تمأسس» بمعنى انه اصبح مؤسسة لها تنظيمها وهيكلتها الادارية في مفاصل الدولة.

ازعم ان الفساد في الكويت نظم ذاته، وتهيكل كمؤسسة ناشطة، تتسم بالحيوية والمبادرة. مؤسسة لها نطاقها، وهيكلها، ونفوذها. وقد فاقت قدرتها الادارية كفاءة أكثر قطاعات الدولة نشاطاً. حيث خلقت ديناميكيتها الخاصة، وتعايشت مع مؤسسات الدولة وتماهت معها، وغدت في نهاية المطاف قوة جامحة، لا يسهل ايقافها. رموزها يمتلكون امكانيات متطورة في التأثير على القرار السياسي والاقتصادي في الدولة.

الكارثة اننا نرى الفساد بعيوننا ونشم رائحته التي تزكم الأنوف ونسمع عنه عن قرب دون ان نرى اثره ونعابن جيفته النتنة دون ان نعرف رؤوسه وفاعليه، وكأنه مولود لقيط لا أصل له يعرف ولا اب يتبناه أو أم ترعاه.. فلم نر يوماً محاكمة لفاسد ولا تشهيراً بمرتش بل على العكس تتحرك مؤسسة الفساد الاعلامية لتدافع عن الفاسدين وتصنع من رموز الفساد واباطرته نجومًا في سماء الوطن ورجالا يفيضون بالخير على الجميع.

الخلاصة ان الفساد صار اليوم جزءاً من واقعنا السياسي لا مفر منه ولا علاج له ما دامت مؤسسة الفساد قائمة فاعلة محمية برجالها ورموزها هي من تشرع وهي من تنفذ وهي من تتكفل بحماية اعضائها الناشطين.

النهار في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ م



## وجه النائب القبيض حمد نايف العنزي

الحق أننا كشعب مشتركون في الجريمة ونتحمل الجزء الأكبر، فنحن من أوصل هذه الفئة إلى كرسي النيابة حين فضلنا مصالحنا الخاصة على المصلحة العامة، فمن أجل وظيفة ذات امتيازات للابن أو معاملة علاج غير مستحقة في الخارج أو وساطة لشأن من الشؤون هنا وهناك، قررنا أن يكون هو خيارنا من بين كل المرشحين ليمثلنا كشعب في مجلس الأمة.

قضية الإيداعات أو الرشاوى المليونية لعدد من نواب مجلس الأمة تثير العديد من الأفكار والتساؤلات، لعل أبرزها هي مسؤوليتنا المباشرة كشعب عن هذه الجريمة ومدى تورطنا في أحداثها، وثانيها هي جدارة الحكومة بالاستمرار في إدارة أمور البلد إن ثبت أن لها يدا في هذه الإيداعات، وثالثها مدى ولاء وانتماء هؤلاء الراشين والمرتشين إلى الوطن، وما الذي كان يمكن لهم أن يفعلوه مقابل المال لو أن جهات خارجية معادية حاولت شراءهم، فمن الواضح أن لكل شيء ثمننا عند القوم، وكله يهون في سبيل حبك يا ”مليون“! والحق أننا كشعب مشتركون في الجريمة ونتحمل الجزء الأكبر، فنحن من أوصل هذه الفئة إلى كرسي النيابة حين فضلنا مصالحنا الخاصة على المصلحة العامة، فمن أجل وظيفة ذات امتيازات للابن أو معاملة علاج غير مستحقة في الخارج أو وساطة لشأن من الشؤون هنا وهناك، أو ربما لمجرد أن النائب الهمام ينتمي إلى نفس القبيلة أو الطائفة قررنا أن يكون هو خيارنا من بين كل المرشحين ليمثلنا كشعب في مجلس الأمة؛ مع علمنا التام بدمته الفاسدة، وهدفه الواضح من التنفع بالمزايا النيابية الشرعية منها وغير الشرعية، ثم بعد ذلك ”يتفاجأ“ البعض أن الرجل يقبض الثمن لمواقفه السياسية، مع أن الجميع يعلم علم اليقين ذلك من خلال مظاهر الثراء التي ظهرت عليه فور نجاحه في الانتخابات.

يعني نحن شعب بغض الطرف أو ”يستعبط“ بمزاجه، ثم يزعم أنه مصدوم بذمة فلان وعلان من النواب، والواقع أن الصدمة كانت في المبالغ المليونية فقط، إذ كانت التقديرات تشير إلى تواضع هذه الذمم ورداءة قيمتها!

أما الحكومة، التي يوجه إليها الجميع أصابع الاتهام بالعبث بالمال العام، واستخدامه في شراء الولاءات والتصويتات، فمصيبتها مصيبة إن ثبتت عليها هذه التهم، فالأمر لا يقتصر على الرشوة فقط، لأنك تكون راشيا حين ترشي من مالك الخاص، أما حين ترشي من المال العام فأنت هنا سارق قبل أن تكون راشيا، وخائنا لأمانة أو تمننت عليها، ومفسدا للأخلاق والقيم في بيت الشعب، ولا يجوز أن تستمر لحظة واحدة في إدارة شؤون بلد تسرق أمواله وتتهب خيراته وتدمر مستقبله، وإن كان ما تعطيه للنواب الموالين عشرات الملايين، فما مقدار ما يدخل جيبك الخاص؟! 9 مليار ملياران أم أكثر؟!!

الواقع المؤسف أن هذه الحكومة، وهذا المجلس هما مرآة لمجتمع نخر الفساد فيه في السنوات الأخيرة حتى العظم، وإن أردنا أن تتغير أخلاقيات وسلوكيات سياسيينا فعلينا البدء بأنفسنا، فمن غير المعقول أن نختار- ونحن في كامل قوانا العقلية- كل مرة من يمثلنا في البرلمان على نفس الأسس المصلحية والقبلية والطائفية، ثم نتوقع أن يكون هناك تغيير للأفضل، ومن غير المعقول أن نختار النائب على مبدأ ”خله يفيد ويستفيد“ مع علمنا أنه مرتش وقابض وبلا ذمة أو ضمير، ثم نتوقع منه أن يكون أميناً على وطنه وأمواله ومستقبله!

”الناس على دين ملوكها“ في الدول الدكتاتورية الاستبدادية، أما في الدول الديمقراطية، فالواقع أن ”الحكومات والبرلمانات على دين شعوبها“ وما نمارسه من أخلاقيات وسلوكيات في حياتنا العامة ينعكس على حياتنا السياسية ويطبعها بطابعه، وإذا كان الموظف الصغير يسرق ويزور ويرتشي، والمسؤول الكبير ينهب ويختلس قدر المستطاع، وكل مواطن صغير أو كبير يريد أن تكون له الأولوية- بالواسطة- في العلاج والتوظيف والدراسة، فلا تتوقع سلوكا مغايرا من الكبار والمتنفذين والواصلين، بل توقع أن يكون السلوك أسفل، والذمم أعفن، والأخلاقيات ”أوطى“، وهو ما يحدث اليوم وما سوف يحدث غدا إن استمررنا في اتباع نفس سلوكياتنا، وصدقني، سيأتي يوم تنظر فيه إلى المرأة فتري وجه النائب ”القببيض“ بدل وجهك، فلا تعجب كثيرا، فما صورته إلا انعكاس لصورتك... وربما أجمل!

الجريدة في ٢٠ سبتمبر ٢٠١١ م



## أربعاء الرشاة والمرتشين ومرتزقة الإعلام الفاسد بدر جاسم الصميط

من المؤكد أن ما نتعرض له في السنوات الأخيرة من انحطاط وتدهور في القيم والأخلاق وانتشار الفساد وتفشي الرشوة وشراء الذمم والولاء وراءه جهات عدة، فالمشاركون في الفساد والإفساد ليس فقط من رشا أو ارتشى لأغراض سياسية، فوساطة النائب لمن تعدى على القانون جريمة ورشوة، والتوسط لمن لا يستحق بالتعدي على حق الآخرين رشوة، والوساطة المتفشية لإرساء المناقصات بمقابل رشوة، ومسؤولون يصرفون من المال العام على رحلاتهم بمرافقين يتم اختيارهم للدعم والمساندة الإعلامية والسياسية وبعض الإعلام الفاسد المتورمة حسابات أصحابه بدفاعهم عن الرشاة والمرتشين وفبركة الأخبار الكاذبة لكل من تصدى للرشى.

أما الكارثة، فهي ما يدور من حديث هذه الأيام عن عشرات الملايين التي دخلت في حسابات بعض النواب فمتى ما ثبت ذلك فإنها جريمة في حق الوطن والمواطن، وأول من يجب أن يحاسب هم الرشاة عديمو الذمة والضمير والخلق، من أوصلونا إلى هذا المستوى من الانحطاط، خصوصا أن تم شراء ضمائرهم هم نواب وضع الشعب ثقته بهم، وهم أول من يجب أن يحافظ على الأمانة والثقة، خصوصا بعد أدائهم للقسم.

إن السكوت عما نشر جريمة نشارك فيها ما لم نضغط بكل الوسائل المشروعة لكشف هؤلاء المرتشين ومن رشاهم ولا نكتفي بالشجب والاستنكار إعلاميا، بل علينا ان نفعّل ل أدواتنا الدستورية من خلال القوانين برفع الدعاوى على الجهات التي تحاول التستر والطمطممة على الضالعين في هذه الجريمة، وألا نستثني أحدا، خصوصا من تدور حولهم الشبهات من نواب ومن يساندتهم، سواء في الحكومة أو المجلس لينالوا جزاءهم مع رشاتهم، كبيرهم قبل صغيرهم، ليكونوا عبرة لغيرهم، من حقنا أن نحث البنك المركزي على القيام بدوره الرقابي لمتابعة مصدر الايداعات النقدية للبنوك والشكر لـ «الوطني» و«التمويل» على تحويلهما الحسابات المريبة إلى الجهات المختصة.. وجريدة القبس في كشفها الحسابات المشبوهة.

إلى النواب البصامية: تبريراتكم وتشكيككم في صحة ما نشر أو سكوتكم وعدم تحديد مواقفكم أمر مريب، أنتم ومرتزقة الإعلام الفاسد، مرثيا ومقروءا، فعلى من تتسترون؟ هناك رشاة ومرتشون تتداول أسماؤهم، والمواطن الحر النزيه ذو المبادئ والقيم والأخلاق لن يسكت، وسيحارب ليكشف هؤلاء، ومن المؤكد أن كشفهم سيكون الخطوة الأولى لانهاء زمن الفساد والإفساد الذي نعيشه منذ سنوات.

يدور الحديث حاليا عن بدء المرتشين ورشاتهم بتجهيز وتضبيط أوراقهم المفبركة لإضفاء الصفة الشرعية على ايداعاتهم، خصوصا ان براءتهم نتيجتها تبرئة من وراءهم من رشاة، ونقولها بأسف: هم قادرون على ذلك ما دام الفساد والمفسدون منتشرين بأغلب أجهزة الدولة والقطاع الخاص، ولنتذكر سرقة المليارات خلال فترة الغزو من دون عقاب لسراقها، ودورنا كمواطنين ان نتصدى لهم ولرشاتهم بربيع كويتي هدفه القضاء على القبيضة واسترجاع ما نهب وصرف عليهم من المال العام.

سؤالنا لبعض كبار المسؤولين والنواب ومرتزقة الإعلام الفاسد: قبل تبوئكم مراكزكم كان

مستواكم المادي متوسطا ان لم يكن اقل من العادي فكيف تفسرون التغيير المفاجئ وغير الطبيعي بالسكن الخاص في الداخل وفيللات المصايف والسيارات الفارهة بمئات الآلاف والاستثمارات في الأسهم والشركات؟

أخيرا النهب والتطاول على المال العام طالا المصدر الرئيسي للدخل، وهو النفط، وفق ما ذكر في احدى الصحف، سؤالنا لوزير النفط: المؤسسة هي المصدر الوحيد للانتاج والتوزيع بالاضافة إلى ثلاث شركات توزيع وميناء التهريب الدوحة ووجهة التهريب إيران وأي معدل صرف غير طبيعي ممكن اكتشافه والمستفيد منه، ونتوسم فيك الأمانة والشجاعة لكشف من قام بتهريب الديزل وبخسارة قيمتها حوالي ٣٤٥ مليون دينار ومن وراءهم من مستفيدين.

القبس في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ م





## الجدور التاريخية والسياسية لـ «القبضة»!

### سامي النصف

لو دعاك شخص وطلب منك حماية منزله الكبير من الحريق وحضرت ووجدت سلكا كهربائيا مفسوخا يندر بالخطر، فأمامك حلان الأول ان تغطي السلك بالشريط اللاصق وتكتفي بذلك وهو ما يسمى بـ «الحل الفردي» للمعضلة، ومشكلته ان ذلك الخطر قد يتكرر بعد مدة في سلك آخر وينتهي الأمر باحترق المنزل، الحل الآخر هو ان تغطي السلك وتطلب من صاحب البيت ان يتعاقد مع مؤسسة سلامة تزور منزله كل شهر وتتكفل بتغطية اي سلك آخر بإمكانه ان يحرق البيت وهذا ما يسمى بـ «الحل المؤسسي» الكفيل بإنهاء الإشكال الى الأبد.

بالمثل يمكن ان نتعامل مع مشكلة الايداعات النقدية الحالية بالاكْتفاء بالحل «الفردي» لها عبر الاكتفاء بتحويل الجناة الى النيابة وترك الباب مفتوحا لـ «قبضة المستقبل». بل والحاضر حيث ان هناك قبضة كبارا ضمن من يعلي الصوت هذه الأيام في الساحات وأمام الميكروفونات ضد القبضة. او ان نقوم بالبحث في جذور الاشكال توازيا مع «الإحالة للنيابة» للوصول الى حلول «مؤسسية» تقضي على هذه الظاهرة الى الأبد.

وأول الحلول الجادة والحادة من الفساد التشريعي والمجرية في «جميع» برلمانات العالم الأخرى، يكمن في تعديل بعض التشريعات لخلق «لجنة قيم» تحاسب وتردع وتزجر وتفصل المتجاوزين من النواب، لذا فمن يعلي الصوت ضد القبضة الحاليين ويرفض في الوقت ذاته إنشاء مثل تلك اللجنة هو في الواقع قبيض كبير بالسن مهما ادعى من ثورية وطهارة وطنية ويكفي ان يتتبع احد السيرة المالية لبعض الثائرين ليكتشف هذه الحقيقة الجلية، فحال هؤلاء كحال معمر وصادم وغيرهما ممن ادعوا الطهارة ونظافة الذمة ليكتشف المغرر بهم بعد سقوطهم أنهم أكبر الذم الأكلة للسحت.

ثاني الحلول المؤسسية لظاهرة «القبضة». التي ابتدأت للعلم مع بدء الحياة البرلمانية الكويتية قبل 50 عاما. هو عبر الموضوعية في الطرح والبحث عن مصلحة الكويت بدلا من الموالاة او المعارضة المغرضة طوال الوقت وخلق الاستجوابات الكيدية التي تضطر الحكومات المتعاقبة ومنذ نصف قرن للبحث بأي ثمن عن الداعمين لمشاريعها ومنع اسقاطها في البرلمان في ظل وجود من يتعهد أمام ناخبيه إبان فترة الحملات الانتخابية بالمعارضة لأجل المعارضة والوقوف ضد حكومات لم تشكل بعد، وهل بعد هذا الفعل المدمر فعل؟!

إن على الشعب الكويتي وشبابه ان يعي ان فشل اي حكومة في الماضي او الحاضر او المستقبل ليس فشلا خاصا برئيسها بل فشل للكويت جمعاء، حالنا حال الدول الأخرى، ففشل وإخفاق الحكومة القطرية او السعودية او المصرية.. الخ هو اخفاق بالقطع لقطر والسعودية ومصر، وتلك بديهيّة أخرى يخفيها بعض ساستنا لخلق الأزمات والاستجوابات التي هي الرافد الرئيسي للفساد التشريعي الذي لا تحله الخطب المدغدغة والكلمات النارية بل تزيده اشتعالا، وكم من ذم خربة تختبئ تحت دشايش بعض نوابنا ممن لم نسمع قط بتقديمهم «استقالاتهم» من كراسيهم الخضراء صانعة الأموال، ممن جاوز مكوث بعضهم عليها بقاء الديكتاتوريات العربية أمثال صدام ومعمر! وكيف يصدق احد مطالبتم الآخرين بالتخلي عن الكراسي الخضراء وأنتم متمسكون بها حتى القبر؟! وأين التضحية لأجل المبادئ؟!

الانباء في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ م

## الحكم لأهل الكويت عبد اللطيف العميري

وتتفاعل قضية التحويلات المليونية لاجراء مجلس الامة ويجتمع اهل الكويت على اختلاف أطرافهم وتوجهاتهم على رفض هذا الفساد وانكار هذه الجريمة بحق الوطن ومستقبل الاجيال، حيث اصبح النواب القبيضة في وضع لا يحسدون عليه ولكنهم لم يستسلموا بعد وراحوا يدبرون ويفكرون في كيفية الخروج من هذا المأزق، وإليكم وسائل القبيضة التي اتخذوها لابعاد التهمة عنهم، اولاهما: استدراج عطف الناس وانهم مظلومون وانهم شرفاء انقياء ولا يعلمون لماذا زج بأسمائهم وهكذا، وثانية هذه الوسائل الدفع بأن هذه الاموال من كسب مشروع وانهم لم يرتشوا او يقبضوا، وثالثتها انهم ضحية لصراعات الاسرة، ورابعتها انهم يدفعون ثمن مواقفهم المعتدلة على حد زعمهم، وخامستها: هناك من راح يكذب وينفي ويدلس على الناس ويراهن على الوقت وعلى حل المجلس لعل بذلك تتوارى هذه القضية ويلتفي الناس بأمر أخرى، اما سادسة الوسائل فهي: هناك من نجح في الضغط على مجالس ادارة البنوك لمنعه من احالة حسابه ومن معه من نواب.

اما سابعة الوسائل للقبيضة: فمنهم من صمت لاسباع حتى يتمكن من التخلص من هذه الملايين سواء بتكبيشها او بتحويلها ثم يصرخ فجأة بأنه بريء وأنه مستعد للكشف عن ذمته المالية ومستعد للتوقيع على وثائق النواب بهذا الشأن، وثامنتها هي خلط الاوراق والتساؤل عن سبب هذا التوقيت بالذات ولماذا لم يفضح النواب القبيضة في المجالس السابقة، وتاسعتها: هناك من آثر الصمت والسكوت والسفر، وعاشرتها ولعلها اهمها واطورها: هناك من راح يقول لنتنظر تصرف النيابة ولنقبل بحكم القضاء لان المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهذا باطل لا شك فيه لان من يعتقد بأن ما قام به القبيضة هو جريمة جنائية فحسب فهو مخطئ لانها بالدرجة الاولى جريمة سياسية واخلاقية لها اعتباراتها ومعاييرها ولا تخضع للاجراءات والقياسات القانونية والقضائية خاصة اذا ما علمنا ان الاجراء الاول الذي تقوم به النيابة بعد تلقي البلاغات هو احالتها الى البنك المركزي للفحص والتدقيق والتحقيق ثم رفع مذكرة للنيابة ومن المعلوم بالضرورة ان البنك المركزي في هذه القضية بالذات جهة غير محايدة كونه يتبع للحكومة والتي هي بلاشك طرف رئيسي والمشتبه به الاول في شراء ذمم النواب، لذلك فمن يعول على ادانة الحكومة لربيعها فهو واهم ويتبع سرايا وبالتالي ستكون النتيجة المتوقعة من دون شك حفظ النيابة لهذه البلاغات بناء على مذكرة البنك المركزي، وبالتالي سيطير القبيضة بهذا القرار وسيملاون الدنيا عويلا وصراخا بأنهم ظلموا وهم ابرياء انقياء وانهم ضحية لمواقفهم البطولية داخل المجلس، ولكن هذا لا ينطلي على اهل الكويت لان الجريمة السياسية قد اكتملت بركنيها، الاول: المواقف الحكومية الخالصة خلال السنتين السابقتين من عمر هذا المجلس بالحق والباطل والركن الثاني: وجود ملايين في حساب هذا النائب ثمنا لهذه المواقف، اذن اكتملت الجريمة السياسية برفع البنك كشفا رسميا باسم هذا النائب مثبتا فيه الملايين في حسابه وبالتالي يجب ان يكون حكما فيهم هو اسقاطهم شعبيا وسياسيا والنظر اليهم على انهم باعوا ضمائرهم وأماناتهم بوسخ الدنيا، فهم لا يستحقون من الشعب الكويتي الا الرفض والطرده والاعدام السياسي للابد والذذف بهم الى مزبلة التاريخ، فلا يجروننا الى معارك القضاء والنيابة لان الامر قد حسم شعبيا والحكم لأهل الكويت وليس للقضاء.

الانباء في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ م



## بين الغسيل والإرهاب أ.د. غانم النجار

حتى لا نُصاب بالإحباط، وحتى لا يتصور البعض أن فضيحة «الإيداعات المليونية» أو «نواب غيت» ستؤدي إلى نتائج جادة في مكافحة الفساد، حاولتُ في سلسلة مقالات سابقة تفسير معضلة الفساد في المجتمع، وكيف أنها أصبحت جزءاً من الفولكلور الشعبي، بل وربما عاداتنا وتقاليدنا، بدءاً من الحريق السنوي لمخازن وزارة التريية في الستينيات أو فضيحة فراش البلدية في الحقبة الثالثة من السبعينيات إلى «شبهات» النواب وغيرهم، والتي سأعود لشرحها تعميماً للفائدة، وتأصيلاً لفهم المشكلة.

تكمن الإشكالية في أن القانون الذي تدور حوله قضية «نواب غيت» هو قانون ٣٥ لسنة ٢٠٠٢، وقراره التنفيذي الصادر من وزير المالية في يوليو ٢٠٠٥، والذي تمت تسميته بقانون غسيل الأموال بالأساس لم يكن يستهدف مكافحة الفساد بل كان قانوناً لمكافحة الإرهاب، فقد صدر في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولذلك تراخى البنك المركزي، وربما حتى البنوك في التعامل مع تضخم الأرصدة المفاجئ للكثير من الأشخاص، حتى ربما من كان منهم يغسل أموالاً فعلاً، ولا أدل على ذلك من أنه تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سنة ٢٠٠٤.

وتكفينا تسمية اللجنة وربطها بين الفعلين «الغسيل» والإرهاب دليلاً على التوجه والهدف.

وبالتالي فإن التهرب والتعامل القانوني من قِبَل النواب المعنيين بالأمر قد يخرجهم من المساءلة، ومن ثم ينتهي قانونياً الاتهام وهو أمر «مقدور» عليه، الحكاية إذاً هي إرادة سياسية في التعامل الجدي مع حالة الفساد المستشرية، والتي تساهم الحكومة فيها بوسائل عدة تتجاوز مسألة غسل الأموال الواردة في القانون المذكور.

لكي يتم التصدي الجاد للفساد، لا بد من تركيز الحملة في اتجاه الضغط لإنتاج الحزمة القانونية المطلوبة لمكافحة الفساد، والتي تتضمن خمسة قوانين وهي قانون مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية وقانون تعارض المصالح وقانون حماية المبلِّغ وقانون حق الاطلاع على المعلومات.

ومع أنه من الناحية الدستورية يعد مجرد انضمام الكويت إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد كافياً لكي تأخذ تلك الاتفاقية قوة القانون المحلي بموجب المادة ٧٠ من الدستور، إلا أن الحالة الفاسدة المستشرية في البلاد قد تتطلب التأكيد بشكل لا هوادة فيه ولا ريبية، حينها فقط نقول بأننا نسير حقاً في طريق مكافحة الفساد.

عدا ذلك فإننا سنكون كمن يحرث في بحر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الجريدة في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ م

## الى متى...؟ الرش أوي! محمد حمود الهاجري

تعددت الرشى والجرم واحد، فشبها الرشى المليونية النيابية التي تفجرت بعد نشر القبس موضوع الإرباك الذي نعيشه، المتعلق ببعض الإيداعات وكيفية التعاطي معها، والتي تدخل حسابات نواب أو مقربين منهم ما هي إلا امتداد لسكوت وتعاطي غالبية النواب لأنواع مختلفة ومتعددة ومتنوعة الاشكال والالوان والقيم المباشرة وغير المباشرة.

الموضوع بصراحة ليس جديداً أو غريباً علينا، سواء في طريقة كسب اصوات الناخبين للوصول الى الكرسي او الاصوات النيابية داخل المجلس، لكن وجه الغرابة في هذه الفضيحة هو قيمة المبالغ المستخدمة لئائب واحد وعلانيتها أمام أطراف أخرى كسكرتارية النواب وموظفي البنوك والجهات الرقابية، وتحديدها السافر لقانون مكافحة غسل الأموال.

لقد سكت النواب دهرأ عن الرشوة الوظيفية بالتخطي في التعيينات والترقيات والتستر على الغياب، وتمرير المعاملات والخدمات المخالفة للقانون والسفر السياحي للعلاج في الخارج، والتمرغ في تجارة الإقامات والتمتع بإيرادات عدم الممانعة، وتوزيع المزارع والجواخير والقسائم الصناعية وترسية المناقصات والتفنيح بالعقود، ولم يسلم من كل تلك الرشى المقتعة مدع لشرف ولا حامل للواء التدين ولا حماة الدستور والمدافعون عنه.

وتغاضى نواب عن زميلهم الذي دشن مرحلة قبض الشيكات بمسيرة الكويت الديموقراطية سراً وتمويهاً، وخلال فترة توليه تمثيل الأمة في البرلمان في سابقة خطيرة ومخالفة كبيرة لكل الأعراف البرلمانية، ولم ينكر اي من اعضاء مجلس الامة داخل قبة عبدالله السالم هذا التصرف الذي توالى بعده كشف النائب فيصل المسلم لقضية شيكات أثارها وأربكت الحياة النيابية لفترة كُشف خلالها شيك واحد فقط وغابت الأخرى.

اسمحو لي أيها الداعون إلى تجمعات «إسقاط الراشي والمرتشي» سواء من النواب أو «نهج» لا فرق! أن أقول لكم إن نسبة كبيرة من نواب الأمة تلطخهم الرشوة بطريقة أو بأخرى، إلا إذا كانت الرشوة المليونية النقدية هي المحرمة برأيهم، وهي المتهمه فقط بنخر وهدم المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي التي نص عليها الدستور في الباب الثاني لأهميتها على ما تلاها من تنظيم للدولة! كالعدل والحرية والمساواة، والتعاون والتراحم بين المواطنين، وكفالة الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص، والحث على الدين والأخلاق وحب الوطن وحفظ كيان الأسرة، ورعاية العلوم والآداب والفنون وحرمة المال العام.

أيها النواب الكرام، أيها الناشطون الأعزاء.. من كان منكم بلا رشوة ولا خطيئة في حق الوطن والمواطنين فليعتل المنبر وليصرخ بأعلى صوته داعياً لإسقاط الراشي والمرتشي.

وليمتتع حتى عن حضور اي فعالية نهائيا ابتداء من أقل الخطأين جهدا وعطاء للوطن ممن يتسلم راتباً من الحكومة وهو في بيته الى من تسلّم شيكا باسمه الشخصي.

القبس في ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ م



## هيئة مكافحة الفساد... الشيطان في التفاصيل د. بدر الديحاني

اعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون في شأن مكافحة الفساد، والكشف عن الذمة المالية، والذي يقضي بإنشاء هيئة عامة مستقلة لمكافحة الفساد يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن "الشيطان يوجد في التفاصيل" كما يقول الثل الأجنبي.

هناك أسئلة كثيرة ملحة تتعلق بالهيئة المزمع إنشاؤها ويقانون الكشف عن الذمة المالية مثل: هل يمكن أن تعمل الهيئة بكفاءة وفعالية في ظل استشراء الفساد والإفساد السياسي أو أن الأمر يتطلب حزمة إصلاحات سياسية قبل البدء بممارسة الهيئة لأعمالها؟ وهل يتطلب الأمر موافقة مجلس الأمة على تعيين كبار مسؤوليها، أو تعيينهم الحكومة مباشرة؟ وما درجة استقلالية الهيئة المالية والإدارية؟

ثم من هم المسؤولون العموميون الذين سيشملهم كشف الذمة المالية؟ وهل هناك إعفاءات من تقديم كشوف الذمة المالية؟ ومن المخول بمنح الاستثناءات، وكم مدتها؟

وهل ستتبع الهيئة السيرة المهنية لكل مسؤول عام (وزراء، وكلاء، وكلاء مساعدون، مديرون عموميون، مديرون، مراقبون، رؤساء أقسام وأعضاء السلطتين القضائية والتشريعية) قبل شغل الوظيفة العامة للتأكد من عدم ارتكابهم مخالفات وجرائم لها علاقة بالفساد السياسي والمالي والإداري؟

وهل سيشمل كشف الذمة المالية أقرباء المسؤولين العموميين حتى الدرجة الرابعة؟ ومتى سيطبق هذا القانون؟ وهل سيطبق بأثر رجعي أم لا على طريقة "عفا الله عما سلف" من أجل تجاوز فضيحة الرشاوى المليونية للنواب المثارة هذه الأيام، وما يحاط بها من ملابسات سياسية معقدة؟

قصارى القول إنه في ظل الوضع الحالي الذي استشرى فيه الفساد والإفساد في الأجهزة الحكومية و"فاحت ريحته" من داخل السلطة التشريعية، وتردى فيه مستوى أداء الإدارة العامة بشكل غير مسبق، فإن الخوف كل الخوف هو أن تتحول هيئة مكافحة الفساد المزمع إنشاؤها إلى جهاز شكلي "ديكوري" يكون دوره الأساسي هو التغطية على عمليات الفساد والإفساد أكثر من أن يكون دوره هو مكافحتها...

كما هي حال بعض أجهزة "مكافحة" الفساد الموجودة في بعض الدول العربية؛ مثل جهاز منع الكسب غير المشروع أيام حكم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، والذي كان دوره الرئيس، هو تبرير عمليات الفساد والإفساد التي كان أركان النظام البائد والمحيطون بهم يمارسونها، والدليل على ذلك أن رؤوس هذا النظام وكبار مسؤوليه موجودون الآن في السجن، ويحاكمون بتهم الفساد السياسي والمالي والإداري!

الجريدة في ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ م

## في الكويت... من تهادى سَلَمٌ أ.د. ناجي سعود الزيد

البعض يتساءل عن كيفية إثبات جريمة الرشوة ما لم يعترف الراشي والمرتشي أو أحدهما؟ لو كان لدينا F.B.I مماًثلاً لأميركا أو Scotland Yard مثل بريطانيا، لاستطاع الاطلاع على كثير من المعلومات بطلبها من الجهات المختصة عن طريق المحاكم.

وبما إنه ليس لدينا أجهزة كهذه، فلنحاول أن نيسط الأمور للوصول إلى الحقائق. أولاً: هناك ملفات تحوي حسابات نواب أحالتها بنوك عدة للنيابة العامة، وسبب الإحالة هو تضخم هذه الحسابات فجأة...!

ثانياً: من أين أتى كاش بالملايين تم إيداعه نقداً؟

ثالثاً: من أين يأتي أي نقد، فالمصدران الرئيسيان هما البنوك والبنك المركزي؟

رابعاً: عندما خرجت هذه المبالغ من المركزي، أو من أي بنك، فلا بد أن هناك مستندات تجيز مثل هذا الصرف، وتسجل المعاملة.

هذا ما فهمناه حتى الآن... ما لا نفهمه حتى الآن أن تمر أعدار مرور الكرام، كبيع مجوهرات، أو أراض، أو كما ادعى أحد النواب أنه عشر عليها في كبت أمه.

ولعدم مرور مثل هذه الأعدار حتى على طفل في العاشرة من العمر، أصبح الناس يتدرون بها، وأصبحنا نطلق النكت حتى نهضم بلاوينا.

الحقيقة ستعرف حتماً لو كانت هناك إرادة قوية وجادة للبحث عن المصدر، ومساءلة القائمين عليه... والحقيقة تكمن في سلسلة الأرقام التي يحملها ذلك النقد، فالمسألة واضحة، فأى بنك أو البنك المركزي إذا أراد إخراج مبالغ بالملايين كما حدث، فليس هناك ما يمنع من أن تتعقب السلطات الأمنية تسلسل الأرقام، فالملايين تأتي على شكل «رزم» متسلسلة، وعليها أرقام تدل على مصدرها، وإذا لم يكن الرئيس، فالمصدر الثانوي وهكذا.

المهم يجب ألا تموت القضية بعذر أن الرشوة لا يمكن إثباتها، فبالإمكان إثباتها، وبالإمكان البحث عن دوافعها، وبالإمكان الاستنتاج أين تكمن علة هذا الوطن؟ فهو عليل منذ سنوات، وما الفضيحة المليونية إلا نتاج مسلسل من الغش والخداع والرشوة والفساد والتهاون في العقوبة وتطبيق العقوبة.

القبس في ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ م



## هل نقول: كلها تسكريا بن عسكر! ناصر سليمان النفيسي

لا يخفى على أحد فضائح الإيداعات المليونية - سواء كانت رشاًوى أو غسيل أموال أو غيرها من الجرائم - والمشتبه بهم بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وقد كان هذا الموضوع معروفاً تماماً لسنوات سابقة كأحداث جانبية "ومحفوظة" بعض الأحيان، ولم تكن هناك الجرأة لدى البعض في تصعيد هذا الموضوع كونه حساساً بالدرجة الأولى، والأهم من ذلك كونه متوافقاً أو متفقاً عليه ما بين أطراف الفساد والإجرام.

### عندما يختلف السارقون تنفضح السرقات

والجديد في الموضوع هو أن هناك حدثاً ما جعل هذا الموضوع يطفو على السطح فجأة ويظهر للجمع، والسبب الذي نرجحه وباختصار هو "اختلاف السارقين"، وبالتالي، انفضاح سرقاتهم، ويبدو أن درجة اختلاف اللصوص هذه المرة مرتفعة وحادة للغاية، حيث إن نشر الغسيل أو كشف الفضائح ترافقه اليوم مستندات جاهزة ولا يمكن التشكيك بها كونها دامغة بشكل قاطع!

### من المسؤول!

لاشك بأن الراشي والمرتشي أو الفاسد والمفسد هم المسؤولين عن هذه الفضيحة "الكارثة"، لكن الموضوع أكبر من ذلك بكثير، وذلك كون تلك العمليات "العملاقة" لا تتم مباشرة ما بين تلك الأطراف فحسب، وإنما يتم تنفيذها من خلال البنوك وبواقع مستندات وقيد محاسبية، والتي هي تحت مستويات متعددة من الرقابة الصارمة، ومنها رقابة وتدقيق بنك الكويت المركزي ... كما يفترض!

### كما أن هناك حسابات متضخمة لآخرين!

وقد انتفضت وتضخمت حسابات بعض نواب الأمة كما يتم التركيز عليه حالياً وبشكل كبير ومريب، لكننا - ومرة أخرى - يجب أن نبحث عن آخرين تضخمت وتورمت حساباتهم أيضاً، وقد مروا واعتمدوا هذا التضخم والتورم، ولو إلى حين، وهم كثيرون بالطبع، وهناك من يتساءل أين كبار مديري البنوك من هذه التحويلات كما يتردد مؤخراً ولو على استحياء؟!!

ومما يبرر تلك الشبهة الجادة هو استحالة تمرير الإيداعات المليونية الكبيرة والمتكررة دون موافقة بعض البنوك وبعلم كبار مديريها بالطبع، حيث إن هناك تعليمات صارمة وقاطعة ومكتوبة أيضاً تمنع تلك الإيداعات، لكنها تمت منذ فترة ليست بالقصيرة وبشكل متكرر وبمبالغ فلكية أيضاً، ما يعزز شبهة تواطؤ بعض كبار مديري البنوك في تلك الجرائم المالية.

من جهة أخرى، فإن أقلية من البنوك الكويتية قد رفعت بعض الشبهات المالية للنائب العام، بينما لم تفعل أكثرية البنوك الكويتية ذلك، ورغم احتمال خلو أحد أو بعض البنوك من الإيداعات المشبوهة، إلا أننا نعتقد أن معظمها متورط في هذا الموضوع، وربما يستمر بعض كبار مديري تلك البنوك بالتستر أو التفكير بسيناريوهات وبدائل عليها تنقذهم من هذه الفضيحة، وفي هذا السياق، هناك أكثر من ١٠ فروع لبنوك أجنبية في الكويت لا نستبعد تورط بعضها بتلك الشبهات أيضاً .



## البنك المركزي...على المحك

ولا شك أن جانباً من مسؤولية متابعة تلك الموضوعات الخطيرة على عاتق بنك الكويت المركزي، والذي يتطلب منه - من بين عدة أمور مهمة - مراجعة الحسابات المصرفية وحركتها في البنوك الكويتية للتأكد من حركتها، وبالتالي، اتخاذ الإجراءات المناسبة والواجبة في حال وجود شبهات مرتبطة بها، وبمناسبة الحديث عن بنك الكويت المركزي؛ علينا أن نقول وبصراحة ممزوجة بالألم: أن سُمعته قد اهتزت ومكانته قد تزعزعت بعد شيوع الممارسات المالية الفاسدة وانفضاح أمرها، وقد تعدت السمعة السلبية للبنك المركزي إلى نظام الكويت المالي ودرجة الثقة به خارج حدود الدولة، والذي يعتبر تطوراً خطيراً للغاية يندرج بعواقب وخيمة وشيكة.

### تناقض موقف أحد أو بعض البنوك

ومما يؤكد الشبهات القوية التي تحوم حول تواطؤ بعض مديري البنوك؛ هو النفي القاطع لأحد أو بعض البنوك لأي إيداعات مشبوهة مع بداية نشر الفضيحة في صحيفة القبس بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١١، لكن عندما تم الكشف عن فصول جديدة لتلك الفضيحة وتعززت إثباتاتها، أقر أحد أو بعض البنوك بالإيداعات المشبوهة ما أدى إلى رفع الموضوع للجهات القانونية الرسمية من أجل الخروج من المأزق ولو مؤقتاً، وذلك على طريقة ذر الرماد في العيون أو تخفيف الضغط المتصاعد من تعاضل الأدلة والقرائن على الشبهات القوية بتورط بعض البنوك بالتواطؤ مع أصحاب الإيداعات المليونية المشبوهة والتستر عليها، وبالطبع؛ فإن البنوك - شخصيات معنوية أو اعتبارية - لا تتصرف بذاتها، وإنما بقرارات الأشخاص الطبيعيين الذين يديرونها.

### وأيضاً ديوان المحاسبة على المحك

وللأسف الشديد، يطول الحديث عن الفساد واستفحاله وليس له نهاية، ومنه دور ديوان المحاسبة الذي هو محط الأنظار في مثل تلك النوازل العظام، حيث يعتبر ديوان المحاسبة صمام الأمان للعام ووكيلاً عن الشعب للمحافظة عليه، إلا أن من الممكن الاستنتاج بأن هناك قصوراً كبيراً في أداء ديوان المحاسبة لواجباته، وفي هذا المضمحل تحديداً، ما أدى إلى استفحال الفساد وصرف المبالغ الفلكية على شكل رشاًوى، والتي منبعها المال العام بالتأكيد، وليس من الأموال الخاصة للراشدين أو الفاسدين المفسدين بلا ريب.

ومن أوجه القصور التي تطول دور ديوان المحاسبة في أداء واجباته؛ هو هدر الأموال العامة في مشروع طوارئ ٢٠٠٧ أو "سكراب ٢٠٠٧"، والمرتببط باستيراد مولدات كهربائية عملاقة لسد النقص المفاجئ في تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية، والتي تبين أنها غير صالحة رغم تكبير ميزانية الدولة أموالاً طائلة لاستيرادها، وقد صدرت أحكام قضائية تدين بعض كبار موظفي ديوان المحاسبة بتعمدهم إتلاف مستندات وتزوير أخرى في سبيل التكتم على تلك الفضيحة، وذلك لضمان عدم وصول الحقيقة إلى أصحاب الشأن، هذا ما هو مؤكد وثابت، أما عن ما تتناقله المنتديات والدواوين يومياً عن تقصير ديوان المحاسبة؛ فحدث ولا حرج كما يقال من هول المواضيع المتداولة، ونأمل أن لا تكون حقيقة ثابتة، كما ثبتت الرشاًوى المليونية لبعض أعضاء مجلس الأمة بعد أن كانت مجرد أحاديث ومواضيع يتم تداولها في المنتديات والدواوين كحال ما يتم تداوله حالياً عن التقصير الكبير في أداء ديوان المحاسبة لدوره !





## ما هي حصة الراشي والمرتشي؟

وكما أسلفنا؛ فإن المنبع الأساسي للرشاوى المليونية هو المال العام بكل تأكيد، ويحق لنا السؤال بهذه المناسبة وبصراحة أيضا: كم اختلس الراشي من المال العام حتى يدفع للمرتشي؟، طبعاً لن يكون الراشي ” أميناً ” بحيث يستلم ويسلم نفس المبلغ، فعندما يستلم المرتشي مليون دينار كويتي على سبيل المثال؛ فإنه من المحتم ومن باب أولى أن يكون نصيب الراشي مبلغ مماثل على أقل تقدير، إن لم يكن ضعفه أو حتى عشرة أضعافه، والذي يعني أن المرتشي له ” النزر اليسير ” من الأموال المختلصة من المال العام في حقيقة وجوه الأمر، مهما كان هذا ” النزر اليسير ” كبيراً من وجهة نظر البعض كونه بملايين الدنانير الكويتية!

### تبعات ” الغسيل ” و ” الرشاوى ”

ولا شك أن الفساد المتمثل في الرشاوى لمثلي الشعب ونوابه وغسيل الأموال لأطراف أخرى له تداعيات خطيرة لا يمكن تخيل وتصور عواقبها الوخيمة، ولا مجال هنا للإستطراد فيها رغم أهميتها، لكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أحد أبعادها الاقتصادية، وهو: تضخم أسعار العقارات مؤخراً بشكل ملحوظ خاصة السكني منها والاستثماري، والذي يعود - من ضمن عدة عوامل - إلى شراء عقارات بشكل كبير وسريع وبأسعار مرتفعة عن قيمتها المنطقية، وهي أحد الظواهر المعروفة المصاحبة للأموال الفاسدة، وحلقة من إحدى الحلقات المتسلسلة والتقليدية والمعروفة لغسيل الأموال، والذي له تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وأمنه بكل تأكيد، كما أنها تمس حياة المواطن العادي البسيط الذي بدأ يعاني من ارتفاع جنوني لأسعار الأراضي لبناء بيت العمر كما يقال، وذلك دون مسوغ علمي سليم وفني معقول، حيث إن الركود الاقتصادي يضرب أطنابه في كل مكان من البلاد، والكل يصرخ ويتألم من الحال الاقتصادي المزري الذي تعيشه جميع المفاصل الاقتصادية في الدولة، وهذه الحالة من شأنها توفر العقارات بأسعار مناسبة، لكن العكس هو الحاصل مما يثير العجب، حيث إنه إذا عرف السبب - وهو الأموال غير المشروعة - بطل العجب وهو التضخم غير المبرر، فلا يخفى على أحد تضخم ثروات بعض أعضاء مجلس الأمة والذين كانوا مجرد موظفين عاديين، في حين أننا نجدهم اليوم يملكون المباني الاستثمارية المتعددة والمنازل والمزارع والشاليهات ومختلف الموجودات داخل وخارج البلاد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ ظهر فجأة رجال أعمال يتداولون الملايين يوميا في البورصة، ويمتلكون حصصاً متعددة في الشركات المدرجة إلى حد تكوينهم لإمبراطوريات مالية وكانوا قبل عدة سنوات ” لا شيء ” من حيث المال والنفوذ، لكنهم استدلوا على طريق الفساد بسهولة وسرعة، خاصة فيما يتردد عن احترافهم وتخصصهم بغسيل الأموال، وبالتالي، سيطروا على مفاصل استراتيجية في الدولة سواء كانت اقتصادية أو سياسية وحتى سيادية أيضاً!

### عصيان مدني وتمرد جماعي

وقد تسببت الفضائح المليونية بحالة من الفوضى والتشرد في البلد بسبب الثراء الفاحش للمفسدين، ورغبة البعض باللحاق بهم بشكل أو بآخر، كما شجعت هذه الكارثة الوطنية على اتساع حالة من التدمير موجودة أصلاً، ما أدى إلى اشتعال موجة من الإضرابات وتفشيها السريع في العديد من مؤسسات الدولة وهو ما أصاب بعضها بالشلل، وذلك للحصول على ما يمكن الحصول عليه من النهر المتدفق بلا حساب من الأموال العامة من خلال آلية المطالبة بزيادة الأجور والمرتبات والمزايا والبدلات و... إلى ما لا نهاية له من التوبيبات والمسميات، حيث وصل بنا الأمر إلى حالة

من التمرد الجماعي والعصيان المدني، حتى أصبح البعض يسأل نفسه: لماذا لا أكون مليونيراً مثل البعض دون جهد أو تعب؟، ولماذا لا يكون لي حصة من الأموال الهائلة التي يتم صرفها لمن يستحق ولمن لا يستحق؟ ولماذا ألتزم بعملتي وأخلص في تأدية واجباتي ما دام الأمر كذلك؟ .. وغيرها من التساؤلات التي تفرض نفسها على الشريف وغير الشريف في مثل هذه الظروف، وبالتالي، لا يجد الموظف - ٩٠٪ من العمالة الكويتية الموظفة لدى الحكومة - إلا أن يضرب عن العمل لعله يحصل على حصة وأنصيب من الأموال المهذرة، وذلك على مختلف شرائحهم، فهذا يطالب بـ ٢٥٠ ديناراً زيادة، والأعلى منه بـ ٥٠٠ دينار، والأرقى بـ ١٠٠٠ دينار، والقيادي بـ ٢٠٠٠ دينار ... إلى ما لا نهاية، وقد تحققت بعض تلك المطالب، ونحن في الطريق لتحقيق ما تبقى منها، وربما يقول قائل: إن كان حال البلد وصل إلى مرحلة ” المخامط ” وعلى المكشوف، فإن المطالبة بزيادة الرواتب سواء بشكل مبرر أو غير مبرر تبدو منطوية إن لم نقل أنها مطالب تتسم بالتواضع، وذلك رغم أعبائها المليارية على الدولة في نهاية المطاف!

### التكاليف على البورصة!

ومن مظاهر تفشي الفساد والانحيار بشكل سافر؛ هو ما يشهده سوق الكويت للأوراق المالية من نزاع شرس ومعلن وإعلان للحرب ما بين الأطراف المعنية، وهي: وزارة التجارة، إدارة السوق، لجنة السوق، وهيئة السوق، حيث إن لذلك الصراع عدة تفسيرات موضوعية ومنطقية، ومن أهمها: الصراع والتكاليف على النفوذ والسلطة، والذي هو أهم وسائل جمع الأموال الفلكية والسريعة، سواء من جانب المسؤولين عن بعض تلك الجهات، أو من يقف وراءهم ويحركهم كالدمى، ولا شك بأن هذا الصراع والحرب المستمرة ما بين تلك الأطراف إنما هو نتاج طبيعي لسوء إدارة الدولة وهدر الأموال، والذي يدفع البعض ”للهيش“ و”النهش“ بقدر ما يستطيع وبأسرع ما يمكن قبل انتهاء الكرنفال والمهرجان ”النهوي“ الناجح بدرجة الامتياز وبمرتبة الشرف أيضاً!

### خيانة الوطن والمواطنين

لا شك أن ما يحدث من فلتان واستهتار في إدارة دفة الأمور سينتهي إلى الخراب والدمار على الجميع وهو من البديهيات والمسلمات لا ريب، وإن كان هناك اختلاف؛ فإنه يكمن في توقيت حدوث الدمار الشامل، لأن ما يحدث في واقع الأمر هو ذبح للوطن والمواطنين، والأنكى والأمر أن ذلك يتم بواسطة أموال البلد ومدخرات الشعب، والذي هو عدوان وتعدٍ خطير للغاية، بل إنه أخطر من أي عدوان مصدره خارج حدود الدولة، وهذا ما نتمنى أن يفهمه من تبقى من العقلاء والمخلصين في هذا البلد الجريح، فقد تم تجاوز المحظورات والخطوط الحمراء ونحن إلى طريق الهاوية سائرون، حيث يبدر السؤال: ما هو الحل؟ هل نستسلم ونقول بالمثل العراقي عند اليأس من مكافحة الفساد واستفحاله: ”كلها تسكريا بن عسكر“!، أم نردد الكلام الذي نسمعه دائماً في مثل تلك الظروف: إن الدولة تسير ببركة من الله! وأن الله سينجيننا من الكريات والكوارث! وأن الأيادي الخيرة والبيضاء ستعصمنا من النكبات والمحن!، والذي نعتقد أنه مجرد هراء وهروب من مواجهة الفساد إن لم نبذل الأسباب الموجبة لرعاية الله وحفظه لنا، حيث إنه من المؤكد أن الهلاك والدمار مصيرنا جميعاً عندما نرى شرذمة مجرمة من بيننا تهدد الوطن والمواطنين ولا نسعى للأخذ على يدها... والله المستعان.

عالم اليوم في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م



## البحث بين أشلاء ميثاق الشرف "المذبوح" يوسف عبد الكريم الزنكوي

في ١٩ مارس ٢٠٠٨ صدر مرسوم حل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات جديدة، وخلال فترة الإعداد للانتخابات النيابية التي أجريت في ١٧ مايو ٢٠٠٨، وقعت مجموعة من المرشحين لهذه الانتخابات ميثاقاً أطلق عليه حينها "ميثاق شرف" جاء فيه:

"تحقيقاً للرجبة الأميرية السامية التي أبداهها صاحب السمو أمير البلاد بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً مرموقاً في المنطقة، ونزولاً عند المطالبة الشعبية العارمة لوضع هذه الرغبة السامية موضع التنفيذ على أرض الواقع فقد تم الاتفاق فيما بين السادة مرشحي مجلس الأمة في الانتخابات الحالية وتعاهدوا فيما بينهم، أنه في حال فوز "أي منهم" في الانتخابات الحالية أن تكون القضايا الاقتصادية التالية ضمن دائرة اهتماماتهم الاقتصادية وعلى سلم أولوياتهم الوطنية والعمل على تفعيلها من خلال القنوات الدستورية المتاحة".

وقد سرد المرشحون الموقعون على هذا الميثاق قائمة طويلة من القضايا الاقتصادية التي تزيد إلحاحاً يوماً بعد يوم حتى يومنا هذا، اشتملت على أحد عشر بنداً، من بينها ضرورة إعطاء القطاع الخاص الكويتي الأولوية وتفعيل دوره التنموي، وتشريع قانون الخصخصة من أجل البدء في عملية خصخصة القطاعات الخدمية الرئيسية للارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتشجيع الدور الحكومي بالإشراف والمراقبة وتنفيذ القوانين، ووضع مشروع إعادة هيكلة بعض الوزارات الاقتصادية للتخفيف من حدة الروتين وتقليص الدورة المستندية على سلم الأولويات لتشجيع الاقتصاد وجذب المستثمرين، وتشريع قانون المستثمر الأجنبي من أجل استقطاب الخبرات الأجنبية ورؤوس الأموال.

كما اشتملت القائمة على ضرورة إيجاد فرص عمل جديدة تستوعب مخرجات التعليم خلال السنوات العشر المقبلة على الأقل، واعتماد قانون الـ "BOT" لدفع عجلة المشاريع التنموية في البلاد، وإنهاء إجراءات مشروع حقول الشمال والمشاريع النفطية الضخمة، وتفعيل قانون هيئة سوق المال من أجل حل الكثير من المشكلات العالقة ذات الصلة بسوق الكويت للأوراق المالية، وإدراج قضايا اقتصادية ملحة أخرى إلى القائمة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية وحسب ما يستجد من ظروف استثنائية في المنطقة في المستقبل.

لاحظ أن كل القضايا الاقتصادية المذكورة ضمن الميثاق "قوية"، ولو نفذت على أرض الواقع لنافست الكويت أقوى اقتصادات الدول الغربية، ولكن "حجي ببلاش". وقد نجح أغلب المرشحين الذين وقعوا على هذا الميثاق في انتخابات ٢٠٠٨ وحتى في انتخابات ٢٠٠٩، ورغم ذلك يبدو أن الموقعين "لحسوا" كل ما جاء على صفحة الميثاق لتخرج بيضاء من كل سوء. فحتى هذه اللحظة لم نر إنجازاً اقتصادياً واحداً "عليه القيمة" حقق من قبل أعضاء مجلس الأمة الكويتي في دورتيه الحالية والسابقة.

وحتى هذه الساعة لم نسمع من أي منهم عذراً واحداً يشفع لبائعي الشمس والقمر والفخورين بتخاذلهم، لكي يشفوا في الوقت نفسه غليل المتحسرين على التراجع الاقتصادي "الذليل هذه الأيام" بسبب الإيداعات المليونية المخجلة. فكل همهم انصب على عقد صفقات واتفاقات مع الحكومة من خلال تقديم استجابات غير مجددة وفاشلة، لنرى نواباً و"أبناءهم وأقرباءهم من الدرجة الرابعة"

وقد ازدادت جيوبهم انتفاخاً، من دون أن يهتز لهم جفن ومن دون أن يتلطح شرفهم الرفيع من أذى القول والفعل.

وفي ختام هذا الميثاق جاءت جملة ”وعلى هذا فقد اتفق جميع المرشحين المذكورين أدناه على ما ذكر في البنود أعلاه، والله خير الشاهدين“. فهل كانوا يحاولون خداع الناس بذكرهم الله سبحانه وتعالى كخبر شاهد؟

ليس كل الناس غاسلة وجوهها بالماء والصابون.

السياسة في ٦ أكتوبر ٢٠١١ م



## السرييس في الكبت ! د. حسن عبد الله جوهري

لا يمكن الرهان فقط على الاستجابات، وينبغي أن تكون هناك جهات أخرى موازية ومكملة للمساءلة السياسية، وفي مقدمتها استعجال الردود على الأسئلة البرلمانية لكشف خريطة المال السياسي واتجاهاته أمام الرأي العام الكويتي، ومنها الإصرار على إقرار قوانين الذمة المالية ومحاربة الفساد والتعديلات على قانون غسل الأموال بأقصى سرعة.

التحدي الأكبر أمام مجلس الأمة، الذي لم يكن له مثل في تاريخ الديمقراطية في الكويت هو الكشف عن تفاصيل فضيحة الإيداعات المليونية التي هزت مشاعر الناس ونفخت أوداجهم، والجميع يترقب نتائج أي إجراء حقيقي من شأنه فتح خارطة الفساد من الباب الواسع.

وفي رأيي فإن ملامح الإيداعات المليونية قد بانث وبشكل واضح في صورتها السياسية، وتتمثل بلوحة بروازها ذو أضلاع أربعة تشمل المؤسسة التشريعية وأطرافاً حكومية من جهة، والإعلام والفساد وأطرافاً تجارية من جهة أخرى، ومثل هذا الاستنتاج يعتمد على منطقتين متسلسلتين الأحداث والمحطات السياسية والمواقف المرتبطة بها منذ سنوات قليلة مضت، والإيقاع الموسيقي على مسرح الحياة العامة لهذا الواقع جلي كالشمس.

ومع ذلك ورغم انكشاف الفضيحة سياسياً فلا بد من التصدي لهذه القضية قانوناً وتشريعاً لسببين: أولهما القصاص واسترجاع هذه المبالغ إلى مكانها الحقيقي، والثاني سد الفراغ التشريعي لعدم تكرار مثل هذه الجريمة وبهذه الجرأة المغرورة، وكذلك فتح بقية ملفات الفساد والرشوة وبيع المواقف بأشكالها المختلفة تباعاً حتى لا يقال إننا نكيل بمكيالين، وحتى لا "يتشطر" أحد علينا في خلط الأوراق ويساوي "قبيضة" الملايين بتعيين بعض المساكين أو علاج بعض المرضى أو غير ذلك من صور الفساد.

وفضيحة الملايين يجب أن تعالج أيضاً من جهات عدة، فالحراك الشعبي والمساءلة السياسية جبهة قوية ومؤثرة بلا شك، والدفع في هذه المواجهة خلق رأياً عاماً ضاغطاً وجمع القوى السياسية المختلفة حول قضية وطنية كبرى من جديد، ولكن الطرف الآخر بات مستعداً للمواجهة والحسبة الرقمية أصبحت مريحة للحكومة وأغلبيتها النيابية، وسيناريو أي استجواب لرئيس مجلس الوزراء من المرجح أن يبدأ بطلب جلسة سرية ثم إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية وتأجيلها إلى نهاية دور الانعقاد، وربما ما تبقى من الفصل التشريعي برتمته.

ولذلك لا يمكن الرهان فقط على الاستجابات، وينبغي أن تكون هناك جهات أخرى موازية ومكملة للمساءلة السياسية، وفي مقدمتها استعجال الردود على الأسئلة البرلمانية لكشف خريطة المال السياسي واتجاهاته أمام الرأي العام الكويتي، ومنها الإصرار على إقرار قوانين الذمة المالية ومحاربة الفساد والتعديلات على قانون غسل الأموال بأقصى سرعة، وتوجيهها نحو المساهمة في كشف الحقائق الحالية وجعلها رادعاً ذا هيبة ومصداقية؛ كصمام أمان للمستقبل، وأخيراً تجب مواصلة التحقيق البرلماني في هذه القضية سواء داخل المجلس أو من خلال ندب أو أكثر للاطلاع على البيانات المالية في بنك الكويت المركزي.

هذه جملة من الحلول العملية والواقعية بل المبرئة للذمة أمام الله وأمام الناس لعل وعسى نستطيع أن نكشف بعض طلاسم الإيداعات المليونية وأسرارها، التي بالتأكيد ستكون أكبر وأخطر من اختزالها بـ"كبت" الأمهات المسكينات الذي لا يتعدى مخزونه الاستراتيجي تشكيلة من أدوات التراث كالمشط الخشبي وزيت الشعر الهندي وأكياس من الحنة، وقنينة كحل أسود وبعض الملافع، وفي كل الأحوال حفنة من الدنانير مربوطة بإحكام بربطات من القماش لا يستطيع أي "حرامي خزنة" أن يفك عقدها!

الجريدة في ٧ أكتوبر ٢٠١١ م



## اقتراحات أمس ورشاوي اليوم عبد اللطيف الدعيج

في بداية العمل البرلماني، اي مع اول مجلس، كانت اغلب اقتراحات الاعضاء ذات طابع بلدي اكثر منه تشريعي او سياسي يتفق وطابع البرلمان. كان الاعضاء في ذلك الوقت يركزون على استحداث فتحة في شارع (يو تيرن يعني)، او سدها اذا كانت مزعجة لاهل المنطقة حسب تقييمهم، او كانت الاقتراحات والمشاريع الاكبر تتحصر ايضا في انشاء شارع او بناء مسجد او مستوصف في المنطقة، هذه كانت كل طموحات الاعضاء في ذلك الوقت.

في المجلس الثاني سنة ١٩٦٧، اي المجلس المزور، حدث بعض التطور، حيث اهتم الاعضاء بتوفير خدمات اهم او انجازات اكبر من استحداث او إلغاء فتحة في شارع، ونقلوا اهتمامهم الى بناء بيوت الدخل المحدود وتوزيعها وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين. وكلنا يذكر ان ذلك المجلس ضيع وقته كله في محاولة تحديد الصليبخات، قرية ام ضاحية، لان ذلك سيؤثر في كيفية توزيع بيوتها الحكومية، الا ان تدني اسعار النفط، والكساد الذي خيم على البلد، لم يوفرا ارضية او دافعا للحكومة او النواب لزيادة الانفاق او تنويعه على المواطنين، او بالاحرى الناخبين.

في المجلس الثالث، وبعد ان ساهم شاه ايران في رفع اسعار النفط، ثم الارتفاع الجنوني مع حرب اكتوبر لاسعاره، وبعد تطبيق اتفاقية العائدات ثم تأميم النفط، كل هذا ادى الى توافر سيولة رهيبة لدى الدولة، او المجلس والحكومة. هنا بدأت «رشاوي» المجلس، وبدأت المشاريع والاقتراحات الاستحواذية، مثل زيادات الرواتب او صرف البدلات او الزيادات المتواصلة في قروض الاسكان والزواج، بل تحولت بعض الاقتراحات الى رشوة وشراء ذمة واضحين، حين توالت الاقتراحات بصرف منح وعطايا للناس او اسقاط قروض الرواتب وما شابه. واذا لم يكن في مقدور الجيل الحالي تذكر تلك الاقتراحات فإن الاقتراحات التي تلت الزيادة الحالية في اسعار النفط ربما لا تزال في الذاكرة، وبعضها لا يزال اقتراحات ومشاريع تنتظر النظر فيها امام لجان المجلس، ولعل أشهرها اسقاط القروض، او تخصيص منح بالآلاف للاسر او الافراد.

مع كل هذا في الذاكرة، او مائل للعيان، فإن بعض «مشجعي» ساحة الارادة يحاول ان ينكر كل هذا وينفي ان تكون «الرشوة» تقليدا او عرفا كويتيا، مارسته السلطة ومارسه نواب الشعب وتقبله الناس، وبالكاد لم يعترض عليه احد.

من آخر مظاهر الرشوة والاستحواذ الشعبي على المال العام، الاعلان الذي زين معظم صحفنا الاسبوع الماضي، والذي دعت فيه وزارة الاعلام شركات الصحف الجديدة الى التقدم لتسلم القسائم الصناعية التي خصصت لها في العارضية الصناعية. يقدر خبراء العقار قيمة القسيمة هناك بثلاثة ملايين دينار. المهم في الموضوع ان قسائم العارضية تمليك وليست تأجيرا مثل بقية قسائم المناطق الصناعية، يعني حلال عليهم الى الابد، والاهم من كل هذا ان اصحاب الصحف قد وقعوا على تعهد عند منح الرخص لهم بعدم مطالبة الدولة بأي دعم او عانية... ثلاثة ملايين شنسيميهم ٩٠٠ «شرهة» وليست رشوة او سرقة بالتأكيد. ومنا الى مشجعي ساحة الارادة وحناجرهم.

القبس في ١٠ أكتوبر ٢٠١١ م

## فساد المجلس.. واختطاف الدستور!

موسى معرفي

ماذا حصل نتيجة لسوء الممارسات الديمقراطية؟! لقد تحوّلت الطائفية والقبلية الى حزب سياسي. وهذا - في حد ذاته - خطر كبير على مستقبل الكويت والاجيال القادمة، وذلك لانحدار روح المواطنة وسيادة الروح القبلية والطائفية. كما انحدر اداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعمّ الفساد الاداري والرشوة على كل المستويات، باستخدام الدستور والقانون، لتنفيذ مآرب شخصية وأجندات قبلية وطائفية وتسخير افرزات العملية الديمقراطية لإثارة النعرات.

وانعكست الصراعات بتخريب الذمم «وتكبيش» ولاءات بعض اعضاء المجلس بإغداق المال السياسي، وإلا فكيف نفسر، ونحن نرى بعض الاعضاء، قد اصبحوا ملاك مجتمعات وفنادق وشركات بهذه الايداعات المليونية، حيث لم يكونوا سوى موظفين قبل دخولهم المجلس، ويعملون بطرقهم الملتوية للانقضاض على الدستور وافراغه من محتواه؟!!

بعد كل هذا، هناك تساؤل يطرح نفسه: هل نظامنا الدستوري مستهدف؟ انه تساؤل في محله بعد ان استشرى الفساد داخل مجلس الامة من خلال الممارسات الخطأ والمسيئة من قبل بعض اعضائه بتشويه نظامنا الدستوري وتخريبه بإفساد المجتمع، لكن العيب كل العيب فينا نحن - جمهور الناخبين - الذين وضعنا ثقتنا واعطينا صوتنا لمن يمثلنا من امثال هذا العضو او ذاك، من دون متابعة جيدة لادائه ومحاسبته على انحرافاته عن الطريق السوي. لقد دعا صاحب السمو - حفظه الله - مرارا وتكرارا، المواطن لأداء دوره المحاسبي خلال السنوات الاربع من انتخاب العضو لمجلس الامة، ولقد آن الاوان ليقف المواطن بكل صراحة وشفافية مواجهها النائب المنحرف اينما وجد ليسأله: من أين لك هذا؟!!

ما نحتاج اليه هو تغيير في نهج ادارة البلد، ان تغيير الوجوه في حد ذاته لا يكفي لتعديل المسار الخطأ الذي نعيشه.

لنعمل جاهدين لتصفية المجلس من الشواذ الذين اصبح ديدنهم ضرب المؤسسة التشريعية في خاصرتها من الداخل، وهو الخطر الكبير والدمار للبلد. لذا، فمن الواجب ان يعي المواطن أن الديمقراطية وممارساتها ليستا هدفا او غاية بحد ذاتهما، وانما وسيلة لينعم الشعب بتولي اموره بنفسه من خلال هذه العملية، فمتى حاد المجلس عن مساره ينبغ. وضع حد للممارسات النيابية التي استجدت على الساحة والواقع المزري الذي نشهده، فالديموقراطية ليست الانظاما، والدستور - بحد ذاته - ليس الا قانونا لتنظيم ذلك.

وماذا بعد كل هذا من تشويه للممارسة الديمقراطية وتفريغ الدستور من محتواه والانقلاب عليه من بعض الاعضاء؟!!

أليس هذا ما يدعو الى العجب؟!!

• آخر الكلام:

عندما يستفحل المرض في جسد الانسان بعد ان ينسى الطبيب إعطائه الادوية والمسكّنات، يضطر الطبيب الى اللجوء الى التدخل الجراحي لإزالة المرض بمشرطه. فهل يا ترى نحن بحاجة الى هذا المشرط لبتتر الامراض الخبيثة التي استفحلت في جسد الأمة؟!!

القبس في ١٦ أكتوبر ٢٠١١ م





## هل هناك علاقة بين النفط والفساد؟

د. حمد العصيدان

في خضم الحديث المكثف عن الفساد، أذكر السادة القراء بأن الكويت قد شهدت سلسلة من الازمات السياسية في العام ٢٠٠٦، وتم حل البرلمان ثلاث مرات بينما استقالت الحكومة ست مرات، وها هي المعارضة تقوم بتعبئة كبيرة للتدديد بالحكومة منذ اندلاع فضيحة الرشاوى.

كما أشير إلى بيان للسفارة الأميركية في الكويت كشف عنه مؤخراً موقع ويكيليكس في أن الثروة التي مكنت الكويت من رعاية مواطنيها "من المهد إلى اللحد" هي نفسها التي جلبت للبلاد مشاكل عدة من أبرزها الفساد وانعدام الثقة على جميع المستويات.

وأضافت السفارة في برقية بعثت بها عام ٢٠٠٦ ونشرها الموقع: إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط أسهم في إذكاء نار الفساد في الكويت ودفع الكويتيين باستمرار الى التساؤل: أين ذهبت كل هذه الأموال؟

جاء ذلك في تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية مؤخراً وتحدثت خلاله حول القضية المليونية وآثارها على البلاد والتقت عدداً من الناشطين السياسيين لإلقاء الضوء على هذه الأزمة الكبيرة.

وفي هذا التحقيق وصف د. شفيق الغبرا استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الفضيحة المليونية بأنها "ووتر غيت الكويت"، وقال في حديث مع الصحيفة ان ردة فعل الشارع على هذه الفضيحة تشير الى ان الحكومة الحالية خذلت المواطنين وهذا ما جعل الاصوات المطالبة باسقاط الحكومة في ازدياد.

ونوّه الغبرا الى ان كل ما تملكه الحكومة هو المال، مشيراً الى انها تعتقد انها تستطيع شراء الوقت بذلك المال، واطاف ان كل هذه القضية سببها استخدام الحكومة للمال في شراء ولاءات بعض النواب وقال ان البلد وصل الى مرحلة يصعب للمال ان يحل مشاكلها، مشيراً الى ان من يملكون المال لا يستخدمونه بحكمة والنتيجة فضيحة كبيرة والتي تحمل في طياتها كلفة سياسية عالية.

وأضاف الغبرا ان التحقيق في هذه الفضيحة وضع الحكومة في وضع اشبه بـ "المهمة المستحيلة"، وأشار الى ان استمرار مجلس الامة رغم وجود شبهة فساد مالي تطال خمس اعضائه ربما سيزيد من حدة غضب الشارع واستمرار الاحتجاجات، وأضاف ان حل المجلس ربما يسهم في تخفيف حدة هذا الغضب مع تنشيط الحوار حول العديد من المسائل الدستورية والتشريعية والمطالب بادخال تعديلات شاملة عليها.

إن الشعب لا يزال ينتظر معلومات حول مصدر هذه الملايين ومن تسلمها، فكل ما يدور حول هذه القضية لا يتعدى الاشاعات وهذا مازاد من غضب المواطنين وجعلهم يقفون صفاً واحداً في مطالباتهم بمعرفة جميع التفاصيل حول هذه الفضيحة والكشف عن اسماء المتورطين فيها ومتى سيقدمون الى العدالة لمحاكمتهم.

وفي نهاية المقال أشير إلى دراسة مهمة أجراها نويل الأستاذ في جامعة مونتريال في بحثه المعنون "النفط والديموقراطية.." وقال فيه : عندما يكون النفط عاقبة "فان الدولة الريعية معرضة أكثر من سواها للتسلط والفساد، لأنها غير ملزمة بكسب رضا كبير من سكانها لتحافظ على نفسها، كما أن النخب الحاكمة التي تستفيد من هبة تخرج من باطن الأرض ليست مجبرة على دفع الشعب إلى القبول بضرائب كبيرة، ويمكنها أن تبذر إذا شاءت أن تشتري السلم الأهلي"، وفي الدول الريعية البرلمانية، تتوافر إيرادات غير محدودة للسلطة التنفيذية، لتتمكن من شراء من انتخب ليراقب أداءها... فهل هناك علاقة يا سادة بين النفط والفساد..!٩

المستقبل في ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م



## أوجاع الذمة.. وألغاز المال

### عبدالله بشارة

كنت من المحظوظين في حضور افتتاح دار الأوبرا السلطانية في مسقط، مساء الأربعاء ١٢ أكتوبر الجاري، وسط حشد من كبار السياسيين ونبلاء أوروبا ومحترفي السياسة وأعيان الخليج وأمرائهم، في جو من الأبهة والدقة وروعة التنظيم.

خرجت علينا فرقة الاستعراض الايطالية في قصة مبنية على ألغاز ومحبوكة بالدراما، شددت أعصاب المشاهدين حيث كانت الأميرة الجميلة ابنة امبراطور الصين تشترط على من يريد الزواج منها ان يفك ثلاثة ألغاز فإذا نجح في ذلك تقبل الزواج منه، وإن فشل فعليه قبول حكم الإعدام، فالشروط صعبة، فمن الذي يغامر بالدخول في مسابقة هو أقرب منه إلى الموت من قلب الأميرة الحسنة.

كان المشاهدون يتابعون بحالة من التوتر مشدودين لمعرفة الألغاز، في قاعة توحى بالخيال الواسع، وفي صمت مطبق، تتابع أعينهم غموض مصير المتنافسين..

ذكرتني الرواية الخيالية بحالة المشهد السياسي الكويتي الذي يتسبب فيه الشك والغموض في محاولاته لفك ألغاز الملايين التي تسلك الى حسابات بعض النواب مما دفع بعض البنوك الى تحويلها الى النيابة العامة بعد ان تجاوزت حدود الضخامة المقبولة، وسببت هذه الحادثة الروائية الملايين في فتح أبواب الاتهامات وتبادل اللوم بين النواب مع محاولة التبرئة بخلط الأوراق وتمييع الزخم.

والنواب الحاليون، البريء وغير البريء، على ادراك تام أن سمعة المجلس ومصداقيته وشرعيته كلها أمام امتحان صعب ليس من السهل تجاوزه، فالواقع ان المجلس فقد شرعيته الأخلاقية، وفقد حقه في التشريع، وفقد صورته وكامل هيئته، وليس أمامه الآن سوى ان يقدم براءته وشهادة نظافته وحسن سلوكه وطهاره ضميره واذا لم ينجح في ذلك، فعليه ان يتحمل ما سيصيب التجربة الديموقراطية من أذى، ستتحمّل نتائجه أجيال قادمة.

ولم يتأخر المواطنون في أحاديثهم عن الاصرار على ضرورة كشف الحقائق بدون مساحيق، فقد وصل حجم الشك في ان المجلس غير مؤهل ان يلتقي في آخر هذا الشهر في افتتاح رسمي برعاية أميرية سامية، وأن القسم الذي رده النواب ويحماس لالتزام مسؤوليات التمثيل النيابي تلوث بفعل النواب وبأياديهم، وبضمير أتلفه الخراب والفساد، فبأي حق يمارس المجلس عمله ويواصل مسيرته وكأن كل شيء بالتمام والكمال، بعد ان فقد المجلس سلطة القيم وانحدر في ذمته المحروقة الى حد الاخفاق في التجربة الديموقراطية، ووضعها على مقصلة الاتهام والاعدام.

مشكلة الكويت البرلمانية تكمن في استسهال المخالفات الأخلاقية والمعنوية وجعلها بالتزام السلوك السياسي النظيف، واعتمادها في ارضاء الناخبين على الحكومة وعلى السلطة التنفيذية فيما تقدمه من تسهيلات للنواب لينضموا الى ركب المؤازرين.

كانت العطاءات في السابق مقبولة في حدود الدولة الرعوية التي تملك كل شيء، وعليها يعتمد المجلس في العمل والتعليم والصحة والحياة كلها، لكن الاقتناع البرلماني الحالي لم يعد يقبل

التسهيلات وانما تحولت العطاءات الى دنانير ومن حزمة ضعيفة ومتواضعة الى ملايين، وفي بيئة برلمانية لا تحاسب النائب وتوفر له كل الامتيازات بما فيها ملاحقة الوزراء وتعنيفهم لاستخراج الاسترضائيات المالية والخدماتية مقابل الصمت عن المساءلة والمؤازرة عند الشدة.

نحن في دولة رعوية أبوية ليس فيها من يدفع ضريبة أو يساهم في تنمية وطنية مؤثرة، والقطاع الخاص فيها يعاني ضعف في الادارة الحكومية وغياب في الارادة، ومشاريعها التتموية معطلة.

فال مواطن في الكويت يريد الديمقراطية بدون ان يتحمل تبعاتها، ويريد نظافة برلمانها دون ان يجرواً على معاقبة نواب التلويث والتخريب، ويريد ان يجادل بصوت عال وينتقد بمرارة دون ان يستقيظ من حياة الكسل والتدليل.

كان الرئيس الأمريكي الثالث الرئيس جفرسون Jefferson، يردد ان الديمقراطية حق لمن يدفع No Representation without Taxation، وصار هذا الشعار هو محور الديمقراطية الأمريكية، فاذا بالغ الرئيس في مصاريف، لاحقته تهم الاسراف من مال المواطنين.

والمشكلة في الكويت ان كل ما حولنا في المنطقة تغير وتبدل، من أحوال مصر الى العراق وأحوال الخليج، ويتم ذلك انسجاما مع التحولات العالمية، لكن نواب الكويت وسلوكياتهم والتزاماتهم ومفاهيمهم للعمل البرلماني بقيت بعيدا عن أي مسعى لاجراء تقييم في حجم التزام القسم الذي رده النواب، مع تأكيد ان أهلية النائب في نظامته ونزاهته فقط وليس في مؤازرته أو في استحقاقات هذه الموالات، وأن حصانة النائب هي امتياز لتسهيل عمله في المساءلة وحماية بنود الدستور وصون الوطن وأمواله العامة ودعم تطبيق القانون وحمايته، وليس في الغارات البرلمانية على وزارات الحكومة، أو في التأييد الحماسي لمواقف الحكومة.

لم تمارس المؤسسات الدستورية في الكويت دورها في التشدد في التقليل من ارتكاز النواب على الظاهرة القبلية والطائفية البرلمانية، والتأكيد على أنها تتعارض مع معاني القسم الذي تلاه النواب صونا لوحدة الكويت وحفاظا على استقرارها السياسي والاجتماعي وتأمينا لقوتها الداخلية.

ويتساءل المواطنون عن نوعية الحقبة البرلمانية القادمة في ضوء الاكتشافات المرضية البرلمانية وعن شخصية المرحلة البرلمانية القادمة وجودتها في تقديم النائب المثالي النظيف والملتزم بنصوص العهد، مع تصاعد الاقتناع الشخصي بأن يتحقق ذلك اذا مارس الناخب حقه في المساءلة في فضح نواب المسكنات المالية والمخدرات السياسية الذين تتحدث عنهم البنوك ووسائل الاعلام.

في الأسبوع الماضي تعرض وزير الدفاع البريطاني اسمه د.فوكس Dr.Fox، لنقد لاذع من البرلمان والاعلام لأنه سمح لصديقه تاجر السلاح بالتردد على مكتبه في وزارة الدفاع البريطانية، فاضطر الوزير فوكس الى القاء بيان اعتذار في البرلمان البريطاني يتضمن نقدا ذاتيا حادا لأنه في تقديره خلط بين الصداقة والعمل، ولم يشفع له هذا الاعتذار واضطر الى الاستقالة بضغط من الناخبين.

هذا النوع من المساءلة تحتاج اليه التجربة البرلمانية في الكويت، فالنائب الذي يدعن لبريق المال لا يستحق البقاء، والوزير الذي بدوره يستسلم لتهديد النائب، غير جدير بالبقاء، فالبقاء فقط لمن يتحصن بالدستور ولمن يقدر القسم.

المهم الآن رسم جديد لخريطة العمل السياسي المستقبلي في الكويت يقوم على الاعتراف بنهاية



عصر نواب المسكنات والمهدئات المالية، وعصر نواب التكتلات القبلية والفتوية والطائفية، وأن المستقبل لنواب الالتزامات الأخلاقية والمواقفية، والمدافعين عن الحصانات الدستورية، المستعدين لفضح التخريبات وسحب الغطاء عن النواب الذين ينتصرون للفشل والاحقاق والذين تسكتهم اللغات الغليظة من الدنانير.

وإلى أن نصل إلى تلك المرحلة، تبقى حقيقة بارزة ستواجه النواب في آخر الشهر الجاري، في استفسار عن كيفية الوقوف أمام شاشات ساطعة تشاهدها ألوف من المتابعين، في ظل الشكوك المتراكمة عن ذمم خارية وسلوكيات خائبة.

تعيش الكويت في حالة من الترقب والشد وفي مناخ من الألباز مع انتظار لفك طلاسم الملايين في استذكار لرواية الأوبرا السلطانية التي قوامها الشطارة في كشف الأسرار.. والخلاصة أن من يريد طرح الثقة في رئيس الوزراء عليه ان يأتي بذمة عفيفة وأيد نظيفة..

**الوطن في ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م**

## مكافحة غسيل الأموال

### مزيد اليوسف

لا حديث للدواوين سوى الرشاوى المليونية وقانون غسيل الأموال، وبات أكثر سؤال يوجه إلي في زيارتي لها يدور حول قانون غسيل الأموال، وفي حين أن بإمكانني الإجابة عن فحوى هذا القانون، إلا أنني وللأسف لم أتمكن من الرد على سؤال غاية في الأهمية، وأتحرق شوقاً لاكتشاف السر الكامن وراء بقاء قانون غسيل الأموال في سبات عميق وإهمال البنوك في إحالة الحسابات المشتبه بها إلى النيابة العامة تطبيقاً له منذ صدوره في عام ٢٠٠٢ حتى تاريخ نشر إحدى الصحف لخبر الرشاوى المليونية؟! لذلك سأحدث فيما أعلم، واترك إجابة ما لا أعلم للأيام المقبلة عليها تكشف لنا عن سره المكنون.

في العام ٢٠٠٢ أصدرت الكويت القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، من أجل تلافي آثار غسيل الأموال المضرة، وأهمها إفساد المؤنولين، وزعزعة الاستقرار المالي للدولة، ونشأت لجنة لدراسة وإعداد التقارير والاقتراحات في شأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بموجب القرار الوزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، وهي تضم في عضويتها البنك المركزي، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، والنيابة العامة، ووزارة التجارة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسوق الكويت للأوراق المالية، والإدارة العامة للجمارك، واتحاد المصارف الكويتية.

وتعتبر الكويت عضواً في مجموعة العمل المالي «FATF-GAFI» وهي مؤسسة شبه حكومية، تهدف إلى تطوير ودعم السياسات الوطنية والدولية لمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب «لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الإلكتروني [www.fatf-gafia.org](http://www.fatf-gafia.org)».

وتُعرف عملية غسيل الأموال بأنها «تحليل الأموال المستمدة بشكل غير قانوني، إلى أموال تظهر على أنها من مصادر مشروعة»، أما غاسل الأموال، فهو «الشخص الذي حصل على أموال بطريقة غير مشروعة، ويحاول إظهارها على أنها جاءت من مصادر مشروعة».

ومراحل غسيل الأموال تبدأ بإيداع الأموال غير المشروعة في نظام بنكي أو مالي، أو بحساب شركة مليئة مالياً، وأحياناً في حسابات المحامين والمحاسبين والمحافظ المالية، أو في حسابات السمسرة المالية لشراء أسهم وسندات، ثم يلي المرحلة الأولى مرحلة التغطية، بمزج الأموال غير المشروعة مع أموال أو عمليات قانونية، وأخيراً تأتي مرحلة الدمج، وهي عملية توفير غطاء مشروع لأموال غير مشروعة، من خلال منح القروض الصورية، واستخدام مستثمرين أجنبى صوريين، أو رواتب صورية، أو حوالات نقدية خارج البنوك.

وقد حدد القانون والقرارات الوزارية، مخالفات غسيل الأموال وصورها ومنها «استخدام أو الاحتفاظ بأموال ناتجة عن جريمة، وتلقى أموال من مصادر مجهولة، وإخفاء مصادر الأموال غير الشرعية، وعدم إخطار الجهات الرسمية عن أموال غير مشروعة، وعدم إثبات المعاملات المالية التي تزيد عن ثلاثة آلاف دينار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية وعدم بيان هوية المتعاملين بها، وقبول الودائع والأمانات وتأجير خزائن الإيداع أو حفظ مستندات بأسماء مجهولة أو وهمية، وعدم إبلاغ السلطات الجمركية عن حيازة العملات أو السبائك الذهبية الثمينة».



وأخيراً جاءت العقوبات لتتنوع ما بين الحبس مدة لا تزيد عن ٧ سنوات، وغرامة مالية لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة، ولا تزيد عن كامل قيمتها، ومصادرة الأموال غير المشروعة مع حفظ حقوق الغير حسني النية، أما إن وقعت الجريمة من خلال مجموعة منظمة، أو لغرض إرهابي، أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ، أو من خلال جمعية ذات نفع عام، فتضاعف عندها عقوبة الحبس والغرامة المالية، مع إغلاق المحل إدارياً وإلغاء الترخيص التجاري.

ويعاقب كل من يتعين عليه الإبلاغ عن الجريمة بحكم وظيفته ولم يبلغ عنها، بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع العزل من الوظيفة.

**الشاهد في ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م**

## الحصانة والفساد! حمد الزعال العنزي

النائب في البرلمان أو عضو مجلس الأمة يحتاج عندما يحمل هذه الصفة "صفة عضو" إلى من يُحصّنه ويقيه من أي إجراء يمنعه من التحدث في المجلس، وعلى هذا فإن الدستور منح العضو حصانة يستطيع من خلالها أن يطرح ما يشاء من الأفكار ، وأن يجادل من يشاء من الوزراء من دون أن تُلقى عليه المسؤولية، ولكن هل هذه الحصانة التي منحها الدستور للنائب هي حصانة مطلقة أم انها حصانة نسبية؟

وهل يجوز للعضو بناء على هذه الحصانة أن يتغاضى عن الفساد وعن سرقة أموال الدولة من أجل الاستفادة ماليا ومعنويا له وللمقربين منه..؟

هل يجوز للنائب التنازل عن حقوق المجتمع ..؟

هل يجوز للنائب أن يغمض عينيه وعقله وضميره بالترياس ..؟

هل يجوز للنائب الغياب عن حضور الجلسات بحجج واهية..؟ .

ماذا نفعل إن مات أحد البرلمانيين موتا اكلينيكيًا ..؟.

هل يجوز انتخاب أحد محله ومن دائرته أم يُترك المكان شاغرا حتى عودته للحياة مرة أخرى..؟

هل النائب يمثل نفسه وعائلته وعشيرته أو قبيلته..وهل النائب يمثل طائفته ومصالحها ..؟ ام انه أتى من المجتمع ليمثل كل أطياف المجتمع ..؟

هل يُعتبر النائب نائبا عن الأمة أم نائبا ووكيلا ومدافعا عن الأجندات الخارجية ومصالحهم..؟ هل للنائب أن ينال من شخوص الوزراء أو من زملائه الآخرين بالشتم أو الضرب أو الكلام الجارح أو حتى عامة الناس أو أن يقوم بالتهديد والانتقام؟

هذه الأسئلة الاجابة عليها في غاية السهولة ولا تحتاج أي تفسير .

في الانتخابات القادمة سيأتي كل هؤلاء أصحاب الادمغة التي تصدح الآن في الدواوين والمنتديات يقدمون أنفسهم مفاتيح انتخابية وتدور العجلة من جديد .

أحد هؤلاء الأخوة يقول الأخلاق هي المحرك الأساسي للعقل البشري سواء كان نائبا أو وزيرا أو إنسانا عاديا .

المستقبل في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ م







## القسم الرابع ألوان من الفساد



## طفحنا وشبعنا كلاماً؛ إلى متى يتعطل القرار؟

د.علي أحمد الطراح

كم من فضيحة وقضية تتناولها صحفنا اليومية؟! انها لا تعد من كثرها، ولكن ما يثار اليوم يجعلنا ننسى فضيحة الأمس.

كلنا نعرف بقضية المواد الغذائية الفاسدة التي دخلت البلاد وهي مواد خطيرة على صحتنا وتدخل البلاد عبر الحدود وتحت عيون الجهات المعنية ولما تم اكتشاف الفضيحة لم تقل لنا الجهات المعنية من هي الشركات المتورطة لكي يعرف المواطن من يقاطع، ولكي تقوم الحكومة بواجبها تجاه المواطن حيث ان من حقه ان تعلن الحقيقة.

اليوم النقد يوجه الى وزير البلدية وهو فعلا مسؤول ولكن كذلك نوابنا عليهم مسؤولية وكنا نتمنى ان تحظى صحة الانسان بالاهتمام ولكن هذا هو الحال، المسؤولية علينا نحن كمواطنين، فلو حاسبنا من ننتخب وشكلنا قوة ضاغطة على من يصنع القرار لتغيرت الحسبة.

من يرتكب جريمة ويقبض عليه نرى صورهم وأسماءهم ومن يستورد المواد الغذائية المميته والمدمرة يعيش بسلام وبأمان ولن يكف عن تجارته الفاسدة وكنا نتمنى من مسؤولي وزارة التجارة و«الغرفة» ان يمارسوا مسؤولياتهم تجاه ما يحدث ويكفوا عن الصمت المريب وان كنا نعرف أن ترابط المصالح هي العلة.

قضية أخرى أثرت في تقرير الشفافية حيال تصاعد أرقام الشهادات العلمية المزورة ولم تجد الصدى لدى من يصنع القرار ولا غرابة في ذلك فالحيل على الجرار عندما نصمت عن الفساد.

وبالمناسبة وزير التعليم المصري أحال نائب رئيس جامعة المنوفية ومن معه الى التحقيق في قضية غسل الشهادات العلمية.

والقصة تقول ان تحت ستار التعليم المستمر يتم قبول الحاصلين على شهادات علمية بتقديرات منخفضة ويتم تغير تقديراتهم الى الامتياز نظير مبالغ مالية ويقال ان رواد غسل الشهادات العلمية من مصر وخارجها وعليكم الحساب.

سمعنا ان هناك من يغير من تقديره ويسحب ملفه ويضع التقدير الجديد وهذا يتم بدرجة عالية من السرية في مؤسساتنا كما يقال.

قضية فساد التعليم مثلها مثل المتاجرة بصحة الانسان وكلها فساد بفساد وسمعنا عن قصة الشهادات التي تباع وتدخل من تدخل لوقف مجرى التحقيق وهكذا يتم التلاعب بمستقبل الانسان والمجتمع وينشغل النواب بالمشاحنات السياسية ويختلط كل شيء على المواطن ولا يعرف أين تكمن الحقيقة لقصة الفساد في الكويت.

جمعية الشفافية أثارت قضية ٧٠ ألف كرت يحملها منتسبون للطب النفسي وكما قالوا ان ٥% من شعبنا شخص مرضه بشكل او بأخر اضطراب نفسي مما يعفيه من المسؤولية والرقم مؤثر لقضية مهمة وعلى وزارة الصحة ان تحقق في الموضوع لتعرف حقيقة وضع الطب النفسي في الكويت.

قصص وحكايات كثيرة تشير وتؤكد على تفاقم الوضع والخوف ان يفلت كل شيء ويأتي اليوم الذي نندم فيه على هذه السياسات المدمرة لنا جميعاً.

وعلى المحبة نلتقي،،،

الوطن في ٧ نوفمبر ٢٠١٠ م



## الحرب والاستنزاف في جامعة الكويت أ.د كافية جواد رمضان

عندما تكون أعلى مؤسسة أكاديمية في البلاد تعاني من مشكلات حقيقية، فإن ذلك يعني ان منبر العلم الحاضن لصفوة العقول، والذي يرفع بناه المستقبل بحاجة إلى من يتدخل ويصلح الخلل والاعوجاج.

إن المشكلات الحقيقية التي تعانيها الجامعة كثيرة، وكفي أن تجلس مع الأساتذة القدامى الذين يملكون القدرة على استرجاع ماضي الجامعة ومقارنته بحاضرها لكي تسمع العجب.

ولما كان هذا المقال لا يستوعب كل قضايا الجامعة فنشير إلى قضية واحدة تتعلق بالحرب والاستنزاف في الجامعة نضعه تحت سمع وبصر سمو رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة، ووزارة التعليم العالي، وسنخرج على قضايا أخرى في وقت لاحق.

إن القرار الذي اتخذ بشأن التفرغ العلمي براتب مضاعف للإداريين في الجامعة قد تسبب في مشكلات كثيرة، فالأستاذ أو الدكتور حتى لو كان مدرساً إذا حصل على منصب إداري فإنه سيتمتع ببديل مجز شهرياً عن مهام الإدارة، كما يتمتع بتخفيض جدولته التدريسي إلى ثلاث ساعات أسبوعياً، في بعض الحالات، أو الاكتفاء بالعمل الإداري دون تدريس، في معظم الحالات، ومع ذلك وعلى الرغم من حصول الدكتور على البديل المالي عن العمل الإداري فإنه يحصل على إجازة تفرغ علمي لمدة تصل إلى سنتين براتب مضاعف إذا انتهت مدة عمله الإداري.

وبحسبة بسيطة فإن الأستاذ الجامعي يحصل على مرتب يتجاوز الأربعة آلاف دينار شهرياً، وفي التفرغ العلمي للدكاترة لإداريين فإن كل منهم يحصل على ضعف الراتب لمدة تصل إلى عامين، فإذا حسبتهما تجدها تقترب من المائتين ألف دينار في عامين (٤ X ٢ = ٨ X ٢٤ = ١٩٢) ألفاً، لاحظ إن بعض الرواتب تتجاوز الأربعة آلاف شهرياً، وهذا الاستنزاف بذاته خلق مشكلة كبيرة تتمثل في الاستماتة على المنصب الإداري، وخلق حروباً بين أعضاء هيئة التدريس، وتحزبا وشللية، وتعصباً، وطائفية وقبلية بغيضة، فالكل يتمنى الحصول على ضعف الراتب، بالإضافة إلى البدلات وميزات المنصب الإداري من مهمات وبدلات سفر، ومعاملة مقدمي الخدمات على حساب الدولة الحلوب.

ومن الطبيعي ألا تتوقع أن يقوم بالتغيير مجلس الجامعة المكون في معظمه من المستفيدين من هذه الميزات المادية كمدير الجامعة، مثلاً، أو نوابه أو العمداء، فمن فيهم يقول لا أريد المبلغ الذي يقترب من الربع مليون بينما نجده يتمتع بالتفرغ العلمي الذي لا يسأل أحداً ما الذي فعله الدكتور في هذا التفرغ، غير ورقة صورية في أغلب الأحيان، بعد العودة من التفرغ، قد تعرض على القسم، كما هو مفروض، فإذا عرفت ان المناصب الإدارية قد يتمتع بها مجدداً الأشخاص أنفسهم ذوو الخطوة الذين يتكررون عبر لجان اختيار عليها كلام كثير، فعليك أن تحسبها من جديد، ومن هنا ترى العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس قائمة على كثير من التوتر، فمن يصل للمنصب الإداري يقرب الأقرباء والمريدين ليفتح بدوره المجال لمن يريده للحصول على ميزات مادية عالية قائمة على استنزاف الأموال العامة. فإذا أضفت إلى ذلك ان المناصب قد يحصل عليها مدرس مبتدئ متجاوزاً أساتذة يفوقونه علماً وخبرة وسناً، فستعرف أي وضع مريض تعانيه الجامعة الحكومية الوحيدة في الكويت.

إن الوضع في الجامعة بحاجة إلى إنقاذ حقيقي من مشكلاتها الكثيرة، وإلى حمايتها من الحروب بين أعضاء هيئة التدريس، ومن الاستنزاف المالي، ولكن من المستفيدين يقدر أن يتخذ هذه الخطوة؟

النهار في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ م

## لوطبق القانون على الجميع؟ يوسف عبد الكريم الزنكوي

يبدو ان تجاهل بعض القوانين وتناسي المبادئ واللوائح قد انتقلا الى المجلس البلدي تحدى المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح كل أعضاء المجلس البلدي بأن يتمكنوا من الاتيان بنص قانوني يجيز نشر أسماء المتورطين بالقضية والكشف عن أسماء الشركات المخالفة بعد إحالتها إلى النيابة من دون صدور حكم قضائي بهذا الخصوص، رغم امتلاكه "الأسماء والمعطيات اللازمة".

يبدو أن أعضاء المجلس البلدي يشبهون أعضاء مجلس الأمة في محاولاتهم الظهور أمام ناخبيهم بمظهر الأبطال. فالشركات المتهمه ببيع الأغذية الفاسدة احيلت إلى النيابة العامة لاتخاذ اللازم، ولهذا من الخطأ نشر أسماء هذه الشركات حتى تصدر النيابة أحكامها النهائية، إلا أن بعض أعضاء المجلس البلدي وجدوا في فضح هذه الشركات فرصة للترشح الانتخابي.

ف رئيس المجلس البلدي صرح قائلًا "لو كانت الأسماء والمعطيات لدينا لفضحناهم إلا أن تلك المعلومات بحوزة الوزير والبلدية وعليهم كشفها للرأي العام"، مدعياً أن القانون يخولهم كشف وتعرية المخالفين". ولا ندري أي قانون يبيح تداول قضية في جلسات المجلس البلدي ويخول الأعضاء فضح المتهمين امام الملأ، في الوقت الذي احيلت هذه القضية إلى النيابة العامة، وكأنه سلب فاضح لمهمات النيابة العامة. ولكن ماذا لو كانت الأدلة بحوزة النيابة غير كافية لتوجيه الاتهام إلى هذه الشركات التي فضحها أعضاء المجلس البلدي، كيف تستطيع هذه الشركات استعادة سمعتها ومكانتها التي أتلها جهلاء القانون بسبب تجاهلهم مبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

ولهذا كان مدير البلدية صادقاً في أسلوبه وفي التعامل مع هذه القضية الحساسة، لأنه لا يعتمد في ممارسته لعمله اليومي على الناخبين، بل هو اعتمد في قراره الحاسم على نص القانون، أو بالأحرى هو يتحدى أعضاء "البلدي" في أن يأتوا بنص قانوني يبيح نشر أسماء هذه الشركات، بعد أن أكدوا أن "القانون رقم ٢٠٠٥/٥ ينص على ضرورة إشهار أسماء الشركات التي تدخل مواد غذائية فاسدة إلى البلاد والأسواق المحلية وتتجاوز القوانين وتتاجر بأرواح المواطنين".

وقد يكون نص هذا القانون المشار إليه أعلاه صحيحاً ولكن بشرط عدم تحويل القضية إلى النيابة العامة، وإلا سلبت من النيابة العامة إحدى مهماتها الرئيسية في التحقق من الاتهام الموجه إلى شركات السلع الفاسدة، أو بعد صدور الأحكام القضائية بإدانة هذه الشركات، لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات. ولكن يبدو أن تجاهل بعض القوانين وتناسي المبادئ واللوائح قد انتقلا إلى المجلس البلدي الذي لم يراع ما جاء في لائحته الداخلية بإعطاء مهلة ٤٨ ساعة قبل عقد الجلسة في تسليم الدعوات إلى المسؤولين أو المدعويين لحضور الجلسات.

نحن نعرف أن هناك شركات استهانت بأرواح المواطنين والمقيمين من خلال بيعها سلعا فاسدة



لا تصلح للاستخدام الأدمي، ولكننا نعرف أيضا أن توجيهات صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الأشغال العامة يوم الأحد الماضي تمثلت بالتشديد ”على ضرورة الحفاظ على سلامة المواطنين وصحتهم ومساءلة المخالفين ومحاسبتهم وفق الأطر القانونية“. لاحظ أن ولي الأمر صاحب السمو يذكر بضرورة مساءلة المخالفين ومحاسبتهم وفق الأطر القانونية وليس وفق الفضائح وأساليب التشهير التي يستمتع البعض بممارستها في حق الآخرين من المواطنين والمقيمين.

السياسة في ٣ ديسمبر ٢٠١٠م

## العين هلّت دمعها فاطمة حسين

عذراً يا بلدية الكويت

إن اتلاف الأطنان من الأغذية الفاسدة في مدة قياسية لا يحسب لكم بل عليكم..  
إن الصور المفزعة لأساليب التخزين للمواد الغذائية والمكتشفة حديثاً فقط والتي وصلت  
المراحيض - أجلكم الله- لا يحسب لكم بل عليكم..

حتى الوصول الى كون الضالعين في الأمر هم شركات كبرى وذات فروع بعضها يصل الى التسعة  
وان الفساد ما توقف عند اللحوم بل طال الحلويات والزيوت والأجبان والحليب، أيضا لا يحسب لكم  
بل عليكم..

وانه يا سادتي جرم عظيم بحق وطن ومواطني

الشكر كل الشكر لصحافة الكويت التي قرعت الجرس وتابعت مفتشي البلدية في تجوالهم  
واكتشافاتهم المفزعة لكنها تراجعت في سؤالهم.. أين كانوا قبل اليوم؟؟

كيف يمكن للوضع أن يتردى إلى هذا الحدّ لو لم تكن هناك شهور إن لم تكن سنوات من  
الغفلة؟؟؟

خشيتي كبيرة ان نكتشف انها لم تكن مجرد غفلة بل استفادة مادية متبادلة وليذهب المواطن  
إلى الجحيم.

لست ممن يطالبون بالاستقالة وخاصة للوزير كرئيس للجهاز فأنا شخصا أكن للوزير وكل جهازه  
كل الاحترام والتقدير ولكن لا بد من التحقق والتحقيق للوصول الى الجاني وكل من ساهم في هذه  
الجريمة بكل أعماقها الزمنية.

منذ سنوات ونحن نكتشف بعون من أطبائنا مجموعة غريبة من الأمراض كانت دائما تُعزى  
للتلوث البيئي الذي أصاب البلاد بعد التحرير بالاضافة الى المتغيرات البيئية العالمية شرقا وغربا،  
ألا يمكن أن يكون بعضها قد انتشر بفعل هذا الفساد الغذائي؟؟

اعترف بأنني أشاطر الدكتور بدر الديحاني رؤيته للقضية وخاصة فيما يتعلق بردة الفعل  
الإعلامية على ما كشفته أصلاً وسائل الإعلام خاصة فيما يتعلق بتصويرهم تليفزيونياً أثناء قيامهم  
بواجباتهم ثم استضافتهم للدفاع عن جدارة جهازهم.

نحن لا نشك في الجدارة ولكننا نشك - بصراحة - بالتعليم والتدريب واستمرارية كل منهما  
بالتلازم مع المستجدات والمتطورات.. فالتعليم يخص اللغة مثلا

فكم من المفتشين يتقن قراءة اللغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية ليفهم التفاصيل المطلوبة  
للتخزين؟؟

كم منهم يعرف التغير الذي يمكن أن يطرأ على المادة من حيث اللون والصلابة وخاصة في اللحوم  
والخضار المتلجئة؟؟





كم من المفتشين يستطيع قياس صلابة التثليج من رخاوته وأثر ذلك في المنتج؟؟  
كم من تلك المخازن مطابقة للقواعد الدولية في التخزين الغذائي وهل يعرف المفتش هذه المقاييس؟؟

أما التدريب فهو طريق طويل ومستمر ومتجدد مع تجدد أنواع البضائع ولا بد من ديمومة لوجود مركز التدريب في بلدية الكويت لتدريب الشباب فالشهادات الدراسية لا نفع منها على الاطلاق بدون كبير متابعة للمستجدات في هذا العلم الصعب.

على كل حال لا بد لنا من أن نشكر بلدية الكويت على صحتها بعد سباتها العميق ونقول خير لها ولنا أن تصحو اليوم من ألا تصحوا فنذهب جميعاً الى الجحيم.

نتمنى عليها كشف أسماء الشركات المتسببة وكذلك أسماء اصحابها لا للتشفي - والعياذ بالله- ولكن لأن الجرم أكبر من أن يُحتمل ولا نقبل -كمواطنين- أقل من إغلاقها كليّة - وحرمانها من دخول هذا المجال مستقبلاً.. هل من شجاع بين الفرسان؟؟؟

لا نملك إلا نقول حسينا الله ونعم الوكيل، ونردد نشيدنا الوطني

العين هلت دمعها

والناس غافين آه

العين هي عين المواطن

والناس.. تعرفونهم

والآه على وطن لا يحبه أهله

الوطن في ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ م

## مدعو الإعاقة!

علي محمد الفيروز

علينا ألا نلوم الحكومة حينما يتذمر البعض من اهالي المعاقين من تأخير تطبيق قانون المعاقين الاخير، فهناك اكثر من ١٥ ألف معاق في الكويت لا تنطبق عليهم شروط الاعاقة، وهم يمثلون نسبة ٤١ في المئة من اجمالي المعاقين يتمتعون بكامل الامتيازات المقررة لذوي الاعاقة، والسؤال هنا: كيف استطاع ١٤٦٥٧ شخصا من «مدعي الاعاقة» ان يجتاحوا شروط الاعاقة سواء في وزارة الصحة او وزارة الشؤون؟ انها فعلا كارثة!

لقد قام الدكتور بسام الفودري عضو لجنة الاعاقة السمعية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بإعداد دراسة عن الاعاقة السمعية في دولة الكويت تبين من خلالها انه يصرف معاش شهري بقيمة ١٠٠ دينار «على أقل تقدير للمعاق» وتستفيد اعداد كبيرة من هؤلاء من هذه الامتيازات، وهو ما يعني ان الدولة تقوم بصرف ما يقارب من ٢,١٠٩,٣٠٠ مليون دينار شهريا «دون وجه حق» والسؤال هنا: كيف يكون الحال عندنا لو صرفت الدولة المنحة المالية للسكن الخاص لجميع المعاقين المسجلين حاليا في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة على اساس ان لديهم اعاقات بسيطة؟! فإنه بذلك سيصرف ٥٠٠٠ دينار لكل معاق، ما يعني ان الدولة ستقوم بصرف ٧٣٢٨٥٠٠٠ دينار تقريبا لمن لا يستحق!

وبالتالي تكون الدولة امام منحنى خطير سببه مدعو الاعاقة او ما يسمى بفضة «الأصحاء المعاقين»... نلاحظ ان ما صرح به الدكتور الفودري هو امر خطير، لا يمكن السكوت عنه، ويحتاج التوقف عنده، نظرا لحساسية الاوضاع الدائرة، فالمطلوب الآن اعادة تقييم جميع المعاقين ممن صدرت لهم «شهادة اثبات اعاقة» قبل تاريخ صدور القانون الجديد للمعاقين رقم ٨/٢٠١٠ الصادر من مجلس الامة، وللسادة الاعضاء الفضل في صياغته بالشكل المطلوب، ثم العمل على انشاء قسم للتدقيق، وذلك لحساب نسب العجز الصادرة من اللجان الطبية المختصة لتدارك الاخطاء والتزوير والتلاعب في البيانات، والتي قد يتعرض لها اعضاء اللجنة الطبية... لذلك طالب الدكتور بسام الفودري اختصاصي علاج امراض النطق والبلع بوضع خطة عمل حسب جدول زمني تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة من خلالها على وقف صرف الامتيازات المالية للمعاقين المسجلين لديها، وذلك لحين اعادة تقييم الحالة، والتأكد من مدى توافر شروط الاعاقة لديها، الامر الذي يساعد على وقف الهدر القائم للمحافظة على المال العام، الى جانب تشكيل لجنة لوضع آلية لصرف الاجهزة التعويضية للتأكد من صرفها واستفادة المعاق منها... بالتأكيد ان ملاحقة «الأصحاء المعاقين» هي واجبة، كما ان محاسبة المتجاوزين على القانون ايضا واجبة، فاللجان المشكلة لفحص الملفات المشبوهة وصلت قرابة ٣٥ ألف ملف يخص المعاقين، لتحديث بياناتها تمهيدا لإدخالها في النظام الآلي، وأكدت وجود شبه تزوير في بعض الملفات المنظورة، لا سيما وجود شطب وتصحيح وقشط في أوراقها اضافة الى وجود ملفات تحتاج الى اعادة الدراسة وتحديث البيانات، خصوصا في الفترة الاخيرة التي شهدت اقبالا شديدا في اعداد المعاقين الجدد والتي تثير حولها الشبهات والشكوك، فنحن لا نختلف عن ان «مدعي الاعاقة» هم العائق الوحيد امام تأخير انجاز القانون الجديد وهم الذين يعتبرون العدد الاول للمعاقين الحقيقيين في واقع الامر.



وعلى ضوء هذه الجهود والانجازات المبذولة نريد ان نشكر مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة (د. جاسم التمار) على حرصه الشديد في تلمس جميع المعوقات والصعوبات التي تواجه اخواننا المعاقين في جميع فئاتهم دون تمييز، ونشكر الاخوة اعضاء اللجان المشكلة لفحص وتدقيق ملفات المعاقين، فالضوابط والمعايير والشروط التي يضعها اعضاء اللجنة لكل معاق تصب في صالحه، لا سيما المنح المالية المتعلقة ببنك التسليف، فلن يستفيد منها الا المعاق الحقيقي بناء على شهادة اعاقه حديثة صادرة من الهيئة بعد تحديث جميع البيانات الخاصة به... حقيقة نتمنى ان تزول تلك العقبات والمشكلات التي نراها تقف حائلا امام هيئة المعاقين والشؤون، حتى يتم تحقيق الامنيات والتقدم المنشود، مثل فصل وزارة الشؤون عن معاملات الهيئة، ففي الواقع لا يجوز ان تكون المبالغ المالية التي يتم صرفها من قبل الهيئة بوصاية وزارة الشؤون! فالهيئة بحاجة الى كادر وهيكل تنظيمي ذات ميزانية مستقلة، وبهذه المناسبة نتمنى من الاخ الدكتور جاسم التمار المدير العام لهيئة المعاقين ان يحل مشكلة الزحام المروري عند مراجعة المعاقين للهيئة والتي باتت تشكل معاناة حقيقية لهم بسبب توافد الاعداد الكبيرة من المعاقين التي تراجع الهيئة لإنهاء ملفاتهم ومعاملاتهم، والهيئة بحاجة الى انشاء قاعدة بيانات شاملة لذوي الاعاقه وهو ما يسهل متابعة وتسهيل احتياجات ذوي الاعاقه، وإنشاء خدمات الكترونية يستطيع فيها المعاق تقديم طلب خدمة ومتابعته عن بعد دون الحاجة الى مراجعة مقر الهيئة الرئيسي... نعم يجب ان نعترف بأن هناك الكثير من الامنيات والاحلام، التي من الممكن ان تتحقق لذوي الاعاقه ولكن تحتاج منا المزيد من الوقت والصبر والحكمة... حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

الراي في ٥ يناير ٢٠١١م

## الإخرب الزراعي والحيواني أحمد الصراف

لم تتعرض جهة لسوء الاستخدام كالحيازات الزراعية وقسائم تربية الماشية (الزرائب)، إضافة لما صاحب توزيعها مجاناً من فضائح تعلقت بشراء ذمم نواب أو تنفيح البعض الآخر! كما استغلت هذه القسائم للحصول على أعلاف مدعومة وبيعها في السوق السوداء. أكتب ذلك مع بدء هيئة الزراعة حملة تفتيش للتأكد من صحة استغلال هذه المزارع والزرائب في الأغراض المخصصة لها. وأكد أجزم، من واقع خبرتي البسيطة، أن أكثرها، وخاصة الزرائب، مخالف لشروط الاستغلال. أما ما صدر عن الهيئة من تهديد بوقف الدعم وقطع الكهرباء عن المخالف منها، فقد سبق ان سمعنا عنه الكثير، ونتمنى أن تكون الهيئة هذه المرة جادة بعد أن بلغ سيل المخالفات في كل قطاع الزبي وأبو الزبي! ولكن حتى لو طبقت الهيئة عقوباتها، من دون مصادرة الحيازة، فلن يتغير الكثير، فبإمكان هؤلاء تدبير أمورهم من غير دعم مادي أو كهرباء يسهل الحصول عليها من الجار. وبالتالي لا يمكن ضبط الأمور بغير تفعيل بنود العقد وسحب الحيازة من المخالف، فاشتراط احتفاظ المالك بخمسين خروفاً مثلاً لا يزيد ثمنها على ٥٠٠٠ دولار، لكي تستمر حيازته لعقار يزيد ثمنه على المليون دولار، أمر مضحك! وبالتالي يتطلب الأمر انقلاباً كاملاً في سياسة منح هذه الحيازات واستغلالها، لفرز المستثمر الجاد من مستغل المكان كاستراحة أو لتأجيره الى الغير، علماً بأن لا صحة لمدعي مالكيها من أنهم يوفرّون «الأمن الغذائي» للبلاد، فما يأتي منها لا يسد حتى يمثل شيئاً مقارناً بالحاجة الفعلية للحوم والخضروات. كما أن مخالفات البناء في هذه الأماكن كثيرة، ومساكن العمال فيها تفتقد شروطاً صحية عدة. أما الوضع الأمني فحدث ولا حرج، فالهيئة بحاجة لقوة أمنية كبيرة لترافقها أثناء التفتيش، وإلا عرضت حياة أفرادها للخطر، فعالم المزارع والزرائب، في جزء كبير منه، يقع خارج دولة القانون، سواء بمخالفاته أو برفضه دفع إيجارات الدولة، وحادثة تعذيب المرحوم محمد المطيري في احداها، وتكرار ورود اسم «الجواخير» في صفحة الحوادث، خير دليل على وضعها الأمني الخرب، فمتى نرى الحزم؟

القبس في ٢٠ يناير ٢٠١١ م



## وصفة المشعان... للوقاية من الفساد بالطب "الطبيب... أخلاق... ومسؤولية"

### د. علاء الدين الفرارجي

هذا هو عنوان أحد المراجع المهمة التي يجب أن يقرأها كل طبيب ويتعلم منها، وخصوصاً في هذه العقود التي طغت فيها المصالح الدنيوية على القيم السامية والمثل العليا وخصوصاً في مهنة مثل مهنة الطب.

ويقول الدكتور محمد خالد المشعان بالكتاب المشار اليه: ان البعض من الاطباء يتلقون الهبات والهدايا من بعض الشركات العاملة في مجال الصناعات الدوائية او الاجهزة الطبية، كما ان هناك بعض الأطباء يقومون بتوقيع الوصفات "بيضاء" ليس عليها اسم المريض او الدواء "!!!" ويستطرد المشعان بالحديث ليكشف عن العبث في كتابة التقارير الطبية سواء بغرض تخفيف ساعات العمل او تقرير العجز البدني لحالات التقاعد الطبي مبكراً واعطاء الاجازات المرضية غير المستحقة "؟؟؟".

ويتطرق المشعان في كتابه "الطبيب... أخلاق... ومسؤولية" الى لجوء بعض الاطباء بنشر نوعية من الدعايات الاعلانية بشكل خاص توحى بان هذا الطبيب يعتبر نفسه "وحيداً" ومنفرداً في اجراء التطبيب لحالات معينة "!!!" بل ان البعض يقومون بنشر صور لحالات مرضية لعرضها في الاعلان كتسويق مزيف "!!!".

أما عن العفة اللازمة بممارسة مهنة الطب فإن المشعان قد افرد لها جانباً كبيراً من سطور الكتاب باعتبار العفة ضرورة لسلك الطبيب في مهمته الوظيفية ومحيطه الاجتماعي لما للعفة من فضائل للنأي بالطبيب عن ما هو جائز شرعاً واخلاقاً.

ولا ينسى المؤلف اهمية العدل في ممارسة مهنة الطب اذ يقول المشعان: إن الطبيب العادل هو الذي يحرص على عدم التمييز بين المرضى عند عيادتهم في المستشفى او العيادة الخاصة وهو الذي يحرص على العدالة والامانة في كتابة التقارير والاجازات المرضية وهو الذي لا يوجد له تعاطف او محاباة لدواء معين من دون آخر يرنو به الطبيب الى فائدة شخصية تعود اليه من اصحاب الشركات "!!!".

ويتطرق المؤلف بكتابه القيم الى النزاهة واهميتها لمكافحة الفساد في ممارسة مهنة الطب لانها تجعل الطبيب نظيف اليد ولا يتناول على الاموال والاعراض "؟؟؟".

ومن الصفات السيئة التي تفسد مهنة الطب، يستعرض المشعان بعضها مثل الحسد والرياء والعجب والغرور والغيبة والنميمة والكذب وخيانة الامانة وقبول الهدايا والرشاوى والثرثرة والمغالاة بالظهور الاعلامي بقصد الشهرة وتمييز نفسه عن الآخرين والمغالاة بالأسعار!.

ولم ينس المؤلف ان يشير الى الفساد بالبحوث الطبية "أو القرصنة الفكرية بالبحوث الطبية" مثل التزوير والغش والخداع والتلاعب بالنتائج ويحاول المشعان في هذا الصدد ان يذكر الاطباء بالاخلاقيات الطبية المتصلة بالبحث العلمي مثل تدوين جميع المراجع التي اقتبس منها ورجع اليها بالبحث وقد زخر الكتاب بالكثير من الامثلة عن الممارسات التي قد تحدث بمهنة الطب وتؤدي الى وصول الفساد اليها... وهو ما قد يهدد النظام الصحي ككل... ويفقد المجتمع ثقته فيمن يأتهمهم على الجسد وعلى العرض.

وهذه الوصفة المهمة او الوصفات الكثيرة التي زخر بها كتاب: "الطبيب ... أخلاق ... مسؤوليات" للدكتور محمد خالد المشعان يجب ان يصرفها كل طبيب، بل يجب ان تدرج ضمن جدول التحصينات الاجبارية عند قبول الطلاب للدراسة في كليات الطب والصيدلة والعلوم الصحية والتمريض حتى يتحصن اطباء المستقبل والعاملين برعاية المرضى ضد كل صور الفساد التي قد تحيط بهم وتهدهم اثناء مزاوله المهنة، كذلك يجب اعطاء جرعات تنشيط ضد مختلف صور الفساد التي قد تحيط بممارسة المهنة، لان مهنة الطب مهنة سامية ويحظى الاطباء بمميزات القرب من القادة والسلطين وطبقة الصفوة على مر الازمنة والعصور وللمهنة قدسيته منذ فجر التاريخ.

وعندما يقسم الاطباء قبل مزاوله المهنة قسم الحكيم "ابقراط" فانهم يتعهدون بالالتزام بما يجب ان يكون عليه الطبيب من سلوك عفيف وخلق رفيع وحرص على المحافظة على الاسرار والابتعاد عن حب المال!

كما يؤكّد ابقراط بالقسم على التزامات يجب على الطبيب ان يحرص عليها وهي احترام معلم المهنة والالتزام بالنظم والقوانين وعدم الاضرار بالمريض واحترام دخول المنازل والمحافظة على اسرار المرضى!.

وقد كان الحكيم ابقراط الذي يحمل قسم الاطباء اسمه طبيب الامراء والملوك والسلطين بالدول المحيطة باليونان وتخرج من الطب فلي اثينا.

كما يزخر التاريخ الاسلامي بمعالجة في الطب مثل الرازي والزهرراوي وابن سينا وابن النفيس والذين تزخر مؤلفاتهم بوصفات لتحصين الواقي ضد الفساد بمهنة الطب، والتأكيد على البعد الاخلاقي لممارسة المهنة السامية والنبيلة.

وللحرص على الاخلاقيات بممارسة مهنة الطب جذور عميقة بالفقه الاسلامي وهو ما عرضه الدكتور علي محمد علي احمد استاذ الشريعة والقانون بجامعة القاهرة بمرجع مهم تحت عنوان: "افشاء السر الطبي واثره في الفقه الاسلامي" حيث يبجر القارئ في رحلة ممتعة بين دفتي هذا المرجع منتقلا بين التأصيل الشرعي لافشاء السر وحكم الشرع في افشاء السر ومظاهر الحماية الشرعية للاسرار وتنظيم الاسلام للخصوصية في حياة الانسان والحالات التي يجوز فيها افشاء الاسرار الطبية.

وبعض التطبيقات العملية لحكم افشاء السر الطبي وضوابط العمل الطبي واهلية الطبيب من الناحية الاخلاقية والاخلاقيات التي يجب على الطبيب مراعاتها.

ولمرافقة اعمال الاطباء في الدولة الاسلامية كان المحتسب يضطلع بهذا الدور المهم، وما احوجنا للعشرات من تلك المراجع الآن لاعادة الملامح الاخلاقية لمهنة الطب!!

\*عضو الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية

السياسة في 1 فبراير 2011 م



## من جرائم الفساد «تجديد إقامة وافد.. مسجون ببلده» رياض الصانع

لا أريد أن أبدأ كما بدأت جريدة «الأنباء» بعبارة «كل شيء بالواسطة يمشي» وإنما أردت أن تكون البداية أن فساد الأخلاق الوظيفي أو فساد الضمير إن دب في أداة الحكم أو تسرب إلى الأعمال العامة كان الداء الذي يظهر كيان الإدارة ويهدد بأسوأ العواقب ومن ثم لا يجزئ في دفع خطرهما غير الجزاء الجنائي الرادع، ذلك أن إفساد الأعمال الوظيفية لا يقتصر على الاتجار بها وإنما يكون في الاستغلال من حولها والتوصل إلى العطايا الملوثة عن طريقها وهذا ما عناه قانون الجزاء الكويتي وقد يقول من يقرأ هذه الأسطر: ما سبب سردها؟.. أقول له ان الجرائم المرتكبة في مجتمعنا بدأت تأخذ منحى ومغزى آخر وهو طريقة ارتكابها وذلك عن طريق ارتكاب الموظفين العاملين في مواقع لهذه الجرائم لا لشيء سوى الكسب الحرام ولعلي لا أجد سببا مبررا لارتكابها سوى التريح منها واستغلالها، وارتكابها لها ربما يولد لديه الاعتقاد بأن ذكاه في ارتكابها ربما لا يوقعه لكنه نسي أن الجريمة مهما بلغ الإتيان فيها فلا بد أن يترك من ارتكبتها أو شارك فيها خيطا بسيطا يوقعه فيها وهذا ما حدث في واقعتنا التي تعد من أغرب القضايا التي تضبط في تاريخ مباحث الهجرة فقد تناولت جريدة «الأنباء» في عددها الصادر ٢٠١١/٢/١١ أن معلومات وردت لمباحث الهجرة تفيد بكشف حالة تجديد إقامة لوافد خارج البلاد الأمر الذي أدى الى استغراب ودهشة رجال مباحث الهجرة فعمدوا لجمع التحريات وأثبتت التحريات أن من سعى للمعاملة وقام بها هو شقيق صاحب الجواز فتم استدعاؤه وبالتحقيق معه فاجأ رجال المباحث بالحقيقة حيث روى لهم أن شقيقه خارج البلاد ومسجون في بلده على ذمة قضية جنائية ولخوف شقيقه من أن تسقط إقامته أو تلغى اتصل به من السجن وأرسل له جواز سفره مع أحد الأشخاص وطلب منه الاتصال بأحد الأشخاص وأعطاه رقم هاتفه وأوضح شقيق صاحب الجواز أنه اتصل بالشخص صاحب الهاتف وتقابل معه وقدم له جواز سفر شقيقه ومبلغا من المال وبعد يومين اتصل به وأخبره بتجديد إقامة شقيقه لمدة عامين وأعطاه جوازه، ولم يقدم الوافد للمباحث أي تفاصيل عن الشخص الذي جدد إقامة شقيقه سوى أنه يتحدث باللهجة الكويتية وأنه كان يتحلّى بالملابس الوطنية ومازال البحث والتحري جاريا لكشف من قام بعمل تجديد الإقامة، بعد قراءتي لتلك الواقعة لم أكن أتخيل أن الجريمة بدأت تتطور وتأخذ أشكالا أخرى ولكنني ومن خلال هذه الواقعة تأكد لي مصداقية ما يذكره البعض عن وجود فساد ورشاوى ومحسوبيات في تمشية العشرات من المعاملات، ورغم ان هذه الحادثة فردية إلا ان لها دلالات غاية في الخطورة وهي ان هناك فسادا واختراقا لهذا الجهاز الأمني، بالإضافة الى اختلاف وتزايد وتناقضات ودخول أجناس افترقت الضمير الأخلاقي ليس وحدها بل بمساعدة موظفين عاملين بمواقع حساسة ببلادنا ولا لشيء سوى لمزيد من الكسب الحرام، وتناسى هذا الموظف أن إجرامه سوف يكشف في يوم ما لأن الخالق سبحانه وتعالى لا يرضيه الفساد في الأرض والسعي إلى خرابها وهو ما حدث بكشف إجرامه ما هي الا أيام ويضبطون هذا الموظف الفاسد الذي لا بد أن يقتلع من أعمال وظيفته ويكون مكانه الطبيعي داخل السجن ليكمل باقي حياته به، والمنظار القانوني لهذه الواقعة الغريبة تفرضه عدة نصوص قانونية فالواضح أن صاحب الجواز لم يتقدم لتجديد إقامته في الميعاد الأمر الذي يخالف المادة ١٢ من القانون ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والذي رصد له المشرع عقوبة لا تزيد على ثلاثة أشهر عملا بالمادة ٢٤/٣ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩

بشأن الإقامة فضلا عن اشتراكه مع شقيقه في تزوير محرر رسمي تجديد إقامته بالبلاد لاسيما أنه محبوس ببلده على ذمة تنفيذ الأمر الذي جرمه المشرع الجزاء بالمواد ٤٨/٢، ٤٩، ٢٥٨ من قانون الجزاء والتي رصد لها المشرع عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات هذا هو إجرام طالب تجديد الإقامة (المحبوس ببلدته) فضلا عن إجرام شقيقه الذي سلم جواز سفره للشخص الذي جده فضلا عن إجرام الموظف العام الذي تلقى عطية للإخلال بواجبات وظيفته وتريجه من جرائمه من جرائمها وهو الأمر الذي رصد له المشرع الجزائي عقوبة السجن الذي لا تتجاوز مدته عشر سنوات عملا بالمادتين ٣٥ من قانون ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بنص أحكام قانون الجزاء والمادة ١٢ من القانون ١ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية الأموال العامة فضلا عن اشتراكه في تزوير محرر رسمي هو طلب تجديد الإقامة والمؤتمة بالمادة ٢٥٨ من قانون الجزاء مع شقيق صاحب الجواز.

ولا يفوتنا أننا أمام تعدد للجرائم الأمر الذي يوقع على طالب تجديد الإقامة وشقيقه عقوبة الجريمة الأشد وهي عقوبة الاشتراك في تقديم عطية للموظف والتي رصد المشرع الكويتي لها عقوبة السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات فضلا عن إبعادهما عن البلاد عملا بالمادة ٧٩/٢ من قانون الجزاء لارتكابه جناية مخلة بالشرف والاعتبار، وفي نهاية مقالتي أشير إلى أنه لا بد من محاربة الفساد في جميع قطاعات الدولة والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه من الموظفين العبث بالوظيفة العامة واتخاذها مجالا للربح أو التكبس أي كان على حسابها وهذا يقتضي جهدا من القائمين على الوظيفة العامة باختيار أنسب العناصر التي تمثل تلك الوظيفة للقيام بأعمالها ولا يسعني إلا أن أثنى على جهد رجال مباحث الهجرة في كشفها لتلك الجريمة الغريبة وجمع خيوطها وذلك حتى يقتلع الشر من جذوره وتعاد للوظيفة العامة هيبتها.

الانباء في ٢٨ فبراير ٢٠١١ م





## مسرحية البلدية!! أحمد بودستور

وراء الأطعمة الفاسدة أشخاص ذوو ضمائر فاسدة

قال الشاعر:

لا تعطيني ذنب الأفعى وتتركها

إن كنت شهماً فاتبع رأسها الذنبا

إن وراء الأطعمة الفاسدة ضمائر فاسدة ومن أمن العقوبة اساء الادب وهذه الضمائر لمصالحها وشهواتها ساجدة ولا تعباً بالألام والاضرار التي تسببها للبشر لانها لا تملك المشاعر والاحاسيس فهي عديمة الاحساس مثل الجثث الهامدة.

لجنة التحقيق البرلمانية توصلت الى نتيجة مخيفة وهي ان ٩٠٪ من الاغذية الفاسدة التي تدخل البلاد تدخل في بطون المستهلكين مقابل ضبط ما يقدر بـ ١٠٪ من هذه الاغذية واللجنة ادانت البلدية فهي المسؤولة عن دخول هذه الاغذية الفاسدة للبلاد مع تحميل جزء من المسؤولية لوزارة التجارة كونها لا تسحب تراخيص التجار والشركات التي تستورد تلك الاغذية. نعتقد ان الادارة العامة للجمارك تتحمل ايضا جزءا من المسؤولية فهي الواجهة والمنفذ الذي تمر منه تلك الاغذية الفاسدة وهذه الاغذية هي اخطر من المخدرات التي تضبطها ادارة الجمارك وتمنح مكافآت مجزية لمن يضبط المخدرات وغالبا ما يكون ضبط تلك المخدرات مصحوبا بضجة وبهرجة اعلامية على الرغم من ان اكثرها يضبط بواسطة المصادر!! ولهذا نقول ان الافراج عن بضائع الاغذية الفاسدة بدون التأكد من صلاحية تلك الاغذية والاكتفاء فقط بالفحص على عينة من البضاعة والتي غالبا ما يحصل فيها التلاعب والثغرة هنا هي المفتشون التابعون للبلدية هي ان بعض ضعاف النفوس من المفتشين وكذلك العاملين في مختبر الاغذية التابع للبلدية حيث ان التلاعب يتم عبر فحص عينة لا علاقة لها بالبضاعة الموجودة في مخازن الجمارك ويتم الافراج عن البضاعة الفاسدة في خلال ايام ان لم يكن ساعات!! ويتم تصريفها عبر المنافذ والاسواق لان البضاعة تكون مباحة وهي في الجمارك.

احد العاملين في الجمارك اخبرني بان الكثير من الاغذية والاطعمة تفسد وهي في البواخر او الشاحنات لعدم كفاءة اجهزة التبريد كونها اجهزة قديمة والمفروض ان يتم التأكد من صلاحية تلك الاجهزة وتحميل مسؤولية الاغذية الفاسدة لشركات الشحن التي تفكر في الربح دائما.

فرق التفتيش في البلدية تكاد يوميا تضبط كميات واطناناً من الاطعمة الفاسدة وتكون مصحوبة بحملة اعلامية وازواء الكامييرات وتصريحات نارية لوزير البلدية والاشغال الدكتور فاضل صفر الذي يقوم بمكافأة فرق التفتيش ويتوعد من يتاجر بتلك الاطعمة الفاسدة والطامة الكبرى هنا هو ان الوزير يعرف أسماء اصحاب الشركات التي تستورد الاطعمة الفاسدة وعندما يطالبونه بكشف الاسماء يرد عليهم بان قانون البلدية لا يسمح له بالكشف عن الاسماء والمجلس البلدي مغلوب على امره فقد تم تهميشه بواسطة القانون ٥ لسنة ٢٠٠٧ وتجريده من الكثير من الصلاحيات وتحويله الى ادارة تابعة لوزير البلدية واعضاء المجلس البلدي لا حول لهم ولا قوة ويملكون الكثير من المعلومات

عن الشركات واصحابها الذين يستوردون الاطعمة الفاسدة ولكنهم لا يملكون الصلاحية لمحاسبة المسؤولين في البلدية ولهذا فهناك من يعيث في البلدية فسادا ولا يخشى العقاب لأن قانون البلد يحميه تمام كما يحمي تجار الاطعمة الفاسدة.

المضحك في مسرحية البلدية ان المسؤولين فيها كشفوا عن المتهم وهو مهندس تمكن من مغادرة الكويت والهروب الى بلده تماما كاتهام فراش في البلدية بتجاوزات واختلاسات التثمين قبل نصف قرن!

ان البلدية تحولت الى مرتع للفساد وفيها لاشك موظفون مخلصون ولكنهم ضائعون بالطوشة ومصادقية الوزير وكبار المسؤولين فها تكمن في الكشف عن تجار الاغذية الفاسدة وعدم التستر عليهم.

الوطن في ٢٤ مارس ٢٠١١ م



## جسر جابر... الضحية! عبد المحسن جمعة

مسلسل أحداث جسر جابر أو جسر الصبية في تسميته الأولى عند اقتراحه في تسعينيات القرن الماضي طويل، يكشف كمّ الصراع والافتتال على هذا المشروع منذ أكثر من ١٥ سنة من قبل جهات ترى في البلد مجرد أرباح المناقصات والمناقصات وتصفية الحسابات الشخصية، هذا الجسر هو مشروع مرتبط بالأمن الوطني لأنه يصل المنطقة الشمالية بحاضرة الكويت بهدف إعمارها وشغلها بالسكان وجعلها مانعاً سكانياً لأي أطماع تؤدي إلى اعتداء على البلاد، بالإضافة إلى البعد التنموي له في احياء تلك المنطقة وخلق مناطق صناعية وتجارية جديدة، وكل ذلك مؤجل ومعتل بسبب ذلك المسلسل الأليم.

المسلسل ممتد واستخدمت فيه كل وسائل الصراع من قضايا بيئية ومناورات تجارية ونفوذ سياسي، وزادت تكلفته عدة أضعاف بسبب تأجيله، وكأننا أول دولة تنشئ جسراً عبر البحر بالرغم من وجود عشرات الأمثلة المشابهة مثل جسر «تسينغ ما» المعلق العملاق في هونغ كونغ والجسر الجديد «هونغ كونغ- تشو هاي- ماكاو»، وكلها جسور تمر عبر البحر وفي أجوان شبه مقفلة وتتم معالجة القضايا البيئية الخاصة بها بتقنيات حديثة، وأنجزت في فترات زمنية قصيرة تتلاءم مع الجدوى الاقتصادية لإنشائها.

النواب عندنا ينتقدون الحكومة لعدم وفائها بإنجاز مشاريع خطة التنمية وفق الجداول الزمنية المحددة لها ويسعون إلى مساءلتها سياسياً، والوزراء يشتكون من الدورة المستندية للمشاريع وترهل وبيروقراطية الأجهزة الحكومية، وبعض الناشطين في مجال حماية المال العام وبخلفيات سياسية وأحياناً بارتباطات مع أطراف الصراع التجاري يشرحون كل مشروع يطرح للتنفيذ ليتحول بعد ذلك إلى أداة في التصعيد والمناقصات والمزايدات السياسية، بينما مصالح البلاد والعباد عالقة وسط هستيريا ممارسات اللامعقول الكويتية.

التساؤل الملح الآن هل يمكن أن تتجزأ أية مشاريع في الخطة التنموية إذا كان كل مشروع هام في البلد سيتحول إلى محور في استجواب أو عنوان للجنة تحقيق برلمانية، رغم كم الجهات الرقابية والفنية الحكومية التي يمر بها؟ وإذا كانت هناك أغلبية فقدت ثقفتها بأهلية تلك الجهات، فعلى البرلمان أن يشرع في تأسيس جهات حكومية بديلة للتعامل مع المشاريع وإيقاف أعمال القائمة حالياً حتى تحقيق ذلك، ودون ذلك فعلياً أن نتعامل مع مشاريعنا وفقاً للقوانين والآليات القائمة ومن لديه إثباتات وأدلة على تجاوزات في مشاريع الدولة فعليه أن يقدمها إلى الجهات القضائية وفقاً لقانون حماية المال العام، حتى لا يتحول مجلس الأمة إلى لجنة مناقصات مركزية، وتصبح كل مشاريع الدولة الكبرى أدوات في الصراعين التجاري والسياسي في البلد ونجعلها ضحايا، كما أصبح جسر جابر ضحية لتلك الحالة العبيثية التي توقع بالبلد خسائر فادحة.

الوطن في ٢٤ مارس ٢٠١١ م

## من يخلصنا من هؤلاء المتطفلين؟ أ.د. ناجي سعود الزيد

قبل يومين وصل بلاغ من مواطنتين يفيد بانهما اتفقتا مع وافد على إعداد رسالتي ماجستير لهما لتقديمهما، وانه تقاضى منهما مقابل الرسالتين ٢٢ ألف دينار، ولكنه ماطل في إعداد الرسالتين وأغلق هاتفه، وبالتحقيق مع الوافد قال ان مشكلة الرسالتين هي الوقت، وان الطالبتين مستعجلتان وأحيل للاختصاص بتهمة النصب.

«صَحَّ شين وقواة عين» ومن الذي يجب ان يحال للتحقيق؟

حتما ليس الوافد فقط، بل الطالبتان اللتان يجب محاكمتهما وإعادة النظر في الشهادات التي حصلتا عليها؟!

هناك فعلا سوق رائجة في الكويت لكتابة البحوث ورسالات الماجستير والدكتوراه، ويتم أحيانا الإعلان عنها في الصحف الإعلانية، وحتى على مستوى المدارس الثانوية، ولكن هذه الحادثة يجب الا تمر من دون احالة الطالبتين للتحقيق والنيابة العامة، فجرمهما معادل، ان لم يكن أكبر، ممن سيكتب لهما الرسالتين.

نرجو من المسؤولين في الجامعة والمعاهد ووزارة التعليم العالي العمل على مكافحة هذه الظاهرة، والتدقيق في جميع الشهادات، وبالذات العليا، كرسائل الماجستير والدكتوراه، وبأثر رجعي، فالبلد بأغلبية مناصبه ومراكزه يعاني منهم.

كما ان هناك ظاهرة أخرى من بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمعاهد، حيث الترفيات على أكتاف الآخرين تتم علنا من البعض من الأكاديميين، ناهيك عن القيام بنشر البحث نفسه أكثر من مرة في دوريات علمية مختلفة، هذا النوع من الغش والتدليس أصبح نمطا متبعاً في مثل هذه الحالات، ولا نعلم ان كان الاهمال أو الخوف من المشاكل، أو هي الوساطة السياسية لعنها الله؟!

بما ان مدير الجامعة جديد ومدير المعاهد جديد، فما عليهما الا ان يطلبنا هذه الملفات، وليفتحا صفحة جديدة بمحاسبة من أساء للجامعة وسمعتها، فلا يجوز تجاهل هذه الظاهرة، فالأدلة واضحة جدا، وتجاهلها سيجعل ضعاف النفوس يسعون المسعى نفسه، والتمكن من نفسه سيستخسر أن يصف مصافهم، وهذا حتما يسيء الى سمعة جامعة الكويت والمعاهد، وسيء الى سمعة كل الأكاديميين الشرفاء الذين يعملون بجد وإخلاص، ويصيبهم بالإحباط. فالرجاء تلافى هذه الآفة وبسرعة، لا نلوم المدير الجديد للجامعة، وكذلك مدير المعاهد، ولكنهما سيؤديان خدمة جلية لسمعة تلك المؤسسات ولأعضاء هيئة التدريس من الشرفاء ان قاموا بالقضاء على هذه الظاهرة، التي لا يتوقف خطرهما على المستوى الأكاديمي وسمعة الجامعة فقط، بل ان مثل هؤلاء البشر، ويا سبحان الله، يسعون دائما لتقلد المناصب، وبالتالي يظهر جهلهم وفشلهم وتدميرهم لأي مؤسسة أو إدارة أو وزارة يعملون فيها.

القبس في ٢٦ مارس ٢٠١١ م



## الترقيات وقانون العمل د. يعقوب أحمد الشراح

توضع النظم من أجل أن تسود العدالة والتعاون بين الناس وتترسخ قيم العطاء وتجنب الوقوع في المشاكل. وهذه قاعدة ذهبية تكاد توجد في كل جوانب حياة الإنسان وليس فقط في عمل الإنسان، وإنما في كل علاقاته وتعاملاته. الترقيات والحوافز التي تقدم للعاملين في الدولة ينبغي أن تعبر عن قانون العمل وتطبيقات النظام وتحفيز الناس على العطاء، واختلال ذلك يؤدي إلى الفوضى وحدوث التعقيدات. ظاهرة عدم العمل بالنظام والتدخلات في ترقيات العاملين وحقوقهم نجدها تسبب الكثير من المشكلات، فهناك كثرة شكاوى العاملين من التجاوزات أدت ومازالت إلى ازعاجات واحباطات لخروجها عن القواعد ومعايير حقوق العاملين. ولقد أدى ذلك إلى لجوء بعض العاملين إلى القضاء لأخذ حقوقهم التي تتمثل في التعدي على ترقياتهم المعنوية والمادية والتي أعطيت للذين لا يستحقونها تجاوزا للنظام الإداري ولوائح العمل.

الاختلال في مكافأة المخلصين في أعمالهم في الأجهزة الحكومية لها أسباب عديدة منها ما له علاقة بتضخم نسبة العاملين في بعض قطاعات الدولة مثل قطاعي التعليم والصحة. وأخرى تتأثر بالوساطات والشللية واستغلال النفوذ أو تلك التي تتعلق بالطائفية والتفرقة. هذه الأسباب وغيرها تمثل انعكاسات للفساد الإداري المتفشي في مختلف الأجهزة الحكومية، ورغم ان الظاهرة ليست حديثة إلا انها مازالت سائدة وتزداد مع الوقت. كثيرون يرون أن الترقيات إلى الوظائف الإشرافية أو القيادية لا علاقة لها بالمؤهلات والخدمات والتسلسل الوظيفي أو حسن السيرة والسلوك، وإنما تعتمد بدرجة عالية على الوساطات، والمحسوبية والشللية، والتوجهات السياسية، والمذهبية، وغيرها.

كذلك نجد أن فوضى الترقيات والمكافآت لها علاقة بالخلافات الشخصية، فالمسؤول يرقى من يريد ويتجنب من لا يحب. لذلك غالبية الاختلالات ناشئة من داخل الجهاز الإداري نفسه حيث يحدث التلاعب في الترقية أو تنفيج البعض بسبب العلاقات الحميمة بين القيادات في الأجهزة من وزراء أو وكلاء أو مديرين مع أشخاص دون آخرين، خصوصا في غياب المعايير وضبطية العمل بها من الدولة، وأحيانا تجاوز قانون العمل حيث من السهل أن يرقى العامل الذي يعمل بوظيفة رئيس قسم مثلا إلى وظيفة مدير أو حتى وكيل مساعد في الوقت الذي تزخر المؤسسة بالكفاءات التي تجاوزتها الترقيات بعد انتظار لأعوام طوال.

وأيضاً نجد أن التدخلات الخارجية في الترقيات تلعب دورا واضحا في تقديم ترقية شخص على آخر لأنه مقرب من طرف متنفذ أو لأنه ابن عائلة معروفة. هذه الأجواء الفاسدة، مع الأسف، لا تعين أبداً على المساواة بين الناس في العمل حسب الكفاءة والخدمات الطويلة والخبرة. ولقد أدى ذلك إلى نتائج محبطة وغير سارة لدى الكثيرين الذين يشعرون بالظلم لأنهم حرّموا من الترقيات. فكيف لهم أن يمارسوا أدوارهم في العطاء والاخلاص في العمل في وقت يدركون فيه انهم غير مرغوبين من رؤسائهم بسبب التفرقة والأفضلية بين العاملين ليس على أساس الكفاءة والخبرة والأحقية، وإنما بسبب الوساطات، وشيلني واشيلك، وغياب الدور الرقابي الكامل والحقيقي للمجلس النيابي والذي تحول إلى مجرد دور منحصر في استجواب الوزراء لأسباب شخصية أو انتخابية في معظم الأحوال.

الراي في ٥ ابريل ٢٠١١ م

## يا بخت يا ابو البخوت عزيزة المفرج

الأولوية في التعيين في الوظائف المتميزة يجب أن تكون للمتفوقين

إذن ما فائدة المذاكرة، والالتزام بالمحاضرات، والقيام بالواجبات، الذي يكفل بالحصول على الشهادة الجامعية بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، ويتوج بتقديم طابور الطلاب والطالبات المتفوقين في تكريم حضرة صاحب السمو لأبنائه وبناته من خريجي جامعة الكويت. ما فائدة كل هذا حين يحني رأسه مستسلماً أمام التدخلات، وينسحب منهزماً أمام الواسطات، فيحصل الذي بالكاد جاب تقدير جيد على أرقى الوظائف في أحسن الأماكن، بأعلى الرواتب، ويتوقع الطالب اللامع في حياً الله وظيفه يوصله إليها حظه التعميس، ليظل طول عمره يدور في فلك مقولة حظ العدة في محارة، وحظ المائلة في غضارة.

السيدة مريم العذراء الحامل تبذل الجهد، وتهز إليها جذع النخلة من أجل ان يتساقط عليها الرطب جنباً، أما المحظوظون، وذوو البخت الطيب عندنا فيتساقط عليهم الرطب بدون ان يفعلوا شيئاً، أو يبذلوا في سبيله جهداً، وهو أمر يمكن ان يصيب المشاعر بقرحة حادة، مصحوبة بآلام شديدة باستطاعتها ان تخطف من عيون صاحبها لذة النوم، وتسرق من جسده متعة الراحة.

طالبة كويتية متفوقة تخرجت في كلية الهندسة بامتياز مع مرتبة الشرف، وتخيلت ان جهات عدة في الدولة ستخطفها كما تفعل مع كل من يأتينا من خارج البلاد. تتعین البنت في البلدية، مع شبه أمر بالجلوس في البيت الى حين الحاجة لخدماتها، أما زميلتها المتخرجة بتقدير جيد فقد صعدت مركبة الواسطة بشموخ وكبرياء، ولم تنزل منها الا عند بوابة الفتوى والتشريع، وهو أمر لو تعلمون، مرررة ممتازة. مهندسة البلدية الشاطرة لن تحلم برواتب وامتيازات زميلتها متواضعة الامكانات، أما الليالي التي سهرتها في طلب العلا، فعليها العوض ومنها العوض.

هذا الذي حدث لا تسمية أخرى تنطبق عليه الا الظلم، حتى ان كان غير مقصود. هذا الظلم ان توسع مداه وتمدد، كان لذلك أسوأ الأثر في شعور المواطنين، واحساسهم بالعدالة والمساواة، كما نص عليه الدستور الكويتي، والنتيجة أكيد قبيحة. هذا الاحساس بالظلم قد ينقلب الى شعور بالحسرة والمرارة تؤدي بدورها اما للتسيب والاهمال في العمل، أو للتذمر والتحلطم، الذي سيؤدي الى انتقاد الدولة، ولوم الحكومة على مسؤوليتهما عن هذا الوضع. الخطوة التي ستتبع ذلك ستكون التفاف هؤلاء حول الأصوات المناوئة للدولة، وسيساندون النواب المعارضين للحكومة، ويشدون من أزرهم، فتتسع قاعدة هؤلاء وتكبر، مشكّلة خطراً على استقرار البلد، ونظامه، على الرغم من ان هؤلاء النواب هم أكبر مصدر من مصادر الظلم بسعيهم بالواسطات والتدخلات.

نهاية الكلام. على الدولة ان تشتري مصلحتها وأمنها المستقبلي، فتقضي على الواسطة، وتفرض مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين، مع الاهتمام بان تكون الأولوية في التعيين وفي الوظائف المتميزة للمتفوقين، فلا يمكن أبداً ان يتساوى الذين يعملون والذين لا يمشون الا بالدز.

الوطن في ١٢ ابريل ٢٠١١ م



## الفساد في الكويت... كلنا مفسدون.. كلنا مذنبون جاسم محمد الشمري

الحديث عن أوجه الفساد يتزايد في الكويت وبدا أمراً طبيعياً أن يشير أحدهم باصبعه الى اتجاه ما ليقول ألا ترى هناك هذه صفقة لتفيع أحد المتنفذين ما يعني أن فسادا يشوبها .

الفساد يبدأ بالرشوة المباشرة والتي انتشرت في الكويت وكنا من قبل نربأ بأن يطالنا ما طال بعض الدول المجاورة التي تظل يدك في جيبك منذ أن تطلأ أرض مطارها قدوما حتى تغادره مودعا وربما لأن الأقدمين قالوا ان (العياب يم الباب) طالنا ما طال هؤلاء فغدت الأمور محكومة بمبدأ أذفع لتخلص معاملتك وربما لأن المسؤول أو القيادي يستتكف مد يده وظف العمالة الآسيوية أو العربية أحيانا لمتابعة لم الغلة ولا أظن أن أحدا على سبيل المثال يمكن أن يغفل عشرات السيارات المهترئة التي تملأ شوارع الكويت ليقول بأن أمرا مريبيا جعلها تفلت من اجراءات الفحص الفني السنوية .

الفساد الذي بدأ برشوة موظف صغير أو قيادي كبير هو ما تفعله الحكومات المتعاقبة حينما تخصص جزءا من موازنتها العامة لمشاريع تنفيعية تغدق بها على متنفذين هنا أو هناك دون أن يؤدوا خدمة حقيقية تعود بالمنفعة للمجتمع ومن ذلك اعادة رصف الشوارع وتبليط الأرصفة على فترات متقاربة ونحن هنا بين أمرين: اما أن عمل الشركات لم يكن متقنا مما اضطر الجهة المسؤولة الى اعادة ترميم ما رمم من قبل دون أن يطالها عقاب ما وهو فساد بين أو أن المشروع قصد منه أصلا تنفيج جهة ما دون أن يكون هناك ما يبرر ترميمه وهو فساد بين أيضا وما بين الفسادين لا أذن سمعت ولا عين رأته .

بعض هذا الفساد نلمسه في حالات التوظيف العشوائية التي تمارسها الحكومة لمواطنيها دون أن تكون هناك حاجة ماسة لهذه الجيوش الادارية وما يزيد الطين بلة ما تمارسه جهات حكومية من توظيف مواطنين وهو ما لا غبار عليه ان استدعت حاجة العمل لذلك وفي موازاة ذلك تعتمد الى توظيف وافدين عرب لا لشيء الا لأنها تعتقد أن العلم لن يسير على وتيرة متساقطة في ظل وجود عمالة وطنية وهو أمر مستغرب ومستهجن أيضا وقبل فترة كنت في مراجعة لاحدى ادارات وزارة الداخلية واستغربت أن يحتاج عمل اداري صرف الى وجود ثلاثة وافدين في مكتب لا يتجاوز عرضه أربعة أمتار ودون أن يكون هناك مبرر فعلي لتوظيفهم .

وفساد التوظيف هذا ولّد حالة من الاتكالية لدى جموع الموظفين فلم يعد أحد مهتم بالانتاجية الا قلة من ضمير يؤرقهم فلا يستطيعون منه فكاكا، وفساد التوظيف هذا هو ما دفع الى ولادة بيروقراطية عقيمة فعدد أكثر من الموظفين يتطلب استحداث أعمال لهم ما يزيد الدورة التي تمر بها المعاملة الواحدة وفي مراجعة لاحدى ادارات وزارة العدل في مدينة الجهراء رأيت موظفا لا عمل له الا أن يقول للمراجعين: بالدور يا جماعة بالدور يا جماعة في حين أنه لو تولى أمر أحد الشباييك لأنجزت ادارته عدد معاملات أكثر ولما اضطر المراجعون الى انتظار الدور طالما أن العجلة تدور بوتيرة أسرع من المتوقع .

فساد التوظيف أيضا جعل كثيرين لا يعيرون بالا الى حرمة الأموال العامة فمن لا يجد حرجا في قبض راتب دون عمل حقيقي يؤديه فسيجد ألف عذر لغيره ان رآه متطاولا على الأموال العامة بل وربما يسر له السبيل لذلك ان حظي منه بمكرمة فأول موت الضمير القبول بمال حرام ولا يغني



من ذلك القول ان الراتب نظير الدوام لأن الراتب نظير الأداء ويحكي لي أحد الاصدقاء عن تعميم صدر في الادارة التي يعمل بها ينص على استبدال وحدات التكييف العاطلة ويحث الموظفين على الإبلاغ عن الحاجة الى استبدال الوحدات القديمة بأخرى جديدة لمن يرى أن ما لديه لا يمكنها الخدمة لأمد أكثر من ذلك، ويضيف صديقي أن ما لفت انتباهه أن مكتبا يشغله موظف تبدو عليه امارات التدين طلب تغيير وحدة التكييف الجديدة لديه طالما أن الأمر تغيير في تغيير دون أن يكون لذلك حاجة تستدعيها فيما آخر لا تبدو عليه تلك الامارات رفض استبدال وحدته بدعوى أنها لا تحتاج الى تبديل وقلت له: ان امارات التدين في ظني هي التي يحملها الأخير الذي كان حريصا على المال العام في حين أن الأول انخرط ضمن الثقافة العامة التي لا ترى بأسا في استباحته طالما أنه يحقق لها غرضا أنيا.

فساد التوظيف أيضا هو الذي جعل كثيرين يطالبون بامتيازات مالية نظير عملهم في الوقت الذي تزخر فيه احصاءات ديوان الخدمة المدنية بآلاف الغيابات وآلاف الاجازات المرضية ولو ربطت المكافأة بالانجاز لتبارى الموظفون اخلاصا ولكن فساد التوظيف ربطها بالمواطنة فقط وكأن الدولة معنية بتوزيع الثروة بطريقة أو بأخرى وليست معنية ببناء مواطنين جادين وشغوفين بالعمل والبناء والابداع.

فساد التوظيف هذا هو الذي جعل مئات المخالفات تغص بها كل جهة من جهات الدولة وذلك أن جيوش الموظفين لم يعودوا يابهون بالتدقيق على المعاملات الواردة اليهم اما اتكالا أن آخرين يقومون بهذه المهمة أو غضا للطرف لأن قبض المقسوم كان أجدى من ايقاف المخالفة.

منذ سنة تقريبا والأنباء تتوالى عن شحنات أغذية فاسدة ورغم ذلك لا نجد أن هذه الكوارث تحرك ساكنا وربما لو كانت في غير دولة لأسقطت مسؤولين وغيرت قيادات الا أنه يبدو أننا استمرنا الفساد فكلنا والعم فيه الا من رحم ربي.

ولعل ما يضحكني كثيرا حينما يعمد المثات الى الذهاب لمبنى مجلس الأمة حينما يكون هناك استجواب لأحد الوزراء واتساءل: أليس لدى هؤلاء عمل حكومي يقومون به.. من الواضح أنهم اما تغييبوا عمدا أو حصلوا على اذن دون عذر حقيقي وفي كلتا الحالتين هم مفسدون أو فاسدون.

الفساد لن ندفعه بالتمني ولكن برغبة صادقة وأكيدة في التخلص منه ولن يكون ذلك متحققا ان لم نبدأ بأنفسنا فأنجز كل منا ما هو مطلوب منه في مقر عمله وحين ذلك لن يكون للمفسدين مكان بيننا والا فان المجتمع الى انحدار وحينها لن ينفعنا يا ليت ولا جدوى منها.

في الفساد كلنا مفسدون.. كلنا مذنبون.. من سمع عن فساد فلم يردع القائمين عليه، ومن وجد مخالفة فلم يبلغ عنها.. ومن قبض راتبا أو امتيازا لا حق له به.. ومن حضر الى مقر عمله فلم ينجز ما هو مطلوب منه.. من استمرأ المرضيات والغياب بلا عذر.. ومن بحث عن واسطة تعفيه من عمله دون أن تكون له حاجة من مرض أو عذر قانوني.. من رأى مناقصة مشبوهة فلم يحرك ساكنا.. ومن وقعت تحت يده تجاوزات فبعلها وسكت. كلنا مذنبون.. أليس ذلك صحيحا يا ترى؟!

النهار في ١٧ ابريل ٢٠١١ م





## لجنة لإزالة التعديات.. والرشوة!

### فيصل الزامل

يتمنى المواطن من الحكومة الجديدة أن تكون ذات نهج جديد، وانجازات غير مسبوقة، مثل أن تنشئ لجنة لإزالة التعديات على المال العام، لجنة مدعومة ببلدوزرات من السلطتين التنفيذية والتشريعية، تدخل الى وزارة الصحة . مثلاً . وتكشف ممارسات للحصول على المقسوم والاف «سيتم تسجيل غرامة بـ ١٥٠ ألف دينار على المستشفى الاهلي» طبعاً بطريقة تسفية باستخدام مواصفات وشروط لا تطبق ربعها مستشفيات الوزارة، ومثل ذلك لمن يزود الوزارة بالتجهيزات وأكثر منه لمن يقوم بصيانة الاجهزة، تكييف وكهرباء .. الخ، فتتراجع الخدمات الصحية وتكون المستشفيات مخجلة بمعنى الكلمة، هذا الحال سيتغير اذا تحركت لجنة ازالة التعديات بقوة، قال أحدهم: «تعبننا من طلب الموظفين للرشاوى، ولاننا لا ندفع يتم استبعادنا بذرائع متنوعة من مناقصات فزنا بها، هذا الحال تغير مرة واحدة عندما جاء وزير «يخرع» في النظافة، فتحول المرشون بسرعة الى شرفاء، كان يواجه الاطراف ببعضها البعض أمامه وبالمستندات، ما قلب الامور بالنسبة لهؤلاء واستقام حالهم، فلما تغير الوزير . بضغط من نائب . رجعوا الى طلب المقسوم، واذا سألت الموظف قال «أنا أعمل من الساعة سبع الى الساعة ثلاث، هذا المجهود والتفاني الكبير من يقدره؟».. تخيل؟.. هذه مشكلة كبيرة ليست في الذمة والضمير فقط بل في الفهم المادي البحت، فأنت تتقاضى راتباً مستقراً وتشعر بالامان الوظيفي وهذه الشركة التي تبتزها عرضة للافلاس وموظفوها لا يشعرون بالامان، وصاحبها ملاحق من البنوك ولا يدخل في مناقصة الا بعد جهد جهيد مع الجهات الاجنبية المصدرة من الخارج وأكثر منه مع الجهات المختصة داخل البلاد لاستيفاء الشروط، ثم .. من بين عشر مناقصات يدخلها يفوز بواحدة أو اثنتين، وفي الغالب يكون فوزه للبقاء حياً في السوق، كي يسد الالتزامات على أمل أن يتجاوز نقطة التعادل يوماً ما .

لجنة ازالة التعديات المطلوبة لا تقول للمواطن المشتكى «عطنا الدليل» بل تتولى هي بحرفية عالية ضبط المرشني بغير ارباك لسير العمل في الوزارة أو الهيئة، يواجهون المرشني بالدليل بكل هدوء، ومع احساس المرشنين بجدية الدولة يشعرون بالهيبة، ويتحقق القول الشائع «في ناس تخاف، ما تستحي».

يقول أحدهم: «والله اني خجلت من نفسي لما شفت واحد كبير في منصبه عندكم يطرق باب شقتي، أنا اللبناني اللي ما صار لي بالكويت ست شهور ويطلب مني مبلغ عشان مساعدته للشركة اللي بأشغل فيها بحكم منصبه، والله عيب عليه ومانه حلوة بحق الكويت اللي سمعتها عندنا كثير محترمة» . انتهى .

فهل يعتبر مطلب «مكافحة الرشوة» كبيراً؟ أبداً، هذا مطلب متواضع جداً، ويمكن أن يتولاه رجل بمستوى اللواء محمد البدر، يكون مدعوماً من أعلى مستوى قيادي في البلاد، ومجهزاً بفريق من الشباب الذكي الذي يتقن عمله بغير ارباك لسير الاداء الوظيفي اليومي، فليس عدلاً أن يعاني المواطن من رداءة الخدمات وفي المقابل يتنعم المرشني بحفنة دنانير يسافر بها مع أولاده في الصيف، أو يجدد فرش بيته بالرشوة بينما مئات الالوف يعانون بسببه .

نتمنى أن نرى نموذجا حيا للنهج الجديد الذي كثر الحديث عنه في الآونة الاخيرة، في تعامل السلطتين مع شؤون الدولة.

كلمة أخيرة: رجع شاب من زيارة لاسطنبول مع زوجته، قال: «أخبرني السائق التركي أن لديه محلا يجدد رخصته كل ثلاث سنوات وكان يضطر لدفع رشوة للموظف في كل مرة، وفي المرة الاخيرة رفض الموظف تسلم الرشوة فلما سألته قال لي «الامور تغيرت، الحكومة الحالية نظيفة».. انتهت القصة، نأمل أن تتكرر عندنا!

الانباء في ٩ مايو ٢٠١١ م



## الصحة... والقيادات الفاسدة...

### د. علاء الدين الفرارجي

ان كانت الاغذية واللحوم الفاسدة والمنتهية الصلاحية تستتفر السلطات الصحية والبلدية والجمارك والشرطة والقضاء والاعلام ايضا فهل فساد الاغذية واللحوم وانتهاء صلاحيتها اشد هولا من فساد القيادات وانتهاء صلاحيتها ام ان الشعوب لا تشغلها سوى بطونها وليس عقولها؟ ولماذا تحملت الشعوب بدرجات متفاوتة وجود قيادات فاسدة ومنتهية الصلاحية؟ بل الادهى من ذلك انها كانت تصفق بحرارة وبشكل متواصل لقيادات ما لبثت بعد ذلك ان وصمتها بالفساد وبانتهاء الصلاحية. وتعاملت معها مثل التعامل مع الاغذية واللحوم الفاسدة؟ وهل تعاني الشعوب من انفصام الشخصية أم ان المناخ وتغييراته قد اديا الى ما نشهده الان من صدمات وعجائب سياسية حافلة بالدروس المستفادة والعظات والعبرة؟ وهو ما اثر وسيؤثر على الصحة ومؤشراتها في المستقبل القريب ولو عدنا الى الارشيف الاعلامي لوزارات الاعلام الوطنية لوجدنا لقطات منذ اشهر عدة لصفوف متراسة من صفوة المجتمع وقياداته يجلسون في ادب جم وتبدو على ملابسهم وعلى ملامحهم علامات السعادة ويصفقون بعنف وباخلاص للقيادات التي حضرت تلك الاحتفالات المهيبة بل ان الصفوة من الجالسين في الصف الاول كانوا سعداء ايما سعادة بحضور تلك الاحتفالات لتجديد البيعة لقياداتهم المهمة (آنذاك) وبعد ذلك تحولت تلك القيادات الى وحوش ضارية تهش لحوم قياداتها السابقة وتطاردها بعنف بالاجراءات وباللعنات وبالسهام المسمومة وبالاقدام.

ومرة اخرى يتكرر السيناريو نفسه حيث يطوي التاريخ والنسيان قيادات وتتهال الاتربة عليها وعلى اسمائها ويتبارى الجميع للتبرؤ ومنها ومن اي صلة بها ويحاول اللاعبون ان يرتدوا ملابس مختلفة عما كانوا يرتدونه من قبل ويصرون على العيب بأي مناخ صحي وينفثون السموم والملوثات في البيئة الجديدة بلا خجل او حياء فقد فقدوا العذرية السياسية، ويتسابق محترفو النفاق في البحث عن شعارات لوصف المراحل السابقة بأبشع واقذع الصفات واختيار اجمل الكلمات للمرحلة الجديدة وهي مرحلة ما بعد الثورة.

والمضحك المبكي ان الماكياج الذي يختاره ويستخدمه الممثلون لم يفلح في تغيير ملامحهم القبيحة لان تجاعيد النفاق لا يمكن اخفاؤها بسهولة فان كان البعض يعاني من الفقر والكبت والقهر والتضليل وان كان يحق للبعض ان يثور امام قياداته للمطالبة برفع الظلم واعادة الادمية لحياته فان القيادات الفاسدة والمنتهية الصلاحية لا يحق لها ان تجد موطئ قدم بين مواكب الحركات الاحتجاجية الصارخة لان تلك القيادات الفاسدة والمنتهية الصلاحية قد استطاعت تضليل الحكام وتحويل الباطل الى حق والحق الى باطل وتزوين المفاصد وتلك القيادات الفاسدة والمنتهية الصلاحية وجدت لها طريقا لتصل الى قمم مراكز صناعة القرار ومواقع التأثير في الحكام وتغلغلت في منظومة الحكم ولوثت المناخ السياسي المحيط بالحاكم.

ولكنهم بعد ذلك اسرعوا وبرعوا في القفز من السفن قبل ان تغرق وهكذا تفعل الفئران، اما القيادات الاصلية وغير الفاسدة وغير المنتهية الصلاحية فانها تصر على البقاء على سطح السفينة حتى لو مالت او اشرفت على الفرق لاي سبب من الاسباب.

والدرس المستفاد مما يحدث حولنا منذ بداية عام ٢٠١١ هو ان اي حاكم او مسؤول يجب عليه ان يدقق في اختيار القيادات المحيطة به والا ينتظر طويلا في تحمل القيادات البالية والفاسدة والمنتهية الصلاحية لان خطورة تلك العناصر الفاسدة اخطر واشد فتكا على الصحة من اللحوم والاغذية الفاسدة، فقد كانوا بالامس يصفقون بحرارة لقادتهم واليوم يشجبون وينددون بحرارة ايضا بالمسؤولين السابقين، فهل هناك فساد اكثر من ذلك؟! انه الفساد الممزوج بالابتذال وبالنفاق.

السياسة في ١٢ مايو ٢٠١١ م

## حصل في جامعة الكويت..!

### د. علي الزعبي

في الحفل الذي أقامته كلية العلوم الاجتماعية لتأبين ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية وهم: د. أحمد البغدادي، ود. هاشم بهياني، ود. خلدون النقيب، صعق الحضور عندما أشار زميلنا الدكتور غانم النجار إلى أن الراحل خلدون النقيب كان استاذًا مساعدًا ولم يحصل على الاستاذية لأن هناك زميلاً له في قسمه رفض، وبطرق غير موضوعية، ترقية أبي زيد بعذر أن بحوثه ودراساته وكتبه لا ترقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب!

خلدون النقيب، الذي علمنا كيف نفكر، وكيف نحلل، وكيف نكتب، والذي كان لمنشوراته وأفكاره صدى واسع في العالمين العربي والغربي، لا يستحق الترقية ولا يستحق الاستاذية، كما أن فكره سطحي لا يستحق التقدير من وجهة نظر هذا الزميل!

شخصياً، لا أستغرب هذا التصرف ضد خلدون النقيب، أو ضد غيره من العديد من الزملاء الآخرين كما يحدث الآن، لأن بيئة الجامعة أصبحت تقوم على المزاوجة وتبادل المنافع والمصالح والسيطرة. وبالتالي تحولت إلى بيئة خصبة لتحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن العمل الأكاديمي الذي جبلت وعرفت به جامعة الكويت من قبل!

هناك «شلة» من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت تتمثل في قلة من الكويتيين الذين يحملون الاستاذية يدعمهم بعض الأساتذة الزائرين من العرب، والذين دائماً ما يسعون إلى تفصيل القوانين وتقسيمها حسب رغباتهم ونزعاتهم!

خلدون النقيب ليس مفكراً.. وما قدمه ليس إلا كتابات سطحية تعكس فهماً سطحياً للقضايا المجتمعية.. هذا ما كان يضحكنا جميعاً عندما نتسامر مع الراحل أبي زيد في منزله أو منزل أحد الزملاء، ونضحك أكثر وأكثر عندما نذهب إلى واشنطن أو لندن أو بيروت أو القاهرة برفقة أبي زيد فنجد الباحثين والمفكرين الغربيين أو العرب يلتفون حوله وكأنهم تلاميذ فصل تجمعوا حول أستاذهم، لنكتشف في كل مرة أن خلدون النقيب ليس فقط مفكراً وإنما عالم لا يشق له غبار.

الآن أمام أ.د. عبداللطيف البدر، مدير الجامعة، فرصة تاريخية لتنظيف الجامعة من هذه «الشلة»، ومن خلال أمرين مهمين: ١ - اختيار الاساتذة المعروفين بالنزاهة والالتزام. ٢ - تطبيق المعايير والقوانين بحذافيرها والابتعاد عن شبهة التفسير والظن القائم على المنفعة والمصلحة.

القبس في ٢٣ مايو ٢٠١١ م



## إيقاف الوكيل عن العمل

سعود السبيعي

أُتفق مع ما أثاره النائب عادل الصرعاوي من أنه ليس من المقبول التجديد لوكيل وزارة مساعد في التربية متهم بالتفريط في المال العام وتمت إدانته في التحقيقات الإدارية الأولية التي أجرتها معه لجنة محايدة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق وهم من النخب الأكاديمية التي لا يشك أحد في نزاهتها، وحرصا من تلك اللجنة على استكمال الإجراءات القانونية أوصت بإحالة ذلك الوكيل إلى النيابة العامة ومجلس الخدمة المدنية لمواصلة التحقيق، وبالرغم من الشبهات التي أحاطت به والتي تبرر إيقافه عن العمل، إلا أن وزير التربية تجاوز عن إجراء الإيقاف الاحترازي وطلب من مجلس الوزراء التجديد له ليستمر في منصبه وكيلا مساعدا، علما أن الوزيرة السابقة موضي الحمود أوقفت التجديد له، إلا أن الوزير المليفي خاطب ديوان الخدمة المدنية ومجلس الوزراء طالبا التجديد له ليستمر في عمله وسط استغراب واستهجان موظفي الوزارة الذين توقعوا إيقافه ولكنه كوفئ بعودته وكيلا لفترة ٤ سنوات قادمة.

ومسألة الإيقاف عن العمل، وإن كانت مسألة تقديرية للوزير، إلا أنها إجراء احترازي الهدف منه النأي بالجهاز الإداري عن الشبهات التي تؤثر في نظرة الجمهور تجاه ثقة ونزاهة القائمين عليه، وقد جرت العادة على اتخاذ هذا الإجراء مع كل موظف عام يحال للنيابة العامة بأي تهمة جزائية، فكيف والحال متعلق بالاستيلاء على المال العام؟! ولا يحاج في ذلك، كون المتهم بريئا حتى تثبت إدانته فتلك القاعدة القانونية وإن كانت سليمة ولا خلاف عليها، ولكنها لا تبرر استمرار الموظف في العمل، كون الإيقاف لا يعتبر عقابا وإنما إجراء وقائي يتقاضى خلاله الموظف الموقوف راتبه الشهري إلى أن تظهر نتيجة محاكمته، ولكن ماذا لو تمت إدانته بعد أن تم التجديد له بمرسوم لمدة ٤ سنوات، فهنا تقع الحكومة في مأزق إداري وقانوني كان بإمكانها تفاديه لو أنها أحسنت تقدير الأمور، لاسيما أن لجنة التحقيق الأولية المشكلة من أساتذة القانون أدانت الوكيل في تقريرها المرسل إلى وزير التربية، خصوصا أن الحكومة هي من تقدمت بالشكوى ومن طالبت بالتحقيق وقدمت أدلة الاتهام التي تعزز شكواها، فكيف إذن تقوم الشاكية، وهي الحكومة، بمكافأة من اتهمته بإعادته إلى وضعه الذي كان عليه؟! مما يعني أن شكوى الوزارة لا تقوم على أساس قانوني وفي هذه الحالة وجب عليها سحب شكواها والإقرار بأن التهم الموجهة للوكيل المذكور لم تكن جدية، بل كانت نتيجة رعونة وتهور إن كان الوزير قد اكتشف أن هناك جورا وظلما وقع عليه في عهد الوزيرة السابقة د. موضي الحمود.

الانباء في ٢٤ مايو ٢٠١١ م

## دعم العمالة عزيزة المفرج

لا تستغرب أبداً وأنت تشاهد شابا يدخل ديوان الخدمة مصطحبا جدته التي تلعب في الوقت الضائع، ويتجه فيها وهي مستتدة الى ذراعه لئلا تقع، الى حيث العمالة تدعمها الحكومة، مطالبا لها بتلك الزيادة، على أساس أنها تعمل مديرة علاقات عامة في جهة ما، على الرغم من أنها لا تقرأ ولا تكتب.

لا تندهب اذا علمت ان واحدة من هؤلاء اللواتي تدعمهن الدولة بمبلغ يتراوح بين الـ ٣٠٠ والـ ٥٠٠ دينار، وتقدمت بطلب ذلك الدعم، هي ربة منزل جالسة في بيتها، لا تعمل ولا هم يحزنون، وكل ما في الموضوع واسطة تستطيع ان تلف ديوان الخدمة، ومعها وزارة الشؤون وتضعهما، الاثنين، في الجيب.

لا يرتفع حاجبك تعجبا وأنت ترى مديرة شركة تقف مبلمة أمام تعبئة الاستمارة، فتتججج بنسيان النظارة، أو بألم في اليد يعوقها عن الكتابة، لكي تقوم الموظفات بتعبئة البيانات عنها، لأنها لا تفهم ما هو المطلوب منها، ويمكن ان تكتب عند الحالة الاجتماعية، الحمدلله، زينة.

الطمع، كفانا الله واياكم شره مرض، ولذلك جاء أحدهم بكل نسائه، الأم العجوز، والزوجة والأخت من أجل تعيينهن في نفس الشركة الوهمية لقبض ما يمكن قبضه من أموال الدولة، والمسميات بلاش، مسؤولة تسويق، ومدققة حسابات، ومندوبة مبيعات، وضحك على ذقون بعض المسؤولين الذين لا مانع لديهم في ان يكونوا مسخرة.

هذا النجاح في لباس البلد الطاقية أثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان التنسيق بين ديوان الخدمة والشؤون سهل ومقدور عليه، ويمكن لشخص فاسد، يتكئ على ظهر فاسد، ان يقلب الأسود أبيض، والخطأ صواباً. هل تصدق، مثلاً يعني، ان هناك من موظفي الديوان من يخون ضميره وعمله، فيرضى بان يعبث في النظام، من أجل تحويل طالب الى شخص لا يدرس، وكل ذلك لاعتائه على قبض دعم العمالة باعتبارها موظفاً في شركة، وهل تعلم أنه لا مشكلة في ان تكون تلك الشركة وهمية، لا مقرر معروف لها.

هل تعلم ان وزارة الشؤون تخرج للشخص على تلك الشركات فلا تجد لها أماكن ثابتة، معروفة، ولا تجد فيها موظفين، فتوقفها عن العمل، ومع الواسطة اللعينة تعود للعمل والكذب على لحية الحكومة، بسبب مواطنين لا قيمة للحلال والحرام عندهم، ومستعدين ان يبلعوا في بطونهم شواظ من نار، وهم يضحكون.

أتعلم ما هو المضحك في كل هذا الموضوع. المضحك ان المحتالين تجري أوراقهم في أروقة الديوان مثل الرثيق بفعل الواسطات، أما الشباب ذوو الأوراق القانونية، فتجدهم دايعين السبع دوخات بين الادارات المختلفة على الرغم من أنهم درسوا وحصلوا على شهاداتهم، وتعيينوا في وظائف حقيقية في الشركات والبنوك، ومع ذلك يتأذون بالمرامعات شي يقهر.

أخيراً، أتعلم لماذا لا يهاب هؤلاء الناس، ولا يخافون من المحاسبة. لأننا نعيش في بلد أمن العقاب فيه كثيرون ممن أسأوا الأدب، فصاروا مثلاً لغيرهم يقلدونهم ويحذون حدوهم. هل تتوقعون ان تتعدل الأحوال؟ أشك في ذلك!.

الوطن في ٢٥ مايو ٢٠١١ م



## قانون الوظائف على ناس وناس يوسف الشهاب

أعرف.. ان قانون الخدمة المدنية.. يضع.. فيتو مربعا ومختوما باللون الاحمر.. على الجمع بين وظيفتين لموظف واحد حتى لو كان . مراسلا . في جهة حكومية واخرى.. ذلك - الفيتو - لم يأت من فراغ بل جاء حرصا من الديوان على ان يكون الموظف.. متفرغا.. لوظيفته بعيدا عن انشغاله في وظيفة حكومية اخرى يأخذ من ورائها - راتبا - كما يأخذه من الوظيفة الاخرى.. ولأن صاحب بالين كذاب - كما يقول اهل المحروسة مصر - فإن أي جمع بين وظيفتين حكوميتين هو مخالف و.. نص.. للقانون الذي.. يطنطن - فيه ديوان الخدمة المدنية وقبله - مجلس الخدمة - الذي وللأسف - ما يبرد القلب - في كثير من القضايا الوظيفية وابسطها - مهزلة الكوادر - ومعها الزيادات التي يقرها نزولا لضغوط الاعتصامات وصراخ - نواب الهوشة والمصالح.

الجمع بين وظيفتين - حالة ذات انعكاسات سلبية على الآخرين من اصحاب الحقوق، خصوصا اذا كانت هذه الوظيفة قيادية يحتكرها - عبقري زمانه - مع اخرى قيادية في موقع وظيفي آخر وكأن الميدان الوظيفي يخلو من الكفاءات التي ربما تفوق حتى عبقرية هذا الذي يحتكر منصبين في آن واحد. ثم تعالوا نسأل هذا الإنسان عن قدرته العقلية وطاقته في المتابعة والإدارة والابتكار والالتقاء مع موظفيه وقراءة التقارير والتخطيط لمنصبين مختلفين في آن واحد. كيف نتظر منه الانتاج والنجاح بالإدارة، ثم وهذا هو الأهم كيف يلتزم ديوان الخدمة الصمت المطبق أمام هذا الأمر وهو يعرف جيدا ان ذلك فيه مخالفة قانونية، هل هناك، موظف سوبر وآخر تقليد أم ان الحكاية - اذا حبتك عيني - هي القاعدة التي يتعامل فيها الديوان مع هذه الفئة من الموظفين؟!

الموظف الكويتي بالحكومة محروم من ممارسة العمل التجاري أو أي وظيفة اخرى بعد ساعات العمل الحكومي رغم ان الموظف الحكومي الوافد عليه بالعافية ويختار أي عمل غير حكومي إلى جانب وظيفته الأساسية وفي ذات الوقت يسمح الديوان لبعض القيادات الوظيفية الكويتية بالعمل هنا والعمل هناك وبراتبين ولا أدري ما هو التفسير الذي يمكن للديوان أن يخبرنا عنه في تجاوزه وموافقته على خرق القانون الوظيفي الصادر من رحم الديوان.

هل القانون على موظف وموظف لا علاقة له به، أم ان فيتامين الواسطة، هو مسطرة الديوان. قولوا لنا حتى تطمئن قلوب من ينتظرون نيل حقوقهم الوظيفية التي سيطر عليها موظف كما سيطر على منصب آخر في وظيفة حكومية لا علاقة لها بالاولى.

ديوان الخدمة هل يكيل بمكيالين، لا أدري، ثم أين دور الوزراء في هذا الأمر، خاصة اولئك الذين لديهم موظفون في مناصب قيادية وفي ذات الوقت هم في مناصب لدى وزارة أخرى، أين احترام القانون وتطبيقه على الجميع، هل هذا التطبيق بالكلام ام للاستهلاك والسلام..؟!

### نغزة

اذا كان مجلس وديوان الخدمة على علم في ان بعض القياديين يجمعون بين منصبين، فتلك مصيبة، وان كانوا لا يعلمون فالمصيبة أعظم، وفي الكويت انتظر كل شيء لأن الغرابة اليوم في - احترام القانون - طال عمرك.

القبس في ٢٥ مايو ٢٠١١ م

## لن نعود لداكبين التعليم العالي د. وائل الحساوي

من الانجازات المهمة للدكتورة موضي الحمود خلال فترة توزيرها هو وضع الضوابط الكافية للقضاء على ظاهرة دكاكين التعليم العالي التي وصلت الى مرحلة وبائية خطيرة من حجم انتشارها ودرجة تدميرها للتعليم، فقد قامت الوزيرة بتشكيل لجنة لاعتماد الجامعات التي يسجل فيها الطلبة الكويتيون في معظم بلدان العالم، وتشكل هذه اللجنة وفوداً يجوبون البلدان المختلفة لزيارة تلك الجامعات وتقييمها على الواقع، وعلى اساس هذا التقييم تقوم وزارة التعليم العالي باعتماد القبول والشهادات لكل طالب ينوي الدراسة في تلك الجامعات.

وقد اكتشفت الوفود الزائرة بلاوي كثيرة لتلك الجامعات، فبعضها لا يتعدى كونه غرفة صغيرة لتسجيل الطالب ثم اعطائه الشهادة وبعضها يخصص فصولاً خاصة للطلبة الكويتيين تتساهل في تقييمها لهم ومنحهم الشهادات وبعضها لا تعترف بها حتى دولتها التي تنتمي اليها، وبالفعل فقد صدرت قرارات وزارية كثيرة تحظر الدراسة في كثير من الجامعات وتطالب بعض الدارسين بالانتقال الى جامعات اخرى، وثارت تائراً الكثيرين الذين درسوا في تلك الجامعات او سجلوا للدراسة ورفع بعضهم القضايا في المحاكم، ولكن كان لا بد من دفع ذلك الثمن من اجل محو آثار ذلك التزوير المتعمد لأهم ما يملكه البلد ألا وهو التعليم.

ومن خلال مشاركتي في لجنة معادلة الشهادات في التعليم العالي تمر علينا اسماء عشرات الجامعات في كل اجتماع يطلب فيها الطلبة اعتماد القبول او معادلة شهاداتهم من جامعات يدرسون فيها، وتقوم اللجنة بالتدقيق في كل جامعة من خلال ما وضعته لجنة الاعتماد او من خلال المكاتب الثقافية لتصل الى القرار المناسب دون تشديد او تفریط.

انقل عن الأخ الفاضل احمد المليفي وزير التربية وزير التعليم العالي من انه وعد المتضررين من الجامعات غير المعتمدة من التعليم العالي بإعادة النظر في تقييم شهاداتهم، هذا الكلام ارجو ألا يفهم منه تغيير قواعد الاعتماد الاكاديمي للجامعات او التساهل في القبول وإليكم الأسباب:

أولاً: لا توجد هنالك قاعدة واحدة لتقييم الجامعات لكي نتساهل فيها او نخفف القيود فيها ولكنها عملية تقييم مستمرة تهدف الى تصحيح أوضاع خاطئة ظلت عشرات السنوات، وقد تحصل بعض الاخطاء ولكن ذلك لا يلغي صحة المنهج.

ثانياً: لئن كانت معايير التقييم لا تنطبق على عشرات الجامعات على مستوى العالم لكن لا ننسى ان هنالك المئات من الجامعات الاخرى المتميزة التي تفتح أبوابها للراغبين في الدراسة، فلماذا لا نوجه طلبتنا لنهل العلم المفيد منها بدلا من تلك الجامعات المزورة؟!؟

ولنفترض بأن احدنا أراد ان يبني بيته او يعالج ابنه، فهل نرضى بأن نستعين بخريجي تلك الجامعات؟!؟ واذا كان الجواب بالنفي فكيف نرضى لمجتمعنا بأن يسوده مثل هؤلاء الخريجين ويقودون دفته؟! بل اين غيرتنا على ابنائنا والتي تتطلب توفير افضل التعليم لهم وتحصينهم من المزورين؟!؟

ثالثاً: وزارة التعليم العالي لا ترفض شهادة طالب التحق بجامعة بعد ان حصل على اعتماد القبول من الوزارة او الملحق الثقافي في الدولة التي يدرس فيها حتى وإن سحبت الوزارة اعتمادها لها،





ولكن غالبية الحالات المرفوضة هي لطلبة اتجهوا لتلك الجامعات دون التنسيق مع الوزارة، ومن غير المعقول تصحيح أوضاع هؤلاء بعد ان غامروا بالدراسة على مسؤولياتهم.

رابعاً: أحسن تصحيح لذلك المسار المنحرف يستطيع الوزير عمله هو الإسراع في فتح المجال للدراسة في الكويت عن طريق تأسيس جامعات ومعاهد تستوعب آلاف الطلاب والطالبات الذين يجوبون جميع أصقاع الارض للحصول على الشهادات التي تستطيع دولتهم توفيرها بسهولة لهم.

الراي في ٢٩ مايو ٢٠١١ م

## وصمة عار جاسم بودي

تاهت نقاشات الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة عن الوضع الصحي في متاهات التصعيد السياسي الذي أنتجته الجلسة السابقة... ومع ذلك لابد من التوقف عند القضية الصحية لعلاقتها المباشرة بأرواح الناس.

ربما كانت الكويت الدولة الوحيدة في العالم التي يغلف قطاعها الصحي كم كبير من الجمعية السياسية من دون طحين. بمعنى آخر، لا تسطع شمس إلا وهناك نائب يحمل معاملة صحية، أو مسؤول يعرض وساطة ويستدرج العروض، أو مشكلة تحتاج إلى حل، أو وزير يشكو... ويشكى منه، أو خطأ في أحد المستشفيات، أو جدل على تعيينات وتقلات وصل للأسف الشديد إلى مستويات من المذهبية والطائفية في مجال يفترض أنه الأرقى إنسانيا والأعظم تسامحا.

لكن النقطة الأبرز سوادا في هذا القطاع هي «العلاج في الخارج»، فهذا الملف تضخم وتورم وامتأ بكل المخالفات والتجاوزات والواسطات بحيث أساءت غالبية مستفيدة من دون وجه حق إلى الأقلية المحتاجة فعلا. تحول العلاج في الخارج لدى كثيرين إلى صندوق اقتراع، أو مدخل لتكديس الأنصار والولاءات. صار جزءا من صفقة لمن يريدونها وجزءا من معركة لمن يريدونها... أما أرواح الناس فدخلت هي الأخرى سوق البيع والشراء.

ملف اسود... من هنا نبدأ. لأن دولة مثل الكويت يستحيل أن تدعي الحداثة والتطور ويصعب أن تفكر بالتحول إلى مركز مالي للمنطقة وقطاعها الصحي ما زال تحت رحمة العلاج في الخارج. دولة شهدت قبل نحو مئة عام ولادة أول مستشفى أميركي على أرضها بل أجريت فيه جراحات آنذاك ترسل اليوم إلى أميركا شخصا للعلاج من مرض عادي أو للخضوع لعلاج طبيعي.

ميزانية العلاج في الخارج منذ أعوام إلى اليوم تكفي لبناء مستشفيات في كل المحافظات، وتكفي لجلب الكفاءات الطبية العربية والعالمية من الخارج، وتكفي لزيادة عدد الأطباء الكويتيين، وتكفي لزيادة خبرات الموجودين حاليا وزيادة كفاءاتهم من خلال ارسالهم إلى أرقى المستشفيات والجامعات في دورات متخصصة، وتكفي لزيادة المعدات اللازمة لسد أي نقص في مستشفى. ثم أن الكويت غنية جدا اليوم بالأطباء الأكفاء الذين يسجلون انجازات عالمية في مختلف المجالات، وهؤلاء يستحقون الدعم والتشجيع ولا يستحقون الإحباط المتواصل الذي يفرض عليهم من خلال إرسال مئات بل آلاف المرضى إلى الخارج للعلاج بحجة عدم وجود قدرات أو امكانيات محلية.

بعض الأطباء الكويتيين اليوم يستقبلون حالات من دول عربية مختلفة ويتعاملون معها على أفضل وجه، وهذا الكلام ليس عاطفيا أو من باب المبالغة بل هو موثق لمن يريد الاطلاع عليه، ونستطيع أن نجزم أن هؤلاء قادرون على معالجة تسعين في المئة من حالات العلاج في الخارج والأمر لا يحتاج إلا إلى ترتيب معين مع المستشفيات العامة والخاصة، إضافة إلى ذلك لا توجد مستشفيات في عالم الطب وإذا وجدت فإنها عندنا وعند غيرنا، وعليه فإن القدرات البشرية المتخصصة والتكنولوجية المساعدة يمكن أن تستقدم إلى الكويت وبتكلفة أقل بكثير من تكلفة إرسال المواطنين إلى الخارج... ويكفي الدولة ما تهدره على دراسات ومشاريع دراسية تطويرية وتنظيرية بمئات ملايين الدولارات لمشاريع تبقى مجمدة في الأدراج بينما صحة المواطن تنتظر وتثن.



العلاج في الخارج بالشكل الذي يتم اليوم وصمة عار في مسيرة الكويت، وكلما أراد وزير أو وكيل أو مدير الاعتراض ووجه بحملة عنيفة أخرجته من مهنيته ووطنيته. راجعوا جدول الحالات التي أرسلت، وبعضها نخجل من ذكره، كي تدركوا مكامن الهدر والخلل والتفيع، وقبل هذا وذاك علينا أن نعيد الاعتبار إلى العلاج في الداخل تماما كما نريد إعادة «الاعتبار الكويتي» لكل القطاعات الأخرى اللهم إلا إذا كان عديمو المسؤولية أو المنتفعون يريدون للخدمات أن تبقى دائما لقيطة وأن نمضي العمر بحثا عن أب لها... تذكروا، فقط تذكروا اننا ما زلنا منذ ٢٠ عاما نبحث عن حل لمشكلة البريد.

لنبدأ بثورة في القطاع الصحي ولتكن هذه الثورة مقدمة لزحف الهوية الكويتية على كل القطاعات بدل استجداء المساعدة وما ينتج عن هذا الاستجداء من أعباء مالية وهدر وفساد وإفساد.

الراي في ٣ يونيو ٢٠١١ م

## نقط للبيع!

### د. حسن عبد الله جوهر

القطاع النفطي وبفضل من الله هو شريان الدولة الأول بل الوحيد، وهو مصدر رزقنا الرئيس، وبالإضافة إلى ذلك هو بنك الادخار لأجيالنا القادمة، إذ تستقطع نسبة من أرباح استثماراتها النفطية وتودع في صندوق خاص بهم.

ولهذا، فإن المنظومة النفطية- وبما تحمله من مؤسسات وهياكل تنظيمية وسياسات الإنتاج والتسويق، وبما تمثل من عنصر بشري بدءاً بعمال الحفر والصيانة وانتهاءً برؤساء مجالس الشركات فيها- يجب أن تكون وفقاً للدولة وصمام أمان لثروتها الطبيعية.

ومتى ما فقد هذا القطاع أسسه وسماته الوطنية المجردة ومعايير إدارة شؤونه بموضوعية ومهنية، واختل توازنه ليترنح تبعاً للأهواء السياسية والولاءات الحزبية والصفقات الحكومية، فقد حلت الكارثة.

وقد حلت هذه الكارثة بالفعل، ومن يتابع ويترصّد تعاقب الوزراء على حقيبة النفط من جهة، والمحطات السياسية التي تشهدها الساحة، خصوصاً في البرلمان فإنه يرى العجب العجاب، ومن صور هذا العجب أن تتغير كشوفات الترشيح لتولي المناصب القيادية، ومن بعدها مباشرة الوظائف الوسطى وانتهاءً ببقية المسميات الوظيفية والترقيات المتسلسلة من القمة إلى القاع!

فلماذا تتغير هذه الكشوفات؟ ولماذا تتبدل الأسماء؟ ولماذا يتأجل إعلانها لحين وجود قضية سياسية خصوصاً الاستجوابات؟ وأين القسم الدستوري والأمانة التاريخية والمسؤولية الأخلاقية ومصصلحة القطاع من ضمائر الوزراء وأعضاء مؤسسة البترول عندما يطلب منهم، وبكل بساطة، شطب أسماء، وتبديل أسماء أخرى بجرة قلم قد لا تؤدي إلى ظلم أصحاب الكفاءات ممن أثبتوا جدارتهم واستحقاقهم من خلال المنافسة، حيث لا يشفع لهم عندئذ تاريخهم الوظيفي ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم وخبراتهم العلمية فحسب، بل يسري الظلم أيضاً على القطاع النفطي برمته؟!

نعم قد يكون التلاعب في الوظائف النفطية ظاهرة سياسية قديمة استمراتها الحكومات المتعاقبة، وعطلت من خلالها التطور الحقيقي واللائق للصناعة النفطية، لكن أن تبقى مثل هذه العقلية سائدة حتى الآن في ذروة عالم الاتصالات والمعلومات، وفي ظل تنامي الوعي وبروز منظمات الشفافية ومحاربة الفساد، فهذا شيء آخر لا يمكن القبول به أو الرضوخ له أو السكوت عنه.

والتعيينات القيادية الأخيرة في شركات النفطية ملف خطير لا بد من فتحه وكشف أسرارهِ وطلاسمه، سواء ما يتعلق بالتوقيت الذي أعلنت فيه الأسماء، أو التلاعب في المسميات، أو إعادة تغييرها، أو تسفيه شروط مهنية وخبرة أصحابها، ومدى استيفائها للطبيعة الفنية للقطاعات التي ستديرها وتشرف عليها، بل العمل على تطويرها، ومثل هذه المعلومات يجب أن تعلن وبكل شفافية أمام الرأي العام الكويتي، وفي محفل يحضره العاملون في القطاع النفطي.



ولذلك أتحدى وزير النفط أن تكون لديه الجرأة والثقة بالقرارات التي اتخذها أخيراً أن يعقد مؤتمراً صحفياً عاماً يُدعى إليه رؤساء الشركات النفطية العالمية في القطاعات المختلفة كالاستكشاف والإنتاج والمصافي والتسويق؛ إضافة إلى كبار المسؤولين الكويتيين في القطاع النفطي، وممن تولوا إدارة الشركات النفطية في السابق، وكذلك الموظفين الشباب من مهندسين وفنيين، ليعلن أمامهم أسماء القيادات النفطية والسيرة الذاتية لهم وتخصصاتهم العلمية والعملية، وأسباب اختيارهم، وتبرير حذف أسماء منافسيهم، ويتبع ذلك بمناقشة عامة يشارك فيها الجميع، ويكون عنوان هذا الملتقى «القطاع النفطي ليس للبيع»!

الجريدة في ٧ يونيو ٢٠١١ م

## صندوق الشكاوى في وزارة التربية «أصبح كونتينر» كاملة العياد

لو طلب وزير التربية ووزير التعليم العالي ان يقدم الناس شكاواهم ضد الوزارة في صندوق كبير لامتألاً الصندوق واحتاج الى «كونتينر»، ولا ذنب للوزير في ذلك فهي تركة ضخمة تحتاج لخطط وآليات واستراتيجيات لحلها، والحمد لله اننا على مشارف انتهاء الدراسة ليسعف الوقت الوزير ليقوم بالتحليل والتعليل واكتشاف مواقع الخطأ وعلاجها وحتى لا تكون الأمور «ليس بالإمكان أفضل مما كان» وليأذن لنا الوزير بأن يشاركنا ونشاركه الهموم والقضايا التربوية وسنبداً بأول الهموم واكثرها تأثيراً على المجتمع وهي رسائل الماجستير والدكتوراه من جامعات غير معروفة، لقد امتلأت الساحة الكويتية فجأة بحملة الماجستير والدكتوراه «لا ادري كم عددها للآن» بعضهم يكذب يده وإعمال عقله والبعض الآخر بشراء، وواسطات تمنح الدرجات العليا الماجستير والدكتوراه دون مجهود دراسي «شهادات مزيفة» تساوي بين المجد المفكر والفاشل المتعاسر ويساهم هؤلاء للاسف مساهمة فاعلة في نشر الفساد اينما حلوا فهم عالة على المجتمع.

فهذا المزيّف الذي اشترى الشهادة ليهين بها العلم والعلماء ويزين بها مكتبه ويضيفها لسيرته الذاتية ويتمتع بها عند الحديث والجميع يقول لا، الشهادات المزيفة ضريبة قوية لتماسك المجتمع وقوته التي تتجلى في مبادئه ومثله وقيمه واخلاقه كمجتمع متحضّر وراق.

معالي وزير التربية.. الأخ العزيز بوأنس، لقد آن الأوان لتغلق دكاكين بيع الشهادات ايا كانت، وان تقف بقوة امام هذا الموضوع، فبعض اصحاب هذه الشهادات لا يستطيعون قراءة او كتابة ورقة واحدة او الحديث عنها، وبعضهم أتى بها من بلدان لا يعرفون لغاتها، ولم يتأكدوا ان كان التعليم العالي عندنا يعترف بشهادتهم ام لا، سيسألك التاريخ عن اصحاب هذه الشهادات اذا اندسوا في المجتمع كذبا وزورا وبهتاناً فماذا سينتجون؟ وهل سترفع الظلم عن الذين درسوا وتعبوا ونالوا شهادتهم في ظل الغربة والدراسة والمذاكرة الحقة والبحث وسهر الليالي؟ ما قيمة شهادتهم اذا قورنت بهؤلاء الذين اشتروها بالاموال وبالواسطات ليصلوا الى الوظيفة الجيدة والمنصب الرفيع؟

يا معالي الوزير، الأمر لن يكلفك الكثير، فقط لا بد من حصر عدد اصحاب هذه الشهادات ومنشأ شهاداتهم ولتكن هناك لجنة حازمة صادقة تخاف الله ولا تخشى في الله لومة لائم لنعرف من يسمح لأي طالب يذهب للدراسة في جامعة غير معترف بها او لا يعرف لغتها، ليأتي ويطالب بالاعتراف بها او الاعتراف بالشهادة.

يا معالي الوزير: ان سارت هذه الواسطات ونجحت في تسلق ابراج العلم العالية بشهادات مزورة، واذا انت يا معالي الوزير فتحت لها الابواب فالله يسألك والناس تسألك والمجتمع بأسره، وتعتبر شوكة في خاصرة الوطن تفتت في قيمه واخلاقه وتستعدي عليها.

هذه رسالتي اليك يا معالي الوزير لأننا كما عرفناك قويا في الحق، وحريصا على التعليم، حريصا على مستقبل الوطن من خلال مستقبل الابناء. لا تدعمهم يوجهون طعنهم للعلم والعلماء فيتساوى الجاهل والعالم فعندها تسقط المجتمعات، وانت حريص على رفعة المجتمع ورفيقه.

اعط كل ذي حق حقه ودع اللجان الاكاديمية الجادة والصادقة تضند هذه الشهادات، والكثيرون متفائلون بالنتائج.

طغى هذا الموضوع على احاديث الناس في كل مكان فكانت هذه الرسالة الأولى.

الانباء في ٩ يونيو ٢٠١١ م



## وكلاء.. أقوى من الوزراء وحكومات الخلل ذعار الرشدي

هناك وكلاء ووكلاء مساعدون بل ومدراء وربما مراقبون أقوى من الوزير، ولا يستطيع الوزير حتى أن يعاتبهم بطرف عينه، وهي حقيقة يعرفها الوزراء جيدا، وهؤلاء القياديون من مجموعة «غير القابلين للمس أو العتب أو المحاسبة» منتشرون في عموم وزارات الدولة، ولو سألت أي وزير عنهم لعدد لك ٤ أو حتى ١٠ قياديين من هذا النوع «القوي» و«المدعوم»، فهذا الوكيل مدعوم من تيار سياسي وذلك جاء به إلى كرسيه «شيخ» وآخر وصفه وعينه «رئيس الوزراء» ورابع من مجموعة «هذا ولدنا» والوزير يبقى حائرا بين تطبيق القانون وإدارة وزارته ومجموعة القياديين الذين يتمتع بعضهم بنفوذ يفوق صلاحيته.

هذه الحقيقة هي جزء من الفساد الإداري الذي يعصف بوزارات الدولة، ويؤكد وجود حكومات تظل تدير المؤسسة التنفيذية وليست حكومة ظل فقط وبعضها يعمل بعلم الحكومة الشرعية وبعضها يعمل بعيدا عنها ولا يدري «عن هوى دارها».

اتصل أحد «المتنفذين» ذات مرة بقيادي في إحدى الوزارات وطلب منه تمرير معاملة غير قانونية، وعندما اعتذر القيادي عن تمريرها وتوقيعها بحجة أنها غير قانونية ولا تنطبق عليها الشروط قال له المتنفذ بالحرف الواحد «بس هذا مو من مصلحتك». وبالفعل نفذ المتنفذ وعده وأطاح بالقيادي وجاء بآخر محله.

ذاك المتنفذ ولا شك يملك الملايين وأراد بتلك المعاملة أن يخدم أحد المحسوبين عليه من «كيس الدولة» وأن يمارس كرمه الحاتمي من «خزينة الدولة» لا من ماله، ورغم عدم قانونية المعاملة إلا أنه أصر على أن يجعل الدولة تدفع عنه وعن صاحبه المحسوب عليه. أما كان ذلك المتنفذ صاحب الملايين قادرا على أن يدفع من جيبه تكاليف تلك المعاملة غير القانونية بدلا من أن يصرف تكاليفها من «مالنا العام» لم يدفع من جيبه؟ أم أن مالنا العام سبيل؟ الأدهى أنه أقال المسؤول الذي رفض معاملاته وجاء بمسؤول آخر يمرر معاملاته التي يكرم فيها على فلان وعلان من «جيب الدولة» من مالنا العام، ولأن ماله الخاص عدل روحه وغال في نظره ولا يصرف منه دينارا واحدا، فهو يتصرف بأموال الدولة و«غصين» عن الوزير قبل الوكيل.

هذه الاتصالات من «المتنفذين» يجب أن تتوقف، وهم أحد أهم أسباب الهدر في الميزانية، ويعدين يا أخي «المتنفذ» أنت تملك الملايين بل مئات الملايين لم لا تدفع من جيبك؟ لم تصر على أن تدفع من «جيب مالنا العام»؟ فوالله ان بعضا من أولئك المتنفذين يملك أرصدة لو وزعها على المواطنين والوافدين ووافدي الدول المجاورة لكفهم لمدة عام كامل، فلم تتدخل بمالنا العام؟ بأي صفة؟ تحت أي بند قانوني تجري اتصالاتك الهاتفية؟ والأهم من سمح لك؟!

المخاطبة عامة ولا أقصد أحدا وهناك أكثر من حادثة قام فيها «متنفذون» بإقالة قياديين ومدراء أو نقلهم من أماكنهم لأنهم رفضوا تمرير معاملات غير قانونية.

الانباء في ١٩ يونيو ٢٠١١ م

## إنت دافع من جيبيك شي؟ حسن مصطفى الموسوي

• تعرف أن لديك مصيبة عندما يتم تبيد ثروات البلد على زيادات وكوادر بشكل فوضوي وعشوائي، وعندما تعترض على ذلك يأتيك الجواب المثلّب ”إنت دافع من جيبيك شي“؛ وكأن الدفع من جيبيك حرام بينما من جيب الوطن حلال!

مرددو هذه العبارة ما هم إلا مصاصو دماء يرون الوطن مجرد برمبل نطف لـ”الشفط“ غير عابئين بمستقبل البلد، وغير مباليين لكون نعمة النفط زائلة في يوم من الأيام.

هناك من هو غير منتبه لهذه الحقيقة، ويجب أن يراجع نفسه، لكن هناك أناس منتبهون إليها ومصرون على نظرهم هذه؛ لأنهم لا يرون هذا البلد سوى محطة للاستزادة استعداداً للانتقال إلى محطة أخرى، وهذه الشاكلة من الناس موجودة في كل فئات المجتمع.

في كلمة تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٦١ قال جون كينيدي: ”لا تسأل عما يمكن بلدك أن يعمل له لأجلك، بل اسأل عما يمكنك القيام به لبلدك“ ترى أين نحن من هذه العبارة الخالدة؟

• تعرف أن لديك مصيبة عندما لا تجد حتى نائباً واحداً يعارض كادر المعلمين وزيادة مكافأة الطلبة؛ لأن الكل بات أسيراً للضغوط الشعبية. هذا لا يعني أن المعلمين لا يستحقون أي زيادة، لكن يجب أن تتم هذه الزيادة من ضمن دراسة شاملة لكل وظائف الدولة وليس لكل وظيفة على حدة كما هو حاصل الآن، خصوصاً أن اللجنة المالية كلفت الحكومة وضع دراسة شاملة لرواتب الموظفين حتى نهاية هذا الصيف، فلماذا الاستعجال الآن؟ ومنذ متى تمر الكوادر من خلال مجلس الأمة وليس من خلال ديوان الخدمة؟

• تعرف أن لديك مصيبة عندما يتم تدليع الطلبة بمكافآت لا يستحقونها من أجل حثهم على الدراسة، ففي الدول المتحضرة يقوم الطالب بالافتراض من أجل تمويل دراسته أو العمل أثناء الدراسة حتى يشعر بقيمة الشهادة التي يحملها، أما عندنا فيتم إعطاء كل طالب أكثر من ألف دولار شهرياً حتى يقضي وقته بالمقاهي والشوارع بدلاً من أن ”ينشر“ في بيته ويدرس! عندما لا يملك الطالب الكثير من المال لا تكون هناك كثير من المهيات التي تشغله عن الدراسة، لكن مجلسنا العبقري يتوقع زيادة التحصيل العلمي للطلبة مع زيادة المكافأة التي توفر لهم سبلاً للصرف وقضاء أوقاتهم بأمور أخرى غير الدراسة! الشاب داوود معرفي عمل في ”ماكدونالدز“ والآن يدير شركة استثمارية، فلماذا لا يعمل بقية الطلبة إن كانوا محتاجين فعلاً بدلاً من الدلع؟

• تعرف أن لديك مصيبة عندما يقوم طلاب جامعات ”الميكسي ماوس“ في الفلبين بالظهور في الصحف والقيام بجولات على النواب من أجل الضغط لقبول شهاداتهم بدلاً من أن يلفوا وجوههم بـ”الفتر والشماغات من الفشلة“ لأن الكل يعرف أنهم ليسوا سوى مزوري شهادات من أجل الحصول على الكوادر!

• تعرف أن لديك مصيبة عندما يكون المجلس مشغولاً فقط بإقرار قوانين متعلقة بزيادة مالية، أما القوانين المتعلقة بتوزيع مصادر الدخل وتشجيع الكويتيين على العمل الفني لتقليل العمالة الوافدة وعلاج الخلل في التركيبة السكانية ومئات المشاكل الأخرى فلا بواقي لها.

• تعرف أن لديك مصيبة عندما يعطى كل لاعب في المنتخب ٧٠ ألف دينار لحصولهم على بطولة غير معترف بها دولياً بينما لا يحصد المخترعون والمبدعون سوى الفتات.

الجريدة في ٢٣ يونيو ٢٠١١ م





## المراكز والأقارب أ.د كافية جواد رمضان

تبتلى مواقع عمل كثيرة جداً في دولة الكويت بتفنيح الأقارب في مواقع قيادية لا يستحقونها، وكل مؤهلاتهم التي يتميزون بها عن الآخرين من أقرانهم أنهم أقرباء المسؤول الذي يفرش الطريق أمام الأقارب والأحباب، وخاصة إذا كانوا من الجلدة نفسها ضارباً عرض الحائط بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الذي كفله الدستور.

وليت الأمر يقف عند ذلك الحد، إذ سرعان ما ينتفخ البالون الفارغ ويطن نفسه أصبح عنتر زمانه فيضايق الموظفين، ويحابي من يحابي، ويظلم من يظلم، ويحيل من يحيل للتحقيق، وينقل من ينقل، ويسمع الموظفين كلاماً غير لائق أقله «أنتم تشتغلون عندي»، وكأن موقع العمل ملك خاص وليس موقع عمل من مواقع دولة فيها قوانين وأنظمة، بينما يتغيب ذلك المنتفخ ويستمر في تصرفاته مرتكناً على من عينه في ذلك الموقع، والذي بالضرورة يغض الطرف عن تصرفاته الهوجاء، خاصة إذا كان ذلك المسؤول في الأصل بيته من زجاج رديء.

إن الصمت عن تجاوز تعيينات المواقع القيادية للكفاءات في كل موقع يحتاج إلى تصد حقيقي يوقف المتسبب عند حده، وفضح تلك التجاوزات بكل السبل، أما الصمت فهو مشاركة سلبية في الجريمة، ونحن بطبيعة الحال لا نتكلم عن تعيين موظف عادي في موقع من مواقع الدولة يشاركه فيها بعض الأقارب، خاصة إن كثيراً من التعيينات يقررها ديوان الخدمة المدنية، ولكننا نتكلم عن الوظائف القيادية تحديداً والتي يففز إليها من هو أقل خبرة وكفاءة وتميزاً في ظلم بين الكفاءات الأخرى.

إن أعضاء مجلس الأمة لو استطاعوا أن يكونوا مثلاً يحتذى لتعدل الأمر في المجتمع، ولكن كثيراً منهم للأسف ضالع في تعيين الأقارب والقفز على الكفاءات، وإذا ما تم انتقادهم كشفوا أوراق بعضهم الآخر بعبارات من مثل «أنت آخر من يتكلم وقد عينت قريبك في ذلك الموقع».

إن تحقيق العدالة أمر منوط ببعض أعضاء مجلس الأمة الذين استطاعوا أن يحافظوا على الثوب الأبيض، ومنوط بالحكومة إذا أرادت أن تحافظ على عدم تعبئة نفوس الشباب بمشاعر الغضب الناتج عن عدم توافر العدالة وتكافؤ الفرص، والذي يؤدي حتماً إلى كوارث حقيقية.

إن وضع ضوابط صارمة إلى حد كبير للتعيين في المواقع القيادية يضمن وصول من تنطبق عليه شروط التوصيف الوظيفي، وليس شروط القلب وما يريد.

إنها مسؤوليتنا جميعاً في التصدي وكشف العيوب، ولذلك ثمنه من محاربي العدالة والضالعين في الفساد، ولكن رفع الظلم بحاجة إلى قوة وصلابة وجلد وقدرة على تحويل حب الوطن من شعار يرفع إلى عمل حقيقي يضمن مستقبل أفضل لوطن خال من العنف الذي يسببه الشعور بالظلم وغياب العدالة.

النهار في ٤ يوليو ٢٠١١ م

## مسرحيات العلاج بالخارج!

### نواف فهد البدر

العلاج بالخارج وما أدراك ما العلاج بالخارج .. لعبة حكومية سيئة جدا تلعب بها الحكومة مع نوابها بالمجلس من أجل إرضاء جماهير النواب الموالين لها وتسفيرهم للعلاج بالخارج من أجل السياحة وأحيانا من أجل العلاج المضحك .

في حقيقة الأمر أن وزير الصحة الدكتور هلال السايير صرح في تاريخ ٩ مايو ٢٠١١ ، أي قبل شهرين تقريبا ، بأنه سيعمل على تخفيض ميزانية العلاج بالخارج لكن سرعان ما عملت الحكومة على مضاعفة الميزانية المخصصة للعلاج بالخارج !!

ومع خبر مضاعفة ميزانية العلاج بالخارج ، هلل وفرح وشكر نواب الحكومة لهذه الخطوة وقالوا عنها انها تصب في مصلحة المواطن .

و للأسف وبكل تجرد فان الشعب الكويتي يعي تماما المهازل التي تحدث في ”العلاج بالخارج“ وابتغاث حالات لا تستحق ان تُبتعث ، وكلنا نعلم المسرحيات التي تعمل مع كل استجواب وكيفية استخدام أسلوب المقايضة مع النواب ، وهذا ما أعلنته بصراحة النائب شعيب المويزري في الاستجواب الأخير ، اذن نحن نتكلم عن هدر المال العام بطريقة قانونية وبمباركة حكومية نيابية .

إن ميزانية ”العلاج بالخارج“ تتجاوز المليار دولار بالإضافة الى العلاج بالخارج في وزارة الدفاع والداخلية والقطاع النفطي ، والآن يراد مضاعفتها .

قرأت في الصحف خبرا عن تبرع الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ ٧٠ مليون دينار لبناء مستشفى كبير في الاردن يتم الانتهاء منه خلال سنتين ، ونحن في الكويت لدينا مستشفى جابر الاحمد في جنوب السرة مر على وضع حجر الأساس منذ أكثر من خمس سنوات ولم نر دورا واحدا قد سُيد ، الشاهد بالخبر انه ”العلاج بالخارج“ تصرف مئات الملايين من الدنانير وفي موضع شبهات على الحالات التي تُرسل وشبهات ايضا سياسية أثارها النواب ، عن هذه المبالغ الضخمة التي تريد ان تضاعفها الحكومة وتصبح أكثر من ٦٠٠ مليون دينار !

أليس من المعيب أن لا نمتلك مستشفيات حكومية جديدة منذ أكثر من ربع قرن ، بينما نقوم ببناء المستشفيات في عدة دول عربية .

نعم نعدم مساعدة الدول الشقيقة ، لكن بلدنا أهم ، وعدم حرص الحكومة على بناء مستشفيات ومدينة طبية يثير الكثير من الشكوك لدينا بأن الحكومة والمجلس يتلاعبان بالمواطنين ، المليار دولار بإمكانها بناء أكبر مستشفى بالشرق الاوسط وبأفضل الاجهزة والمعدات وبإمكاننا جلب العديد من الأطباء والمختصين البارعين ، لكن الحكومة لا تريد والمجلس فرح أيضا .

إن تكلفة المواطن عندما يريد أن يتلقى العلاج في الكويت أقل وأوفر أيضا ، فالمواطن عندما يُعالج بالخارج تدفع الدولة له تكاليف السكن والمصروف الشخصي ومصاريف السفر ومصاريف مماثلة للمرافق ، بينما لو كنا نعالجه في الكويت بعد استقطاب الأطباء والمعدات والتجهيزات ،



تكون أوفر بكثير لانه يعيش في بيته وبين أهله ،وليس بحاجة لمرافق ، بينما في الغرب عموما التكاليف مرتفعة والاسعار عالية جدا .

فالحلول كثيرة وسهلة جدا .. فالكويت يمكنها الاسراع في إنشاء مدينة طبية متكاملة بدلا من صرف المليارات سنويا على العلاج بالخارج .

ياترى أين دور النواب في هذا الجانب ... وأين هي اقتراحاتهم المفيدة للشعب !!؟ .

**المستقبل في ١٠ يوليو ٢٠١١م**

## حماية المال العام كما يتمناها المواطن سالم إبراهيم السبيعي

هناك شيئان يعدان من أغلى ما يملك الإنسان في الدنيا هما دقائق العمر (الزمن) والمال، فالإنسان يتمنى أن يزيد عمره ويزيد ماله وأهم من الكل البركة بهما، لذلك وجدت أن تفكير المواطن البسيط أذكى وأرجح من تفكير السلطتين التشريعية والتنفيذية بجيوش مستشاريهما، يقول المواطن: هدر الأموال ليس أهم من هدر الوقت (وهو من أعمارنا) ثم هدر الأموال ليس فقط من ديوان أو هيئة أو وزارة، هناك جهات تهدر أموال الوطن والمواطنين وأعمارهم، هذه الجهات تتمثل في المسؤولين المختصين بالأمر الفنية أو الإدارية والمحاسبية في الدولة، والذين يستغلون صفتهم العلمية لفرضها على القيادة السياسية التي تحترم علم وخبرة هؤلاء المسؤولين، إن المواطن يشعر بأن من يهدر المال والزمن هم مسؤولو الدولة أصحاب الاختصاصات كل حسب موقعة الدائم (وكلاء أو مدراء أو مستشارين) أما القادة السياسيون وهم الوزراء فهم على صفيح ساخن يلسعهم شهورا «بمقلى» المجلس ثم يقذف بهم خارج الوزارة وربما يكون السبب أصحاب الاختصاص بالوزارة الذين يرفعون الوزير أو يسقطونه، والشواهد كثيرة.

يقول المواطن: هناك هدر مال ووقت في كل مشاريع الدولة، مبنى إداري يكلف مئات الملايين، شارع ١١ كيلو يكلف مليار دولار وسنوات من الزمن.

يقول المواطن: لو أن السلطتين حريصتان على أموال المواطن ووقته . أي عمره . كي يستفيد المواطن من المشروع قبل موته، لعملت الآتي، أولاً: تقوم الدولة بطرح المشروع بواسطة سفارات الكويت بالخارج على جميع الشركات العالمية وخصوصاً شرق آسيا (كوريا والصين... الخ)، لمعرفة (١) التكلفة المالية الحقيقية للمشروع، (٢) المدة الزمنية الحقيقية لتنفيذ المشروع. وبهذا التصرف، وهذا الأسلوب يطمئن المواطن إلى أن السلطتين تعملان على توفير المال والوقت معا، وأن الدولة مجتهدة ليستفيد المواطن ويستمتع بماله ووقته قبل أن يأتيه اليقين.

إن ما يشعر به المواطن حقيقة هو أن هناك مؤامرة بين أصحاب الاختصاص بالدولة والشركات الوطنية والتي بعضها مبهم أصحابها الحقيقيون، ولقلة عدد الشركات الوطنية وقلة إمكانياتها وكثرة مشاريع الوطن، يعتقد المواطن ان هناك من يؤجل تنفيذ كثير من المشاريع حتى تنهي شركات بعينها ما بيدها الآن، ولا يهم راحة المواطن وليس مهما زيادة أسعار المواد وزيادة التكلفة وهذا هدر للمال العام من زاوية أخرى، المواطنون ليسوا أغبياء، إنهم يحملون في قلوبهم معلومات يتناقضونها بينهم، البعض منها صحيح والأخر ملفق ومفبرك بطريقة متقنة، نخشى أن يستغله المغرضون من أعداء الوطن، نحن نثق ونجزم بأن قادتنا السياسيين نظيفو السرائر والنوايا، ولا نزايد على حرصهم وحبهم للوطن والمواطنين ولكن نتمنى عليهم ألا يتنازلوا عن بعض مسؤولياتهم لمساعدتهم بحجة الاختصاص وقلة وقتهم، فهذه حجج لا يقبلها الوطن والمواطن، فالمسؤولية لا تتجزأ، افتحوا الأبواب لكل شركات العالم (دون وكيل كويتي)، اختصروا التكاليف ووفروا المال العام، واختصروا الزمن بل ويمكنكم أن تسبقوه للوصول لكويت المركز المالي والتجاري، وكويت الحضارة التي سبقنا إليها من هم أقل منا إمكانيات.

الانباء في ١١ يوليو ٢٠١١ م



## خوش ولاء وعطاء أ.د. شملان يوسف العيسى

صرح مصدر وزاري لجريدة الجريدة الثلاثاء ٩ أغسطس ٢٠١١ ان مجلس الوزراء مستاء من تزايد المرضيات في الحكومة مما يؤكد وجود تسيب كبير خاصة بين صفوف الموظفين وعدم جدية الجهات الحكومية في ضبط المرضيات التي فاقت المعدلات الطبيعية وتجاوزت الحدود المسموح بها رغم تطبيق الحكومة النظام الآلي للمرضيات بتعاون ديوان الخدمة المدنية مع الجهات الحكومية. تقرير ديوان الخدمة المدنية حول المرضيات خلال العام الحالي كشف ان عدد المرضيات خلال سبعة اشهر وصل الى ٩٠٠ الف مرضية مما يؤكد تجاوزها حاجز المليون مرضية وربما اكثر عند نهاية العام الحالي..

حالة التسيب العامة وعدم الاكتراث والالتزام بالعمل في القطاع العام ظاهرة متفشية في الجهاز الحكومي منذ فترة طويلة ولا يمكن ضبطها مادامت الحكومة تكافئ المتغيبين وعدم الملتزمين بمنحهم الامتيازات وزيادة الرواتب والإغداق عليهم بالكوادر حتى ان ميزانية الدولة ارتفعت من ٤ مليارات دينار الى ٢٠ مليار دينار في مدة لا تتجاوز الـ ٦ سنوات وتذهب معظم الزيادات في البند الاول - الرواتب والاجور - كما ان الحكومة تكافئ المواطنين على انتاجيتهم المرتفعة بدعم السلع والمواد الغذائية، لماذا كل هذا الكرم الحاتمي من المال العام؟ الجواب بسيط وهو ان الحكومة دخلت في سياق مع أعضاء مجلس الأمة في محاولة ارضاء المواطنين وكسب ودهم ورضاهم بأي وسيلة ممكنة .. فلا داعي للعمل والانتاج اذن لماذا تستاء الحكومة مما يحصل؟ وهي المسؤولة عن تخريب الذمم وزوال المسؤولية المجتمعية تجاه المواطن. فالمواطن الذي لا يعمل ولا يلتزم بالعمل .. لماذا تتم مكافأته؟ وما التبرير العقلاني لكل هذا الهدر للمال العام حتى اصبح الطلاب يتسلمون رواتب شهرية تصل ٣٥٠ ديناراً للمتزوج و٢٠٠ للعازب فقط لانه طالب جامعي؟

السؤال البدهي المطروح علينا لماذا لا يلتزم المواطنون بالعمل والانتاج وتكثر غياباتهم واجازاتهم واعذارهم المرضية والصحية وغيرها؟

هناك اسباب كثيرة لتفشي هذه الظاهرة ومن اهمها السياسات الحكومية تحت مفهوم «الدولة الريعية» وهو يعني بكل بساطة تهميش الدولة للمواطن وجعله يعتمد عليها في كل شيء منذ اليوم الاول للولادة حتى يتم دفنه في المقبرة حيث يتم غسله ودفنه عن طريق عمال البلدية.

الحكومة بسياساتها الخاطئة بعدم فرض الضرائب والرسوم وعدم اداء المواطن للخدمة العسكرية وغض النظر وعدم المبالاة في حالة عدم دفع المواطن فواتير الكهرباء والماء والصحة والتلفون وكل الخدمات المختلفة .. نحن البلد الوحيد في العالم الذي وزع بيوتا للسكن تفوق المليون منزل ولا تزال .. حيث يقوم المواطنون بتأجير بيوتهم والعيش في البلدان المجاورة ولا يأتون للكويت الا للتصويت في الانتخابات أو قبض الايجارات والمنح الحكومية.

كيف لنا ان نلزم المواطن بالعمل واداء الواجب مادام هو «محصن» ولا يجوز طرده من وظيفة او محاسبة او انهاء خدماته والغريب ان هؤلاء الموظفين تمنحهم وزاراتهم وديوان المحاسبة شهادات امتياز وترقيات واموالاً طائلة سنوياً .. لا تسألوني كيف يحصل ذلك فإذا حصل وتم طرد مواطن من عمله او خصم راتبه بسبب كثرة تغيبه يوسط النواب .. الذين بدورهم يصرخون في وجه الوزراء .. ويتم بعدها رد الاعتبار للموظف الكسلان .. بتعيينه في وظيفة افضل! واخيراً كيف يمكن خلق مواطن صالح وملتزم ويعي واجبه تجاه الدولة والمجتمع؟ .. الاجابة على هذا التساؤل من الصعب البت فيها لان القضية مرتبطة بالثقافة المجتمعية .. فنحن حتى الآن .. ورغم كل المظاهر الشكلية مجتمع متخلف لا يزال الولاء الاول فيه للقبلية والطائفة او العائلة ولم تنتقل في ولائنا للدولة والمجتمع ككل.

الوطن في ١٤ أغسطس ٢٠١١ م

## من وما وراء الأغذية الفاسدة؟ عبد العزيز عبد الكريم الهندال

السؤالان هنا لا يبحثان عن أسماء أفراد أو شركات فالوزير المختص الدكتور فاضل صفر وعد بالكشف عن أسمائهم بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية، لكن محدثي طرحهما أكثر من مرة وهو يشير إلى أن هناك ما هو أكبر من الأغذية الفاسدة خصوصا أن بعضها قد مضى على انتهاء صلاحيتها ووجودها في المخازن عشرة سنين، أي إنها لم تسرب للأسواق فلم نأكل لحما فاسدا ولا دجاجا فاسدا، ولا يعتقد محدثي بوجود كميات غذائية فاسدة كبيرة في الأسواق من أي نوع سواء كانت لحوما مجمدة أو طازجة أو أغذية معلبة أو حبوبا فاسدة أو على الأقل قد خرجت من تلك المخازن التي تشغل الجهات الرقابية في البلدية ووزارة التجارة بضبطها في الفترة الأخيرة، فصحفنا أمست متخمة بهذه الأخبار فلا يكاد يمر أسبوع دون أن تطالعنا الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية بخبر ضبطية لمخزن أو مخازن ممتلئة بالأغذية الفاسدة، كما أنه من غير المعقول أن تُشغل المخازن المبردة أو تُوجر بمبالغ باهظة وتوظف لها عمالة للحراسة والنقل لفترات طويلة لحفظ أغذية فاسدة يسهل كشفها، فما أن تصل بضع حالات للمستشفيات حتى تعلن الجهات الصحية رسميا حالة الطوارئ الصحية، وعملية كشف مصدر الأغذية بعد ذلك عملية سهلة ولا تحتاج لمجهود كبير من الجهات الرقابية والتي للحق هي شبه مسيطرة على السوق بشكل كامل، بالإضافة إلى أن غالبية تجار الكويت أصحاب ضمائر حية وناس على دين وخلق سامي، فكميات الأغذية الفاسدة كما يراها محدثي مثيرة للريبة وقد تكون غطاء لعمليات أكبر من توزيع مواد غذائية فاسدة فقد تكون وسيلة لغسيل الأموال، أو تجارة المخدرات، وقد تكون محفوظة بقصد الخداع والتلاعب للحصول على تمويل مالي بطرق ملتوية أي إنها قد تُوجر للغير بقصد تسهيل عمليات التمويل كما في المربحة، والخلاصة فأن محدثي وأنا شخصيا اتفق معه لا نميل للتصديق بأن كل هذه المواد وبهذه الكثرة قد جلبت لغرض تسريبها في السوق الكويتي أو حتى لتصديرها للأسواق المجاورة، فمحليا بسطات جليب الشيوخ وخيطان لا تستوعب هذه الكميات الضخمة والأهم أن المؤشرات الصحية لم تدل على أن هناك حالات تسمم غذائي متكررة ولا حالات (سالمونيلا) منتشرة في البلد علما بأن الكويت أصلا خالية من هذه البكتيريا وما أن تطل برأسها حتى يتم رصدها ومتابعتها ومحاصرتها بسرعة وسهولة.

يبقى أن خلاصة ما يذهب إليه محدثي أن حملات كشف مخازن الأغذية الفاسدة محتاجة لنظرة أمنية لكشف سرها ومن يقف وراءها؟ فهل هي ضمائر فاسدة فعلا أم إنها غطاء لما هو أكبر من الكسب السريع؟ أم إنها وهو الأخطر عمليات منظمة تستهدف الأمن الغذائي والصحي في البلد؟ وهنا يأتي دور وزارة الداخلية ممثلة في جهاز أمن الدولة لمتابعتها والتحقق من الهدف منها ومن وراءها..

.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الدار في ١٦ أغسطس ٢٠١١ م



## دولة التنفيج.. إلى متى؟

### يوسف الشهاب

أشعر بالألم والأسى، وهو شعور كثيرين بكل تأكيد، على أوضاعنا التي نجتر القهر من ورائها ليل نهار، ونحن بلد لا تكاد مساحته تصل إلى مساحة احدى المقاطعات الهندية، أو الصينية، وتعداد سكانه لا يصل إلى ربع سكان دولة آسيوية، ومشاكلنا أكثر من مساحتنا، وسكاننا ومصروفاتنا تفوق مصروفات دولة عظمى، أو نامية سكانها يصل إلى مئات الملايين.

منذ طفولتنا، ونحن نتابع مسلسل حضريات الشوارع، واسطوانة عمال يشتغلون.. ونأسف للإزعاج.. وصبرك معنا أيها السائق، ومازلنا نرى هذا المسلسل الذي استهلك مليارات الدولة على امتداد العقود الماضية ولايزال، من دون ان نعرف حتى نرى الحلقة الاخيرة، ويظهر لنا البطل الغامض في هذه المآسي التي تعيشها شوارعنا، وحتى مشاريعنا المختلفة.

شوارع الكويت ترى أحدها اليوم في حال يفوق حال أفضل شارع أوروبي، أرصفة ملونة وحارات للسيارات وبلاط أشكال وألوان وإشارات مرور، ثم تأتي في اليوم التالي لتجد معاول الهدم، وقد دمرت هذا الشارع وذلك، وأقامت المتاريس والاتجاهات الجبرية والطرق الفرعية تحت اسطوانة التوسعة أو التجديد، رغم ان الشارع لم يمض عليه ثلاث سنوات. مصابيح الانارة هي الأخرى لم تسلم من هذا العبث، وتعرض إلى الازالة تحت حجة تغيير الألوان من الأبيض إلى الاصفر، أو من الصغيرة إلى الكبيرة، والمسلسل لا يتوقف ليصل إلى المشاريع التي تنفق عليها الدولة مئات الملايين، رغم أنها في دولة أخرى لا تصل التكلفة فيها إلى عشرات الملايين، هذا غير النهب من دون حسيب ولا رقيب.. ولا عزاء للميزانية.

من المسؤول عن هذه الفوضى، وإلى متى ونحن نمارس سياسة التنفيج، ثم وإلى متى تبقى شوارعنا في حالة من اليأس والحضريات المتواصلة التي لا تتوقف، مادام انبوب النفط فيه قطرة نفط، متى ننهي هذه المهازل وندرك أن الأمر يجب ايقافه، بعد ان بلغت الأمور إلى نقطة من الصعب قبولها، لماذا لا نحاسب من يعبث بأموال الدولة في مسلسل الحضريات والتوسعات في الشوارع التي كان يجب أصلا وضعها بالاعتبار مسبقا، حتى نحاسب من يعبث في ميزانيات المشاريع، ويشعر هذا الذي لا ضمير له، ان الفلس الحرام سيكون نارا حامية في بطنه يوم الحساب.

مؤسف ومؤلم هذا الذي نراه في مشاريعنا العامة، وكأننا بلد عاجز عن معالجة أوضاعه، وايقاف هذا الهدر المالي الذي لا نعرف متى يتوقف. نعم، ليست الأموال من جيوبنا، لكننا ايضا نشعر ان الذي يحدث هو جريمة في حق الكويت، وفي حق الاجيال القادمة التي لا أظن أنها سوف تذكرنا بالخير، حين تكتشف صور هذا التنفيج بالمشاريع التي لا تنتهي، حتى وان كانت غير ذات أهمية، أقول حسافة على الكويت.

### نغزة

سألني أحد حضور واحدة من الدواوين متى تتوقف الحضريات بالشوارع؟ قلت له اطمئن، لن تتوقف مادام انبوب النفط ينزف من خيراتنا.. طلال عمرك.

القبس في ١٩ أغسطس ٢٠١١ م

## انظر إلى الإبل أحمد الصراف

في الطريق إلى العبدلي تطالعك لافتات تبين مدى تحضرنا ورقينا، فقد قامت الدولة، من خلالها برسم خريطة حددت فيها مناطق رعي الماشية وتلك التي يمنع القانون تواجد الماشية فيها. ومن الطبيعي أن تكون مناطق المنع أكثر اخضراراً، ولهذا يتجه الرعاة لها في دولة اللاقانون، تاركين «الحلال»، الذي تحول لعكس ذلك بسبب سوء استخدامه في حلب الدولة، ليسرح فيها! وقد تطور الأمر، مع استمرار السكوت عن مخالفاتهم فأصبح للراعي البنغالي غرفة مكيفة يتنقل معها حيث الكلاً والماء، وهو يعلم أن عدداً من نواب المجلس سيقف كالسد الشامخ لحمايته عند الضرورة. ويحدث كل ذلك أمام أعين الدوريات الأمنية وأجهزة رقابة المحميات وبقية الجهات الحكومية من دون أن يحرك أحد إصبعاً لوقف هذا التعدي الصارخ. وقد يقول قائل: يا أخي أنت تارك سرقات ورشى بالملايين، وقاعد تركز على بضعة رعاة تركوا إبلهم وخرافهم ترعى حشيش الله في أرضه! والحقيقة التي طالما آمن بها كل مصلحي التاريخ، ولست أحدهم، أن مجرم اليوم الكبير هو مجرم الأمس الصغير الذي تساهلت الدولة معه وغطت النظر عن مخالفاته، فهذا الذي ترك إبله تسرح في منطقة محظورة ولم يعاقب سيتجرأ على فعل مخالفة أكبر مستقبلاً وهكذا، فنواب رشى ملايي الدنانير اليوم، كانوا هم الذين سكتت الدولة عنهم عندما سرقوا أنصاف الدنانير بالأمس، فهو يبدأ بمخالفات الرعي لينتهي نائباً على الكرسي الأخضر وفي حسابه ملايين الدنانير، مارا مرور غير الكرام بمخالفات الجواخير وبيع العلف المدعوم، وسرقة المعاقين وتزوير عقود الزواج للحصول على المنح وغير ذلك من «توافه الأمور»! وقد قمت شخصياً بسؤال صاحب جمال ترعى في العبدلي عما إذا كان يستفيد مادياً من إبله، فقال ان لا علاقة للأمير بالمال، فهو يقتنيها للتسلية، كما يقتني غيره كلباً أو قطة، وانه لولا الدعم الحكومي لتخلص من إبله! وهنا بدا واضحاً، أن حكومتنا هي الوحيدة في العالم التي صرفت وتصرفت مئات ملايين الدنانير، في صورة مساعدات ضخمة مخصصة كزرائب مجانية ودعم علف وعمالة، من دون عائد يذكر! وهنا يكمن جمال حضارتنا!.

القبس في ١٤ سبتمبر ٢٠١١ م





## عندما غاب الرادع الاجتماعي عبدالله خلف

التساهل مع المخطئين زاد من حجم الجرائم

لا تستطيع الدولة أن تضع في كل موقع شرطياً، ولا على كل رأس موظف رقيباً يلاحظه، ولكن كان هناك ما هو أهم من ذلك في السابق، كان الشرطي والرقيب في كل مكان يؤدي عمله، وهو الرادع الاجتماعي، الرقيب والمحاسب الاجتماعي، إذا مرضت النفوس عند البعض هو الخوف الكبير من سخط الناس عليهم، ونظرة الاحتقار التي سوف تلاحقهم أينما حلُّ وفي أي مكان يلجأون إليه.

الآن امتدت الأيدي الدنسة إلى كل كبيرة وصغيرة، والتُّهم تركز على العامل الوافد فقط، ولولا وجود المواطن وراءه لما تجرأ على نزع أملاك الدولة.. وقد يكون المواطن هو اللص المباشر الذي تتهافت إليه شخصيات لاخرجه من موقع المحاسبة الأمنية.

لو جاءتنا هذا العام أمطار غزيرة فستواجهنا كارثة لتعثر سريان المياه في مصارفها، بعد أن سُرقت كل المنهولات وردمت فتحاتها بالأنقاض، وصار عمال النظافة يرمون كل زبالة الشوارع بها.

وكارثة أخرى سوف تحل في البلاد من نزع منهولات التلفزيونات وهي المستطيلة عندما ستعرف الأضرار التي ستواجهنا.. على بعد أمتار قليلة من مخفر (السرة) منهول منزوع ردمت فتحته بالرمال.. ومن المسروقات القضاء على لوحات المرور الارشادية.. التي توضح مسالك السير لأي اتجاه، وما هو ممنوع وخطر، وما ترشد من وسائل تنبيه لخفض السرعة والانتباه للمنعطفات.

وقبل ذلك بعقود أُتلفت كبائن التلفزيونات التي عليها المعتمد وخاصة في الطرق النائية، قبل انتشار الجوال، أو النقال.

لماذا السرقات؟ وأين الرقباء والمباحث؟ اللوحات الارشادية تلقى لأيام على الأرض وإن خفت العين عنها أُزيلت.

ألا ترى دوريات الأمن والمرور ما نراه ملقي على الأرض أو تراقب المحلات الصغيرة التي تباع هذه اللوحات والمنهولات ثم تُوخذ إلى أماكن سكب المعادن وهي معدودة في البلاد، أين المباحث؟

صور المسؤولين فيها وامامهم المقبوض عليه.. أين للصوص من المواطنين وأين تنفيذ الأحكام فيهم؟

نسمع عن الجرائم من سرقة البنوك وسرقة محطات الوقود (البنزين) ولا نرى عقوبة للصوص من المواطنين.. هنا ينشط المسؤولون من ضباط الأمن ونواب مجلس الأمة لإخراج المقبوض عليهم، هكذا نسمع بالسرقات ولانرى نتيجة لذلك من العقاب حتى شُلت حركة التنفيذ لتتجاوز في تعدادها الآلاف.

سرقة أبراج الألمنيوم الكهربائية، انتشرت ثم أوصد عليها كل الأبواب وكابلات الكهرباء تُسحب من تحت الأرض لإذابتها وبيع النحاس منها.

إن سقوط الرادع وصل إلى الموظفين الصغار بعد الكبار وصار عادياً رؤية أصحاب الرشوة في دوائر الدولة والوزارات ولا غرابة في ذلك.

الوطن في ١٤ سبتمبر ٢٠١١ م

## مجلس الموت السريري ووزير العدل د. سعود عبدالعزيز العصفور

في الوقت الذي تقرؤون فيه هذا المقال يكون اجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير العدل الدكتور محمد العفاسي مع مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر منعقدا، وهذا هو الاجتماع الاول رغم مرور ما يزيد على ستة اشهر منذ تولي الوزير مهام منصبه وزيرا للعدل وهو مؤشر على «عدم» الاهتمام الكافي من قبل الوزير بشؤون مؤسسة تعنى بشؤون وأموال أيتام الكويت.

وأمام الوزير العفاسي ملفات تقطر دما من المخالفات والتجاوزات التي تنتهك فيها اموال هؤلاء الايتام وتستقطع من دون وجه حق تحت مرأى ومسمع، وتواطؤ ومشاركة، هذا المجلس المنعقد الذي أن أوان ارسال اعضائه الى التقاعد محملين بجرم أكل مال اليتيم بالباطل، فهل سيفي الوزير بوعوده بالتعامل الجاد والحاسم مع هذه الملفات المتراكمة او سيستمر بالتسويف وتوزيع «حلو الكلام» هنا وهناك حتى اشعار آخر؟!

أمام الوزير قضية تبديد الهيئة لما يزيد على ٤٠ مليون دينار من أموال القصر وملاحظات ديوان المحاسبة المتكررة حول استقطاع الهيئة لاموال القصر تحت ذريعة الاحتياطي المرحل والتي بلغت حتى اليوم ما يقارب ٢٦ مليون دينار، بالاضافة الى خسارة الهيئة لمبلغ ٧ ملايين ونصف المليون مع بنك دار الاستثمار البحريني، والذي اثبتت النيابة العامة ان اهمال وتقصير وضعف ادارة الهيئة وعدم وجود رقابة داخلية هو السبب في هذه الخسارة والتي حجزت إدارة الهيئة مبلغ ٧ ملايين دينار من ارباح القصر كمخصص لخسارة الهيئة مع بنك دار الاستثمار البحريني، بالعربي البسيط، يخطأون ويغامرون ويخسرون فيعوضون خسارتهم من أموال الايتام!

الامر الاخر أن الوزير العفاسي قد تعهد في ٢٣/٦/٢٠١١ بتشكيل لجنة تحقيق حول التحفظات المثارة في تقرير لجنة الميزانيات رقم ١٣ والذي تحفظ فيه اعضاء اللجنة على ميزانية الهيئة بسبب ادلاء ادارة الهيئة بمعلومات كاذبة تهدف من خلالها الى تضليل اللجنة ومجلس الامة والى اليوم لم يوف بتعهده ذلك، فهل سننتظر عاما كاملا اخر حتى تحقق الوزارة في مثل هذا التجاوز الخطير؟

أمامك يا معالي وزير العدل مسؤولية كبيرة تجاه هؤلاء الايتام في اجتماعك اليوم، وعليك ان تكون صادقا مع نفسك قبل الآخرين وتضع الجميع امام مسؤولياتهم، خصوصا وان التجديد للمجلس الحالي سيكون في شهر نوفمبر المقبل، فاما ان يتداركوا تلك الجرائم والتجاوزات والمخالفات وإما أن يرحلوا ليأتي غيرهم ممن يمكن أن يؤتمن على أموال ايتام الكويت، فما هو خيارك؟!

الراي في ١٨ سبتمبر ٢٠١١ م



## طرائف المناقصات وظرائف الممارسات!

علي أحمد البغلي

في قضية ودائع النواب المليونية، أثيرت قضية أخرى مرتبطة - وقد تكون الإثارة من الطرف الآخر - أي من الطرف المتضرر من إثارة الودائع المليونية ضد الطرف الذي أثار الودائع المليونية! لا ندري فقد ضعننا بالطوشة، واختلط الحابل بالنابل، في ظل طغيان الجرعة السياسية على كل تصرفات ساستنا وتجارنا!

مقولة ان الحكومة «تبر» البعض بالمناقصات هي مقولة ليست بالسهولة المتصورة، فلم يحدث، كما قال رئيس لجنة المناقصات المركزية الأخ الفاضل أحمد الكليب في اللجنة المالية عندما ووجه بهذه المقولة، فرد بالقول: «إذا لديكم معلومات موثقة أعطونا اياها.. ولم يحدث قط ان كلمني سمو رئيس مجلس الوزراء، أو أحد الوزراء موصيا بترسية مناقصة - من دون وجه حق - لطرف غير مستحق بموجب مواصفات المناقصة التي تعدها جهة الإدارة».. وكلمة مواصفات المناقصة يجب وضع عشرات الخطوط الحمر حولها، فبييت الداء بالمناقصات هو مواصفاتها التي يعدها الفنيون والمختصون في الوزارات، فهذه المواصفات بالإمكان تفصيلها تفصيلاً لا ينطبق إلا على هذا الطرف، أما باقي الأطراف فلتشرب من البحر!

وذلك مقابل قبض «المقسوم أو المعلوم»، نعم فموظفوكم واسعو الذمة والضمير، هم السبب في فشل أغلب مشاريعنا وتوريداتنا والمغالاة في أسعارها من دون وجه حق، وليس الحكومة أو جهة الإدارة، لأن الحكومة لا تقبض عمولة أو «كوموشن» أو رشوة، فهذه من تخصصات البشر ومهامهم من ذوي الذمم والضمان «الخرطي»! من نواب الحكومة وموظفيها!

\* \* \*

الأسبوع الماضي اطلعت على وقائع ٣ مناقصات أو ممارسات تثير الضحك والسخرية عن طريقة طرحها والسير فيها:

المناقصة الأولى، يروي لي صديق يسكن في منطقة سكنية حضرية (كشخة) انه فوجئ بعمال يرممون المسجد القريب من منزله، الذي لم يجاوز عدة سنوات من العمر! فصادف شخصاً يبدو من هيئته انه المقاول المسؤول (مصري) عن أعمال الترميم التي يقوم بها العمال، فاستفسر منه عن طبيعة العمل والأسعار.. أبلغه المقاول انه يقوم بأعمال المقاوله المطلوبة مقابل ١٢,٥ ديناراً للمتر المربع بصفته مقاول باطن، أما المقاول الذي رست عليه الأعمال نفسها، فيقبض أو نص في أوراق المناقصة على أن سعر المتر ٦٥ ديناراً بالتمام والكمال!.. ولكم أن تتخيلوا! فمن رست عليه المناقصة بذلك السعر المرتفع وباعها بذلك السعر البخس من المؤكد انه لن يبخص حق من وافق أو فصل له ذلك السعر!

الممارسة الثانية طرحتها وزارة سيادية، ولكنني عجزت عن فهم المغزى منها عندما اطلعت عليها في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، فممارسة طرحت لتوريد جهاز سونار طبي لكشف الحمل للخليل لزوم الوزارة! يعني الله يهدي الوزارة، ما كانت تستطيع أن ترسل خيولها «الحمل» لإدارة

البيطرة في هيئة الزراعة والثروة السمكية ليكشفوا عن الخيل التي في نواصيها الخير، «حامل والا لأ؟! بدل ما تعني نفسها وتشتري سونار حصن؟!».

الممارسة الثالثة للوزارة السيادية نفسها، وهي- تصوروا- لتوريد بايبات PVC لزوم مكتب الوكيل / المخيم الربيعي، وقد صدمت للوهلة الأولى من توريد بايبات لمكتب الوكيل، ثم اطمأن ضميري بأن هذه البيانات لزوم مخيم سعادته!

وعاش التفتيح من مناقصاتنا وممارساتنا التي أصبحت تشبه أخلاقنا!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

القبس في ٨ أكتوبر ٢٠١١ م



## وزارة الشؤون تريد.. من يدير شؤونها! محمد علي الكندري

العمالة السائبة، مصدر إهمالها من أصحاب الشركات وبمساعدة الشؤون، شركات وهمية ويترتب عليها عمالة تترنح بالشوارع.

أين الرقابة على تلك الشركات والمؤسسات يا الشؤون؟ وأين النظم واللوائح، أم مجرد حبر على ورق؟ صحيح أن الوزارة تقفل ملفات الشركات المخالفة، ولكن هل تعلمون ما هي هذه الشركات؟

شركات الناس البسطاء المسموح لهم بجلب عامل أو عاملين وبالكثير ثلاثة عمال، فالوزارة تستقوي على هؤلاء المساكين، حتى لو كانت مخالفة بسيطة أو عن عدم قصد، فنحن نطالب بهذه الهمة والنشاط يا وزارة الشؤون على الجميع، الشركات الكبيرة المخالفة قبل الصغيرة، هل الكويت أهم أم مصالح بعض المسؤولين أهم؟

فلجلب العمالة من الخارج يضطر تجار الإقامات بالعمل على استخراج الرخص الوهمية لهذه العمالة، ومن ثم يتم جلبهم ومن ثم يرمونهم في المناطق التي تؤويهم، فتخيل شركة وهمية يتم استخراج رخصة وهمية لجلب خمسين عاملاً وكل عامل بـ ١٠٠٠ دينار و"الحسابه بتحسب"، ولأنني غير شاطر بالرياضيات فاحسبها ايها القارئ العزيز.

لعل ما تقدم قد لا يكون خافياً على الكثير، ولكن العواقب التي تترتب على مثل هذه التصرفات هي المشكلة الرئيسية، فجرائم القتل والسرقه وتجارة المخدرات والمشروب وكذلك الانتحار والاغتصاب، هي بشكل أساسي سببها العمالة السائبة، قد لا أكون مبالغاً في ذلك، فهذه العمالة عندما تأتي ولا تجد العمل ولا تجد المردود المناسب الذي توقعته قبل مجيئها، تلجأ إلى تلك الجرائم، وذلك لتعويض الخسائر التي تكبدتها قبل مجيئها، فكثير من هؤلاء العاملين قد باعوا بيوتهم وأراضيهم وحلالهم في سبيل الوصول إلى الكويت لتكسب رزقهم وتحسين دخلهم، لكنهم انصدموا بالواقع المرير، ومن هذا الواقع غلاء المعيشة والسكن والمواصلات، وفي المقابل رفاهية العيش لشريحة كبيرة، والواحد منهم لا يستطيع الوصول إلى هذه الرفاهية، فيلجأ للأساليب الملتوية والسرقات والنصب والاحتيال، ومن هذه العمالة من يتحكمون بأسواق بكاملها، مثال سوق السمك والذي يتحكم بالسوق أغلبهم من العمالة السائبة.

المسألة خطيرة وتمس مستقبل البلد وأبنائنا، ويجب سرعة الحل والعمل على الحد من جلب هكذا عمالة، ومعرفة هذه العمالة وماذا تعمل؟

**اختصار المختصر:**

عمالة سائبة.. مجتمع سائب

المستقبل في ١١ أكتوبر ٢٠١١ م

## «دولة التأمينات المحتلة»

### وضحة أحمد جاسم المصنف

في أواخر مارس ٢٠١٠ الساعة السادسة مساءً كان موعد اللقاء الثاني مع مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية فهد الرجعان وبحضور سعد العجمي في مكتب المدير الفاخر بالمؤسسة والذي استغرق ٣ ساعات، ولكن دعوني أخبركم ماذا حدث قبل اللقاء كمقدمات (لتتذوقوا ما هو مقبل من تفاصيل صادمة)... مباشرة بعد اللقاء الأول جبت الكويت شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً للبحث عن خبير محاسبي يرافقني في اللقاء الثاني مع المدير مع اعطائي كل التطمينات بموافقة المدير، وترحيبه بحضور أي مدقق حسابي «والعين أوسع له من مكتب المدير»، ولكن شيئاً ما يسير بشكل فظيع في بلدنا المسكين فالكل متعاون ومتحد مع المدير، يا رباه، الكل رفض وها هم بقايا الرجال هزمتهم أبسط التجارب ولاذوا بالفرار عند أول اختبار، أسمع بعضكم يقول... لم يحدث ذلك بمحض الصدفة، نعم «الأيادي السوداء» بعات البلد لمصالحها الخاصة ولم ترقب في الشعب إلا ولا ذمة»، لا أستطيع أن أتجنب الواقع أمامي أكثر من ذلك فالمهمة أنجزت على نحو فجائي، يا الروعة وافق الخبير المحاسبي سامح حناً حضور اللقاء للرد على استفسارتي الخاصة عن تقرير الـ «KPMG» المكتب الذي يدقق حسابات التأمينات»، ولكي تتجلي الحقائق جهزت ما لدي من وثائق واتجهت للمؤسسة رن جرس الموبايل خرجت صرخة عظيمة من قلبي «سامح حناً» يعتذر عن حضور اللقاء، والسبب يا سامح؟! مدير الشركة التي يعمل بها سامح حناً منعه من الحضور، أعلم أن الخبر صادم ولكن الصدمة الكبرى التي لن يتحملها ضمير الشرفاء أن سامح حناً يعمل مدير التدقيق في مكتب «إيرنست آند ينغ - العيبان والعصيمي وشركاهم» وهو المكتب الثاني الذي يدقق حسابات المؤسسة. والسؤال الذي يطرح نفسه يا فهد الرجعان لماذا منع سامح حناً من الحضور وبيعان من أي أخطبوط خلت الكويت من أي مدقق حسابي يرافقني وأنت من رحبت بحضوره؟! والشاهد سعد .

إليكم ما دار في اللقاء : طلبت تقرير مكتب الـ «KPMG» وانتقلت للطاولة المستديرة للاطلاع على التقرير لمناقشته بشكل تفصيلي، أخذت أتصفح التقرير وما هي إلا دقائق معدودة حتى انتفض الرجعان من مكتبه ليجلس بجانبني على الطاولة المستديرة «محاولة إستباقية لتشتيتي!» حاولت أن أهدئ من روعه! اطمئن لا كاميرات ولا آلات تسجيل وهذه ليست مزحة، سألت المدير هل مازالت المؤسسة تتعامل بالمضاربة بخيارات الأسهم الـ «options» جاء رد المدير أن التعامل بالأوبشن توقف منذ ٢٠٠٥ حسب الأوراق التي اطلعت عليها. وهذا اعتراف صريح من المدير بتبذير الأموال العامة وهي أموال ضمانات متقاعدين وأرامل كان من المفترض ألا تتعرض لهذه المخاطر، فماذا عن خسائر الأوبشن؟! ذهبت أدراج الرياح... سألتنا ماذا عن الأموال التي ضخت للشركة المرخصة من قبل وزارة التجارة لمزاولة التعليم، وهل عجزت التأمينات عن إيجاد شركات استثمارية تدير أموالها كان جواب المدير أنها رابحة! سألتنا المدير عن مخالفة المؤسسة لتأخر تسليم الحساب الختامي السنوي لوزارة المالية من دون اعتماد مجلس الإدارة مع وجود انحرافات في بنود الميزانية بالإضافة إلى تأخر التقرير النهائي المعتمد من قبل مدققي الحسابات الخارجيين، وهذا ما يحصل عادة في المؤسسة كل سنة فالقرارات كلها تتم من المدير مباشرة (دولة التأمينات المحتلة) دون الرجوع لمجلس الإدارة، سألتنا المدير عن العديد من الصناديق الاستثمارية المقفلة وتصفيتها دون علم المؤسسة أو التخارج من صناديق رابحة.



أما تجاوزات المؤسسة التي يسميها الرجعان بالملاحظات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة ٢٠١٠ سنأتي عليها في مقالات لاحقة، وهي التجاوزات في شركة «وفرة العقارية» المملوكة بالكامل للمؤسسة، ثانياً تجاوز الاعتمادات المدرجة لوظائف غير الكويتيين بواقع ٩ وظائف بالإضافة الى تأخير التعاقد مع منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن الفحص العاشر للمركز المالي الاكتواري للمؤسسة في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٧، رابعا تعيين خبير إكتواري خبرته العملية سنة واحدة ولم يتم إدراج اسمه في سجل الخبراء الاكتواريين بإدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة، أما الصاعقة الأخيرة يا سادة استثمارات المؤسسة في إحدى شركات الخدمات اللوجيستية ما يقارب ١٤٠ مليون د.ك حتى تاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ ولدى المؤسسة تمثيل بمجلس إدارة الشركة، هذه الشركة متهمه من قبل المحكمة الفيدرالية العليا بأميركا بالتجاوزات ونتيجة لذلك تم إيقاف الشركة القابضة عن العمل إنتظارا لنتيجة الدعوى القضائية المرفوعة «يعني أقول لكم من الآن فلوسنا طارت»، بالمناسبة أستغرب صمت النواب الانتقائيين الذين يرفعون عقيرتهم ورؤوسهم في ساحة الإرادة لئراهم مدافعين عن المال العام صمت القبور عن كل التجاوزات التي تحدث بمؤسسة التأمينات.

صفوة القول، لن أترك الوطن يقف بمفرده على حافة الجبل في وجه عاصفة الفساد العاتية وها أنا كما ترون دخلت ساحة المعركة لمنازلة الفساد والمفسدين والكويت تستصرخ أبناءها الشرفاء فكل مواطن صاحب إرادة حرة مُصر على اجتثاث الفساد والفاستين هو من يستحق الحياه وأن نقول عنه: كويتي، لذا أقول للمدير الذي يتباهى بكل فخر بتقرير مكتب الـ KPMG ويعتبره صك براءة من كل التهم التي وجهت له، انشر التقرير الذي يثبت براءتك وأن المكتب يتعهد بسلامة المراكز المالية للمؤسسة ويصادق عليها من دون أن تزوده أنت بكل المعلومات انشر التقرير كاملا ليرى الشعب الكويتي الأرباح التي حققتها المؤسسة والخسائر وإترك الحكم للشعب فهي أمواله ومدخراته، انشره واثبت أننا متجنون وظالمون واننا نخدع الشعب وأقسم بجلال الله إذا نشرت التقرير وفيه صك براءتك أو فاجأتنا بطلب لجنة تحقيق تثبت فيها سلامة المراكز المالية بشرط ألا تكون المؤسسة ساهمت مع أعضاء لجنة التحقيق بأي شركة وإلا ستكون لجنة التحقيق عملية غسيل للفساد مثل سابقة لها جرت قبل يوم أو شهر أو سنة أنعم علينا القدر بها! اثبت وسأقدم لك أيها المدير اعتذارا على رؤوس الأشهاد وسأدافع عنك أينما وطئت قدماي. (لا تتسوا... أسألوا الشاهد سعد).

الراي في ١٦ أكتوبر ٢٠١١ م

## فساد ناعم

### د. ابتهاج عبدالعزيز الخطيب

إن الهياج الشعبي تجاه قضية الإيداعات المليونية هو بكل تأكيد مستحق، بل متوقع من أي بشر لديهم أدنى شعور بالكرامة والغيرة الوطنية، إلا أن المشكلة العظمى هنا هي أن الحراك الشعبي هذا لم يتأت إلا لأن الموضوع فيه "كاش"، فيه "إيداع" يعتقد القليلون أن البلد أحق به، ويعتقد الكثيرون أن جيوبهم هي المستحقة له. تأتي هذه الغضبة في خضم إضرابات تطالب بزيادات مستحقة وغير مستحقة، فاختلط "الطالع بالنازل"، وبدا وكأننا نعاني هستيريا الدنانير، من هنا نطالب بزيادات وكوادر، ومن هناك نعرض على سرقات وإيداعات، فنسمي الأول حقاً ونسمي الثاني فساداً، حتى أصبحت القضية أشبه بطبق "البايلا"، مع الاعتذار للمطبخ الإسباني عن التشبيه غير المستحق، يحتوي على كل فضلات الطعام المتبقية في المطبخ، ليس له طعم، ولا يعبر سوى عن فقر جيب ونفس.

الإيداعات المليونية فساد، والتصدي لها تعبير عن حرارة كرامتنا ووطنيتنا، ولكن ماذا يقول عنا موقفنا البارد تجاه "إيداع" أكثر من مئة ألف إنسان يعيشون على أرض الكويت للمجهول؟ وماذا يقول عنا سكوتنا على الماطلة والتسويق والقسوة والامتهان الذين لا يزالون ركائز أساسية في معاملة إخواننا البدون؟ وما دلالات صمتنا تجاه "إيداع" عقول أبنائنا للمتطرف "المتطوف" "المتخرف" عن طريق مناهج مدرسية لا أغرب منها سوى صمتنا تجاهها؟ وما تفسير سكوتنا عن "إيداع" حياتنا بأكملها في سلة "الواسطات"؟ وما معنى قبولنا "إيداع" وزارات كاملة وإدارات شاملة في حسابات قبلية وطائفية لا سبيل لاختراقها حتى صنعنا مؤسسات داخل المؤسسة ودولاً داخل الدولة؟ كيف لا نهدر غضباً في شوارع الكويت عندما يتم "إيداع" أصحاب الأسماء الكبيرة ذات الأصوات الانتخابية الكثيرة في مستشفيات أوروبا وأميركا للعلاج السياحي هم وأسرهم ومن يعز عليهم في حين يتوفى بين ظهرائنا مرضى "حقيقيون" مستحقون؟ لماذا نسكت عن "إيداع" الرياضة في "جيوبهم" والانتخابات في "محافظهم" والمشاريع في حساباتهم البنكية؟

سلسلة الأسئلة يمكن أن تستمر، ويتكرر محورها الأكثر إيلاًماً: ما دلالات سكوتنا عن كل تلك الإيداعات السامة المهينة وصراخنا وغضبنا تجاه الإيداعات "الكاش" فقط؟ فمنذ متى أصبحنا شعباً لا يغضب إلا على "الكاش" ولا يهدئ روعه إلا دفعة "كاش"؟ يبدو أننا تمت إعادة "صياغتنا" لتنماشى ومتطلبات الزمان و"رجالته"، حتى إننا إذا ما تصاعد غضبنا وبادرنا بفتح أفواهنا للاعتراض، دس المسؤولون حفنة دنانير في حلوقنا، فانشغلنا بإخراجها وتشفيفها وعدّها، وما إن ننهي، حتى نكون نسينا القضية التي فتحنا أفواهنا من أجلها أساساً.

أخاف علينا من هذا النهج المتجدد، وأخاف منا بسبب هذا النهج المتمكن، وأنتظر لحظة صحة يدرك فيها الشعب أن غضبته تجاه السرقات المالية، وهي غضبة مستحقة، لا تتواءم واستصراخه كوادر وزيادات لن تترك الميزانية إلا منهكة وقاصرة خلال السنوات القليلة القادمة، أنتظر اللحظة التي ندرك فيها جميعاً أن هذا فساد وذاك فساد، أنتظر اليوم الذي نتفض فيه لفساد النفس قبل الجيب، أنتظر اليوم الذي نهدر فيه غضباً ليس فقط بسبب إيداع أموال في حسابات فاسدة، ولكن كذلك بسبب إيداع بشر ووطن في مستقبل مجهول مظلم متطرف، أنتظر، والانتظار بحد ذاته فساد ناعم، أنتظر بديلاً للانتظار، فهل من معين؟

الجريدة في ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م





## هذه منطقة تعليمية.. والا جمعية تعاونية؟!

وليد عبدالله الغانم

أكثر من ١٦٠ ورقة اختبار تم سحبها من كترولوات في منطقة الأحمدية التعليمية، حيث تم تكليف موجهين بإعادة النظر فيها ودراسة إمكانية زيادة درجات للطلبة الراسبين لانجاحهم، وهو إجراء مخالف للوائح وزارة التربية تم بتأشيرة مسؤولين في منطقة الأحمدية التعليمية (القبس ١٦/١٠/٢٠١١)..

إن صح الخبر المذكور فهو يضاف الى سلسلة التجاوزات المتفشية في وزارة التربية، واذا كانت مساعدة الطلبة على النجاح قد تكون مقبولة في حدود ضيقة جدا كالدرجة والدرجتين، فان اعادة تصحيح الاختبارات ومنح البعض حتى ١٠ درجات واكثر وهو لا يستحقها مصيبة وتزوير رسمي يستحق من قام به المعاقبة والحساب..

كيف تجري الامور في مدارس التربية؟ هل تملك كل مدرسة نظاما خاصا بها تحاسب به الطلبة وتقيمهم؟ هل تملك كل منطقة تعليمية دستورا خاصا بها تغير به اللوائح على مزاج بعض القيادات فيها؟ اين دور الوزارة وجهات الرقابة فيها؟ وما مسؤولية التوجيه الفني؟ وكيف يطمئن الناس الى العدالة في التدريس والتقييم التي يتلقاها ابناءؤهم ان كانت تجري الامور بالواسطة وتعليمات اصحاب النفوذ؟

اتخيل هؤلاء الطلاب ممن يرسبون المرة تلو الاخرى ثم يدخلون الواسطات لتعديل نتائجهم، فاذا حصلوا على الثانوية بالتزوير اشتروا شهادة جامعية بالتحايل من دكاكين التعليم خارج الكويت، ثم ضبّطوا حالهم في وظيفة لا يداومون فيها، ثم اقاموا الاضرابات يطالبون بالكوادر ثم يطمحون بنشاط سياسي بدايته جمعية تعاونية او ناد رياضي ثم يتحصلون على عضوية مجلس الامة ويصرخون علينا يطالبون بالعدالة والاصلاح وهم نشأوا في الزور والغش ومخالفة القانون وتجاوز الاخرين، فبعض الناس لا يعرف العيش الا في كنف الفوضى والتحايل، قد يترقى ويتقلد مناصب في عمله لكنه لا يستطيع التخلي عن الفوضى، فهي بالنسبة اليه وسيلة لاكتساب المغانم في الحياة وتخطي المستحقين وتفتيح جماعته ولو بالغش والتزوير..

نطالب وزارة التربية بكشف حقيقة التلاعب بالدرجات في مناطقها التعليمية وبيان اجراءاتها لتصحيح اوضاعها، فيبدو ان البعض لم يعد يفرق بين عمل منطقة تعليمية وبين ادارة جمعية تعاونية، ﴿يبي﴾ يتنفذ منها هو وجماعته قدر المستطاع.. والله الموفق.

القبس في ١٨ أكتوبر ٢٠١١ م

## الملاحق

ملحق (١) موجز سير الباحثين المساهمين في ملف الكتاب

ملحق (٢) موجز سير كتاب المقالات

ملحق (٣) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

ملحق (٤) إطار مشروع إعداد الكتاب

ملحق (٥) أعضاء لجنة كتاب ضد الفساد

ملحق (٦) صور من مشروع كتاب ضد الفساد ٢٠٠٨ - ٢٠١٠



## ملحق (١) موجز سير الباحثين في ملف الكتاب



### الأستاذ الدكتور عبدالله محمد الغنامي

- أستاذ النقد والنظرية . قسم اللغة العربية . كلية الآداب . جامعة الملك سعود .
- الميلاد: ١٥ / ٣ / ١٣٦٥ هـ ١٥ / ٢ / ١٩٤٦ م . عنيزة . السعودية .
- الدراسة: في المعهد العلمي بعنيزة حتى الثانوية ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥م)
- ليسانس لغة عربية / كلية اللغة العربية / الرياض ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩م)
- البعثة: بريطانيا في الفترة من ٢٤ / ٨ / ١٩٧١ إلى ١٧ / ٥ / ١٩٧٨ . حيث حصل على الدكتوراه من جامعة ( إكستر ) عام ١٩٧٨م .
- العمل: في جامعة الملك عبد العزيز / جدة في الفترة من ١٣٩٨ هـ ( ١٩٧٨ م ) إلى ١٤٠٩ هـ ( ١٩٨٨ م ) حيث تولى تدريس مواد النقد والنظرية ، وأسس قسم اللغة العربية ، وأسس مجلة كلية الآداب ، ورأس قسم الإعلام ثم قسم اللغة العربية ، وأشرف على صياغة عدد من المشروعات العلمية مثل مركز التعريب ومركز البحث العملي في الجامعة .
- و في عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٨م) انتقل إلى جامعة الملك سعود / الرياض حيث يشغل درجة (أستاذ) النقد والنظرية .
- النشاط: عمل نائبا للرئيس في النادي الأدبي الثقافي بجدة، منذ ١٩٨٠م لمدة اثنتي عشرة سنة، وأسهم في صياغة المشروع الثقافي لهذا النادي في المحاضرات والندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والترجمة .
- الجوائز:
- أ . حصل على جائزة مكتب التربية العربي لدول الخليج في العلوم الإنسانية
- ب . حصل على جائزة مؤسسة العويس الثقافية في الدراسات النقدية ، عام ١٩٩٩ م .
- ج . تكريم ( مؤسسة الفكر العربي ) للإبداع النقدي، أكتوبر ٢٠٠٢ . القاهرة .
- المؤلفات:
- ١ . الخطيئة والتكفير ، من البنيوية إلى التشريحية ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ١٩٨٥ ، (الرياض ١٩٨٩ ، طبعة ثانية ) و ( دار سعاد الصباح ، الكويت / القاهرة ، ١٩٩٣ طبعة

ثالثة) و ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ ، طبعة رابعة)

٢. تشريح النص ، مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٧ .
٣. الصوت القديم الجديد ، بحث في الجذور العربية لموسيقى الشعر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، و ( دار الأرض ، الرياض ١٩٩١ ، طبعة ثانية ) و ( مؤسسة اليمامة الصحفية ، كتاب الرياض ، الرياض ١٩٩٩ ، طبعة ثالثة )
٤. الموقف من الحداثة ، دار البلاد ، جدة ١٩٨٧ (الرياض ١٩٩٢ ، طبعة ثانية)
٥. الكتابة ضد الكتابة ، دار الآداب ، بيروت ١٩٩١ .
٦. ثقافة الأسئلة ، مقالات في النقد و النظرية ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ١٩٩٢ ، و دار سعاد الصباح ، الكويت / القاهرة ١٩٩٣ ، طبعة ثانية.
٧. القصيدة والنص المضاد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٤ .
٨. رحلة إلى جمهورية النظرية ، مقاربات لقراءة وجه أمريكا الثقافي الشركة السعودية للأبحاث ، جدة ١٩٩٤ .
٩. المشاكلة والاختلاف ، قراءة في النظرية النقدية العربية وبحث في الشبيه المختلف ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٤ .
١٠. المرأة واللغة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٦ (طبعة ثانية ١٩٩٧ عن الدار نفسها).
١١. ثقافة الوهم ، مقاربات عن المرأة واللغة والجسد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٨ (طبعة ثانية ٢٠٠٠).
١٢. حكاية سحارة ، حكايات و أكاذيب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٩ .
١٣. تأنيث القصيدة والقارئ المختلف ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٩ .
١٤. النقد الثقافي ، مقدمة نظرية وقراءة في الأنساق الثقافية العربية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء / بيروت ٢٠٠٠ . ( الطبعة الثانية ٢٠٠١ ) .
١٥. حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ٢٠٠٤ .
١٦. نقد ثقافي أم نقد أدبي (بالاشتراك مع عبد النبي اصطياف) دار الفكر ، دمشق (حوارات لقرن جديد) ٢٠٠٤ .
١٧. من الخيمة إلى الوطن ، دار علي العمير ، جدة ٢٠٠٤ .
١٨. الثقافة التلفزيونية ، سقوط النخبة وبروز الشعبي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ، ٢٠٠٤ .

• الموقع الإلكتروني

<http://alghathami.com/index.html>



### الأستاذ الدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصاري

- الجنسية: قطري
- تاريخ الميلاد : ١٩٤٥
- المؤهلات العلمية:
- ليسانس الشريعة الإسلامية - كلية الشريعة و القانون، الأزهر ١٩٧٠
- ماجستير ( السياسة الشرعية ) كلية الشريعة و القانون، الأزهر ١٩٧٤
- دكتوراه (السياسية الشرعية) كلية الشريعة و القانون، الأزهر ١٩٨٠ في موضوع ( الشورى و أثرها في تحقيق الديمقراطية )
- التدرج العلمي و المناصب
- مدرس بكلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية - جامعة قطر ١٩٨٠
- أستاذ مساعد بكلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية - جامعة قطر ١٩٨٥
- أستاذ بكلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية - جامعة قطر ٢٠٠٠
- وكيل كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية ( ١٩٨٧ - ١٩٩٠ )
- عميد كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية ( ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ) و ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ )
- رئيس قسم القانون ١٩٩٣/٥/٢٦ - ١٩٩٤/١٠/١٥
- أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية القانون ( ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ )
- أستاذ غير متفرغ بكلية القانون بجامعة قطر.
- التخصص العام: الشريعة الإسلامية
- التخصص الدقيق: السياسة الشرعية
- المؤلفات:
- الشورى و أثرها في الديمقراطية - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٦
- ضوابط نقل و زراعة الأعضاء في الشريعة و القانون - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠٠
- حقوق و ضمانات المتهم في الشريعة و القانون - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠٠

- حقوق الأوالاد على الوالدين في الإسلام - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠١
- تأخر الزواج و ارتفاع معدل الطلاق في المجتمع الخليجي - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠٠
- دور المرأة الخليجية في التنمية - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠٠
- وضعية المرأة في التشريعات العربية المعاصرة - كتاب المسبار الشهري ، ٢٠٠٧ دبي
- الحقوق السياسية للمرأة: رؤية تحليلية فقهية معاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة (٢٠٠٣)
- قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع - دار الفكر العربي ٢٠٠٠م القاهرة - .
- نظام الحكم في الإسلام - دار قطري بن الفجاءة - قطر ١٩٨٥
- العالم الإسلامي بين الشورى و الديمقراطية - دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠١
- الاستبداد و جذور ثقافة الكراهية - المجلس الوطني للثقافة و الفنون و التراث - يناير ٢٠٠٧ الدوحة .
- العلاقات الإسلامية - الأمريكية: تصادم أم تفاهم ؟ نوفمبر ٢٠٠٢ الدوحة
- الجذور الفكرية للتطرف في الخليج -مركز الدراسات الإستراتيجية - جامعة الكويت، ابريل ٢٠٠٥
- إمكانية مشاركة الجماعات الإسلامية في النظم الديمقراطية - مركز ابن خلدون ، اكتوبر ٢٠٠٤ القاهرة
- نحو حوار إسلامي مسيحي ببناء - مؤتمر قطر للديمقراطية و التجارة الحرة -، مارس ٢٠٠٢
- نحو تفعيل القواسم المشتركة بين الأديان . مؤتمر الدوحة الثالث لحوار الأديان - يونيو ٢٠٠٥
- حقوق الإنسان و تجديد الخطاب الديني - مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان - ابريل ٢٠٠٦ الإسكندرية
- التعاشيش في ظل الاختلاف الديني و مبدأ المواطنة - المؤتمر القطري الأمريكي للتجارة الحرة و الديمقراطية - ابريل ٢٠٠١ الدوحة
- حقوق المرأة و قانون الأحوال الشخصية - منظمة فريدم هاوس و الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية - ديسمبر ٢٠٠٦ الكويت
- التربية الآمنة - مجلة الدوحة - يناير ٢٠١٠
- العنف ضد المرأة - مجلة الدوحة - أكتوبر ٢٠٠٩
- تشويه المفاهيم الدينية و أثره في الظاهرة الإرهابية - أبوظبي - أبريل ٢٠٠٧
- التعليم و دوره في تعزيز المسيرة الديمقراطية - مؤتمر قطر الرابع للديمقراطية و التجارة الحرة - ابريل ٢٠٠٥
- كيف تم تشويه مفهوم الجهاد ؟ - مركز ابن خلدون - مايو ٢٠٠٦ القاهرة
- موقف الإسلام من الحفاظ على التراث الإنساني - اليونسكو - ديسمبر ٢٠٠١ الدوحة

• مجالات الاهتمام:

قضايا الإصلاح السياسي و الديني و التطور الديمقراطي و قضايا حقوق الإنسان



قضايا حقوق المرأة ووضعيتها في المجتمع

قضايا تطوير تشريعات الأسرة

قضايا الحوار الديني و الحضاري

قضايا تطوير المناهج الدينية و تجديد الخطاب الديني

قضايا حقوق الأطفال و التنشئة الأسرية

قضايا التطرف الديني

• الخبرات و النشاطات المجتمعية و الجامعية:

المساهمة في تطوير مناهج التربية الإسلامية في قطر و دولة الإمارات

المساهمة في تطوير تشريعات الأسرة في قطر

عضوية لجنة شؤون المرأة : المجلس الأعلى للأسرة

المساهمة في العديد من الندوات و المؤتمرات المحلية و الدولية حول قضايا الحوار الديني و الإصلاح السياسي و التطور الديمقراطي و قضايا حقوق الإنسان و الحقوق السياسية للمرأة وقضايا التطرف و التشدد الديني

كتابة مقالات منتظمة في عدد من الصحف المحلية و الخليجية

المساهمة في مختلف الوسائل الإعلامية المرئية و المسموعة

عضوية العديد من اللجان العلمية و التنظيمية بجامعة قطر ( ١٩٨١ - ٢٠٠٧ )

عضوية لجان للترقية العلمية على مستوى الماجستير و الدكتوراه و درجة الأستاذية في كل من جامعات الإمارات و الأردن و باكستان

البريد الإلكتروني:

[al\\_qatary2003@hotmail.com](mailto:al_qatary2003@hotmail.com)



### سعادة السفير عبدالله يعقوب بشارة

- تاريخ ومكان الولادة ٧ نوفمبر ١٩٣٦ الكويت  
١٩٦١-١٩٦٢ دراسة تخصص في القانون الدولي . جامعة أكسفورد  
ماجستير . جامعة سانت جونز . نيويورك  
١٩٦٤- ١٩٧١ عمل مديرا لمكتب معالي وزير الخارجية .  
١٩٦٤- ١٩٧١ شارك في جميع المؤتمرات العربية والإسلامية و عدم الانحياز التي عقدت في تلك الفترة  
١٩٧١-١٩٨١ مندوب دائم للكويت في الأمم المتحدة  
١٩٧٨-١٩٧٩ ممثل الكويت في مجلس الأمن  
- ترأس مجلس الأمن .  
- ترأس عدة لجان فنية وسياسية في الأمم المتحدة  
- كان أول رئيس للجنة مقاطعة جنوب أفريقيا المنبثقة عن مجلس الأمن  
- كان نائب رئيس مجلس التدريب والأبحاث التابع للأمم المتحدة Unitar  
١٩٧١-١٩٨١ مثل الكويت في اجتماعات عربية وإسلامية وفنية في إطار عدم الانحياز  
١٩٨١-١٩٩٣ الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي  
- مثل دول مجلس التعاون في مؤتمر مدريد  
- نال أوسمة كثيرة من جميع دول مجلس التعاون ومن مصر ولبنان ودول أخرى  
- ترك العمل الرسمي في ابريل ١٩٩٧ ، وتفرغ للكتابة والنشر وإلقاء المحاضرات  
- المنسق العام لجمعية الصداقة الكويتية - البريطانية  
- عضو الهيئة الاستشارية العليا لدول مجلس التعاون الخليجي  
- أسس المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية في دولة الكويت الذي أصدر تحت إشرافه أكثر من ٣٠٠٠ تقرير ودراسة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخليجية .  
حصل على وسام ( قائد ) ممنوح من الإمبراطورية البريطانية  
له عدة مؤلفات :  
١٩٨١ عامان في مجلس الأمن  
١٩٩٠ شارك في إعداد مؤلفات حول الغزو العراقي لدولة الكويت  
٢٠٠٢ أشرف على تأليف كتاب الشيخ صباح السالم الصباح سيرة ذاتية  
٢٠٠٤ عبدالله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلطين  
٢٠٠٧ حروب الكويت الدبلوماسية ١٩٦١-١٩٦٣





## الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي

مواليد: ١٩٤٢

الجنسية: كويتي.

المؤهلات: دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة درهم Durham بشمال شرق إنجلترا سنة ١٩٧٣.

التخصص: اجتماع سياسي، تنمية اجتماعية.

اللغات: العربية، الإنجليزية.

Email: mgrumaihi@gmail.com

الأعمال والخبرات:

- رئيس تحرير صحيفة أوان اليومية الصادرة في الكويت ٢٠٠٧ - ٢٠١٠.
- رئيس تحرير مجلة «حوار العرب» - مؤسسة الفكر العربي - بيروت ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦.
- إنشاء و رئاسة تحرير (جريدة الفنون) من إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.
- رئيس تحرير كل من: عالم المعرفة، الثقافة العالمية، عالم الفكر، إبداعات عالمية، من منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت-١٩٩٨-٢٠٠٢.
- الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٨ - ٢٠٠٢.
- رئيس تحرير مجلة العربي الثقافية الشهرية المصورة - (توزيعها ٣٥٠ ألف نسخة شهريا) وكذلك تأسيس مجلة العربي الصغير بشكلها الحالي، وإصدار كتاب العربي، عام ١٩٨٢-١٩٩٨.
- (أثناء العدوان العراقي على الكويت وما بعد التحرير) إنشاء و رئاسة تحرير جريدة «صوت الكويت» و «مجلة نيو أربييا new Arabia» ١٩٩٠ - حتى توقفهم عن الصدور في نوفمبر ١٩٩٢.
- مؤسس ورئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التي تصدرها جامعة الكويت ١٩٧٤ - ١٩٧٨، تحولت فيما بعد إلي مركز دراسات الخليج العربي.

أكاديميا:

- أستاذ في علم الاجتماع السياسي - قسم الاجتماع - جامعة الكويت ١٩٧٣ -
- محاضر في قسم الإعلام، جامعة الكويت ١٩٩٥-١٩٩٦.

• مدرس ثم أستاذ مساعد ثم أستاذ في قسم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت  
١٩٧٥-٢٠٠٨.

• عميد مساعد في كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت ١٩٧٦-١٩٧٨.

• رئيس قسم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية في كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت ١٩٧٥-  
١٩٧٧.

• أستاذ في علم الاجتماع و مساعد عميد في كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت عام ١٩٧٣-  
١٩٨٢.

عضوية مجلس ولجان:

• عضو باللجنة الاستشارية بمركز الدراسات الخليجية - بالجامعة الأمريكية الكويت - ٢٠٠٩-  
٢٠١١.

• عضو بمجلس الأمناء - المعهد الدبلوماسي الكويتي - وزارة الخارجية

• عضو بمجلس الأمناء - الجامعة الأسترالية

• عضو المجلس العلى للتخطيط والتنمية - الكويت ٢٠٠٢ -

• عضو مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي - بيروت ٢٠٠٢ -

• عضو في مجلس أمناء معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية - فرانكفورت عام ١٩٩٨-٢٠٠٢.

• عضو المجلس الأعلى للتعليم - الكويت ١٩٨٦-٢٠٠٢.

• عضو في مجلس تحرير سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون  
و الآداب منذ عام ١٩٧٧، ٢٠٠٢.

• عضو مجلس أمناء مجلة الطفولة العربية - تصدر عن جمعية الطفولة العربية - الكويت عام  
٢٠٠٠ -

• عضو لجنة النشر في مؤسسة التقدم العلمي، الكويت ١٩٩٨ -

• عضو المجلس الأعلى للتخطيط ورئيس لجنة الأعلام و الثقافة و البحث العلمي بالمجلس، الكويت،  
١٩٩٥-١٩٩٨ -

• عضو الهيئة الاستشارية لسلسلتي ( دراسات إستراتيجية) و The Emirates Occasional  
Papers التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي - منذ يناير  
١٩٩٧ - ٢٠٠٠

• عضو المجلس الاستشاري لرئيس مجلس الوزراء / الكويت ١٩٩٤-١٩٩٧.

• عضو المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب "ست سنوات" من ١٩٩٣-١٩٩٨.

• عضو لجنة التحكيم لاختيار الفائزين في جائزة عبد الحميد شومان العلمية - الأردن أبريل  
١٩٨٧.

• عضو اللجنة الإشرافية على ( الموسوعة العربية ) تحت إشراف المنظمة العربية للعلوم الثقافية  
التابعة لجامعة الدول العربية ( الكيسو) تونس-١٩٨٧.

• عضو لجنة المستشارين لمجلة " دراسات عربية « الذي تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول



العربية - تونس ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

- عضو مجلس تحرير مجلة ( النفط والتعاون العربي ) الذي تصدرها المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط ١٩٨٠ - ١٩٨٣ - Oapic .
  - عضو لجنة دراسة المستقبليات البديلة التي شكلتها جامعة الأمم المتحدة - طوكيو، وقامت بدراستها من خلال منتدى العالم الثالث ( القاهرة ) ١٩٧٨ - ١٩٨٣ .
  - عضو مجلس كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .
  - عضو اللجنة الدائمة العليا للترقيات والتعيينات الجامعية ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .
  - عضو مجلس إدارة رابطة الاجتماعيين - الكويت منذ ١٩٨٢ .
  - عضو منتدى الفكر العربي عمان -الأردن منذ ١٩٨١ .
  - مؤسس ورئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية -١٩٧٤ .( صدر أول عدد منها في يناير ١٩٧٥ ) رئيس التحرير حتى ١٩٧٨ ثم عضو مجلس إدارة المجلة حتى عام ١٩٨٠ .
  - عضو جمعية الصحفيين الكويتية منذ عام ١٩٧٤ .
- الجوائز الحاصل عليها :

- حاصل على جائزة الدولة التقديرية - أعلى جائزة في الدولة - الكويت ٢٠١٠ .
- حاصل على وسام الشرف برتبة (فارس) في الثقافة من حكومة الجمهورية الفرنسية ٢٠٠٣ .
- جائزة سلطان العويس الثقافية ( جائزة الدراسات الإنسانية والمستقبلية ) الإمارات العربية - دبي ١٩٩٦ .
- جائزة ابن سينا - موسكو ١٩٩٠ ( جائزة الإبداع الثقافي الدولي ) - موسكو ١٩٩٠ .
- الجائزة التقديرية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، في العلوم الاجتماعية والاقتصادية ١٩٨٠ الكويت .

المؤلفات:

- « البترول والتغيير الاجتماعي » - منشورات معهد الجامعة العربية - القاهرة ١٩٧٤ - أعيد طبعه عدد من المرات- شركة كاظمة - الكويت ١٩٩٥ دار الجديد / بيروت ١٩٩٥ .
- Bahrain-social and Political Change Since The First World War (Bowker- (England 1976
- «مواقف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الخليج العربي كاظمة للنشر- الكويت ١٩٧٧، أعيد طبعه دار الجديد - بيروت ١٩٩٥ .
- « المواقف الاجتماعية للديموقراطية في الخليج » كاظمة للنشر - الكويت ١٩٧٧ (أعيد طبعه) دار الجديد - بيروت ١٩٩٥ .
- « النفط والعلاقات الدولية » - كتاب رقم ٥٢ من سلسلة عالم المعرفة - الكويت - إبريل ١٩٨٢ دار الجديد بيروت ١٩٩٥ .
- البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي - كاظمة للنشر- الكويت ١٩٨٤ (طبعه ثانية)

دار ابن خلدون - بيروت - طبعه جديدة ثالثة، دار الجديد - بيروت ١٩٩٥، أعيد طبعة عدد من الطبعات.

### • Beyond Oil Unity and Development the Gulf •

o Al -Saqi- Book. London-1986

• الخليج ليس نفطا - شركة كاظمة للنشر - الكويت ١٩٨٦، أعيد طبعة عدد من المرات، آخرها دار الجديد - بيروت ١٩٩٥

• الكويت.. العمران والتنمية - وزارة الأعلام الكويتية - ١٩٨٨

• أحاديث عربية (أربعة أجزاء)

o العرب في عالم متغير.

o إزالة الحواجز.

o هموم البيت العربي.

o عصر التطرف - دار الساقى - بيروت ١٩٩٩.

• «و طبعت في مطابع الأهرام التجارية - الناشر الشركة الكويتية للأبحاث - ١٩٩١، أعيد طبعتها من دار الساقى، بيروت ١٩٩٥».

• الكويت.. كلمات في زمن النكبة ( مجموعة افتتاحيات جريدة صوت الكويت، الصادرة إبان الاحتلال العراقي ١٩٩٩-١٩٩٢. طبع في مطابع الأهرام التجارية - الناشر الشركة الكويتية للأبحاث-١٩٩٢.

• أصداء حرب الكويت - ردود الفعل العربية على الغزو العراقي للكويت وما تلاه، نشر من دار الساقى لندن-بيروت ١٩٩٤.

• الجذور الاجتماعية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة -الطبعة الأولى شركة كاظمة للنشر، الكويت ١٩٧٧- طبع عدد من الطبعات، الطبعة الرابعة دار الجديد بيروت ١٩٩٥.

• الأعداء قضايا الحرب والسلام في الخليج العربي ، منشورات دار سعاد الصباح أطلبعه الأولى ١٩٩٦.

• الكويت قبل النفط - ترجمة وتقديم- مذكرات س ستانلي ج - ماليري الطيب في البحرين والكويت ١٩٠٧- ١٩٤٧، الطبعة الأولى من منشورات الخليج للدراسات، الكويت ١٩٧٥. الطبعة الثانية من منشورات دار القرطاس للنشر ( الكويت ١٩٩٧.

• قضايا خليجية -نشر من ضمن منشورات جريدة البيان- دبي ١٩٩٨- دولة الإمارات العربية المتحدة.

• رميحيات - «قراءة في المشهد العربي ٢٠١٠» - نشر من الدار العربية للعلوم ناشرون . ٢٠١٠.

• تحت الإصدار:

o اضطراب حول آبار النفط - الساقى ٢٠١١



• المقالات والدراسات المنشورة:

- مقال شهري في مجلة العربي تحت عنوان حديث الشهر لمدة ١٧ عاما .
  - مقالات دورية في عدد من الجرائد، الحياة الدولية - الحياة لندن. ومقالات أخرى في كل من: الوطن الكويتية، الرأي العام-الكويت، البيان -الأمارات، الوطن-قطر، النهار-لبنان، الوطن السعودية، الوسط، البحرين.
  - دراسات أكاديمية منشورة في مجلات متخصصة ( مجلة قضايا عربية ، مجلة الثقافة العربية، مجلة معهد الدراسات العربية الأسبانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلة الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة مركز دراسات الخليج، مجلة المستقبل العربي، مجلة دراسات اجتماعية، مجلة الثقافة، مجلة شؤون عربية، مجلة حوار العرب.
- المؤتمرات والندوات والمحاضرات:
- شارك كمحاضر ومعقب وباحث في الكثير من المؤتمرات والندوات وإلقاء المحاضرات، والتي عقدت في الخليج والعالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى هذا اليوم.



## الدكتور فارس مطر الوقيان

- مواليد: ١٩٦٦/١١/٨م
- العمل: مركز الخليج وشبه الجزيرة العربية - جامعة الكويت
- البريد الإلكتروني: [nagdelogia@hotmail.com](mailto:nagdelogia@hotmail.com)
- الحالة التعليمية:
- دكتوراه في العلاقات الدولية ( جامعة السوربون I - باريس ٢٠٠٠ )  
الرسالة عن أمن الخليج - تقييم و احتمالات المستقبل.
- ماجستير الدراسات المعمقة في العلوم السياسية ( جامعة رين - فرنسا ١٩٩٥ )  
الرسالة عن تجربة التنظيمات السياسية في الكويت - دراسة تحليلية نقدية .
- بكالوريوس العلوم السياسية والإدارة العامة ( جامعة الكويت ١٩٩٢ )
- التدرج الوظيفي والخبرة التدريسية :
- كبير اختصاصيين في مركز الخليج وشبه الجزيرة العربية ( ٢٠١١ )
- مستشار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية التابعة للأمم المتحدة ( ٢٠٠٦ )
- أستاذ محاضر بالانتداب - الجامعة العربية المفتوحة ( ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ )
- أستاذ محاضر بالانتداب - جامعة الكويت ( ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ )
- مدير تحرير جريدة آفاق الجامعية - جامعة الكويت ( ٢٠٠٤ )
- دبلوماسي في وزارة الخارجية الكويتية ( ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ )
- المؤتمرات العلمية:
- المشاركة بإعداد وتنظيم المؤتمر الأول للمواطنة في الكويت ( فبراير ٢٠١٠ ) وذلك بمشاركة كوكبة من المفكرين والباحثين الكويتيين و العرب.
- المشاركة بأعداد وتنظيم مؤتمر « المواطنة الخليجية » ( أكتوبر ٢٠١١ )
- الإنتاج العلمي والأبحاث المنشورة:
- أولاً: باللغة العربية
- دراسة « التسويق السياسي » بحث في الأوليات التكوينية ( ٢٠١١ ) ، مجاز بتحكيم علمي من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.
- بحث « الإشكاليات السيسو ثقافية والتشريعية للمواطنة والتمكين حالة المرأة الكويتية » (مجاز عن



طريق محكمي حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية والمنشور ( بالاتفاق ) عن طريق مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي (٤) ( يونيو ٢٠١٠ ) .

بحث « المواطنة في الكويت - مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة » مجاز عن طريق محكمي حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية والمنشور ( بالاتفاق ) عن طريق مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ( جامعة الكويت ) ، سلسلة الفكر الاجتماعي (١) يونيو ( ٢٠٠٩ ) .

بحث « عديمو الجنسية في الكويت ( الأزمة والتداعيات ) » مجلة السياسة الدولية ، العدد الخامس والسبعون بعد المائة ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٩ .

بحث « الشعارات الانتخابية وإشكاليات تفعيلها بالسياسات العامة في الكويت ( مجلة النهضة المصرية - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المجلد التاسع - العدد الثالث - يوليو ٢٠٠٨ م )

ثانيا: باللغة الفرنسية

المنشورة:

Les organisations politiques au koweit (les orientations et les problematiques) elections legislatives de 2008 Revue Elmofaker. revue scientifique agreee specialisee en droit et sciences politiques .university Mohamed khider – biskra – algerie. N5 mars 2010

• المؤلفات والكتب المنشورة.

كتاب « الاتصال والتسويق السياسي في الكويت( اكتوبر ٢٠١٠ ) بالمشاركة مع د . عبد الحميد الصراف الإشراف على مؤلف « أوراق المواطنة » الخاص بأبحاث ودراسات المواطنة الناتج عن مؤتمر المواطنة الأول في فبراير عام ( ٢٠١٠ ) .

كتاب « جاثوم التطرف » محاولة لفهم تجربة اليمين المتطرف و الجبة القومية في فرنسا ( ٢٠٠١ ) .

**الدكتور محمد شهاب الوهيب**

أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت

رئيس مجلس إدارة المركز الكويتي للمواطنة الفاعلة

كاتب أسبوعي في جريدة الأنباء الكويتية

دكتوراه الفلسفة السياسية من جامعة ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة

ماجستير الفلسفة من جامعة بوسطن



**الدكتور محمد منيف العجمي**

دكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة أسيوط ٢٠٠٨ .

عضو مندوب في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي .

عضو جمعية الصحفيين الكويتية .

مراقب البرامج السياسية بتلفزيون الكويت .

ساهم في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية الوثائقية والحوارية في محطات محلية وعالمية .



## ملحق رقم (2) موجز سير كتاب المقالات

### د. إبراهيم بهبهاني

مدرس بكلية طب الأسنان في جامعة الكويت  
عضو جمعية الصحفيين الكويتية  
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان  
عضو منظمة العفو الدولية  
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



### أحمد الديين

كاتب سياسي، ومدير عام دار قرطاس للنشر.  
كاتب في جريدة «عالم اليوم»  
نائب رئيس تحرير صحيفة «الوطن» ١٩٩١-١٩٩٢  
مدير تحرير صحيفة «الطليلة» الأسبوعية ١٩٩٢-١٩٩٤  
الأمين العام الأسبق للمنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩٩-٢٠٠٠.



### أحمد الصراف

مجاز في إدارة الأعمال، ١٩٧٤ مع دورات مصرفية مكثفة مع باركليز لندن،  
و«وارتون سكول»، فيلادلفيا.  
١٩٦٤-١٩٨٠ موظفا ومديرا لبنك الخليج، الكويت.  
١٩٧٧ - ١٩٩٠ رئيسا لشركة المطوع والصراف للمقاولات، الكويت.  
١٩٨٥-١٩٩٠ رئيسا لشركة لينسار للتطوير العقاري، لندن.  
١٩٩٠-١٩٩١ رئيسا لشركة ترانس كلف- دبي  
١٩٩٣-١٩٩٥ عضوا في مجلس إدارة بنك الخليج.  
١٩٨٩-٢٠١١ رئيسا للشركة الوطنية الطبية.  
١٩٩٣ - كاتب عمود يومي ، جريدة القبس، الكويت







#### أحمد جاسم بو دستور

حاصل على دبلوم في المحاسبة من جامعة كلورادو في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٢ .

الكتابة في الصحف من سنة ١٩٩١ في القبس و الراي والوطن .  
الكتابة بصورة مستمرة من سنة ٢٠٠٣ في جريدة الوطن  
عضو في جمعية الصحفيين الكويتية.



#### احمد طاهر ملا جمعة احمد الخطيب

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

كاتب صحفي بجريدة الوطن الكويتية ثم كاتب صحفي بجريدة الأنباء الكويتية

مدير إدارة بقطاع ضبط الجودة بوزارة الصحة سنة ٢٠٠٨  
مراقب شئون مجلس الأمة بإدارة مكتب وزير الصحة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦  
عضو مشارك بمؤتمرات دولية وعربية وخليجية



#### أحمد عيسى

ليسانس إعلام جامعة الكويت

صحفي في جريدة القبس سابقا

معلق سياسي في جريدة الجريدة



#### أسامة إبراهيم الدعيج

نائب مدير عام بلدية الكويت



#### د. بدر الديحاني

عضو هيئة التدريس - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت .

مساعد نائب مدير جامعة الكويت للشؤون العلمية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ .

رئيس قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥-١٩٩٧ .

عضو مؤسس لمركز التميز في الإدارة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥

أمين السر - جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ١٩٩٩-٢٠٠٠

نائب رئيس جمعية الخريجين ٢٠٠٧- حتى الآن .

كاتب صحفي - جريدة الجريدة



#### د. بدرية عبدالله العوضي

دكتوره الفلسفة في القانون الدولي العام / جامعة لندن ( ١٩٧٥ )  
عميد كلية الحقوق والشريعة جامعة الكويت ( ١٩٧٩-١٩٨٢ )  
المدير التنفيذي للمركز العربي الإقليمي للقانون البيئي ( ٢٠٠١ ) حتى  
الآن.  
الممثل الإقليمي لاتحاد المحاميات الدولي / أمريكا ( ١٩٨١ ) حتى الآن.  
عضو المجلس الدولي للقانون البيئي / ألمانيا ( ١٩٨٣ ) حتى الآن.  
عضو المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني / إيطاليا ( ١٩٨٥ ) حتى  
الآن.  
محكم معتمد في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٧)  
حتى الآن.  
عضو في مجلس إدارة الأكاديمية الدولية للقانون البيئي (٢٠٠٤) بون ألمانيا.  
حتى الآن.  
عضو منتدى الفكر العربي ١٩٨٨ حتى الآن / نائب الرئيس ( ٢٠٠٨ ) إلى  
الآن . (٢٠١١) . الأردن .  
عضو مجلس جمعية المحاميات المسلمات لحقوق الإنسان / واشنطن .  
(٢٠١٠) وحتى الآن.  
لها العديد من المؤلفات و الأبحاث



#### تركي بن عبدالله الدخيل

إعلامي وصحافي سعودي

موقعه على الإنترنت [www.turkid.net](http://www.turkid.net)

بريده الإلكتروني [turkid@gmail.com](mailto:turkid@gmail.com)

نال درجة الماجستير من جامعة المقاصد في بيروت  
عمل في الصحافة منذ عام، ١٩٨٩ واحترفها عام ١٩٩٤  
انتقل الى محطة mbc ثم "العربية" منذ العام ٢٠٠٢ .  
ساهم في تأسيس موقع "إيلاف" الإلكتروني .  
ساهم في تأسيس قناة "العربية" .  
قدّم، ولا يزال، استشارات إعلامية للعديد من الجهات .  
ساهم في تأسيس "جائزة الشيخ زايد للكتاب" حتى نهاية العام ٢٠٠٨ .  
عضو مجلس إدارة "أي ميديا"، التي تصدر جريدة "الرؤية" الاقتصادية،  
وهي صحيفة يومية تصدر من أبوظبي .  
له العديد من المؤلفات و حصل على العديد من الجوائز





### جاسم مرزوق بودي

بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة الكويت ١٩٧٧  
 العمل في مجال التجارة والاستثمار منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٤ .  
 تفرغ للعمل الإعلامي منذ نوفمبر ١٩٩٤ .  
 رئيس تحرير صحيفة الرأي العام الكويتية، مايو ١٩٩٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٦ .  
 الرئيس التنفيذي لتلفزيون الراي : أكتوبر ٢٠٠٤ إلى يناير ٢٠٠٨ .  
 رئيس تحرير صحيفة الراي الكويتية : نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ .  
 رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك. : يناير ٢٠٠٨  
 حتى الآن .



### جاسم محمد الشمري

البريد الالكتروني : [jassim.68@hotmail.com](mailto:jassim.68@hotmail.com)

موقع الانترنت : [www.jassim.cc](http://www.jassim.cc)

ماجستير في إدارة الأعمال

كاتب و محرر و تنقل في عدة مناصب في العديد من الصحف الكويتية منها  
 النهار، الصباح، الرؤية، السياسة، الأنباء، الجريمة، الفجر الجديد، المجالس  
 الكويتية، القبس، مجلة المجلة اللندنية  
 كاتب وأديب صدرت له مجموعتين قصصيتين



### حسن العيسى

ليسانس حقوق - جامعة الكويت ١٩٧٢

ماجستير في القانون الدولي العام

كاتب مقالات منذ عام ١٩٨٨ في صحف الوطن والقبس والجريدة



### د.حسن عبدالله جوهر

عضو مجلس الأمة الكويتي

عضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

كاتب صحفي في صحيفتي الجريدة و الطليعة

عضو ورئيس للعديد من اللجان العلمية محلياً ودولياً



### حسن علي كرم

صحفي منذ ١٩٦٣ حيث عمل في جريدة الوطن ( ١٩٦٣ ) وصوت الخليج والسياسة . ومجلة الرائد ومجلة اليقظة .

نائب رئيس التحرير مجلة اليقظة ( ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ) .

نائب رئيس التحرير مجلة صوت الخليج ( ١٩٧٨ - ١٩٨٠ )

يواصل الكتابة منذ ٢٠٠١ في جريدة الوطن

[hasanalikaram@gmail.com](mailto:hasanalikaram@gmail.com)



### حسن مصطفى الموسوي

ماجستير إدارة أعمال (MBA) تخصص تمويل من جامعة روتردام لإدارة الأعمال RSM ٢٠٠٩

مهندس بشركة البترول الوطنية الكويتية

كاتب في الجريدة الكويتية



### حسين عبدالله

مسؤول الأخبار القضائية والقانونية ومعد الصفحة القانونية في جريدة الجريدة

محامي أمام محكمة التمييز والدستورية العليا

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

عضو جمعية المحامين الكويتية



### د. خالد عايد الجنفاوي

دكتوراه من الولايات المتحدة، جامعة ولاية إلينوي ٢٠٠٥

مدرس في جامعة الكويت منذ ٢٠٠٥

له العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية

له العديد من المقالات في مجلة «آراء حول الخليج»، مركز الخليج للأبحاث. الامارات العربية المتحدة.

كاتب في جريدة السياسة الكويتية- منذ ٢٠٠٤ وفي ArabTimes

عضو في العديد من الجمعيات العلمية و المهنية

جائزة نعمان الثقافية ٢٠٠٥

جائزة الجمعية الدولية للفائقين في اللغة الإنجليزية

محاضر و مستشار في عدة جهات





### خليفة مساعد الخرافي

حاصل على (تقدير امتياز) في هندسة الطيران عام ١٩٧٨ من كلية بريثانيا رويال كوليج من المملكة المتحدة. عمل ضابطا في سلاح الطيران - منذ عام ٧٥ وحتى ٨٥ .

عضو المجلس البلدي الكويتي لمدة خمسة عشر من ١٩٩٣م  
عضو مجلس إدارة جمعية الدفاع عن المال العام  
كاتب بجريدة القبس



### د. خالد القحص

أستاذ التلفزيون في قسم الإعلام بجامعة الكويت  
رئيس تحرير جريدة آفاق الجامعة السابق  
كاتب صحافي في جريدة الوطن



### خالد عبدالعزيز السعد

ليسانس آداب - جامعة عين شمس ( جمهورية مصر العربية ) .  
عمل في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ( ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ) .  
عمل مراقبا في مركز المعلومات التربوية في وزارة التربية عام ١٩٨٠  
-عضو في رابطة الأدباء .  
-عضو في جمعية الصحفيين.  
-عضو في جمعية الخريجين  
له عدة مؤلفات و عدة محاولات في القصة القصيرة ، والشعر الحديث .



### ذعار الرشيد

مسؤول القسم الأمني في جريدة الأنباء  
كاتب صحافي في جريدة الأنباء  
معد صفحة الواحة في جريدة القبس سابقا  
معد صفحة ملتقى الشعراء في جريدة الوطن سابقا  
مدير تحرير مجلة الغدير سابقا



زهير بن محمد جميل بن إبراهيم كتبي

ولد في حارة الشامية بمدينة مكة المكرمة

حصل على درجة الماجستير في الجغرافيا من جامعة أم القرى بقسم الجغرافيا ، كما حصل على درجة الدكتوراة من مصر عام ١٤٢٣ هـ .

عضوية عدة جمعيات علمية دولية

فاز بشهادة الابداع الأدبي في الدراسات الأدبية والصحفية من رابطة الأدب الحديث بمصر عام ١٩٩١ م . وكذلك الرمالة الفخرية من رابطة الأدب الحديث بمصر .

له نشاطات ثقافية واجتماعية وعضوية بعض الأندية الثقافية والرياضية وحضر العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والدولية .

له مؤلفات في السياسة والجغرافيا والتاريخ والقضايا الاجتماعية والفلسفية

كتب عنه في كتاب : Attacks on the press in ١٩٩٨ م

كتب عنه في صحيفة ( الاندبندنت ) اللندنية البريطانية بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ م



سامي النصف

صاحب زاوية صحفية في الصحافة الكويتية منذ ١٩٨٠

صاحب زاوية سابق في جريدتي الأهرام المصرية والشرق الأوسط الدولية  
مستشار إعلامي في الديوان الأميري



د. سعود عبدالعزيز العصفور

أستاذ في قسم التاريخ بجامعة الكويت

له العديد من الكتب و البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة



أ.د. سهام الفريح

أستاذة الأدب والنقد بجامعة الكويت

لها ١٥ مؤلفا في مجال تخصصها وفي القضايا / المرأة / القضايا التربوية / الإعلام / حقوق الإنسان .

عميدة كلية الآداب عام ١٩٩١ . بجامعة الكويت

رئيسة قسم الإعلام م بعد أن قامت على إنشائه عام ١٩٩١ . بجامعة الكويت

مديرة برنامج الدراسات العليا بقسم اللغة العربية عام ٢٠٠١ . بجامعة الكويت





- نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة .
- رئيسة مركز الدراسات والبحوث خلال فترة الغزو - لندن - عام ١٩٩٠ .
- رئيسة لجنة تطوير مناهج اللغة العربية وزارة التربية ١٩٩٧/١٩٩٨ .
- ١١- رئيسة لجنة إعداد الكتب المدرسية حول حقوق الإنسان الديمقراطية والدستور منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن
- عضو لجنة التحضير والمتابعة لمؤتمر الإصلاح - مكتبة الإسكندرية .

#### المستشار شفيق إمام

مستشار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية  
خبير دستوري  
كاتب في جريدة الجريدة



#### ضاري الجطيلي

ماجستير هندسة ميكانيكية من جامعة ولاية أوريغن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٧  
كاتب عمود صحفي في جريدة «الجريدة» الكويتية منذ عام ٢٠٠٧  
منسق الأنشطة الثقافية في التحالف الوطني الديمقراطي، الكويت، ٢٠٠٩  
مدير التسويق في الحملة الانتخابية للنائبة د. أسيل العوضي لانتخابات مجلس الأمة، الكويت، ٢٠٠٩  
منسق اللجنة الإعلامية في حملة التحالف الوطني الديمقراطي لانتخابات مجلس الأمة، الكويت، ٢٠٠٨  
محاضر في المؤتمر الوطني للخدمة والتعليم في ولاية نيو مكسيكو، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٧  
مؤسس ومدير تحرير مجلة نبراس الالكترونية الصادرة عن الإتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤



#### المستشار عادل بطرس فرج

وكيل مجلس الدولة السابق  
يعمل حالياً بمكتب استشارات دولية  
ماجستير في القانون (معهد القانون جامعة جورج تاون)  
نائب لمدد طويلة في الجهات الآتية في مصر: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الإسكان والتعمير، البنك المركزي المصري، المعهد القومي للإدارة العليا  
اشترك في التحكيم في غرفة التحكيم الدولي بباريس وغرفة التجارة في الكويت.





### عامر ذياب التميمي

مستشاراً أساسياً غير متفرغ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت  
ساهم بالكتابة في عدد من المجالات المتخصصة الكويتية و الخليجية  
أسس وآخرون الجمعية الاقتصادية الكويتية وترأس مجلس الإدارة خلال  
الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٤  
أسس وآخرون نادي الكويت للسينما وترأس مجلس الإدارة عدة مرات  
أسس وآخرون الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وهو الآن أميناً للسر في  
الجمعية منذ إبريل ٢٠٠٨ .  
تبوأ عضوية مجلس إدارة جمعية الخريجين الكويتية ورابطة الاجتماعيين



### عبد الحميد منصور المزيدي

أسس مكتبة الخاص للاستيراد والتصدير في الكويت باسمه الشخصي و  
على مدار رحلته في عالم الأعمال أسس العديد من الشركات و قاد الريادة  
في الاستثمار في الأسواق المالية الخارجية  
يعتبره المواطنون المحرك الأول و المؤسس لسوق الأسهم الكويتية حيث أصبح  
هذا السوق نواة لبورصة الكويت



١٩٦١ عضوا في مجلس إدارة بنك التسليف والإدخار

وفي نفس السنة أنتخب عضواً في مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار  
ش.م.م ثم انتخبه المجلس رئيساً لمجلس الإدارة

١٩٦٧ - كان له دور ريادي في تأسيس البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك وحشد  
عدد من المؤسسين البارزين للبنك وخدم ككاتب لرئيس مجلس الإدارة لمدة  
ثلاثة سنوات .

١٩٧٠ - عُين من قبل وزير التجارة والصناعة عضواً في اللجنة الاستشارية  
لسوق الأسهم الكويتي

### عبدالرزاق عبدالله

محامي أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية.  
عضو جمعية المحامين الدولية ( IBA )  
عضو جمعية المحامين الكويتية  
كاتب أسبوعي في الصفحة الاقتصادية بجريدة القبس.







### عبدالعزیز عبدالکریم الھندال

بدأ الكتابة في جريدة الوطن عام ١٩٩٦ وقبل نهاية العام انتقل للكتابة بجريدة القبس وقد واصلت الكتابة معهم لنحو إحدى عشر عاما تخللها نشر عدة مقالات بجريدة الطليعة ومجلة جمعية الهلال الأحمر الكويتي عمل كمحرر بمجلة حبيبتني يا كويت الشهرية (صدرت لمدة عام) والمتوقفة عن الصدور حاليا



يعمل حاليا محررا في جريدة الدار

عضو بجمعية الصحفيين الكويتية

### د.د. عبدالعظیم حنفي

دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة القاهرة  
خبير في منبر الحرية الأمريكي التابع لمعهد كاتو الامريكي ،واشنطن  
كاتب بصحيفة الجمهورية المصرية والسياسة الكويتية



### عبداللطيف الدعيج

كاتب صحافي في جريدة القبس منذ يونيو ١٩٩١  
كاتب صحافي في جريدة المعلم عام ١٩٧٠  
نائب رئيس تحرير جريدة السياسة عام ١٩٧٢



### د.عبدالله العبدالجادر

دكتوراه في إدارة الموارد البشرية - جامعة واشنطن  
مستشار تنظيم وادارة



### أ.د. عبدالمحسن حمادة

أستاذ في كلية التربية في جامعة الكويت سابقا  
رئيس تحرير المجلة التربوية سابقا.  
شارك في أعمال لجان على مستوى القسم والكلية والجامعة وبعض الوزارات وخاصة وزارة التربية



عبدالله خلف

كاتب و ناقد اعلامي

رئيس و مراقب البرامج الأدبية و الثقافية في الاذاعة

كتب و قدم و لا يزال العديد من البرامج الثقافية

له العديد من المؤلفات الأدبية و السياسية

عضو رابطة الأدباء حاليا و رئيسها الأسبق



عزيزة ابراهيم المرحج

ليسانس أداب انجليزي وتربية ١٩٨٢

كاتبة في جريدة الوطن الكويتية

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

مؤلفة رواية زنزانة ٦٠



عضراء أحمد البابطين

حاصلة على المركز الأول في جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
للعلوم الأمنية لعام ٢٠٠٧

باحثة متخصصة في الشئون السياسية

مقالات و دراسات سياسية منشورة في العديد من المجلات العلمية باللغتين  
العربية والانجليزية

كاتبة غير متفرغة في جريدة الأنباء الكويتية

على احمد إبراهيم البغلي

ماجستير في القانون المقارن . جامعة « برونييل » المملكة المتحدة .

١٩٧٢ : وكيل « النائب العام »

١٩٧٧ : محام متفرغ .

١٩٩٦- ١٩٩٦ : عضو « مجلس الأمة » الفصل التشريعي السابع

١٩٩٤- ١٩٩٤ : وزير « النفط »

عمود يومي « جرة قلم » جريدة القبس الكويتية

عمود أسبوعي في جريدة « عرب تايمز » الكويتية والتي تصدر باللغة  
الانجليزية .

عمود أسبوعي في جريدة الرؤية الاقتصادية الالكترونية - دبي





#### د. علي الزعبي

أستاذ في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت  
 كاتب سياسي واجتماعي (له عدة مقالات في صحف محلية يومية منها  
 جريدة القبس والوطن والرأي).  
 مستشار فريق المكتب الإنمائي للأمم المتحدة في دولة الكويت، في مشروع  
 المرأة والتنمية المجتمعية سابقاً



#### د. علي الطراح

أستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع، جامعة الكويت.  
 عميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق.  
 كاتب صحفي في صحيفة الوطن.  
 عضو هيئة تحرير العديد من المجلات والدوريات العلمية



#### علي محمد الفيروز

كاتب وناشط سياسي في جريدة الراي  
 عضو جمعية الصحفيين الكويتية  
 أمين سر جمعية تنمية الديمقراطية



#### علي القلاف

كاتب صحافي في جريدة الأنباء  
 عضو جمعية الصحفيين الكويتية  
 باحث في مركز بحوث التطوير الإداري- ديوان الخدمة المدنية



#### أ.د. غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الكويت.  
 خبير دولي معتمد لدى العديد من المنظمات الدولية.  
 كبير باحثين غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن  
 مستشار وكاتب صحفي في جريدة الجريدة الكويتية.



#### أ.د. فيصل الشريفي

عميد كلية العلوم الصحية  
أستاذ دكتور في قسم صحة البيئة.  
مستشار سابق بلجنة شئون البيئة مجلس الأمة.  
كاتب صحفي بجريدة الجريدة الكويتية .



#### أ.د. كافية جواد رمضان

أول دكتورة عربية في أدب الطفل بجامعة الكويت  
أستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة الكويت.  
مستشار البرامج والمشاريع - المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة -  
١٩٩٠-١٩٩١م  
مديرة إدارة شئون المرأة والطفل ، سفارة دولة الكويت ، المركز الإعلامي -  
القاهرة - ١٩٩٠-١٩٩١م.



لها العديد من الدراسات و البحوث

عضوية العديد من اللجان التربوية والثقافية المحلية و العربية و الدولية  
العديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية منها الاذاعية و التلفزيونية  
العديد من المقالات والبحوث في التربية والأدب نشرت في الصحافة الكويتية  
و العربية في مجلات و جرائد متفرقة منذ عام ١٩٧٠م حتى الآن .  
رئيسة تحرير مجلة (كويتنا) التي أصدرها المركز الإعلامي - سفارة دولة  
الكويت ، القاهرة ١٩٩٠-١٩٩١م.  
رئاسة تحرير مجلة سدره والكتابة القصصية والتحريرية فيها ١٩٩٢-  
٢٠٠٧م.

مقال أسبوعي في جريدة النهار حتى سبتمبر ٢٠١١م.

الكتابة في مجلة بريق الدانة حتى - ٢٠١١

#### د. محمد بن عصّام السبيعي

ممثل مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في اللجنة الاستشارية  
العليا للشؤون التنموية والاقتصادية.  
محاضر غير متفرغ للنظم السياسية والعلاقات الدولية وسياسات التنمية  
في الجامعة العربية المفتوحة، الكويت.  
حاصل على جائزة وكالة الأنباء الكويتية (كونا) للإبداع الصحفي ١٩٩٢  
له العديد من الكتب و الدراسات و الأبحاث





### أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

أستاذ بكلية الحقوق، جامعة الكويت

أستاذ زائر لدى جامعة وريك في المملكة المتحدة و جامعة سان دياجو في الولايات المتحدة

كاتب في صحيفة القبس



### محمد حمود الهاجري

ترأس جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية

عضو مؤسس بالحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد

عضو جمعية الصحفيين الكويتية



### مصطفى عبد الله نصر الله الصراف

متخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .

عمل وكيلًا للنائب العام حتى سنة ١٩٧٠ .

عمل محاميا ولا يزال .

مارس مهنة الصحافة منذ كان طالبا جامعيا وأشرف على إصدار مجلة الاتحاد لطلبة الكويت وقدم بعد تخرجه برنامجاً تلفزيونياً خاصا بمجلس الأمة ( مع النواب )

عمل نائباً لرئيس جمعية المحامين الكويتية وعضواً في المكتب الدائم للمحامين العرب وعضو مؤسس لجمعية حقوق الإنسان الكويتية وعضو جمعية الصحفيين

وضع كتاب ( محاور فكرية ) سنة ١٩٩٨ وأعيد طبعه سنة ٢٠٠٧ ليعود مادة لإثراء النقاش بين الشباب .



### مظفر عبد الله

عضو جمعية الصحفيين

عضو منظمة العفو الدولية

عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

كاتب في جريدة الجريدة



### موسى معرفي

من مؤسسي دار معرفي للثقافة الإجتماعية التي تقام فيها الندوات لتوثيق تاريخ الكويت، وعضو مجموعة ٢٦ ، وكاتب في جريدة القبس.

عضو مجلس الأمناء في الكلية الأسترالية

عمل رئيساً و عضواً في مجالس ادارات العديد من البنوك و الشركات

عضواً في المجلس الأعلى للبتروول لمدة ٧ سنوات و في المجلس الأعلى للبيئة لمدة ٣ سنوات



### ناصر المطيري

ماجستير في القانون

إعلامي وكاتب صحفي في جريدة النهار

مقدم برامج في إذاعة وتلفزيون الكويت

مراسل إذاعة مونت كارلو الدولية في الكويت



### ناصر النفيسي

بكالوريوس محاسبة ومراجعة - جامعة الكويت عام ١٩٨٦

المالك والمدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية

المدير المالي - شركة الصالحية العقارية سابقا



### نواف فهد البدر

كتب في العديد من الجرائد اليومية كالراي والوطن و الدار ويكتب حالياً في جريدة المستقبل اليومية وجريدة الشعب الأسبوعية.

ساهم وشارك في العديد من اللقاءات التلفزيونية والمؤتمرات والندوات في مختلف المجالات



### د. وليد عبد الوهاب عيسى الحداد

ماجستير الإدارة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦.

دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة - جامعة قناة السويس عام ٢٠٠٢.

مدير عام مؤسسة الجودة للاستشارات الإدارية

مدير إدارة التطوير الإداري - وزارة الشؤون ١٩٩٣ - ١٩٩٤.





مستشار في ديوان متابعة الجهاز الإداري وشكاوي المواطنين التابع لمجلس الوزراء في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٥.

مستشار لبرنامج إعادة هيكلة العمالة والجهاز التنفيذي للدولة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤.

مستشار تنظيم وإدارة تسويق بشركة الاتصالات المتنقلة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.

رئيس مجلس إدارة - والعضو المنتدب لشركة دار الخبير للتدريب والاستشارات والإدارية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ عضوية العديد من الجمعيات المتخصصة

له عديد من الكتب و الدراسات و البحوث المنشورة

محاضر في الدورات التدريبية المتخصصة

كاتب في صحيفة الأنباء

[qualitykw60@hotmail.com](mailto:qualitykw60@hotmail.com)

أ.د. يعقوب أحمد الشراح

حاصل على ماجستير التربية (مناهج وطرق تدريس العلوم) من جامعة ليدز / بريطانيا عام ١٩٧٧.

حاصل على الدكتوراه في التربية/جامعة عين شمس/جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٤ التربية البيئية.

وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص عام ١٩٨٨.

وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص والعام عام ١٩٩١.

وكيل وزارة التربية المساعد للمناهج عام ١٩٩٢.

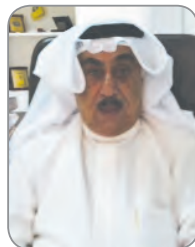
الأمين العام المساعد لمركز تعريب العلوم الصحية (اكملز) (مجلس وزراء الصحة العرب- جامعة الدول العربية) منذ عام ١٩٩٣ ومازال.

رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للصناعات الدوائية - الكويت - ٢٠٠٩ ومازال.

له العديد من المؤلفات

كتابة المقالات والمواضيع التربوية والعلمية المختلفة في العديد من المجالات المتخصصة والجرائد اليومية.

تحكيم العديد من الدراسات في المجالات التربوية والثقافية، والتربية البيئية، والبيئة.



## يوسف عبدالكريم الزنكوي

ماجستير في الإعلام والتسويق - ١٩٧٨ - جامعة دنفر، كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية.

حاليا كاتب زاوية اقتصادية (دردشة اقتصادية) وأخرى سياسية (بقايا خيال) في جريدة السياسة،

عمل مستشارا إعلاميا للتعويضات البيئية (اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة).

تقديم استشارات إعلامية وخدمات صحافية للشركات من خلال مؤسسة ميديا كونترول.

سكرتير تحرير للشؤون الاقتصادية - جريدة الأنباء.

كاتب مقال يومي في جريدة الأنباء بدءا من ١٩٧٩ - ٢٠٠٤.







### ملحق (3)

## الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

رقم الصفحة	تاريخ النشر	اسم الصحيفة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٣١٩	٢٠١١/١٧/١٠	الجريدة	فساد ناعم	د. إبتهاال عبدالعزيز الخطيب
١٩٥	٢٠١١/١٣/٥	النهار	نواب ساقطون ومنتمعون	أ. د. إبراهيم بهباني
٢٠٣	٢٠١١/٢٩/٦	النهار	اسحبوا ورقة «الابتزاز» من النواب	أ. د. إبراهيم بهباني
١٩٣	٢٠١١/٥/٢	النهار	فضيحة وتقصير نواب المجلس	أ. د. إبراهيم بهباني
٧٧	٢٠١١/٢٨/٣	عالم اليوم	ذمة الحكومة ونكتتها السميحة!	أحمد الدين
١٥٤	٢٠١١/٢٨/٦	عالم اليوم	استنزاف النفط وتغييب المعلومات!	أحمد الدين
١٠٤	٢٠١١/١٢/٧	عالم اليوم	الإصلاح يبدأ بتشخيص العلة!	أحمد الدين
٢٧٥	٢٠١١/١/٢٠	القبس	الخراب الزراعي والحيواني	أحمد الصراف
٣١١	٢٠١١/١٤/٩	القبس	انظر إلى الإبل	أحمد الصراف
١١٩	٢٠١١/١٣/١٠	القبس	«حطة» الشيخ	أحمد الصراف
٢٨٠	٢٠١١/٣/٢٤	الوطن	مسرحية البلدية!!	أحمد بودستور
١٢٥	٢٠١٠/١١/٣٠	الأبناء	خطة التنمية والإعلام	أحمد طاهر الخطيب
٦٨	٢٠١٠/١٢/١٢	النهار	سيادة القانون	أحمد عبدالمحسن المليفي
١٢٧	٢٠١١/١/١٢	الجريدة	على المشتى	أحمد عيسى
٩٢	٢٠١١/٥/٢٥	القبس	المؤشرات الرئيسية للأداء - الفساد	أسامة إبراهيم الدعيج
١٦١	٢٠١١/٨/١٣	القبس	نهب المال العام	أمين معرفي
٧٩	٢٠١١/٣٠/٣	الجريدة	هيئة مكافحة الفساد بين الشكل والمضمون	د. بدر الديحاني
٢٠٠	٢٠١١/٢٢/٦	الجريدة	العلاج في الخارج وتعارض المصالح	د. بدر الديحاني
٢٤٤	٢٠١١/٢٨/٩	الجريدة	هيئة مكافحة الفساد... الشيطان في التفاصيل	د. بدر الديحاني
١٤٢	٢٠١١/٥/٢٥	الوطن	عقبة المشاريع	بدر السلطان
٢٣٨	٢٠١١/٢١/٩	القبس	أربعاء الرشاة والمرتشين ومرترقة الإعلام الفاسد	بدر جاسم الصميط

٧٢	٢٠١١/٢/٧	القبس	مخاطر رخصة «استبدال العقوبة» على الأمن الإنساني والوطني	أ.د. بدرية عبدالله العوضي
٨٨	٢٠١١/٥/٩	القبس	دور القاضي في تكريس الحق في المحاكمة من دون تأخير	أ.د. بدرية عبدالله العوضي
٧٠	٢٠١١/٢/١	الجريدة	عن الفساد أحدثكم!	تركي الدخيل
١٩٢	٢٠١١/٤/١٩	الراي	الذمة المالية!	تركي العازمي
١١٤	٢٠١١/٥/٩	الراي	ربيع الكويت المنتظر	تركي العازمي
٢١٣	٢٠١١/٣٠/٨	القبس	هيئة مكافحة الفساد	جاسم العمر
٢٩٧	٢٠١١/٦/٣	الراي	وصمة عار	جاسم بودي
١٥٥	٢٠١١/٧/٢٩	الراي	أزمة الجامعة... جامعة	جاسم بودي
١١٥	٢٠١١/١٦/٩	الراي	حكومة ظل	جاسم بودي
٢٨٦	٢٠١١/١٧/٤	النهار	الفساد في الكويت... كلنا مفسدون.. كلنا مذنبون	جاسم محمد الشمري
١٣٩	٢٠١١/٥/١٥	الجريدة	سفه سياسي	حسن العيسى
١٦٠	٢٠١١/١١/٨	الجريدة	تفتخ بقرية مقطوعة يا جاسم	حسن العيسى
٢٩٩	٢٠١١/٦/٧	الجريدة	نقط للبيع!	د. حسن عبدالله جوهر
٢٥٢	٢٠١١/٧/١٠	الجريدة	السر ليس في الكبت!	د. حسن عبدالله جوهر
١٧٤	٢٠١١/٣٠/٩	الوطن	الإضراب مقابل العمل!!..	حسن علي كرم
١٤٠	٢٠١١/١٩/٥	الجريدة	بسسس!	حسن مصطفى الموسوي
٣٠٣	٢٠١١/٢٣/٦	الجريدة	إنت دافع من جييك شي؟	حسن مصطفى الموسوي
١٦٩	٢٠١١/١٦/٩	الجريدة	أنا في القطاع النفطي وضد هذه الزيادة!	حسن مصطفى الموسوي
١٠٢	٢٠١١/٧/٣	الجريدة	وزير مرتكب لا يحاكم... شكراً للمشرع الكويتي!	حسين العبدالله
٩٨	٢٠١١/٢٦/٦	الجريدة	وثيقة الإصلاح القضائي بداية الحديث عن الإصلاح!	حسين العبدالله
٢٠٥	٢٠١١/٧/١٠	الجريدة	فضيحة العمولات وجريمة تعديل الدستور!	حسين العبدالله
٢٦٣	٢٠١١/١٠/٢٧	المستقبل	الحصانة والفساد!	حمد الزعال العنزي
٢٥٦	٢٠١١/١٧/١٠	المستقبل	هل هناك علاقة بين النفط والفساد؟	حمد العصيدان



٢٣٦	٢٠١١/٢٠/٩	القبس	وجه النائب القبيض	حمد نايف العنزي
١٨٧	٢٠١١/٢٤/١	السياسة	المطالبة بالإصلاح ومن «صاده عشا عياله»	خالد ضيدان العتيبي
١١٠	٢٠١١/٢٢/٨	السياسة	حملة «أين أموالنا ؟ ضرورة لحماية الثروة الوطنية	خالد ضيدان العتيبي
١١٣	٢٠١١/٥/٩	الوطن	هيئة طال انتظارها	خالد أحمد الصالح
٦٧	٢٠١٠/١٢/٨	الوطن	المصلحة الشخصية.. الدين الجديد!	د. خالد القحص
٦٩	٢٠١٠/١٢/٢١	السياسة	إعادة تأهيل الشخصية الديمقراطية	د. خالد عايد الجنفاوي
١٠١	٢٠١٠/١١/٩	السياسة	إذا تحولت ثقافة الفساد لنمط حياة	خالد عبدالعزيز السعد
١٤٥	٢٠١١/٦/٩	الجريدة	خطة تنمية وتخليق إداري	خالد عبداللطيف رمضان
١١٢	٢٠١١/٤/٩	القبس	لك الله يا أونيانغو أوباما	خالد عبدالله العوضي
١٢٩	٢٠١١/١/٣٠	القبس	تقرير الشال عن منحة الـ١٠٠٠ دينار	خليفة الخرافي
٣٠٢	٢٠١١/١٩/٦	الأبناء	وكلاء.. أقوى من الوزراء وحكومات الظل	ذعار الرشيد
١٩٨	٢٠١١/٢١/٦	الأبناء	معارضتكم فاسدة	ذعار الرشيد
١٩٩	٢٠١١/٢٢/٦	الأبناء	التهديد السياسي	ذعار الرشيد
٢٧٨	٢٠١١/٢٨/٢	الأبناء	من جرائم الفساد «تجديد إقامة وافد.. مسجون ببلده»	رياض الصانع
١١٧	٢٠١١/٢٢/٩	الأبناء	الفساد.. من يحمي من؟!	رياض الصانع
٦١	٢٠١٠/١١/٦	السياسة	فساد بعض القضاة وتأثيره في المجتمع	زهير محمد جميل كتيبي
٨٤	٢٠١١/٤/٢١	الجريدة	نحو تطهير جمعياتنا!	د. ساجد العبدلي
٣٠٧	٢٠١١/٧/١١	الأبناء	حماية المال العام كما يتمناها المواطن	سالم إبراهيم السبيعي
٢٤٠	٢٠١١/٢١/٩	الأبناء	الجدور التاريخية والسياسية لـ «القبضة»!	سامي النصف
٢٩٢	٢٠١١/٥/٢٤	الأبناء	إيقاف الوكيل عن العمل	سعود السبيعي

١٠٦	٢٠١١/٧/١٢	القبس	لا إصلاح من دون إصلاح مركز التنفيذ بالوظيفة	سعود السمكه
١٠٨	٢٠١١/٨/٩	المستقبل	رئيس الوزراء... والوزراء... للمحاكمة!	سعود الشحومي
٣١٣	٢٠١١/١٨/٩	الراي	مجلس الموت السريري ووزير العدل	سعود عبدالعزيز العصفور
١٦٦	٢٠١١/٢/٩	الراي	الضريبة... الاقتصاد الريعي... أزمة وطن!	د. سليمان الخضاري
٢١٩	٢٠١١/١٤/٩	النهار	كل شيء انكشف وبان	أ.د. سهام الفريح
٦٢	٢٠١٠/١١/٧	الجريدة	الدور السياسي للمحاكم الدستورية وتداعياته	المستشار شفيق إمام
١٤٧	٢٠١١/١٢/٦	الوطن	تساؤلات حول الوضع المالي	أ.د. شملان يوسف العيسى
٣٠٨	٢٠١١/١٤/٨	الوطن	خوش ولاء وعطاء	أ.د. شملان يوسف العيسى
١٦٢	٢٠١١/١٨/٨	الوطن	العبرة في التنفيذ	أ.د. شملان يوسف العيسى
١٨٩	٢٠١١/٢/٣	الجريدة	الجيكور والميكور عند الحكومة	ضاري الجطيلي
١٨٥	٢٠١٠/١١/٢٩	الراي	من أين لك هذا؟	طلال علي الشويب
٩٠	٢٠١١/٥/١٦	القبس	من أين لك هذا؟..	المستشار عادل بطرس
١٣٣	٢٠١١/٢٣/٣	القبس	دولة الرعاية!	عامر ذياب التميمي
١٤٣	٢٠١١/٣١/٥	القبس	كلفة الموظف الحكومي ٢١٠٠ دينار شهريا	عامر ذياب التميمي
١٧٢	٢٠١١/٢٨/٩	القبس	نظام الاقتصاد الريعي يشكل أرضية خصبة للفساد	عامر ذياب التميمي
١٢١	٢٠١١/١٧/١٠	الجريدة	الفساد وبيئته	أ.د. عبدالحميد الأنصاري
٨٦	٢٠١١/٤/٢٥	القبس	إنشاء ديوان الأداء المهني	عبدالحميد منصور المزديدي
١٩٦	٢٠١١/٦/٢٠	الحرية	نواب خلف الكواليس	عبدالرحمن العواد
١٥٩	٢٠١١/٧/٣١	القبس	في الكويت تحدث المشاكل.. وفي ألمانيا كذلك!	عبدالرحمن نبيل المناعي
١٣٤	٢٠١١/٢١/٤	القبس	بين السرية والإفصاح	عبدالرزاق عبدالله
٣٠٩	٢٠١١/٨/١٥	الدار	من وما وراء الأغذية الفاسدة؟	عبدالعزيز عبدالكريم الهندال
٧٥	٢٠١١/٣/١٣	السياسة	الفساد أحد أهم مسببات الثورات	أ.د. عبدالعظيم محمود حنفي



١٢٨	٢٠١١/٢٣/١	القبس	المكافآت أفضل من المنح	عبد اللطيف الدعيح
٢٥٤	٢٠١١/١٠/١٠	القبس	اقتراحات أمس ورشاوي اليوم	عبد اللطيف الدعيح
٢٤١	٢٠١١/٢١/٩	الأنباء	الحكم لأهل الكويت	عبد اللطيف العميري
٦٥	٢٠١٠/٢٥/١١	الأنباء	ربعنا.. والمسؤولية السياسية!	عبد اللطيف العميري
٩٧	٢٠١١/٦/٨	الأنباء	محام فاشل.. لقضية عادلة!	عبد اللطيف العميري
٢٣٢	٢٠١١/١٩/٩	الشاهد	رسالة لكل ناخب	عبد الله الشملان
٢١٥	٢٠١١/١٢/٩	الوطن	شهرات السياسة.. خيار استراتيجي دائم؟	السفير عبد الله بشارة
٢٢٩	٢٠١١/١٩/٩	الوطن	من ينقذ الكويت من حماقة الملايين؟	السفير عبد الله بشارة
٢٥٨	٢٠١١/١٧/١٠	الوطن	أوجاع الذمة.. وألغاز المال	السفير عبد الله بشارة
٣١٢	٢٠١١/١٤/٩	الوطن	عندما غاب الرادع الاجتماعي	عبد الله خلف
١٧٧	٢٠١١/١٤/١٠	الحرية	مؤشرات الرواتب والوظيفة الحكومية في خطر	د. عبد الله فهد العبد الجادر
٢٨٢	٢٠١١/٢٤/٣	الجريدة	جسر جابر... الضحية!	عبد المحسن جمعة
٨١	٢٠١١/٣١/٣	الجريدة	مكافحة الفساد بلا ذمة!	عبد المحسن جمعة
١٦٤	٢٠١١/٢٨/٨	الجريدة	الضريبة في مصلحتك يا فقير!!	عبد المحسن جمعة
١٤٦	٢٠١١/٦/٩	القبس	الفسل في وقف نزع الثروة الوطنية	أ.د. عبد المحسن حمادة
١٧١	٢٠١١/١٨/٩	القبس	صحوة لوقف نزع الثروة الوطنية	أ.د. عبد المحسن حمادة
١٩٠	٢٠١١/٢/٢٠	الدار	الفساد السياسي .. كارثة تفجر الثورات	عدنان الصالحي
٢٨٥	٢٠١١/١٢/٤	الوطن	يا بخت يابو البخوت	عزيزة المفرج
٢٩٣	٢٠١١/٢٥/٥	الوطن	دعم العمالة	عزيزة المفرج
٢٢٢	٢٠١١/١٦/٩	الأنباء	الفضيحة المليونية ليست الفساد بعينه!	عفراء أحمد البابطين
٢٧٦	٢٠١١/٢/١	السياسة	وصفة المشعان... للوقاية من الفساد بالطب «الطبيب... أخلاق... ومسؤولية»	د. علاء الدين الفرارجي
٢٩٠	٢٠١١/١٢/٥	السياسة	الصحة... والقيادات الفاسدة...	د. علاء الدين الفرارجي

٢٩١	٢٠١١/٢٣/٥	القبس	حصل في جامعة الكويت..!	د.علي الزعبي
٢٠٤	٢٠١١/٢٩/٦	القبس	«بشرهم.. بالسلامة»!	د.علي الزعبي
٢٠٧	٢٠١١/٧/١٠	القبس	بلد المناشدة والشكر والعرفان	د.علي الزعبي
١٣١	٢٠١١/٢٠/٢	الأنباء	الكوادر والمزايا المالية مسافة بين الحقوق والاختلالات	علي القلاف
٩٥	٢٠١١/١/٦	الأنباء	الولاء المؤسسي ومنظومة القيم	علي القلاف
٢٠٨	٢٠١١/٧/١٩	القبس	العلاج في الخارج صناعة حكومية نيايية	علي الكندري
٣١٤	٢٠١١/٨/١٠	القبس	طرائف المناقصات وظرائف الممارسات!	علي أحمد البغلي
٢٦٧	٢٠١٠/١١/٧	الوطن	طفحننا وشبعنا كلاماً: إلى متى يتعطل القرار؟	د.علي أحمد الطراح
٢١٤	٢٠١١/١٢/٩	الراي	كارثة إن لم تحرك السلطات ساكناً	د.علي بومجداد
٢٧٣	٢٠١١/١/٥	الراي	مدعو الإعاقة!	علي محمد الفيروز
١٥٧	٢٠١١/٧/٢٩	الراي	ل «الكاسكو» «حرمة»!	عمر الطببائي
٢٢٦	٢٠١١/١٩/٩	الجريدة	نواب غيت والمرق السائل	أ.د.غانم النجار
٢٤٢	٢٠١١/٢١/٩	الجريدة	بين الغسيل والإرهاب	أ.د.غانم النجار
١٢٠	٢٠١١/١٥/١٠	الجريدة	هل للفساد علاج؟	أ.د.غانم النجار
٩١	٢٠١١/٥/٢١	القبس	سراق المال العام!	غسان سليمان العتيبي
٢٧١	٢٠١٠/١٢/١٠	الوطن	العين هلّت دمعها	فاطمة حسين
١٧٩	٢٠١١/١٩/١٠	الأنباء	من المسؤول عن الإضرابات؟	فهد المسعود
٢٠٢	٢٠١١/٢٦/٦	الأنباء	لماذا يخاف السياسي؟	فيصل الزامل
٢٨٨	٢٠١١/٥/٩	الأنباء	لجنة لإزالة التعديات.. والرشوة!	فيصل الزامل
١٦٨	٢٠١١/١٦/٩	الجريدة	التتمية والقيادة ولعبة الساسة	فيصل الشريفي
٢٦٨	٢٠١٠/٢٩/١١	النهار	الحرب والاستنزاف في جامعة الكويت	أ.د. كافية رمضان
٣٠٤	٢٠١١/٧/٤	النهار	المراكز والأقارب	أ.د. كافية رمضان
٣٠١	٢٠١١/٦/٩	الأنباء	صندوق الشكاوى في وزارة التربية «أصبح كونتينر»	كاملة العياد
٢٢٤	٢٠١١/١٦/٩	الجريدة	الكويت للبيع	لمي العثمان



٢٣٤	٢٠١١/١٩/٩	الشاهد	الرشوة السياسية	محمد الملا
١٨٣	٢٠١٠/١١/٢٧	القبس	هل للأسئلة البرلمانية ضوابط؟	محمد النعيمش
١٣٦	٢٠١١/٤/٢١	السياسة	آفاق المركز المالي في الكويت	د. محمد بن عصّام السبيعي
٢٤٣	٢٠١١/٢٢/٩	القبس	الى متى؟.. الرش أوي!	محمد حمود الهاجري
٩٣	٢٠١١/٣٠/٥	القبس	إصلاح القضاء مطلب ملحّ	أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع
٢٠٩	٢٠١١/٢٧/٧	القبس	رشى النواب.. وإيقاف بن همام	أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع
٢٢٧	٢٠١١/١٩/٩	القبس	مصروفات... وأرصدة = جرائم!	أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع
٣١٦	٢٠١١/١١/١٠	المستقبل	وزارة الشؤون تريد.. من يدير شؤونها!	محمد علي الكندري
٢٦١	٢٠١١/١٧/١٠	الشاهد	مكافحة غسل الأموال	مزيد اليوسف
٨٢	٢٠١١/٤/١١	الراي	السلطة القضائية ونظام فصل السلطات	مشاري العنزي
٢١٢	٢٠١١/٢٩/٨	عالم اليوم	الملياردير.. وذمة السياسي!	مشاري عبدالله الحمد
٦٦	٢٠١٠/١١/٢٧	القبس	مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة والتحقيقات	مصطفى الصراف
٢١٠	٢٠١١/٢٨/٨	الجريدة	قبیضة ودفاعة	مظفر عبدالله
١٥٢	٢٠١١/٢١/٦	القبس	المال ستار العيوب	موسى معرفي
٢٥٥	٢٠١١/١٦/١٠	القبس	فساد المجلس.. واختطاف الدستور!	موسى معرفي
١٣٢	٢٠١١/٢٠/٢	القبس	النهية	أ.د. ناجي سعود الزيد
٢٨٣	٢٠١١/٢٦/٣	القبس	من يخلصنا من هؤلاء المتطفلين؟	أ.د. ناجي سعود الزيد
٢٤٥	٢٠١١/٢٨/٩	القبس	في الكويت... من تمادى سلّم	أ.د. ناجي سعود الزيد
٢٣٥	٢٠١١/١٩/٩	النهار	الاكتتاب العام في شركة الفساد!	ناصر المطيري
٢٤٦	٢٠١١/٣٠/٩	عالم اليوم	هل نقول: كلها تسكر يا بن عسكرا!	ناصر سليمان النفيسي
١٨٦	٢٠١٠/١٢/٨	الشاهد	أنت شاهد	نايف العدواني
١٩٦	٢٠١١/٦/٧	الشاهد	اعرف نائبك	نايف العدواني
٢١٨	٢٠١١/١٢/٩	النهار	حتى الوظيفة والعلاج برشوة!!	نهار عامر المحفوظ
٢٢٠	٢٠١١/١٤/٩	النهار	لجان السياحة البرلمانية!	نهار عامر المحفوظ
٢٢١	٢٠١١/١٥/٩	النهار	رشاوى مليونية وسرقات مليارية!	نهار عامر المحفوظ

٣٠٥	٢٠١١/٧/١٠	المستقبل	مسرحيات العلاج بالخارج!	نواف فهد البدر
٢٢٥	٢٠١١/١٨/٩	النهار	عبدالله السالم والبنوك الكويتية	د. هيلة حمد المكي
٢٩٥	٢٠١١/٢٩/٥	الرأي	لن نعود لدكاكين التعليم العالي	وائل الحساوي
١٣٠	٢٠١١/١٧/٢	الرأي	أجيالنا القادمة ... اعذرونا على أكل حصتكم!	وائل الحساوي
٣١٧	٢٠١١/١٦/١٠	الرأي	«دولة التأمينات المحتلة»	وضحة أحمد جاسم المصنف
١٤٩	٢٠١١/٦/١٢	الأبناء	عذراً مجلس الوزراء الحالة المالية للدولة لا تبعث على الارتياح	د. وليد الحداد
٧٤	٢٠١١/١٥/٢	القبس	قانون العمولات.. الرشوة بغطاء رسمي	وليد عبدالله الغانم
١٩٤	٢٠١١/٥/٧	القبس	هل ستمنع الـ ٣٠٠٠ الفساد النيابي؟	وليد عبدالله الغانم
٣٢٠	٢٠١١/١٨/١٠	القبس	هذه منطقة تعليمية.. والا جمعية تعاونية؟!	وليد عبدالله الغانم
٩٦	٢٠١١/٦/٣	الرأي	ما الفائدة من ديوان المحاسبة؟	د. يعقوب أحمد الشراح
٢٨٤	٢٠١١/٤/٥	الرأي	الترقيات وقانون العمل	د. يعقوب أحمد الشراح
١٧٦	٢٠١١/٤/١٠	الرأي	قانونية الإضرابات	د. يعقوب أحمد الشراح
٢٩٤	٢٠١١/٢٥/٥	القبس	قانون الوظائف على ناس وناس	يوسف الشهاب
١٠٧	٢٠١١/١٢/٧	القبس	انهب.. مثل ما ينهب غيرك!	يوسف الشهاب
٣١٠	٢٠١١/١٩/٨	القبس	دولة التنفيـع.. إلى متى؟!	يوسف الشهاب
٢٦٩	٢٠١٠/١٢/٣	السياسة	لوطيق القانون على الجميع؟	يوسف عبدالكريم الزنكوي
٥٩	٢٠١٠/١١/٥	السياسة	لوطيق القانون على الجميع؟	يوسف عبدالكريم الزنكوي
٢٥٠	٢٠١١/٦/١٠	السياسة	البحث بين أشلاء ميثاق الشرف «المذبوح»	يوسف عبدالكريم الزنكوي





## ملحق (4) إطار مشروع إعداد الكتاب

### فكرة المشروع

إصدار كتاب بعنوان « كِتَابٌ ضد الفساد » يتضمن أبرز المقالات التي نشرت في الصحافة الكويتية خلال سنة كاملة تبدأ من الأول من نوفمبر ٢٠١٠م وحتى نهاية أكتوبر ٢٠١١. كما يتضمن الكتاب «ملف العام» و يتناول واحدة من أهم القضايا المحلية و يساهم فيه باحثين متخصصين من داخل و خارج الكويت.

ينشر الكتاب في التاسع من ديسمبر و هو اليوم العالمي لمكافحة الفساد. و قد صدر الجزء الأول من الكتاب في التاسع من ديسمبر من العام ٢٠٠٩ و صدر الجزء الثاني في نفس التاريخ عام ٢٠١٠

### أهم أهداف المشروع

- إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا شديدا في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد
- توعية الجمهور بأهمية الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري و السياسي و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية في هذا الشأن
- تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها

### موضوعات الكتاب

- الحكم الصالح
- حق الاطلاع و حرية تداول المعلومات
- النزاهة و المساءلة و مكافحة الفساد

### ضوابط عامة

- عدم النظر إلى الانتماءات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية لكتاب المقالات و هو الشرط الذي يتحقق في مصدر المقالات و هي قاعدة البيانات المتوفرة في جمعية الشفافية الكويتية و التي تنشر دوريا في موقع الجمعية في قسم الصحافة
- تستبعد نهائيا أية مقالات لأعضاء اللجنة المكلفة بتقييم المقالات أو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية درءا لشبهة تعارض المصالح

## معايير تقييم المقالة

- تناول مسألة نظري أي ليست ذات صلة مباشرة بقضية أو واقعة محلية معينة، مثال مكافحة الفساد من منظور استراتيجي أو تطبيقات دولية لحق الاطلاع
- الريادة في تناول وقائع أو قضايا محلية أو جوانب منها لا يتم التطرق لها كثيرا من قبل الكتاب أو تم تجاهلها منذ فترة طويلة رغم أنها لا تزال قائمة.
- تجنب الشخصانية في الطرح ما لم يكن هناك سبب منطقي يستدعي ذلك في صلب موضوع المقالة، مثل تناول الطائفية أو المناطقية كمسبب رئيسي للفساد السياسي

## قواعد تجهيز الملفات للتقييم

- قبل إعداد المقالة للتقييم تستبعد التعليقات الشخصية التي قد ترد في نهايتها دون أن يكون لها صلة بصلب الموضوع، أو اللازمة الروتينية التي يستخدمها الكاتب في بداية أو نهاية مقالته أو موضوع إضافي ليس له صلة بالموضوع الأصلي و هي ظواهر موجودة في الصحافة المحلية
- توضع المقالات في ملفات متساوية الحجم ( لا تزيد عن خمسة و عشرين صفحة) و توزع على الأعضاء بالتساوي
- يستبعد من الملفات الموزعة على الأعضاء أسماء كتاب المقالات و أسماء الصحف المنشورة فيها ضمنا للحيدة و يحتفظ فقط برقمها المقابل لنفس رقمها في الملف الرئيسي الذي يحتوى جميع المقالات لدى مقرر اللجنة

## نطاق تقييم المقالة

- نطاق درجات التقييم من ( ٥ - ١ ) حيث الدرجة ٥ هي الأفضل
- يتم تقييم الملف الكامل بواسطة ثلاثة أعضاء كل على حده، و يؤخذ متوسط الدرجات في تقييم كل مقاله بقسمة مجموع تقييم الأعضاء على ثلاثة
- النسبة المقبولة للفاوت بين نتائج تقييم الملف الواحد بين المقيمين الثلاثة هي ١٠٪ و ما يزيد عن ذلك تتم إعادة تقييمه من قبل عضو آخر بخلاف الثلاثة
- إذا لم تتجاوز نتيجة إعادة التقييم ٥٪ بالزيادة أو النقص عن التقييم السابق تقبل النتيجة، أما إذا تجاوزت هذه النسبة يتم تكليف عضو آخر بإعادة تقييم الملف و هكذا وصولا إلى النسبة المطلوبة.

## شروط النشر

- الإبقاء على الحد الأدنى لمعدل قبول المقالات للنشر كما هو في العام الماضي ٤ ، ٧٣٪ أي



٢,٦٧ درجة من أصل خمس درجات و ذلك حفاظا على الهدف الأساسي للمشروع القائم على تشجيع الكتاب لتناول الموضوعات المعنية بمكافحة الفساد و إعلاء الشفافية

- التأكيد على عدم نشر أكثر من ثلاثة مقالات للكاتب الواحد كحد أقصى لإعطاء فرصة أوفر للكتاب الآخرين. على أن يتم الاتصال بالكتاب الفائزين لطلب موافقتهم على النشر و تزويد اللجنة بصورة شخصية و نسخة من السيرة الذاتية المختصرة أو تحديث المتوفر منها من الأعوام السابقة لمن يرغب
- يتم الاحتفاظ بعنوان الكتاب كما هو «كُتَّاب ضد الفساد» و يكتب في صفحة مستقلة في بداية الكتاب بعد صفحتي الغلاف ما يفيد بأن نشر المقالات الواردة فيه لا تعنى إعطاء صك نزهة للكاتب، و كذلك يشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب و ذلك كحل بديل عن تغيير اسم الكتاب بناء على هذه الحقيقة بالنظر إلى بعض المقترحات بتغيير اسم الكتاب في الحلقات النقاشية التي أقيمت في العام الماضي

#### ملف الكتاب

استحدثت اللجنة بدءا من الإصدار الثانية ملف خاص بالكتاب يساهم فيه باحثين و مفكرين من داخل و خارج الكويت تعد خصيصا للكتاب.

و في العام الماضي أعد الملف تحت عنوان «الشفافية و التنمية» شارك فيه خمسة باحثين من داخل الكويت و هم الخبير الاقتصادي جاسم السعدون و الأستاذ الأكاديمي والناشط في مجالات حقوق الإنسان الدكتور غانم النجار و الناشط السياسي و الكاتب الدكتور بدر الديجاني و المستشار في اللجنة الاستشارية العليا للشؤون التنموية والاقتصادية الدكتور محمد بن عصام السبيعي و الباحث الشاب المتميز أحمد غلوم بن علي. و من خارج الكويت الأستاذ الدكتور فؤاد الصلاحي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء و هو ناشط في مجال المجتمع المدني و حقوق الإنسان، و فالح شمخي العنزي مدير تحرير مجلة «آراء حول الخليج» في مركز الخليج للأبحاث.

#### ملف الكتاب المعتمد لهذا العام

- «كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة»

اعتمدت اللجنة هذا العنوان موضوعا لملف الكتاب تناغما مع مجريات الحراك السياسي في عموم المنطقة العربية و بشكل خاص الساحة الخليجية و الكويتية و ما ألقته بثقلها على المسائل التي تتناول هذا المفهوم و التي تتفاوت في تفاصيلها بحسب خصوصيات كل مجتمع و صراع الإيرادات فيه و امتداد علاقاتها خارجه.

- محاور الموضوع المقترحة لملف الكتاب (للاسترشاد)

#### مفهوم المواطنة

تطور مفهوم المواطنة في البيئة المحلية

معوقات تطور مفهوم المواطنة

مفهوم الفساد

عواقب انتشاره

متى تصبح المواطنة بيئة قابلة للتفاعل مع ما هو سلبي في المجتمع؟: النظرية و الواقع

محاوور المعالجة: النظرية و التطبيق

إمكانية و بدائل تصويب المفهوم و المراحل التي يجب أن يمر بها ذلك

• قواعد المساهمة في ملف الكتاب

يعبر البحث عن رأي كاتبه و لا يراجع من قبل اللجنة

تكون المادة المقدمة معدة خصيصا لهذا الملف

تكتب المادة المقدمة باللغة العربية

أن تكون موثقة بالمصادر

ألا تزيد المادة المقدمة عن ألفين كلمة على أقصى تقدير

تقدم المساهمة في موعد غايته نهاية الاسبوع الأول من شهر اكتوبر ٢٠١١م

ترسل المادة المقدمة بالبريد الالكتروني للجنة، و إذا تعذر ذلك يمكن الاتصال بأي من رئيسة

اللجنة أو نائبها أو مقرر اللجنة

يرسل مع المادة المقدمة مختصر السيرة الذاتية و صورة شخصية

يتم إبلاغ صاحب المساهمة بتسلم المادة المقدمة من خلال البريد الالكتروني أو بالاتصال

المباشر

يتم الاحتفاء بجميع المشاركين في الكتاب عند صدوره و تهدي لكل منهم نسخة أو أكثر حسب

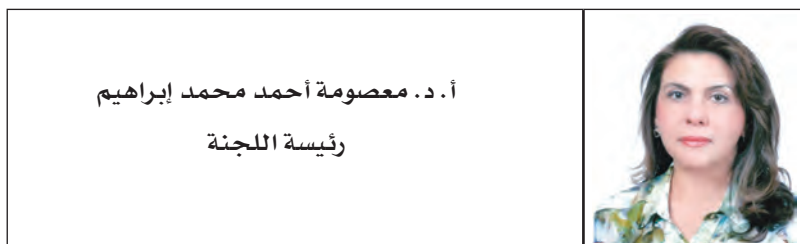
طلبه



## ملحق (5) لجنة كتاب ضد الفساد

### أعضاء لجنة كتاب ضد الفساد

١. أ.د. معصومة أحمد محمد إبراهيم رئيسة اللجنة
٢. علي غازي العدوانى نائب رئيس اللجنة
٣. عبدالحميد علي عبدالمنعم مقرر اللجنة
٤. إقبال الأحمد عضو اللجنة
٥. تيسير عبدالعزیز الرشيدان عضو اللجنة



### الجنسية

كويتية

### المؤهلات العلمية

حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي من جامعة كلورادو في بولدر في عام

١٩٩٢

### العمل العام

- باحثة وكاتبة ومنتوعة في مجال العمل الإنساني
- شاركت في حرب تحرير دولة الكويت (عاصفة الصحراء)
- عضو مؤسس في عدد من الجمعيات العالمية

علي غازي العدواني  
نائب رئيس اللجنة



#### الجنسية

كويتي

#### المؤهلات العلمية

بكالوريوس إعلام/ سياسة عام ١٩٨٤ جامعة الإمارات العربية المتحدة

#### الوظيفة الحالية

مدير تحرير مجلة الكويت «وزارة الإعلام»

#### التدرج الوظيفي

- باحث إعلامي في مركز توثيق المعلومات الإعلامية
- محرر في مجلة الكويت.
- نائب مدير تحرير مجلة الكويت
- مدير تحرير مجلة الكويت

#### خبرات مهنية

- المشاركة في ندوة حول مؤتمر الشرق الأوسط للنشر الثاني تحت عنوان «إعادة ابتكار سوق النشر في الشرق الأوسط»
- حاضر في بيروت عن «الإعلام الثقافي والتنمية الثقافية.. مجلة الكويت نموذجاً»، ضمن فعاليات معرض الكتاب العربي في لبنان
- تغطية الأسابيع الثقافية في العواصم الثقافية العربية
- كتابات حول الديمقراطية في المجتمعات العربية ودورها في المجتمع المدني والتنمية البشرية.
- محرر محليات في جريدة القبس من تاريخ ١٩٨٥ - ١٩٩٠

#### عضويات

- عضو في جمعية الخريجين الكويتية
- عضو جمعية الصحفيين الكويتية عام ١٩٨٥
- عضو في جمعية تنمية الديمقراطية
- عضو في جمعية الشفافية الكويتية



عبد الحميد علي عبد المنعم  
مقرر اللجنة



#### الجنسية

كويتي

#### المؤهل العلمي

بكالوريوس تجارة (شعبة المحاسبة)، جامعة الكويت، يونيو ١٩٧٥م

#### العمل العام

- أسس ضمن مجموعة من ١١١ مواطن جمعية الشفافية الكويتية و أشهرت رسميا في مارس ٢٠٠٦م.
- يرأس حاليا بشكل تطوعي مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية الذي أنشأ موقعها الالكتروني و يتولى تحديثه يوميا من خلال رصد وقائع الفساد و طرح القضايا ذات الصلة. كما وضع اللبنة الأولى في إنشاء مكتبة متخصصة تخدم أعضاء الجمعية و الباحثين.
- ساهم في صياغة مشروعات قوانين ضمن لجان متخصصة في الجمعية و بالتنسيق مع أعضاء في مجلس الأمة شملت: قانون المناقصات، حق الاطلاع، الهيئة العامة للنزاهة شاملا الذمة المالية و منع تعارض المصالح و حماية المبلغين. و انخرط في عضوية لجنة الحوكمة التي تقود حملة « لا تنمية مع الفساد» للدعوة لإقرار هذه القوانين
- انخرط في عضوية فريق عمل مشترك برعاية مجلس الوزراء بين الحكومة و البنك الدولي و المجتمع المدني لتطوير مشروع قانون لحرية الوصول للمعلومات. وهو فريق فرعي منبثق عن لجنة رئيسية تختص بتوفير متطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ في الكويت منذ مارس ٢٠٠٧م
- اقترح و أعد دراسة مشروع اصدار تقرير شهري يرصد أحوال الشفافية في الساحة المحلية حيث صدر التقرير الأول في نوفمبر ٢٠٠٩ ، و مشروع كتاب ضد الفساد الذي انطلق في ٢٠٠٩م ، و مشروع كاريكاتير ضد الفساد الذي انطلق في العام الجاري ٢٠١١م
- كاتب متخصص في قضايا الشفافية و مكافحة الفساد، و نشرت له العديد من المقالات في الطليعة والحدث و المؤشر و صحف أخرى و حاليا يكتب بشكل شبه منتظم في صحيفة القيس.

إقبال الأحمد  
عضو اللجنة



#### الجنسية

كويتية

#### المؤهل العلمي

جامعة الكويت، بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية.

#### العمل المهني

- ٢٢ عاماً في وكالة الأنباء الكويتية تدرجت فيها من مساعد محرر
- رئيسة تحرير في وكالة الأنباء الكويتية وهي أول رئيسة تحرير لوكالة أنباء عربية وذلك حتى عام ٢٠٠١.
- ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢ مستشار إعلاميا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ضمن فريق المستشارين والخبراء المحليين الذين تستعين بهم الأمم المتحدة لمتابعة البرامج التنموية داخل الكويت.
- ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ مدير مشروع الحملة الإعلامية لتصحيح المسار الاقتصادي في الكويت

#### العمل العام

- نائب رئيس الجمعية الكويتية للصدقاة
- عضوه في جمعية الصحفيين الكويتية
- شاركت وتشارك في لجان تحكيم إعلامية وأخرى تخصصية
- شاركت في مؤتمرات محلية ودولية حول المرأة ودورها في المجتمع وقدمت أوراق عمل حول إنجازات المرأة الكويتية وتجربتها الشخصية في مجال الإعلام وأثر ذلك على المجتمع.
- شاركت ضمن وفود كويتية رسمية وغير رسمية في زيارات ورحلات خارجية لتسليط الضوء على قضايا وطنية لكسب الرأي العام العربي والدولي لهذه القضايا.
- لها كتابات صحفية ومقالات في صحف ومجلات عربية حول قضايا محلية ودولية مثار الاهتمام والتفاعل على المستويين المحلي والدولي.
- لها نشاطات إعلامية تلفزيونية لإبراز الدور القومي الذي تقوم به الكويت إزاء الدول العربية في كافة المجالات وتسليط الضوء على قضايا محلية ذات طابع سياسي وبرلماني واجتماعي.
- شاركت في دورات تدريبية للإعلاميين والصحفيين الجدد في مجال العمل الإعلامي والصحفي وخارجه.





تيسير عبدالعزیز الرشیدان  
عضو اللجنة



#### الجنسية

كويتي

#### المؤهل العلمي

جامعة الكويت آداب تخصص تاريخ  
ودبلوم هندسة بترولية

#### العمل المهني

- شركة البترول الوطنية ١٩٨٤
- شركة k.n.p.c إلى تاريخ ٢٠٠٧

#### العمل العام

- عضو جمعية الصحفيين الكويتية
- عضو جمعية الشفافية الكويتية
- رئيس مركز الشباب بالبحرين ١٩٩٠
- قدم دراسات لتطوير العمل الوطني بكتلة العمل الوطني
- قدم ورقة تطوير هيكلية الجمعيات السياسية
- مشارك في كثير من ندوات العمل الوطني
- ناشط بالعمل السياسي الاجتماعي
- كاتب بجريدة القبس اليومية والطليلة الاسبوعية
- كتابات في جريدة الدار ومجلة المعلم وبعض الجرائد الالكترونية

ملحق (٦)

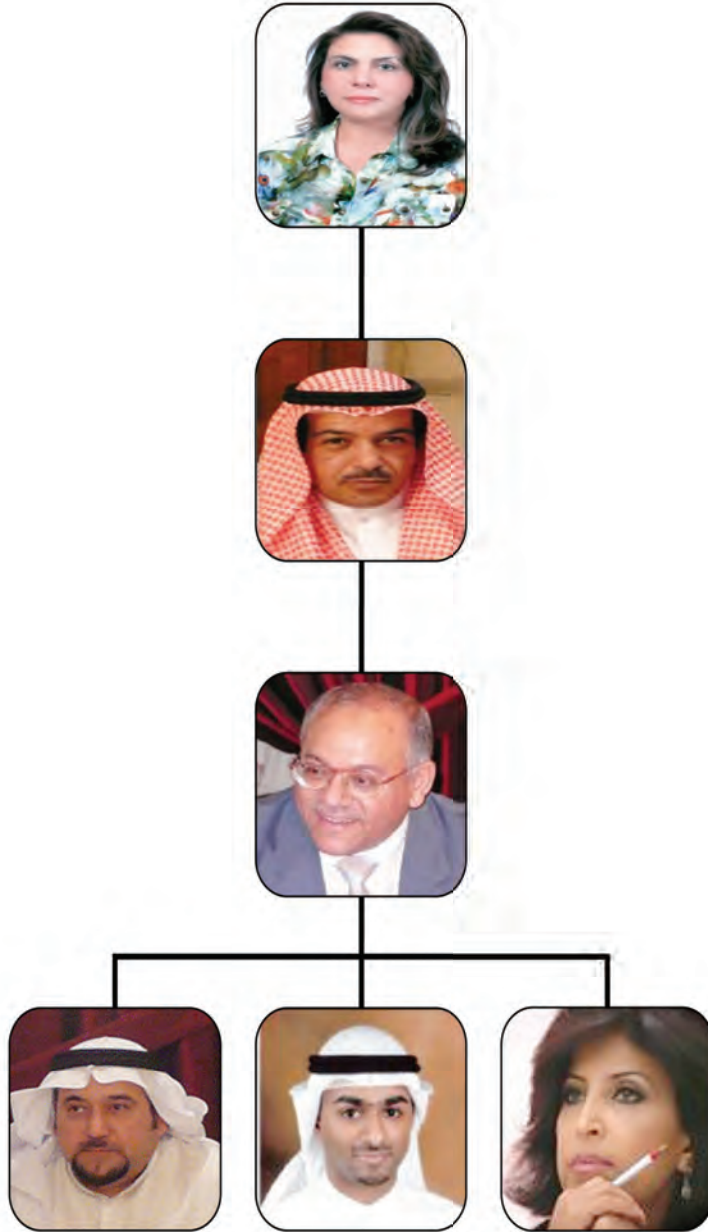
صور من مشروع «كتاب ضد الفساد»

٢٠١٠-٢٠٠٨



لجنة كتاب ضد الفساد في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

د. رياض الفرس، رئيس اللجنة يليه: أ.د. معصومة أحمد، نائبة الرئيس يليها: عبد الحميد علي، المقرر  
الأعضاء من اليمين: أ.د. عيسى الأنصاري، احمد عيسى، بسام العثمان



لجنة كتاب ضد الفساد في ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

أ.د. معصومة أحمد، رئيسة اللجنة يليها: د. خالد الجنفاوي، نائب الرئيس يليه: عبدالحميد علي، المقرر  
الأعضاء من اليمين: إقبال الأحمد ، ضاري الجطيلي ، عبدالخالق ملا جمعة



من اجتماعات اللجنة في 2010م



من احتفالات اليوم العالمي لمكافحة الفساد  
9 ديسمبر 2010م



### الحلقة النقاشية للكتاب في يناير 2011م

www.alsabir.com

الكتاب

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة



الكتاب

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة

الكتاب

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة

الكتاب

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة

الكتاب

الصفحة الأولى من كتاب «الشفافية»

3- نيل حفاضة الحفصا  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
وإبراهيم محمد عبد الرحمن  
في مؤتمر نقاشي للكتاب في  
مركز جامعة القاهرة

### النادي العلمي كرم الفائزين في مسابقتها

أقام النادي العلمي كرم الفائزين في مسابقتها، وذلك في قاعة النادي العلمي بدار العلوم، بحضور عدد من أعضاء النادي، ودارسوا الفائزين في المسابقة، الذين حصلوا على جوائز قيمة، وشكرهم على مساهمتهم في إثراء المكتبة العلمية للنادي.

### ديوان المحاسبة: تطوير اللوائح الرقابية لمنع التجاوزات

أصدر ديوان المحاسبة قراراً بتطوير اللوائح الرقابية لمنع التجاوزات، وذلك في إطار حرصه على تعزيز النزاهة والشفافية في العمل الحكومي، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية.

### الشفافية، نصر ملأ عن التنمية في اليوم العالمي لمكافحة الفساد

تحت شعار «الشفافية، نصر ملأ عن التنمية في اليوم العالمي لمكافحة الفساد»، نظمت الهيئة العامة للغذاء والدواء المصرية، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية، فعاليات احتفالية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

### نشاط اللجنة في الصحف



السيد صلاح محمد الغزالي  
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية  
تحية طيبة وبعد ...

بكال شكر وتقدير لثقت إيفاء العزم الجمعيه وهو الإصدار الثاني من كتاب ضياء الضد وامر تكرا أن تكون الحد الذين تضمن الجمعية على التواصل معهم من سترانج المشع الكواشي التي لاخر منعتهم من العناصر القيمة والشاملة لتقو فر في ذي يوم ساء الجمعية في مجال التوعية والتفكير من وفق الرصد في وفي والمستمر لما يحدث وبسور نسي المؤسسات وفقرات الحكومية والخاصة من واقع إبداعات الكويف على طوافر البلاد وشكته المتنامية وبصحة وتقييم الأساليب والأدوات للضوء على أو الحد من انتشار لها لنا من إمكانات شديدة غاية غاية على خطط وبرامج القيمة التي مستخدم لها الطير في المستقبل إن شاء الله ونرجع إلى سر مساعدتكم كافة فثقت الشعب بولسائه التقنييه والتشريعية لتنفيذ الاعلان الترموه.

وتشفي لكم ولجمعية البرية من تقدر الزملاء وأقر شكري الجزيل  
مع أطيب التمنيات  
المؤيد المساندة

CHAIRMAN OF MUNICIPAL COUNCIL  
الأخ محمد الغزالي  
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

الموضوع ، كتاب شكر  
تلقيت ببالغ الشكر والسور والامتنان امدانكم الريقك لنا بدمعة من كتاب

« كتاب ضد الفساد » وينقدكم لكم بجوريل الشكر والامتنان على امدانكم لنا هذه النسخة التي تحموني على معلومات مفيدة وقديمة وتشكركم على جهودكم الطيبة وتدعو الله لكم مبرأ من النقد والذم والوقوف لخدمة بلدنا الحبيبة تحت القيادة الحكيمة لخدمته ...

صاحب السمو الشيخ / صباح الاحمد الجابر الصباح  
امير البلاد المفدى  
وسمو ولي العهد الامين المفدى / نواف الاحمد الجابر الصباح  
وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / ناصر لمحمد الاحمد الصباح

ونفخنا ببقول فائق الاحترام  
زيد عايش الغازي  
رئيس المجلس البلدي

التلفون : 22421510 - 22421511  
فاكس : 22421512 - 22421513  
البريد الإلكتروني : saudit@saudit.gov.kw  
www.saudit.gov.kw

الأستاذ الفاضل / صلاح محمد الغزالي  
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية.

تحية طيبة ... وبعد ...

لقد تلقيت بمزيد من الشكر والامتنان نسخة من كتابكم «كتاب ضد الفساد» الذي تضمنتكم وبإعداد وأتمني إذ أفخر لكم ولجمعية الشفافية الكويتية في مجال نشاطها ، وما أتوا هذا الكتاب من مقالات ودورها المساعده في تنمية المجتمع.

فأتمنى لكم ولكم بشكل من ساهم في إسد والمسئاريكم في نشاط الجمعية ودوام التوفيق وتحقيق أهدافها.

National Assembly  
State of Kuwait  
Speaker's Office

الأخ الفاضل / صلاح محمد الغزالي  
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

السلام عليكم ورحمة الله وبركته ...  
يسرني وقد تلقيت النسخة المهدية الي من إصداركم الثاني « كتاب ضد الفساد » الذي يضم مواضيع الفسد عن طرق كثيرة مقالات تهدف إلى الإصلاح وإشرافه في هذا الكتاب مع إضافة ملف يضم الشفافية والتنصية في هذا الإصدار ، أن أعرب لكم عن خالص شكري على هذا الإهداء القيم سلا المولى عز وجل لكم التوفيق والسداد.

مع أطيب التمنيات  
جلد محمد الغزالي  
رئيس مجلس الأمة

الأستاذ الفاضل / صلاح الغزالي  
رئيس جمعية الشفافية الكويتية

السلام عليكم ورحمة الله وبركته ، وبعد ...

الموضوع : شكر  
شكرا ببالغ الشكر والتقدير لإصداركم القيم ( كتاب الذي يضم خاصته ما نشر في الصحافة الكويتية : يتصل بالصدى للفساد ومكافحته وحقيقة الشكر لك وهذا الإنجاز غير السويق الذي يهدف إلى ترسيخ من ومكافحة الفساد بكل أنواعه ،

شأن الله أن يوفقكم في استكمال هذا المشروع يستخدم المصطلح الكويتي ، ويحلج الفترات ويعمل على سبل الزراعة والشفافية والتنصية على حد سواء .

وتفضلوا بقرير والاحترام ...

الأستاذ الفاضل / صلاح محمد الغزالي  
رئيس جمعية الشفافية الكويتية

الموضوع : شكر  
شكرا ببالغ الشكر والتقدير لإصداركم القيم ( كتاب الذي يضم خاصته ما نشر في الصحافة الكويتية : يتصل بالصدى للفساد ومكافحته وحقيقة الشكر لك وهذا الإنجاز غير السويق الذي يهدف إلى ترسيخ من ومكافحة الفساد بكل أنواعه ،

شأن الله أن يوفقكم في استكمال هذا المشروع يستخدم المصطلح الكويتي ، ويحلج الفترات ويعمل على سبل الزراعة والشفافية والتنصية على حد سواء .

وتفضلوا بقرير والاحترام ...

Under Secretary of the  
Down of K.S.K. the Prime Minister  
State of Kuwait

الأخ الدكتور صلاح محمد الغزالي  
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

تحية طيبة وبعد ...  
يسرني لنا أن أتقبل لكم تحياتكم باسم الشيخ ناصر الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء ، وحفظه الله ، وشكرا على إهداءكم الكتاب من نسخة الإصدار الثاني لجمعية الشفافية الكويتية ، استكماتكم بكتاب ضد الفساد والذي تضمنه من فضة أبرز القائل المشورة بالصحف الكويتية على مدار عام كامل ، إضافة إلى مجموعة من الأبحاث القيمة للشفقة بشأنها

وإذ تقدر لكم مساندة الجمعية وجودكم للخدمات في دعم ثقافتكم ومكافحة الفساد والتفكير الصادق بالشفافية في أداء جميع المؤسسات ، بما يقدمه للتحسين وحرص مساندة كما نحو نهضة من خلال تفعيل خطط التنمية المطروحة ، فإنا نشكر لكم مبرأ من التقدم والنجاح وأن نتواصل معكم للخدمة لخدمته من بلدنا العزيز.

خالص تحياتنا آمين لكم مزيدا من التوفيق والسداد ولجمعيةكم الوفرة بكل النجاح بالاضطلاع برسالها الوطنية الصادقة.  
مع خالص تقديري ...

استاذة خالصة الجاه  
وليد  
رئيس مجلس الوزراء

اشادات وخطابات شكر



جمعية الشفافية الكويتية  
Kuwait Transparency Society

العنوان: دولة الكويت ، اليرموك ، قطعة ٤ ، مقابل طريق المطار ، فيلا ٢٦

تلفون ٤ / ٢ / ٢٥٣٥٨٩٠١ (٩٦٥) ، فاكس ٣٥٣٥٨٩٠٣ (٩٦٥)

الموقع الالكتروني: <http://www.transparency-kuwait.org>

البريد الالكتروني: [info@transparency-kuwait.org](mailto:info@transparency-kuwait.org)